جامعة الجزائر – 3–
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية

إعداد الطالب: نبيل بويبية
تحت إشراف: أ.د. مصطفى صايج

لجنة المناقشة

- د. مراد فول	جامعة الجزائر 3	رئيسا
- أ.د. مصطفى صايج	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
- د. بوعلام العباسي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
- د. جمال منصر	جامعة قالمة	مناقشا
- د. السعيد ملاح	جامعة المسيلة	مناقشا
- د. خميس جديد	جامعة عنابة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة الجزائر- 3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية

إعداد الطالب: نبيل بويبية   تحت إشراف: أ.د. مصطفى صايج

لجنة المناقشة

- د. مراد فول	جامعة الجزائر 3	رئيسا
- أ.د. مصطفى صايج	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
- د. بوعلام العباسي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
- د. جمال منصر	جامعة قالمة	مناقشا
- د. السعيد ملاح	جامعة المسيلة	مناقشا
- د. خميس جديد	جامعة عنابة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

لا يفوتني في مستهل هذه الدراسة أن أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: مصطفى صايج، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة رغم انشغالاته العديدة، إذ لم يبخل علي بوقته ونصائحه وتوجيهاته القيمة، ولم يدخر أية فرصة سانحة لتوجيهي لإتمام هذا العمل.

وأشكر أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر -3-، الذين ساهموا في توجيهي طوال فترة انجاز الدراسة، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور حسين بوقارة.، الذي لم يدخر جهدا في توصيل رسالته السامية بصدر واسع وصبر جميل.، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة أطروحتي.

وختاما أشكر كل من كانت له يد ظاهرة أو خفية في سبيل إتمام هذه الدراسة.

نبيل

مقدمة

مقدمة:

تواجه منطقة الساحل الإفريقي أشكالا متجددة من التهديدات والمخاطر الأمنية اللاتماثلية؛ كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المجاعة والفقر وموجات الجفاف التي زادت من حدتها الحرب في ليبيا ومالي، حيث أعطتها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، وساعدتها على ذلك طبيعة دول المنطقة المتعددة؛ والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية، مما سهل عملية اختراقها.

فالأوضاع الداخلية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة هشة؛ متردية ومتخلفة، وعليه فإنها دول هشة، فاشلة أو مرشحة للفشل، وازدادت خطورة بعد التدخل الغربي في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي، نتيجة لسيطرة الجماعات الترقية المسلحة المتحالفة مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة على ثلثي مساحة الدولة المالية. مما يعكس الأهمية الإستراتيجية المتجددة للمنطقة التي عرفت –تاريخيا– مشاريع أجنبية، إقليمية ودولية، ساهمت في رسم خريطتها الجيوسياسية.

فتوافق الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالمشاريع الأجنبية؛ مع العوامل والظروف الداخلية المتمثلة في وقوع تقاطع بين منحى العنف المتصل بنتائج الحرب الليبية والحرب في مالي؛ ومنحى العنف المتصل بالإرهاب والجريمة المنظمة، والغليان الاجتماعي، كل ذلك زاد من حضور المشاريع الأجنبية في المنطقة بداعي الحفاظ على الأمن والسلم من جهة، ومصالح كل فاعل من جهة أخرى.

لذلك يدور المحور الرئيسي لهذه الأطروحة حول مسألة المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على التحديات والرهانات التي يطرحها أو يواجهها كل مشروع، وهنا تكمن أهمية الدراسة التي ستحاول توظيف مفاهيم ومقاربات حقل بناء السلم؛ بهدف فحص واختبار المشاريع الأجنبية في المنطقة، وإبراز الدور الجزائري في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى مبررات ذاتية وموضوعية، فالأسباب الذاتية تتمثل في كونه ضمن مجال الاهتمامات البحثية للطالب، باعتبار أنه سبق لي دراسة بعض جوانب هذا الموضوع في رسالتي للماجستير الموسومة بـ: **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة**

الجزائرية والمشاريع الأجنبية[1] وأيضا رسالتي الثانية في الماجستير والتي عنونتها بـ: **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**[2].

أما الأسباب الموضوعية فتعود لأهمية الموضوع في حد ذاته، وفي الوقت الراهن، إذ فرض نفسه على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية، مع دافع الاهتمام الاستراتيجي بمنطقة الساحل الافريقي لما تمثله من أهمية وحيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري من باب دراسة "النحن[3]"، لاعتبار انتماء الباحث إلى منطقة جغرافية معينة، و"الآخر" المتمثل في المشاريع الأجنبية في المنطقة، بالإضافة إلى النقص الكبير في الدراسات المتخصصة؛ التي تناولت إشكالية بناء السلم في المنطقة مقارنة بالدراسات التي تناولت التهديدات والمخاطر الأمنية فيها.

أدبيات الدراسة:

بالنسبة لأدبيات الدراسة التي عالجت جوانب من الموضوع في الجامعات الجزائرية؛ نجدها قد ركزت في مجملها على دراسة وتحليل الجوانب الأمنية منه، وأهملت جوانب بناء السلم في المنطقة، حيث نجد أطروحة دكتوراه بعنوان: **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي**، نوقشت بجامعة باتنة من إعداد الطالبة عتيقة كواشي، ناقشت[4] هذه الأطروحة إشكالية أبعاد الامن المجتمعي في الساحل والصحراء بتقديم طرحين أساسيين، السبب الأول؛ احتمال كون القضايا والمشاكل الأمنية في منطقة الساحل والصحراء مشكلات أمنية خالصة، ومن ثم تقتضي حلول أمنية عبر آليات أمنية، والسبب الثاني؛ أنها خليط من بعض المشكلات الأمنية والإنسانية الجيوستراتيجية والجيوثقافية، حيث صاغت إشكالية البحث على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن للآليات الاقليمية والدولية المطروحة إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقي بما يضمن الأمن والاستقرار فيها؟

---

[1] – بوبيبة نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الجزائرية بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

[2] – بوبيبة نبيل، **المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011.

[3]– أصبح هذا المصطلح متداولا على الساحة الفلسفية والفكرية بجدارة سيما بعد انتشار كتابات غوتفريد ليبنتز (ت1716م) حول هوية اللامتمايزات.

[4]– عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

كما نوقشت أطروحة دكتوراه أخرى بعنوان: **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**[1] بجامعة باتنة من إعداد الطالب سفيان منصوري، تمحور موضوعها حول إشكالية رئيسة صيغت كالتالي: إلى أي مدى يمكن لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي إقرار السلام المتساند في ظل القيود الدولية والإقليمية؟ حيث توصَّل الباحث إلى أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي؛ عبارة عن الصورة الجديدة للاستعمار الأوروبي للدول الإفريقية، فكل الترتيبات الأمنية والتنموية التي تضمنتها هذه الاستراتيجية تحمل في طياتها مضامين مصلحية بحتة، يحاول من خلالها الاتحاد الأوروبي زيادة هيمنته وتعزيز نفوذه في بلدان الساحل الإفريقي في ظل تنافس القوى الخارجية على هذا الإقليم.

أما بالنسبة للأدبيات الغربية فقد حاولت العديد من الدراسات مناقشة حيثيات هذا الموضوع من زوايا متعددة، فعلى الرغم من أن هناك إجماعا على أن دراسات النزاعات والسلم في إفريقيا –بعد نهاية الحرب الباردة– ترتبط ارتباطا وثيقا بالانقسامات الإثنية أو الدينية أو الإيديولوجية في المجتمع الواحد، إلا أنها اختلفت من حيث الرؤية ومنهج فهمها ودراستها وكذلك كيفية التعاطي معها، إذ اختلفت الأدبيات والدراسات بشدة في تفسيرها لعملية التحويل التي تنتقل بموجبها هذه الانقسامات من إطار النزاع السلمي إلى مرحلة الانفجار المسلح الذي يهدد الأمن في المنطقة، وكيفية بناء السلم في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع، وتمحور الاختلاف بصفة خاصة حول الأوزان النسبية للعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة لنشوء النزاع داخل المجتمع الواحد وامتداداتها الإقليمية، وكذلك حول المجالات ذات الأولوية في بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

أ. **الأدبيات المعتمدة على: اقتراب البعد الاستعماري في تفسير أسباب النزاع والمقاربة النقدية في بناء السلم:** ركزت هذه الدراسات على دور الاستعمار في خلق التناقضات الداخلية في المجتمعات الإفريقية خلال الفترة الاستعمارية، مما مهد إلى اندلاع الحروب الأهلية فيها، فقد رأى أندرو ليسيت *Andrew Lycett* أن الحروب الأهلية في إفريقيا نتاجا لظروف عملية إنشاء الدول الإفريقية على أيدي الاستعمار، ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار بسرعة، دون الأخذ في الاعتبار النزاعات الاثنية والقومية التي يمكن أن تتبع ذلك على غرار ما حدث في كل من تشاد وأوغندا وإثيوبيا وأنجولا[1]. كما ركز أوكو أدبا نولي *Oko Adba Noli* بشكل تفصيلي على دور الاستعمار في تغذية وتعزيز ظاهرة النزاع الاثني في المستعمرات الإفريقية، الذي أدى في أغلب

[1]– سفيان منصوري، **آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

(1) *Andrew lycett, **africa's war zones**, in sean moroney (ed) m africa,new york and oxford facte on file, handbook to the; modern world, 1968, vol.2, p06.*

الأحيان إلى الحروب الأهلية والانفلات الأمني في القارة بعد الاستقلال، وقد جاء الدور الاستعماري –في هذه العملية– في إطار رغبة القوى الاستعمارية الأوربية في تأسيس أسلوب إنتاج رأسمالي قائم على تقسيم العمل، يخدم مصالح الدول المستعمرة واحتياجاتها، ويعزز وينمي الإثنية بشكل كثيف مما يزيد من اتساع دائرة الشك، وتتوالى الأفعال وردود الأفعال المضادة[2]، مما يعني أن الاثنية هنا تكون أداة للحشد والتعبئة السياسية، بما يشبه جماعات المصالح، وبالتالي تتنامي الاثنية في ظروف من التسييس والمنافسة الاقتصادية، ويشتد العداء بين الأفراد والجماعات الاثنية، وفي هذا المناخ؛ غالبا ما يظهر صراع إثني متصاعد وذلك حينما ينمو النزاع بين مجموعتين إثنيتين على نحو مكثف، ويزيد بذلك من اتساع دائرة الشك، وتتوالى الأفعال وردود الأفعال المضادة وتبدو أهم مجالات هذا النزاع في اتجاه كل جماعة نحو حرمان الأفراد من خارج الجماعة الاثنية من الوظائف والخدمات المختلفة بل وممارسة العنف ضدهم[1].

أما أدبيات الدراسة المنتمية إلى المقاربة النقدية لبناء السلم فتنطلق من وصف نموذج بناء السلم المهيمن الذي يستخدمه المجتمع الدولي، والذي يعتمد على أشكال الديمقراطية الليبرالية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي، وبناء الدولة وفقا لهذا النموذج والذي يوصف بأنه "بناء السلم الليبرالي".

فوفقا لأوليفر ريتشموند *Oliver Richmond* في كتابه *Post-Liberal Peace:*[2] *Eirenism and the Everyday*؛ فإن "مشروع بناء السلم الليبرالي في حالة من الفوضى، إن لم يكن في أزمة"، وحسبه فإن الأشكال الحالية لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاع قد فشلت في كثير من النواحي، "قبل البدء في تصميم برامجها"، ويأتي هذا الاستنتاج بعد دراسة سجلها التجريبي، حيث يعتبر ريتشموند في دراسة أخرى له بعنوان *A Pedagogy of Peacebuilding:*[3] *Infrapolitics، Resistance and Liberation* ، أن نموذج "بناء الدولة" هذا؛ ركز أكثر على مؤسسات الأمن والسوق بدلا من المعايير الديمقراطية التمثيلية أو حقوق الانسان".

---

[2] أوكو أدبا نولي، **الصراع العرقي في إفريقيا**، ترجمة عادل شعبان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1991، ص ص 33، 36.

[1] – أوكو أدبا نولي، مرجع سابق، ص ص 33،36

[2] – *Oliver Richmond,* ***A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday****, Review of International Studies, N° 35 2009: p 561.*

[3] – *Oliver Richmond,* ***A Pedagogy of Peacebuilding: Infrapolitics, Resistance and Liberation****, International Political Sociology.*

يعود كل ذلك –حسبه– إلى أن إطار السلم الليبرالي وتدرجاته تتعارض مع مفهوم السلم، باعتباره إطارا تأديبيا غالبا ما يرتكز على الإكراه، وعدم الموافقة، والمشروطية، وتحديد أولويات النخب على مصالح الكثيرين.

أما ماك جينتي *Mac Ginty* في دراسته بعنوان *Indigenous Peace-making*[1] *versus the Liberal Peace* فيعبر عن بناء السلم الليبرالي بأنه يمثل «الأرثوذكسية... في مجال صنع السلام وبناء السلم ويؤكد على إصلاح الدولة وبنائها باعتبارهما المنهجين الرئيسيين، وهذا هو في الأساس نهج "حل المشاكل" الذي يدرس المعايير أو الهياكل التي يحدث فيها النزاع، ويكتفي بـ "إصلاح" المشكلة الفورية دون تحدي الهياكل الفوقية التي تدعم النزاع».

فحسب أدبيات الدراسة المنتمية إلى المقاربة النقدية لبناء السلم؛ فإنه هناك أوجه تناقض مثيرة للاهتمام بين التفاؤل السائد في أوائل التسعينات و"أزمة الثقة" الحالية في استراتيجية تعزيز السلم، من خلال الاحتلال تحت شعار "التحرير". حيث اعتبر أليخاندرو بيندانيا *Alejandro Bendaña* في دراسته *From Peacebuilding to Statebuilding : One Step Forward and Two Steps Back?*[2] إلى انتكاسات ديمقراطية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى، مما أدى بالكثيرين إلى رثاء "الوضعية الصعبة" للديمقراطية في العالم.

ب. **الأدبيات المعتمدة على مقاربات البعد الداخلي في تفسير أسباب النزاع ومقاربة بناء السلم الليبرالي في الحل:** وهي على النقيض من الأدبيات المعتمدة على مقاربة البعد الاستعماري، إذ تركز على دور البيئة الداخلية وظروف التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول في حدوث النزاعات وكذلك في بناء السلم، فرغم عدم إغفال هذه المقاربات للبعد التاريخي وللتجربة الاستعمارية التي مرت بها مجتمعات دول العالم الثالث؛ إلا أنها تركز على أن النزاعات الداخلية التي تعتبر بالدرجة الأولى نتاجا للظروف الداخلية لهذه الدول، وبالذات خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البدائية[3].

ويرى كلود أكي، *Cloude Ake* أن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والإقليمية في إفريقيا يعود إلى وجود أكثر من خمسة عوامل هي في مجملها عوامل داخلية، وهي: التنافر

---

[1] – *Mac Ginty*, ***Indigenous Peace-making Versus the Liberal Peace***, *Cooperation and Conflict, June 2008 , p157.*

[2] – *Alejandro Bendaña*, ***From Peacebuilding to Statebuilding: One Step Forward and Two Steps Back?***, *Development, 48:3 2005, pp. 5-15.*

[3] – أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 28.

الثقافي، وانخفاض شرعية نظام الحكم، وضعف القدرة القمعية للنظام، والتدهور الاقتصادي، وبساطة أو بدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع من مختلف النواحي[1]، وكلها عوامل تهيئ بيئة منشأة ومحفزة على تطور النزاعات في القارة.

كما ترى رودا هاورد *Rhoda E. Howard* بأن القوى والموروثات الاستعمارية والتدفقات التسليحية الخارجية والتدخل الأجنبي وبرامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات التمويلية الأجنبية، ذات أهمية بالغة في حدوث النزاعات، إلا أن هناك العديد من العوامل الداخلية الأخرى الأهم مثل، موروثات فترة العبودية، والهيكل الاجتماعي الإفريقي، وصراعات الإمبراطوريات السابقة للاستعمار، والنزاعات بين الوكلاء الاستعماريين، والتطورات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستعمار، لاسيما ما يتعلق بتسييس الإثنية من جانب النخب العسكرية الضعيفة، وكذلك تسييس الدين والنزاعات الانفصالية والوحدوية، وفي هذا الإطار تركز رودا هاورد على سبع متغيرات رئيسية في التاريخ القديم والمعاصر للقارة الإفريقية وهي: وجود جماعات من فترة ما قبل الاستعمار، ووجود إمبراطوريات في فترة ما قبل الاستعمار، والإثنية المسيسة، والنزاعات الانفصالية والوحدوية، والدين، والأجانب المقيمون أو "الدخلاء"، ووجود شعوب دخيلة على المجتمعات الإفريقية [2].

أما الأكاديمي الأمريكي "تيد روبرت غير"، مؤسس ومدير مشروع الأقليات المعرضة للأخطار في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، فيركز في كتابه على التساؤل التالي: لماذا يتمرد البشر؟[3]، بينما روبل واي مان*Why Men Rebel* فيركز على فكرتين أساسيتين هما: العنف السياسي، والحرمان النسبي، فالحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب أو الجماعات يُعَدّ سببًا رئيسيًّا لتمرد البشر؛ وهو ما ينجم عنه عنف سياسي؛ فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع، ويعرف "غير" الحرمان النسبي على أنه: "إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم الحق فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون الحصول عليها

---

[1] – *Cloude Ake, **explaining political instability in new states**, the journal of modern African studies, Cambridge university press, Cambridge , vol.11, No.3 , 1973, p 347*

للتفصيل أكثر أطلع على الدراسة:

Ake, C. Explaining Political Instability in New States. The Journal of Modern African Studies,11(3)(1973)., 347-359.

[2] *Rhoda E Hward, **Civil conflict in sub Saharan Africa: internally generated causes** , Canadian institute of international affairs ,Toronto, vol. li, n-1, winter 1995-1996, pp 12-15*

[3] – تيد روبيرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004. ص ص 67 -68.

والاحتفاظ بها"[1]، والقيم بحسب تعريف الكتاب؛ هي الأحداث والأشياء والأوضاع التي يناضل البشر من أجل تحقيقها.

أما أدبيات الدراسة المعتمدة على مقاربة بناء السلم الليبرالي في بيئات ما بعد النزاع، حسب جايسون فرانكس وأوليفر ريتشموند *Jason Franks and Oliver Richmond*، في دراستهما *Coopting Liberal Peace-Building* فتعتمد على دمج عمليات "التنمية والأمن"[2] وهي المقاربة التي تبنتها الأمم المتحدة والهياكل والمؤسسات التابعة لها بغية إحلال السلم في الدول الخارجة من النزعات[3].

تفترض الدراسات المعتمدة على هذه المقاربة أن أساليب تعزيز الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق، ومجموعة من المؤسسات الأخرى المرتبطة بالدول الحديثة تعتبر قوة دافعة لبناء السلم.

كما تصر هذه المقاربة حسب ديفيد روبرتس *David Roberts*[4] في كتابه *Liberal Peacebuilding and Global Governance: Beyond the Metropolis*، على أن للجهات الفاعلة –الإقليمية والدولية– تأثيراً كبيراً على تهيئة الظروف لبناء السلم. بالنظر إلى أن للعديد من النزاعات أبعادا تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي تؤدي الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية دورا حاسما وتتحمل مسؤوليات كبيرة في دعم عمليات بناء السلم. ولا سيما من خلال الوساطة في اتفاقات السلم وضمانها ومراقبة تنفيذها. كما ترى أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية وسائر الجهات الدولية المعنية يتسم بأهمية حاسمة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

وتعتبر دراسات وتقارير الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، بالإضافة إلى دراسات المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال السلم أهم الأدبيات التي استندت إليها الدراسة في هذا المجال.

---

1 – محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2001. ص ص 38- 39.

2 – *Jason Franks and Oliver Richmond, **Coopting Liberal Peace-Building**: Untying the Gordian Knot in Kosovo, Cooperation and Conflict 43/1 2008, p.83.*

3 –*Jason Franks and Oliver Richmond, **Ibid**, p.83.*

4 – *David Roberts, **Liberal Peacebuilding and Global Governance: Beyond the Metropolis**, Projects Peacebuilding, January 2011.*

ج- الأدبيات المعتمدة على **الاقتراب متعدد الأبعاد في تفسير أسباب النزاع ومقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم:** فالأدبيات المعتمدة على الاقتراب متعدد الابعاد تتبنى منهجية متكاملة في النظر إلى الحروب والنزاعات في إفريقيا من خلال المزج بين الاعتبارات الاستعمارية التاريخية، وبين سياسات وظروف ما بعد الاستعمار، وقد أصبح هذا الاقتراب شائعا بدرجة واضحة في الأدبيات السياسية التي تتناول النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في إفريقيا.

- فقد قدم مايكل براون[1] *Michael E Brown* في كتابه *Nationalism and Ethnic Conflict* تصنيفا للعوامل المسببة لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي في الدول الإفريقية وقد قدم براون تصنيفا نقديا للعوامل والاعتبارات التي طرحتها الأدبيات السياسية بوصفها سببا لاندلاع النزاعات الداخلية وقسمها إلى أربعة عوامل: العوامل الهيكلية، العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية-الاجتماعية، العوامل الثقافية والإدراكية.

وفي نفس الاتجاه ذهب ستيفن جون ستيدمان *Stephen John Stedman*[2] في دراسته *Spoiler Problems in Peace Processes*، حيث رأى بأن النزاعات الداخلية نبعت من ظروف طويلة المدى ومن أسباب قريبة زمنيا، فقد خلقت الموروثات الاستعمارية الكثير من النزاعات العنيفة في افريقيا حول توزيع الموارد في المجتمع وحول الوصول إلى السلطة السياسية وحول الهويات السياسية الأساسية. وقد ساعدت -حسبه- تلك الموروثات على خلق نمط من الدول والتشكيلات الطبقية التي تقوم على اعتماد القادة السياسيين الأفارقة على الدعم الخارجي لمكافأة حلفائهم الداخليين، مع تجاهل احتياجات مواطنيهم، مع بقاء اعتماد الكثير من النظم الحاكمة على الشرعية الخارجية وليست الداخلية، وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانتصار أفكار السوق الحرة إلى تقويض مصادر الدعم الخارجي للنظم الافريقية، وقد أثارت هذه التطورات بقوة أزمة الشرعية حيث واجهت بعض النظم هجمات مسلحة من خصومها السياسيين القدامى، مع نشوب أعمال تمرد جماعات جديدة.

أما بالنسبة لمقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم، فقد قدمتها منظمة "إعادة تخيل التغيير الاجتماع "FSG" Social Change Reimagining" وتهدف إلى زيادة الأثر الناجم عن الجهود الجماعية الرامية إلى بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات، من منطلق أنه حتى لو قام ممارسو

---

[1] – *Michael E Brown, **Nationalism and Ethnic Conflict. Cambridge**, Mass: MIT Press, 1997.*

[2] – *Stephen John Stedman, **Spoiler Problems in Peace Processes** , International Security, Vol. 22, No. 2 (Autumn, 1997), pp. 5-53 Published by: The MIT Press Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2539366*

بناء السلم بتحسين فعالية إجراءاتهم البرامجية الفردية، فقد لا يحققون بشكل فردي آثارا كافية على المستوى النظامي. ومن ثم فإن الحاجة إلى إطارا للتأثير الجماعي يساعد على ضمان أن تكون الإجراءات المتباينة من جانب جهات فاعلة متعددة متعاضدة داعمة لبعضها البعض، وأن تخلق أوجه تآزر فعالة للتعجيل بإحراز التقدم نحو بناء السلم وإدامته. مستفيدة في ذلك من سنوات عديدة من الخبرة في العمل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالعدالة والسلم[1].

ويعتبر الكتاب الصادر عن المنظمة المعنون بـ: *Framework for Collective Impact in Peacebuilding*[2] أهم مصدر لهذه المقاربة، وقد صدر في أكتوبر 2017، من تحرير بيتر وودرو *Peter Woodrow*، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات صادرة عن المنظمة قبل هذا التاريخ، ركزت في مجملها على ضرورة الجمع بين مجهودات الفواعل الخارجية والداخلية لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات لإحلال سلم دائم ومستدام.

د. **الدراسات المعتمدة على اقتراب تحليل الموقف في تحليل أسباب النزاع واقتراب البحث التقديري في بناء السلم:** حيث ركزت الدراسات المعتمدة على اقتراب تحليل الموقف على عمليات النزاع المسلح في الحرب الأهلية أو الإقليمية ذاتها، من خلال رصد الاختلافات القائمة بين أنواع الحروب الأهلية وطبيعة العمليات العسكرية الجارية فيها، والنتائج المترتبة عنها.

أما اقتراب البحث التقديري في بناء السلم قدمت هذه المقاربة من طرف مجموعة من الممارسين الميدانيين في بناء السلم وأخرجت في شكل كتاب بعنوان "المقاربات الإيجابية لبناء السلم: استكشاف مهني[3] "*Positive Approaches to Peacebuilding: A Resource for Innovators*"، حيث اعتبرت منظوراً مبتكرًا حول بناء السلم يعتمد على دراسات الحالة إذ يصف هذا الكتاب البناء الاجتماعي للمستقبل المتخيل، فهو يجمع بين النظرية ودراسات الحالة، للاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في مجال بناء السلم.

ولد هذا الكتاب في خضم التبعات الفورية لأحداث 11 سبتمبر 2001. حيث بعد سبعة عشر يوماً من هذا التاريخ، التقى خمسة وسبعون شخصاً في مؤتمر عقد بالجامعة الأميركية لاستكشاف

---

1 –Tom Wolff, ***Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong***, *Global Journal of Community Psychology Practice, March 2016.*

2– *Peter Woodrow,* ***Framework for Collective Impact in Peacebuilding***, *CDA Collaborative Learning Projects, October 2017, p3.*

3 – *Sampson, C., Abu-Namir. M., Liebler, C., Whitney D,* ***Positive Approaches to Peacebuilding: A Resource for Innovators***, *Taos Institute Publications, 2010.*

المقاربات الإيجابية لبناء السلم–نظرياً وممارسة–، حيث يطرح محمد أبو النمو أسس هذا الاستكشاف في ميدان حل النزاعات وبناء السلم من خلال تقديم رسم تاريخي لتطور هذا الحقل، والتعريف بالفرضيات والمبادئ الأساسية التي تقف وراء بناء السلم. ووصف العناصر الإيجابية في الممارسة الحالية لبناء السلم، بعد ذلك تقدم ديانا ويتني، وكلوديا ليبلير وديفيد كوبر رايدر *Diana Whitney*، *Claudia Liebler and David Cooper Rider* نظرية البحث التقديري وممارسته، كما انبثقتا عبر التطور التنظيمي وكيف توسعتا وتكيفتا مع التطور الدولي وينهي الثلاثة –أصحاب الكتاب– تقديمهم باقتراح خمسة مجالات يمكن للبحث التقديري أن يسهم فيها في ممارسة بناء السلم.

وفي الفصل الثالث، تقوم كلوديا ليبلير وسينثيا سمبسون *Claudia Liebler and Cynthia Simpson* بربط الأسس الفكرية والنظرية للبحث التقديري، مع ممارسة بناء السلم وعرض بعض الطرق، التي يمكن فيها لحلقات البحث التقديري الأربع D4، التي تخضع للتجربة والتكيف ضمن سياق بناء السلم. وتستعرض الأجزاء التي تلي ذلك خمسة أصعدة لممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلم. وفي الخلاصة، يلقي المحررون الضوء على الاستنتاجات الأساسية في الكتاب ويناقشون السياقات الملائمة لاستخدام المقاربات الإيجابية في عملية بناء السلم، إضافة إلى التحديات الرئيسة لاستخدامها. ومن ثم يقترحون جدول أعمال للمزيد من البحث والتجربة باستخدام المقاربات الإيجابية في بناء السلم.

والملاحظ أن الاختلافات الموجودة بين الاقترابات المهتمة بدراسات النزاعات والسلم في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا راجع إلى اختلاف المدارس الفكرية للباحثين بالإضافة إلى التحيزات القيمية لهم.

فأمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، ومع اشتداد اتجاه الأنظار نحو هذه المنطقة لما تشكله من أهمية بالنسبة لمختلف الفواعل وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل، في ظل المشاريع المتنوعة المقترحة لبناء السلم في المنطقة سعت الدراسة إلى محورة هذا البحث حول الإشكالية التالية:

ما هو مضمون المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي وما هي التحديات والرهانات التي تطرحها هذه المشاريع وموقع الجزائر منها؟

واستنادا إلى الإشكالية المطروحة تستهدف هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن حدة التحديات عبر الوطنية التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول في منطقة الساحل الإفريقي، يحتم على دول المنطقة تبني مفهوم شامل لبناء السلم.

الفرضية الثانية: إن المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي مشاريع مصلحية لا ترقى لتكون برامج لبناء السلم.

الفرضية الثالثة: تهدف الجزائر لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي في إطار إقليمي جماعي، من خلال بناء مشروع إقليمي مشترك.

الفرضية الرابعة: تعتبر خارطة طريق الجزائر لإعادة السلم والمصالحة في مالي لسنة 2015 كمشروع لبناء سلم شامل، دائم ومستدام في المنطقة.

أما فيما يتعلق **بالإطار المنهجي للدراسة،** فإن البحث في موضوع البرامج الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي وما تطرحها من رهانات وتحديات يحتاج إلى قراءة معمقة للتاريخ وفهم جيد للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وإمكانية استيعاب الواقع في ضوء نتائج المستجدات الدولية والبحث في هيكل وقيم ونمط التفاعل في النظام الإقليمي في المنطقة، ومدى قدرة كل مشروع على بناء سلم مستدام فيها، وبالتالي فإن الإلمام بهذا الموضوع الذي يتميز بالتنوع والتعقيد الشديدين يتطلب الاعتماد على ثلاث **مقاربات منهجية في التحليل** تتسم بالانسجام المعرفي فيما بينها؛ فقد فرضت خصائص منطقة الساحل الإفريقي الطبيعية وموقعها الجغرافي المتميز اللجوء إلى التحليل الجيوسياسي، من خلال دراسة الجغرافية السياسة لها، باعتبار هذا التحليل يركز على دور العوامل الطبيعية في تحديد سلوك الفواعل في المنطقة، بالإضافة للتأكيد على مسائل أمنية كالحدود والتوزيع الجغرافي للأقليات، طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في المنطقة، ومدى قدرة المركز في التحكم والسيطرة على الأقاليم البعيدة، وقدرته على تحقيق العدالة التوزيعية بين الجهات والأقاليم.

كما تعتمد على الاقتراب متعدد الأبعاد، من خلال تبني منهجية متكاملة في النظر إلى رهانات المشاريع الإقليمية والدولية في المنطقة من خلال المزج بين الأهداف والعوامل الهيكلية، العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية–الاجتماعية، والعوامل الثقافية والإدراكية التي تطرحها هذه المشاريع في المنطقة.

بالإضافة إلى الاعتماد على اقتراب تحليل الموقف الذي يركز بالدرجة الأولى على تحليل نزاع مسلح بعينه وهو مسألة التوارڨ في المنطقة، ورصد طبيعة العمليات العسكرية الجارية فيه، والنتائج المختلفة المترتبة عنها، والمشاريع الإقليمية والدولية المطروحة لحله وبناء السلم في المنطقة ككل.

إضافة إلى هذه المقاربات الثلاث تم استخدام مجموعة من المناهج والأدوات: حيث ستقوم الدراسة بتوظيف المنهج المسحي *Survey method*، الذي من خلاله نقوم بتفحص مختلف الأحداث والقضايا التي تعيشها المنطقة التي لها تأثير على بروز مشاريع بناء السلم وأهم الأبعاد والمميزات التي تتصف بها.

ومنهج تحليل النظم بهدف الوقوف على الخصائص العامة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي باعتبار التهديدات الأمنية في المنطقة ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأزمات والمتغيرات القائمة في دول ومجتمعات المنطقة في فترة ما بعد الاستقلال، وباعتبار أن كل مشروع لبناء السلم في المنطقة سيطبق في دولة من الدول تحت سلطة نظام تلك الدولة.

أما عن مصادر البحث؛ فإن صعوبة جمع المعلومات فيما يخص الموضوع تعود إلى ندرة المراجع باللغة العربية، وكذلك ضرورة الحذر عند التعامل مع المراجع باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية منها، ويمكن تقسيم المصادر المعتمدة في الموضوع إلى قسمين، مصادر مكتوبة ومصادر شفوية.

بالنسبة للمصادر المكتوبة (الوثائق)، يمكن الحصول عليها من المؤسسات الرسمية الجزائرية المتابعة للتطورات الأمنية في المنطقة، وكذلك المؤسسات الرسمية لدول المنطقة، بالإضافة إلى الوثائق التي يمكن الحصول عليها من الجهة المقابلة أي المعارضة الترقية في مالي والنيجر، وسنوظفها اعتمادا على أداة تحليل المضمون *content analysis* وذلك عند تحليلنا للتعاون والتنافس أو الصراع الدائر في منطقة الساحل الإفريقي من خلال الاتفاقيات المبرمة.

وبالنسبة للمصادر الشفوية فإن الأوربيين عموما والفرنسيين خصوصا لم يتمكنوا من القيام بدراساتهم المستفيضة حول المنطقة في مختلف المجالات (سياسيا، تاريخيا، جغرافيا، انثربولوجيا، علم النبات، الحيوان...) لولا المساهمة الفعالة لبعض أصحاب المعرفة التقليدية المحلية الذين لهم اطلاع على"المنظومة المعرفية التقليدية"، وهم أعيان وزعماء القبائل التوارق، إذ يمتلكون معلومات جيدة خاصة في المواضيع الثابتة والقوانين العرفية الاجتماعية والسياسية، وحتى بالنسبة لتفاصيل الأحداث والوقائع التي مرت وتمر بها المنطقة، إذ تحتفظ الذاكرة الجماعية لسكان المنطقة بمنظومة معرفية هائلة، إذ يمتلك الأشخاص المستجوبون جماعة معلومات جيدة، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي والقوانين العرفية وعلاقات السلطة وتأسيسها والأحداث التي وقعت في المنطقة خلال فترة الاستقلال.

فبالرغم من أهمية المصادر الأرشيفية المكتوبة إلا أن المقابلة ضرورية لجمع البيانات عن المواضيع والأحداث والظروف السائدة في المنطقة والتي لا يمكن الحصول عليها بواسطة الدراسة

النظرية بالمصدر المكتوبة، خاصة في ظل النقص الفادح في الدراسات المقدمة من طرف الباحثين العرب، بالإضافة إلى كونها تساعد في الإطلاع على ظروف المجتمع وردود فعله حيال الأحداث المرتبطة بالموضوع، لذلك ستستعمل الدراسة المقابلة بنوعيها، الجماعية والفردية.

المقابلات الجماعية، بالتحدث إلى أشخاص وقع عليهم الاختيار مسبقا في شكل جماعي، وهم أعيان القبائل وإن كنا نعلم إن ذلك يجعل البعض يتحفظ؛ والمقابلات الفردية، بالانفراد مع أهم الأشخاص وأكثرهم معرفة بظروف المنطقة والأحداث التي تقع فيها، وهم في الغالب أعيان القبائل والقادة السياسيين والعسكريين.

وستحاول الدراسة تناول الموضوع من كل جوانبه وذلك وفقا للخطة التالية:

ستتعرض في **الفصل الأول** إلى نزاعات ما بعد الحرب الباردة: مقاربة في بناء السلم حيث سيتناول هذا الفصل في المبحث الأول الأساليب الجديدة في ادارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة، وفي المبحث الثاني مقاربات مفاهيمية في بناء السلم، أما المبحث الثالث فيخصص لدراسة مقاربات نظرية في بناء السلم.

أما **الفصل الثاني** فيخصص لضبط مجالات عمليات بناء السلم، حيث يتناول المبحث الأول بناء العملية الديمقراطية والحكومة، ويتناول المبحث الثاني التنمية الاقتصادية المستدامة، أما المبحث الثالث فيتناول إصلاح العدالة وسيادة القانون، ويخصص المبحث الرابع للتنمية النفسية والاجتماعية، أما المبحث الخامس فيتناول بناء الأمن والنظام العام.

وفي **الفصل الثالث** تتناول الدراسة تحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتناول المبحث الأول مدخل جيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي، أما المبحث الثاني فيتناول البيئة الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي.

أما **الفصل الرابع** فيخصص لرهانات المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي:

بين الحسابات المصلحية ومتطلبات بناء السلم، حيث يتناول المبحث الأول المشاريع الإقليمية في منطقة الساحل الافريقي، ويتناول المبحث الثاني المشاريع الدولية في منطقة الساحل الافريقي، أما المبحث الثالث فيتناول بعثة الأمم المتحدة لبناء السلم في مالي.

الفصل الخامس يتناول المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في خارطة طريق 2015، حيث سيخصص المبحث الأول للمقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في مالي –

دراسة في التطور-، أما المبحث الثاني فيتناول خارطة طريق الجزائر لبناء السلم في مالي2015: نحو استراتيجية تنموية أمنية لبناء السلم في مالي.

الفصل الأول:

نزاعات ما بعد الحرب الباردة:

مقاربة في بناء السلم

تمهيد:

لقد تطورت عبر التاريخ النزاعات الفردية والقبلية والجماعية والإقليمية والدولية وتعددت أنواعها وتشابكت، وتطورت معها أساليب فض النزاع ووسائله وذلك تبعا للتحولات السياسية والإيديولوجية والتطور العلمي المُطَّرِد. ومن جانب آخر فقد تطورت أيضا الحروب العالمية والإقليمية معها العنف ودرجاته وأساليبه [1].

تبعا لذلك ظهرت دراسات السلم والنزاع وهي دراسة أسباب الصراعات المسلحة وديناميايتها وحلها. وتشمل الأسئلة الشائعة في هذا المجال، على سبيل المثال: كيف تحدد الدول وتتعامل مع التهديدات الأمنية؟ لماذا تختار الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية وسائل العنف لحل نزاعاتها السياسية؟ كيف يتم تصميم أفضل عمليات السلام للوصول إلى حلول دائمة للنزاعات القائمة؟ ما هي التحديات الخاصة التي تواجهها المجتمعات في أعقاب الحرب الأهلية؟

المبحث الأول: الأساليب الجديدة في إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى الشعور بالراحة والتفاؤل بين شعوب العالم، فخفَّض أعداء الأمس أسلحتهم النووية والتقليدية بصورة كبيرة ووجد الزعماء الجدد سبلاً للتعاون بشأن مجموعة من القضايا الدولية، ومع ابتعاد شبح المواجهة النووية، عقد الكثيرون الآمال على أن تشكل روح التعاون يسنهم سابقة يُحتذى بها. وأنه في ظل عدم وجود سياق تنافس للقوى العظمى، فقد يكون لدى العالم رغبة جديدة في العمل معاً كمجتمع دولي لحل الصراعات من خلال التفاوض السلمي والدبلوماسية. لكن أحداث العقد التالي أثبتت أن ذلك التفاؤل كان سابقا لأوانه[2].

ففي الوقت الذي أصبح فيه التسليم بأن الحرب مستحيلة في الشمال، باتت ممارسة الحرب نفسها شائعة في الجنوب، هذه الفكرة راحت تفرض نفسها على الجماعة العلمية عند بداية القرن الواحد والعشرين، حيث نشرت مالري كالدور "*Maru Kaldor*" سنة 1999 كتابها "الحروب الجديدة والقديمة، *New and old wars*"[3] الذي ما لبث أن لحق به كتاب هيرفرايد مونكلر *Herfried Munkler*، الحروب الجديدة، *Guerres nouvelles*"[4]، وبهذين العَمَلَيْنِ المَعْلَمِيَّيْن كانت "النزاعات الجديدة" الدولية قد وجدت صياغتها الأولى معلنة عن مجموعة من التجديدات تتمثل في ظهو ر:

---

1 – حسين جبريل القوني، **حل نزاع ابيي من منظور دراسات السلم والنزاعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان، ص23.

2 – معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، ط3، فيفري 2006.

3 – *Mary Kaldor. New & Old Wars:* ***Organized Violence in a Globalized Era Stanford****: Stanford University Press, 2nd Edition, 2007 website :*
http://jmss.org/jmss/index.php/jmss/article/download/281/294

4- Herfried Münkler Auteur Catherine Métais-Bürhendt Traduction, ***Les guerres nouvelles, Alvik*** *Ed,s ctobre 2003, website :*

- ➢ نزاعات جديدة
- ➢ حقل لدراسات السلم
- ➢ أساليب جديدة لإدارة هذه النزاعات

المطلب الأول: نزاعات ما بعد الحرب الباردة: مدخل مفاهيمي

يتاول هذا المطلب عرضا وتوضيحا للمفاهيم الأساسية في دراسات النزاعات والسلام والتي تشكل المفاهيم الأساسية لهذا الحقل العلمي، وهي مفاهيم شاع تدأو لها لدى الأدبيات والعلماء، كما شاع استخدامها على صعيد الممارسة العملية من قبل الهيئات والمؤسسات وصناع القرار والخبراء والممارسين في مجالات دراسات تحليل النزاعات ودراسات السلام، كما يتنأول هذا المطلب كذلك تعريفا بأهم المناهج أو المداخل العلمية التي تشكل الصورة أو الجزء المكمل لهذه المفاهيم في سبيل تقدير إطار عام نظري في مجالات دراسات النزاعات والسلام.

وهي مجموعة من المفاهيم تدور في جوهرها حول مفهوم النزاع ومركزيته، إذ تتأو لت الأدبيات الغربية المتخصصة في هذا الحقل مفهومي النزاع والسلام كركيزتين أو محورين أساسيين تنطلق منهما بقية المفاهيم الأساسية في هذا الحقل، إن مفهوم النزاعات من المفاهيم الاجتماعية المتنازع عليها، التى تثير الكثير من الخلاف حيث يعبّر عنه بكثير من المعاني، فمن الصعب تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة النزاعية، لذا نجد أن أدبيات النزاع تتميز بتنوع كبير في المفاهيم المستعملة لتحديد ووصف الظاهرة –محل الدراسة–، وتزداد المهمة صعوبة كون المفهوم وليد بيئة مختلفة، مما يجعل الباحثين في العالم العربي يستوردون هذه المفاهيم لتوظيفها في دراسة ظواهر مغايرة.

أو لا- مفهوم النزاع:

هو من المفاهيم التي خضعت لتعدد وتنوع واسع، وجدلية حول تعريفها أو مفهومها، ومن بين ما تم إعطاؤه له:

1- النزاع لغة: من الفعل الثلاثي نَزَعَ، وجمعه نِزَاعَاتٌ، مصدر نَزْع، حصل بينهما نِزَاعٌ: خصام، خصومة، أمر لا نِزَاعَ فيه: لا خلاف، لا جدال فيه، نِزَاعٌ مسلح. (معجم المعاني)

2- النزاع اصطلاحا: يشير كوينسي رايت (*Quincy Right*) إلى أن أصل كلمة النزاع بالانجليزية (*Conflict*) مصدره من كلمة لاتينية هي (*Configure*) والتي تعني التصادم معا (*Strik To Gather*)[1].

---

https://chaiberrasida.firebaseapp.com/2914833105.pdf

1 – *Quincy Wright, OP, Cit , P204*

ويعرف النزاع على أنه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محأو لة حله أي إدارة النزاع، وعليه فالنزاع وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف والرؤى(1).

ويُعْرَفُ بأن الأفراد والجماعات والدول –في سعيهم لتحقيق أمنهم– يدخلون في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارهم والقضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنهم يعملون على التحرر من التهديد "الأمن حسب باري بوزان"، وهنا يكون النزاع متعلقا بفكرة الأمن ومقتضياته.

كما عُرِفَ النزاع بأنه: "وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير ملائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب –كنتيجة– ويتم التهديد بها وكواقع فعلي، وكسلوك في المسأو مة يكاد يصل إلى مرحلة العنف"(2).

ونفس التعريف قدمه فالنستين بيتر (*Wallenstein Peter*) بأنه وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان –على الأقل– الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة، وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية لإرضاء هذه الأطراف (3).

ويعبر كينيث بولدينغ (*Kenneth Ewart Bouldin*) عن هذا الوضع بقوله(4): هو حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته.

أما تعريف جون غالتونغ (John Galtung): وهو أحد العلماء المؤسسين لهذا الحقل العلمي، فيعرفه بأنه: "حالة تناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف"(5)، حيث ينظر إلى النزاع على انه مثلث متسأو ي

---

1 – آدم جودة الله حيدوب: **دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2016، ص21.

2 – المرجع نفسه، ص22.

3 – *Wallenstein, peter : **Understanding Conflict Resolution : A Framework** , peter eds, 2009 p p120-121. Website : https://is.muni.cz/el/1423/podzim2015/MVZ208/um/59326109/Ho-Won_Jeong_Understanding_Conflict_and_Conflict_Analysis_2008.pdf*

4 *–Kenneth Ewart Boulding, **Conflict and Defense: A General Theory**, University Press of America, 1988, p34.*

5*– Galtung, John : **Conflect As A Way Of Life, In Freemen**, hugh ed, 1969, london, p.486, website :*

https://www3.nd.edu/~adutt/activities/documents/pacek_freeman_welfare_paper_AJPS.pdf

الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زأو ية التناقض، زأو ية حالة الإدراك، زأو ية السلوك.

1) زأو ية التناقض (*Contradiction*)؛ الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف.

2) زأو ية الإدراك (Perception)؛ تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

3) السلوك (*Behaviors*)؛ يشير إلى تبلور التناقض والرؤية إلى سلوك على أرض الواقع، وعادة ما يجسده في شكل تهديد أو قهر واستخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل، وفي حال توفر المكون الأول والثاني فقط دون ظهو ر سلوكيات يعتبر النزاع كامنا أو هيكليا، وقد يتخذ الصراع السياسي حسبه صورتين هما:[1]

- النزاع العنيف (*Violent conflit*): ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.
- النزاع غير العنيف (*peace full–non violent conflict*): ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الاخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.

فالنزاع –حسبه– هو نوع من الاحتكاك ينشأ عندما يحاول الضعفاء المهمشون البحث عن إزالة الظلم وعدم المسأو اة عن كاهلهم بسبب التوزيع غير العادل للموارد. لذا نجد ان النزاع موجود وموروث في المجتمعات وينفجر ويتعاظم في حالة عدم وجود المسأو اة والعدالة وغيرها. والتنافس حول وظائف الإنتاج يعتبر نوع من أنواع النزاع القديم أو التقليدي.

ويرى الباحث بذلك بأن النزاع شيء حتمي في ظل السعي لتلبية الحاجات والمطالب، بما أن المطالب غير المحددة قلما تلبي وخاصة في ظل ندرة الموارد والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدث تقاطعات تتبنى عليها مواقف متناقضة تؤدي إلى النزاع، على الرغم من الاختلاف في إعطاء مفهوم موحد له.

فإشكالية استعمال النزاع أو الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، لذا من الواجب وضع حدود بين مفهومي النزاع والصراع لتبرير تبني مفهوم النزاع بدل الصراع في الأطروحة، رغم أن كلا المفهومين يثيران حساسية سياسية.

---

[1]– *Galtung,John, Ibd, p 488.*

إن المفهوم الذي تبناه الباحث في هذه الأطروحة يقر بأن الأدبيات العربية تميز بين مفهومي الصراع والنزاع باعتبار الأول أشمل من الثاني، ف مفهوم الصراع يمتد بجذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، وهو مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز، لهذا فهو متأصل في إدراكات الشعوب على أن "الآخر" الذي نحن معه في صراع هو "عدو أبدي"، وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدّة والامتداد ولهذا، عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع، وعن تسوية عندما نكون في حالة نزاع [1].

غير أنه من جانب آخر تبنى الباحث المفهوم الموسع للنزاع حيث يمكن التمييز بين مجرد التضارب في الادراكات والتي تسمى بالنزاعات الكامنة (*Latent conflit*) والنزاع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري والتي تسمى بالنزاعات الجلية أو المعلنة (*Overt Conflit*)، حيث يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة: هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع ؟ أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع؟[2].

وانطلاقا من هذا الجدل تبنى الباحث في الأطروحة هذا المفهوم الموسع الذي قدمه كوينسى رايت (*Quincy Wright*)[3]، والذي حدد أربعة مستويات للنزاع تمثلت في:

- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).
- زيادة التوتر.
- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الإختلاف (التهديد باستعمال القوة).
- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

بمعنى أن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن [4].

وبناء على ذلك يجب أن تتوفر العناصر التالية في مفهوم النزاع بالمعنى السالف ذكره[5]:

- وجود أكثر من طرف.

---

[1] –رياض بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1983**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 20.

2– *Abdelkrim Kibeche, **General Theories Of International Conflict, Unpublished Work**, constantine, 2005, pp13–14.*

[3] – *Quincy Wright,* ***The Nature of Conflict****, The Western Political Quarterly, Vol. 4, No. 2 Jun, 1951, pp. 200–201.*

[4]– *Quincy Wright, OP, Cit, P203.*

[5]– *Ohlson Thomas, **Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa**, Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, raport N°50, 1 janv. 1998 – p32.*

- حالة من التنافر وعدم الاتفاق أو الانسجام بين هذه الأطراف حول هدف أو مصلحة ما أو قضية ما تكون موضع أو مصدر هذا التنازع.
- وجود عنصر الندرة، مع تزامن في طلب الحصول على هذه المصلحة أو الهدف، أي أن الطلب يتم في الوقت واللحظة نفسها.

ثانيا: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم النزاع:

إن مفهوم النزاع من المفاهيم المرنة أو المائعة التي تثير الكثير من الغموض حيث يعبر عنه بالكثير من المعاني، فهو مفهوم (*Elusive*) بتعبير كنيث والتز (*Kenneth Waltz*)، وهذا يعني أنه قريب إلى المفاهيم التي يستعملها بعض الدارسين لدراسة علاقات دول ذات نهج نزاعي، فالثراء النظري النزاعي يزيد من صعوبة الباحث في تعيين حدود المفهوم الذي يتبناه في دراسته[1].

1- النزاع والصراع: يعتبر مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المشابهة للنزاع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم *Conflit* أو *Conflict* باللغتين الفرنسية والانجليزية، إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر[2].

إن إشكالية استعمال النزاع أو الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، وأحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية[3].

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ما أسماه ادوارد آزار *Edward Azar* النزاعات الاجتماعية المرجأة *Protected Conflicts*، التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر النحن والهم، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك[4].

فالصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين أن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث أن النزاع هو الخلاف بين إتجاهات دولتين أو أكثر، حول مسائل

1- بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.
2- آدم، مرجع سبق ذكره، ص22.
3- المرجع نفسه، ص 19.
4- بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

أو قضايا محددة، ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها وإستراتجيتها البعيدة [1].

لذا يشير النزاع إلى الاختلاف أو التنافس في الأفكار أما الصراع فينطوي على جدال عنيف أو كفاح ضد الغير [2].

ويرى الباحث بأن مفهوم الصراع أوسع وأعمق من مفهوم النزاع، وذلك باختلاف الأسباب حيث أن مسببات الصراع أوسع وأعمق من مفهوم النزاع، وذلك باختلاف الأسباب حيث أن مسببات الصراع تكون لها علاقة بالقيم والفكر ويظهر فيه البعد الاجتماعي، أما النزاعات فهي تحدث نتيجة للبحث عن المصالح التي يمكن تليتها، أما الصراع فيكون لإثبات الذات والدور في الهيكل البنيوي للمكون الاجتماعي.

2- النزاع والحرب: إذن؛ تحديد مفهوم النزاع وتوضيح العلاقة بينه وبين مفهوم الصراع، يفتح المجال بشكل جلي لإبراز العلاقة بينه وبين بقية المفاهيم الأخرى، فمفهوم الحرب يتضمن فكرة العنف، ولهذا فإن الباحثين يستعملون في الكثير من الدراسات تعبير النزاع المسلح لوصف حالة حرب، على اعتبار أن الحرب نزاع مسلح يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتسم بالعنف.

فالحرب هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين[3]، ويعرفها كوينسي رايت أنها اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة، كما يحدد ريمون أرون *Raymond Aron* الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول.[4]

من خلال ملاحظتنا لهذه التعريفات، نفهم الفرق بين مفهوم النزاع ومفهوم الحرب الذي يعكس فقط الصدام المادي العنيف، فالنزاعات بين الدول تصبح حروبا بمجرد استعمال القوة لحلها، ولهذا فإن الحرب هي حالة نزاعية تقوم على الخلافات بين الأطراف باستعمال القوة، وتعبر عن ذروة التنافس بين دولتين[5].

الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع، وتعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.

---

1 – *Ohlson Thomas, op, cit.*

2 – بوزرب، مرجع سابق، ص 17.

3– بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

4 – Raymond Aron, Peace and War: **A Theory of International Relations**,Transaction Publishers, 2003, p 120.

5– آدم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3- النزاع والتوتر: يعرف التوتر بأنه "حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين فاعلَيْن أو أكثر داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين"[1]، وعليه فالتوتر يكون مرحلة سابقة من الأزمة والنزاع وقد يؤدي إليهما وقد لا يؤدي.

يشير التوتر كذلك إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. وهو حالة سابقة على النزاع، وكثيرا ما رافقه انفجار النزاع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

ويعبر التوتر كذلك عن حالة شيء يهدد بالقطيعة. وهو حالة من الشدة والانفعال تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة الى العلن، فتوتر العلاقات بين الدول-خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينهما- كثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الإعلامية، فالتوتر يعكس أن الخلافات وصلت إلى الحد الذي لا يمكن تجاهلها وإخفاؤها، وبالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع.[2]

4- النزاع والأزمة: تعرف الأزمة بأنها تحول فجائي عن السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة [3].

إن الأزمة تحمل معنى الإخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو مجريات مسار، إنها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجائية.

وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية (*Crisis International Behaviour ICB*)؛ فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، تتسم بثلاث خصائص رئيسية[4]:

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار عكس النزاعات التي تعرف التخطيط.
- عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار، نظرا للفجائية على خلاف الأزمة.

---

[1] - الموسوعة السياسية، *http://political-encyclopedia.org/* تاريخ 29- 01- 2017.
[2] - بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص20.
[3] - المرجع نفسه، ص19.
[4] -*Crisis International Behaviour ICB, https://sites.duke.edu/icbdata/.*

- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة، بينما النزاع يستغرق وقتا طويلا.

المطلب الثاني: مصادر نزاعات ما بعد الحرب الباردة

تعتبر النزاعات الداخلية والداخلية المدولة التي تتميز بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ذات تركيبة معقدة ومتشابكة، فهي ذات طبيعة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ودينية وبأبعاد داخلية وخارجية، وذات امتدادات تاريخية؛ ومن هنا فإن أسبابها ومحركاتها تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها.

أو لا: المصادر البنيوية للنزاعات الداخلية في افريقيا، يمكننا ايجازها فيما يلي:

1. **البنية الثقافية والاجتماعية:** تأخذ بعامل الأحقاد التاريخية المقاربة الأولية أو ما يسمى بالمقاربة النشوئية؛ والتي تجعل من الجماعات الإثنية كفواعل أساسية في هذه النزاعات، وترى أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأولي للنزاع. فحسب مايكل براون (*Michael Brown*) تستقي الجماعات سلوكها النزاعي من القيم الإثنية وتعبّر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى، فيزيد سلوكها النّزاعي كلما زاد انتماؤها للجماعة.

وقد تم تكريس هذا الإنتماء في ظل الإستعمار من خلال "سياسة فرق تسد"، وتدعيم جماعة على حساب أخرى؛ مما عمق الأحقاد التاريخية بين المجموعات[1]، وفي هذا السياق يقول "جون كوماروف *John Comaroff*": "أن الهويّات الإثنية ليست أشياء ولكنّها علاقات يرتبط مضمونها أساسا بالخصائص التي ترتبط بالبناء التاريخي الكلي..."[2]، فالنزاع قائم على أساس الخوف من المستقبل المبني على إدراكات الماضي.

من جهة أخرى؛ يعتبر مايكل براون أن الأحقاد التاريخية –المقاربة الأولية– تلعب دورا في حدوث النزاعات الداخلية، غير أنها تبقى فرضية سطحية –حسبه– أي عوامل ثانوية كامنة، ويستشهد على سطحيتها بوجود مثل هذه الأحقاد والإختلاف من دون إنجاز في أنحاء عدة من العالم، فهناك العديد من الدول التي فيها حوالي 200 عرقية مثال سويسرا وأستراليا، غير أنّها تعيش سلاما متجدّرا، في مقابل أن قبرص التي تضم جماعتين فقط تشهد نزاعا حادا [3]، ويؤكد بعض المنظرين هذا الرأي– سطحية الأحقاد التاريخية– من أمثال " ارشي مافجي *Archie Mafeje*" الذي يؤكد أن القبائل التي

---

1 – Michael Brown, ***Ethnic Conflict and International Security***, *Paperback , 1993, p 28. website:*

http://pdfentity.co/downloads/ethnic_conflict_and_international_security.pdf

2 فوزية زرأو لية، **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الإعتبارات الداخلية**، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009، ص27.

3 –*Michael Brown, Ibid, p 65.*

ترادف الإثنيات في بعض الأدبيات ما هي إلاّ اختراع كولونيالي، وأنّ القبيلة وعي مزيف، فهذه الأيديولوجية قد تم وضعها من طرف بعض المستوطنين وبعض أعضاء النخبة المحلية لخدمة أهدافهم الخاصة[1]، فإذا أخذنا بالمنظور البنائي القائل بأنّ الهويّة تحكميّة وليست معطًى مسبقا؛ فإنه وكما تم خلق هويات متنازعة يمكن خلق هويات موحدة باعتماد أسلوب السلوك المقولب[2]، على الرغم من عدم التجانس الاثني والاندماج الوطني.

ويمكن حصر خمسة مظاهر رئيسة لعدم الاندماج الوطني في إفريقيا[3]:

- تتمثل أولها في حالة التعدد السلالي والعرقي، والتي تتبع مما تتسم به القارة الإفريقية من تعددية مذهلة في هذين المجالين، ومما تضمه في تكوينها الديموغرافي من الشعوب والأجناس.
- المظهر الثاني: فيتمثل في التعددية اللغوية التي تصل إلى درجة ان الدولة الواحدة، مثل أوغندا، قد تضم جماعات لغوية تتحدث حوالي 20 لغة.
- المظهر الثالث: يتمثل في التعددية الدينية التي تنطوي على وجود عدد غفير من الديانات الوضعية المحلية والسماوية.
- أما المظهر الرابع: فيتمثل في عدم الاندماج الإقليمي الناتج عن معاناة العديد من الدول الإفريقية من ضعف قدرة النظام السياسي بها على إنفاذ إرادته وسياساته على بعض مناطق وأقاليم الدولة، ووجود جماعات متمردة ومعارضة للنظام في بعض تلك الأقاليم.
- ويتمثل المظهر الخامس لعدم الاندماج في القارة الإفريقية في عدم التكامل بين أجهزة الحكم والجماهير، بسبب الطابع الأوتوقراطي الأبوي المتسلط للأنظمة. وقد أدت هذه الأزمة إلى خلق حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة.

وقد حاولت الحكومات الإفريقية معالجة مشكلة الاندماج الوطني من خلال سياسات خاطئة تسببت في تعميق المشكلة، حيث كانت هذه السياسات في أغلبها ذات طبيعة استعلائية أو تمييزية صارخة.

إن عدم الاندماج الوطني هذا ولد نموا بالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة، وكان بذلك بداية الطريق نحو انفجار الحرب الأهلية في المجتمع، ويكون هذا الإحساس

---

1 – فوزية زرأو لية، مرجع سابق، ص 27.

2- Archie Mafeje, ***Who are the Makers and Objects of Anthropology? A critical comment on Sally Falk Moores****, Anthropology and Africa,African Sociological Review, Vol. 1, No. 1 1997, p8.*

3 – مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-47.

بمثابة النواة التي تنمو بصورة تدريجية. ويذهب "تيد روبرت غير" إلى أن نمو هذا الإحساس يتمثل في[1]:

- أو لا: درجة الضرر الجماعي التي تتعرض لها جماعة أو جماعات إثنية معينة، وتبلور تصوراتهم عن وجود مصلحة مشتركة في العمل، ويتمثل هذا الضرر في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضاء الجماعة من الحياة المادية المثلى أو الصعود السياسي بالمقارنة مع الجماعات الأخرى.
- ثانيا: تتمثل في درجة بروز هو ية الجماعة الإثنية، ويتم تقدير هو ية جماعة إثنية معينة من خلال هذه الجماعة ذاتها، وهناك ثلاثة عوامل تساعد على بروز هو ية الجماعة هي:
  - قسوة الأضرار الواقعة على الجماعة الإثنية من جانب جماعات أخرى.
  - مدى الاختلافات الثقافية بين جماعة إثنية وغيرها.
  - كثافة الصراع مع الجماعات الأخرى والدولة.
- ثالثا: درجة احتشاد وتماسك الجماعة، حيث يعبر الاحتشاد عن المدى الذي يمكن لأعضاء الجماعة فيه أن يلتزموا بوضع مواردهم وطاقاتهم لخدمة مصالح الجماعة. ويفسد التماسك أحيانا عند الجماعات التي توجد بها حركات متنافسة، أما في حالة الجماعات المنقسمة إلى فصائل، فتعتمد عملية الحشد على تشكيل تحالفات بين الاقسام المتصارعة والقادة المتنافسين.
- رابعا: الشعور بالحرمان النسبي، وينتج جانب هام منه بفعل السيطرة القمعية من جانب الجماعات المهيمنة، حيث تثير عملية استخدام القوة الغاشمة حالة من الغضب لدى تلك الجماعات.

وبالتالي، فان الظاهرة الإثنية لا تعتبر مشكلة بحد ذاتها، ولكن فقط عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة، وبالذات على صعيدَيْ المشاركة السياسية وتوزيع الموارد، على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة، وتزداد خطورة هذه الحالة في ظروف الندرة النسبية الاقتصادية في الدولة.

حيث ظلت الدولة تلعب دور الطرف المحدد لانتاج وتوزيع الموارد المادية والاجتماعية، فهي إما تملك أو تدير أو تسيطر على القطاع الاقتصادي الحديث، ولكن المعايير اختلفت، وأصبحت السياسة الاقتصادية تقوم على الاعتبارات الإثنية لتحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم. أصبح الوصول إلى السلطة أساسيا من أجل زيادة نصيب الجماعة من موارد الدولة، في حين أن الابتعاد عنها يعني الحرمان من المشاركة في عمليات توزيع الموارد. وبالتالي فإن عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية في عملية التنمية لم يتضاءل بل ازداد في الكثير من الحالات، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات الداخلية[2].

---

1 – أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الاهلية فى افريقيا**، مؤسسة الاهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراجية، القاهرة، 2001، ص ص 154-155.

2 – أحمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

حيث تعمل المجموعات في كل مجتمع على الحفاظ على هويتها وهي تثبت بوجه عام الظلم في تاريخها الذي ينتقل عبر الأجيال عن طريق الحكايات والأساطير المتوارثة –بغض النظر عن صحتها أو حتى منطقيتها–، فمشاعر الظلم هذه تفجّر رغبات الإنتقام عندما تتاح لها الفرصة. ويعطي براون مثالا عن ذلك مذبحة 800 ألف من التوتسي على يد الهوتو في رواندا، والتيّ فسّرها الهوتو على أنّها دفاع عن النفس[1].

فتتولد بذلك غربة السلطة السياسية وهي التباعد والتعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للمجتمع وللأمة وما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمةن فالمجتمع يغلب عليه الانتماء المحلي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها "الانتماء الثقافي الغربي" على الأقل على صعيد السلوك والممارسة، وكذلك فإن هذا التباعد أو التعارض ما بين الطرفين ثقافياً وأيديولوجياً تبعه "غربة سياسية"، فالمجتمع يرغب "بالإرادة السياسية المستقلة والحرة" للدولة، والنظام السياسي يسير في سياسيات "التبعية" للقوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما بعدها. وهذه "الغربة" الثقافية الأيديولوجية والسياسية تتوافق مع حالة الإحباط المجتمعي العام من "فشل السلطة السياسية الحاكمة في الدول النامية" في إدارة قضايا الوطن المحلية (تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات، القضاء على الفقر والبطالة.. إلخ).

ونتيجة هذه "الغربة والفشل" لم تعد "الدولة" قادرة على تحصيل شرعيتها من المجتمع لذا تلجأ إلى القوة المادية المجردة، وهو ما يدفع إلى نزاعات بينها وبين الحركات المعارضة الداخلية المسلحة[2].

وقد حاولت الدول الإفريقية الأخذ بحلول متنوعة لهذه القضية، تراوحت بين ثلاث حلول[3]:

– أولها أسلوب الاستيعاب الطائفي: الذي تم تطبيقه في معظم الدول الإفريقية، ويقوم على محأو لة استيعاب الجماعات الاضعف من جانب الجماعة الأقوى الحاكمة، حتى لوتطلب ذلك استخدام العنف.

– أما الأسلوب الثاني، فقد فتمثل في سياسة الاستبعاد: التي تنطوي على تطبيق سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في الدولة على ان يسري هذا العزل فيما بين كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية.

– ويتمثل الأسلوب الثالث في أسلوب الاندماج الوظيفي: ويعني إعطاء الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة حرية التعبير والممارسة، بدرجة قد تصل إلى منحها الحكم الذاتي للتصرف في شؤونها المحلية.

---

[1] – سامي الخزندار، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه

[3] – مصطفى علوي: **أزمة قارة، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص ص 45 – 50.

وقد أخفقت السياستان الأولى والثانية إخفاقا ذريعا في تحقيق الاندماج الوطني في الدول الإفريقية المعنية، بل أنها ولدت روح المقاومة لدى الجماعات الإثنية المضطهدة، حيث انطوت السياسات المتبعة من جانب النظم الحاكمة المتبنية لسياستي الاستيعاب والاستبعاد على إعلاء معايير الولاء القبلي عند رسم سياسات التوزيع بهدف خدمة مصالح الجماعة الإثنية الأقوى وإعطائها تميزا ملموسا في تلك السياسات، مع تهميش مشاركة الجماعات الأخرى وإعطائها نصيبا ضئيلا في عملية التوزيع. وبالتالي؛ فقد كانت سياسات التوزيع والمشاركة المتبعة في ظل هاتين الحالتين محكومة بمنطق التعصب المركزي القائم على التركيز الشديد للاستثمارات الحكومية في المناطق التي تعيش فيها الجماعة الإثنية، التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة دون غيرها من مناطق وأقاليم الدولة[1].

أما بالنسبة لأسلوب الاندماج الوظيفي، فقد ركز على تنفيذ سياسة تقاسم السلطة على أسس إثنية، باعتبارها أداة هامة لخفض الصراعات الداخلية، وبوصفها مبدأ للحكم. وقد اعتمدت هذه السياسة من الناحية النظرية على أربع خصائص لتقاسم السلطة، وهي[2]:

- تقاسم السلطة التنفيذية بين ممثلين لجميع الجماعات الإثنية الهامة.
- حكم ذاتي داخلي معقول للجماعات الإثنية التي ترغب في ذلك.
- تمثيل تناسبي وتخصيص تناسبي لمناصب الخدمة المدنية والأموال العامة.
- وجود إمكانية لتنفيذ عمليات تصويت خاصة بالأقليات في القضايا الحيوية.

وقد انعكست مسأوئ السياسات الإثنية في العديد من المظاهر، ومن أبرزها وجود فجوة واسعة بين ما تنص عليه الدساتير والمواثيق الإفريقية وبين الممارسات الحكومية القائمة على أرض الواقع.

2- البنية السياسية للدولة في إفريقيا: تتصل العوامل البنيوية السياسية بصميم هيكل وبنية الدولة، والمتعلقة بظروف نشأتها، تكوينها التاريخي، وهيكل نظام الحكم فيها، كما تتعلق بالتفاعلات الجوهرية والقضايا الكبرى في الدولة كالهوية والانتماء. وتلعب هذه العوامل دورا محوريا في تسيير حركة التفاعلات السياسية في المجتمع[3].

لقد كان تطور نظم الحكم الإفريقية محكوما إلى حد كبير بمجموعة من الاعتبارات التاريخية والمجتمعية والأيديولوجية، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- أولها ميراث الخبرة التاريخية في فترتي الاستعمار وما قبل الاستعمار.

---

[1] – جلال عبد الله معوض: **أزمة عدم الاندماج في الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، الكويت، 1986، ص 70.

[2] – *Bayo Adekanye, **Power-Sharing In Mult-Ethnic Political Systems**, Security Dialogue, Vol 29, N°1, London , 1998, P 26, website ; http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0967010698029001003*

[3] – أحمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- ثانيها التحديات السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد الاستقلال.
- ثالثها الخيارات الأيديولوجية للقادة الأفارقة في فترة ما بعد الاستقلال.

وقد دفعت جملة هذه الاعتبارات نحو الابتعاد عن مبدأ التعددية السياسية، واتباع سياسة تسلطية تقوم على احتكار السلطة السياسية من جانب فئة محدودة سواء كانت جماعة إثنية أو نخبة عسكرية أو غير ذلك[1].

ترتبط الحروب الأهلية ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في القارة الإفريقية، وتنبع أهمية هذا الجانب من كون الحروب الأهلية –في جوهرها- نتاجا للإشكالات والأزمات التي أحاطت بعملية بناء الدولة القومية الحديثة، فقد كانت هذه النشأة مبسترة واصطناعية، وجرت أساسا على أيدي الاستعمار الذي قام ببناء هذه الوحدات السياسية وفقا لاحتياجاته الاستعمارية.

كما أن التجربة الاستعمارية تسببت في العديد من التشوهات الهيكلية في بنية المجتمعات الإفريقية، وهو ما كان مصدرا للعديد من المشاكل والصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد الاستقلال[2].

فمعظم المشكلات نبعت من أن الاستعمار قام بتقسيم القارة الإفريقية إلى مستعمرات عشوائية لا تراعي الأوضاع السكانية المختلفة، وتدخلت الإدارة الاستعمارية في هذا الإطار لإعادة تشكيل ورسم العلاقات الاجتماعية المختلفة وعلاقات الانتاج من أجل تحقيق أهدافها، سواء كان ذلك متعلقا برسم حدود الكيانات السياسية الإفريقية الجديدة أو بالعلاقات بين الإدارة الاستعمارية والجماعات الإثنية المختلفة، أو في التحكم في إيقاع العلاقات بين النخب الحديثة والنخب التقليدية في المجتمعات الإفريقية[3]، وهي عملية كانت تهدف رسم زوايا وخطوط النفوذ حول المناطق الساحلية.

وقد أدى التخطيط العشوائي للحدود إلى فصل الجماعات الثقافية والإثنية عن بعضها البعض، وبالتالي الحدود السياسية بين الدول الإفريقية كانت انعكاسا عمليا للعلاقات بين القوى الأو روبية، دون الأخذ في الاعتبار الانقسامات المجتمعية الاثنية، وهي نقطة الانطلاق الأولى في غرس بذور الصراعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية، وعدم الاندماج الوطني، كمقدمة للحروب الأهلية.

أضف إلى ذلك، أن الاستعمار عمل بقوة على تغيير التركيب الطبقي والاجتماعي في المستعمرات الإفريقية بصورة أدت إلى تعزيز التمايزات الاجتماعية القائمة. فقد سعى إلى تحويل التمايزات الإثنية إلى تقسيمات طبقية في المستعمرات. وعلى الرغم من أن الأفارقة لم يكونوا في الأصل طبقة واحدة، إلا أن قوى التغيير الاستعماري أدت إلى تغيير البنية الطبقية التي كانت قائمة واستحدثت طبقات جديدة، حيث كان الهيكل الاجتماعي في الكيانات الإفريقية خلال فترة ما قبل

---

1 - دحمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية:** مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية، القاهرة، 1998، ص.ص 59-60.

2 - مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

3 - أحمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.

الاستعمار يتيح سبلا متعددة للأفراد للارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال الانجاز الشخصي، غير أن ذلك الهيكل يعطي أهمية مبالغ فيها للميلاد والنسب، وهو ما تسبب خلال تلك الفترة في جعل المناصب السياسية والمهن الهامة في المجتمع متوارثة في بعض العائلات.

هذه التطورات خلقت نوعا من الفجوة المزمنة بين القيادات التقليدية والقيادات الحديثة في تلك المجتمعات، وساهمت إلى حد كبير في فترة ما بعد الاستقلال في تعميق الصراعات الداخلية في المجتمع، وهو ما بدا واضحا في الكثير من الصراعات في القارة الإفريقية في الفترات اللاحقة، والملاحظ أن المشاعر والانتماءات الإثنية تتداخل بقوة مع ثقافات سياسية تقليدية ومعتقدات روحية بدائية، وهو ما مثل عاملا هاما نحو تأجيج الحروب الأهلية[1].

إن الاتجاه الذي ساد بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال ركز على قبول الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، والكيانات السياسية التي أقامها، وجرى النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدأ قدسية الحدود.

فعلى الرغم من الاجماع الكامل على أن النشأة الصناعية للدولة في إفريقيا، والترسيم العشوائي للحدود بين دول القارة، تجاهلت أوضاع التجمعات الإثنية والاجتماعية المحلية، وأدت إلى تهميش عدد كبير من الدول من الناحية الاقتصادية، إلا أن القادة الأفارقة بعد الاستقلال كانوا مقتنعين أن أي تغيرات حدودية واسعة في الحدود الموروثة عن الاستعمار سوف تؤدي إلى نشوب فوضى عارمة. بالإضافة إلى أن كثيرا من المستعمرات هي في الواقع كيانات حبيسة لا تملك سواحل على البحار أو المحيطات.

وفي الوقت نفسه، فإن معظم القوى الاستعارية لم تبذل جهدا حقيقيا من أجل توسيع سلطاتها الإدارية إلى جميع أراضي الإقليم، بل كانت تقتصر على العاصمة، وعلى المناطق ذات الفائدة الاقتصادية والإستراتيجية لها، وبالتالي فإن الدول الإفريقية نشأت منذ البداية كدول ناقصة السيادة، وبالذات في مجال السيطرة على كافة أراضي الدولة وعدم القدرة على مد الوجود الإداري للدولة إلى جميع الأرجاء[2].

هذه الانقسامات الإثنية الحادة داخل الدولة الواحدة دفعت حكومات ما بعد الاستقلال إلى التحيز لصالح الجماعات الإثنية التي تنتمي إليها، وعملت على تمييز جماعتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية والتوزيع، وهو ما كان بدوره عاملا هاما نحو انفجار ظاهرة الحرب الأهلية، أما فيما يتعلق بأزمة التوزيع، فإنها تتمثل في غياب العدالة التوزيعية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة، فضلا

---

[1] – المرجع نفسه، ص 62.

[2] – *Jeffrey Herbst, **Challenges to Africas Boundaries in the New World Onder**, Journal of International Affairs, New York: School of laternusiondl and, Public Affairs, Colombia University, Vol. 46, No. 1, Summer 1992,pp 20,21.*

عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية، وكل ماله قيمة بين المواطنين داخل الدولة وبين أقاليم هذه الدولة[1].

فعدم قدرة النظام على التّنسيق بين المجموعات والتقريب بين مصالحها وطموحاتها؛ يزداد صعوبة بوجود الأحقاد التاريخية، بما يعبر عنه بأزمة المشاركة وأزمة التوزيع التي تتكرس في ظل أزمة الهوية من جهة وأزمة التغلغل[*] من جهة أخرى يؤشّر على احتمال نشوب النزاع. حتىّ أنّ النظام السياسي قد يلجأ أحيانا وعندما يتعرض للتهديد إلى جعل إحدى هذه الجماعات كبش فداء فيفجّر بذلك التناقضات ويعجّل باندلاع النزاعات الداخلية[2].

من جهة أخرى؛ أثرت الظروف السياسية والاجتماعية تأثيرا كبيرا على شكل وطبيعة التجربة الديمقراطية والحزبية في إفريقيا. وعلى هذا الأساس؛ برزت أربعة انواع من الأحزاب السياسية في إفريقيا خلال فترة بدء التجربة الحزبية أثناء الفترة الإستعمارية، وتتمثل في[3]:

– أحزاب النخبة: المدعومة من الإدارة الاستعمارية، وهي الأحزاب التي شجعتها القوى الإستعمارية في بادئ الأمر، واعتمدت أساسا على العديد من أفراد الطبقة المثقفة التي تربت في مؤسسات الإدارة الاستعمارية، واعتمدت على تأييدها، وأيضا على تأييد الزعماء التقليديين الموالبين للسلطة الاستعمارية.

– الأحزاب الوطنية: وهي الأحزاب التي تألفت في الأصل من الحركات الوطنية التي تكافح ضد الاستعمار الأو روبي. وكانت في الأصل جمعيات ثقافية واجتماعية، واستطاعت ان تتحول إلى أحزاب سياسية في ظل الإصلاحات الدستورية التي اضطر الاستعمار إلى إدخالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

– الأحزاب السياسية التي نشأت نتيجة للصراعات والانشقاقات داخل الأحزاب الوطنية: وبالذات بسبب الخلاف حول القضايا الوطنية أو بسبب المنافسة في الانتخابات الأولى سعيا إلى السلطة.

– الأحزاب القبلية والإقليمية: والتي نشأت في أقاليم جغرافية معينة داخل المستعمرة، وكانت تمثل التعبير المؤسسي والحزبي عن جماعة إثنية معينة، وتتولى الدفاع عن مصالحها، والنهو ض بأعباء الحكم المحلي في مناطق إقامتها.

---

1 – *Jeffrey Herbst, **Responding to State Failure in Africa**, International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996/1997, p.p. 121 – 123.*

* تشير أزمة التغلغل إلى عدم قدرة النظام على التغلغل والوصول إلى جميع المناطق في إقليمه فهناك مناطق ينعدم فيها وجود الدولة ويضعف أثرها وتسمى **بلاد السيبة** وهي عكس **الدولة المخزنية** التي تشير الى مدى تمدد السلطة السياسية وانتشارها الجغرافي.

2 –الخزندار، الأبعاد الدولية للصراع الداخلي، مرجع سابق.

3 – أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 135– 139.

وبدلا من أن تساعد الاحزاب السياسية في تحقيق الاهداف المجتمعية الكبرى، مثل الإسهام في عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية، فانها كانت وسيلة للتعبير عن المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة ولجماعات إثنية معينة، مما أدى إلى تعميق أزمة عدم الاندماج الوطني في الدول الإفريقية. وبالتالي، فإن الأحزاب السياسية في إفريقيا قامت بأدوار سلبية، على عكس المقصود منها. فقد تأثرت هذه الأحزاب بمناخ ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية، فألقت هذه المتغيرات بظلالها على تطور الظاهرة الحزبية في تلك الدول، وقللت من فاعليتها وجعلتها أداة لتأجيج الصراعات الداخلية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعقيد الأوضاع الاجتماعية والسياسية، بدلا من ان تسهم الأحزاب في تحسين تلك الأوضاع[1].

فقد كان الحزب الواحد يعبر في الواقع عن مصالح أفراد معينين أو نخبة معينة أو جماعة إثنية معينة، وليس عن مصالح الأمة كلها. لذلك كانت المناصب السياسية والثروات والحراك الاجتماعي من نصيب الأفراد والجماعات المهيمنة داخل الحزب على حساب الآخرين، مما زاد من درجة السخط الجماهيري ووضع بذور الحروب الأهلية. وقد بدا ذلك واضحا بصفة خاصة في الدول التي اتسم نظام الحزب الواحد فيها بالنمط الاستبعادي القائم على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق ممارسة النشاط السياسي[2].

ويشير ما سبق إلى أن المحك الرئيسي لنجاح أو فشل النظام الحزبي لا يتمثل في طبيعة هذا النظام تعددي أو اللاتعددي فحسب؛ ولكنه يتمثل أيضا في طبيعة الممارسة الحزبية ذاتها. فعلى الرغم من أن اخفاقات نظام الحزب الواحد في إفريقيا تظل أكثر فداحة بكثير بالمقارنة مع التعددية الحزبية، إلا أن التعددية الحزبية بدورها تجابه مشكلات عديدة عند التطبيق، أبرزها أن الانتماءات والروابط الإثنية تظل أقوى بكثير من الانتماء الحزبي العام، كما أن ممارسة الحكومات المنتخبة يطغى عليها في الكثير من الأحيان روح التحيز والمحاباة للجماعة الإثنية، التي يمثلها الحزب الفائز في الانتخابات.

ومن ثم فإن الإشكالية الرئيسية التي تجابه الممارسة الحزبية، بغض النظر عن نوع النظام السياسي، تتمثل في غلبة روح الاستبعاد السياسي، ولوبصورة جزئية، وتضييق نظام المشاركة السياسية، والتحيز في توزيع موارد الدولة المادية وغير المادية. ومن شأن هذه الإشكاليات أن تؤدي إلى تفاقم الصراع الداخلي في أي دولة، أيا كان نظامها الحزبي، ولكن تظل الميزة النسبية للنظام

---

[1] – حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص ص 125-135.

[2] – المرجع نفسه، ص 132.

الحزبي التعددي انه قد يكون أكثر قدرة على تصحيح الاخطاء ومعالجة المشكلات بالمقارنة مع نظام الحزب الواحد[1].

1- **البنية الاقتصادية:** تعاني القارة الإفريقية من تخلف واضح في كافة المجالات المجتمعية عموما وفي المجال الاقتصادي خصوصا، وتبدو خصائص التخلف الاقتصادي في إفريقيا واضحة في العديد من المؤشرات، مثل: تدني معدل النمو السنوي، وتفاقم الديون، وتدهور الانتاج القطاعي في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية، وتدني متوسطات دخول الأفراد، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وضعف البنية الأساسية، والضآلة الشديدة في الإسهام القاري العام في الانتاج العالمي. وقد حققت دول القارة الإفريقية معدلات سلبية للغاية في جميع هذه المؤشرات[2].

فحسب مايكل براون فإن الأزمات الاقتصادية على أنواعها تتبعها توترات إجتماعية متعددة، فالضعف الإقتصادي يفتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية بما من شأنه أن يغذي التناقضات ويعجّل باندلاع النزاعات الداخلية. والضعف الهيكلي والمالي للدولة، وافتقارها للإمكانيات التي تمكّنها من مواجهة مشكلاتها الإقتصادية وتناقضاتها الداخلية مؤشر على قرب انفجارها وازدياد احتمالات نشوب النزاعات داخلها[3]، وقد يكون العكس حيث الثروات والأموال موجودة، لكن لا توجد عدالة في توزيعها واستغلالها ففي سيراليون، أنغولا، الكونغو الديمقراطية ونجيريا كان أحد الأسباب المهمة للنزاع هو سعي كل طرف للإستيلاء على مناجم الماس في البلاد؛ فالسيطرة على هذه المناجم توفّر مصدرا للقوة، السطوة والرفاهية، كما تمنح إمكانيات قوة يمكن توظيفها قي شراء الأسلحة وتمويل الحروب.

ومثلما تمثل المواد الطبيعية دافعا للتناحر المحلي فإنّ بريقها أيضا يجذب العيون الأجنبية الطامعة؛ فالتدخل الأمريكي في القارة الأفريقية مدفوع بهدف الحصول على الثروات خاصة الذهب والماس؛ ويتجلىّ ذلك من خلال مشروع القرن الإفريقي الكبير*، وإنشاء بنية أساسية في المنطقة لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية[4]. ومن القارة الإفريقية إلى الآسيوية ومنطقة البلقان تحديدا التي تنطوي على صور من النزاعات الإثنية والمنافسات الإقليمية فالبلقان الأوراسي هو حتما أكثر أهمية بوصفه جائزة إقتصادية محتملة إذ يوجد به تركيز كبير من الغاز الطبيعي والإحتياطات النفطية بالإضافة إلى معادن ثمينة بما فيها الذهب[5].

---

1 – حورية توفيق مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 135.

2 – احمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 163.

3 – الخزندار، الأبعاد الدولية للصراع الداخلي،مرجع سابق.

* يضم كل من: أو غندا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، السودان، ايثيوبيا، ايرنيريا، والصومال.

4 – عوامل داخلية وخارجية وراء تفجر حروب افريقيا، **جريدة البيان**، العدد 642. الصادرة بتاريخ 05-09-2003م، الموقع *www.ALBAYAN.co.AE /albayan/SEYASE/2003/ISSUE642.HTM*

5 – الخزندار، مرجع سابق.

وبالتالي فقد مثّلت وتمثّل النزاعات الداخلية في أحد جوانبها صراعا على الثروة والمكاسب الإقتصادية؛ فليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاث دول على الأقل من الدول الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، فبريق الذهب الأصفر يغطي لون الدم الأحمر[1].

كما أن التخلف الاقتصادي يمكن أن يتحول إلى سبب للحروب الأهلية تحت تأثير العديد من العوامل، وهي: المشكلات الاقتصادية الحادة، وسياسات التمييز الاقتصادي، واستغلال التنمية الاقتصادية والتحديث. فالمشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجم بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد، وبالذات على الأرض، مما يتسبب بدوره في نشوء توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية[2].

أضف إلى ذلك، أن سياسات التمييز الاقتصادي يمكن أن تسبب مشاعر سخط ومرارة ومستويات من الإحباط، مما قد يؤدي إلى العنف. وتتعدد أشكال التمييز الاقتصادي، مثل الفرص الاقتصادية غير المتكافئة وعدم المسأواة في الحصول على الموارد، مثل الأرض ورأس المال، والاختلافات الضخمة في مستويات المعيشة[3].

فقد انحازت خطط التنمية الاقتصادية في أغلب الدول الإفريقية لصالح الجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو النظام الحاكم، كما مارس الرؤساء والنخب الحاكمة فسادا هائلا في تلك الدول بصورة أضرت تماما بخطط التنمية الاقتصادية، وأدت في الكثير من الحالات إلى توليد آثار سلبية حادة بصفة خاصة على مسار التوزيع والاندماج القومي.

ثانيا: العوامل السياقية للنزاعات في افريقيا:

1- **الزعامة السيئة:** إذ يحتاج النزاع لاندلاعه إلى قادة يحرضون الجمهور- الجماعات االإثنية- ويلعبون دور العامل المحفز على النزاع؛ والذين يسميهم "براون" بـ "الزعامة السيئة". وبغض النظر عن هذا الوصف فإن هؤلاء يحضون بمشروعية عالية لدى جماعاتهم إذ يجمعون بين الشخصية الكاريزمية، ومركب الأسطورة الرمز "*Complex- Myth- SymboL*"[4].

1 - المرجع نفسه.

2 - Simon E. Brown, op-Cit, P 19.

3 - Idem.

4 -*Murray Edelman, Conflict* ***and Cooperation in Multi-Ethnic States: Institutional Incentives, Myths and Counter-Balancing****,Brian Shoup, Routledge, 8 août 2007, p32 website: http://www.e-ccessories.com/conflict-and-cooperation-in-multi-ethnic-states-institutional-incentives-myths.pdf*

فإذا كانت مقاربة التعبئة الجماهيرية تعالج أدوار الزّعامة وتفسّر عملية تعبئة الجماهير الإثنية وجعلها تلتف حول شخص واحد "الزعيم–Leader " عن طريق الخطاب، وسائل الإعلام...إلخ –قوة ناعمة–؛ فإن المقاربة السيكولوجية الإجتماعية تسعى لتفسير أسباب انقياد هذه الجماعات وراء هذه الزعامات فلماذا تنساق الجماعات وراء قيادات تريد العنف؟ إجابة واحدة تقدمها لنا "نظرية السياسات الرمزية *Symbolic Politics Theory*" التي تأسس لأساطير الجماعات وخوفهم الدائم(1).

فتاريخ الجماعات وهواياتها قائم على رموز تصوّر الجماعات الأخرى في صورة العدو بالشكل الذي يجعل أعضاء الجماعات ميّالة لأن تصبح عدائية، وهي بهذا المعنى تتقاطع مع المقاربة الوسائلية الإفتعالية حيث تصبح الجماعات وسيلة بيد الزعامات تحرّكها وفق رغباتها لتحقيق مصالحها.

2 – **الجوار السيئ:** عادة ما تبدأ النزاعات الداخلية باستقطاب اثني حاد داخل الدولة غير أنه يمكن للدول الجارة أن تتدخل فيها أو تقوم بافتعالها أصلا، وقد يستمّر تورطها لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا ليأخذ النزاع شكل نزاع داخلي مُدَوَّل. وتتأسّس صفة الجوار على عاملين: القرب الجغرافي، القرب السيكولوجي أو الاثنين معا.

إن ظاهرة الجوار السيئ *Bad Neighboring* التي جاء بها *Brown* كإحدى العناصر الأساسية في الإتيولوجيا التي تقف وراء انتشار تغذية التوترات والصدمات الإثنية، تعتبر أحد المتغيرات الحاسمة التي ينبغي للأطراف الثلاثة التركيز عليها سواء بإشراك دول الجوار في مفاوضات بناءة لفض النزاعات الإثنية الداخلية وعدم إغفال الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به في حالة استثمار إمكانياتها، أو حتى بمجرد تحييد الآثار السلبية المترتبة عن مجاراتها للدولة المستهدفة بالتدخل عن طريق ممارسة ضغوط أو فرض عقوبات على الجيران السيئين(2) .

– **دول القربى** *Kin State* **– المسافة السيكولوجية** – : وهي التي تملك روابط عرقية مع إحدى الجماعات الإثنية المتنازعة حيث تمتد سياسات هذه الدول إلى جماعاتها في أي منطقة.

---

[1] – *Stuart J Kaufman,**Ethnic conflict, Security studies: An introduction**, Routledge, Newyork 2008,p207. Website:*
https://is.muni.cz/el/1423/jaro2017/BSS405/um/Columba_Peoples__Nick_Vaughan-Williams-Critical_Security_Studies__An_Introduction-Routledge__2010_-__1-88_.pdf

[2] – عادل زقاغ، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي**، تم تصفح الموقع يوم :2/ 7/ 2015.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

– **الدول الجارة– المسافة الجغرافية–:** وهذه الدول لا تملك روابط عرقية ولكنّها تملك جوار جغرافي مع إحدى الجماعات الإثنية المتنازعة.

قد يحدث أن تجمع الدول الجارة بين جوار المسافة الجغرافية والمسافة السيكولوجية وهي الأخطر؛ فالتحرّك السيكولوجي يصاحبه تحرك ميداني كنتيجة للقرب الجغرافي.

يمكن لهاته الدول أن تقوم بافتعال النزاع الإثني لتحقيق مصالحها مستعملة في ذلك الإثنية كـ"**وسيلة**" وهو ما تقول به "**المقاربة الوسائلية**" في تأكيدها على أنّ الدول هي الفاعل في النزاع الإثني، وأنّ الإثنيات لا يمكنها أن تمثّل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير؛ إذ يقول "*Buzan*" أنّ: «النزاع العرقي أسطورة إستراتيجية في يد نخب تتكلم باسم الجماعة العرقية فهي لا تتحرك بذاتها وإنما عن طريق الفواعل سواء الداخلية أو الخارجية»، وتعتبر القارة الإفريقية مثالا حيا للعديد من النزاعات التي شهدت تدخلا لدول القربى حيث تتحالف دول الجوار سواء مع الحركة الإنفصالية التي تربطها بها روابط إثنية– فكرة الإنفصال غالبا ما تشمل في دلالاتها فكرة الإنضمام– أو مع النظام السياسي ومثال ذلك ما حدث في ليبريا، سيراليون، غينيا، بيسأو، رواندا، والكونغو الديمقراطية.

3– دور القوى الدولية في الحروب الأهلية الإفريقية:

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الإفريقية، بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الإفريقية وكذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التي تجابهها تلك القوة في القارة الإفريقية.

ولم تقتصر التدخلات الخارجية في الحروب الأهلية الإفريقية على القوى الدولية العظمى والكبرى من خارج إفريقيا، ولكن كثيرا ما تدخلت قوى إقليمية أو دول افريقية مجأو رة في الحروب الأهلية الإفريقية.

ويأخذ التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية عدة أشكال أهمها[1]:

- التدخل من خلال الدعم التسليحي والاقتصادي: وقد شهدت جميع الحروب الأهلية الإفريقية هذا الشكل من التدخل الخارجي، حيث حصلت النظم الحاكمة وجماعات المعارضة على الدعم التسليحي والاقتصادي الخارجي من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في الحرب الأهلية. ففي معظم دول القارة الإفريقية، تتسم القوات المسلحة بقلة العدد وضعف التسليح وتدني مستوى التدريب، كما ان النظم الحاكمة لا تستطيع ان تفرض سيطرتها على معظم أراضي الدولة، مما يجعل نظم الحكم عاجزة عن إدارة صراع داخلي طويل، الأمر الذي يدفعها إلى السعي للحصول على السلاح والدعم الاقتصادي من الدول الأخرى الصديقة. وبالمثل، فان جماعات المعارضة تسعى إلى بناء قدرة

[1] – احمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 200–204.

عسكرية كافية من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي من أجل مواجهة القوات الحكومية أو جماعات المعارضة.[1]

- التدخل الخارجي العسكري المباشر: وفي هذا الشكل، شهدت بعض الحروب الأهلية الإفريقية تدخلا مباشرا من جانب القوى الإقليمية أو الدولية إلى جانب طرف محدد من الأطراف المتصارعة، حيث وجدت هذه القوى ان السبيل الوحيد لضمان مصالحها وللتحكم في مسار القتال يتمثل في التدخل المباشر.

- التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلام: وهو نوع من التدخل قد تقوم به منظمات إقليمية مثل منظمة السوق المشتركة لدول غرب إفريقيا –الأيكواس، أو منظمات دولية كالأمم المتحدة، أو دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا نيابة عن الأمم المتحدة لحين استكمال عملية تشكيل قوات الأمم المتحدة التي سوف تقوم بالتدخل في الدولة التي تشهد حربا أهلية، وحماية المدنيين ووقف تدفقات اللاجئين إلى الدول المجأو رة وإيصال المساعدات الأجنبية إلى المدنيين المتضررين في مناطق القتال.

المطلب الثالث: إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة: أساليب مستحدثة بأهداف جديدة

منذ إنشائها عام 1945م أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو هدف سامي خضع لتأثير الظروف الدولية ومستجداتها، حيث عرفت الأمم المتحدة جيلين من العمليات الأممية: الجيل الأول قبل نهاية الحرب الباردة والثاني لعمليات السلام بعد نهايتها:

- **الجيل الأول للعمليات الأممية:** مورس خلال فترة الحرب الباردة، واقتصرت عملياته على تهدئة وتخفيف التوتر في بيئة النزاع بما يسمح للمفاوضات أن تأخذ مجراها. وفي هذا السياق يؤكد *Paul Francis Diehl*[2] على وجود قاعدتين لتقييم عمليات حفظ السلام التقليدية إمّا الوقاية من حدوث نزاع مسلح، وإمّا المساعدة على التحكم فيه– المادة الأولى من الميثاق الأممي–.

لذا فإنّ أغلب عمليات هذه الفترة قد ساهمت في تعليق النزاعات أكثر منها في تسويتها؛ إذ كانت تعمل على إعادة الوضع العام إلى ما كان عليه[3].

وحسب *Biegeois Michel* فإن نجاح عمليات حفظ السلام التقليدية لا يعود للعمليات نفسها– تأتي في المرتبة الثانية– بقدر ما يعود للدعم السياسي للقوتين العظيمتين وإرادة الأطراف المعنية[1].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 196.

[2] – *Paul Francis Diehl, Joseph Lepgold,* ***Regional conflict management****, Rowman & Littlefield, 2003, p58*

[3]– *Oliver Richmond,* ***The limits of UN multidimensionale peace operations,United nation and the human security****.Palgrave,Newyork, 2001, p34, website: https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781403900975_3*

- **الجيل الثاني للعمليات الأممية:** دفعت تغيرات طبيعة النزاعات والتهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من جهة وعدم ملاءمة الأساليب الأممية التقليدية من جهة أخرى، دفعت بالأمم المتحدة إلى تبني جيل ثان من العمليات الأممية تم تدشينها في ناميبيا -1989 / 1990م- كأول عملية قبل أن تمتد إلى مناطق نزاعية أخرى كأنغولا، الصومال ورواندا.

عمليات هذا الجيل تتميز باستنادها إلى الفصل السابع من الميثاق الأممي وتوسيع عمليات السلام لتتضمن مهمات أخرى مثل: إعادة توطين اللاجئين، مراقبة الإنتخابات وغيرها، وقد تم التفصيل في فحوى هذه العمليات في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة "**بطرس بطرس غالي**" الموسوم: "**أجندة من أجل السلام**- *Agenda For Peace*" الصادر عام 1992م في صيغة ثمانية فصول تتصل اتصالا مباشر بمفهوم "**الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع**"[(2)]، حيث أكد الأمين في خطته أنّ هاته المصطلحات يتصل أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ؛ إذ ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى منع نشوب المنازعات، ويلتزم صنع السلام وحفظه لوقف النزاعات وصون السلم بعد التوصل إليه، فهما يعززان في حال نجاحهما فرص بناء السلم بعد انتهاء النزاع الأمر الذي من شأنه منع نشوب العنف من جديد، حيث ذكر بطرس غالي في أجندته أن أهداف المنظمة يجب أن تكون[(3)]:

- السعي إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب نزاعات والعمل عن طريق الدبلوماسية الوقائية إلى إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف.
- الشروع أينما تفجر نزاع في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت لنشوبه.
- العمل عن طريق حفظ السلام على صون السلم مهما كان هشا حيثما أو قف القتال، والمساعدة على تنفيذ الإتفاقيات التي يتوصل إليها صانعوا السلام.
- التأهب للمساعدة في بناء السلم في مختلف مراحله وإعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية.

---

[1] – *Richard Garon, **Maitian de la paix et diplomatie coercitive**,Etudes Internationale. VOL: 35, N1, 2004, P192.*

[2] – للاطلاع على النص الحرفي للوثيقة كاملة:

*Boutros Boutros-Ghali , **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping**,Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111 :http://www.un-documents.net/a47-277.htm*

[3] – *Idem.*

– التصدي بالمعنى الأوسع لأعمق أسباب النزاع: العجز الإقتصادي، الجور الإجتماعي والقهر السياسي[1] .

ومن ثمّ يتجلى بوضوح أن تقرير الأمين العام قد انطلق من مفهوم شامل وواسع للأمن بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد: اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، سياسي وحتى بيئي، وليس مقصورا فقط على الجوانب العسكرية. ويمكن القول أن عمليات السلام تسعى للموازنة بين الخصوصية والعالمية من جهة وبين الأمن الإنساني من جهة أخرى[2] وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال التفصيل في عمليات الجيل الثاني كل على حدى **مع تخصيص مبحثين لبناء السلم باعتباره موضوع دراستنا:**

أو لا: الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy*:

تتأو لتها أجندة السلام بنوع من التفصيل وعرفتها بأنها: "ذلك العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى نزاعات عنيفة ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها"[3].

إذ تعتمد هذه الآلية على استكشاف ورصد بدايات التوتر وحصر النزاع قبل مولده وتفاقمه على نحوما حدث في مقدونيا. أو بشكل أدق هي التدخل في المواقف التي تنذر بتفجر النزاع حتى يمكن نزع فتيله قبل تفجره. وهي ليست بالمصطلح الجديد بالرغم من اللمسة الجديدة التي أضيفت عليه – منع، تكرر–؛ إذ تضمنتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق الأممي:"..وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم.." والتي نادى بها "**داغ هامرشولد**" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة[4].

وتشكل الدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة كما يسميها بعض الأكاديميين إطارا متكاملا يستند إلى ثلاثة أبعاد رئيسية[5]:

---

1 – عبد الله تركماني، **مخاطر النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي.**ESS، تونس، 2002، ص 78.

2 – *Ban ki-moon, **Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility,The Peacebuilding Brief**, Issue 3, June 2016*

3 – بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 110، اكتوبر 1992م، ص 30.

*Boutros Boutros-Ghali , **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping, Report of the Secretary-General ,pursuant to the statement**, adopted by the Summit Meeting of,the Security Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 - S/24111,website : http://www.un-documents.net/a47-277.htm*

4 – عدى صدام حسين، **عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية.** دار المنصورة، بغداد، ط 20031م.ص 159.

5 – محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص302.

- **منع قيام النزاع –الوقاية من بروز النزاع-**: فهي عمل يهدف إلى منع حدوث نزاع بخلق بيئة مساعدة على إبعاد احتمالات نشوبه.

- **منع انتشار النزاع- الوقاية من انتشار النزاع-** : وهو العمل على درء نزاع موجود من أن يصل الى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح، أو الحد من انتشاره أفقيا- جغرافيا- وعموديا- الشدة.

- **منع تكرار النزاع – الوقاية من تكراره-**: حيث تهدف الدبلوماسية الوقائية إلى وقاية مناطق نزاع سابقة من معاودة انفجار النزاع من جديد فيها.

قد يمارس الدبلوماسية الوقائية السكرتير العام للأمم المتحدة بنفسه، أو كبار موظفيه، أو عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمتخصصة وبرامجها المتنوعة. كما قد يمارسها مجلس الأمن أو الجمعية العامة وحتى المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

فالدبلوماسية الوقائية وفقا للمفهوم الدولي تتطلب القيام بإجراءات محددة ترمي إلى توفير قاعدة عريضة من المعلومات تكون بمثابة آلية للإنذار المبكر تتطلب الرد والاستجابة حيث يترتب على تقريرها إرسال قوات دولية أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح.[1]

ومن ثم يتضح أن الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة يمثلان آليتان فاعلتان في الدبلوماسية الوقائية:

1 – الإنذار المبكر: استحدثت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة شبكة قيمة من نظم الإنذار المبكر كنتيجة لتزايد الحاجة لتعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من هذه المصادر وبين المؤشرات للوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف من هذا الخطر وتتطلب هذه العملية تعاونا وثيقا بين مختلف الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومن تمّ فالإنذار المبكر خطوة أولى قوامها توقع نشوب النزاعات بتتبّع مؤشّراتها:

- طبيعة مصدر التهديد: اقتصادي، اجتماعي، إثني، ديني... الخ.
- طبيعة شكل التعبير: تمرد، نزاع... الخ.
- احتمال الانتشار الداخلي.
- احتمال الانتشار الخارجي.
- ماهية المؤشرات المنبهة لاحتمال حدوث النزاع.

[1] – المرجع نفسه، ص 303.

2- **الاستجابة المبكرة:** هي الخطوة الثانية وهي على صلة وثيقة بالأولى حيث تتوقف الاستجابة المبكرة على مدى استيعاب الأطراف المتدخلة لمؤشرات الإنذار ثم تلقيها ومن ثم الرد عليها. وتبدأ هذه الاستجابة بالوسائل الدبلوماسية وتمر بالإجراءات الاقتصادية لتنتهي بالترتيبات العسكرية[1].

وفي هذا السياق يمكن استعارة نموذج دافيد استيون لتبسيط آلية عمل الدبلوماسية الوقائية من خلال مِيكَانِزْمَيْ الإنذار والاستجابة المبكريّن؛ إذ يمكن اعتبار مؤشرات الإنذار المبكر بمثابة مدخلات تتلقاها العلبة السوداء – الأطراف المعنية بالنزاع، الأطراف الثالثة، الأمم المتحدة- تردها إلى بيئة النزاع في شكل مخرجات نسميها الاستجابة المبكرة[*].

أيا كان أسلوب تسوية نزاعات ما بعد الحرب الباردة: الدبلوماسية الوقائية، حفظ السلام، صنع السلام، أو بناء السلم؛ فالملاحظ هو تزايد الطلب على عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل أهمها[2]:

– تفاقم الآثار الكارثية للنزاعات الداخلية وامتدادها إلى المحيط الإقليمي، خاصة في ظل افتقار أغلب الدول إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلم وتخوفها من التدخل العسكري من جانب القوى الكبرى.

– تراجع تمسك هذه الدول بالمفهوم المطلق لسيادة الدولة إثر مجموعة من التطورات أهمها المشروطية السياسية والاقتصادية للمعونات الدولية، وإتباع برامج التصحيح الهيكلي، تزايد الاستعانة بشركات الأمن الخاصة، والقبول بالرقابة الدولية على الانتخابات.

– المكانة السامية للأمم المتحدة التي تتمتع بها وتدفع جميع أعضاء المجتمع الدولي للقبول بها كحقيقة واقعية وجب التعاطي معها بغض النظر عن الانتقادات التي توجّه لها بين الحين والآخر[3].

ثانيا: صنع السلام *Peacemaking*:

يعرف بطرس بطرس غالي صنع السلام بأنه: "العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة"[4]، وهو بهذا يختلف عن عملية حفظ السلام التي غالبا ما تلازم عملية صنعه أو تسبقها؛ فجهود صنع السلام هي جهود لتثبيت التسوية وضمان عدم الارتداد عنها بعد انتهاء النزاع –الفشل- وهي الحالة التي يمكن أن نسجلها بسبب[5]:

---

[1] – بلال لعيساني، بلال لعيساني، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م، ص79.

[*] هي حالة نظرية فليس دوما يعقب الإنذار المبكر الاستجابة المبكرة فقد تكون متأخرة، مشوهة أو حتى قد لا تكون أصلا.

[2] – أيمن شبانة، مرجع سابق.

[3] – محمود وهيب السيد، **منظمة الأمم المتحدة في الميزان**، مجلة المستقبل العربي، عدد 179، جانفي 1995، ص 49.

[4] – *Boutros Ghali ,Op,Cit.*

[5] – بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وبناء السلم**، مرجع سابق، ص11.

– عدم توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الثالثة "*Third Parties*" إذا ما اعتمد كإجراء للتسوية.

– عدم تحرك المجموعة الدولية وعدم اكتراثها.

فسعيا منه لإنجاح عمليات صنع السلام ضم بطرس غالي في أجندته مجموعة مقترحات– من البند 34 إلى البند 45 من الأجندة – لتفعيل هذه العمليات منها :

– تعزيز دور الجمعية العامة، وتشجيع الدول الأعضاء على الاستعانة بها بغية ممارسة تأثير أكبر لاحتواء الحالات التي من المحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

– التفويض الأممي للأفراد للقيام بعمليات الوساطة والتفاوض– **رسل السلام**– سعيا منها لاستيفاء كل الوسائل التي من شأنها تشجيع الأطراف المتنازعة على الدخول في مسار التسوية.

– تعزيز دور محكمة العدل الدولية.

– اتخاذ تدابير دولية لتحسين الظروف التي أسهمت في إثارة النزاع.

– فرض جزاءات للدول التي تجابهها مشاكل اقتصادية وتوفير إمكانيات معقولة لها تكفل بها الدول معالجها ما يجابهها من صعوبات؛ وهو ما يعتبر أداة إنصاف، ووسيلة لتشجيع الدول على التعاون مع قرارات مجلس الأمن لإقرار السلام.

– تفعيل المادة"43"[*] من الميثاق الأممي باستعمال القوة العسكرية بعد استنفاذ الوسائل السلمية[1].

ثالثا: حفظ السلام *Peace Keaping*: بالرغم من أن عمليات حفظ السلام عمليات أصيلة– تقليدية– إلا أن مفهوم " **حفظ السلام**" قد بقي غامضا، حيث تحدث الميثاق الأممي عن أشخاص لهم صفة عسكرية يتم تكليفهم باستعادة السلم والأمن في المناطق التي تشهد نزاعات دون أن يكون لهم الحق في استخدام القوة لتنفيذ هذه المهمة؛ فلم يتناول ميثاق الأمم المتحدة على مدى 111 مادة من مواده التدابير المحتملة لتحقيق مهمة حفظ السلام، وعموما فقد تضمنت أجندة السلام "حفظ السلام" ب مفهوم: " توزيع أفراد الأمم المتحدة في الميدان بعد موافقة جميع الأطراف المعنية ويشمل عادة اشتراك موظفين مدنيين أيضا؛ فحفظ السلام وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات".[2] إذ تقوم فكرة

---

[*] تنص المادة 43 من الميثاق على : يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وفقا لإتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من الوات المسلحة والمساعدة والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق الرور.

1– Boutros Ghali ,Op,Cit.

2– *Boutros Boutros-Ghali* , ***Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping***, *Report of the Secretary-General,pursuant to the statement, adopted by the Summit Meeting of,the Security*

عمليات حفظ السلام أساسا على التوسط في موقع بين الأطراف المتنازعة؛ وهي بهذا المعنى تتماشى مع المفهوم القائل أنه يتعين حفظ السلام في منطقة النزاع ريثما يتم التوصل إلى تسويته.

صنفت الأجندة أفراد عمليات حفظ السلام إلى ثلاثة فئات هي[1]:

أ- **بعثات المراقبين العسكريين:** تتألف من عدد من الضباط غير المسلحين يكونون مسؤولين عن بعض المهام مثل: مراقبة وقف إطلاق النار، التحقق من انسحاب القوات العسكرية، وإجراء دوريات مراقبة الحدود والمناطق المنزوعة السلاح.

ب- **قوات حفظ السلام المسلحة:** تتألف من قوات مسلحة متعددة الجنسيات تتحمل مسؤولية القيام بمهام شبيهة بمهام بعثات المراقبة العسكرية. بالإضافة إلى عملها كحاجز بين الأطراف المتنازعة يرصدون ويراقبون عمليات السلام التي تنشأ عن حالات ما بعد النزاع ويساعدون الأطراف المتنازعة على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعوا عليها أو التي هم بصدد الوصول إليها.

جـ - **عمليات مركبة:** تتألف من عسكريين، شرطة مدنية وشخصيات مدنية أخرى مفوضة للمساعدة في عمليات حفظ السلام.

لكل عملية حفظ سلام مهامها المحددة وولاياتها وذلك بحسب مكان انتشارها في العالم، والملاحظ أن "**قوات حفظ السلام**" تلعب حاليا دورا محوريا في عمليات حفظ السلام كونها تجسد التطبيق الميداني للمفهوم، ولتواجدها في قلب الحدث مما يعرضها لمخاطر عسكرية من جهة، ولاحتمالات الفشل من جهة أخرى. وتفاديا لذلك وجب توفير الشروط اللازمة لتشكيل هذه القوات وتأمين شروط نجاحها:

أ – **شروط تشكيل قوات حفظ السلام:** تتجلى فلسفة القوات الدولية لحفظ السلام في أن تشكيلها يقترن بموافقة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن نشر القوات الدولية يستدعي موافقة الأطراف المتورطة في النزاع.

– **موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:** يقرر مجلس الأمن تشكيل قوات سلام دولية ليدخل الأمين العام للمنظمة في مفاوضات مع الدول الأعضاء لتزويد القوات المراد تشكيلها بوحدات

Council on 31 January 1992 , 17 June 1992, A/47/277 – S/24111 :,http://www.un-documents.net/a47-277.htm

*– Ban ki-moon, **Sustaining Peace is a Shared Task and, Responsibility**,The Peacebuilding Brief, Issue 3, June 2016.*

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/160622%20PBSO%20brief%20issue%203%20Summer%202016.pdf

[1] – محمد عبد الحميد فرج، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية...تجربة كوسوفو**، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، أفريل، عن موقع :

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?-CurFN=Kada17.html&DID=9904

عسكرية، وقد جاء هذا الخيار كنتيجة منطقية لعدم وجود جيش دولي دائم بمثابة بديل عن مشاركة الدول بوحدات عسكرية. وعند تشكيل هذه القوات يجب مراعاة مبدأين:

- عدم مشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في هذه القوات.[*]
- توخي قاعدة التوزيع الجغرافي العادل في مشاركة الدولة بهذه القوات وهو مبدأ طرح في الجيل الأول من قبل نيجيريا عام 1965م واحترم في الجيل الثاني؛ فقد شاركت حوالي 14 دولة في عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال عام 1992م، كما شاركت 27 دولة في العملية الثانية[1].

ب- موافقة الأطراف المتورطة في النزاع: تشكل موافقة الدول المضيفة لقوات حفظ السلام الدولية عنصرا مهما في عملية السلام؛ حيث صرّح بطرس غالي عام 1992م قائلا:" لا يمكن لعملية من عمليات حفظ السلام أن تكلل بالنجاح إذا لم ترتكز على اتفاقية مع العناصر المتحاربة، وبغياب هذه الاتفاقية لا يمكن وضع تفويض للقوات الدولية وبالتالي تصبح عملية المحافظة على السلام ضربا من المستحيل"[2]. غير أنه وفي السنوات الأخيرة أصبح أخذ موافقة الأطراف المتورطة في النزاع يعرف العديد من الصعوبات إذ لم يحصل مجلس الأمن على موافقة صومالية بشأن عملية "**إعادة الأمل**" بسبب عدم وجود حكومة بمعيار القانون الدولي تكون قادرة على توجيه دعوة لاستضافة قوات دولية في الصومال[*]، كما لم يحاول مجلس الأمن عند تبنّيه قرار التدخل العسكري في هاييتي عام 1994م لإعادة الحكومة الشرعية الحصول على موافقة جنرالات جيش هاييتي[3]-طلب موافقتها يعني الاعتراف بها-.

ولا يعني توفر قوات حفظ السلام ووفق إطار قانوني ومؤسسي أن عملها سيكلّل بالنجاح المحتوم ذلك أن هذا الأخير يرتبط أساسا بمجموعة من الشروط يرى بطرس غالي ضرورة توفرها[4]:

- ولاية واضحة وممكنة التنفيذ لقوات حفظ السلام.
- تعاون الأطراف على تنفيذ هذه الولاية.

* - أدخل الأمين السابق داج هامرشولد هذا المبدأ لأول مرة عند تشكيل قوات السلام في سينا عام 1956م.

1 - عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 121.

2 - تميم خلاف، **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، جانفي 2004م، ص174.

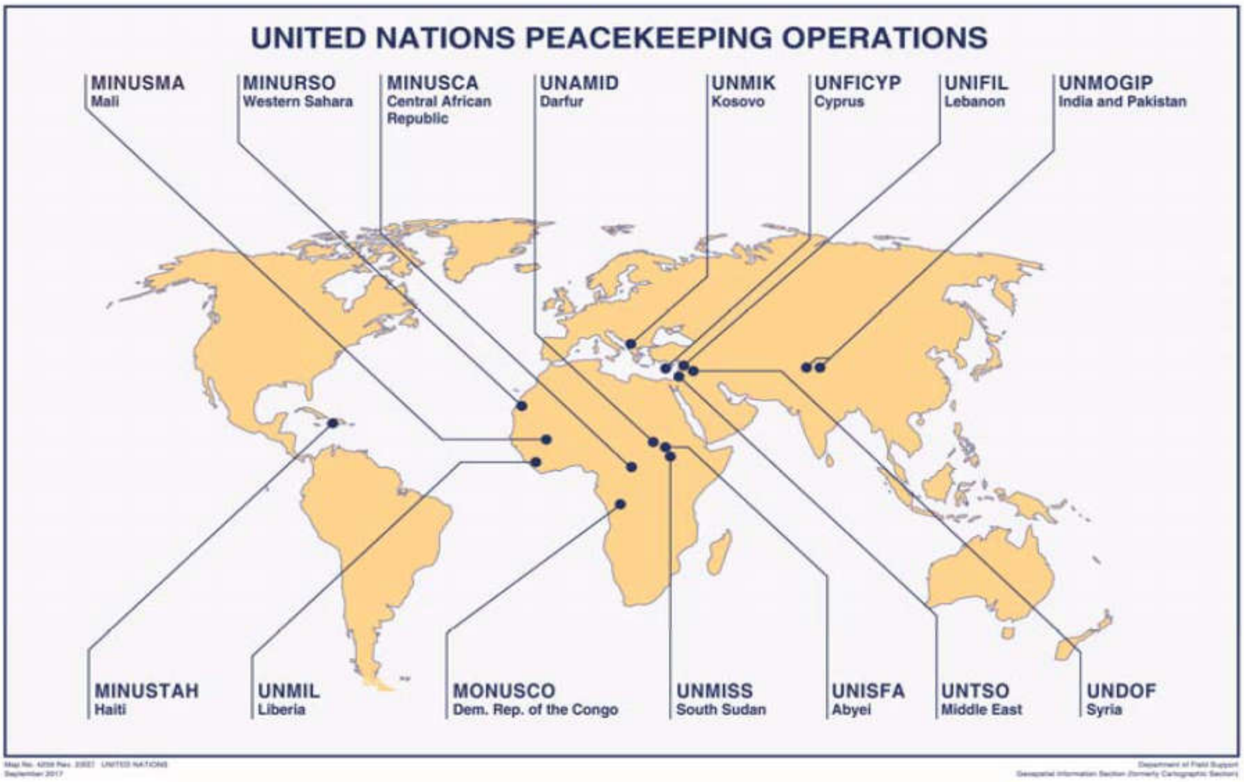
*- تارخيا عندما تشكلت قوات حفظ السلام الدولي عام 1956م بعد العدوان الثلاثي على مصر وافقت هذه الأخيرة على استقبال هذه القوات على أرضيها فيما رفضت إسرائيل مرابطة هذه القوات على أراضيها فكانت النتيجة ان رابطت قوات السلام على الأراضي المصرية فقط.

3 - عتيقة بن يحي، مرجع سابق، ص 50.

4 - بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد110، اكتوبر 1992م، ص 30.

- الدعم المستمر من مجلس الأمن.
- استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بالعدد الكافي.
- قيادة فاعلة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان.
- دعم مالي وإمداد مناسب.
- احترام مبادئ حفظ السلام:- استخدام محدود للقوة: الدفاع عن النفس.
- الحيادية وعدم التحيز لأي طرف من أطراف النزاع.
- الشرعية: وتتضمن موافقة أعضاء مجلس الأمن والأطراف المتنازعة.

والشكل التالي يوضح خريطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 نوفمبر 2014.



خريطة رقم01: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017.[1]

وكتقييم الآليات الجديدة في تسوية النزاعات ما بعد الحرب الباردة : بعد هذا العرض المبسط للآليات الجديدة في تسوية نزاعات ما بعد الحرب الباردة يمكن القول أنها ومن الناحية النظرية آليات متكاملة ذات أهداف سامية، غير أنه ومن الناحية العملية قد شابها بعض اللبس والنقد فعندما يتعلق الأمر بقضايا كبرى كالأمن وقيم عليا كالهوية والبقاء تتراجع أهمية الوسيلة لصالح النتيجة، وان كنا لا نستطيع نفي دور الوسيلة في تحقيق النتيجة:

1 - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017، انظر:
http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/bnotelatest.pdf

– **السلام بين الإيجابي والسلبي** : تشترك عمليات الجيل الثاني للعمليات الأممية في سعيها لتحقيق السلام غير أنها تختلف في نوعه: سلام ايجابي أم سلام سلبي – نموذج جوهان فالتنوع– فالسلام المحقق في عمليات حفظ السلام سلبي وهش يقوم على فكرة وقف إطلاق النار وهو بذلك لا يتلاءم– وإن اقتصرت الأمم المتحدة عليه ولم تجاوزه لصنع أو بناء السلام – مع الأنماط الجديدة لما بعد الحرب الباردة التي تتميز بصعوبتها وقابليتها لمعاودة الانفجار. بينما تتعدى ذلك عمليات بناء السلام إلى تحقيق سلم ايجابي وبناء "**سلام مستدام** *Sustainable Peace Building*" وذلك بإقامة تسويات سلمية والعمل على تغيير بيئة النزاع[1].

– **العمليات الأممية بين اللامعيارية والانتقائية:** تغيب الأسس القانونية التي تحدد حالات التدخل الأممية فليس هناك معيار واضح للتدخل،وإذا ما اجتهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأو جدت لها معيارا تناولته بانتقائية فالدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بما يعرف **بالحصانة الإمبراطورية** حيث تتدخل حيثما تريد وقت ما تريد دون حسيب ولا رقيب[2]. ومن ثم فإن عمليات السلام الأممية تكون من نصيب الدول التي تكون لها أهميتها لدى القوى الكبرى ولا تأتي أهمية هذه الدول من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة–استراتيجية– وغناها بالثروات ومن نتائج شروطها وظروفها التي تكون غالبا غير منيعة إزاء سلوك التدخل[3].

– **نظام مناطق النفوذ: قالب جديد:** يصل تدخل الدول الكبرى في سيرورة عمليات السلام إلى درجة المقايضة بمناطق نزاعية داخل منطقة النفوذ فمثلا عندما يهدد حلف الشمال الأطلسي "NATO" باستخدام القوة لوقف عمليات التطهير العرقي التي يمارسها الصرب ضد المسلمين في هذا الإقليم ترفض روسيا العمل العسكري الذي يجعل هذه القوى تلجأ إلى سياسة الموازنة في المصالح الدولية من خلال المقايضة في مناطق نزاعات أخرى في العالم حيث يعيدنا ذلك إلى سياسة التوازن الدولي إبان فترة الحرب الباردة والقائم على اقتسام مناطق النفوذ بين القوتين العظيمتين[4].

---

1 – أيمن شبانة، مرجع سابق.

2 – مفيد نجم، **النظام الدولي الجديد: الإمكانيات، غياب الإستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي**، عن موقع :
http://djddou.online.fr/module.php?name =neur file=article&sid=90

3 – محمد سعد أبو عامود، **في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسة الدولية**، عدد أكتوبر 2005، عن موقع :
www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?CurFN=Kada19.html&DID=9904l

4 – مفيد نجم، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مقاربات مفاهيمية في بناء السلم:

يعتبر تعريف بناء السلم من المفاهيم المختلف حولها، وقد طور العلماء وصناع القرار والممارسون الميدانيون مفاهيم مختلفة له، وللجدول الزمني الذي يرتبط به، فضلا عن الأولويات والمهام الرئيسية التي ينطوي عليها.

المطلب الأول: ماهية بناء السلم

أو لا: الأصول المفاهيمية لبناء السلام: ظهر مصطلح "بناء السلم" في مجال دراسات السلام منذ ما يقارب خمسين عاما، ففي عام 1975 صاغ يوهان غالتونغ **(Johan Galtung)** هذا المصطلح في عمله الرائد "ثلاثة مقاربات للسلام: حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام". في هذه الدراسة اعتبر إن "بناء السلام له هيكل مختلف وربما أشمل من حفظ السلام وصنع السلام.. وينبغي أن تكون الآليات التي يقوم عليها السلام في صلب الهيكل ويكون حاضرا كخزان للنظام في حد ذاته، على وجه التحديد يجب إيجاد هياكل تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل لها"[(1)] وتشكل هذه الملاحظات الأسس الفكرية ل مفهوم بناء السلم اليوم: فهو مسعى يرمي إلى إيجاد سلام مستدام من خلال معالجة "الأسباب الجذرية" للنزاع العنيف وتعبئة القدرات المحلية على الإدارة السلمية وحل النزاع.

في نفس السياق دعا جون بول ليديراش (***John Paul Lederach***)، وهو باحث رئيسي آخر في مجال دراسات السلام، إلى توسيع فهمنا لبناء السلم. فهو وفقا له، "هو أكثر من إعادة الإعمار بعد الاتفاق" و"يفهم على أنه مفهوم شامل يشمل، يولد، ويدعم مجموعة كاملة من العمليات والنهج والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات أكثر استدامة وسلمية، وهذا المصطلح ينطوي على مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسبق اتفاقات السلام الرسمية وتتبعها، ولا ينظر إلى السلام على أنه مجرد مرحلة زمنية أو شرط، بل هو بناء اجتماعي ديناميكي".[(2)] ليديراش يتحدث عن تحويل النزاع باعتباره نهجا شاملا ومتعدد الأوجه لإدارة النزاعات العنيفة في جميع مراحلها. ويعني هذا أنه عملية مستمرة للتغيير من العلاقات السلبية إلى العلاقات الإيجابية والسلوكيات والمواقف والهياكل[(3)].."

---

[1] –Johan Galtung, ***Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peacebuilding***, *in Peace, War and Defense: Essays in Peace Research, Vol. II, ed. Johan Galtung ,Copenhagen: Christian Ejlers, 1976,pp 297-298. Website: http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/international_law/users/vessier9/public/Galtung%20-%20Three%20Approaches%20to%20Peace.pdf*

[2] – *John Paul Lederach,* ***Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*** *,Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press, 1997, p20.*

[3] – *John Paul Lederach,* ***Conflict Transformation in Protracted Internal Conflicts: The Case for a Comprehensive Framework****, in Conflict Transformation, ed. Kumar Rupesinghe, New York: St. Martins Press, Basingstoke: Macmillan, 1995, pp 201-222.*

فيجب أن يأخذ النهج المتكامل لبناء السلم في الحسبان الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للتجربة الإنسانية وأن يعتمد على المشاركة الاجتماعية الواسعة. "إن نهج التحول المستدام يشير إلى أن المفتاح يكمن في علاقة الأطراف المعنية على جميع المستويات النفسية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية"(1). وبالتالي بناء "بنية تحتية لبناء السلم" حيث "لا تهتم فقط بإنهاء شيء غير مرغوب فيه، بل تتوجه نحو بناء علاقات تشكل في مجملها أنماطا وعمليات وهياكل جديدة"(2).

وقد أجرى عدة باحثون دراسات على نفس المنوال منذ بداية التسعينات. وفي الوقت نفسه، تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المحلي، على مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية الخارجة من النزاعات على تغيير الطريقة التي يدركون بها ويديرون النزاعات، وهي عنصر أساسي في بناء السلم.

كما أن التطورات الأخيرة في استخدام مفهوم بناء السلم تتصل أيضا بتطور مفهوم "الأمن الإنساني"، فعلى الرغم من أن المفهوم جديد نسبيا، فإن الأمن الانساني يستخدم الآن على نطاق واسع لوصف مجمل التهديدات المترابطة، المرتبطة بالحرب الأهلية والإبادة الجماعية وتشريد السكان. ويتفق جميع أنصار الأمن الإنساني على أن هدفه الأساسي هو حماية الأفراد، لكن الاختلاف يقع حول التهديدات التي ينبغي حماية الأفراد منها، فيركز مؤيدوا المفهوم "الضيق" للأمن الانساني، الذي يرتكز عليه تقرير الأمن الإنساني، على التهديدات العنيفة للأفراد، مع الاعتراف بأن هذه التهديدات ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر، ونقص قدرة الدولة، وأشكالا مختلفة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(3). في حين أن مؤيدي المفهوم "الواسع" للأمن الانساني الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير لجنة الأمن الانساني لعام 2003، "الأمن الإنساني الآن"، تصف بأن جدول أعمال التهديد يجب أن يوسع ليشمل الجوع والمرض والكوارث الطبيعية لأن هؤلاء يقتلون عددا أكبر بكثير من الناس الذين يقتلون في الحرب والإبادة الجماعية والإرهاب مجتمعة". وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الانساني لا يزال يخضع لنقاش حيوي، فإن المفهومين متكاملان معا، ويعبران عن "حالة إيجابية من الشعور بالأمن". وقد ساهمت عملية إعادة التعريف هذه في تطور مفهوم بناء السلم. ففي الوقت الذي واصلت فيه العديد من وكالات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف العمل بشكل وثيق مع الحكومات ونهجها التقليدي في "بناء السلام من

---

1 – *John Paul Lederach, **Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**, Washington, D.C: U.S. Institute of Peace Press, 1997, p75.*

2 – *Ibid, pp 84-85.*

3 – ***The Human Security Report**, February 2007. Website: https://www.files.ethz.ch/isn/55856/HSRP_Brief_2007.pdf*

أعلى إلى أسفل"، وضعت أيضا سياسة تكميلية تقوم على فكرة "بناء السلم من الأسفل إلى أعلى"، والقائمة على مفهوم "الأمن الانساني"[1].

ثانيا: بناء السلم وفقا لمفهوم الأمم المتحدة والمؤسسات التبعة لها:

اضطلعت الأمم المتحدة منذ إنشائها بدور حيوي في المساعدة على خفض مستوى الصراع في مختلف مناطق العالم عن طريق التوسط في اتفاقات السلام والمساعدة في تنفيذها. إلا ان مفهوم بناء السلم لم يظهر إلا مع تقرير الامين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في دراسته "خطة للسلام" عام 1992، حيث دخل مفهوم "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" رسميا لغة الأمم المتحدة. ويرتبط هذا المفهوم بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. حيث تم تعريفه بأنه "إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي ستعزز وتدعم السلام من أجل تجنب الانتكاس إلى الصراع".

فالمساعدة في بناء السلم في سياقاتها المختلفة تعني "إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم التي مزقتها الحرب الأهلية والنزاع؛ وبناء روابط منفعة متبادلة سلمية بين الدول التي كانت في مرحلة الحرب سابقا، وبأقصى قدر من ذلك، لمعالجة الأسباب العميقة للنزاع".

وقد تم توسيع هذا المفهوم ليشمل جميع مراحل النزاع في ملحق "خطة للسلام"، الذي نشر في عام 1995، وهو يركز بقدر أكبر على إنشاء هياكل لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام. وفي نفس السنة أنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين إدارات الأمم المتحدة لتحديد أنشطة بناء السلم التي يمكن أن تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، حيث وصفت الأنشطة التي يمكن القيام بها في مرحلة ما بعد النزاع وأطلقت عليها اسم "بناء السلم" ونشرت في عام 1996. وفي الوقت نفسه أشارت منشورات عديدة للمفهوم، منها: خطة للتنمية (1994)، خطة لنشر الديمقراطية (1996)، وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأمن الإنساني (1994) وكلها ساهمت في حدوث تفاعل كبير بين القضايا التي تعتبر تقليديا تقع في إطار جدول أعمال الأمن والقضايا المتعلقة بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وإدراجها ضمن موضوعات بناء السلم.

حيث طور تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام عام 2000 (المعروف أيضا باسم تقرير الإبراهيمي) تعريف بناء السلم بعد انتهاء النزاع على أنه "الأنشطة المطلع بها على المدى البعيد لإعادة تجميع أسس السلم وتوفير الأدوات اللازمة للبناء على تلك الأسس، وهو اكثر من مجرد غياب الحرب". كما عبر هذا التقرير عن بناء السلم الفعال بأنه "مزيج من الأنشطة السياسية والإنمائية الموجهة إلى مصادر الصراع" (الفقرة 44).

---

[1] – *Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi,* ***Conclusion: In Search for New Approaches of Peacebuilding****, in Conflict and Human Security, ed. Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi ,Tokyo: Kokusai shoin, 2005, 291-296, website:*
http://home.hiroshima-u.ac.jp/~heiwa/chs/HP/Introduction.pdf

ودعا الأمين العام "كوفي عنان"، في استعراضه للتعاون التقني في الأمم المتحدة عام 2003، إلى وضع خطة عمل من أجل "تحديد السبل التي يمكن أن تعمل بها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا بشكل سليم لوضع استراتيجيات محددة لبناء السلم". وقد أوصى بإنشاء لجنة لبناء السلم ومكتب دعم بناء السلم في تقرير عام 2004 المقدم من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام: "عالم أكثر أمنا".

وقد عرضت الفكرة بالتفصيل في تقرير الأمين العام المسمى: "حرية أكبر" في ماي2005، وأقرها رؤساء الدول في القمة العالمية في سبتمبر 2005 في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

وتوجت هذه التطورات في قرارات مماثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005، بإنشاء لجنة بناء السلم، وصندوق بناء السلم ومكتب دعم بناء السلم.

وقد أو ضح الغرض من لجنة بناء السلم على النحو التالي: "تواجه البلدان الخارجة من الصراع مجموعة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديدها ومعالجتها بفعالية، فإن هذه البلدان تواجه خطرا كبيرا من الانتكاس في أعمال العنف. ولذلك أنشئت اللجنة لتكون بمثابة آلية مؤسسية مخصصة لمعالجة هذه الاحتياجات الخاصة ومساعدة هذه الدول على إرساء أسس السلم والتنمية المستدامين"[(1)].

وفي خطابه الأمين العام في الأمم المتحدة يوم 18 جانفي 2008 أو ضح أن لجنة بناء السلم "تجسد جميع جوانب عمل الأمم المتحدة: السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومن خلال دمجها في نهج واحد متماسك، تساعد على سد الثغرات في الاستجابة الدولية للبلدان الخارجة من الصراع[(2)]."

وبعبارة أخرى، فإن لجنة بناء السلم مصممة لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلم بعد انتهاء النزاع، مما يستتبع تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلم في ضمان تعبئة المانحين للمشاركة المستمرة في دعم البلدان الخارجة من النزاعات.

ومفهوم بناء السلم بهذا الشكل يشترك مع حفظ السلم بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، كما أن تطوراً طرأ على عمل قوات حفظ السلم، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعداً جديداً ليسند إليها جانب من مهام بناء السلم. وقد تطورت عمليات حفظ السلام مع بداية القرن الحادي والعشرين، فتضمنت العمليات عناصر من بناء السلام، مثل: نزع سلاح المحاربين القدماء وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، والمساعدة في إرساء مؤسسات الدولة وبنيتها الأساسية، مثل: سلطات

---

[1]– *United Nations General Assembly; Security Council,* ***Report of the Peacebuilding Commission On Its First Session****, June 2006 – June 2007, A/62/137–S/2007/458, 4. Website:*
http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/peace_b/pdfs/pbc_070725_annualrep.pdf

[2] *–Secretary General discourse at the UN PBC Retreat, January 18, 2008*

القضاء وسيادة القانون وإعادة بناء سلطات الأمن، والتدريب، وحماية حقوق الإنسان، وإرساء العملية الديمقراطية بالمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة لرئاسة الدولة والانتخابات التشريعية والمحلية، ومن أمثلة ذلك الانتخابات التي جرت في إطار عمليات حفظ السلام في كل من سيراليون، وليبيريا، وبوروندى، والكونجو الديمقراطية، خلال السنوات من 2004 إلى 2006، وذلك ضمن دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة.[1]

وتبعا للمفاهيم السابقة لبناء السلم نسجل وجود إشكاليتن رئيستين بين الممارسين والأكاديميين:

أولا، هناك ميل، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى الخلط بين بناء السلم وعمليات السلام المعقدة للأمم المتحدة (فعملية بناء السلم هي نسخة موسعة ومتعددة الوظائف من بعثات حفظ السلام التقليدية). وفقا لملحق "خطة للسلام"، تشير عمليات السلام إلى حالات "عندما يتم التفاوض على تسوية شاملة، مع أحكام سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ويكلف التحقق من تنفيذها بعملية متعددة الوظائف لحفظ السلم (الفقرة 49)". وفي هذا الصدد، شاركت عمليات الأمم المتحدة للسلام في مختلف جوانب بناء السلم، ولا سيما من حيث أبعادها العسكرية والسياسية. غير أن بناء السلم الدولي لا يقتصر على هذه العمليات أو على عمل الأمم المتحدة ككل، بل يشمل مجموعة أوسع بكثير من الأنشطة والجهات الفاعلة حسب الأكاديميين.

ثانيا، يميل بعض العلماء والمنظمات، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم[2]، إلى رؤية بناء السلم على أنه ينطبق فقط على حالات ما بعد الصراع. وكما يشرح العلماء البارزون، فإن "بناء السلام يدعم عمل صنع السلام وحفظ السلام من خلال معالجة القضايا الهيكلية والعلاقات الطويلة الأجل بين المتضررين"[3]. وبناء السلم، وفقا لهذا الرأي، يحدث في نهاية "دورة حياة" النزاع، عندما تتوقف الأعمال العدائية المسلحة، وينفذ اتفاق تفاوضي، ويوجد حفظة السلم الدوليون. وحتى الآن، اعتمدت لجنة بناء السلم هذه العدسة "لبناء السلم بعد انتهاء النزاع". ولكن، كما تصور بطرس بطرس غالي، "قد يتم بناء السلم، سواء كان وقائيا أو بعد انتهاء النزاع، فيما يتعلق بالنزاع المحتمل أو الماضي دون نشر أي عملية لحفظ السلام".

---

[1]– د.جمال منصر، **بناء السلم مقوماته ونطاقاته**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي –الرهانات والتحديات– ،جامعة سكيكدة يومي: 25– 26 نوفمبر 2014

[2]– تضمنت المفاهيم الأصلية للجنة بناء السلام دورا لمنع نشوب الصراعات، ولكنها أسقطت فيما بعد أثناء مؤتمر القمة العالمي، بسبب المعارضة التي أعرب عنها بعض الأعضاء الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التدخل المحتمل في السيادة والشؤون الداخلية للدول.

[3]– *Oliver Ramsbotham, **Tom Woodhouse and Hugh Miall**, Contemporary Conflict Resolution , Cambridge, Polity Press, 2006, p30. Website: http://www.gbv.de/dms/sub-hamburg/671910051.pdf*

وباختصار، فإن ما اقترحه بطرس غالي ومعظم البحوث والدراسات الأكاديمية واقتراحات الممارسين الميدانيين تؤكد أن بناء السلم ينبغي ألا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، ولا ينبغي أن يقتصر على تجنب الانتكاس إلى النزاع.

ومن المفارقات أن مثل هذا التصور التقييدي تعارضه المؤسسات التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان، فتظهر التطورات الأخيرة أن التفكير في بناء السلم يتطور في الأمم المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بوضع وثيقة تبين المبادئ التوجيهية والأهداف الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاحها في الميدان. واعتمدت هذه الوثيقة في 18 جانفي 2008، حيث قدمت تعريفها الخاص لبناء السلم بأنه: "ينطوي على مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في النزاع أو الانتكاس منه، والقدرة على إدارة النزاعات، وإرساء أسس السلام المستدام، في عملية طويلة الأجل ترمي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام إيجابي ومستدام من خلال معالجة الأسباب الهيكلية العميقة الجذور للنزاعات العنيفة بطريقة شاملة. وتتناول تدابير بناء السلم القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة. وفي هذا الصدد، يسعون إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية بصورة فعالة ومشروعة. وتضطلع مجموعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة ببناء السلم، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية".[1]

وفي ماي 2007، تبنت لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة الأساس المفاهيمي لبناء السلم: "يشمل بناء السلام مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات وإرساء الأسس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وينبغي أن تكون استراتيجيات بناء السلم متماسكة ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد المعني، على أساس الملكية الوطنية، وينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، وبالتالي الضيقة نسبيا بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه."

ثالثا: المفهوم الشامل لبناء السلم:

نورد في هذا العنصر أبرز التعاريف الأكاديمية والمؤسسية الشاملة لبناء السلم، وانطلاقا منها نستخرج أهم خصائصه وفرضياته:

[1] – *United Nations Department of Peacekeeping Operations, United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines, 18 January 2008, 18. Website: http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/capstone_eng.pdf*

فقد عرفه اتحاد معلومات النزاعات، بجامعة كولورادو (Conflict Information Consortium University Of Colorado) بأنه "عملية تيسر إقامة سلام دائم، تحاول منع تكرار العنف من خلال معالجة الأسباب الجذرية وآثار الصراع عن طريق المصالحة وبناء المؤسسات والتحول السياسي والاقتصادي. ويتألف ذلك من مجموعة من المبادرات المادية والاجتماعية والهيكلية التي غالبا ما تشكل جزءا لا يتجزأ من إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع[1].

أما غالتونغ، يوهان[2]:(Galtung)،Johan فقد عرفه بأنه عملية إنشاء هياكل دعم ذاتي "تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث فيها الحروب. وينبغي أن تدمج آليات حل النزاعات في الهيكل وأن تكون موجودة كمستودع للنظام نفسه للاعتماد عليه، تماما كما الجسم السليم لديه القدرة على توليد الأجسام المضادة الخاصة بها، ولا تحتاج إلى إدارة مخصصة "الطب".[3]

كما عرفته مؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة[4](Global Partnership For The Prevention Of Armed Conflict) بأنه يشمل معالجة المصادر الاجتماعية والسياسية للنزاع وكذلك المصالحة.

وعرفه معهد جوان B. كروك للسلام والعدالة، جامعة سان دييغو(Joan B. Kroc Institute for Peace & Justice،University Of San Diego) بكونه معقد ولديه أطراف متعددة. ويتطلب القيم والأهداف والالتزام بحقوق الإنسان واحتياجاته. ويتجاوز تحويل النزاع. ولا يمكن أن يتجاهل بناء السلم الأشكال الهيكلية للظلم والعنف. ويستند إلى أخلاقيات الترابط والشراكة والحد من العنف. ويعتمد على المهارات العلائقية.

ففيه تتداخل الثقافات الكامنة، والتاريخ، والأسباب الجذرية، والضغوطات الفورية ضرورية.

وبالتالي يخلق مساحات يتفاعل فيها الناس بطرق جديدة، ويوسعون الخبرة ويستخدمون وسائل الاتصال الجديدة. إنه شفي صدمة النزاع ويعزز العدالة ويحول العلاقات، ويتطلب بناء القدرات وبناء العلاقات على مستويات متعددة.

كما عرفته منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization For Economic Cooperation And Development) بأنه يشمل أنشطة ترمي إلى منع نشوب النزاعات من خلال معالجة الأسباب الهيكلية المسببة للعنف، وتعزيز السلم المستدام، وإزالة الشرعية عن العنف

---

1 – *University of Colorado at Boulder, **Conflict Information Consortium**, http://conflict.colorado.edu/letters/cic-fast-facts.pdf*

2 – *Galtung, John : **Conflect As A Way Of Life, In Freemen**, hugh ed, 1969, london, p.486.*

3 – *Idem.*

4 – *Jenny Aulin & Goele Scheers, GPPAC, **Measuring Progress in conflict prevention: GPPACs adaptation of Outcome Mapping**, https://www.outcomemapping.ca/download/om%20ideas%205%20-%20gppac.pdf*

كاستراتيجية لتسوية المنازعات، وبناء القدرات داخل المجتمع من أجل إدارتها سلميا، والحد من قابلية التأثر بالمحفزات التي قد تثير العنف.[1]

وعرفته مدرسة تحليل النزاعات وحلها في جامعة جورج ماسون(*School Of Conflict Analysis And Resolution At George Mason University*)[2] بأنه مصطلح يستخدم داخل المجتمع الإنمائي الدولي لوصف العمليات والأنشطة التي ينطوي عليها حل النزاعات العنيفة وإرساء سلام مستدام. وهو مفهوم شامل يشمل تحويل النزاع، والعدالة الانتقالية، والشفاء من صدمة النزاع، والمصالحة، والتنمية، والقيادة، والروحانية والدين. وهو مشابه في معنى حل النزاعات ولكنه يسلط الضوء على الواقع الصعب بأن نهاية النزاع لا تؤدي تلقائيا إلى تنمية اجتماعية أو اقتصادية سلمية ومستقرة. ويصف عدد من المنظمات الوطنية والدولية أنشطتها في مناطق النزاع بوصفها بناء السلم.

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[3](*United Nations Development Program*) بأنه يشمل مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس إليه عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات من أجل إدارة النزاعات وإرساء أسس السلم والتنمية المستدامين. ويجب أن تكون استراتيجيات بناء السلم متماسكة ومطابقة للاحتياجات المحددة للبلد المعني، استنادا إلى الملكية الوطنية، وينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، وبالتالي الضيقة نسبيا، الرامية إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ويعمل هذا المكتب على وجه التحديد مع بناء السلم في سياق منع الصراعات.

ووصفه مكتب دعم بناء السلم التابع للأمم المتحدة[4] (*United Nations: Peacebuilding Support Office*) بأنه سلسلة من العمليات والأنشطة الاستراتيجية الرامية إلى استدامة السلم على المدى الطويل مع التركيز الواضح على تقليل فرص الانتكاس إلى الصراع.. ومن المفيد أن نرى بناء السلم إطارا أوسع للسياسة العامة يعزز التآزر بين الجهود د ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام والإنعاش والتنمية، كجزء من جهد جماعي مستدام لبناء سلام دائم. ويعمل هذا المكتب على وجه التحديد مع بناء السلم في سياق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

---

[1] – *Organisation For Economic Co-Operation And Development,* ***Guidance On Evaluating Conflict Prevention And Peacebuilding Activities***, *https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39774573.pdf*

[2] *–George Mason Universitys S-CAR Hosts Summer,* ***Conflict Resolution***, *https://scar.gmu.edu/*

[3] – *United Nations Development Program, http://www.undp.org/content/undp/en/home/democratic-governance-and-peacebuilding.html*

[4] – *United Nations:* ***Peacebuilding Support Office***, *http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/index.shtml*

وأخيرا عرفه معهد الولايات المتحدة للسلام[1](*United States Institute* Of *Peace*) بأنه كمصطلح استحدث أصلا في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مؤخرا معنى أوسع. وقد يشمل ذلك توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحفظ الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات علاج الصدمات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توطين المشردين داخليا ودعم التعليم الواسع النطاق والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي. وعلى هذا النحو، يشمل أيضا منع نشوب النزاعات، بمعنى منع تكرار العنف، فضلا عن إدارة النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع. بمعنى أوسع، ينطوي بناء السلم على التحول نحو أكثر قابلية للإدارة، والعلاقات السلمية وهياكل الحكم – العملية الطويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار، والتوفيق بين الخلافات، وتطبيع العلاقات، وبناء المؤسسات التي يمكنها إدارة النزاع دون اللجوء إلى العنف. ولا يوجد لدى الحكومة الأمريكية تعريف متاح للعموم لبناء السلم، بخلاف التعريف الذي يوفره هذا المعهد.

وانطلاقا مما سبق نصل إلى أن بناء السلم مشروع واسع لا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، وإن كان ذلك قد يجتذب قدرا أكبر من الاهتمام. فالهدف الرئيسي له عموما هو منع الانتكاس إلى النزاع وإيجاد سلم مستدام. وعلى الرغم من بعض الخلافات بشأن معدل تكرار الحرب، إلا أنه هناك أساس تجريبي للتركيز الحالي على منع الانتكاس إلى النزاع المسلح، إذ يوجد إجماعا عاما على أن ما بين ثلث ونصف الصراعات التي تم إنهاؤها يعود إلى الانتكاس إلى العنف المسلح في غضون خمس سنوات[2]. فالمنع على المدى القصير لا ينبغي أن يكون الهدف النهائي لبناء السلم، بل ينبغي أن يكون مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل يتجاوز ز الضرورة الملحة لوقف النزاع المسلح"[3].

ويشمل بناء السلام مجموعة واسعة من الأبعاد والقطاعات والمستويات والمراحل فهو "ليس متعدد الأبعاد(سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وقانونية) فحسب، بل متعدد القطاعات أيضا من حيث ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به على أرض الواقع مع التركيز على بناء مشروع سياسي يشمل إنشاء

---

1 – *Global Peacebuilding Center – United States Institute of Peace, USIP Peace Terms Glossary, https://www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary*

2 – *Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens,* ***Ending Wars and Building Peace, Coping with Crisis Working Paper Series****, International Peace Academy, March 2007, p3. Website: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/cwc_working_paper_ending_wars_ccec.pdf*

3 – *Ho-Won Jeong,* ***Peacebuilding in Post conflict Societies: Strategy and Process Boulder:*** *Lynne Rienner Publishers, 2005,p 4.*

سلطة سياسية شرعية يمكن أن تتجنب عودة العنف، ومتعدد المستويات من حيث الكيفية التي ينبغي القيام بها، ومتعددة المراحل من حيث الوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي التدخل"[1].

وبالتالي ضرورة التمييز بين " الوقاية التشغيلية *"operational prevention"* (العقوبات السياسية الدبلوماسية، والتدخل العسكري ومنع الصراعات والدبلوماسية الوقائية) و" المنع الهيكلي *"structural prevention"* (بناء المؤسسات الديمقراطية، والحد من التحيز؛ وترتيبات تقاسم السلطة؛ والحد من أو جه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والتعليم، وما إلى ذلك). وهذا يتيح التمييز بين أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة والإجراءات اللازمة في حالة معينة، وكذلك توقيت التدخل.[2]

وأخيرا، من المهم أن نلاحظ أن بناء السلم ينبغي أن يتضمن أبعادا ملموسة *tangible* "مرئية"، (قابلة للقياس الكمي) وغير ملموسة *intangible*"غير مرئية". يشمل البعد الملموس من أشياء من قبيل عدد الأسلحة المدمرة، تسريح الجنود، خلق فرص عمل، إجراء حوارات. ويشمل البعد غير المادي ظواهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة، والمعايير الجديدة لتسوية المنازعات[3].

والملاحظ أن معظم مبادرات بناء السلام الدولية ركزت بالدرجة الأولى على النواتج المرئية والملموسة والقابلة للقياس، وليس على عمليات التغيير النوعية، التي من المعترف بها أن من الأصعب بكثير التحفيز والتقييم.

المطلب الثاني: أبعاد مفهوم بناء السلم:

تنطلق تدابير بناء السلم من فكرة منع نشوب النزاع من جديد، بإنشاء آليات تعزز التعاون والحوار بين مختلف فئات الهوية المجتمعية، ويمكن لهذه التدابير أن تساعد الأطراف على إدارة تضارب

---

[1] – *Michael Lund,* ***What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post–Conflict Peacebuilding****, Charting Future Directions, prepared for the International Development Research Centre IDRC, 2003, 13. Website:*
http://citseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.494.1386&rep=rep1&type=pdf

[2] – *OECD DAC/CDA,* ***Encouraging Effective Evaluation of Conflict Prevention and Peacebuilding Activities****: Towards DAC Guidance 2007, 18. Website:*
https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39660852.pdf

[3]– وقد اقترح الأمين العام السابق، كوفي عنان، أو جه تمييز مماثلة في تقريري منع نشوب الصراع اللذين نشرهما عامي 2001 و2006.

مصالحها بالوسائل السلمية. ويشمل ذلك بناء المؤسسات التي توفر إجراءات وآليات للتعامل بفعالية مع النزاعات وحلها، وتصميم نظم جديدة لتسوية النزاعات يشكل جزءا هاما من إيجاد سلام دائم. [1]

إذ يجب على من يسعى لبناء السلم أن يعوض دوامة العنف والدمار بدوامة من السلام والتنمية، ويهيئ بيئة تفضي إلى تحقيق السلام الدائم والاكتفاء الذاتي[2] إن خلق مثل هذه البيئة له ثلاثة أبعاد مركزية: معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، وإصلاح العلاقات المتضررة والتعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي. ويعتمد كل من هذه الأبعاد على استراتيجيات وتقنيات مختلفة.

أولا: البعد الهيكلي "معالجة الأسباب الجذرية": يركز البعد الهيكلي لبناء السلم على الظروف الاجتماعية التي تعزز النزاع العنيف. حيث أن السلم المستقر يجب أن يقوم على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية تخدم احتياجات السكان[3] وفي حالات كثيرة تنشأ الأزمات من جذور نظامية. وعادة ما تكون هذه الأسباب الجذرية معقدة، ولكنها تشمل توزيع الأراضي، وتدهور البيئة، والتمثيل السياسي غير المتكافئ[4]. وإذا لم تعالج هذه المشاكل الاجتماعية، فلن يكون هناك سلم مستدام.

ومن ثم، يتعين على من يشرف على بناء السلم، من أجل إقامة سلام دائم، أن يحلل الأسباب الهيكلية للنزاع وأن يشرع في إحداث تغيير هيكلي واجتماعي.

وتشمل سبل التحول السياسي والاقتصادي، التغيير الهيكلي والاجتماعي لمعالجة الظلم السياسي أو الاقتصادي، وإنفاذ برامج إعادة الإعمار المصممة لمساعدة المجتمعات المحلية التي دمرتها النزاعات لتنشيط اقتصاداتها، وإنشاء نظم فعالة للعدالة والمصالحة[5] وتهدف مبادرات بناء السلم إلى تعزيز الآليات اللاعنفية التي تقضي على العنف، وتشجع الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعظم المشاركة العامة[6]

ولتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، تحتاج الدولة إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية قوية[7]. والتحول الديمقراطي كوسيلة رئيسية لإنشاء هذه الأنواع من هياكل تعزيز السلم. وتسعى عملية

---

1 – *SAIS,* ***The Conflict Management Toolkit: Approaches****, The Conflict Management Program, Johns Hopkins University [available at: http://www.sais-jhu.edu/resources/middle-east-studies/conflict-management-toolkit*

2 – *Idem.*

3 – *Henning Haugerudbraaten,* ***Peacebuilding: Six Dimensions and Two Concepts****, Institute For Security Studies*

http://www.iss.co.za/Pubs/ASR/7No6/Peacebuilding.html

4 – *Idem.*

5 – *SAIS, op. cit.*

6 – *Henning Haugerudbraaten, op, cit.*

7 – *SAIS, op. cit.*

إرساء الديمقراطية إلى إنشاء مؤسسات سياسية مشروعة ومستقرة وحريات مدنية تسمح بمنافسة مجدية على السلطة السياسية والمشاركة الواسعة في اختيار القادة والسياسات[1]. ومن المهم أن تلتزم الحكومات بمبادئ الشفافية والقدرة على التنبؤ، وأن تعتمد القوانين من خلال عملية علنية مفتوحة[2]. حيث ينبغي أن تكون عملية إرساء الديمقراطية جزءا من مشروع شامل لإعادة بناء مؤسسات المجتمع.

وتركز التغييرات الهيكلية السياسية على التنمية السياسية وبناء الدولة، وإنشاء مؤسسات حكومية فعالة. وغالبا ما ينطوي ذلك على إصلاح الانتخابات، والإصلاح القضائي، ومبادرات تقاسم السلطة، والإصلاح الدستوري. ويشمل أيضا بناء الأحزاب السياسية، وإنشاء مؤسسات توفر إجراءات وآليات للتعامل بفعالية مع النزاعات وحلها، وإنشاء آليات لرصد وحماية حقوق الإنسان. ويتطلب بناء المؤسسات وتطوير الهياكل الأساسية هذا عادة تفكيك المؤسسات القديمة أو تعزيزها أو إصلاحها من أجل جعلها أكثر فعالية.

ومن الأهمية بمكان إقامة سيادة القانون والحفاظ عليها، وتنفيذ القواعد والإجراءات التي تقيد سلطات جميع الأطراف وتحملها المسؤولية عن أعمالها[3]، وهذا يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر، وخلق الاستقرار، ويقلل من احتمال حدوث مزيد من النزاع. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون القضاء المستقل بمثابة القائد لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومعالجة مظالم ما بعد الحرب.[4]

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المجتمعات إلى نظام للعدالة الجنائية يلغي أعمال اللصوصية وأعمال العنف ويعاقب عليها. ويجب إنشاء آليات شرطة عادلة وتدريب المسؤولين الحكوميين وأفراد قوة الشرطة على مراعاة الحقوق الأساسية في أداء واجباتهم بالإضافة إلى تقديم تشريع يحمي الأقليات والقوانين التي تكفل المساواة بين الجنسين. وأن تكون المحاكم وقوات الشرطة خالية من الفساد والتمييز.[5]

كما أن التغيير الهيكلي يمكن أن يكون أيضا اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية جزء لا يتجزأ من منع نشوب النزاعات في المستقبل وتجنب الانتكاس إلى العنف[6]، والعوامل الاقتصادية التي تضع

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Neil J. Kritz, **The Rule of Law in the Post-Conflict Phase: Building a Stable Peace,** in Managing Global Chaos: Sources or and Responses to International Conflict, eds. Chester A. Crocker and Fen Osler Hampson with Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996, p593. Website: https://bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/192922396X_otherchap.pdf*

[3] – *Ibid, p588.*

[4] – *Idem.*

[5] – *SAIS, op. cit.*

[6] – *Idem.*

المجتمعات في خطر تشمل الافتقار إلى فرص العمل، وندرة الأغذية، وعدم الوصول إلى الموارد الطبيعية أو الأراضي.

وتهدف التغيرات الهيكلية الاجتماعية إلى القضاء على العنف الهيكلي الذي ينشأ عن النظام الاقتصادي للمجتمع. وتشمل هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية برامج التنمية الاقتصادية، والمساعدة في مجال الرعاية الصحية، وإصلاح الأراضي، وشبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج لتعزيز الإنتاجية الزراعية[(1)]

ويستهدف بناء السلم الاقتصادي كلا من المستوى الجزئي والكلي، ويهدف إلى تهيئة الفرص الاقتصادية وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. فعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، ينبغي للمجتمعات أن تنشئ مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة لزيادة النشاط الاقتصادي والاستثمار على الصعيد المحلي، وتعزيز التجارة بين المتنازعين والتوزيع العادل للأراضي، وتوسيع نطاق الالتحاق بالمدارس والتدريب على العمل[(2)]. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ينبغي مساعدة حكومة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى تأمين الأسس الاقتصادية والهياكل الأساسية اللازمة للانتقال إلى السلم.

ثانيا: البعد العلائقي "إصلاح العلاقات المتضررة": هو جزء لا يتجزأ من بناء السلم يحد من آثار العداء المرتبط بالنزاع من خلال إصلاح العلاقات المتضررة وتحويلها. فالبعد العلائقي لبناء السلم يركز على المصالحة، والتسامح، وبناء الثقة، والتخيل في المستقبل. وهو يسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الاتصالات السيئة الأداء وتحقيق أقصى قدر من التفاهم المتبادل[(3)].

فالمصالحة هي إحدى الطرق الأكثر فعالية وديمومة لتحويل العلاقات ومنع الصراعات المدمرة[(4)]. وجوهرها هو المبادرة الطوعية للأطراف المتصارعة للاعتراف بمسؤوليتها وذنبها في النزاع، وتقبل المسؤولية عن الجزء الذي لعبته. كما يتقاسم الأطراف تجاربهم، ويتعلمون وجهات نظر جديدة ويغيرون تصورهم عن "أعدائهم".

---

[1] – Michael Lund, ***A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, p18. Website: https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm*

[2]– *SAIS, Op, cit.*

[3]– *John Paul Lederach,* ***Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies.*** *Washington, D.C., United States Institute of Peace, 1997, p82.*

[4]– *Hizkias Assefa,* ***Reconciliation, in Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, 342.*

ويحدث هناك اعتراف بالصعوبات التي يواجهها الجانب المعارض ومظالمه المشروعة، ويبدأ الشعور بالتعاطف. ويعرب كل جانب عن أسفه وندمه الصادق، وهو مستعد للاعتذار لما حدث. ويتعهد الطرفان بالتخلي عن الغضب، والامتناع عن تكرار النزاع. وأخيرا، الالتزام ببذل جهد مخلص لمعالجة المظالم السابقة والتعويض عن الأضرار التي لحقت. وتعتمد هذه العملية في كثير من الأحيان على التفاوض التفاعلي وتسمح للأطراف بالدخول في علاقة جديدة مثمرة للطرفين[1].

كما أن أحدى المتطلبات الضرورية لتحويل النزاعات هو التواصل الفعال والتفاوض على مستوى النخبة وعلى المستويات القاعدية.

فمن خلال الحوارات على مستوى عال وعلى مستوى المجتمع المحلي، يمكن للأحزاب زيادة وعيهم بدورهم في النزاع وتطوير تصور أكثر دقة لكل من هو يتهم وهوية المجموعة الأخرى[2]. وبما أن كل مجموعة تتقاسم تاريخها الفريد مع المجموعات الأخرى، في القيم والثقافة، ستفهم الجماعات بعضها البعض بشكل أفضل. كما برامج التبادل الدولي وورش العمل لحل المشاكل طريقتان يمكن أن تساعدا على تغيير التصورات، وبناء الثقة، والاتصالات المفتوحة، وزيادة التعاطف[3]. على سبيل المثال، خلال النزاع الأزوادي – المالي، تمكن الخصوم الرئيسيون في كثير من الأحيان من بناء الثقة وفهم أفضل لبعضهم البعض من خلال الالتقاء خارج الجلسات الرسمية، وليس خلال اجتماعات المفاوضات الرسمية.

وإذا كانت هذه الأنواع من نظم الاتصالات الجسرية (*bridge-building*) قائمة، فإن العلاقات بين الطرفين يمكن أن تتحسن، ومن المرجح أن تكون اتفاقات السلام التي تتوصل إليها قائمة على الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الوسطاء[4].

فالتدابير الجماعية المختلفة مثل الاتصالات والتعليم، مثل الراديو والتلفزيون، ومشاريع التربية من أجل السلم، والتدريب على حل النزاعات، يمكن أن تساعد الأطراف للوصول إلى هذه الاتفاقات[5].

---

[1] – *Assefa, p340.*

[2] – *SAIS, op. cit.*

[3] – *Idem.*

[4] – *Michael Lund,* ***A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace, In Peacebuilding:*** *A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001,p9 website: https://extranet.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/toolbox.htm*

[5] – *Lund, op, cit, p 18.*

ويمكن أن تؤدي إلى تغيير الصورة الشيطانية عن العدو، كما يمكن أن تساعد الأطراف على التغلب على الحزن والخوف وعدم الثقة وتعزيز إحساسهم بالأمن[1].

ومن العناصر الحاسمة في هذا الحوار التصور والتأمل في المستقبل، حيث تشكل الأطراف رؤية للمستقبل المشترك الذي تحاول بناءه. فالأطراف المتصارعة غالبا ما تكون أكثر تفاؤلا عند التأمل في رؤيتها للمستقبل مما تفعل عند التأمل في ماضيها المشترك والعنيف[2]. والفكرة هنا هي أنه إذا كانوا يعرفون أين يحاولون الذهاب، سيكون من الأسهل للوصول الى هناك.

وهناك طريقة أخرى للطرفين لبناء مستقبل معا وهي متابعة المشاريع المشتركة التي لا علاقة لها بالقضايا الأساسية للنزاع، وترتكز على المصالح المشتركة. وهذا يمكن أن يفيد العلاقة بين الطرفين. ويمكن للقادة الذين يقدمون رؤية واضحة ومأمونة للمستقبل وسبل ووسائل الوصول إلى هناك أن يلعبوا دورا حاسما هنا.

ولكن بالإضافة إلى التطلع إلى المستقبل، يجب على الأطراف التعامل مع ماضيهم المؤلم. فالمصالحة لا تتصور مستقبل مشترك ومتصل فحسب، بل تعترف أيضا بالحاجة إلى تصحيح ما ارتكب من أخطاء في الماضي[3]. وإذا ما أريد للأطراف أن تجدد علاقتها وتبني مستقبلا مترابطا، فإن ما حدث يجب أن يستعرض ثم يغفر.

والواقع أن جزءا حاسما من بناء السلم يعالج مخالفات الماضي، وفي الوقت نفسه يعزز المستقبل[4]. فجزء من إصلاح العلاقات المتضررة يستجيب للاعتراف ومعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية من خلال إنشاء لجان الحقيقة، وبعثات لتقصي الحقائق، ومحاكم جرائم الحرب[5]. وهذه العمليات محاولة للتعامل مع المسائل القانونية والعاطفية المعقدة المرتبطة بحقوق الإنسان والإساءات، وضمان تقديم العدالة. وبالتالي يجب الاعتراف بالظلم في الماضي، ومعاقبة مرتكبيه إذا ما رغبت الأطراف في تحقيق المصالحة.

ويلاحظ الكثيرون أن العدالة الرجعية التي تقدمها النظم القانونية الغربية غالبا ما تتجاهل احتياجات الضحايا وتفاقم الجروح[6]. وأنه من أجل النهوض بالسلم بين الأطراف المتنازعة، يجب أن تكون العدالة أكثر جبرا في التركيز. إن محور العدالة التصالحية هو توجهها في المستقبل وتركيزها على العلاقة بين الضحايا والجناة. وهي تسعى إلى إشراك كل من الضحايا والجناة في الحوار وجعل

[1] – *SAIS, op. cit.*

[2] – *Lederach, op, cit, p77.*

[3] – *Ibid, p31*

[4] –*Howard Zehr, **Restorative Justice, In Peacebuilding**: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc., 2001, p330.*

[5] – *SAIS, op. cit.*

[6] – *Howard Zehr, op, cit, p330*

الأمور صحيحة عن طريق تحديد احتياجاتهم والتزاماتهم[1]. فوجود عمليات العدالة التصالحية القائمة على المجتمع المحلي يمكن أن يساعد على بناء سلم مستدام.

ثالثا: البعد الشخصي" التعامل مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي": يركز البعد الشخصي لبناء السلم على التغييرات المطلوبة على المستوى الفردي. فإذا لم يتمكن الأفراد من الشفاء من الصدمة، فستكون هناك عواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية أوسع نطاقا[2]. ويجب التقليل إلى أدنى حد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي، والتقليل من إمكانيات نموه الشخصي إلى أقصى حد[3]. ويجب أن تعطي جهود إعادة الإعمار وبناء السلم الأولوية لمعالجة مشاكل الصحة العقلية وإدماج هذه الجهود في خطط السلم وجهود إعادة التأهيل.

في الحالات الصادمة، يصبح الشخص عاجزا ويواجه خطر الموت والإصابة. وقد تشمل الأحداث الصادمة تهديدا أو إضرارا خطيرة لأفراد العائلة أو الأصدقاء، والتدمير المفاجئ للمنازل وتهديد الحياة[4].

وهذه الأحداث تطغى على قدرة الفرد على التكيف، مما يجعل من الصعب عليه أن يعمل بفعالية في المجتمع، وتشمل الآثار العاطفية مثل الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة. وغالبا ما تترك مشاعر تؤثر سلبا على رفاهه النفسي بعد تجربة العنف، ومن المرجح أن يشعر بالضعف، والعجز، والخروج عن السيطرة في عالم لا يمكن التنبؤ به.[5]

إن بناء السلم يتطلب الاهتمام بهذه الجوانب النفسية والعاطفية للنزاع. من أجل إصلاح النسيج الاجتماعي الذي دمرته الحرب، ويجب التعامل مع الصدمة على المستوى الوطني والمجتمعي والفردي.

فعلى الصعيد الوطني، يمكن للأطراف أن تنجز شفاء شخصي واسع النطاق من خلال لجان الحقيقة والمصالحة التي تسعى إلى كشف الحقيقة والتعامل مع الجناة.

وعلى الصعيد المجتمعي، يمكن للأحزاب أن تشيد بمعاناة الماضي من خلال طقوس أو احتفالات مختلفة، أو بناء نصب تذكارية للاحتفال بالآلام والمعاناة التي تعرضت لها.

كما أن الوحدات العائلية القوية التي يمكن أن تعيد بناء الهياكل المجتمعية والبيئات الأخلاقية هي أيضا عناصر حاسمة.

---

1 – *Ibid , p331.*

2 – *SAIS, op,cit.*

3 – *Lederach, op, cit, p82.*

4 – *Hugo van der Merwe and Tracy Vienings,* ***Coping with Trauma, in Peacebuilding****: A Field Guide, Luc Reychler and Thania Paffenholz, eds. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, Inc, 2001, p343.*

5 – *Van der Merwe, op, cit, pp 343- 345.*

وعلى المستوى الفردي، فإن الاستشارة الفردية تنطوي على قيود واضحة عندما يصاب عدد كبير من الأشخاص بصدمات نفسية ولا تتوفر موارد كافية لتلبية احتياجاتهم. ولذلك، يجب أن توفر مبادرات بناء السلم الدعم للبنية التحتية للصحة العقلية وأن تكفل حصول أخصائيي الصحة العقلية على التدريب الكافي. وينبغي تكييف برامج الصحة العقلية لتتناسب مع السياق المحلي، والاستفادة من الممارسات والعلاجات التقليدية والمجتمعية كلما أمكن ذلك. ويمكن أن تساعد المشاركة في تقديم المشورة والحوار على تطوير آليات التكيف وإعادة بناء ثقة الأفراد في الآخرين[(1)]

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن علم النفس يحرك مواقف الأفراد وسلوكياتهم، فيجب التركيز مجددا على فهم علم النفس الاجتماعي للصراع وعواقبه. وإذا تجاهلناه، فإن بعض ضحايا العنف في الماضي معرضون لخطر الوقوع في أعمال العنف في المستقبل[(2)]. ويعتبر تمكين الضحايا والدعم أن تساعد على كسر هذه الدورة.

يدور جوهر أبعاد بناء السلم حول العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع[(3)] بمعنى أن عمليات بناء السلم تأتي عقب نجاح المفاوضات بهدف مساعدة أطراف النزاع على تنفيذ اتفاقيات التسوية التي تفاوضوا عليها، والتي لم تعد تقتصر على مجرد ترتيبات سياسية أو عسكرية معينة ؛وإنما أصبحت تتضمن مجموعة من التفصيلات الخاصة بالأمور المدنية فهي مهام ذات أبعاد متكاملة: سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية يقوم بتنفيذها بالإضافة إلى العناصر العسكرية عناصر مدنية ذات تخصصات متنوعة بما يتناسب مع طبيعة مفهوم الأمن الموسّع، ومهام بناء السلام التي تتمثل أساسا في:

2- **مهام انتخابية:** تتمثل في الإشراف على العمليات الانتخابية؛ حيث تدخلت قوات الأمم المتحدة في حالات عدة لإقرار النظام الداخلي ودعم الديمقراطية عن طريق الانتخابات التعددية كما حدث في ناميبيا، السالفادور، كمبوديا،أنجولا، الموزمبيق. تبدو العلاقة بين الانتخابات والسلام للوهلة الأولى غريبة وهي في الواقع وطيدة حيث يدرج تزوير الانتخابات ضمن صدارة العوامل المؤدية للنزاعات. فوفقا لبيان بطرس غالي عن أعمال المنظمة الأممية لعام 1994م فإن تزايد ملحوظا قد حدث في طلبات الدول الموجهة للأمم المتحدة للحصول على مساعدات انتخابية[(4)]، وتعد المهمة مثالا بارزا على التغيير النوعي في طبيعة عمل قوات حفظ السلام الذي لم يعد يقتصر على وقف إطلاق النار بين المتحاربين وإنما تعداه ليرتبط بقيم معيّنة كالديمقراطية.

---

[1] – *Ibid , op, cit, pp 344– 346.*

[2]– *Ibid, p 344.*

3 – Boutros Ghali ,Op,Cit.

[4] – عتيقة بن يحي، مرجع سابق، ص 46.

3- **مهام إنسانية واجتماعية:** تتمثل في التحقق من عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تم إنشاء طاقم عمل من المراقبين الدوليين لحماية حقوق الإنسان في رواندا بالإضافة إلى تأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية كما في حالتي يوغسلافيا السابقة والصومال وإعادة توطين اللاجئين بالإضافة إلى بناء الهياكل واصلاح المؤسسات الحكومية[1].

يتضح من خلال هذه المهام أن عملية بناء السلام تنطوي على فكرة سامية مفادها " **تحويل النزاع** *Conflict Transformation*" والتي تستهدف أساسا تغيير بيئة النزاع لاحتوائه ومنع تكراره.

تولى عمليات بناء السلام اهتماما خاصا؛ ذلك انه في الحالات التي تخمد فيها النزاعات بشكل مؤقت بفعل التدخلات الخارجية يكون فيها السلم بمثابة الطبقة السطحية التي تغطي الانقسامات المجتمعية العميقة. وهو ما يؤدي إلى تداعي حالة السلم الهش ومن ثم تجدد النزاع مع ما يرتبط بذلك من إهدار للموارد، الوقت، والجهد الذي بذل في التفاوض من أجل السلم. والمشكلة الأكبر أن الانتكاس في حالة النزاع لا يبدد جهود السلام فحسب حيث أن القتال الذي ينشب بعد توقيع اتفاقيات السلام يكون في الغالب أكثر حدة من الجولات السابقة للنزاع؛ نظرا لاعتقاد أطرافه بأن احتمالات المصالحة الوطنية قد تبددت، وأن إمكانية المشاركة في السلطة تبدو أقل احتمالا. ومن ثمّ تسود حالة ذهنية مؤداها أن المنتصر سيفوز بكل شيء. وفي خضم هذه الظروف تلزم الأطراف غالبا طريق الحرب الشاملة بما يترتب عنها من تبعات جسيمة[2]. فالأمم المتحدة تسعى إلى ما هو أكثر من مجرد انهاء العنف؛ وذلك عبر استئصال جذور النزاع بإعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع على اسس عادلة، وخلق مصالح مشتركة بين مختلف القوى السياسية بما سيساهم في بناء الثقة بين قوى المجتمع، ويقنع خصوم الأمس بالعيش المشترك- وليس الانعزال- داخل حدود الوطن الواحد.

لقد أضحت مهام الجيل الثاني للعمليات الأممية معقدة وخطيرة وهو ما جعل الأمم المتحدة تلجأ عند إنشاء أغلب تلك العمليات إلى الفصل السابع من ميثاقها، كما أصبحت المنظمة تستخدم في التعبير عنها مصطلح "**عمليات السلم المعقد** *Complex Peace Opration*"، فيما استخدم البعض الآخر مصطلح "**نموذج بناء السلم المعقد** *Complex Peace Beilding Model*" لتفسير الديناميات المعاصرة لبناء السلم، والتي لم تسلم من حدوث حالات إخفاق وصمت بالفشل سجل الأمم المتحدة. ومن أبرزها حالتي الصومال وليبيريا؛ فالأولى تقبع في مستنقع الحرب الأهلية منذ عام

---

[1] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] – ايمن شبانه، **الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية. العدد 175، أفريل 2009م، عن موقع: *www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?-CurFN=Kada16.html&DID=9904l*

1991م والثانية انتكست فيها عملية بناء السلام بعد انتخاب " تشالز تايلور" رئيسا للبلاد عام 1998م، الأمر الذي اضطر المنظمة نشر بعثة ثانية لبناء السلام في ليبيريا عام 2003م[1].

وعموما يمكن حصر عوامل إخفاق عمليات بناء السلام في مناطق النزاع بصفة عامة ونزاعات ما بعد الحرب الباردة خصوصا فيما يلي :

– تجري عمليات بناء السلام في ظروف صعبة حيث تتنوع أبعاد النزاعات التي تتعامل معها بتعدد الفاعلين المنخرطين في إطارها، كما تقترن تلك النزاعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات ومصالح متباينة؛ الأمر الذي يعرقل تنفيذ تلك المهام. ومن تم باتت تلك العمليات أكثر كلفة وأشد خطرا بالنسبة للقائمين عليها مقارنة بعمليات حفظ السلام التقليدية[2]

– السلبيات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلام والأخطاء المترتبة التي تحدث في أثناء تنفيذ عملياته حيث لا يتلاءم مع بيئة النزاعات الداخلية. إذ ينطلق النموذج الأممي من أيديولوجية ليبرالية لا تتسق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في كثير من الدول النزاعية– قضية الصحة والصلاحية–، وهو ما جعل البعض يتصور أن بناء السلام ما هو إلاّ آلية لتدعيم مصالح الدول الغربية، وضمان هيمنتها على مناطق النزاع – خاصة الغنية بالثروات– بل ذهب البعض إلى التعامل مع بناء السلام باعتباره نوعا جديدا من الاستعمار تتولىّ الأمم المتحدة تسويقه في شكل وصفات علاجية؛ ففي أنجولا مثلا انتكست عملية بناء السلام،حيث عادت حركة "يونيتا–UNITA" إلى حمل السلاح ضد الحكومة عندما جاءت الانتخابات التعددية في غير صالحها.

– الشروع في تطبيق عمليات بناء السلام قبل الانتهاء الفعلي من صياغة نموذج متكامل له يحدد مضمونه والمهام التي يتضمنها، الجهات القائمة على تنفيذه،التسلسل القيادي لعملياته وطرق تمويله ومن ثم ظهرت عدة أخطاء عند التطبيق. فعلى سبيل المثال كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلم يفتقر إلى الوضوح كما هو الحال في الصومال عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية في البلاد عن مهامها المتعلقة بحفظ وبناء السلام إلى محاولة فرض السلام بالقوة على الصوماليين؛ الأمر الذي أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد في معادلة النزاع فأصبحت هدفا للميليشيات الصومالية المسلحة إذ انتهى الأمر بفشل ذريع لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية.

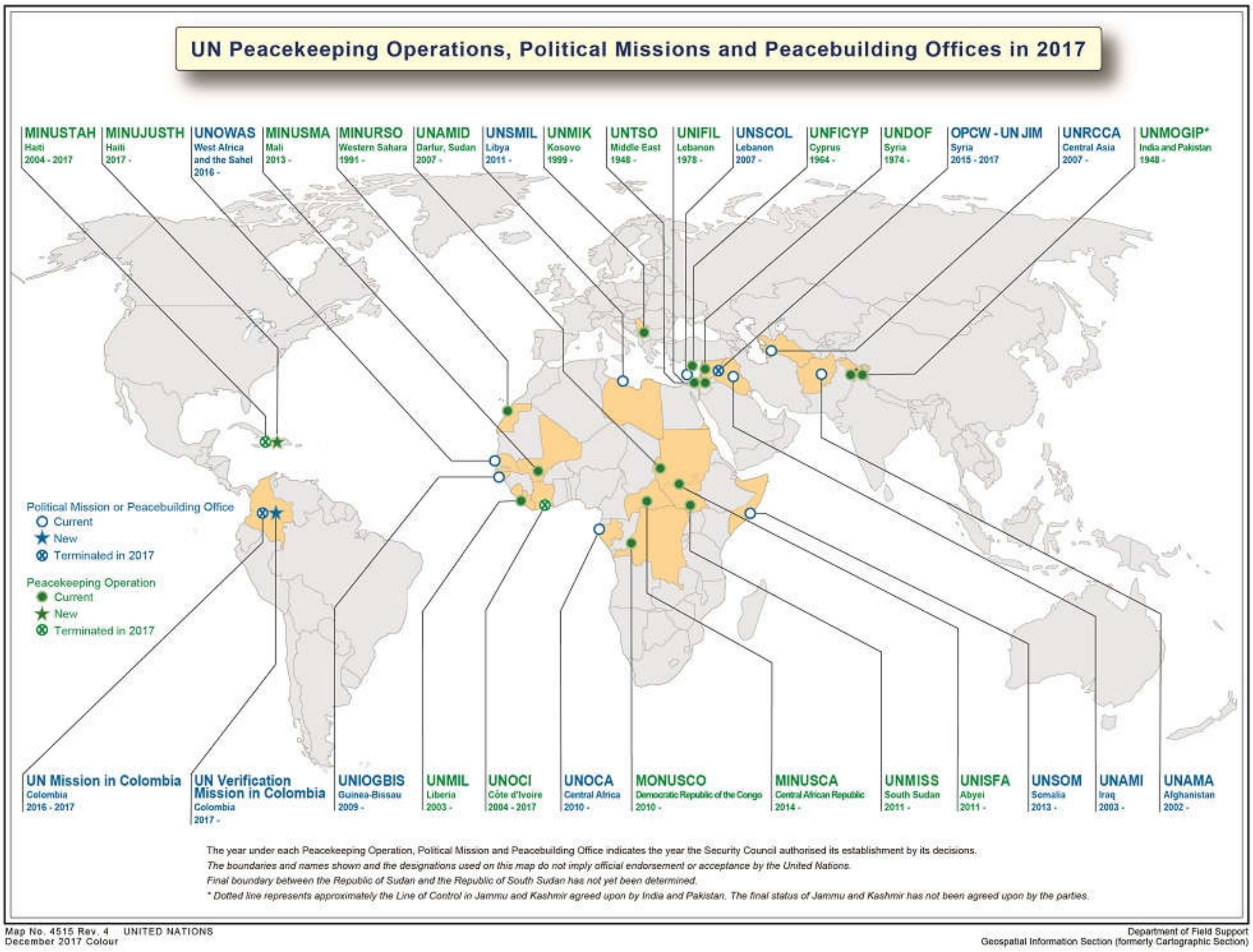
---

1 – المرجع نفسه.

2 – أيمن شبانة، مرجع سابق.

- بناء السلام من العمليات الطويلة الأجل والتي قد يتجاوز مداها العشر سنوات وهو ما يجعل حماس الجهات التمويلية يفتر عن الاستمرار في عمليات البناء. ففي الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال لم تستطع الأمم المتحدة تأمين أكثر من 51 % من المبلغ المطلوب خلال العام 2005م بالرغم من هلاك أكثر من ثلاثة مليون نسمة خلال فترة الحرب الأهلية.

- ترتكز عمليات بناء السلام على الأبعاد السياسية والأمنية على حساب الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية؛ فلا يكفي على سبيل المثال لبناء السلم في رواندا تشكيل حكومة، بناء مؤسسات وإجراء الانتخابات في الوقت الذي لازال يعاني فيه الرواندیون اللاجئون في شرق الكونغو الديمقراطية، كما لا يمكن تحقيق الاندماج الوطني بين الهوتو والتوتسي بإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية تضمن لجماعة الهو تو-الأغلبية- الاستئثار بالسلطة شرعيا وعلى الدوام؛ مما يعني استحالة التداول على السلطة. ومن ثم لجوء الأقليات الإثنية في مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة لتحقق بالعنف ما استحال تحقيقه ببناء السلام.



خريطة رقم-02 -: عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم حتى 31 ديسمبر 2017.[1]

[1] – *Highlights Of Security Council Practice 2017, https://unite.un.org/sites/unite.un.org/files/app-schighlights-2017/index.html*

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في بناء السلم:

المطلب الأول: مقاربة بناء السلم الليبرالي: تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي، انعكاسا لنظرية السلام الديمقراطي[1] في بيئات ما بعد النزاع، ويشمل المعايير الاجتماعية – الثقافية المرتبطة ببناء السلم فيها، وتختلف المكونات الرئيسية للسلم الليبرالي، ولكنها تشمل عادة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والخوصصة[2]. وقد ركز دعاة بناء السلم الليبرالي على الهندسة الاجتماعية التي تهدف إلى تشكل أسس مجتمع مستقر، عن طريق دمج عمليات "التنمية والأمن"[3] حيث أن الديناميكية المزدوجة في سياسات التنمية وإعادة إحلال الأمن تنطوي على تحول المجتمعات لتتناسب مع المعايير الليبرالية والتوقعات الغربية[4]، من ثم فإن الهدف الرئيسي الذي يقوم عليه تعزيز بناء السلم الليبرالي هو خلق "سلم مكثف ذاتيا داخل الدولة الخارجة من النزاع حيث يتم فيها إزالة العنف العلني والهيكلي على حد سواء، وتتطابق النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع مزيج من التوقعات الدولية الليبرالية والنيوليبرالية في بيئة معولمة وعابرة للحدود الوطنية"[5]. وهي المقاربة التي تبنتها الأمم المتحدة والهياكل والمؤسسات التابعة لها بغية إحلال السلم في الدول الخارجة من النزعات.[6]

حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن قراري تأسيس لجنة بناء السلم في 20 ديسمبر 2005[7]، كآلية مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع تحقيقا للتعافي وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدتها على إرساء أسس التنمية المستدامة، حيث قررت الأمم المتحدة إنشائها وفقا للمواد 7 و22 و29 من ميثاقها، وتنفيذا للقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة

---

1 – Lemay-Hebert, **Review Essay: Critical Debates on Liberal Peacebuilding**, Civil Wars, vol 15, no 2, p242.
http://pure-oai.bham.ac.uk/ws/files/12848535/Civil_Wars_Review_essay_liberal_peace.pdf

2 – Farid Zakaria, **The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad**, New York: W. W. Norton & Co. 2003.

3 – Jason Franks and Oliver Richmond, **Coopting Liberal Peace-Building**: Untying the Gordian Knot in Kosovo, Cooperation and Conflict 43/1 2008 p.83.

4 – Mark Duffield, **Global Governance and the New Wars**, New York: Zed Books 2001 p.15.

5 – Pierre Bourdieu, **Language and Symbolic Power: The Economy of Linguistic Exchanges Cambridge**: Harvard University Press 1991 p.167.

6 –Jason Franks and Oliver Richmond, **Coopting Liberal Peace-Building: Untying the Gordian Knot in Kosovo**, Cooperation and Conflict 43/1 2008 p.83.

7 – القرار رقم 180/60 والقرار رقم 16452005 انظر الوثيقتين:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/16452005
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/60/180

العالمي لعام 2005[1] بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية؛ كما تقرر أن يناط باللجنة تحقيق الغايات الرئيسية التالية:

1. الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلم والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.
2. تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات، الضرورية للتعافي من النزاع، ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة.
3. تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتحديد أفضل الممارسات، والمساعدة على كفالة تمويل أنشطة التعافي المبكرة على نحو يمكن التنبؤ به، وتمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من النزاع؛
4. كما تقرر كذلك أن تكون للجنة بناء السلم لجنة تنظيمية دائمة مسؤولة عن وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عملها[2].

كما تم إنشاء صندوق بناء السلام بموجب القرار رقم A/60/ 984 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 أوت 2006 [3] خصيصا لدعم التدخلات التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في

---

[1]- وفي الدورة الستين، عقدت الجمعية العامة في الفترة من 14 إلى 16 أيلول/ سبتمبر 2005، في نيويورك، جلسة عامة رفيعة المستوى شارك فيها رؤساء الدول والحكومات، واعتمدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 القرار 1/60. وفي الدورة نفسها، قامت الجمعية العامة، تنفيذا لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بإنشاء لجنة بناء السلام القرار 180/60 ومجلس حقوق الإنسان القرار 251/60.

[2]- وتقرر بأن تتكون اللجنة التنظيمية لها من: 1- سبعة أعضاء من مجلس الأمن، منهم أعضاء دائمون، يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس؛ 2- سبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينتخبون من المجموعات الإقليمية وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس ومع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع؛3- خمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام، وأن يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهماتهم، وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات السنوية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية؛4- خمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة، من غير الذين وقع عليهم الاختيار أعلاه، يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهماتهم، وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات الشهرية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية؛5-سبعة أعضاء إضافيين، يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي تقررها الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل كافة المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية وتمثيل البلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع؛

[3] – الأمم المتحدة، **ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**، القرار رقم A/60/ 984 الصادر بتاريخ 22 أو ت 2006، الموقع: *https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/476/00/PDF/N0647600.pdf?OpenElement*

عملية بناء السلام. ولا يطمح الصندوق في تلبية جميع متطلبات بناء السلام لأي حالة بعينها، بل يهدف أن يكون له أثر حافز يمهد الطريق لدعم مستدام ومشاركة متواصلة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ويدير الصندوق رئيس مكتب دعم بناء السلام تحت سلطة الأمين العام، كما تستخدم المساعدات التي يقدمها الصندوق لدعم أنشطة بناء السلام التي تساهم بصورة مباشرة في استقرار البلدان الخارجة لتوها من الصراع. وفي هذا السياق، يستخدم الصندوق للقيام بتدخلات حاسمة متصلة ببناء السلام لتيسير تنفيذ اتفاقات السلام، ولتعزيز قدرات البلدان للترويج للحلول السلمية للصراعات، وللتصدي للتهديدات التي قد تقود إلى تجدد نشوب الصراعات.

وتركز اختصاصاته كذلك على مجالات رئيسية تتصل بطرائق تخصيص موارد الصندوق وتوزيعها[1]. وفي هذا الصدد، تعالج مسألة الأهلية للتمويل ودور لجنة بناء السلام في تزويد الأمين العام بالمشورة في اختيار البلدان المؤهلة للنظر في تمويلها، الأمر الذي يؤذن بانطلاق العملية. وتبين الاختصاصات أن التمويل من صندوق بناء السلام يتم على ضوء تحليلات تجريها السلطات الوطنية والأمم المتحدة في البلد المعني للثغرات الحرجة الموجودة في بناء السلم[2].

ويدعم صندوق بناء السلام التدخلات المهمة بصورة مباشرة وعاجلة لعملية بناء السلم، ويساهم في سد الثغرات الحرجة في هذه العملية، وخصوصا في الحالات التي لا تتوفر فيها آلية تمويل خلاف الصندوق، ويهدف استخدام موارد الصندوق إلى إحداث تأثير حافز في جذب آليات دعم أخرى أكثر استدامة مثل تأمين التزامات أطول أجلا من جانب وكالات التنمية والجهات المانحة الثنائية فالدعم المقدم عن طريق صندوق بناء السلام يجب أن يكون له تأثير مباشر وايجابي على استدامة عملية بناء السلم، وهكذا فإن الأنشطة التي يتعين تمويلها من صندوق بناء السلام تقع في نطاق محدد يشمل ما يلي[3]:

1. الأنشطة التي تدعم تنفيذ اتفاقات السلام، وخصوصا فيما يتعلق بالمؤسسات والعمليات الوطنية المنصوص عليها في إطار هذه الاتفاقات.

---

[1] – باعتباره صندوق عالمي مخصص لدعم حالات قطرية عديدة في وقت واحد، وهو بذلك يجمع بين كونه صندوقا عالميا وكونه يتميز بتركيز قطري محدد مثل صندوق استئماني متعدد المانحين، ويقوم هيكله الأساسي على عملية صنع قرارات تقوم على ركيزتين، تتمثل الأو لى في تخصيص الموارد على مستوى مركزي للبلدان المؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، والثانية على المستوى القطري في استعراض مشترك تجريه الحكومة وكبير ممثلي الأمم المتحدة في البلد) يطلق عليه هنا فيما بعد الممثل الخاص للأمين العام، سواء كان ممثلا خاصا للأمين العام أو ممثلا تنفيذيا للأمين العام أو منسقا مقيما/منسقا للشؤون الإنسانية في الحالات التي لا توجد فيها بعثة لحفظ السلام (لتوزيع الموارد المالية بناء على برنامج وأنشطة مشاريع متفق عليها.

[2] – الأمم المتحدة، **ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**، مرجع سابق.

[3] – المرجع نفسه، انظر الملحق، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/476/00/PDF/N0647600.pdf?OpenElement

2. الأنشطة التي تدعم الجهود التي يبذلها البلد لبناء وتعزيز القدرات والتي تشجع على التعايش والحلول السلمية للصراعات، بما يقلل من احتمال تجدد نشوب الصراعات.
3. إنشاء أو إعادة إنشاء خدمات إدارية أساسية وما يتصل بها من قدرات بشرية وتقنية قد تشمل، في ظروف استثنائية ولفترة زمنية محدودة، دفع تكاليف مرتبات موظفي الخدمة المدنية والتكاليف المتكررة الأخرى.
4. التدخلات الحاسمة المصممة تحديدا لإزالة التهديدات الوشيكة على عملية بناء السلم (من قبل إعادة إدماج المحاربين السابقين الذين نزعت أسلحتهم بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

وقد مثّل إنشاء لجنة بناء السلم في أواخر عام 2005، بموجب قرار مجلس الأمن 1645 (2005) وقرار الجمعية العامة 180/60[1]، معلماً رئيسياً في مجال تطوّر استجابة المجتمع الدولي لبناء السلم. وتجمع اللجنة صلة وثيقة بالهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) مع عضوية فريدة تجمع سبعة أعضاء من كل من هذه الهيئات، وتجمع كذلك الجهات الرئيسية المقدمة للأنصبة المقررة والطوعية، وأفراد عسكريين وشرطة مدنية من العاملين في بعثات الأمم المتحدة. ورحّب مجلس الأمن، في البيان الرئاسي المؤرخ 20 ماي 2008 –الذي طلب فيه مجلس الأمن تقديم هذا التقرير–، بأعمال لجنة بناء السلم في مجال إسداء المشورة بشأن تنسيق الأنشطة والموارد الدولية لبناء السلم، وأعرب عن دعمه لتعزيز دور اللجنة ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام[2].

وتؤدي لجنة بناء السلم دوراً حاسماً في مجال ريادة وتعزيز برنامج العمل، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام[3]، فبعد انتهاء نزاع رئيسي في بلد ما، يجب الشروع في الكثير من مهام بناء السلم الحاسمة. ويعني هذا أيضاً أن دور اللجنة يشمل الفترة الحرجة التي تعقب النزاع مباشرة.

1– القرار رقم 180/60 والقرار رقم 2005/1645 انظر الوثيقتين:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/16452005
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/60/180

2 – البيان الرئاسي لمجلس الأمن رقم S /PRST/2008/16 المؤرخ 20 ماي 2008، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/348/61/PDF/N0834861.pdf?OpenElement

3 – مكتب دعم بناء السلام أنشئ لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام ولإدارة صندوق بناء السلام ولكي يخدم الأمين العام في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة. ويرأسه مساعد الأمين العام لدعم بناء السلام، ويتضمن قسما لدعم لجنة بناء السلام وقسما لتخطيط السياسات وقسما لتمويل بناء السلام. ويساعد المكتب أيضا على استدامة السلام في البلدان المتأثرة بالنزاع بتوفير الدعم الدولي للجهود الوطنية لبناء السلام. وذلك يتضمن توفير الدعم لعمل لجنة بناء السلام وتعبئة جهود منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام والمشاركة مع الأطراف الخارجية في تطوير استراتيجيات لبناء السلام وتجميع الموارد وتعزيز التنسيق الدولي.

وتتسم الغايات الرئيسية العديدة للجنة، حسب تعريفها في الفقرة 2 من قراري تأسيسها، بأهمية كبيرة أثناء هذه الفترة. ووفقاً لما شدد عليه أيضاً قراري تأسيسها، تتمثل الغاية الرئيسية للجنة في الحالات التي تعقب النزاعات والواردة في جدول أعمال مجلس الأمن، (وعلى وجه الخصوص عندما تكون هناك عملية بناء سلم في الميدان بولاية من الأمم المتحدة)، في إسداء المشورة للمجلس بناء على طلبه. ويتعيّن على مجلس الأمن النظر بشكل استباقي أكبر في كيفية إسهام مشورة اللجنة في عمله أثناء المرحلة المبكرة من نظر المجلس في الحالات التي تعقب النزاعات، وعلى سبيل المثال، تقوم بتوفير منظور متكامل لبناء السلم وتقديم اقتراحات محددة لتعامل المجلس مع البلد المعروض في جدول أعماله. وفيما يتعلق بالبلدان المطروحة على جدول أعمال المجلس، ينبغي النظر إلى أدوار كل من المجلس واللجنة على أنها أدوار تكميلية مواكبة لبعضها البعض، حسب ما ورد في القرارين التأسيسيين، عوضاً عن تواترها بطريقة تنال من دور اللجنة أثناء المراحل الأولى التي يمكن أن يتسم فيها دورها بأهمية كبيرة.

وقد ترغب لجنة بناء السلم أيضا في النظر في كيفية المضي في تعزيز دورها الاستشاري فيما يتعلق بالبلدان المشمولة بجدول أعمالها وبعدد من المجالات مثل(1):

- تركيز ومواصلة الاهتمام بأولويات بناء السلم المحددة؛
- تشجيع الجهات ذات الصلة على توفير الموارد البشرية والمالية المناسبة وفي الوقت الملائم لتطوير القدرات والمؤسسات الوطنية في المجالات الحاسمة ذات الأولوية؛
- رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات بناء السلم الوطنية وأطر التعافي المستحدثة عن طريق عمليات التخطيط والتقييم المشتركة فيما بين الجهات الوطنية والدولية، وتوفير الدعم السياسي عند الاقتضاء؛
- تشجيع زيادة الاتساق وأو جه التآزر بين مختلف الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة خارج منظومة الأمم المتحدة.

وترى هذه المقاربة أن التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاعات والمجتمع الدولي في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، تمتد لفترة أول سنتين بعد انتهاء النزاع الرئيسي الذي مر به البلد المعني. فعندما تنتهي أعمال العنف الواسعة النطاق، تكون التحديات التي يواجهها قادة البلد وسكانه هائلة. ويتسم الوضع في هذه الحالات بعدم الاستقرار، ويكون السلم عرضة للتأثر السريع، وتكون احتياجات السكان أكبر بكثير من القدرة على تلبيتها. وغالبا ما تكون التهديدات التي يتعرض

[1] – الأمم المتحدة: **تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع**، رقم A / 63/881–S/2009/304 المؤرخ في 11 جوان 2009.

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a4c6c532

لها السلم أشد في هذه المرحلة المبكرة، لكن الفرص المتاحة غالبا ما تكون كبيرة أيضا، بغية الشروع في دورات مواتية وتفعيلها منذ البداية،

كما تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي أن هذه الفترة فرصة لتوفير الأمن الأساسي، وتحقيق الفوائد المرجوة من السلم، وتعزيز وبناء الثقة في العملية السياسية، والنهوض بالقدرات الوطنية الرئيسية للأخذ بزمام جهود بناء السلم. وإذا أحرزت البلدان نجاحا في هذه المجالات الرئيسية في مرحلة مبكرة، فإنها تزيد على نحو كبير من فرصها في تحقيق سلم مستدام – وتقلص خطر السقوط مجددا في مأزق النزاع، كما تعتبر أنه لئن كانت مسؤولية بناء السلم تقع في المقام الأول على الجهات الفاعلة الوطنية، فإنه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في هذا المجال.

ففي إطار المجتمع الدولي، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام وحاسم في بناء السلم. وفي الوقت نفسه، ليست منظومة الأمم المتحدة سوى واحدة من عدة جهات فاعلة تعمل على دعم البلدان الخارجة من النزاعات، وعليه، يعد اتساق هذه الجهود الدولية الموسعة عنصراً أساسياً لمساعدة البلدان على إنجاح مساعيها لبناء سلم قابل للاستمرار. وتتسم الشراكات والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية بأهمية بالغة لأنه ليس لأي جهة فاعلة بمفردها القدرة على تلبية الاحتياجات في أي من المجالات ذات الأولوية لبناء السلم.

وتفترض أنه على الرغم من تمايز حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن بناء السلم يمثل تحديا ومسؤولية وطنيين. فالجهات الفاعلة الوطنية وحدها هي التي تستطيع معالجة احتياجات المجتمع وأهدافه بطريقة مستدامة. ورغم تنوع الفترات الأولى التي تعقب انتهاء النزاع، فإنها تتسم في معظم البلدان بدرجة كبيرة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي[(1)].

فاستمرار الهشاشة وكثرة التقلب غالبا ما يرافقان تطور عمليات السلام. ويمكن أن يحل الاستقرار في أي جزء من بلد ما مع استمرار أعمال العنف في أجزاء أخرى منه. ويمكن أن تتواصل الأزمات الإنسانية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان حتى بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية. وانتهاء النزاع لا يعني بالضرورة بلوغ السلم: فكثيرا ما يستمر عدم التوافق السياسي وانعدام الثقة، وقد تبقى الأسباب الجذرية للنزاع قائمة. وقد تزداد التوترات مع عودة السكان إلى منازلهم المدمرة أو المحتلة. ومن شأن الإفلات من العقاب على الجرائم والفظائع الجسيمة، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، التي تكون قد ارتكبت قبل النزاع وخلاله وبعده، أن يعرض جهود بناء السلم خلال هذه المرحلة المبكرة لتهديدات خطيرة. وقد يفضي الفشل في استعادة سلطة الدولة، ولا سيما في المناطق الحدودية النائية،

---

[1]– تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الحادية عشر رقم A/72/721–S/2018/83 الصادر بتاريخ 31 جانفي 2018– الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/027/90/pdf/N1802790.pdf?OpenElement

إلى نشوء مصادر جديدة للخطر أو إلى إتاحة الفرصة لاستمرار ما قام وقت الحرب من ممارسات تهريب الموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع فيها، أو حتى اتساع نطاق هذه الممارسات، مما يقوض إيرادات الدولة[1].

ومع ذلك، تميل مرحلة نهاية النزاع إلى خلق توقعات كبيرة على صعيد تحقيق عوائد ملموسة على كل من الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويتطلب بناء الثقة في عملية السلم تحقيق بعض هذه التوقعات على الأقل. ويتسم الاتصال الفعال والحوار الشامل بين السلطات الوطنية والسكان بأهمية مماثلة، وذلك لأغراض ليس أقلها خلق توقعات واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في المدى القصير.

وثمة أيضا حاجة إلى مستوى أساسي من الإرادة السياسية والالتزام والتوافق بين الأطراف الوطنية الرئيسية، فدونه ستكون معظم جهود بناء السلم غير مجدية. ويعتمد مدى تحقيق التوافق اعتمادا كبيرا على شروط توقف العنف، ونوعية اتفاق السلم، وطبيعة عملية السلم. فبعض عمليات السلم تكون قوية وشاملة، وتحظى نتيجة لذلك بتأييد شريحة عريضة من السكان. بيد أن العديد من عمليات السلم تكون أكثر هشاشة وتستلزم تعزيزا سياسيا وجهودا حثيثة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والوطنية لدعم السلم في مواجهة استمرار العنف والمعارضة من جانب المخربين. وربما تفشل بعض الاتفاقات في توفير الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإقامة سلم دائم أو لوضع خطة لتسوية النزاع.[2]

وقد تقوم قيود أمام قدرة بعض البلدان الخارجة من النزاعات على ممارسة الملكية الوطنية الكاملة وأمام إرادتها لتحقيق ذلك، بالنظر إلى كون عملية السلم لا تزال جارية، وإلى أنه لا يزال يتعين إقامة نظام سياسي مستقر. قد تحكم العديد من هذه البلدان ترتيبات سياسية انتقالية إلى أن تُعقد الانتخابات الأولى بعد انتهاء النزاع. وكثيرا ما يتم تعيِّين السلطات الوطنية بدلا من أن تنتخب، وتتشكَّل من خلال اتفاق وساطة بين أطراف النزاع التي قد لا تمثل جميع السكان أو تحظى باعترافهم. وإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض الجهات الفاعلة الوطنية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل معها متورطة في ما سبق أن ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان أو فظائع مشينة.

ففي هذه الأوضاع المعقدة والسريعة التطور يكون الدعم الدولي كعمل سياسي بصفة أساسية، وكثيرا ما يكون محفوفا بمخاطر جمة. ومن شأن الجهود التي تعزز سلطة القادة الذين لا يمثلون شريحة كبيرة من السكان، أو تمكين مجموعة واحدة على حساب أخرى، أن تؤدي إلى تأجيج أسباب النزاع أو خلق مصادر جديدة للتوتر. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تكون على إلمام بهذه

---

[1]– تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع الفقرة رقم، 08 رقم –A/63/881 S/2009/304 الصادر في 11 جوان2009، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

[2]– *نفس المصدر، الفقرات 09- 11*

الاعتبارات. وتضطلع السلطات المحلية والتقليدية، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المجموعات المهمشة، بدور حاسم في طرح آراء عديدة للقيام في مرحلة مبكرة بتحديد الأولويات وتوسيع الإحساس بالملكية حول رؤية مشتركة لمستقبل البلد. والمشاركة الكاملة للمرأة في هذه العمليات أمر أساسي، باعتبارها ضحية للنزاع ومحركا هاما للانتعاش والتنمية.[1]

كما تصر هذه المقاربة على أن للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تأثيراً كبيراً على تهيئة الظروف لبناء السلم. بالنظر إلى أن للعديد من النزاعات لها أبعادا تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي تؤدي الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حاسما وتتحمل مسؤوليات متناسبة في دعم عمليات بناء السلم. وتتقلد المنظمات الإقليمية بصورة متزايدة دورا طليعيا فيما يتعلق بعمليات السلم، ولا سيما من خلال الوساطة في اتفاقات السلم وضمانها ومراقبة تنفيذها. كما ترى أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية وفرادى الدول الأعضاء وسائر الجهات الدولية المعنية يتسم بأهمية حاسمة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، حيث تترتب على السلوك غير المجدي الذي تنحوه حتى واحدة فقط من الجهات الفاعلة الرئيسية أضرار بالغة.

أو ويات مقاربة بناء السلم الليبرالي: ترى هذه المقاربة أنه عندما ينتهي العنف الواسع النطاق، فإن احتياجات الناس تميل إلى أن تكون أكبر بكثير من أن تتمكن قدرات الجهات الفاعلة، الوطنية أو الدولية، على تلبيتها. ونظرا لهذا الخلل، ينبغي أن تركز الجهود الوطنية والدولية في وقت مبكر من فترة ما بعد النزاع على تلبية أهداف بناء السلم الأكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- إرساء الأمن،
- بناء الثقة في العملية السياسية،
- تحقيق فوائد السلم الأولية،
- توسيع القدرة الوطنية الأساسية.

ومن ثم تحديد الأنشطة التي تخدم هذه الأهداف على أفضل وجه في السياق المتفرد لكل حالة[2].

---

[1]– *نفس المصدر، الفقرات 12– 13*

[2]– كما هو موجز في التقرير الصادر في 8 أبريل 2009 عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها S/2009/89، فإن اتفاقات السلم ينبغي أن توفر إطارا شاملا، لكنها أحيانا تضع برنامجا مفرطا في عموميته وطموحه، ويكون في بعض الأحيان أو لياً فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الأولويات يجب أن يعكس الظروف والاحتياجات الخاصة بالدولة بدلا من أن يكون مدفوعا بما يمكن أن توفره، أو بما تريد أن توفره، الأطراف الدولية الفاعلة. كما ينبغي أن يتجلى في خططه وإجراءاته فهم واضح للقدرات الموجودة على أرض الواقع، سواء كانت وطنية، أو دون وطنية، أو دولية بما في ذلك قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التنفيذية. كما أن رفع مستوى هذه القدرات والعمليات، عند الاقتضاء، يمكن أن يحقق أسرع النتائج وأكثرها فعالية منذ الأشهر الأولى. الموقع:

http://undocs.org/en/E/2009/89

كما تفترض هذه المقربة كذلك أنه بناء على المقابلات التي أجريت مع الممارسين الوطنيين والدوليين تبين أن المساعدة الدولية مطلوبة في كثير من الأحيان كأولوية عقب انتهاء النزاع مباشرة. وهناك دائما أولويات إضافية خاصة بكل بلد، مثل الجريمة المنظمة وإدارة الموارد الطبيعية. ولكن اغتنام الفرصة السانحة في أعقاب النزاع يتطلب أن تكون الجهات الفاعلة الدولية، على الأقل، قادرة على الاستجابة بصورة متسقة وبسرعة وفعالية في تلك المجالات التي تتصل مباشرة بالأهداف الأساسية المذكورة أعلاه. وهي ما يلي[1]:

- تقديم الدعم للسلم والأمن الأساسيين، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام، وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز سيادة القانون، والبدء في إصلاح قطاع الأمن
- دعم العمليات السياسية، بما فيها العمليات الانتخابية، وتعزيز الحوار الشامل والمصالحة، وتطوير القدرة على إدارة النزاع على الصعيدين الوطني ودون الوطني
- تقديم الدعم لتوفير الخدمات الأساسية مثل، المياه والصرف الصحي، والصحة والتعليم الابتدائي، والدعم للعودة الآمنة والمستدامة وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين
- تقديم الدعم لاستعادة الوظائف الأساسية للحكومة، ولا سيما الإدارة العامة الأساسية والمالية العامة الأساسية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني
- تقديم الدعم لإنعاش الاقتصاد، بما في ذلك توليد فرص العمل وسبل العيش (في الزراعة والأشغال العامة) وخاصة بالنسبة للشباب والمقاتلين السابقين المسرحين، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

حيث تعتبر أن الأمن والسلم الأساسيين – سواء وفرتهما الدولة أو تم توفيرهما بمساعدة دولية – هما ضروريان للسكان، ولإيجاد الحيز السياسي المطلوب، وللتمكين من إيصال المساعدة الدولية. ينبغي أن تتمثل الأهداف الرئيسية في دعم العملية السياسية وإعادة تشكيل نظام سياسي مستقر وسلمي. وتحتاج الحكومة في فترة ما بعد النزاع إلى بناء القدرات الأساسية للدولة، التي من شأنها أن تساعد في استعادة شرعيتها وفعاليتها، بما في ذلك القدرة على توفير الخدمات الأساسية والسلامة العامة الضرورية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. كما أن فوائد السلم الواضحة، التي يمكن عزوها إلى السلطات الوطنية، بما فيها إيجاد فرص العمل في وقت مبكر ودعم العائدين، هي أيضا أمور بالغة الأهمية لبناء الثقة في الحكومة وفي عملية السلم. والتحفيز السريع للانتعاش الاقتصادي قد يكون واحدا من أكبر معززات الأمن، وقد يوفر المحرك للانتعاش المستقبلي. وتمتد هذه المجالات ذات الأولوية عبر التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان، مما يعكس طبيعتها المترابطة،

---

[1]– تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: مرجع سابق

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

والتي يعزز بعضها بعضا، فعدم الاهتمام بتنمية القدرات يُقيّد من قدرة الجهات الوطنية الفاعلة على تملك انتعاشهم ويحد من المساءلة بين الدولة وشعبها[1]. لذا يجب أن تكون تنمية القدرات عنصرا رئيسيا في جميع أنشطة بناء السلم منذ البداية وأن تكون موجهة على وجه الخصوص نحو تقوية القيادة الوطنية لكي تصوغ رؤية واضحة ذات أولويات قابلة للتنفيذ.

والحصول على توقيت والترتيب الصحيح بين الأولويات يتطلب حسب هذه المقاربة تحقيق توازنا دقيقا ومقايضات صعبة ضمن إطار استراتيجية متماسكة. وقد يكون توفير الأمن في وقت مبكر، على سبيل المثال، ضروريا لمنع العودة إلى النزاع ولردع المفسدين المحتملين لعملية السلم. وفي كثير من الأحيان فإن تهيئة فرص لكسب الرزق، ومعالجة قضايا السكن والأرض والملكية تتطلب التركيز عليها في وقت مبكر لأنها تساعد على تلبية احتياجات الناس الأكثر إلحالحا، وبالتالي تؤدي إلى بناء الثقة في السلم وإلى الالتزام به. ولكن هناك أنشطة أخرى ذات أولوية، إذا ما لم يتم القيام بها في أبكر ما ينبغي عقب النزاع، يمكن أن تؤدي إلى تقويض السلم الهش. فالعمليات الانتخابية يمكن أن تساهم في إيجاد سلطة سياسية أكثر شرعية، ولكنها قد تكون أيضا مصدرا للتوتر وتجدد النزاع إذا ما تمت بطريقة مستعجلة ولم تكن البيئة السياسية مواتية لإجرائها، أو إذا لم يكن هناك اهتمام كاف بالعوائق الفنية، أو إذا تم تجاهل الحاجة إلى تعزيز ورعاية العمليات السياسية الوليدة، أو مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. كما أن التوقيت الذي ينبغي فيه إعادة تشكيل القوات العسكرية أو الخدمة المدنية هو مسألة حساسة في كثير من الأحيان[2].

كما تعتبر هذه المقاربة أن احتياجات النساء والفتيات تتطلب مزيدا من الاهتمام، حيث أن جهود الإنعاش ربما تعطي الأولوية لاحتياجات الرجل. وبالتالي تتيح فترة ما بعد النزاع المبكرة فرصة بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة للاستفادة من التغيرات في العلاقات بين الجنسين التي قد تحدث أثناء النزاع والتي ربما تكون المرأة قد اضطلعت فيها بأدوار قيادية في المجتمع أو بالعمالة غير التقليدية. ولكن ميل بناة السلم الدوليين والإقليميين للعمل مع القادة من الرجال في مجالات الحكم والاقتصاد، والاعتراف بهم، قد يعني أن قدرات المرأة على المشاركة في صنع القرار العام والانتعاش الاقتصادي قد لا تحصل على ما يكفي من الاعتراف أو التمويل. ويمكن أن يتفاقم تهميش المرأة في السياقات التي يكون فيها العنف الجنسي قد شكل السمة الرئيسية للصراع، فيؤدي ذلك إلى إضعاف السلامة

---

1 – التقرير الأو روبي حول التنمية لعام 2009، **التغلب على الهشاشة في أفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأو روبي، سان دومينيكو دي فيسولي. عام 2009، الموقع:

http://erd.eui.eu/media/ERD%20Report_AR.pdf

2 – *Peacebuilding Commission, **Informal Meeting on the Situation in the Sahel**, Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017.*

العامة والمركز الاجتماعي للمرأة. وكما أشار مجلس الأمن في قراره 1820 (2008)[1]، فإن استمرار العنف والتخويف والتمييز يشكل عقبات في طريق مشاركة المرأة وإسهامها الكامل في الحياة العامة بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي خطير على السلم والأمن الدائمين والمصالحة الدائمة، بما في ذلك بناء السلم في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

وبخصوص النموذج الأصلح للتطبيق تعتبر مقاربة بناء السلم الليبرالي أنه لا يمكن تطبيق نموذج واحد على الأوضاع غير الثابتة والأوضاع المعقدة. وبالتالي فإن المحافظة على المرونة والقابلية للتكيف ضرورية، وفي نفس الوقت احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولكن، لا يمكن لهذا أن يأتي على حساب القدرة على التنبؤ والسرعة. فعلى أقل تقدير، يتعين الاستعداد لتقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية المتكررة هذه[2].

وبخصوص الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتحديات المنهجية التي تواجهها: فمن الناحية العملية الميدانية تواجه عمليات تسخير منظومة الأمم المتحدة دعما للبلدان الخارجة من النزاع تحديات كبيرة. ويتطلب النجاح في بناء السلم تضافر جهود جميع هذه "الركائز". حيث أن كل كيان من كيانات الأمم المتحدة التي تمتلك قدرات في هذه المجالات مصمم لهدف مختلف. فلكل منها ولايات، ومبادئ توجيهية، وهياكل حكم، وترتيبات تمويل مختلفة – كما أن لكل منها ثقافات مختلفة وأفكارا مختلفة بشأن الكيفية التي تدار بها الأمور.

فمع تطور الممارسة، أنشأ كل جزء من منظومة الأمم المتحدة مجموعته الخاصة به من الشركاء الخارجيين وأصحاب المصلحة. ويصبح هذا عامل تعقيد لوحدة الهدف وللعمل على أرض الواقع. كما ترتبط أجزاء مختلفة من الأمم المتحدة بصكوك دولية متمايزة، لكل منها سرعة تقدمه وأسلوب مساءلته الخاص به. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي يجب أن تبذل "للعمل ككيان واحد" في الميدان هي جهود بالغة الأهمية، لكنها غير كافية. فالطبيعة المجزأة للحكومة على نطاق المنظومة تزيد من حاجة الدول الأعضاء لأن تتخذ موقفا مشتركا في أجهزة الأمم المتحدة المتعددة التي تتناول القضايا ذات الصلة ببناء السلم، وأن تعمل عن كثب من أجل تهيئة المنظمة بطريقة أفضل لتكون قادرة على استجابة أكثر سرعة وفعالية فور انتهاء النزاع[3].

فمن الآليات الرئيسية لضمان قدر أكبر من الاتساق في هذا الصدد لجنة بناء السلم. ويجسد إنشاء اللجنة اعترافا من الدول الأعضاء بضرورة وجود آلية مكرّسة تابعة للأمم المتحدة لتعبئة الموارد

---

[1]– انظر القرار رقم 1820 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 جويلية 2008، الموقع:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/18202008

[2]– تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: مرجع سابق
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

[3]– المرجع نفسه.

والقدرات، وتحسين الاتساق مع معالجة الثغرات والاحتياجات والأولويات الحرجة في البلدان الخارجة من النزاع. ومن خلال عضويتها ونشاطاتها، روجت اللجنة لنهج شامل ومتكامل لبناء السلم في البلدان المدرجة على جدول أعمالها[1].

ولكن وجود استراتيجية متماسكة لا يعني شيئا في غياب القدرة على تنفيذها والموارد اللازمة لتمويلها. ومن شأن مواءمة قرارات التمويل مع الأولويات المتفق عليها أن يساعد في الدفع بجميع الأطراف الفاعلة في نفس الاتجاه. فغياب أو ضعف عنصر واحد يمكن أن يقوض كل العناصر الأخرى. لكن يمكن أيضا لهذه العناصر أن تعزز بعضها البعض، وهو ما يزيد القدرة على دعم الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني في سعيها لتحقيق السلم المستدام.

وتركز لجنة بناء السلام في تنفيذ البرامج على النظم التي كانت قائمة على أرض الواقع قبل توقف الأعمال القتالية، مع تحسينها أو تعزيزها عند اللزوم. حيث يوجد فريق قطري للأمم المتحدة قبل النزاع وخلاله وبعده، برئاسة المنسق المقيم الذي يتولى أيضا مهام منسق الشؤون الإنسانية خلال النزاع وبعده بفترة معينة. وبمجرد انتهاء النزاع، يمكن تحديد شكل الحضور الميداني للأمم المتحدة بطرق مختلفة، ويمكن لهذا الحضور أن يتطور خلال السنتين الأوليين، بما في ذلك استدعاء الوكالات غير المقيمة عند الاقتضاء. وبغض النظر عن شكل هذا الحضور، فإن الأمم المتحدة وشركاءها يجب أن يتمتعوا بقدر كبير من الخبرة على الصعيد القطري وبقدرات ميدانية كبيرة في مجال العمل الإنساني تمكنهم من مواصلة تقديم الدعم الحيوي خلال المراحل الأولى بعد النزاع على أساس المبادئ الإنسانية. ويمكن أيضا توجيه بعض هذه القدرات نحو أولويات المراحل الأولى لبناء السلم، ولا سيما عبر الكيانات التي تضطلع هياكل مكونة من شق إنساني وآخر إنمائي، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل هذه الوكالات أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تجمع/شبكة الإنعاش المبكر من أجل بدء عملية الإنعاش في أقرب فرصة ممكنة. ويمكن لذلك أن يساعد على تحفيز الاستجابة وتعميم فوائد السلم في المراحل الأولى وتطوير القدرات الوطنية في المجالات الأساسية خلال المراحل الأولى، على سبيل المثال، توسيع نطاق الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم أو إصلاح البنية التحتية الأساسية[2].

1– الجمعية العامة الأمم للمتحدة، **التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**، رقم /230A/RES/61، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

2 – *Peacebuilding Commission, **Informal Meeting on the Situation in the Sahel**, Chairpersons Summary of the Discussion, 13 December 2017*

وعلى مدى السنوات الخمسة عشر الأولى من الألفية الجديدة، كان جزء كبير من تركيز الأمم المتحدة وخبرتها المتراكمة في مجال دعم جهود بناء السلم يتم في إطار البعثات المتكاملة. وقد ظهرت البعثات المتكاملة نتيجة إدراك ترابط جهود الأمم المتحدة على الصعيد القطري والحاجة إلى تعزيز اتساق هذه الجهود، وذلك أساسا عبر التكامل على مستوى القيادة والتخطيط. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم، حيث غالبا ما يكون التنسيق في العمل مع هياكل الدولة والسكان والدعم المقدم لهم ذا أهمية أساسية، وذلك بهدف تعظيم الأثر الفردي والجماعي لاستجابة الأمم المتحدة[1].

كل ما سبق ذكره حسب مقاربة بناء السلم الليبرالي، يتطلب وضع استراتيجية متسقة في بيئة سريعة الحركة ومتقلبة من بيئات ما بعد انتهاء النزاع دعما وتعاونا من جانب طائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. ومما يعاب على الجهود المبذولة لتعزيز استراتيجية من هذا القبيل، التفكك فيما بين الأطراف الفاعلة، وتجزئة أدوات التقييم والتخطيط، وعدم وجود إطار لتحديد الأولويات. وكثيرا ما يسعى أصحاب المصلحة الوطنيون إلى تحقيق خطط عمل فردية متنافسة قائمة على مصالح ومنظورات سياسية واقتصادية وأمنية ومؤسسية معنية بطرف واحد. وقد تقوم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعاود العمل في بلد ما بعد انتهاء النزاع بإعمال برامج متعددة، منفصلة وكثيرا ما تكون متنافسة دون أن يكون لديها رؤية واضحة أو متسقة فيما يتصل باحتياجات البلد وأولوياته، أو دونما رابط يصلها بعملية السلم الناشئة.

وفي حالات البعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، تركز عملية التخطيط الداخلي المتكامل للبعثات التابعة للأمم المتحدة على كفالة وحدة الهدف داخل البلد من خلال وضع رؤية مشتركة وأولويات متفق عليها. فضلا عما يتصل بها من مجموعة نتائج وجداول زمنية ومسؤوليات متفق عليها بغرض أداء المهام ذات الأهمية بالنسبة لتوطيد السلم. يتمثل الغرض منها أيضا مواءمة أدوار الأمم المتحدة وقدراتها ومواردها النادرة في حالات قطرية محددة مع الأولويات الوطنية والأدوار التي يقوم بها غيرها من الأطراف الفاعلة الدولية[2].

---

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، رقم /230A/RES/61، المؤرخ في 16 مارس 2017، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

[2] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

ويتطلب بناء السلم الفعال حسب هذه المقاربة أيضا مستوى من الدعم الدولي يتجاوز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. حيث تعتبر أنه عندما تتعاون الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونا وثيقا، فإنهما يستطيعان توفير خطة قيِّمة لاتباع نهج متسق بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، تعرف باسم تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع. وتسعى هذه المنهجية إلى وضع الأطراف الفاعلة المحلية في قلب عملية التقييم. وهي تركز على الاحتياجات المباشرة والمتوسطة الأجل من المساعدة على بناء السلم والانتعاش، وتوفر الأساس للمناقشة مع الأطراف الفاعلة الوطنية، مفضية بذلك مع مرور الوقت إلى وضع إطار وطني لتوطيد السلم والانتعاش، وهو ما يمكن أن يسترشد به تخصيص الموارد الدولية والوطنية. والقصد من تلك المنهجية أن تكون عملية تكرارية، يمكن الشروع فيها بسرعة وتوسيع نطاقها بنجاح وتفصيلها مع مرور الوقت، في ظل قدر أكبر من المشاركة والملكية الوطنيتين. ومن ثم يمكن للإطار الوطني لتوطيد السلم والانتعاش أن يوفر الأساس لاتفاق يمكن أن يستخدمه كل من الشركاء الوطنيين والدوليين في رصد التقدم المحرز في ضوء الالتزامات المقطوعة. وقد يكون للجنة بناء السلام وصندوق دعم بناء السلام[1] دور هام تقوم به في رصد التقدم المحرز في ضوء اتفاقات من هذا القبيل من خلال اتباع "نهج قائم على المجموعات".

ويسعى هذا النهج إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالاستجابة الإنسانية واتساقها من خلال التوصل التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين في مجالات محددة: الزراعة، وتنسيق/ إدارة المخيمات، والإنعاش المبكر، والتعليم، وتوفير الملاجئ في حالات الطوارئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، والصحة، واللوجستيات، والتغذية، والحماية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. بالإضافة إلى القضايا الشاملة مثل الجنسانية، وحقوق الإنسان والبيئة. ويشجع هذا النهج وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الاستثمار في بناء قدراتها الذاتية على الاستجابة في المجال الذي تقدم الدعم فيه، وكذلك على تحديد الثغرات في المعارف والقدرات في القطاع ككل، وعلى

[1] – جري تعزيز مكتب بناء دعم السلام، ليضطلع بدور أقوى يربط بين ركائز بناء السلم تعزيزا لتوجها نحو الحفاظ على السلم. ويعمل المكتب، دعما للتواصل بين الأنشطة الإنسانية والتنمية ولجنة بناء السلم، بوصفه "مفصلا " يربط بين السلام والأمن ومع الأو ساط التي تقدم مساعدات إنسانية. ويضطلع بمسؤولية ربط الأدوات والنهج ذات الصلة في مختلف أشكال النزاعات، وجمع خبرات منظومة الأمم المتحدة لتيسير اتساق الأعمال على نطاق المنظومة، وتعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإلى جانب مشاركة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في الآليات الرئيسية المشتركة بين الركائز، في بما ذلك اللجنة التنفيذية، وتعزيز الدعم المقدم إلى لجنة بناء السلام، وتسهم هذه التدابير في تنشيط المكتب والمساعدة على تحقيق الرؤية الأصلية التي تكمن وراء إنشائه، وتعزيز الاتساق الاستراتيجي في جهود الأمم المتحدة دعما للحفاظ على السلام.

أنظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

بناء القدرات مع الشركاء على الصعيدين العالمي والوطني كي تتمكن من سد هذه الثغرات. ومن شأن ذلك أن ييسر نظاما أكثر تماسكا وشفافية يتيح مشاركة الحكومات والجهات المانحة والشركاء الخارجيين. ويمكن للقدرات والآليات المستخدمة خلال الأزمة الإنسانية أن تشكل أساسا لدعم تنمية القدرات الوطنية وتوفير الخدمات الأساسية على نحو سريع في بداية مرحلة ما بعد النزاع[1].

وفي المجالات التنفيذية حيث تعمل العديد من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وتدعو الحاجة إلى قدرات تقنية متنوعة، مثل مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، جرى التركيز على تحديد المساهمة المحددة لكل جهة، والتحديد المشترك لمعايير وتوجيهات عامة من خلال أطر مكرسة مشتركة بين الوكالات، ووضع الترتيبات اللازمة للتنفيذ المنسق في الميدان. وتحقيق مستويات أعلى من الوضوح والقدرة على التنبؤ والمساءلة في جميع المجالات ذات الأولوية، ومن أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية للأمانة العامة القائمة بالفعل في عدد من هذه المجالات.

أما التمويل لبناء السلم فيُستمد عادة من ميزانيات التنمية، وهي بطبيعتها تقتضي مهلا طويلة منذ البدء بها حتى صرفها على صعيد الدولة. ويؤدي ذلك إلى فجوة في التمويل من الوقت الذي يبدأ فيه تمويل المعونة الإنسانية بالتناقص حتى بدء تدفق التمويل الإنمائي. ويتمثل التحدي في سد هذه الفجوة من كلا الجانبين عن طريق الإبقاء على مستويات ملائمة من التمويل للأغراض الإنسانية في الفترة التي تعقب النزاع مباشرة، وكذلك عن طريق تهيئة بعض التمويل للأنشطة الفورية والمحفزة، وتسريع وصول أرصدة التنمية. كما ينبغي أن نضمن أن تتناسب الآليات المستخدمة لهذا الغرض مع الطابع المتقلب والهش للأوضاع في المراحل الأولى لما بعد النزاع، وأن تتيح وصول الأموال وفقا لاستراتيجية متماسكة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، استُحدثت صناديق عديدة لتجهيز الموارد مسبقا من أجل صرفها بسرعة وبوقت مبكر. وبالإضافة إلى الدور الذي يؤديه صندوق بناء السلم في البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلم، من الممكن استعمال هذا الصندوق بطريقتين تتيحان حفز الأولويات المبكرة وسد الفجوة بين تعهدات المانحين وصرف الأرصدة. فعقب النزاع مباشرة، يمكن لكبير موظفي الأمم المتحدة في البلد المعني، الذي يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية، أن يطلب إتاحة أموال على وجه السرعة من أجل حفز نشاطات ملموسة يتم تحديدها مبكرا ضمن إطار عمل استراتيجي أو ما يعادله. ثم فور الانتهاء من إنشاء إطار عمل وطني لتوطيد السلم والإنعاش، تخصيص مبلغ أكبر

---

[1] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 المؤرخ في 18 جانفي 2018، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

في دفعة ثانية تستخدم لحفز الأنشطة العاجلة التي يحددها ذلك الإطار وتساعد على تغطية التأخير في وصول المنح. وقد اقترح مجلس الأمن في تقريره إلى الجمعية العامة بشأن صندوق بناء السلم (A/63/818)[1] أنه ينبغي تنقيح اختصاص الصندوق بحيث يلبي الحاجة إلى إتاحة الأموال على نحو مرن وسريع في آن معا من أجل تلبية الاحتياجات الهامة لبناء السلم ثم إرسال دفعة ثانية محفزة مع بدء حشد موارد أخرى. وتتخذ خطوات لتعزيز تركيز صندوق بناء السلم على حفز الأولويات الأساسية لبناء السلم وضمان حسن التوقيت والتركيز لدى تمويل هذا الصندوق.

وصندوق بناء السلام صندوق عالمي يهدف إلى دعم العديد من الحالات القطرية في وقت واحد، وبالتالي يجمع ما بين نطاقه كصندوق عالمي وقدرته كصندوق استئماني متعدد المانحين على التركيز على كل بلد على حدة. وتتكون البنية الأساسية للصندوق من مستويين في عملية صنع القرار، يشملان تخصيص التمويل اللازم على الصعيد المركزي للبلدان المؤهلة للحصول على دعم الصندوق، والاستعراض المشترك، على الصعيد القطري، من جانب الحكومات وكبار ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في البلد المعني (المشار إليهم فيما بعد بعبارة كبار ممثلي الأمم المتحدة) فيما يتعلق بصرف الأموال لتنفيذ أنشطة البرامج والمشاريع المتفق عليها[2].

ويسترشد الصندوق في تنفيذ عملياته، وفقا لولايته القاضية بتوفير الدعم الفوري والمباشر للبلدان الخارجة من نزاعات، بالمبادئ التالية[3]:

- الشفافية
- المرونة
- سرعة التنفيذ
- المساءلة
- الأثر الحافز
- الفعالية
- تخصيص الموارد على أساس الاحتياجات
- الملكية الوطنية

وهناك العديد من الآليات الأخرى التي تتيح صرف الأموال بسرعة، مثل صندوق الدولة وبناء السلم التابع للبنك الدولي، والصندوق الاستئماني لمكتب درء الأزمات وتحقيق الإنعاش التابع لبرنامج

---

[1] – القرار رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع: *http://undocs.org/ar/A/63/818*

[2] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، الترتيبات المتعلقة بتنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009 الموقع: *http://undocs.org/ar/A/63/818*

[3] – المرجع نفسه.

الأمم المتحدة الإنمائي، وأداة تحقيق الاستقرار التابعة للمفوضية الأوروبية، وقد صممت جميعها لدعم أنشطة بناء السلم بانتظار توافر تمويل أشمل. كما أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وهي أداة تمويل تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، قد أعدت وصممت خصيصا لمعالجة الفجوة المؤقتة في التمويل. والتكامل بين هذه الأدوات وصندوق بناء السلم عامل أساسي في ضمان قدرة الصندوق على أداء وظيفته المحفّزة.

لكن صندوق بناء السلم والصناديق الأخرى المجهزة مسبقا لصرف الأموال بسرعة لن تكفي لسد الفجوة[1]. فهناك حاجة إلى إنشاء صناديق إضافية مخصصة لبلدان محددة في وقت مبكر من أجل دعم أولويات بناء السلم في الأيام والأشهر الأولى. غير أن آليات التمويل القائمة غير ملائمة للمراحل المبكرة لحالات ما بعد النزاع التي تتطلب درجة عالية من السرعة والمرونة وتحمل المخاطر.

حيث يجب أن يكون التمويل كافيا ومتناسبا مع التعهدات، وأن تتاح الأموال في الوقت المناسب لسد الفجوات في التمويل، ويشمل ذلك عمليات الإنعاش المبكر، مع الحرص على تفادي الازدواج. كما ينبغي اتساق التمويل مع مجموعة محددة من الأولويات التي يتم تحديدها من خلال عمليات تقييم وتخطيط مشتركة لضمان أن تدفع الحوافز المالية جميع الأطراف الفاعلة في الاتجاه ذاته. وبالنظر إلى الطابع المزمن لهذه المسألة، آن للدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الضرورية لمعالجة ما تتبيّنه من نقاط ضعف في ممارسات التمويل.

فالإنشاء المبكر على الصعيد القطري لصناديق استئمانية متعددة المانحين وآليات أخرى من التمويل الجماعي يتيح تقليص الخطر بالنسبة لكل جهة مانحة بمفردها، ويسمح للسلطات الوطنية بأن تقدّر مسبقا وعلى نحو أفضل حجم التمويل المتوقع. حيث أن توجيه الموارد عن طريق صناديق من هذا النوع يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز إمكان توقع حجم التمويل ويحقق الانسجام ويسهل الضبط عن طريق توجيه الأموال نحو مجموعة محددة من الأولويات المتفق عليها. وإذا توافر الدعم الجيد، يمكن للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والآليات الأخرى من التمويل الجماعي أن تكون القوة المحركة التي تقف وراء نهج استراتيجي مشترك.

[1] – تلقى الصندوق منذ إنشائه وحتى 28 فيفري 2009 تبرعات معلنة من 45 جهة مانحة تصل قيمتها إلى 319.3 مليون دولار، وهو رقم يفوق بنسبة 28 في المائة مبلغ 250 مليون دولار الذي حدد هدفا للتمويل عند إنشاء الصندوق. ومكن إجمالي الودائع والأموال المتاحة للبرمجة، الذي تبلغ قيمته 292.4 مليون دولار، من توفير الدعم لبناء السلام لحوالي 93 برنامجا ومشروعا لدعم بناء السلام في أحد عشر من البلدان الخارجة من نزاعات التي أعلن عن أهليتها للحصول على دعم من الصندوق. المرجع: *http://undocs.org/ar/A/63/818*.

المطلب الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلم:

تنطلق المقاربة النقدية لبناء السلم من وصف نموذج بناء السلم المهيمن الذي يستخدمه المجتمع الدولي والذي يعتمد على أشكال الديمقراطية الليبرالية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي وبناء الدولة وفقا لهذا النموذج والذي يوصف بأنه "بناء السلم الليبرالي" ويعتمد على أربعة محاور رئيسية"[1]:

1. إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإضفاء الطابع المهني على الجيش، وتعزيز القانون والنظام.
2. الإصلاح الاقتصادي الذي يركز على إصلاحات السوق وتحرير الاقتصاد؛
3. الإصلاح السياسي من حيث سن المشاركة السياسية والمنافسة، والانتخابات، والحريات المدنية المكفولة دستوريا.
4. في بعض الحالات، ولكن ليس في كلها، جهود المصالحة الاجتماعية في شكل لجان تقصي الحقائق، أو التطهير، أو العفو، أو غيرها من آليات العدالة الانتقالية.

ويرى رواد المقاربة النقدية بأنه بعد عقدين على الأقل من ممارسة بناء السلم حسب هذا النموذج، تبين أنه معيب وبه إشكالات كثيرة أثناء الممارسة[2]، فوفقا لأوليفر ريتشموند *Oliver Richmond* فإن "مشروع بناء السلم الليبرالي في حالة من الفوضى، إن لم يكن في أزمة"[3]، وحسبه فإن الأشكال الحالية لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاع قد فشلت في كثير من النواحي، "قبل البدء في تصميم برامجها"[4] ويأتي هذا الاستنتاج بعد دراسة السجل التجريبي لها، وهو ما يدل بوضوح على أن نتائج بناء السلم نادرا ما كانت ايجابية. فقد فشلت بعثات بناء السلم في منع تجدد النزاع في حالات كثيرة مع عدم الاستقرار والقمع والأنظمة الاجتماعية الظالمة، فشل تعزيز الديمقراطية، وفي بعض الحالات، سجلت حرب خارجية مع دول الجوار.

---

1 – Bercovitch, J, and Jackson, R, **Conflict Resolution in the Twenty-first Century: Principles, Methods and Approaches**, Ann Arbor MI: Michigan University Press, 2009 p 36.

2 – Richard Jackson, **Bringing Pacifism Back into IR: Post-Liberal Peacebuilding and the Nonviolent State**, the International Studies Association (ISA) 57th Annual Convention, Atlanta, United States 16-19 March, 2016 , website : https://www.researchgate.net/publication/301214906_Bringing_Pacifism_Back_into_IR_Post-Liberal_Peacebuilding_and_the_Nonviolent_%27State%27 accessed Feb 27 2018.

3 – Richmond, O , **A Post-Liberal Peace: Eirenism and the Everyday**, Review of International Studies,V35, 2009, p557.

4 – Richmond, O, **Failed**, **Statebuilding Versus Peace Formation**, Cooperation and Conflict, V48,2013, P378.

بالإضافة إلى هذا السجل التجريبي المخيب للآمال، وإلى جانب التحديات العملية للتنسيق وتوفير الموارد في عمليات بناء السلم المعقدة حسب مقاربة بناء السلم الليبرالي المهيمن[1] هناك عدد من الانتقادات النظرية النقدية الأخرى أكثر أهمية:

حيث تم انتقاد مقاربة بناء السلم الليبرالي على عملها وفقا لمخطط موحد لا يأخذ في الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية الفريدة التي يتم التعامل معها. وكما يقول ماك جينتي،*Mac Ginty* "يتم تشغيل السلم الليبرالي بأشكال موحدة للغاية لا تترك مجالا كافيا للنهج البديلة"، ويتبع "نماذج محددة" في تطبيق الإصلاحات، ويعتمد "مسار صيغة" غالبا ما لا يأخذ في الاعتبار الجهات الفاعلة المحلية وتفضيلاتهم ومعارفهم السياقية، ونتيجة لذلك، أعتبر نموذج بناء السلم الليبرالي من نواح كثيرة، أنه قد صمم على نحو أدق كمشروع لبناء الدولة، وليس مشروعا لبناء السلم.[2]

ويشير المحللون النقديون إلى أن نموذج "بناء الدولة" هذا ركز أكثر على مؤسسات الأمن والسوق بدلا من المعايير الديمقراطية التمثيلية أو حقوق الانسان"[3]. يعود ذلك حسب ريتشموند *Oliver Richmond* إلى: أن إطار السلم الليبرالي وتدرجاته تتعارض مع مفهوم السلم. باعتباره إطارا تأديبيا غالبا ما يرتكز على الإكراه، وعدم الموافقة، والمشروطية، وتحديد أولويات النخب على مصالح الكثيرين[4].

من هذا المنظور، يرى النقديون أن بناء السلم الليبرالي استمرار لعمليات تاريخية أطول من الإمبريالية والاستعمار الجديد و"الغربنة"، وفي أن "السلم الليبرالي اتبع الإمبريالية الليبرالية لتأكيد نظام أخلاقي متفوق وإهمال التجارب المحلية للسلم والحكم. وفي الوقت نفسه، تستثني هذه النسخة من بناء السلم المشاركة المحلية والهوية والقواعد والنظم التقليدية للسلطة والتنظيم الاجتماعي. ويعكس بناء السلم اللبرالي بذلك ذلك الشواغل والأولويات الغربية / الشمالية.

ويرى ريشموند أن السلم الليبرالي هو أيديولوجية تتحول إلى أعمال عنف لأن تطلعاتها العالمية لا تنعكس على أرض الواقع. ويؤدي ذلك إلى إعادة أمننة الدولة الليبرالية في مرحلة ما بعد النزاع، حيث تعتبر السياسة بداية من الأمن والمؤسسات، وليس من الخصائص الفردية والعدالة الاجتماعية والمجتمع والحياة اليومية[5]

---

[1] – *Bercovitch, J, and Jackson, R, op, cit.*

[2] – *Oliver Richmond, **Failed Statebuilding Versus Peace Formation**, op, cit, p 48.*

[3] – *Oliver Richmond, **A Pedagogy of Peacebuilding: Infrapolitics, Resistance and Liberation**, op, cit.*

[4] – *Oliver Richmond, **A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday**,op, cit, p 561.*

[5] – ***Ibid.** p562.*

وبعبارة أخرى، فإن السلم الليبرالي يعتمد على رؤية هوبزية للطبيعة البشرية والمجتمع والنظام الدولي، فضلا عن تصور ساذج مقيد لطبيعة العنف، وبالتالي يحتفظ بمكان دائم للعنف داخل المجتمع[1].

وهو بذلك حسب النقديين منظور واقعي الجذور، هوبزي الفلسفة، يشتغل على المأزق الأمني بين جماعات الهوية، وأعطى الأولوية للسياسات الطائفية والأمن والتوزيع على حساب السياسات التكاملية، والتنمية المحلية. ومن النتائج المباشرة لهذا التوجه الأيديولوجي "قبول التعايش الطائفي بالإكراه بدلا من القدرة على تحقيق سلام تحويلي حقيقي[2]".

ويستند بذلك بناء السلم الليبرالي حسب النقديين إلى وجهة نظر حول أسباب النزاع على أنها عوامل هيكلية على المستوى الكلي، ولا سيما مؤسسات الدولة المختلة وما يترتب على ذلك من معضلات انعدام الأمن القائمة على أساس عرقي. والواقع أن النهج الأكثر معقولية لتحليل النزاعات ينطوي على النظر في البناء الاجتماعي للنزاع على جميع مستويات المجتمع[3]. ومما له أهمية خاصة الدور الذي تؤديه المعتقدات الجماعية والروايات العامة والحياة الاجتماعية والثقافية اليومية والممارسات، والتاريخ، وخطابات النزاع والعوامل الخطابية الأخرى، والهياكل التحتية.

ففي إطار مصفوفة هذه العوامل التي تجعل العنف السياسي ممكنا في مواقع محددة، فإن المبدأ المقبول عالميا تقريبا لشرعية وفعالية الاستخدام الفعال للعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، يبرز هذا السرد بمثابة نسخة من ما يسمى بـ "الحرب العادلة"، فضلا عن مفاهيم الدفاع الوطني المشروع واحتكار الدولة للعنف [4].

ونتيجة لهذا التشخيص المؤسسي الخاطئ، فإن عوامل المستوى الكلي (على مستوى الدولة) مثل الإصلاح المؤسسي والتخلف الاقتصادي وإصلاح قطاع الأمن وما شابه ذلك تتلقى نصيب الأسد من الاهتمام والموارد. أو، كما يعبر ماك جينتي *Mac Ginty* عنه، "الأرثوذكسية.. في مجال صنع السلام وبناء السلم تؤكد على بناء وإصلاح الدولة باعتبارهما المنهجين الرئيسيين. وهذا هو في الأساس نهج "حل المشاكل" الذي يدرس المعايير أو الهياكل التي يحدث فيها النزاع، ويكتفي بـ "إصلاح" المشكلة الفورية دون تحدي الهياكل الفوقية التي تدعم النزاع"[5].

---

1 – *Viviane Jabri, Discourses,* ***Violence: Conflict Analysis Reconsidered****, Manchester: Manchester University Press, 1996.*

2 – *Mac Ginty, op, cit, p157.*

3 – *Jolle Demmers,* ***Theories of Violent Conflict , Routledge****, London, 2012.*

4 – *Jabri,* ***Discourses on Violence****. Op, cit.*

5 – *Mac Ginty, op,cit, p 146.*

كما أن طبيعة بناء السلم الليبرالي حسب النقديين تسعى إلى بناء مجتمع سلمي غير عنيف في مرحلة ما بعد النزاع مع التأكيد على عقيدة وممارسة أشكال "مشروعة" وهي التي مكنت العنف وأسفرت عنه في المقام الأول. ومن المفارقات أن تشارلز تيلي *Charles Tilly*، يعتقد أن بناء السلم الليبرالي هو "بناء الدولة وهو ترياق للعمليات العنيفة لتشكيل الدولة في كثير من الأحيان"[1]. وهذا أمر مفهوم تماما لأن "المبادئ الأخلاقية والسياسة لبناء السلم الليبرالي مستمدة من الأساطير التأسيسية الوستفالية، التي تركز على الدولة، والحدود الاقليمية والسيادة، وطابعها التأديبي". حيث يحاول المجتمع الدولي إقناع الأطراف المتحاربة بالتخلي عن استخدام العنف لتسوية خلافاتها السياسية، وفي الوقت نفسه، يعتبر أن الدولة هي التي يمكن لها استخدام العنف المنظم بعنوان الدفاع الوطني والقانون والنظام، وفي نهاية المطاف، تسوية النزاع السياسي الراديكالي.

إذن يمكن القول أن المقاربة النقدية لبناء السلم ترى بأن إعادة بناء السلم الليبرالي في الواقع هو (إعادة) تشكيل لنموذجا عنيفا من الحكم، من خلال إعادة تأكيد النزعة العسكرية واحتكار العنف من طرف الدولة الحديثة. وفي هذا السياق، فإن استمرار العنف والاضطراب العنيف في عدد كبير من الدول التي عانت من تدخلات بناء السلم لا يثير الدهشة على الإطلاق.

فحسب النقديين هناك تناقض في النموذج المهيمن لبناء السلم في الطريقة التي يحاول فيها خلق "السلم" اللاعنفي على أساس الدولة ويبرر طبيعتها العنيفة، في حين أن استخدام العنف الدولي القانوني المعترف به هو جهدا ظاهريا، لخلق سياسة داخلية غير عنيفة، يكون فيها العنف غير شرعي.

إذن فالنقديين يعتبرون أن النهج الذي يقبل شرعية العنف المنظم كأداة للسياسة (بما في ذلك التفكير الحربي فقط)، و"الأمن" كشرط أساسي للسياسة، واللجوء إلى القوة العسكرية باعتبارها الحكم النهائي على الخلاف الجذري والنزاع السياسي، يتوقع أن لا يخلق أي نوع من السلم الإيجابي التحرري.

في التحليل النهائي للنقديين كما وصف ريتشموند تبين أن السلم الليبرالي "قد أفلس أخلاقيا، فهو يخضع لمعايير مزدوجة، قسرية ومشروطة"، و"قراءة أخلاقية للسلم الليبرالي.. يفتح الحاجة إلى التعددية في التفكير حول ماهية بناء السلم، وهذا يعني بالتالي ضرورة طرح بدائل له من قبيل "السلم الهجين"، و"السلم المحلي"، وهو ما أطلق عليه اسم "ما بعد السلم الليبرالي"[2]

إن رد فعل الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر – بما في ذلك إعلان "الحرب على الإرهاب" وغزو أفغانستان والعراق – أضاف الوقود إلى هذه الحجج بوصف بناء السلم بأنه إمبريالية. وبرغم

[1] – *Richmond, **Failed Statebuilding Versus Peace Formation**,op,cit, p 391.*

[2] – *Oliver Richmond, **A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday**, op , cit.*

ذلك، بررت إدارة بوش غزواتها جزئيا لأسباب ليبرالية: كوسيلة لتوفير فوائد الديمقراطية والحرية للمجتمعات المضطهدة. كما أن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق بعد الغزو كانت تشبه جزئيا على الأقل استراتيجيات بناء السلم الليبرالية التي تتبعها في أماكن أخرى الأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى في البلدان الخارجة من الحروب الأهلية.

وبدت الانتخابات والعمليات الدستورية والتكيف الاقتصادي الموجه نحو السوق وبناء المؤسسات بالنسبة للخطة الأمريكية في العراق، كما لو أنها جزء من الصيغة المعيارية لعمليات السلم التي أذنت بها الأمم المتحدة. ونظرا لهذه التشابهات الواضحة والآثار الكارثية للغزو العراقي، لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ المعلقون في مساواة الحرب على العراق وبعثات بناء السلم الدولية كجزء من ظاهرة بغيضة "للإمبريالية الديمقراطية"[1] أو "بناء الأمة الإمبريالية"[2].

فعلى سبيل المثال، فإن "ممارسات بناء الدولة وإعادة الإعمار في العراق مستمرة في العمليات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وما بعدها" لأنهم شاركوا جميعا في "استنساخ وتوسيع النظام الدولي المهيمن"[3]. كما وصف اليخاندرو بندانا... حرب العراق على أنها امتداد طبيعي لعمليات بناء السلم في حقبة التسعينات، والتي عززت "المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الخارجية" على حساب مبادئ مثل العدالة وتقرير المصير، وبالتالي فتح الباب أمام واشنطن لاحقا. وفي نفس السياق، عبر جون غراي عن بناء السلم الليبرالي وغزو العراق استنادا إلى نفس الأساليب والافتراضات المعيبة بقوله: "إن التدخل الليبرالي الذي ترسخ في أعقاب الحرب الباردة لم يكن أبدا أكثر من مجرد مزيج من الحنين بعد الإمبراطورية مع الجيوبوليتيكيات العدوانية"، كما أظهرت الأحداث في العراق بشكل قاطع، في رأيه ذلك[4].

وهكذا يبدو أن الإحباط الناتج عن غزو أميركا "لتغيير النظام" في العراق يسهم في رد فعل متصاعد ضد جميع أشكال التدخل الليبرالي بما في ذلك بناء السلم الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما عمقت الشكوك حول شرعية وجدوى تعزيز الديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق كعلاج للنزاع الأهلي.

وبدلا من مجرد انتقاد الطريقة التي تدعم بها الوكالات الدولية التحولات الديمقراطية الليبرالية في الدول التي مزقتها الحروب، بدأ بعض النقديين في إقالة المؤسسة بأكملها بأنها "عديمة الجدوى"

---

[1] – Alejandro Bendaña, ***From Peacebuilding to Statebuilding: One Step Forward and Two Steps Back?***, *Development, N° 48:3, 2005, pp. 5-15.*

[2] – Wolfram Lacher, ***Iraq: Exception to, or Epitome of Contemporary Post-Conflict Reconstruction?***, *International Peacekeeping, 14:2 April 2007, p 247.*

[3] – *Bendaña, 2005, p. 6.*

[4] – Michael Scheuer, ***Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq***, *New York: Free Press, 2008, p. 37.*

و"حماقة"[1] ووهمية[2] ومتجهة إلى إنتاج "أعداء بدلا من حلفاء و تسهم في زيادة انعدام الأمن بدلا من تعزيز الأمن"[3]. وبالمثل، بدلا من مجرد دراسة أو جه الشبه بين الاستعمار القديم وبناء السلم الحديث، ذهب بعض النقديين أبعد من ذلك بكثير وادعوا أن التدخل الليبرالي هو الاستعمار أو الامبريالية "الآن"، لقد فقد مصداقيته بشكل شامل مع صور القتل في الفلوجة وسامراء"[4]، التي ساهمت في ما أسماه نيل كوبر "أزمة الثقة والمصداقية في مشروع السلم الليبرالي الغربي" فأصبحت تعبيرات انعدام الثقة والتشاؤم بل والسخرية بشأن مقاربة بناء السلم الليبرالي تزداد مع مرور الوقت.

فحسب النقديين هناك أو جه تناقض مثيرة للاهتمام بين التفاؤل السائد في أوائل التسعينات و"أزمة الثقة" الحالية في استراتيجية تعزيز السلم من خلال الاحتلال تحت شعار "التحرير". ويمكن اعتبار هذين الموقفين بمثابة ردود فعل على الأحداث الرئيسية لتشكيل الرأي العام في الشؤون الدولية.

في المرحلة الأولى، كانت نهاية الحرب الباردة و"النصر" الواضح لليبرالية التي أبلغت التفاؤل المبكر حول بناء السلم الليبرالي. وفي المرحلة التالية، سرعت إجراءات إدارة بوش (استعمالها لغة التحرير لتبرير الاحتلال وأحاديتها المدمرة) في التحول نحو التشاؤم.

في أوائل التسعينات كان هناك رأي مشترك على نطاق واسع بأن الديمقراطية الليبرالية ظهرت "النموذج الأصلح الوحيد للحكم في العالم" (كما يتضح من أن أكثر من ثلاثة عشر بلدا اعتمدت دساتير ديمقراطية ليبرالية لأول مرة (بين عامي 1990 و1996)[5]، بينما شهد العقد الأول من القرن الماضي انتكاسات ديمقراطية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأماكن أخرى، مما أدى بالكثيرين إلى رثاء "الوضعية الصعبة" للديمقراطية في العالم[6]

ويمكن تلخيص أهم أفكار المقاربة النقدية في بناء السلم من خلال الانتقادات الموجهة للسلم الليبرالي والمتمثلة في[7]:

---

1 – John Gray, **The Death of this Crackpot Creed Is Nothing to Mourn**, Guardian, July 31, 2007.

2 – Neil Cooper, Review Article: **On the Crisis of the Liberal Peace, Conflict, Security and Development**, 4 December 2007, p. 610

3 – Seumas Milne, **A System to Enforce Imperial Power Will Only be Resisted**, Guardian 28 February 2008.

4 – Cooper, op, cit,2007, p. 605.

5 – Idem.

6 – Bendaña, op, cit, p 6.

7 – Thomas Carothers, **Democracys Sobering State**, Current History, December, 2004, pp. 412-413.

1. الاثنو–مركزية: بمعنى أنها توجه يحاول إعادة إنتاج أشكال من السلم والحكم يعكس توقعات الشمال الليبرالي؛
2. النخبة: السلطة تقودها النخب السياسية والاقتصادية على المستويين الدولي والوطني؛
3. مرتكزة على الأمن: فهي تمنح امتيازا للأمن على حساب التحرر والتنوع، ومن ثم تمنح السلطة لأولئك الذين هم على استعداد لاستخدام الإكراه؛
4. سطحية: فهي تستجيب في المقام الأول لمظاهر النزاع بدلا من الأسباب الهيكلية الكامنة وراءه. ونتيجة لذلك، فإن السلم ليس مستمرا؛
5. التكنوقراطية: فهو يحصر من بناء السلم في سلسلة من المهام التكنوقراطية؛
6. جامدة: أنها عرضت "السلم من خلال قالب" أو تدخلات مبرمجة بشكل مفرط؛
7. قصيرة الأجل: غالبا ما تكون التدخلات الفردية لدعم السلم مدعومة بميزانية قصيرة الأجل في دورات لا يتحقق من خلالها السلم؛
8. الليبرالية الجديدة: فهي تتمتع بامتيازات اقتصادية ليبرالية جديدة وغالبا ما تتغاضى عن التكلفة الاجتماعية؛
9. الوهم: تنطوي تدخلات السلم الليبرالية على الكثير من النشاط، ولكن قد تبقى علاقات القوة الأساسية داخل المجتمع (بين الجنسين والطبقات ومجموعات الهوية) دون تغيير إلى حد كبير؛
10. فشل في الوفاء والتواصل مع التوقعات المحلية: أنها ليست كافية بما فيه الكفاية لمراعاة التفضيلات الثقافية المحلية.

المطلب الثالث: مقاربة تحويل النزاع لبناء السلم لـ جون بول ليديراش John Paul Lederach[1]

تعتبر هذه المقاربة أنه بدلا من التركيز حصرا على مضمون النزاع، فإن النهج التحويلي يشير إلى أن مفتاح فهم النزاع وتطوير عمليات التغيير الإبداعي يكمن في رؤية الجوانب الأقل وضوحا للعلاقة بين الأطراف المتنازعة، ففي حين أن القضايا التي يقاتل فيها الناس مهمة وتتطلب استجابة إبداعية، فإن العلاقات تمثل شبكة من الاتصالات التي تشكل السياق الأعم للنزاع. ومن هذا السياق تنشأ قضايا معينة وتصبح إما معقدة أو تمكن من الحصول على حل سريع.

[1]– جون بول ليديراش هو أستاذ علم الاجتماع ودراسات النزع في جامعة المنونايت الشرقية *Eastern Mennonite University* بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو المدير المؤسس لبرنامج تحويل النزاعات التابع للاتحاد الأوروبي والمعهد التابع له المتخصص في العدالة وبناء السلم. ليدراش لديه خبرة واسعة كممارس لبناء السلم والمدرب والاستشاري في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا والولايات المتحدة وهو رائدا في تطوير أساليب التدريب على حل النزاعات، ولديه العشرات من الدراسات المنشورة على نطاق واسع باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

فحسب ليدريتش فإن كل من النزاع والتغيير جزء طبيعي من حياة الإنسان فالنزاع موجود بشكل مستمر في العلاقات الإنسانية، ونسيج هذه العلاقات تتكيف باستمرار وتتغير، وقبل مناقشة النهج العملية لتحويل النزاع، من المهم أن نفهم بشكل أفضل الصلة بين النزاع والتغيير.

هناك أربعة أنماط مركزية حسب ليدريتش يؤثر فيها النزاع ويغير الأوضاع[1]:

البعد الشخصي، الابعاد العلائقية، الابعاد الهيكلية، الابعاد الثقافية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التفكير في هذه التغييرات بالإجابة عن سؤالين:

- أولا، من وجهة نظر وصفية، ماذا يتغير في النزاع؟
- وثانيا، من وجهة نظر الرد على النزاع عند نشوئه، ما هو نوع التغييرات التي نسعى إليها؟

في الحالة الأولى، يجب الاعتراف بأنماط وعمق النزاع وأثره المشترك، وفي المرحلة الثانية، ضرورة الاعتراف بالحاجة إلى تحديد ما إذا كانت القيم والنوايا صادقة في السعي إلى الاستجابة والتدخل وإحداث التغيير.

حيث يشير البعد الشخصي إلى التغييرات التي تطرأ على الفرد والمطلوب منه. وهذا يشمل الجوانب المعرفية والعاطفية والإدراكية والروحية للتجربة الإنسانية تجاه النزاع من وجهة نظر وصفية، ويشير التحول إلى أن الأفراد يتأثرون بالنزاع بطرق سلبية وإيجابية على السواء، على سبيل المثال، يؤثر النزاع على رفاهنا الجسدي، واحترام الذات، والاستقرار العاطفي، والقدرة على التصور بدقة، والنزاهة الروحية، (أي المتعلقة بما يجب أن تفعل) فالتحول يمثل التدخل المتعمد للحد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي وتعظيم قدرته على نمو الفرد على المستوى البدني والعاطفي والروحي[2].

أما البعد العلائقي فيبني التغييرات التي تأثرت في العلاقات وجها لوجه، هنا تظهر قضايا العواطف، والسلطة، والترابط، والجوانب التواصلية والتفاعلية للنزاعات، بشكل وصفي يشير التحول إلى الأنماط من التواصل والتفاعل في العلاقات التي تتأثر بالنزاع، وهو يتطلع إلى ما هو أبعد من القضايا المرئية إلى التغيرات الكامنة التي ينتجها النزاع في كيفية تصور الناس، وما الذي يسعون إليه، وكيف يقيمون علاقاتهم، والأهم من ذلك، أن النزاع الاجتماعي يوضح صراحة مدى رغبة الناس القريبين أو البعيدين في أن يكونوا معا، وكيف سيستخدمون ويتقاسمون السلطة، وما يراهن عليه من خلال تواجدهم مع الآخر، وأنماط التفاعل التي يرغبون في الحصول عليها، بشكل انتقائي يمثل التحول التدخل المتعمد للتقليل من ضعف أداء الاتصالات وتحقيق أقصى قدر من التفاهم المتبادل، ويشمل

---

[1] – *Preparing for Peace Syracuse University Press, 1995 and Building Peace US Institute of Peace Press, 1999.*

[2] – *Idem.*

ذلك الجهود الرامية إلى إبراز المخاوف العلائقية وآمال وأهداف الأشخاص المعنيين على نحو أكثر وضوحا[1].

أما البعد البنيوي أو الهيكلي فيسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء النزاع، ويؤكد على الطرق التي يتم بها بناء الهياكل الاجتماعية والمؤسسات، وتغييرها بسبب النزاع. وهي تتعلق بالطرق التي يقوم بها الناس ببناء وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد واتخاذ القرارات، ويشير التحول الوصفي على هذا المستوى إلى تحليل الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى النزاع والطريقة التي يؤثر بها النزاع على التغيير الهيكلي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، على المستوى الوصفي، يمثل التحول جهودا لتوفير نظرة ثاقبة للأسباب الكامنة والظروف الاجتماعية التي تخلق وتعزز التعبيرات العنيفة للنزاع، ومن ثم تعزيز الآليات اللاعنفية التي تحد من التفاعل بين الخصوم وتقليل العنف، والسعي إلى تحقيق هذا التغيير بتعزيز الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية (العدالة الموضوعية) وتعظيم مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر عليهم (العدالة الإجرائية)[2].

ويشير **البعد الثقافي** إلى الطرق التي يغير بها النزاع أنماط الحياة الجماعية وكذلك الطرق التي تؤثر بها الثقافة على تطوير العمليات للتعامل مع النزاعات والتصدي لها، على المستوى الوصفي، يسعى التحول إلى فهم كيف يؤثر النزاع ويغير الأنماط الثقافية للمجموعة، وكيف تؤثر تلك المتراكمية والأنماط المشتركة على الطريقة التي يفهم بها الناس النزاع في سياق معين ويستجيبون له، ويسعى التحول بشكل وصفي إلى الكشف عن الأنماط الثقافية التي تسهم في العنف في سياق معين، وتحديد الموارد الثقافية القائمة وآليات التعامل مع النزاعات والبناء عليها.

الصورة الكبيرة: ربط القرار والتحول: بعد مناقشة المفاهيم التي تشكل العناصر المختلفة لتحويل النزاع انتقل ليدريتش من مفهوم التحول إلى ممارسة التحول، عن طريق وضع إطارا مرجعيا للتفكير في تصميم النهج التحويلية وتطويرها، نقطة البداية تتطلب تطوير صورة الهدف، أو ما سماه ليدريتش بـ "الصورة الكبيرة"، بما أن النزاعات المستعصية عادة ما تكون معقدة جدا، فإن تطوير "صورة كبيرة" يساعد على تطوير هدف واتجاه.

إنشاء خريطة لتحويل النزاع: من الضروري عند دراسة النزاع وضع خريطة تساعدنا على المشاركة في تقييم النزاعات وتحليلها. وبالمثل، من المفيد الحصول على خريطة لما نعنيه

---

[1] – *Idem.*

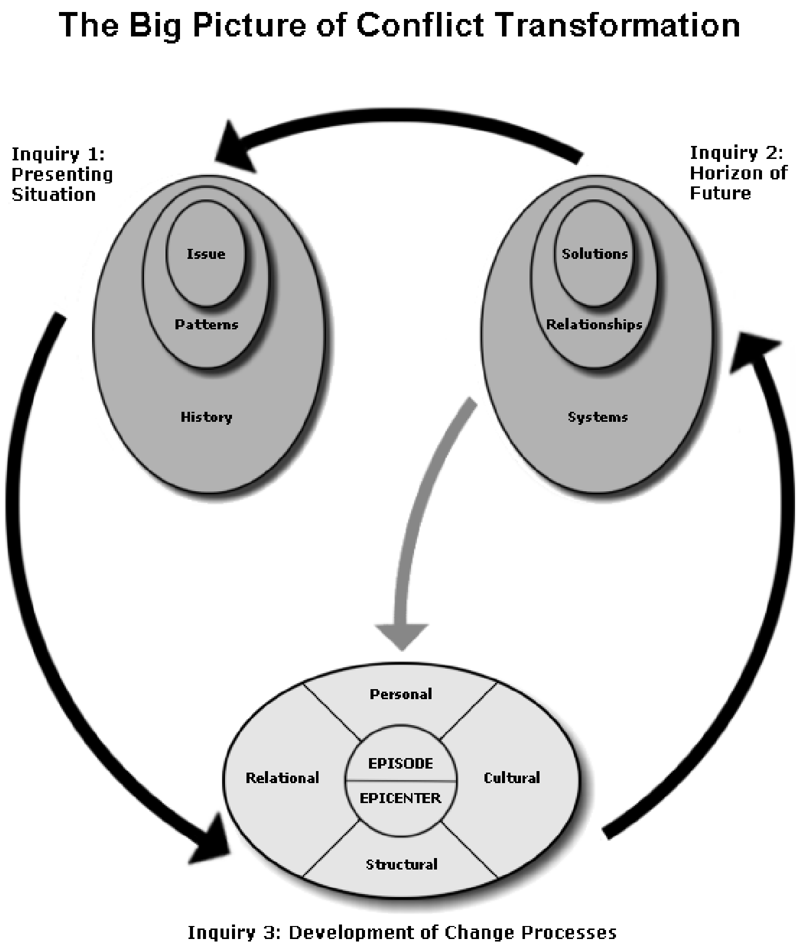
[2] – *Idem.*

بالتحول، يقدم الشكل 3 نظرة عامة مختصرة على مثل هذه الخريطة، والتي يمكن أن تساعدنا على تصور وضع استراتيجية لتحويل النزاع بشكل بناء.

ويشتمل هذا الإطار التحويلي على ثلاثة عناصر، يمثل كل منها نقطة استقصاء في تطوير الاستجابة للنزاع[1]:

- الحالة الراهنة،
- أفق المستقبل المفضل،
- تطوير عمليات التغيير التي تربط بين الاثنين.

فالحركة من الحاضر نحو المستقبل المرغوب فيه ليست خطا مستقيما، بل هي مجموعة من المبادرات الديناميكية التي تضع عمليات تغيير الحركة وتخلق منصة مستدامة لمتابعة التغيير على المدى الطويل، ويؤكد هذا الإطار على التحدي المتمثل في كيفية إنهاء شيء غير مرغوب فيه وكيفية بناء شيء مرغوب فيه.



الشكل رقم 01: الصورة الكبيرة لتحويل النزاع حسب ليدريتش[2]

---

[1] – *Idem.*

[2] -John Paul Lederach and Michelle Maiese, conflict transformation: A circular journey with a purpose, journal of peace research and action, Sweden, 2009, p 08

التحقيق 1: تقديم الوضع: النقطة الأولى من التحقيق هي الحالة الراهنة، وهي حلقة النزاع التي تتيح فرصة للنظر في كل من مضمون النزاع وأنماط العلاقة بين أطرافه، تم تمثيل هذا الشكل بيانيا كمجموعة من الدوائر المضمنة أو المجالات.

من وجهة نظر تحويلية يثير النزاع سؤالين مهمين: ما هي المشاكل الفورية التي تحتاج إلى حل؟ ما هو السياق العام الذي يجب معالجته من أجل تغيير العلاقات والقضايا المدمرة؟ وبعبارة أخرى، فإن التحول ينظر إلى القضايا المعروضة كتعبير عن النظام الأوسع لأنماط العلاقة، وهو يتخطى التعبير "العرضي" للنزاع ويركز على الأنماط العلائقية والتاريخية التي يتجذر فيها النزاع.

الاستفسار2: آفاق المستقبل: النقطة الثانية للتحقيق هي أفق المستقبل، صورة ما نود أن نخلقه، ويطلب منا أن ننظر في ما نود أن نراه في المستقبل.

ومع ذلك، فإن هذا ليس مجرد نموذج للتغيير الخطي، حيث هناك انتقال من الوضع الحالي إلى المستقبل المطلوب، في حين أن القضايا المقدمة بمثابة قوة دفع نحو التغيير، فإن أفق المستقبل يشير إلى إمكانيات ما يمكن بناؤه، وهو يمثل الطاقة الاجتماعية التي تخلق التوجه، وبالتالي، فإن نقاط السهم في الشكل أعلاه لا تمثل فقط التوجه إلى المستقبل، ولكن أيضا العودة نحو الوضع الحالي والقيام بمجموعة من عمليات التغيير التي تخلق التحول، هذا المزيج من الأسهم يشير إلى أن التحول هو على حد سواء عملية دائرية وخطية، أو ما سوف نشير إلى هنا كهيكل العملية.

التحقيق 3: تطوير عمليات التغيير: والتحقيق الرئيسي الأخير هو تصميم ودعم عمليات التغيير، ويتطلب هذا المكون الأوسع أن نفكر في الاستجابة للنزاع على أنه تطور عمليات التغيير التي تلائم شبكة من الاحتياجات والعلاقات والأنماط المترابطة، ونظرا لأن عمليات التغيير ينبغي أن تعالج المشاكل المباشرة والأنماط العلائقية والهيكلية الأوسع نطاقا، فإننا بحاجة إلى التفكير في مستويات وأنماط متعددة من التغيير بدلا من التركيز على حل عملي واحد، ولا ينبغي أن تؤدي عمليات التغيير إلى تعزيز الحلول القصيرة الأجل فحسب، وإنما أيضا إلى بناء منصات قادرة على تشجيع التغيير الاجتماعي الطويل الأجل.

وبصورة عامة، توفر هذه الصورة الكبيرة عدسة تتيح لنا تصور إمكانيات الاستجابة الفورية والتغيير البناء الأطول أجلا، ويتطلب ذلك القدرة على رؤية المسائل المعروضة إلى ما هو أبعد من ذلك، وإلى إيجاد أنماط أعمق، مع السعي في نفس الوقت إلى إيجاد حلول مبتكرة تعالج قضايا الحياة الواقعية في الوقت المطلوب، ومع ذلك، ولكي نفهم هذا النهج على نحو أكمل، نحتاج إلى أن نستكشف بمزيد من التعمق كيفية تصور وتطوير هياكل التغيير البناء باعتبارها هياكل عملية.

هياكل العملية: منصات للتحول: يأتي بعد ذلك حسب ليدريتش الجانب التشغيلي للتحول، ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية دعم واستدامة منصة قادرة على التكيف وتوليد التغيير المطلوب والمنشود

مع الاستجابة في الوقت نفسه بشكل خلاق للاحتياجات الفورية، وللتغلب على هذا التحدي، علينا حسب ليدريتش أن نفكر في المنصات باعتبارها هياكل العملية.

وهياكل العملية هي الظواهر الطبيعية الديناميكية في التكيف والتغيير، مع الحفاظ الوقت نفسه على شكل وهيكل وظيفي يمكن الاعتماد عليه[1]. وتصفها مارغريت وتيلي Margaret Wheatley بأنها "أشياء تحافظ على شكلها بمرور الوقت، ولكن ليس لديها هيكل صلب"[2]. يشير المصطلحان اللذان يشكلا هذا المفهوم "العملية" و"البنية" إلى سمتين مترابطتين: القدرة على التكيف والغرض منه، حيث يجب أن تتسم عمليات التغيير التحويلية بكل من هاتين الخصيتين ويجب أن تكون على حد سواء خطية ودائرية.

الخطية تعني أن الأمور تتحرك من نقطة إلى أخرى في خط مستقيم، وهو مرتبط بفهم منطقي للأحداث من حيث السبب والنتيجة، ومن المرجح حسب ليدريتش أن تتحرك الاتجاهات على نطاق واسع بصورة غير واضحة دائما على المدي القصير، وهذا يتطلب منا من منظور خطي أن نقف ونلقي نظرة على الاتجاه العام للنزاع الاجتماعي والتغيير الذي نسعى إليه، وأن نوضح كيف نفكر في الأمور ذات الصلة بالنزاع والتغيير وكيف يتم إنشاء الحركة، أي يطلب منا أن ننظر إلى أنماط التفاعل، وليس فقط التجربة المباشرة، وفهم التغيرات في هذه الأنماط العريضة.

وتشير العمليات الدائرية إلى أننا بحاجة إلى التفكير مليا في كيفية تطوير عمليات التغيير الاجتماعي التحويلية، حيث أن[3]:

أولا، الأمور في علاقة متصلة بعضها ببعض، وثانيا أن نمو أي نزاع أو تحول نحو السلم؛ غالبا ما "يغذي" نفسه من عمليته الخاصة وديناميته، إذ يعمل في شكل حلقة تمثل ردود الفعل، ثالثا؛ والأهم من ذلك بالنسبة لتحقيق التحول، هي أن عمليات التغيير ليست أحادية الاتجاه.

ممارسات للاستراتيجيات التحويلية[4]: قدم ليدريتش تحويل النزاع على أنه مجموعة من العدسات تتضافر لخلق طريقة للنظر في النزاع الاجتماعي وتطوير الاستجابات، أما عن كيفية جعل هذا

---

[1] – *John Paul Lederach, **Little Book of Conflict Transformation: Clear Articulation Of The Guiding Principles By A Pioneer In The Field**, ,Good Books, 2003.*

[2] – *Margaret Wheatley, Myron Kellner-Rogers, **Leadership and the New Science and A Simpler Way**, Department of Management; University of Hartford,Emergence, 1999 , website : https://www.researchgate.net/profile/Benyamin_Lichtenstein/publication/247502306_Reviews_Leadership_and_the_New_Science_Margaret_Wheatley_A_Simpler_Way_Margaret_Wheatley_and_Myron_Kellner-Rogers/links/55ff246808ae07629e51d1a8/Reviews-Leadership-and-the-New-Science-Margaret-Wheatley-A-Simpler-Way-Margaret-Wheatley-and-Myron-Kellner-Rogers*

[3] – *Idem.*

[4] – *Idem.*

الإطار قابلا للتطبيق فقد حدد عدة ممارسات مفيدة في معالجة النزاع الاجتماعي من خلال هذا النهج التحويلي.

الممارسة الأولى: تطوير القدرة على رؤية القضايا المعروضة كنافذة: ويعتمد النهج التحويلي على القدرة على رؤية الوضع دون أن تطغى عليه المطالب الفورية للقضايا، والإلحاح الذي يدفع إلى حل سريع، والقلق الذي يتطور في كثير من الأحيان مع تصاعد النزاع. فالسعي لتحقيق أهداف تحويلية أوسع نطاقا يتطلب حسب ليدريتش النظر إلى أبعد من المشاكل المباشرة ورؤية هذه القضايا من نافذة، تماما كما النظر من خلال الزجاج، مع تركيز الاهتمام على ما يكمن وراء النافذة، والنظر من خلال القضايا المباشرة لاكتشاف الأطر العلائقية والأسباب الكامنة وراء النزاع، هذا ما سماه بعض الكتاب القدرة على رؤية الفرق بين محتوى النزاع وسياقه العاطفي والعلائقي[1].

الممارسة 2: تطوير القدرة على دمج أطر زمنية متعددة: اعتبر ليدريتش أن اقتراب الوضع الفوري كنافذة ينطوي أيضا على القدرة على التفكير في التغيير دون أن يكون مقيدا برؤية قصيرة الأجل، وهذا لا يعني أن المنظورات القصيرة الأجل ليست مناسبة أبدا، لكن المفتاح هو القدرة على التعرف على احتياجات الأطر الزمنية المتعددة وخلق الاستراتيجيات التي تدمج الاستجابة قصيرة الأجل مع التغيير على المدى الطويل، وتتطلب معالجة الحلقات المباشرة وأنماط العلاقات الأوسع نطاقا عمليات ذات أطر زمنية مختلفة، ومن غير المرجح أن تكون العمليات التي تكون فعالة في حالة أن تكون فعالة في حالة أخرى، وبالنسبة للممارسات الموجهة نحو التحول، فإن القدرة الرئيسية هي القدرة على التعرف على أنواع العمليات والأطر الزمنية التي قد تكون ضرورية لمعالجة مختلف أنواع التغيير.

الممارسة 3: تطوير القدرة على تشكيل طاقات النزاع كمعضلات: ينطوي التسبب في نزاعات كمعضلات على التحول من إطار مرجعي إلى إطار مرجعي آخر لمواجهة ظروف العنف المستمر التي قد تتطلب قرارات مستحيلة تنطوي على تناقضات صريحة، فعلى سبيل المثال، عانى أولئك الذين يعملون في وكالات الإغاثة والوكالات الإنسانية في الصومال في أوائل التسعينات من الخيارات المتعلقة بمكان وضع طاقاتهم واستجاباتهم عندما لم تكن الخيارات الظاهرة كافية على ما يبدو، هل ينبغي إرسال المساعدات الغذائية والإغاثة على الرغم من أنهم يعرفون أن الجماعات المسلحة سوف تستفيد من ذلك لمواصلة الحرب، أم ينبغي إرسال الغذاء ولكن بعد أن يشعر المقاتلون بالعجز نتيجة المحنة الإنسانية الهائلة؟ وقد ظهر تحول في التفكير عندما قاموا بإعادة صياغة الاسئلة لتعكس شرعية أهداف مختلفة ولكنها غير متعارضة، فبدلا من قبول إطار مرجعي يشكل وضعهم كخيار بين هدف مهم أو آخر، قاموا بإعادة صياغة الأسئلة من حيث الأهداف المترابطة، كيف يمكن بناء

---

[1] – *John Paul Lederach,op cit.*

القدرات من أجل السلام في هذا الإطار، وفي الوقت نفسه إنشاء آليات استجابة لإيصال المعونة الإنسانية؟ الصيغة هي: كيف يمكن معالجة "A" وفي نفس الوقت بناء"B" ؟ وتخلق هذه الطريقة القدرة على التعرف على جوانب مختلفة ولكنها مترابطة في الحالة المعقدة، ووضع استجابات تكاملية[1].

الممارسة 4: تطوير القدرة على جعل التعقيد صديق، وليس عدو: في النزاعات، وخصوصا عندما يكون هناك تاريخ طويل من الأنماط والحلقات التي لم تعالج بشكل بناء، يشعر الناس بالغرق، وقد تبدو هذه الحالة معقدة للغاية، وأن هناك أشياء كثيرة جدا لا يمكن تفسيرها، هذا الشعور بالغموض، ينتج ثلاثة مشاعر: نحن نشعر بعدم الأمان حول ما يعنيه كل شيء، ونحن لسنا متأكدين إلى أين هو ذاهب، ونحن نشعر كما لو أننا لا نستطيع السيطرة على ما يحدث، وهذا غالبا ما يقود الناس إلى البحث عن الهروب أو إيجاد حل سريع [2]

ولكن لكي نتعامل بصورة بناءة مع التعقيد يقول ليدريتش، يجب أن نجعله صديقا وليس عدوا وأن نعترف بإمكانياتنا في بناء التغيير المنشود، حيث أن واحدة من مزايا التعقيد هو أن التغيير لا يقتصر حصريا على شيء واحد، والعمل أو الخيار والمفتاح الأول هو الثقة في قدرة النظم على توليد الخيارات وسبل التغيير، وثانيا، يجب أن نتابع تلك الخيارات التي يبدو أنها تحمل أعظم الوعود بالتغيير البناء، ثالثا، يجب أن ألا نقتصر على فكرة أو نهج واحد، فالسبل المحتملة المتولدة للتغيير في النظم المعقدة عديدة، ومن هنا، فإن إيلاء اهتمام دقيق لتعدد الخيارات يمكن أن يخلق طرقا جديدة للنظر في الأنماط القديمة.[3]

الممارسة 5: تطوير القدرة على سماع وإشراك صوت الهوية والعلاقة: فالقدرة على التعرف على أنماط النزاع ومن ثم تطوير عمليات الاستجابة تمكن من فهم أعمق للنزاع، إذ هناك "سببان جذريان" مركزيان للنزاع الاجتماعي هما الهوية والعلاقة.

ومن الأفضل فهم الهوية على أنها دينامية علائقية يجري إعادة تعريفها باستمرار، ولا يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالتفاوض على اتفاق لحل مشكلة مادية، بل يتعلق بالأحرى بحماية إحساس الذات والبقاء على قيد الحياة، كما أنها متجذرة بعمق في علاقات النحن مع الآخرين، وفي حين أنه نادرا ما يتم تناولها بشكل صريح، فإن أشكال الهوية وتحويل النزاع على أعمق مستوى تبرز في روايات كيف يرى الناس أنفسهم؟ من هم؟ من أين يأتون؟ وما يخشون بخصوصها؟

وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية للتحول في كيفية خلق فضاءات وعمليات تشجع الناس على معالجة وإبراز شعور إيجابي بهوية الآخرين، ويمكن تحقيق ذلك بثلاث طرق حسب ليدريتش[4]:

---

1 – *Margaret Wheatley , op cit.*

2 – *Idem*

3 – *Idem.*

4 – *Idem.*

- أو لا، الانتباه إلى اللغة، والاستعارات، والتعبيرات التي تشير إلى محن الهوية، فمن أجل التعامل مع القضايا الأساسية للهوية، لا بد للمرء أن يعترف بها باعتبارها قضايا جوهرية.
- ثانيا، التحرك نحو نداءات الهوية بدلا من الابتعاد عنها، فالاعتراف بأن النزاع يتطلب عملية تعالج بشكل أكثر صراحة قضايا الهوية والعلاقة، كما أن إيجاد حلول للمشاكل الفورية ليس كافيا.
- ثالثا، اعتبار عمليات تحويل النزاع كعملية ديناميكية تخلق أنماطا متكررة من التبادل والاستكشاف بدلا من إنتاج حلول فورية متفاوض عليها.

وهناك ثلاثة مبادئ توجيهية تميز عملية التبادل والاستكشاف هذه وهي: الصدق والتكرار (أي التكرار التراكمي) والتعلم، والتبادل المناسب.

- أولا، يجب العمل على خلق مساحات حيث يشعر الناس بالأمان بما فيه الكفاية ليكونوا صادقين جدا مع أنفسهم والآخرين حول مخاوفهم وآمالهم ومسؤولياتهم فالصدق يعكس إحساس الأطراف بالأمان ويبني الثقة.
- ثانيا، خلق نقاطا متعددة للنفاذ والفحص المتكرر لمعالجة مشكل الهوية، فالتفاوض والتعريف بالهوية عملية معقدة تتطلب التفاعل مع الآخرين، فضلا عن التفكير الداخلي حول الذات. كما تشكيل الهوية ليس عملية صنع قرار لمرة واحدة، بل عملية تعلم مستمرة حول الذات وغيرها، ويتطلب ذلك منبرا تكراريا لمعالجة شواغل الهوية في إطار من التغيير البناء الأوسع نطاقا.
- ثالثا، يوجه التبادل المناسب الانتباه إلى ضرورة تصميم العمل على الهوية بطرق تحترم الناس فبالإضافة إلى الحوار المباشر وجها لوجه، هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تعلم وتعميق فهم الهوية وتمتين العلاقة بن الأطراف، ويشمل ذلك الحوار – الموسيقى – الرياضة – والعمل المشترك، كل هذه النشاطات قد تفعل أكثر من الحوار التقليدي لتعزيز التعلم والتفاهم.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الانتباه إلى تصورات الناس حول كيفية ربط الهوية بالسلطة وتعريف الأنظمة والهياكل التي تنظم علاقاتهم وتحكمها، ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يشعرون بأن هو يتهم تتآكل أو تهمش أو تحت تهديد عميق، وعند معالجة الشواغل القائمة على الهوية، يجب أن تسعى عمليات بناء السلم إلى فهم جذور تصورات الناس ومعالجة التغييرات النظامية اللازمة لضمان الوصول والمشاركة المحترمة.

المطلب الرابع: مقاربة البحث التقديري لبناء السلم:

تناقش هذه المقاربة إشكالية كيف يمكن لعالم بعد الحرب في الدول الخارجة من النزاعات أن يكون مختلفا في ضوء إمكانية الإبقاء على الأمل حيا ورسم طريق أكثر وضوحا وتوكيدا لمستقبل أفضل بإيجاد طرق محددة لبناء السلم.

ماذا تعني المقاربات الإيجابية؟: هي مجموعة من الافكار، والنظريات والنشاطات التي تعمل باتجاه إحداث تغيير في العلاقات والمنظمات والمجتمعات وغيرها من الأنظمة الانسانية.[1] والافتراض الأساسي لمعظم المقاربات الإيجابية هو أنه ضمن الانظمة الانسانية توجد أشياء تعمل جيدا أو عملت جيدا في الماضي، وأن هذه الأشياء يمكن تحليلها وبناء أسس عليها من أجل تصور التغيير والتخطيط له وتنفيذه. وتعتمد هذه المقاربة غالبا على التحقق من جمع المعلومات والانتباه بشكل خاص الى كيفية تأطير الأسئلة، والسعي من أجل اكتشاف متى وكيف تعمل الاشياء على أفضل وجه.

لذلك تمتلك المقاربات الايجابية اتجاها ينظر الى الأمام في إحداث التغيير، من خلال التركيز على رؤية وإنتاج الصورة الايجابية للمستقبل المختار. فهي تثمن التعددية كمصدر للإبداع والابتكار كذلك توفر المقاربات الايجابية ادوات لجمع الناس من أجل اكتشاف القيم والأهداف المشتركة ومن أجل المساعدة في وضع خطة لمجموعة تعددية يمكنها أن تعمل بشكل مشترك من أجل مستقبل مشترك. وهي تعزز أيضا توزيع الثروة عبر مجمل النظام مانح بذلك الفرص لأي طرف معني من أجل ان يتقدم لدور قيادي حسبما تملي الظروف.

السمات العامة للمقاربات الايجابية هناك عدد من السمات العامة التي تتقاسمها معظم المقاربات الايجابية نحو التعيير الاجتماعي[2]:

- ✓ جميعها تتشارك في التوجه نحو القوة والامكانية الايجابية للبشر، وتضع تركيزها التحليلي على تلك الامكانية الايجابية بهدف حشدها بشكل اكثر فعالية.
- ✓ هناك تركيز على اهمية صنع المعنى- والذي يتم عادة بشكل جماعي وضمن ارتباط مع الاخرين في النظام؛
- ✓ هناك تركيز على استنباط القصص ورواياتها كوسيلة لنقل الحكمة الشمولية والمعرفة والمعنى؛
- ✓ هناك تركيز للانتباه على الموارد الفطرية للتغيير- تلك القوى والقدرات والممارسات والخبرات الموجودة اصلا في كل نظام؛
- ✓ هناك تركيز على اطلاق تصورات مرئية واظهار امثلة ايجابية،

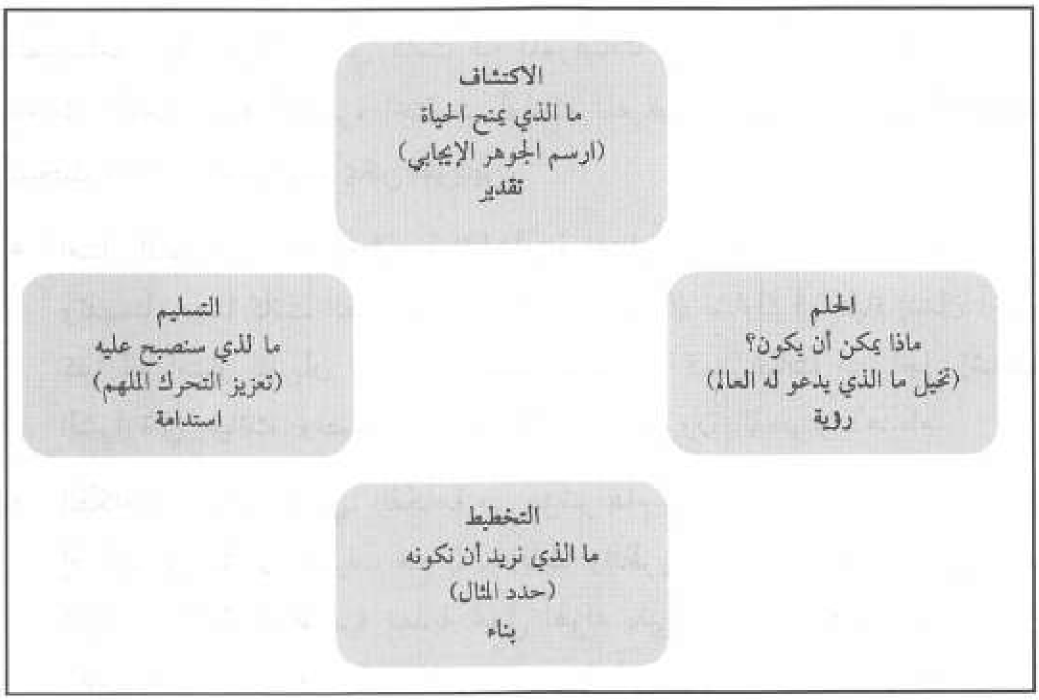
1- سنثيا سمسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23

2- المرجع نفسه. ص ص 24 - 25

✓ النية تتجه نحو التحفيز والتعبئة للتحرك

المقاربات الايجابية لبناء السلم من خلال البحث التقديري، هو عبارة عن منهج ايجابي للتغيير يشمل تحريك الاطراف المعنية داخل نظام معين عبر عملية من اربع مراحل هي الاستكشاف، الحلم، التخطيط والتنفيذ (أو الهدف) وهي عملية تعرف بالإنجليزية بدائرة المراحل الاربعة D4 (الاكتشاف والتسليمDiscovery and Delivery، التخطيط Design، الحلم Dream) (انظر الشكل رقم2) ترتبط بالقدرات والقوى والتجارب المعاشة داخل النظام، وتخلق رؤية مشتركة للمستقبل وتحشد من أجل تحرك خلاق باتجاه تحقيق هذه الرؤية، ولقد ولدت عملية البحث التقديري وسط حقل التطوير المؤسسي في أو اسط حقبة الثمانينات من القر العشرين وتستخدم بشكل واسع عبر العالم اليوم، في الاعمال التجارية والمجتمعية والتطوير الدولي ومؤسسات التغيير الاجتماعي بجميع اشكالها[1].

دائرة البحث التقديري المراحل الأربع



الشكل رقم 02: المراحل الأربع لدائرة البحث التقديري[2]

1- كلوديا ليبيلير، سينثيا سامبسون، **البحث الفقديري في بناء السلام: تخيل الممكن**، *في المقاربات الإيجابية لبناء السلام*، مرجع سبق ذكره، ص109

2 - –ديانا ويتنين، كلوديا ليبيلير، ديفد كوبر رايدر، **البحث التقديري في المؤسسات والتنمية الدولية: دعوة للمشاركة والتعلم من خلال الميدان**، *في المقاربات الإيجابية لبناء السلام*، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

وقد استخدم بناؤوا السلم الذين يتعاملون بالبحث التقديري، معظم المراحل في بعض الاحيان وجزءا منها في احين اخرى، واكثرها شيوعا تلك التي تتناول المقابلات التقديرية في مرحلة الاستكشاف. والمقابلات التقديرية تشكل نوعا عن الممارسة التي تستخدم الاسئلة الايجابية للاستعلام من الاطراف المعينة حول العناصر الايجابية الجوهرية في حياة النظام. والعناصر الايجابية الجوهرية هي الاساس في منح الحياة وتعزيز السلم وإيجاد الموارد والقدرات والخبرات وسط نظام النزاعات، كما انها الاساس الذي يمكن اعتماده لبناء السلم. وتشمل هذه العناصر لقيم والفصائل والحكمة والشمولية والمعرفة والطقوس والتقاليد، والممارسات ولإرشادات الثقافية والدينية المتأصلة التي تقوم بتشجيع التسامح والتعددية والعدالة والسل اضافة الى التجارب المعاشة للناس والجماع التي تختزنها رواياتهم عن الشجاعة والقوة والثبات والتراحم والتعاون في الحياة مع الخلافات وتشمل كذلك امالهم وأحلامهم ورؤاهم لمستقبل افضل. انها هذه القوى الخيرة التي يقوم منهجيو التغيير الايجابي بنبشها من أجل استلهام القوى والدفع نحو التحرك.[1]

وأحيانا يقيم صانعو السلام هذه العناصر الايجابية الجوهرية عبر اشكال اخرى من العملية التقديرية (بالإضافة الى الاستعلام والتحقيق) مثل البحث العلمي، والحوار والتعامل مع الطقوس وغيرها من التعبيرات الفنية. وعلى طريقة البحث التقديري، تقف تلك العمليات التقديرية وحدها كنوع من ألتدخل أو ربما يتم دمجها مع ادوات اخرى لحل النزاعات وبناء السلم، بم فيها مقاربات متعلقة بالتوجه نحو المشكلة[2].

نحو نظرية وممارسة المقاربات الايجابية لبناء السلم: شهد حقل بناء السلم وحل النزاعات تطورا هائلا خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد منحت المئات من البرامج الاكاديمية شهادات في هذا الحقل، وتجري حاليا عملية تهدف الى اعطاء صفة المهنية والاحتراف لمثل هذا الحقل مع انخراط الالاف من المنظمات غي الحكومية (NGOs) وأصحاب المهن المستقلين في العمل اليومي الساعي الى حل النزاعات بين الاشخاص وبين المجتمعات.

اضافة الى ذلك، تحاول المئات من الهيئات والمبادرات الحكومية وبين الحكومية وغير الحكومية ان تعالج النزاعات على المستوى الدولي. وقد حدد معهد Multi-track الدبلوماسي تسعة قطاعات أو ممارسات مختلفة لممارسة بناء السلم: الحكومة؛ الدين ؛ البحث والتدريب؛ التعليم؛ الاعمال؛ التمويل؛ منظمات الاغاثة والتنمية الإنسانية الحكومية منها والخاصة؛ المواطنون الفرديون، الناشطون، وأخيرا الاعلام والاتصالات.[3]

1- *المرجع نفسه، 110*

3- *المرجع نفسه، 111*

3- سنثيا سمسون، محمد أبو نمر، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، **مرجع سابق**، ص 26

واليوم أصبح من الأمان القول بأن الافكار والمقاربات المتعلقة ببناء السلم أصبحت تطبق وتتطور على الصعيد الدولي، وأن ميدانها آخذ في التوسع أكثر وأكثر من خلال استكشاف الروابط النظرية والعملية بالميادين الاخرى، مثل التنمية الدولية، وحقوق الانسان، والبيئة والاتصالات والاعلام والاعمال.

وإحدى الجبهات المستكشفة تتعلق أساسا بالفكر الإصلاحي الاجتماعي ومنهج البحث التقديري الذين انبثقا وسط ميدان التطور المؤسسي وفي ميدان التنمية الدولية بعد ذلك. ويمثل البحث التقديري وغيره من المقاربات الايجابية في بناء السلم دفعا جديدا نحو وسائل تشدد على بناء السلم، وتشجع ظهور الامكانيات الايجابية للتحول الموجود في جميع الأنظمة الإنسانية.

وسوف نتحول الى مناقشة بعض الفرضيات والمبادئ الجوهرية في حل النزاعات وبناء السلم والتي ستغذي البحث عن المنهجيات النظرية والعملية في التغيير الايجابي بشكل عام، وعن عمليات البحث التقديري بشكل خاص.

الفرضيات والمبادئ الأساسية لبناء السلم وفقا لمقاربة البحث التقديري(1):

1- النزاع كمصدر للتغيير: احدى الفرضيات الاساسية في هذا الحقل، هي ان النزاعات ليست بالضرورة سلبية أو سيئة. فمعظم صناع الاسلام ينظرون الى النزاع على انه يؤدي غالبا الى تغيير ضروري ولذلك يمكن اعتباره قوة خلاقة تولد خيارات جديدة لحل المشاكل الموجودة. فاختلاف الآراء وتضارب الأهداف والتنافس في المصالح ليست في طبيعتها قوة مدمرة، على الرغم من أنها تقود الأطراف للتورط في أعمال عنف أو غيرها من المسلكيات ضد الاهداف الاخرى.

2- السيادة الاخلاقية والواقعية لمبدا اللاعنف: من المفترض أن تكون الوسائل اللاعنفية ضمن حقل حل النزاعات اكثر فعالية من حيث الأطراف المعادية على تغيير منظوراتها وحل القضايا والموافقة على إخماد النزاع، من الوسائل التي تستخدم العنف.

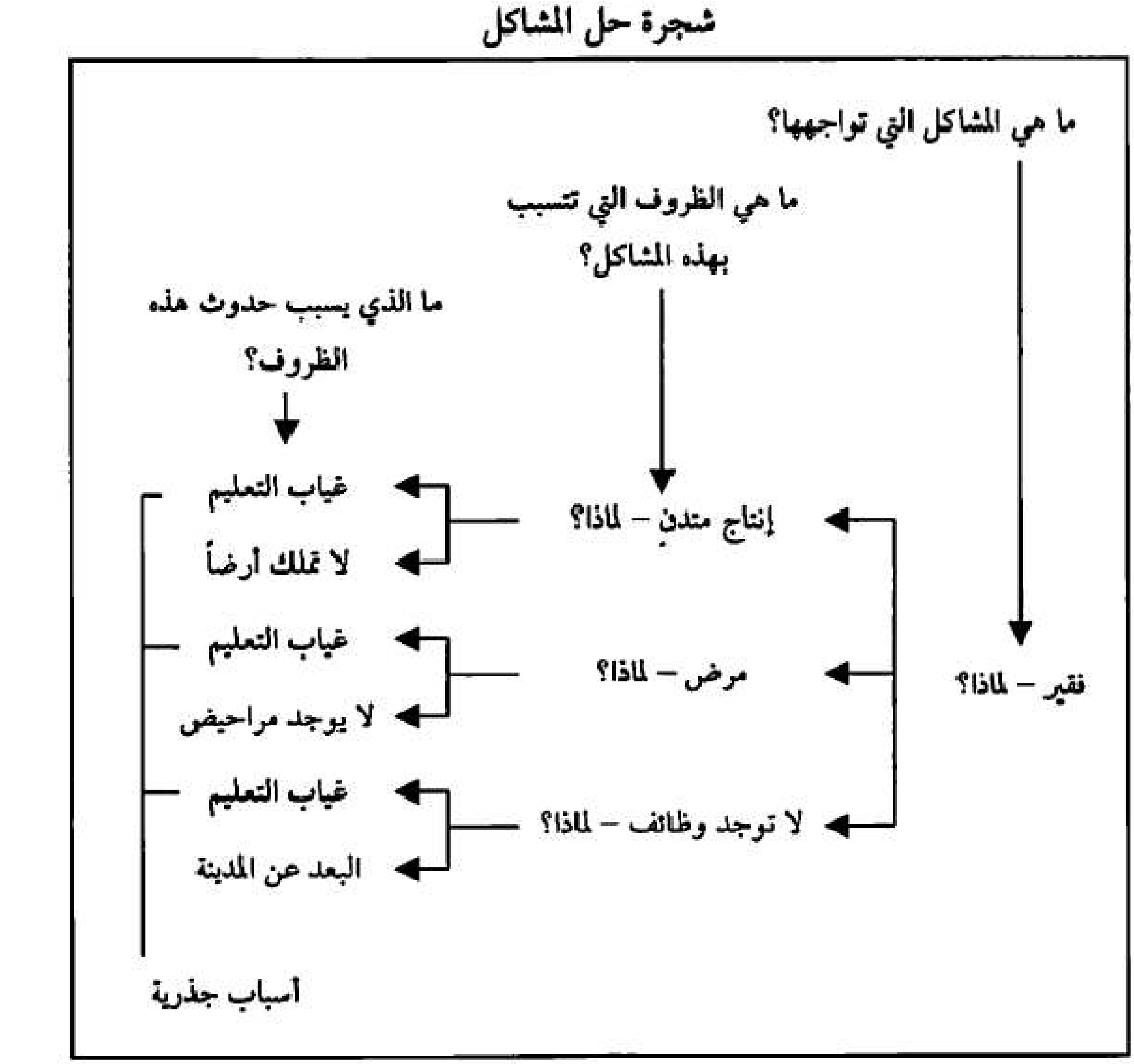
3- التعاون من أجل حل الاختلافات: هناك فرضية أخرى تقول بأن الاختلافات في القيم والمصالح والحاجات يمكن حلها بطريقة مشتركة وتعاونية. وتولد العلاقات التعاونية طاقات وإمكانيات تمكنها من التغلب على الاختلافات عندما لا تنغمس الأطراف المختلفة أو تحدد نفسها مسبقا بنتيجة ربح وخسارة. لذلك يتم تكريس جهد كبير في عمليات حل النزاعات من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وكسر القوالب السلبية الجامدة وإعادة تصوير العدو بصورة انسانية. وعندما تبتعد الافكار عن حالة العداء والكراهية وتتحول الى الثقة والرغبة في التعاون، يصبح حل لقضايا الاساسية اكثر امكانية.

1- *المرجع نفسه، ص ص 38 – 46.*

4- الناس ليسوا مشاكل: هذه الفرضية التقليدية القائلة بان الناس ليسوا مشاكل تقف في اساس التفاوض والتوسط، وغيرهما من المقاربات حل النزاعات. ويركز العاملون في هذا الحقل على المشكلة (اختلاف القيم والمصالح والاهداف والحاجات) ويحترمون كأفراد. كم يعيدون تأطير المشكلة على اساس كونها هما متبادلا ومشتركا، على جميع الاطراف ان تسعى معا لمعالجته، ضمن احترام اصيل للأشخاص ولحقوق جميع الاطراف المعنية.

5- الاتصال كوسيلة لتغيير المنظور: رغم انخراط الاطراف المعنية في جدال حول توزيع أو اعادة توزيع الموارد المادية تبقى هناك ضرورة اساسية لتغيير منظوراتهم وبالتالي انماط اتصالاتهم من أجل حل القضية. فالاتصالات تعتبر قناة رئيسية يمكن من خلالها اكتشاف المشاعر والمنظورات السلبية، ومن تم اصلاحها أو تعديلها بين الاطراف المعنية. ومن أجل احداث هذه التغييرات يجب اتباع وسائل اتصال فعالة (الاصغاء النشط، اعادة تركيب العبارات، تفهم عواطف الطرف الاخر..)، بغض النظر عن طبيعة النزاع ونوعيته. مثل هذه العملية تتطلب تكوين بيئة من الامان والثقة والرغبة في تجشم المخاطر في التحرك نحو حل النزاع.

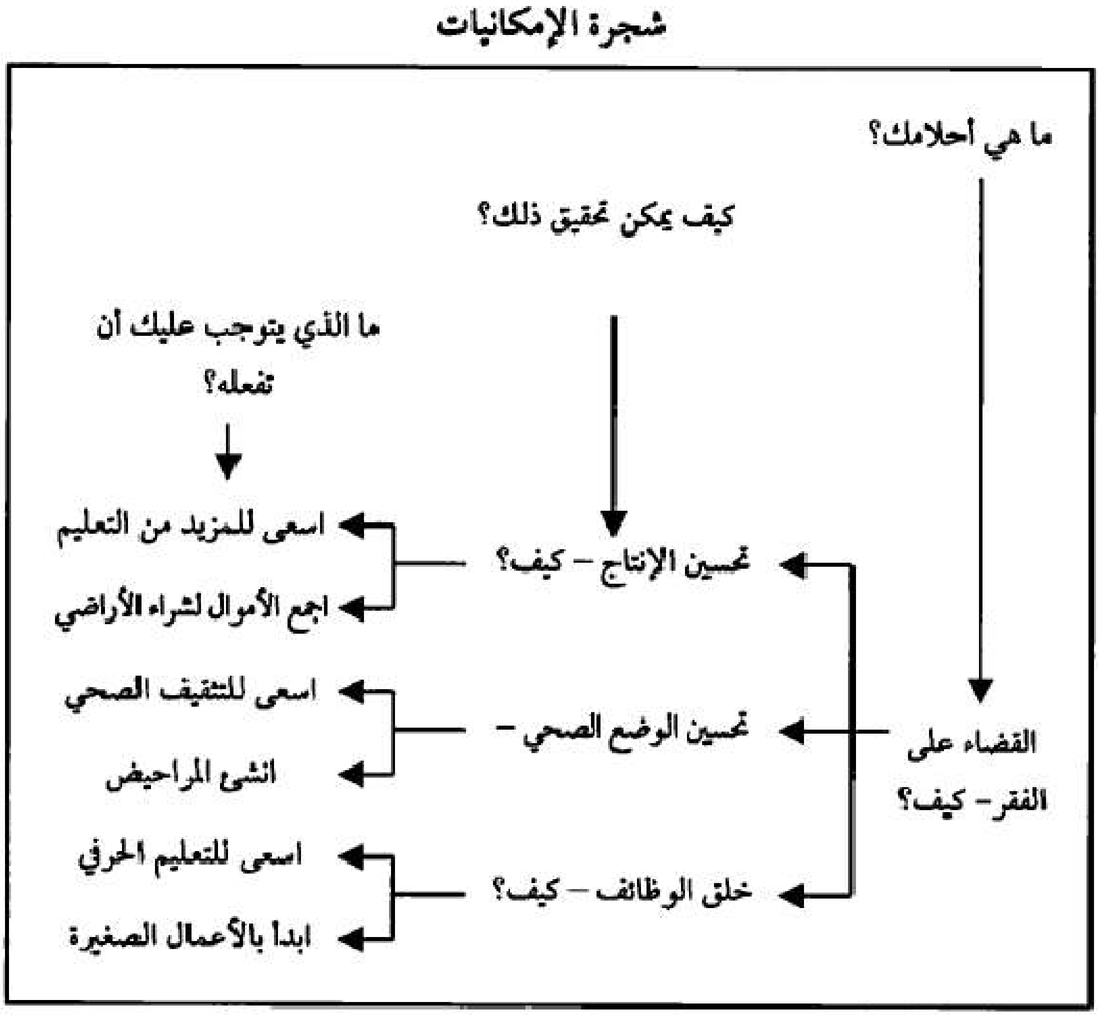
6- حل المشاكل بالطرق التعاونية والخلاقة: يستند حل النزاع الى اساس أو لي هو العمل التعاوني من أجل حل المشاكل، وهو عمل يطمح الى تحريك الاطراف ذات الاختلافات الحقيقية والمعقولة نحو حلول مشتركة ومقبولة. وبمساعدة طرف ثالث أو بدون مساعدته، يفترض هذا العمل وجود قدرة لدى الاطراف المعنية على حل مشاكلها الخاصة وعلى ايجاد الحلول المرضية للقضايا العالقة. والانتقال من معالجة "الأسباب الجذرية للفشل" بواسطة " شجرة حل المشاكل، (أنظر الشكل رقم 3)، إلى اكتشاف "شجرة الإمكانيات" وفقا لنظرية البحث التقديري، (أنظر الشكل رقم 3)،



الشكل رقم3: شجرة حل المشاكل[1]

حيث أن شجرة الإمكانيات نقلت التركيز من المشكلة إلى الامكانية، ودلتهم على طريق التحركات المعنية التي يجب القيام بها.

[1] - –ديانا ويتنين، كلوديا ليبيلير، ديفد كوبر رايدر، مرجع سبق ذكره، ص 59 .



الشكل رقم4: شجرة الامكانات[1]

7– بناء علاقات مستدامة: لا يمكن الوصول الى علاقات مستدامة الا عندما تقوم الاطراف المتنازعة بمصالحة تاريخها السابق وادراك خلافاتها الحالية والاتفاق على رؤية مستقبلية للحفاظ على العلاقة. واستدامة التسويات في حل الخلافات تتطلب من هذا الحل أو الحلول توفير اليات للأطراف المتنازعة من أجل خلافاتاهم ونزاعاتهم المستقبلية بشكل سلمي عبر مفاوضات واتفاقات متبادلة. وحين يتم اصلاح العلاقة الممزقة، تبرز انواع جديدة من العلاقات بين الاطراف، تقوم على اساس احترام لحقوق الافراد والجماعات وادراك استقلالية الروابط التي تربط بينهم. مثل هذا الامر يضمن عدم تصعيد الخلافات في المستقبل الى درجة النزاع المسلح، كما يضمن حل هذه لنزاعات بطرق ترضي الطرفين.

[1] -*المرجع نفسه، ص 60*

8- ايجاد عناصر تغيير: تفترض عمليات بناء السلم بان التغيير في الناس والعلاقات والانظمة، هو شيء ممكن وضروري من أجل حل النزاعات، لذلك يعتبر تجهيز المتنازعين ليصبحوا عناصر تغيير، مبدأ مركزيا في هذا الحقل.

9- تحويل علاقات القوة: تهدف عمليات بناء السلم وحل النزاعات الى احداث تغيير في علاقات القوة الموجودة داخل المجتمع أو بين الاطراف المتنازعة من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف وراءها مبدا هيمنة القوة الى علاقات بناءة متوازنة تعزز وضع جميع الاطراف.

ان تعزيز المهمشين والمحرومين ومنح الصوت للذين لا صوت لهم، هما امران يمكنهما اطلاق طاقة هائلة للتغيير والتحول من طرف الفراد أو المجتمعات كم انهما اساسيان في استدامة السلم.

10- التحرك والتنمية: في العديد من الأوضاع، تشكل التنمية الاقتصادية وتحسين الاحوال المعيشية امورا اساسية قد تتطلب مختلف انواع التأييد والنشاط الاجتماعي من أجل تحقيقها. مثل هذه النتائج تؤمن سير عمليات حل النزاعات كجزء اساسي من عمليات التغيير الاكبر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، مقابل ان تصبح فقط اليات للحفاظ على الوضع الراهن وعلى علاقات النفوذ والقوة الحالية.

وعلى وجه مشابه يسعى صانعوا السلم الى تحديد فترات من التعاون وسط الصعيد الأوسع من علاقات النزاع وتضخيم حجم هذه الفترات من أجل اظهار امكانية العلاقة الايجابية بين الاطراف المتنازعة وغرس الامل والدافع نحو التغيير. ان الاحتفاء بفترات والتعاون، رغم كونها قليلة العدد أو ضئيلة الحجم الا ان بإمكانها مع ذلك ان تكون فعالة جدا في اطلاق طاقة ايجابية بين الاطراف المتنازعة وتعزيز عملية بناء السلم. ممارسات اخرى مثل اعادة بعث التعاطف مع الاخرين واظهار وجههم الانساني، كذلك يعتبر استخدام الروايات لنقل المعاني الشاملة وتغدية الرعاية والترابط بين الاطراف، اداة اساسية في عملية بناء السلم من أجل اظهار الانسانية في الاخرين ورفع المعاناة. ودفعهم لاتخاذ اجراءات ملموسة من أجل تحويل حقائق النزاع.(1)

كذلك يستخدم صناع السلم الطقوس التي تحدث ظواهر التفاعل العاطفي المفهوم من جل غرس المعنى والحياة واشكال جديدة من التجارب المشتركة في نظام مختل للعلاقات، مثل الولائم المشتركة والموسيقى والرقص والرياضة، يمكن استخدامها من قبل صانعي السلم للتأثير على اللقاءات بين الاثنيات.

1- *ديانا ويتنين، كلوديا ليبيلير، ديفد كوبر رايدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 56 - 57*

معظم عمليات بناء السلم تفترض ان "العلاج هو في الالم"[1] وانه يجب اعطاء الفرصة للمتنازعين لكي يستذكروا معاناتهم ويتنفسوا عن أوجاعهم وعن مشاعرهم السلبية معا في جو امن وبيئة امنة من أجل ان يصلوا الى تفهم واعادة صياغة ذكرياتهم بشكل مختلف، يتوجب على صانعي السلم سواء مباشرة بعد هذه التجربة أو تزامنا معها، ادخال نشاطات تتعلق ببناء الثقة وفرض علاقات ايجابية عبر الالعاب أو الفكاهة أو الفن أو ا لموسيقى أو غيرها من نشاطات التسلية وتخفيف عبء التجارب.

كذلك تعمل عمليات بناء السلم على غرس الامل ومساعدة الاطراف المتنازعة على وضع رؤية جديدة لمستقبل العلاقات، وايجاد رؤية مشتركة لمجتمع مسالم في الاقليم، وتشمل تفاصيل كاملة متعلقة بدوار ووظائف اليات مجتمع الدولة والمجتمع المدني والشرطة والقضاء والطقوس التقليدية الحضارية والقطاع المدني في تعزيز السلم[2].

يرتبط بناء السلم بأحداث تغيير في العلاقات الانسانية والمؤسسات، فالعديد من وسائل ومقاربات بناء السلم تبحث عن القوى الايجابية المانحة للحياة داخل كل نزاع من أجل تمكين الناس العالقين وسط دائرة العنف من رؤية احتمالات الموجودة في مستقبل مختلف. وتقوم هذه المقاربات على فرضيات بوجود مصادر للطاقة وامكانيات للإبداع والتراحم والامل والتخيل والتحول داخل النظام الانساني– الناس، العلاقات، الجماعات، والمجتمعات– والتي اذا ما تم ايقاظها، يمكنها ان تشكل قوة محركة ودافعة للتغيير، وتنطلق فرضيتنا من ان الناس حين يدركون الحقيقة المرعبة للحرب، يعمدون لكونهم بشرا عقلانيين الى تجنب العنف واختيار البدائل السلمية. كذلك اذا تعلموا كيف ينظرون الى انفسهم كعناصر للتغيير الايجابي بدلا من كونهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة.

ويشدد هذا الفصل على حقيقة ان صناع السلام يمكنهم ان يكونوا اكثر فعالية في احداث التغيير، اذا استطاعوا دمج العناصر والعمليات والمقاربات الايجابية ضمن ممارساتهم الحالية، لان مثل هذه الانواع من المقاربات، يمكن للأطراف المتنازعة ان تشعر بحريتها وقدرتها على الارتباط ببعضها البعض وادراك امكانية قيامه بدور في تغيير النظام. والتحدي الذي يواجه صناع السلام يجب ان يتناغم باستمرار مع العناصر الايجابية الموجودة ضمن سياق عملياتهم على ان يستمروا في تقييمها وتفعيلها.

كذلك بعيدا عن هذه المقاربة التدريجية، يحتاج الامر الى وضع اطار للمقاربات الايجابية في بناء السلم، وما يبقى هو الحاجة لتطوير الاستراتيجيات والوسائل من أجل تحقيق دمج منهجي وشمولي لمبادئ وممارسات التغيير الايجابي في جميع نواحي عملية بناء السلم، بما فيها عمليات التدريب والتعليم.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 57

[2]– المرجع نفسه، ص 55

المطلب الخامس: مقاربة الأثر الجماعي في بناء السلم:

تهدف هذه المقاربة إلى زيادة الأثر الناجم عن الجهود الجماعية الرامية إلى بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات، من منطلق أنه حتى لو قام ممارسو بناء السلم بتحسين فعالية إجراءاتهم البراميجية الفردية، فقد لا يحققون بشكل فردي آثارا كافية على المستوى النظامي. ومن ثم فإن الحاجة إلى إطارا للتأثير الجماعي يساعد على ضمان أن تكون الإجراءات المتباينة من جانب جهات فاعلة متعددة متعاضدة داعمة لبعضها البعض وأن تخلق أو جه تآزر فعالة للتعجيل بإحراز التقدم نحو بناء السلم وإدامته.

هذه المقاربة قدمتها منظمة "إعادة تخيل التغيير الاجتماعي[(1)]" *Social Reimagining Change "FSG"* في سلسلة من المقالات في إطار "استعراض الابتكار الاجتماعي ستانفورد Stanford". مستفيدة في ذلك من سنوات عديدة من الخبرة في العمل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالعدالة والسلم[(2)].

المبادئ الأساسية لمقاربة الأثر الجماعي الموجهة لبناء السلم: وهي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه أي جهد يرمي إلى تعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلم. واستخلصت هذه المبادئ من النقاش الكبير الذي دار بين الممارسين والأكاديميين وتوج بمؤتمر شهر جويلية 2016 بالولايات المتحدة، وتتمثل هذه المبادئ في:[(3)]

---

[1]- *FSG* هي منظمة استشارية توجه نشاطاتها نحو قادة بعثات بناء السلم بهدف احداث تغيير اجتماعي واسع النطاق ودائم. من خلال الجمع بين الخدمات الاستشارية المتخصصة، والأفكار القوية، وتقدم خدماتها للمنظمات غير الربحية، والحكومات في جميع أنحاء العالم من أجل إطلاق العنان لقدراتهم الكاملة لإعادة تصور التغيير الاجتماعي. مثل مؤسسة روبرت وود جونسون *Robert Wood Johnson Foundation,* ، *ليلي Lilly*، والصندوق العالمي للمرأة *the Global Fund for Women*

خبرة المنظمة في التخطيط الاستراتيجي والتقييم والتنفيذ تساعد العملاء في خلق تأثير اجتماعي في مجالات الصحة والتنمية الاقتصادية والتعليم، وقد أدى عملها الاستشاري، والبحث، وتحليل الجهود الناجحة لكتابة وتطوير الأفكار التي تعتقد أن لديها القدرة على تغيير العالم. من خلال مقاربة التأثير الجماعي لمعالجة المشاكل المعقدة للدول الخارجة. لديها مكاتب في كل من بوسطن، جنيف، مومباي، سان فرانسيسكو ، سياتل، واشنطن العاصمة،

ولمعلومات أكثر حول المنظمة تصفح الموقع الالكتروني لها: *https://www.fsg.org/*

[2] *–Tom Wolff,* ***Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong****, Global Journal of Community Psychology Practice, March 2016.*

[3]*– Peter Woodrow,* ***Framework for Collective Impact in Peacebuilding****, CDA Collaborative Learning Projects, October 2017, p3.*

.

1. يجب على الفاعلين والمنظمات المحلية دفع جهود التأثير الجماعي والسيطرة عليها. ويتمثل دور المنظمات الخارجية في تقديم الدعم من التجارب الأخرى. إيلاء الاهتمام لقضايا السلطة، وامتياز والسيطرة.
2. يجب على جميع المنظمات، ولا سيما "الأجنبية"، أن تعلن عن دوافعها وجدول أعمالها – وأن تكون شفافة قدر الإمكان بشأنها.
3. من المرجح أن تحقق عمليات بناء السلم "من أسفل إلى أعلى" نجاحات أفضل من مبادرات بناء السلم من القمة أو من الخارج.
4. يجب أن تدمج العلاقات الرأسية والأفقية في مبادرات بناء السلم.
5. يجب أن توفر عمليات التعلم جوهر عمليات التأثير الجماعي. وتعد تدفقات المعلومات والتحليلات والاستجابات أنشطة حاسمة في المنظمات المشاركة.
6. كيفية توفير التمويل وكيفية هيكلة العملية تؤثر على القدرة على تعزيز التأثير الجماعي؛ فينبغي أن تكون المساءلة عموما أكثر الفئات تأثرا بالحرب والعنف. والالتزامات الطويلة الأجل بالقضايا الرئيسية مهمة.
7. يجب أن يكون الشمول اعتبارا من البداية متوازنا مع الحاجة إلى القدرة على العمل وتحقيق مجموعة "كافية" من المنظمات التي تعمل في جدول أعمال مشترك.
8. يجب أن يتضمن التحليل التشاركي العديد من المنظورات مثل أدوات تحليل النظم التي تستخدم عمليا. وأن تكون عملية البرمجة قابلة للتكيف والتعديل، حيث أن "التحليل والتعلم هي عمليات تكرارية".

1. يجب أن يكون الدافع وراء الجهود هو الإحساس بأهمية القضايا المبرمجة ومتانتها واستدامتها – بدلا من "الاستعجال" – الذي يمكن أن يؤدي إلى بذل جهود قصيرة الأجل وعابرة لا تترتب عليها آثار دائمة على الدوافع الجذرية للنزاع.
2. ينصح ببناء تدريجي للعمل الجماعي، مع غرفة لإعادة التقييم (إضافة وإسقاط المنظمات) مع مرور الوقت ومراحل العمل.
3. يجب النظر في حوافز المشاركة في التأثير الجماعي لبناء السلم.

اعتبارات أو لية لنجاح مقاربة التأثير الجماعي[1] :

- **ضرورة الفهم المنهجي لديناميات النزاع ونظامه: إذ** يجب أن يتجاوز التحليل الأطر والأدوات التقليدية، عن طريق رسم خرائط للنزاع، وتحليلها بالإضافة إلى وضع أدوات لتحديد نقاط الاختراق

[1] – *Idem, pp 6-8.*

لأطراف النزاع وطرق إحداث تغيير إيجابي في نظم النزاع. وبالتالي تقترح المقاربة استخدام مجموعة من الأدوات لضمان ترجمة التحليل إلى استراتيجيات وعمليات قوية.

- **اتباع إدارة تكيفية لتخطيط البرامج وتنفيذها:** عن طريق الابتعاد عن نظم البرمجة الجامدة (مثل الإدارة القائمة على النتائج). ووضع إجراءات مرنة ومتكيفة وأكثر وضوحا بالنسبة لبناء السلم، حيث لا توجد أساليب "مثبتة" للتغيير، وأهداف التغيير (ديناميكيات النزاع) هي في حالة تغير مستمر. وتتطلب الإدارة التكيفية إجراء تحليل متكرر للنزاع، وتدفق منتظم للمعلومات / والتغذية المرتدة فيما يتعلق بآثار ونتائج أنشطة البرنامج، وهياكل إدارة البرامج المصممة للاستجابة لتحليل النزاعات وردود الفعل.
- **التقييم الأولي وتطوير الاستراتيجية:** قبل المشاركة الكاملة في عملية التأثير الجماعي فيما بين المنظمات المتعددة، هناك حاجة إلى عدة إجراءات أو لية لضمان أن يكون هناك جهد تعاوني مفهوما جيدا ومستهدفا من خلال خمسة مراحل:

1) **رسم خرائط أصحاب المصلحة الأولية:** يشمل الاستكشاف الأولي تحديد أصحاب المصلحة المهمين المعنيين بالنزاع، بمن فيهم أولئك الذين يشجعون السلم والذين يشاركون في أعمال العنف أو الذين هم أطراف مباشرة أو غير مباشرة في النزاع.

وتشمل خريطة أطراف النزاع : مصالحهم، ومطالبهم، ومصادرهم، وما إلى ذلك. ومن شأن رسم الخرائط التكميلية أن يحلل المجموعات والأفراد الرئيسيين العاملين من أجل السلم، وأن يبين من يفعل ما، وأين، ومعالجة أي قضايا.

ويسمح رسم خرائط أصحاب المصلحة هذا بتحديد أو لي لمجموعة من الشركاء المحتملين في الجهود الجماعية، بما في ذلك الشبكات أو الائتلافات القائمة ونقاط قوتها.

2) **تشكيل شبكة "كافية" أو تحالف من الجماعات المهتمة ببناء السلم:** على الرغم من أن تكوين المجموعة (المجموعات) من المرجح أن يتغير مع مرور الوقت من خلال عملية تكرارية، فمن الضروري العمل مع شبكة لديها ما يكفي من القدرة والعلاقات، سواء الرأسية (المحلية والدولية) أو الأفقية (عبر القطاعات ووجهات النظر الخاصة بكل جماعة). وقد تؤدي المناقشات اللاحقة إلى تضييق أو توسيع الشبكة، اعتمادا على (الموضوع والمشكلة والمسألة والمنطقة الجغرافية). ومنذ البداية، سيكون من الضروري أيضا معالجة قضايا السلطة وصنع القرار، لضمان أن تتحكم الجهات الفاعلة المحلية، قدر المستطاع، في العملية.

3) **التحليل الأولي للنزاع:** يقوم إطار الفريق الاستشاري المشترك بوضع فهم مشترك للمشكلة المطروحة. حيث سيكون من المهم فهم سياق النزاع. ففي معظم حالات النزاع سيكون من الضروري إجراء تحليل أو لي يشارك فيه أصحاب مصلحة محليين متعددين. ومن شأن إشراك طائفة عريضة من الجهات الفاعلة منذ البداية أن يبني الملكية المحلية للعملية.

4) قرار بشأن مستوى العمل الجماعي: استكشفت أبحاث"[1] سدا *Reflecting on Peace Practice Program – CDA* الروابط بين العمل على المستوى المحلي والمجتمع الدولي في "كتاب السلم القليل *Peace Writ Large peace writ little*"[2] والجهود المبذولة لبناء السلم، والتي يمكن أن تكون دون وطنية (مقاطعة، ولاية..)، أو تنطوي على ترتيبات إقليمية أو دولية. ويمكن أن تشمل الشبكات المكرسة لتعزيز السالم مجموعة من المستويات:

- التحالفات / الشبكات على المستوى المحلي
- تحالف / شبكات على المستوى الوطني
- الشبكات أو جهود التنسيق بين المانحين الدوليين
- جهود / لجان السلم الحكومية (مع / بدون دعم دولي)

وبغض النظر عن الأطراف المتنازعة نفسها، يمكن أن تشمل أي من هذه الفئات منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والشركات المحلية / الدولية والحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمسؤولين والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ويواجه كل مستوى من هذه المستويات درجة مختلفة من الصعوبة التي ينطوي عليها الترويج للآثار الجماعية لعمليات بناء السلم. ويكون العمل مع مجموعات محلية من المنظمات، ثم ينتقل العمل إلى المستوى الوطني. ثم تقدم اقتراحاتها الى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة.

5) تحديد القضايا الجوهرية: السؤال الأولي يتعلق بالقضايا الجوهرية التي يتعين معالجتها. لذلك، تحدد مقاربة التأثير الجماعي أهدافا قابلة للتحقيق، ومن خلال تجربة خبراء هذه الـ CDA وFSG في العمل مع مجموعات من المنظمات في الميدان، توصلوا إلى أن الجهود المشتركة الأكثر فعالية هي التي ركزت على مسألة منفصلة نسبيا ومحددة زمنيا، على الرغم من أن هذه المساعي يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أوسع وأطول أجلا نحو رؤية مشتركة

1- ***Reflecting on Peace Practice Program – CDA*** هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على تحسين فعالية منظمات بناء السلام والتنمية والمنظمات الإنسانية العاملة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. من خلال نهج التعلم التعاوني، وهي تجمع بين التحليل الدقيق والمنهجيات القائمة على الأدلة لإنتاج أدوات مفيدة موجهة للممارسين وصناع القرار على حد سواء. وفي إطار تعزيز عمل شركائها، تسهم المؤسسة في إحداث تغيير إيجابي ومنهجي دائم للناس والمجتمعات المحلية، مع التأثير أيضا على السياسات والممارسات عبر القطاعات التي تعمل فيها، لمعلومات أكثر، انظر الموقع: ***http://cdacollaborative.org/***

2- *Reflecting on Peace Practice Program – CDA, **Claims And Reality Of Linkages Between Peace Writ Large And Peace Writ Little**, October 1, 2012, website : http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/02/Claims-and-Reality-of-Linkages-between-PEACE-WRIT-LARGE-and-Peace-Writ-Little.pdf*

واضحة وأهداف ملموسة. وعادة ما يفشل العمل المشترك بشأن "بناء السلم" أو بعض الأهداف السامية الأخرى طويلة الأجل بسبب الغموض وعدم وجود نتائج واضحة. وعلى الجانب الآخر، فإن الجهود التي تركز على مجموعة ضيقة من الأنشطة نادرا ما لا تؤدي إلى أي أثر منهجي

6) "**الذهاب / لا الذهاب**" **القرار:** بعد استكشاف كل من المجالات الخمسة المذكورة أعلاه، سيكون من المهم أن تقرر ما إذا كان هناك ما يكفي من الاهتمام، والتفاهم المشترك، والتقاء الرؤية أو الأهداف لتبرير التفاني في تركيز الطاقة والوقت والموارد والجهد نحو "التأثير الجماعي" لبناء السلم.

بيئة التأثير الجماعي: القيادة والتمويل والشعور بالأهمية: تطرح منظمة إعادة تخيل التغيير الاجتماعي FSG ثلاثة شروط مسبقة هامة يجب وضعها قبل البدء في جهود التأثير الجماعي، والتي أطلقت عليها اسم "بيئة تساهلية". وتتضمن الشروط المسبقة وهي "بطل مؤثر؛ وموارد مالية كافية، وإحساس بالحاجة الملحة للتغيير".[(1)] وتهيئ هذه الشروط المسبقة معا الفرصة والتحفيز اللازمين لجلب الناس الذين لم يسبق لهم العمل من قبل في مبادرة التأثير الجماعي والاحتفاظ بها حتى يأخذ زخم المبادرة نفسه.

العامل الأكثر أهمية حتى الآن هو "بطل مؤثر (أو مجموعة صغيرة من الأبطال) الذي يقود الاحترام اللازم لجلب القادة على مستوى كل المجموعات والحفاظ على مشاركتهم النشطة مع مرور الوقت. وتتمثل أهمية القيادة الدينامية في حفز جهود التأثير الجماعي واستدامتها[(2)].

ثانيا، يجب أن تكون هناك موارد مالية كافية تستمر لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل، بشكل عام على شكل ممول واحد على الأقل يعمل منذ البداية، ويمكن أن يدعم ويعبئ موارد أخرى لدفع تكاليف البنية التحتية وعمليات التخطيط اللازمة.

العامل النهائي هو الحاجة الملحة للتغيير حول قضية ما. هل خلقت الأزمة نقطة فاصلة لإقناع الناس بأن هناك حاجة إلى نهج جديد تماما؟ هل هناك إمكانية لتمويل كبير قد يحث الناس على العمل معا؟ هل هناك نهج جديد بشكل أساسي، مثل استخدام قدرات الإنتاج والتوزيع والطلب في القطاع الخاص للوصول إلى الملايين من الناس بكفاءة مستدامة، كما هو الحال بالنسبة لنظام

---

1 – Peter Woodrow, op, cit.

2 – Chigas, Diana and Peter Woodrow, forthcoming, untitled manuscript regarding the cumulative impacts of peacebuilding efforts, CDA Collaborative Learning Projects2016. Website : http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/09/CDA-Annual-Report-2014-2015-Final.pdf

المعلومات الجغرافية؟ إن إجراء البحوث ونشر تقرير يلفت انتباه وسائل الإعلام ويبرز خطورة المشكلة هو طريقة أخرى لخلق الإحساس الضروري للإلحاح لإقناع الناس بالالتقاء. (1)

جلب التأثير الجماعي على الحياة

الشروط الخمسة للتأثير الجماعي: وضعت FSG خمسة شروط أساسية يجب الوفاء بها من أجل تحقيق تأثير جماعي، وكما أشير إليه في برنامج العمل المقترح من قبل FSG، وهي :

1. فهم جماعي (تحليل النزاع، درجة التقدم، من يفعل ما)
2. النية الجماعية والعمل (جدول الأعمال المشترك، مستوى / نطاق العمل، الاستراتيجية الأساسية، الأنشطة المتعاضدة، تقسيم العمل، التدابير المشتركة)
3. التعلم الجماعي والإدارة التكيفية (طلب تغذية مرتدة منتظمة، وضبط الإجراءات وفقا لذلك، والتأكيد على التعلم المتبادل)
4. التواصل المستمر والمساءلة، (تبادل البيانات المستمر، وتبادل الخبرات، والتفكير)
5. هياكل الدعم الكافية (دعم "العمود الفقري")

مع ملاحظة هي أنه لا يمكن أن تكون هناك صيغة عامة لمعالجة هذه الشروط؛ بل يجب تكييف النهج والطرق والعمليات مع السياق المعالج. فما يمكن أن يعمل في بيئة معينة قد يعود بنتائج عكسية بشكل خطير في بيئة أخرى، في حين أن الفئات العامة والمواضيع الفرعية ستكون مهمة في جميع البيئات تقريبا، بالضبط كيفية تحقيقها سوف تختلف اختلافا كبيرا. وكما لوحظ في المبدأ الأول في بداية الوثيقة الإطارية لهذه المقاربة، يجب على السكان والمنظمات المحلية دفع العملية(2).

ويعرض الجدول أدناه كل من الشروط الخمسة ويقترح الأنشطة المحتملة للنهوض ببناء السلم، ويحدد القيود والتحديات المحتملة، ويقدم بعض الأفكار للتخفيف من تلك التحديات.

استكشاف الظروف الخمسة للتأثير الجماعي(3):

---

[1] – *Chigas, Diana and Peter Woodrow, op, cit.*
http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/09/CDA-Annual-Report-2014-2015-Final.pdf.

[2] – *Peter Woodrow, op, cit.*

[3] – *Idem.*

شروط الأثر الجماعي	الأنشطة الممكنة في سياقات بناء السلم	القيود والتحديات	إجراءات التخفيف المحتملة
1- الفهم الجماعي: المشاركة في العملية الجارية للتحليل المشترك للنزاع وتتبع التقدم المحرز			
أ. تطوير فهم / تحليل مشترك	إجراء تحليل مشترك للصراعات ورسم خرائط للنزاع و/ أو تبادل التحليلات القائمة التي تحدد الدوافع الرئيسية للنزاع.	الإطار الأساسي للصراع هو نفسه في كثير من الأحيان موضع خلاف. ليس جميع أصحاب المصلحة قادرين أو على استعداد للمشاركة في التحليل المشترك. لا تتم مشاركة بعض التحليلات. هل تمثل كل الأصوات أو وجهات النظر في التحليل؟ من "يملك" التحليل؟	العمل فقط مع الوثائق المتاحة للجمهور. العمل مع الأطراف المتنافسة بشكل منفصل، ثم الجمع. سرية التحليلات من الطرف الثالث.
ب. تقييم الظروف الحالية للتقدم / عوامل القيادة الرئيسية و/ أو عناصر التغيير الإيجابي	بالإضافة إلى تحليل النزاع، تقييم درجة التقدم (أو عدم وجود) في مجالات التغيير الرئيسية اللازمة (استخدام أداة "شجرة SDA"	تصورات مختلفة عن التقدم والتقديرات المختلفة لما هو أكثر أهمية لمعالجة، استنادا إلى المصالح والخبرة.	المشاركة في الحوار حول التقدم المحرز وأولويات العمل كممارسة أساسية في بناء ائتلاف أو شبكة.
ت. رسم خريطة: ما الذي يجب أن يفعل، وما سبق أن حاولت فعله، مع ما هي النتائج التي تحققت أو يمكن أن	بناء على الدوافع الرئيسية ومجالات التقدم أو عدم وجودها (انظر رقم 1 أ و1 ب)، وتحديد المنظمات التي تعمل على القضايا التي توجد فيها ثغرات	بعض الأنشطة، بحكم الضرورة، سرية أو غير مسجلة. وغالبا ما يكون عدد الجهات الفاعلة المختلفة هائلا، مما يجعل من الصعب الحصول على صورة	وضع خريطة على الأقل أهم الجهود، مع الحرص على ملاحظة الجهود التي تحركها محليا والتي قد تكون أقل وضوحا. تطوير معلومات

تتحقق؟	كبيرة في عدد و/ أو حجم الجهود من أجل التغيير. تحليل نجاح أو فشل جهود التغيير السابقة.	كاملة عن جميع الجهود. ومن المحتمل أن تكون هناك تفسيرات أو تحليلات متعارضة لنجاح أو فشل الجهود السابقة.	أكثر اكتمالا مع مرور الوقت.
ث. تكرار / تحديث التحليل بانتظام	تحديث التحليل المشترك بانتظام، كعنصر "طبيعي" من أنشطة المجموعة	ضيق الوقت	
2- **النية الجماعية للعمل: وضع جدول أعمال مشترك، واستراتيجية أساسية، وخطة عمل وتدابير مشتركة**			
أ. تطوير الرؤية والأهداف المشترك	تحديد رؤية مشتركة طويلة الأجل وسلسلة من الأهداف المتوسطة القابلة للتحقيق أو لبنات البناء.	قد تكون الرؤى للمستقبل متناقضة وأطراف "السلم" فواعل أساسية في النزاع. ويمكن أن تعرقل القضايا الأساسية المتعلقة بالإدماج أو الاستبعاد، المظالم، نماذج السلطة، العدل أو العدالة، حتى بين مؤيدي السلم. وحتى لو تحققت رؤية مشتركة، قد يكون من الصعب تحديد لبنات البناء أو الخطوات الوسيطة	الموافقة على المبادئ التي تقود الرؤية أو لا، ثم كيف يمكن تطبيقها في السياق. تحدد الخطوات التدريجية نحو الرؤية، بدلا من القضايا الرئيسية التي تقطع إلى أجزاء قابلة للتنفيذ. العمل مع أولئك الذين هم على استعداد للانضمام إلى جهد جماعي.
ب.اعتماد استراتيجية شاملة للنهج العام ونظريات للتغيير	ضمن رؤية وأهداف محددة، وضع استراتيجية لتحقيق الأهداف المتوسطة	سيعمل النظام على دفع جهود التغيير أو مقاومتها.	تأكد من أن "الضرر" لا يكون أثناء عملية التخطيط.

	ونظرية التغيير المصاحبة لها.		اعتماد نهج إدارة تكيفية للاستجابة للتقدم، والإخفاقات والأحداث غير المتوقعة.
ت.تحديد مجالات الأولوية للعمل	استخدام مختلف أشكال التحليل في 1أ، 1ب و 1ج لتحديد مجالات الأولوية للعمل – وخاصة القضايا أو المجموعات التي تم تجاهلها.	تحديد حجم الجهود المطلوبة، في كثير من الأحيان المنظمات اعتادت على برامج متواضعة.	الانخراط في التمارين التي تحرر الخيال والابتكار. العمل مع الجهات المانحة لتوفير الموارد لتوسيع النطاق.
ث.التفريق بين المهام / الأدوار	استخدام المعلومات التحليلية لتحديد من هو أفضل وضع للقيام بالمهام، على أساس الخبرة أو القدرات أو الولايات أو المهارات، أو ما إلى ذلك	قد تتنافس الوكالات الآن أو سابقا. قد يكون من الصعب مناقشة علنية للقدرات. البعض قد تكون مرفقة بنظريات التغيير المريبة (الطرق المفضلة)	التركيز على التعلم المتبادل، استنادا إلى الأدلة (وبالتالي وضع التدابير المشتركة).
ج. تنسيق خطة عمل	بناء على المهام / الأدوار المختلفة (أعلاه)، وضع خطة عمل: من سيفعل ما، متى، مع من، ما هي الموارد.	وقد تقاوم المنظمات الرقابة المركزية وتآكل استقلاليتها	الغرض الأساسي من التحالف وهدف التأثير الجماعي يتطلب مستوى من التنسيق والتكيف لتحقيق جدول أعمال مشترك.
ح. تحديد التدابير المشتركة، استنادا إلى خطة العمل ونظريات التغيير: الرصد	ما هي التغييرات التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأنشطة الجماعية على مدى الفترة الزمنية؟ كيف يمكن	قد يختلف المشاركون حول ما هو مهم للتتبع. وقد تعرقل مسائل الأمن والوصول إلى مناطق النزاع من أجل جمع	استخدام المنظمات المحلية لجمع البيانات. بناء القدرات المحلية لبحوث المسح وردود الفعل. الاستفادة من

المستمر	قياسها؟ كيف يمكننا تتبع الآثار الأخرى (غير المتوقعة / غير المقصودة)؟	البيانات بدقة	مصادر الحشد وغيرها من التكنولوجيات الناشئة.
3- التعلم الجماعي والإدارة التكيفية: البحث عن ردود فعل منتظمة، وضبط الإجراءات وفقا لذلك، واعتماد تدابير مشتركة			
أ. الانخراط في عملية التعلم التعاوني الجارية	تنظيم عمليات التفكر / التعلم المتبادل للاطلاع التنفيذ واستخلاص الدروس من الجهود الأخرى.	ضيق الوقت. عدم الثقة أو عدم الانفتاح لمناقشة "الإخفاقات" وكذلك النجاحات.	بناء عمليات التعلم في البرمجة، وتوفير ردود فعل مفيدة على أساس منتظم.
ب. جمع ردود الفعل وتحليل البيانات	تحليل المعلومات المجمعة من التدابير المشتركة (2ت أعلاه). استنباط التصورات والآراء من مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة.	قد يختلف المشاركون حول التغييرات المتوقعة وكيفية تفسير البيانات.	
ت. الانخراط في إدارة التكيف	استخدام بيانات الرصد ونتائج التقييم وردود الفعل لمناقشة التعديلات اللازمة في نهج البرنامج ونظريات التغيير.	قد تلتزم بعض المنظمات و/ أو الجهات المانحة باستراتيجيات أو إجراءات أو نواتج محددة	الحصول على التزام مسبق من المنظمات المشاركة ومانحيها من أجل اتباع نهج إداري تكيفي مع آليات واضحة للمساءلة.
4. التواصل المستمر والمساءلة			
أ. المشاركة في المساءلة المتبادلة	استخدام المعلومات التي تم جمعها لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف	قد يقاوم المشاركون المساءلة المتبادلة، ويفضلون الاستقلال. وقد يشكك	معالجة المساءلة المتبادلة من بداية الشبكة أو تشكيل التحالف:

	المتبادلة و/ أو العمل معا لضبط الاستراتيجيات والأنشطة استجابة لردود الفعل / البيانات.	البعض في دقة البيانات، خاصة إذا كانت تتناقض مع منهجياتهم أو نهجهم المفضلة. وقد يرفض بعض المانحين تغيير الطرق والأساليب.	معنى عملية صنع القرار، استخدام البيانات. تشجيع الموقف التجريبي، واختبار نظريات التغيير معا. تجنب اللوم، تثقيف الجهات المانحة وجعلها جزءا من عملية الإدارة التكيفية
ب.وضع آليات شفافة للاتصال الداخلي المستمر.	ضمان وجود منصة للتبادل المفتوح بين الأعضاء، واتخاذ القرارات الجارية، ومعالجة المخاوف، وتقاسم المعلومات، والتخطيط.	قيود الوقت للأعضاء. احتمال سوء الفهم بشأن القرارات الهامة. قد تنشأ توترات بين (الكيانات المحلية) و" الإقليمية أو الدولية"	استخدام عمليات شفافة لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات. الانخراط في حوار صريح حول الأدوار المناسبة للمحليين وغيرهم، وضمان دعم المانحين للمبادرات من الداخل
ت.وضع آليات للاتصالات الخارجية الجارية	تحديد أصحاب المصلحة الخارجيين المهمين والدوائر الانتخابية (الجمهور)، والمعلومات التي يحتاجونها، وكيف سيتم توفيرها.		
ث.مراجعة الخطط / النتائج بشكل دوري	تنظيم مناسبات لدراسة البيانات / ردود الفعل الواردة وتحليلها (انظر 2ح و3 أعلاه)، والانخراط في مزيد من التخطيط والتعديلات	ضيق الوقت. الأسئلة المحتملة حول البيانات / ردود الفعل. مقاومة تعديل الخطط (من قبل الشركاء أو الجهات المانحة).	

			اللازمة.
5. هياكل الدعم الكافية (دعم العمود الفقري)			
تحديد المنظمات لتوفير الدعم للموظفين وتشكيل وظيفة "الأمانة"	تنسيق الأنشطة بين الشركاء: الاجتماعات وصنع القرار والتخطيط وجمع البيانات والاتصالات وجمع الأموال وغيرها، والأنشطة الأخرى المبينة أعلاه.	مقاومة السيطرة المركزية المتصورة. المنافسة بين الأعضاء للدور القيادي و/ أو التمويل المرتبط بها. تصورات التحيز أو أجندة خفية.	استكشاف خيارات متعددة لهذه الوظيفة: منظمة واحدة، عدة منظمات، مجموعة التنسيق. إبقاء الهياكل الخفيفة / غير بيروقراطية ومرنة

المصدر : Peter Woodrow، **Framework for Collective Impact in Peacebuilding**، CDA Collaborative Learning Projects، October 2017 ،

الفصل الثاني

عمليات بناء السلم:

ضبط للمجالات

تمهيد:

يهدف بناء السلم إلى الحيلولة دون تفشي النزاع المسلح أو تكراره أو استمراره، وبالتالي يشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات قصيرة وطويلة الأجل، يتم تصميمها لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات التي تعرف نزاعات أو الخارجة منها، ويجب أن تركز هذه الإجراءات على تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، والحكم الشفاف الخاضع للمساءلة، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون وتعزيز ثقافة السلم واللاعنف. ولهذا سيحاول هذا الفصل ضبط هذه المجالات من خلال خمسة مباحث مبينة أدناه.

المبحث الأول: بناء العملية الديمقراطية والحوكمة،

يناقش هذا المبحث قضايا الديمقراطية والحكم في سياقات بناء السلم بعد انتهاء الصراع في الدول الهشة[*]، لمعرفة كيف أصبحت الحوكمة الديمقراطية إطارا سياسيا مركزيا لبناء السلم بعد انتهاء النزاع على مدى العقدين الماضيين. سيتم في هذا المبحث عرض الأقسام الفرعية الخمسة للمجال الموضوعي للديمقراطية والحكم وهي: بناء دستور توافقي، هندسة العملية الانتخابية والأحزاب السياسية، إصلاح الإدارة العامة والحكم المحلي، بناء منظمات المجتمع المدني، تنمية الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: بناء دستور توافقي:

توفر الدساتير القائمة على حقوق الإنسان والكرامة، إطارا للسلام الديمقراطي. وفي أعقاب النزاعات العنيفة، ينظر إلى إصلاح أو صياغة دستور جديد على أنه عملية رئيسية لإعادة تأسيس شرعية الدولة، وإقامة وتعزيز المجتمع السياسي، ووضع أو إصلاح قواعد ممارسة العملية السياسية، ومساءلة السلطة. وتفسر هذه الوظائف السبب في أن العديد من المفاوضات المحيطة بتسوية النزاع المسلح تنطلق من التعديلات الرامية لتغيير النظام والدستور. ومع ذلك، فهي غير كافية وحدها كأداة لبناء السلم.

أولا: مفهوم بناء الدستور: وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "يشير الدستور إلى المبادئ الأساسية لنظام الحكم في دولة ما... ويحدد الدستور التنظيم والعمليات الأساسية للحكومة، ويصف صلاحياتها وحدودها كما يحدد قواعد اللعبة السياسية"[1]. فالدستور هو وثيقة تؤكد قيم المواطنة والعيش المشترك،

* – الدول الهشة هو الاصطلاح المستخدم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلفتها صراعات حادة في الماضي. وتضم الدول الهشة سدس سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليار نسمة، لكن يأتي منها نصف وفيات الرضع في العالم، ويقطن فيها ثلث البشر الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم. وعلى الرغم مما تحقق من انجازات كبيرة في تخفيض أعداد الفقراء خلال العقد الماضي، فإن تحقيق تقدم في كثير من البلدان الهشة ما زال هدفا يصعب

وتضع الحقوق والواجبات وتقدم إصلاحات لأجهزة الدولة من أجل بناء الثقة، بهدف بناء مجتمع سياسي، وبالتالي ترسخ أساس شرعية الدولة.

وتشير عملية صياغة الدستور، أو الهندسة الدستورية، إلى العمل الفني خلال وضع الدستور، أما بناء الدستور فيعبر عن عملية أوسع، وأطول، وهي تعتبر عملية مفيدة في بناء السلم.[1] فوفقا لكيرستي ساmويلز *Kirsti Samuels* ، "يمكن اعتبار صنع الدستور عنصرا فرعيا في بناء الدستور الذي يركز على جعل الدستور في الواقع، ويبدأ بقرار إنشاء أو مراجعة أو تجديد الدستور"[2]. ومن ثم، فإن بناء الدستور يعني العملية التي يتم من خلالها تشكيل هذه الوثيقة، والتداول بشأنها، ووضعها، وتعديلها[3]. وتحدد عملية البناء هذه الحقوق والواجبات من أجل إبرام عقد اجتماعي بين المواطن والدولة[4].

بل هناك من يرى بأن "صنع الدستور التشاركي أصبح معيارا لشرعية النظام السياسي. ولا يمكن أن يقتصر وضعه على مفاوضات بين النخب الذين يقومون بصياغة نصوصا له خلف أبواب مغلقة[5]"

بلوغه. ويبلغ متوسط معدلات الفقر في الدول الهشة نحو 54 في المائة، مقارنة مع 22 في المائة في غيرها من البلدان منخفضة الدخل. وهي تضم ثلث وفيات البلدان الفقيرة الناجمة عن فيروس ومرض الإيدز، وثلث من يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة، وكذلك ثلث الأطفال الذين لا يتمون تعليمهم الابتدائي ونصف وفيات الأطفال. وقد أدت أزمتا أسعار الغذاء والوقود عام 2008 والأزمة المالية العالمية إلى مزيد من الضغوط على اقتصاد هذه البلدان وإستراتيجياتها الرامية إلى تقليص الفقر، لمعلومات أكثر أنظر موقع المؤسسة الدولية للتنمية، الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، الموقع الالكتروني,

http,//web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK,22746604~pagePK,51236175~piPK,437394~theSitePK,1774633,00.html

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدستور وعلاقته بالهيئة التشريعية، نيويورك, الأمم المتحدة

[1] – *Kirsti Samuels, **A Guidance Note, Developing a Constitution Building Strategy to Create Sustainable, Legitimate Constitutions,** Kirsti Samuels Consulting, 2008, website , http,//www.samuelsconsulting.org/*

[2] – *Ideme.*

[3] – *Yash Ghai and Guido Galli, **Constitution Building Processes and Democratization**, Stockholm, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2006, p 9. Website, https,//www.idea.int/publications/cbp_democratization/index.cfm*

[4] – *Kirsti Samuels, op, cit.*

[5] –*Vivien Hart, **Democratic Constitution Making,** Washington, DC, United States Institute of Peace, July 2003,p 5. website, https,//www.usip.org/publications/2003/07/democratic-constitution-making*

ثانيا: بناء الدستور وبناء السلم: في إطار بناء السلم يتحول بناء الدستور تدريجيا من عملية تقوم بها النخبة إلى عملية أكثر تشاركية وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة أن سيادة الدولة لم تعد تعتبر مجرد إجبار شرعي من أعلى إلى أسفل، وإنما أيضا سيادة شعبية من القاعدة إلى القمة

وعلى قدر أهمية "المعيار التشاركي" في صياغة الدستور في مرحلة ما بعد النزاع تكمن صعوبة تنفيذ ذلك. وتوجد خيارات عديدة لصياغة الدستور في مثل هذه السياقات:

- كجزء من اتفاق سلام (في بعض الحالات، قد يكون هذا نتيجة لفرض دولي)؛
- من خلال لجنة برلمانية أو لجنة متخصصة (وهذا يقتصر عادة على الحالات التي تجري فيها إصلاحات دستورية فقط، دون تغيير حقيقي للحكومة، أو يمكن استخدامها في سياق الآليات المؤقتة)؛
- من خلال الجمعية الدستورية، بعد سلسلة أولى من الانتخابات العامة في فترة ما بعد النزاع.
- فمن أجل بناء السلم في أعقاب النزاع توفر الدساتير الهيكل العام الذي تتشكل منه مؤسسات البناء الديمقراطي المختلفة للدولة. وقد يكون من الضروري إصلاح أو صياغة دستور جديد من أجل إعادة إرساء أساس شرعية الدولة. وهذه العملية ضرورية لتطوير وبناء مجتمع سياسي، يقوم على وضع قواعد لتوزيع السلطة والمساءلة. ونظرا لطبيعة السيادة الشعبية، فإن شرعية الدولة قد تستلزم هذه العملية من سن دستور جديد، يعكس نهجا من القاعدة إلى القمة.
- إقامة وتعزيز المجتمع السياسي، إذ أنه بيئة ما بعد النزاع، تواجه بعض الدول حركات تدعو إلى الانفصال أو التقسيم أو العودة إلى والعنف. وكثيرا ما تتسم هذه الحالات بانعدام الثقة بين الجماعات والدولة. لذا يجب على الدول بناء ثقة السكان من أجل إضفاء الشرعية على الإكراه (السيادة من أعلى إلى أسفل) وتمثيل المصالح الشعبية (السيادة من أسفل إلى أعلى). فبناء الثقة، أو الإحساس بالمجتمع السياسي، يعني أن "المجموعات المتنوعة التي تشكل سكان البلاد قد وافقت على العيش معا"[1].
- وضع أو إصلاح قواعد ممارسة السلطة ومساءلتها، إذ أنه يصف عناصر مختلفة لا تقل أهمية عن بعضها البعض، ولكنها قد تحتاج إلى إدراجها بطرق مختلفة وفقا للسياق المحلي. وتشمل[2]:
  - الاتفاق على الطرق التي يمكن من خلالها ممارسة السلطة.
  - وضع قواعد للتغييرات السلمية في الحكومة.
  - ضمان إمكانية التنبؤ بعمل الدولة.
  - ضمان استقلالية القضاء، ووضع إجراءات لتسوية المنازعات، وضمان أمن المعاملات الخاصة من خلال النظام القانوني.

---

1 – *Ghai and Galli, **Constitution Building Processes**, op cit,7–8.*

2 – *John Gaventa, **Introduction, Exploring Citizenship, Participation and Accountability**, Brighton, Institute of Development Studies, 2002, p 5. Website , https,//www.ids.ac.uk/files/dmfile/gaventa332.pdf*

- الفصل بين السلطات، والتي إذ تتمثل إحدى المهام الرئيسية لبناء الدستور في مرحلة ما بعد النزاع الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويوازن الدستور بين الأدوار والمسؤوليات عبر هذه الثلاثية لمراقبة عمل الحكومة ومواجهتها إذا حاولت السيطرة على المشهد السياسي.

وهناك عدة آليات متاحة لضمان ذلك منها[1]الاستقلالية التنظيمية والإدارية، واستقلالية الميزانية، ووضع لجنة لأخلاقيات المهنة تضمن الرقابة الذاتية، والحصانة القضائية وحرية الوصول إلى المعلومات وأن تكون قراراتها ملزمة للسلطة التنفيذية.

بالإضافة إلى ضرورة احتواء الدستور على مواد قانونية تحدد نوع النظام السياسي: رئاسي، شبه الرئاسي، برلماني ومجلس تشريعي واحد أو مجلسين وطبيعة النظم الانتخابية وأشكال نقل السلطة وغيرها.

ويلاحظ الباحث كيرستي صموئيل *Samuels* أنه: "إذا كان الدستور في جوهره مخطط لمنزل، والتنفيذ هو بناء المنزل. فبدون التنفيذ يصبح الدستور مجرد قطعة رمزية من الورق، وسيكون له تأثير ضئيل على بناء السلم أو بناء الديمقراطية في الدولة، وقد يؤدي عدم تجسيد مضامينه واقعيا إلى خيبة أمل كبيرة من السكان"[2].

المطلب الثاني: هندسة العملية الانتخابية والأحزاب السياسية: ثمة نقاش مركزي هو الإطار المعياري لنموذج السلم الليبرالي الذي أصبح أساسا لمعظم عمليات بناء السلم التي أجريت في التسعينات. حيث ساعدت نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة السوفياتية على تعزيز هذا النموذج، وخاصة في الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على انتخابات حرة ونزيهة. وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعم المنظمات النشطة للديمقراطية التمثيلية من خلال إصدار قرار في 21 فيفري 1991 يعلن فيه أن "إجراء انتخابات دورية ونزيهة" يشكل "عاملا حاسما في التمتع الفعلي بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى"[3]. أنشأت بعد ذلك شعبة دائمة للمساعدة الانتخابية من

---

[1] -*Violaine Autheman, **Global Lessons Learned, Constitutional Courts, Judicial Independence and the Rule of Law**, Washington, DC, International Foundation for Electoral Systems, 2004, 4.website:*
https,//www.idlo.int/sites/default/files/pdfs/publications/IDLO-LLB-EDR-Kenya-Full%20Report-Final-170317.pdf

[2] -*Samuels, **Stable Democracy and Good Governance in Divided Societies, Do Power-Sharing Institutions Work?**, Cambridge, MA, Harvard University Kennedy School of Government, February 2005, p20. Website:*
https,//papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=722626

[3]-الجمعية العامة للأمم المتحدة, **تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية**، القرار رقم A/RES/56/159. المصدر:
http,//www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_159.pdf

أجل تزويد البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية بمشورة تقنية ومراقبين خارجيين لإجراء الانتخابات. ويشارك هذا التقسيم بعمق في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء النزاع، بل كان موجزا بإشراف إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. في خطته لإرساء الديمقراطية عام 1996، أعلن بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الديمقراطية "نظام حكم يجسد، في مجموعة متنوعة من المؤسسات والآليات، المثل الأعلى للسلطة السياسية القائمة على إرادة الشعب. "[1]

أولا: دور العملية النتخابية في سياق بناء السلم: في سياق بناء السلم بعد انتهاء النزاع، تعتبر الانتخابات ،عملية مركزية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع العنيف، وأساسا لسلام دائم. ويمكن أيضا أن ينظر إلى دعم الأحزاب السياسية وتنظيم الانتخابات كآليات وقائية، خاصة و أنها تسهل الانتقال السلمي من نظام استبدادي إلى الديمقراطية أو تغيير الحزب الحاكم. غير أنه في هذه الحالات، يمكن أن تحفز الانتخابات أيضا العنف وتزعزع استقرار الدول، ولا سيما إذا كانت ظروف الانتخابات أو نتائجها موضع نزاع، وهو سبب إضافي لدعم تنظيمها.

وبصورة أعم، من المفترض أن يسهم التنظيم القانوني والشفاف للانتخابات في إيجاد إطار مستقر ومشروع يسهل المناقشات بشأن الخطط السياسية المرغوبة للبلد. ويشير الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير هام عن الموضوع في عام 2000 إلى أن "الديمقراطية عاملا محوريا في معالجة الأسباب الجذرية لكثير من النزاعات العنيفة في الوقت الحاضر، والديمقراطية هي محور بناء الدولة وبناء سلم ، وضمانا لنجاح عملية التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع" [2]، ويبرز هذا البيان مدى أهمية الديمقراطية كإطار لبناء السلم.

وفي البلدان الخارجة من النزاع، من المفترض أن تخدم الانتخابات غرضين مزدوجين: إقامة حكومة شرعية وديمقراطية، وتوطيد السلم الذي ينظمه نظام ديمقراطي دائم.[3]

فإجراء الانتخابات كان خلال فترة التسعينات بندا رسميا من بنود اتفاقات السلم، مما وفر وسيلة سلمية لتحديد من سيتولى السلطة في حكومة ما بعد النزاع[4]. وكان يحدث التحول السياسي

---

[1]- بطرس بطرس غالي, **خطط للسلام والتنمية والديمقراطية**، دار النهار للنشر، القاهرة، ص28.

[2] -Alan Wall and Mohamed Salih, ***Engineering Electoral Systems, Possibilities and Pitfalls***, *The Hague, Netherlands Institute for Multiparty Democracy, 2007, p 6 Website , http,//aceproject.org/ero-en/misc/engineering-electoral-systems-possibilities-and*

[3] - *Beatrice Pouligny,* ***Promoting Democratic Institutions in Post-Conflict Societies, Giving Diversity a Chance***, *International Peacekeeping , N° 3 ,2000, p 18. Website , http,//www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/13533310008413847?needAccess=true*

[4]- الأمم المتحدة, **دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،** 296 /A62 يوم 26 أوت 2007 الموقع,

للمجموعات المقاتلة السابقة إلى الأحزاب السياسية كجزء من الاتفاق. وخلال هذه الفترة، تكون الحكومة في معظم الحالات مسؤولة عن تنظيم هذه الانتخابات.

ومع بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين أصبح، وفي عدد متزايد من الحالات، يتم تشكيل حكومة مؤقتة مكلفة بتنظيم الانتخابات بهدف تشكيل حكومة جديدة، أو يتم تشكيل لجنة مستقلة ومراقبين دوليين تشرف على العملية. وفي حالة وجود فراغ سياسي بسبب انهيار الدولة، تملأ الأمم المتحدة هذه الفجوة جزئيا كما هو الحال في كوسوفو وتيمور- ليشتي، أو من قبل ائتلاف كما هو الحال في العراق. وفي مثل هذه الحالات، ينظر إليها على أنها أكثر أهمية من حيث القدرة على نقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا[1].

وتؤدي العمليات الانتخابية والأنشطة المصاحبة لها وظائف داخلية "محلية"، مختلفة "صريحة وكامنة على حد سواء"، ذات أهمية حاسمة من منظور بناء السلم [2]:

- تعيين ممثلين في مجلس تشريعي أو مؤتمر تأسيسي أو محافل تمثيلية.
- تحويل ونقل الممارسات السياسية "من الرصاصات إلى صناديق الاقتراع"، وتشجيع جميع الأطراف على الاعتماد على الانتخابات الديمقراطية بدلا من الوسائل العنيفة لمناقشة المخطط السياسي المرغوب فيه للمجتمع.
- شرعنة السلطة الحاكمة.
- والليتورجيا(*liturgy*)[3] الاجتماعية التي تعيد تنشيط الشعور بعضوية المجموعة (فعل التصويت ينمي عند الأفراد التنشئة الاجتماعية كمواطنين).
- اختبار قدرة النظام السياسي على بناء إطار مرجعي ، فالمشاركة الأحزاب السياسية والناخبين في الانتخابات تؤدي أيضا إلى التحقق من شرعية التصويت والنظام السياسي عموما.

ولهذه العملية وظائف هامة من منظور خارجي (دولي) حيث يفضل "المجتمع الدولي" (المنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية) العمل مع المحاورين الذين يمكن اعتبارهم

---

https,//documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/488/85/PDF/N0748885.pdf?OpenElement

[1] *– Roland Paris and Timothy D. Sisk, **Managing Contradictions, The Inherent Dilemmas of Postwar Statebuilding**, New York, International Peace Academy, 2016, p4. Website, http,//aix1.uottawa.ca/~rparis/IPA.pdf*

[2] *– Pouligny, **Promoting Democratic Institutions in Post-Conflict Societies**, op, cit, p 21.*

[3] - الليتورجيا هي العبادة الشعبية العرفية التي تقوم بها مجموعة دينية ، حسب معتقداتها وعاداتها وتقاليدها. وكظاهرة دينية ، فإن الليتورجية هي استجابة مجتمعية ومشاركة في ، المقدسة من خلال النشاط الذي يعكس الثناء والشكر والدعاء أو التوبة. قد تترافق عملية الطقوس مع أحداث الحياة مثل الولادة ، والشيخوخة ، والزواج ، والجنس والموت. وبذلك تشكل الأساس لإقامة علاقة مع وكالة إلهية ، وكذلك مع المشاركين الآخرين في الليتورجية. تعتبر أساليب اللبس ، إعداد الطعام ، تطبيق مستحضرات التجميل أو الممارسات الصحية الأخرى كلها أنشطة ليتورجية.

ممثلين وشرعيين نسبيا لأنهم انتخبوا. وقد أصبح هذا أمرا متزايد الأهمية "حيث برزت الحاجة إلى" الملكية المحلية "للإصلاحات السياسية والاقتصادية باعتبارها تقليد لبناء الدولة"[1].

وفي معظم مجتمعات ما بعد النزاع، تواجه الأحزاب السياسية صعوبات في الوفاء بالتزامتها والقيام بأدوارها. فهي "في كثير من الأحيان غير مؤسسية، مع محدودية العضوية، وضعف القدرة على وضع السياسات، وغالبا ما تعتمد على الروابط الشخصية أو الإقليمية أو العرقية الضيقة، بدلا من أن تعكس المجتمع ككل؛ فهي عادة ما تكون ضعيفة تنظيميا وغير قادرة على التمويل الذاتي، في الحياة اليومية وفي وقت الانتخابات؛ ونادرا ما يكون لديها إيديولوجيات متماسكة أو أجندات سياسية، وغالبا ما تكون غير قادرة على ضمان العمل الجماعي المنضبط في البرلمان "[2].

وعلاوة على ذلك، وفقا لرولاند باريس وتيموثي سيسك (*Roland Paris and Timothy D. Sisk*)، "معظم الأحزاب لا تظهر كحركات جماهيرية ذات وظائف تجميع قوية، بل هي في كثير من الأحيان نتيجة لمبادرات النخبة مع التركيز ليس على التجميع والتعبير ولكن على ممثل وظائف الأحزاب، وتوفير المرشحين للمناصب المنتخبة والحكومية"[3]. كما يحدث في العديد من حالات ما بعد النزاع تآكل كبير في الثقة في الأحزاب السياسية. وقد تكون هذه الجهات الفاعلة متورطة مباشرة في أعمال عنف، أو ربما حلت جهاز الدولة (مما جعل الخدمات غير موجودة)، أو ربما شاركت في أشكال مختلفة من الفساد.

أما عن الفواعل الخارجية في العمليات الانتخابية لفترة ما بعد النزاع فتتمثل في مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة(UN) التي تشارك في هذه العمليات، خاصة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (دبا) التي تعمل على تقديم المشورة والمساعدة التقنية للحكومات التي تجري فيها الانتخابات. وقد انخفضت طلبات تنظيم الانتخابات أو مراقبتها، ولذلك نادرا تلعب الأمم المتحدة دور الملاحظ في الانتخابات، حيث أنيطت مهمة التنظيم للمنظمات الإقليمية.[4]

وعلاوة على ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان والشركاء، على الصعيدين الوطني والدولي، ويقدم المساعدة التقنية في أربعة مجالات رئيسية هي: وضع أطر قانونية ومؤسسية، تثقيف الناخبين والتربية المدنية، تنسيق المساعدة الانتخابية، ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبين ومرشحين.

---

[1] – *Roland Paris and Timothy D. Sisk, op, cit.*

[2] – *Idem.*

[3] – *Idem.*

[4]– الأمم المتحدة، **تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز مبدأ فعالية الانتخابات الدورية والأصلية وتعزيز الديمقراطية**، وثيقة الأمم المتحدة رقم: 2007 A/62/293.

وتشارك إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في كل مرة تنظم فيها الانتخابات كعملية سلام منتشرة في البلد. وعلى وجه الخصوص، كثيرا ما تشمل هذه العمليات عناصر انتخابية أنشئت بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية. وتشارك البعثات بصفة عامة أيضا في أنشطة أخرى لدعم العملية الانتخابية، مثل التثقيف المدني أو تنظيم المنتديات السياسية .

وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توجيهات بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الانتخابات وتشارك في برامج التربية المدنية والإعلام، كما يقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين(مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بتيسير تسجيل اللاجئين وتصويتهم، وأحيانا، المشردين.

بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة شاركت المنظمات الدولية والإقليمية بصورة متزايدة في مراقبة الانتخابات، وفي تنظيمها، فضلا عن المساعدة الانتخابية (الدعم التقني والتمويل والتدريب).[1]

ثانيا: دور الأحزاب السياسية في بناء السلم في الدول الخارجة من النزاع: في بيئات ما بعد النزاع، كان الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي في تقديم المساعدة للأحزاب السياسية هو "تنمية الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية وتحسين البيئة التي تعمل فيها"[2]. إذ يمكن للأحزاب السياسية أن تساهم في "توطيد السلم والاستقرار من خلال صياغة سياساتها على أساس المصالح المشتركة وتشكيل حكومات مع جماعات معارضة أخرى، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية لديها القدرة على سد أو تفاقم الانقسام في المجتمعات"[3]. ونتيجة لذلك، فإن العاملين في الأحزاب السياسية في مجتمعات ما قبل النزاع وما

---

[1]– الأمم المتحدة، **تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز مبدأ فعالية الانتخابات الدورية والأصلية وتعزيز الديمقراطية**، وثيقة الأمم المتحدة رقم: 2007 A/62/293.

[2] – *Boutros Boutros-Ghali,* ***An Agenda for Democratization****, New York, United Nations, 1996. Website , http,//www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/An_agenda_for_democratization.pdf*

[3]– وبعض هذه المنظمات هي: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي (المفوضية و البرلمان الأنشطة)؛ أمانة الكومنولث.

وبالإضافة إلى المنظمات المتعددة الأطراف، ترسل الجهات المانحة الثنائية (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، وغيرها) والحكومات الفردية مراقبي الانتخابات الخاصين بها. كما وسعت المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات السياسية عملها بسرعة سواء في مراقبة الانتخابات أو في المساعدة الديمقراطية.

بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الأكثر نشاطا في هذا المجال هي: فريدريش إيبرت ستيفتنغ (المؤسسة الاجتماعية الديمقراطية الألمانية)؛ مؤسسة كونراد أديناور (المؤسسة الديمقراطية المسيحية الألمانية)؛ معهد هولندا للديمقراطية متعددة الأحزاب (متعدد الأحزاب)؛ مؤسسة وستمنستر للديمقراطية؛ فريدريش–نامان–ستيفتنغ؛ مركز المؤسسات الديمقراطية؛ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية؛ المعهد الجمهوري الدولي (إيري)؛المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (إيفيس)؛ مركز كارتر؛ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية)؛ مركز الترويج والمشورة الانتخابية (كابيل)؛ والاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها: منظمة العفو فدراتيون إنترناتيونال ديس درويتس دي فيد هوم (هيومن رايتس ووتش) "هرو"؛ ولجنة الحقوقيين الدولية. وأخيرا، ظهرت عدد من الشركات الاستشارية الخاصة لتصميم وتنفيذ المساعدة الانتخابية.

بعده يولون اهتماما وثيقا للطريقة التي يتطورون بها ويصبحون أكثر استقرارا وشرعية. وتتخذ مساعدة الحزب عددا من الأشكال المختلفة، بما في ذلك تمويل الحملات الانتخابية. وبالنظر إلى التعقيدات والتوترات القائمة في أوضاع ما بعد النزاع، تتطلب هذه البرامج نهجا دقيقة، من قبل مساعدة الأحزاب السياسية، حيث تسعى برامج مساعدة الأحزاب السياسية إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية في بلد معين[1]

- تحسين القدرة التنظيمية للأحزاب السياسية؛
- تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على المشاركة في العمليات الانتخابية بطرق تتفق مع مبادئ النظام الديمقراطي؛
- تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب؛
- **بناء** قدرة الأحزاب السياسية على العمل بفعالية في الهيئة التشريعية؛
- زيادة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة؛
- تعزيز النظم القانونية والتنظيمية لإقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب؛
- تعزيز الروابط والتفاعلات فيما بين الأحزاب لحل المشاكل الرئيسية التي تواجه البلد.

إجرائيا يتم تسليم مساعدة الحزب في أشكال مختلفة: تقديم المنح للأحزاب لأغراض تنظيمية وانتخابية، فضلا عن المعدات المكتبية؛ المساعدة التقنية؛ البحوث الموجهة نحو السياسات (إنتاج ورقات السياسات)؛

نشر الكتيبات والمنشورات وترجمتها وتكييفها؛ رعاية الحلقات الدراسية وحلقات العمل لأعضاء الحزب والمرشحين (بما في ذلك التدريب التشريعي) وكذلك العاملين في الأحزاب، والاجتماعات المحددة التي تنظم لقيادة الحزب؛ وتوضيح كيفية عمل المؤسسات البرلمانية[2].

النظم الانتخابية للمجتمعات المنقسمة عميقا: في أوضاع ما بعد النزاع، يعتبر نوع النظام الانتخابي المختار أمرا حيويا. ومن الناحية العملية، قد يتطلب هذا ليس فقط دعم هذا الهيكل ولكن أيضا أن يكون النظام مصمم للاستجابة بشكل أفضل لتحديات ما بعد النزاع. وكما أن العمليات الانتخابية غالبا ما يكون لها دور في تكثيف الانقسامات، فإنها أيضا يمكن أن تضعف إمكانيات الاستقطاب إذا ما تم بناؤها بشكل مناسب.

---

[1] – *Roland Paris, Ibid.*

[2] –*Roland Paris,* ***At Wars End, Building Peace after Civil Conflict Cambridge****, Cambridge University Press, 2004, p 8. Website,*
http,//assets.cambridge.org/97805218/34124/frontmatter/9780521834124_frontmatter.pdf

"شروط مسبقة" لانتخابات بناء السلم: بعيدا عن المخاوف الأمنية، تحتاج الدول الخارجة من النزاع إلى حد أدنى من القدرة التنظيمية والبنية التحتية لتنظيم الانتخابات. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يسلط الضوء على عدد معين من الشروط المسبقة للانتخابات المتعلقة ببناء السلم، والتي قد تشمل ما يلي:[1].

- التشاور مع جميع أطراف النزاع في إنشاء وتعديل النظام الانتخابي والقوانين والأنظمة واللوائح الانتخابية قبل الانتخابات.
- تحويل الجماعات المقاتلة السابقة إلى أحزاب سياسية يمكنها المشاركة في العملية الانتخابية؛
- وضع أساس مقبول لتحديد المواطنين المؤهلين لبلد ما، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخل حدود البلد أو بدونه؛
- إنشاء آليات تحكيم شفافة وذات مصداقية للتصدي لانتهاكات العملية الانتخابية؛
- تهيئة الظروف الآمنة للعمليات الانتخابية في جميع أنحاء البلد.

المطلب الثالث: إصلاح الإدارة العامة والحكم المحلي: ينظر إلى قضايا الإدارة العامة والحكم المحلي والمشاركة على أن لها دور حيوي في القضايا الشاملة لبناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع وهي حاسمة بالنسبة لشرعية الدولة وفي قدرتها على الوفاء بوعودها السياسية، وأداء مهامها.

لقد أثرت عملية الإصلاح النيوليبرالي إلى حد كبير على إصلاح القطاع العام والتحرك نحو نهج الإدارة العامة الجديدة. و وضعت هذه السياسات الليبرالية الجديدة من قبل المؤسسات المالية الدولية منذ 1970 إلى الآن. وخلال إصلاحات الجيل الأول، شجع الإقراض على تراجع إدارة الدولة من خلال عملية مزدوجة لإزالة القيود والخصخصة[2]. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة حول هذه القضايا، فقد أظهر معظم المحللين أنه في الفترة التي تلت هذه البرامج، شهدت العديد من الدول النامية تطور "فجوة الحوكمة"، حيث يوجد تفاوت بين الحوكمة المطلوبة، وقدرة الحكومة على الوفاء بتلك الحاجة. وقد تركت هذه الفجوة الإدارة العامة محدودة وغير خاضعة للمساءلة أمام جهاز الدولة، مما سمح بسيطرة فاسدين على هياكل الحكم المحلي، مما أدى إلى تقويض التوازن السياسي المحلي والمساهمة في اندلاع صراعات عنيفة[3] ونتيجة لذلك، فإن أي تدخل يحاول إصلاح الإدارة العامة

---

[1] – UN Peacemaker, ***Operational Guidance Note, Setting the Date of Elections***, *pp1-2. Website , https,//peacekeeping.un.org/sites/default/files/civil_affairs_handbook.pdf*

[2] – *Protais Musoni*, ***Reconstructing Governance and Public Administration Institutions for Effective, Conflict-Sensitive Rule of Law***, *United Nations Network in Public Administration, July 2003, p5. Website: http,//unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan011105.pdf*

[3] – *Dennis A. Rondinelli*, ***Reforming Public Administration in Postconflict Societies, Implications for International Assistance***, *Bethesda, MD, The Mitchell Group, Inc. for the*

وتثبيت آليات الحكم المحلي يواجه في حالات ما بعد النزاع تفكك أو تدهور في معظم المؤسسات وآليات الإدارة العامة. وأكثر الحالات تحديا هي الحالات التي أدى فيها النزاع إلى إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على كامل أراضيها، حيث تضررت الإدارة العامة والأجهزة الأمنية بشكل كبير من جراء أنشطة البحث عن العقارات، كما كان الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وأفغانستان، وليبيريا، وكولومبيا، والعديد من الدول الأخرى.

ويرى معظم الممارسين والمحللين الآن أنه من المهم الابتعاد عن نهج الآلية الوقائية الوطنية الذي يعكس التكيف الهيكلي ويشجع الاستعانة بمصادر خارجية (التعاقد أو الخصخصة) على وظائف الدولة التي تتراوح بين الرعاية الصحية والخدمة العسكرية. [1] وهذا أدى إلى حدوث تحولا كبيرا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث أصبح ينظر إلى الدولة الآن على أنها عنصر لا يتجزأ من أي حل[2].

ولكن هذا النهج الحديث يواجه تحديا كبيرا أيضا، فالاعتماد الكامل على الدولة قد لا يكون ممكنا في فترة ما بعد النزاع مباشرة، وحيثما لا توجد شرعية إدارية، فإن تعزيز تلك الشبكات يمكن أن يؤدي فعلا إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، مما يقوض توطيد السلم في مجتمعات ما بعد النزاع. وحتى مع افتراض وجود إرادة سياسية واستخدام القنوات الإدارية لأغراض مشروعة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ في اعتبارها إلا القليل من واقع قدرات الحكومات بعد النزاع[3]. ويمكن تقديم حل وسط عن طريق البديل الذي طرحته باريس*Roland Paris* ، والذي يقترح: "إضفاء الطابع المؤسسي قبل التحرير". وينطوي هذا النهج على بناء أسس مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة، ثم اتخاذ خطوات تدريجية لبناء الديمقراطيات واقتصادات السوق. وبشكل أكثر تحديدا، يمكن أن ينطوي ذلك على تأخير الإصلاحات

United States Agency for International Development, 2016, p2. Website , http//pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadg326.pdf

[1] *–T. Sisk et al eds,* ***Democracy at the Local Level, The International IDEA Handbook on Participation, Representation, Conflict Management and Governance****, Stockholm, International IDEA, 2001, p78.*

[2] *– Rondinelli,* ***Reforming Public Administration in Postconflict Societies, Implications for International Assistance****, p3. Siteweb , https,//www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-at-the-local-level-handbook_0.pdf*

[3] – الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية, تقرير القطاع العام في العالم2005, **إطلاق طاقات الإنسان للأداء في القطاع العام**، الموقع

https,//publicadministration.un.org/publications/content/PDFs/E-Library%20Archives/World%20Public%20Sector%20Report%20series/World%20Public%20Sector%20Report.2005.pdf

حتى تصبح الأوضاع السياسية أقل هشاشة، وتضمن عموما وجود أطر قانونية وإدارية سليمة كنقطة انطلاق[1].

تعتبر قدرة المؤسسات المحلية عاملا رئيسيا في نجاح أي عملية لبناء السلم. "إن إعادة بناء قدرات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات حوكمة وإدارة عامة ذات مصداقية، شفافة وتشاركية في بيئات هشة بعد انتهاء النزاع هي العنصر الأساسي لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية المستدامة، فالبناء على مستوى الدولة أو الأمة هو الهدف الرئيسي لكل مبنى للسلام وهي تعتمد على إعادة تشكيل هياكل الإدارة المستدامة، وسيادة القانون، والإصلاح القضائي، والدستوري، والأمن، وإنشاء آليات للمشاركة السياسية والسياسات الشاملة، وتوفير الخدمات والسلع الأساسية، ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة ديمقراطية، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتعزيز المحلية الحكم"[2].

والواقع أن هناك قبولا متزايدا للفكرة القائلة بأن الدول الحديثة يجب أن تؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف خارج نطاق الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة في إقليم معين،[3] فالقدرة على أداء هذه الوظائف يعزز إما الاستقرار أو عدم الاستقرار. "حيث يتم تنفيذ المهام على النحو الأمثل وبطريقة متكاملة، يتم توجيه النزاع من خلال قنوات مؤسسية شاملة، ويمكن إنقاص التوترات من خلال العمليات السلمية، ولكن الهشاشة تنشأ من ضعف في العملية السياسية الديناميكية التي تتطابق مع توقعات المواطن مع قدرة الدولة على تقديم خدمات."[4] إن الفشل في أداء وظائف الدولة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة والشرعية بين المواطنين والدولة، مما يؤدي إلى مزيد من الضعف في وظائف الدولة (والذي يؤدي بدوره إلى تآكل العقد الاجتماعي والثقة بين المواطن والدولة، وما إلى ذلك). وبالتالي فان "الاستقرار والاصلاح الهيكلى، بالاضافة الى الانشطة المؤسسية وبناء القدرات،" تعتبر "ضرورية لاعادة تنشيط الاقتصاد وتوجيهه الى مسار التنمية المستدامة".[5]

فقد تكون آليات الإدارة العامة قد تآكلت بشكل كبير بسبب النزاع، إلا أن من يقوم بإعادة تفعيل هذا القطاع هي الجهات المركزية في وضع السياسة العامة، وبالتالي" فإن الخدمة العامة مدعوة إلى

---

[1] –Goran Hyden, Julis Court and Kenneth Mease, ***Making Sense of Governance, The Need for Involving Local Stakeholders***, *London, Overseas Development Institute, 2003, p5. Website , https,//www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/4092.pdf*

[2] – *Goran Hyden, op, cit.*

[3] – *Idem.*

[4] – البنك الدولي، **عقد لقياس جودة الحوكمة, مسائل الحكم 2007** واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2007، 2-3. الموقع, *http,//unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN021616.pdf*

[5] – *International Monetary Fund,* ***The Funds Engagement in Fragile States and Post-Conflict CountriesA Review of ExperienceIssues and Options Washington***, *DC, IMF, 2008, 8. Website, https,//www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/030308.pdf*

أن تكون عاملا للتغيير ولضمان أن تخضع للتحول والتكيف الذاتي مع التحولات في البيئة العامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية"[1]

فالدعوة إلى زيادة المشاركة تأتي أيضا من الرغبة في تعزيز الجودة التداولية لعملية صنع السياسات والمساعدة على إيجاد توافق في الآراء السياسية، وكذلك الشعور بالمشاركة في إصلاحات الدولة وتفعيل الإمكانيات الذاتية للمجتمعات المحلية في جميع العناصر التي غالبا ما تفتقر إلى الوظيفة[2] وعلى النقيض من ذلك، يجب على الدولة أن تنظم مبادرات محددة يمكن إثباتها لتجديد التماسك الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تعزز المشاركة والإنصاف والإدماج. [3] وعلى مستوى أكثر جوهرية، يتعامل بناء السلم مع المجتمعات التي أدى فيها العنف والتوترات إلى تآكل رأس المال الاجتماعي والمجتمع المحلي بطرق عديدة، ويتجلى هذا أكثر وضوحا في الطرق التي ينظر بها المواطنون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى جهاز الدولة.

ومن ثم، فإن العديد من الجهات الفاعلة في بناء السلم تركز، في إصلاح أو إعادة بناء إدارة عامة أو جهاز حكومي محلي، على أساليب مختلفة لإعادة بناء تلك الثقة. وفي هذا الصدد، قد تؤدي العمليات التشاركية المختلفة مثل منتديات الحوار دورا حيويا. "فمثلا جلسات الاعتراف والاعتراف المتبادل تسمح للأفراد والجماعات بتأمين الوصول إلى أشكال أخرى من رأس المال والموارد"[4].

وضمن نطاق الإدارة العامة والحكم المحلي والمشاركة، هناك مجموعة من الجهات الفاعلة المعنية عادة، كما هو الحال في أي قطاع آخر، وهي: السلطات المركزية والمحلية وغالبا ما تنتخب السلطات، في بعض الأحيان يكون المسؤولين معينين، على المستويين الوطني أو المحلي. ويشمل ذلك رؤساء البلديات والمجالس واللجان.

---

[1] -*Goran Hyden, op, cit, p5*

[2] -*Keng-Ming Hsu and Chun-Yuan Wang, **The Institutional Design and Citizen Participation in Local Governance**, In Jak Jabes ed. Selected Papers from the Launching Conference of the Network of Asia-Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance, The Role of Public Administration in Alleviating Poverty and Improving Governance, Kuala-Lumpur, Malaysia, December 6-8, 2004, p335. Website , http,//unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/unpan/unpan025047.pdf#page=339*

[3]- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية, توصيات بشأن تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية17 نوفمبر 2004 ص 4.

[4] - *Gerry Stoker, **Local Governance and Democracy in the Twenty-First Century**, In T. Sisk et al, eds, Democracy at the Local Level, The International IDEA Handbook on Participation, Representation, Conflict Management and Governance. Stockholm, International IDEA 2001, 29. Website , https,//www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-at-the-local-level-handbook_0.pdf*

الموظفون المدنيون (المعروفون أيضا باسم الخدمة العامة) هم موظفون حكوميون مدنيون يحصلون على وظائف على أساس الجدارة. وهي تشكل جوهر مختلف الإدارات والوكالات الحكومية، هي القنوات التي يتم من خلالها دفع السياسات العامة .

المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية هي المسؤولة عن جمع ونشر المعلومات. وإشراك السكان في المداولات؛ وكثيرا ما تكون بمثابة وسيط بين السكان والحكومة. ويمكن تجميع هذه المنظمات وفقا للنوع.

وفي الحالات التي لا تتمتع فيها الإدارة العامة بالقدرة على الانخراط في عملية تشاركية كاملة، كما هو الحال في كثير من الأحيان في بيئات ما بعد النزاع، يمكن للمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن تقدم الدعم للمشاريع وأن تتداول مع السكان؛ وفي بعض الأحيان، تعمل هذه المجموعات كبديل شامل وتنفذ سياسات عامة. وتتمثل الميزة النسبية لهذه المجموعات في أنه يعتقد عموما أنها أقرب إلى الناس الذين تخدمهم ومن الناحية المثالية، ينبغي للسلطات المحلية والإداريين أن يعملوا تدريجيا كوسطاء ومحفزين في العمليات الاستشارية، فضلا عن مقدمي المساعدة التقنية بهدف دعم عملية بناء القدرات[1].

أما التعاون مع القطاع الخاص فيكون مع أن شركات الأعمال التي تقدم الخدمات المحلية مثل المياه النظيفة أو إدارة النقل أو الكهرباء أو جمع القمامة. "ويمكن للشركات التجارية تقديم الخدمات بكفاءة وبأقل تكلفة من السلطات المحلية"[2]. وقد أصبح يدعى القطاع الخاص أيضا للمشاركة في المنتديات لبحث قضايا الحكم.

ولكي يكون الحكم المحلي أكثر نجاحا، من شأنه أن يشرك جميع مجموعات أصحاب المصلحة على نحو مثالي. وبالنظر إلى اختلافها في المصالح، "وهذا يعني أن الحكم يشمل التعاون والمنافسة وإدارة النزاعات، فالمسألة الرئيسية للحكم هي ما إذا كان يشكل نموذجا جديدا لكيفية حل المشاكل المشتركة وخلق مواقف مربحة للجانبين لجميع أصحاب المصلحة."[3]

---

[1]– إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **بناء أداء القدرات البشرية في القطاع العام، تقرير القطاع العام العالمي 2005**، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005، ص 58.

[2] – *James K. Boyce and Madalene O Donnell, **Peace and the Public Purse,** Economic Policies for Postwar Statebuilding Boulder, Colo, Lynne Rienner Publishers, 2007.*

[3] – *Roland Paris, At Wars End, **Building Peace After Civil Conflict Cambridge**, Cambridge University Press, 2004; website, http,//assets.cambridge.org/97805218/34124/sample/9780521834124ws.pdf website, https,//home.gwu.edu/~barnett/articles/2006_republican_is.pdf*

في حين أن الأجهزة الإدارية يمكن خلقها على المستويات الوطنية للتعامل مع ادماج عناصر على طرفي نقيض من الاتجاهات السياسية، فإن المصالحة إلى حد كبير هي مشكلة محلية. إذ يجب أن يعاد إدماج المقاتلين السابقين والجنود الأطفال السابقين والمشردين واللاجئين السابقين وضحايا المذابح والعنف الجنسي في المجتمع المحلي. وهذه المسألة أساسية جدا في الحكم المحلي. ولا يزال دور المقاتلين السابقين وأنصار الأنظمة السابقة في القيادة السياسية والإدارة العامة في كثير من الأحيان مسألة معقدة.(1)

الحكم المحلي واللامركزية: وتتناول اللامركزية الإدارية إعادة توزيع سلطة اتخاذ القرار على الخدمات العامة إلى مستويات الحكومة الأدنى، مما يجعل الإدارة المحلية مسؤولة عن تعبئة الموارد وتقديم الخدمات.

وهذا يصف عمليتين:

- التركيز: "نقل السلطة والمسؤولية من مستوى واحد من الحكومة المركزية إلى مستوى آخر مع الحفاظ على نفس المستوى الهرمي للمساءلة من الوحدات المحلية إلى وزارة أو وكالة الحكومة المركزية اللامركزية، ويمكن النظر إلى التركيز على أنها خطوة أولى في الحكومات اللامركزية حديثا لتحسين تقديم الخدمات" (2).
- التفويض: "يعيد توزيع السلطة والمسؤولية على الوحدات المحلية للحكومات أو الوكالات التي لا تكون بالضرورة فروع أو مكاتب محلية للسلطة المفوضة، وفي حين أن نقل المسؤولية إلى الوحدات دون الوطنية التي يتم تفويض السلطة لها"(3).

المطلب الرابع: بناء منظمات المجتمع المدني: هناك اتفاقا عاما بين معظم الاكاديميين والممارسين العاملين في مجال بناء السلم على أن فكرة المجتمع المدني تشمل "مجال العمل الجماعي الطوعي غير المفروض وغير الربحي"(1).

---

*Michael Pugh, **The Political Economy of Peacebuilding, A Critical Theory Perspective**, International Journal of Peace Studies 10 no. 2 2005, 23-42. Website , http,//www2.ohchr.org/english/issues/development/docs/acuns_rtd_pugh.doc*

1 – إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استراتيجيات الحكم لإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع، السلام والتنمية المستدامة**، نيويورك, الأمم المتحدة، 2007، ص 34.

2 – *Robertson Work, **Overview of Decentralisation Worldwide, A Stepping Stone to Improved Governance and Human Development Presented at the United Nations Development Programme 2nd International Conference on Decentralisation, Federalism, The Future of Decentralizing States?**, Manila, Philippines, July 25-27, 2002, 6. Website , http,//biblioteca.unmsm.edu.pe/redlieds/Recursos/archivos/gestionestado/overview-decentralisation-worldwide-paper.pdf*

3 – *Idem.*

أولا: منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء العملية السياسية: تعتبر منظمات المجتمع المدني قطاعا بالغ الأهمية في بناء السلم. وتؤدي أدوارا هامة في إرساء دعائم الديمقراطية والحكم الرشيد لمجتمعات ما بعد النزاع. كما يسهم المجتمع المدني في عديد المجالات الأخرى في جدول أعمال بناء السلم، كالانعاش الاقتصادي والنفسي – الاجتماعي والعدالة وسيادة القانون والأمن والنظام العام، ويخدم عددا من الوظائف الهامة التي تغطي مواضيع ومؤسسات بناء السلم المختلفة.

لقد قدمت برامج بناء السلم دعما متزايدا لمنظمات المجتمع المدني، التي تعتمد على الأهمية المتزايدة لهذه المنظمات في التعاون الإنمائي، في المجتمعات التي تنتقل من الحرب إلى السلم والديمقراطية(2).

كما تعمل هذه المنظمات كوسيط بين الفواعل الفوق دولاتية والمجتمعات المحلية، وفي كثير من الحالات، تعمل كمقاولات من الباطن للوكالات الدولية.

وقد توفر منظمات المجتمع المدني هياكل حوكمة مكملة –أو حتى بديلة– عندما تكون الدولة ضعيفة أو عاجزة أو غير مبالية باحتياجات شعبها. ويبرز هنا، دورها المزدوج على أرض الواقع. فكثيرا ما تؤدي هذه المنظمات دورا رئيسيا في تقديم عدد معين من السلع العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والوصول إلى القطاعات السكانية الأكثر فقرا، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز القدرة الوطنية. وهي أحيانا بمثابة بدائل فعلية للدولة، وتملأ فراغ سياسي شبه كامل. وكثيرا ما نددت هذه المنظمات بممارسات أجندة الليبرالية الجديدة لخصخصة الدولة، وتقويض السيادة وتخليها عن مسؤوليتها(3).

1– انظر، على سبيل المثال:

*Thania Paffenholz and Christoph Spurk, **Civil Society, Civil Engagement, and Peacebuilding**, Washington, DC, World Bank, 2006, p 2, website*

http,//siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP36_web.pdf

*Joseph J. Foy, **From Civil War to Civil Society, Lessons from the IFES Democratic Development Programs in Deeply Divided Societies**, Washington DC, International Foundation for Electoral Systems, 2002. Website ,*

http,//www.ifes.org/sites/default/files/08_08_02_manatt_joseph_foy.pdf

*2 – Béatrice Pouligny, **Civil Society and Post-Conflict Peacebuilding**; Roberto Belloni, Civil Society in War-to-Democracy Transitions paper presented at the 47th Annual Convention of the International Studies Association, San Diego, March 24, 2006, p 7. Wesite ,*

http,//journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0967010605060448

*3 – Paffenholz and Spurk, **Civil Society, Civil Engagement**, op, cite, p3.*

بالإضافة إلى ذلك، تقوم بأنشطة الرصد والضغط (ولا سيما في قضايا مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد)، فتدفع الدولة للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، ويقدم بعض الضوابط والتوازنات الضرورية على تجاوزات الحكومة. [1]

وتساهم منظمات المجتمع المدني في توفير قنوات بين الدولة والمواطنين، وإنتاج المعلومات والأفكار، وتعزيز القيم الديمقراطية، وتشجيع النقاش المفتوح، ودفع التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبناء رأس المال الاجتماعي. ووفقا لبوليني *Pouligny*، "كثيرا ما ينظر إليهم –منظمات المجتمع المدني– على أنهم يحملون أفضل الآمال في موازنة ثورية حقيقية مع سماسرة السلطة والمستغلين الاقتصاديين وأمراء الحرب الذين يميلون إلى الغلبة في الدول الضعيفة أو الفاشلة التي تعاني من النزاعات، بل وربما يستولون على العمليات الانتخابية"[2].

ويعمل المجتمع المدني على تعزيز المشاركة الواسعة ودعم القدرات المحلية، التي تشكل عوامل رئيسية في استدامة ونجاح عمليات بناء السلم[3].

وفي هذا الصدد، تضطلع منظمات المجتمع المدني بوظيفتين رئيسيتين هما: تنفيذ المشاريع الميدانية، لضمان الملكية المحلية والاستدامة، والعمل كوكلاء للدعوة لإدراج قضايا هامة في جدول أعمال بناء السلم، التي يمكن أن تنسى في الممارسة العملية[4]، وغالبا ما يتم الجمع بين هذه المهام في أعمال منظمات المجتمع المدني ". والآن، فإن منظمات المجتمع المدني منخرطة في كل جانب من جوانب أي عملية لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات.

وللمجتمع المدني القدرة على تأدية عدد من المهام الرئيسية في خدمة الديمقراطية والحكم الصالح في سيناريوهات بناء السلم، فعلى سبيل المثال، يعتبر المجتمع المدني أحد أركان أي عملية ديمقراطية، وبالتالي فهو مؤسسة أساسية في استعادة الديمقراطية وتوطيدها. وقد يندمج المجتمع المدني أيضا في آليات الحكم المحلي التشاركية. وعلاوة على ذلك، يمكن له أن يقدم تحاليل للسلطة السياسية، وأن يضغط نيابة عن المواطنين من أجل تحسين الحكم، كما يعزز الانتخابات، وهي دعامة أخرى من نظم الديمقراطية، من خلال توفير توعية الناخبين وتشجيع الإقبال والمشاركة في العمليات ذات الصلة. في حين أن هذه هي الوظائف المثلى للمجتمع المدني لا تعكس دائما إمكانيات أو واقع كل ظرف من الظروف.

---

1 – *Pouligny, op, cit.*

2 – *Pouligny, op, cite, p 496.*

3 – *Conflict Transformation Working Group CTWG,* ***Building Peace from the Ground Up, A Call to the UN for Stronger Collaboration with Civil Society****, New York, CTWG, 2002, p 23.website , https,//www.rfpuk.org/wp-content/uploads/2015/03/rpt-building-peace.pdf*

4 – *Paffenholz and Spurk,* ***Civil Society, Civil Engagement****, op, cit, p 34.*

وتعزى شعبية المجتمع المدني الحالية في مشاريع إرساء الديمقراطية وبناء السلم إلى حد كبير إلى إرث النزاعات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في السبعينات والثمانينات. وكما يقول روبرتو بيلوني *Roberto Belloni*: «الأفراد والجماعات التي كانت تقاتل الديكتاتوريات في هذه المناطق تعتبر النضال كفريق واحد ضد الدولة، حيث يواجه كل منهما الآخر في مباراة صفرية، وعندما سقط جدار برلين، أصبح المجتمع المدني يكافح تقريبا مع هالة بطولية وسحرية»[1].

كما نفترض الأدبيات المتعلقة بإرساء الديمقراطية، أن تعزيز دور المجتمع المدني والحوكمة الديمقراطية يسيران جنبا إلى جنب. وأن المجتمع المدني هو المفتاح لتكوين "مواطن كفؤ" وهو عنصرا ضروريا من عناصر الاستدامة الديمقراطية.

وفي سياقات ما بعد النزاع، من اللائق أن تحاول مؤسسات الحكم المحلي الاعتماد على نماذج حكم أكثر تشاركية وديمقراطية من خلال الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، التي يمكن أن تعتمد نهجا أكثر تشاركية في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي. وغالبا ما تشكل المشاريع الإنمائية نفسها منظمات مجتمعية تعمل كوسطاء بين المجتمعات ومنظمات التنمية الخارجية[2] وفقا لتيموثي سيسك *Timothy Sisk*، فإن "بناء إجراءات تشاركية فعالة على المستوى المحلي يوفر فرصة استراتيجية لبناء الديمقراطية وإدارة النزاع الاجتماعي على المستوى الوطني، والحكم المحلي مع مشاركة قوية من المواطنين والمشاركة الفعالة تشكل الأساس لدعم الديمقراطية على أرض الواقع".[3] وبطبيعة الحال، فإن درجة تطبيق وآثار مثل هذه الآليات تختلف اختلافا كبيرا من سياق إلى آخر، وحتى من منطقة الى أخرى داخل نفس البلد .

وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في أنشطة إعلام وتثقيف الناخبين، ولا سيما في تشجيع المشاركة والانتشار على نطاق أوسع. وتكتسي مبادرات تثقيف الناخبين أهمية خاصة في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية المحدودة و/أو مستويات منخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة. وكثيرا ما تشارك في العمليات الانتخابية من خلال مراقبة الانتخابات المحلية غير الحزبية، وتعزيز شفافية العملية الانتخابية، والثقة العامة في مصداقية وشرعية الانتخابات، كما تساهم أيضا في تعزيز مدونات

---

[1] – Roberto Belloni, ***Civil Society in War–to–Democracy Transitions***, *p 4. Website, http,//citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/8/9/9/pages98992/p98992–1.php*

[2]_ إدارة التنمية الاجتماعية التابعة للبنك الدولي، **إشراك منظمات المجتمع المدني في الدول المتضررة والهشة, ثلاث دراسات حالة إفريقية قطرية**، واشنطن، 2005، ص 147.

[3] *–Sisk,* ***Democracy at the Local Level,*** *op, cit, p147.*

قواعد السلوك للمرشحين، وإجراء جداول تصويت موازية، واستضافة اجتماعات عامة أو مناقشات، واقتراح الإصلاحات الانتخابية والتعليق عليها[1].

وعلى الرغم من أن التركيز الرئيسي لهذا العنصر من الأطروحة باعتباره دعامة للديمقراطية والحكم الصالح، فمن المهم التأكيد على أن هذا القطاع يؤدي أيضا أدوارا حيوية في مجالات أخرى لبناء السلم. ففي إطار الانعاش الاقتصادي، تدعم منظمات المجتمع المدني عمليات الحد من الفقر، وتعزيز العمالة، والمشاركة في والدعوة للرشادة المالية واستدامة الموارد الطبيعية، وتيسير تقديم الخدمات وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما يساهم المجتمع المدني في عمليات العلاج النفسي والاجتماعي، مثل التعامل مع الصدمة وذاكرة العنف، وإعادة الإدماج والمصالحة في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني يعمل على ترسيخ دينامية العدالة وسيادة القانون من خلال دعم قضايا حقوق الإنسان، والمساعدة في مجال العدالة البديلة والتقليدية، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية.

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع: تشارك منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار بصورة متزايدة كما تساهم في التعافي الاقتصادي بعد انتهاء النزاع .

وتسهم كذلك في مناقشة ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تشكل الإطار الاقتصادي لمعظم حالات ما بعد النزاع. هذه الاستراتيجيات من المفترض أن تكون معدة من طرف الدولة وتطور بشفافية و بمشاركة واسعة من المجتمع المدني، أضف إلى ذلك أنها تشارك في إعداد وتنفيذ خطط لتعزيز العمالة، وخاصة توظيف الشباب.[2] وتقدم الدعم الذي يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي والسياسي ومكافحة الجريمة والفساد من خلال أنشطة الرصد والتأييد، ومراقبة سياسات التمويل العام لضمان الشفافية والمساءلة [3].

---

[1] –Bill Cooke and Uma Kothari, ed, ***Participation, The New Tyranny?,*** London, Zed Books, 2001 website , http,//www.yemenwater.org/wp-content/uploads/2013/04/Summary-Tyranny-of-Participation.pdf

[2] – إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استعراض خطط العمل الوطنية بشأن عمالة الشباب, وضع الالتزام في العمل**، نيويورك, الأمم المتحدة، 2007، ص ص 22-23.

[3] – Vivek Ramkumar and Warren Krafchik, ***The Role of Civil Society Organizations in Auditing and Public Finance Washington***, DC, International Budget Project, 2005 website , https,//www.un-ngls.org/orf/cso/cso10/Ramkumar.pdf

كما تدعم منظمات المجتمع المدني عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا بعد الحرب، فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ويشمل ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتقديم الخدمات المجتمعية، وإيجاد الفرص الاقتصادية.[1]

ثالثا: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في مرحلة مابعد النزاع: كما ترعى منظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وكذلك إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع وإعادة التفاوض على عقد اجتماعي. يقول بوليني *Roberto Belloni* : «من هذا المنظور، فإن هدف تعزيز المجتمعات المدنية المحلية هو مسألة توسيع نطاق المحاورين الذين يجب على الأطراف الخارجية التفاعل معهم للمساعدة في إعادة بناء مجتمع جديد وفهم أفضل للأسس التي يمكن أن يكون عليها هذا المجتمع في الواقع واعادة بنائها، وتحويل المزيد من النزاعات سلميا»[2].

وهكذا، فإن الفضائل المدنية مثل التسامح والقبول والصدق والثقة تدمج في شخصية الأفراد المدنيين من خلال الجمعيات. والتي يعتقد أن المشاركة المدنية فيها تبني الثقة في الآليات الديمقراطية، أو كما وصفها روبرت بوتنام Robert Putnam في وقت لاحق، رأس المال الاجتماعي[3].

حيث تقوم بتقديم الخدمات على المستوى المحلي وتوفير المعلومات للجمهور وتوضيح المصالح في المجتمع والدعوة إلى تلبية الاحتياجات والإصلاحات الاجتماعية وإتاحة الفرص لمشاركة المواطنين والتشاور معهم وتقديم الخدمات الفنية مثل جمع البيانات عن المشاكل الاجتماعية[4].

وتكون عادة منظمات المجتمع المدني هي أول من يلبي احتياجات أفراد المجتمع في أعقاب العنف. وهي توفر خدمات للأبعاد المختلفة لعملية العلاج النفسي الاجتماعي على مستوى المجتمع

---

1 – *Elizabeth Ferris.* ***The Role of Civil Society in Ending Displacement and Peacebuilding,*** *New York, United Nations Peacebuilding Commission, website ,* *http,//www.ceipaz.org/images/contenido/Role%20of%20NGOs%20and%20civil%20society%20in%20peacebuilding.pdf*

2 – *Idem.*

3 – *Janine Aron,* ***Building Institutions in Post-Conflict African Economies****, Journal of International Development N°15 2003, p 476. Website ,* *http,//onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/jid.997/full*

4 – *Timothy Sisk, ed.* ***Democracy at the Local Level, The International IDEA Handbook on Participation, Representation, Conflict Management, and Governance,*** *Stockholm, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2001, pp 23- 30. Website, https,//tavaana.org/sites/default/files/DLL_full_book.pdf*

المحلي. إن دورهم مهم بشكل خاص في ثلاثة عناصر من هذه العمليات: التعامل مع الصدمات النفسية ، ذكريات العنف ، ودعم إعادة إدماج .

وأخيرا تقوم منظمات المجتمع المدني بإنشاء أو مساعدة نظم عدالة تقليدية وغير رسمية بديلة، مثل الآليات غير الرسمية لتسوية النزاعات، وآليات شبه قانونية، واللجان الأمنية. تكتسي هذه النظم أهمية خاصة عندما يتعذر على النظام القضائي للدولة إقامة العدل أو عدد مرتكبي هذه الجرائم عالية بشكل كبير بحيث يكون من المستحيل لوجستيا محاكمة كل فرد. فتقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب موظفي أنظمة العدالة التقليدية وغير الرسمية على المسائل الإجرائية أو الموضوعية، أو تدريبهم كمساعدين قانونيين لتقديم المشورة أو تمثيل أطراف النزاع. كما أنها ترصد أنشطة النظم القضائية غير الحكومية، وتقدم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز ضد النساء والفئات المهمشة، وتساعد على ضمان تحقيق نتائج أكثر إنصافا في نظم العدالة البديلة.[(1)]

المطلب الخامس: تنمية الإعلام والاتصال:

توفر وسائط الإعلام الموثوقة التي يمكن أن تعبر عن نفسها بحرية إنذارا مبكرا بالانتشار المحتمل للنزاعات، وتساعد أيضا في تنبيه المجتمع إلى أزمة معينة وتعبئتها. وأثناء عملية بناء السلم، فإنها تخدم أغراضا متعددة وهي مكمل هام لكل البرامج في مختلف القطاعات.

أولا: دور وسائل الإعلام في بيئات النزاع: إن وسائل الإعلام والصحفيين هم ضحايا النزاعات، فقد كانت الرقابة والإشراف الحكومي على وسائط الإعلام، فضلا عن الاعتداءات على الصحفيين سعيا لتحقيق هذا الهدف، سمة من سمات العديد من النزاعات الحديثة[(2)]، كما تم استخدام وسائل الإعلام كوسيلة للدعاية وخطاب الكراهية، ودعوة السكان الى حمل السلاح ضد مدنيين آخرين.

وقد تناول المتخصصون على نطاق واسع دور وسائل الإعلام في الحركات الاستبدادية والنزاعات العنيفة. ووفقا لما ذكره تيم ألين ونيكول ستريملاو (*Tim Allen and Nicole Stremlau*)، فإن "قدرة

---

[1] – Department for International Development DFID, **Non-State Justice and Security Systems, A Guidance Note**, London, DFID, 2004; Ewa Wojkowska, **Doing Justice, How Informal Justice Systems Can Contribute**, Oslo, United Nations Development Programme Oslo Governance Centre, 2006, 34, 42. Website , http,//www.eldis.org/vfile/upload/1/document/1201/UNDP%20DoingJusticeEwaWojkowska130307.pdf

[2] – Department for International Development DFID, **Working with the Media in Conflict and Other Emergencies**, London, DFID, 2000, p 10. Website; https,//www.adelaide.edu.au/accru/pubs/DFID_media_&_conflict.pdf

وسائط الإعلام على إشعال الكراهية وتعزيز العنف كانت موثقة توثيقا جيدا في الدراسات منذ دور الإذاعة في حملات الدعاية النازية إلى غاية الجرائم المرتكبة فى رواندا ويوغوسلافيا السابقة[1] "

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك استخدام وسائل الإعلام لأغراض دعائية من قبل الحزب النازي في الحرب العالمية الثانية في ألمانيا. حيث اعتمد جوزيف غوبلز *Joseph Goebbels*، رئيس وحدة الدعاية النازية، على وسائل الإعلام من أجل تحريك رسائل الدعاية، وذلك باستخدام كل من صناعة الترفيه والإذاعة. وحثت هذه الصناعة على إنتاج أجهزة لاسلكية بأسعار معقولة، وتركيب مكبرات صوت في الأماكن العامة، وأرسلت مراقبين للإذاعة لمراقبة استخدام هذه الأجهزة اللاسلكية،[2] ففي الفترة ما بين عامي 1933 و 1942، ارتفع جمهور الراديو الالماني من 4.5 الى 16 مليونا ". وبالتالي، كثيرا ما يستشهد ألمانيا النازية كحالة نموذجية حيث كان يستخدم وسائل الإعلام للدعاية لتأجيج أيديولوجية عنصرية [3]

وفي رواندا، أدى خطاب الكراهية الذي نشر من خلال إذاعة والتلفزيون الليبرالي ديس ميل كولينس *Mille Collines* دورا حاسما في الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994. وأذاع راديو ميل كولينس رسائل خاصة تدعو صراحة ميليشيات هوتو *Hutus* إلى مهاجمة أقلية التوتسي *Tutsi*، فضلا عن المعتدلين الهوتو[4]. لقد كان دور وسائط الإعلام في هذه القضية صريحا جدا لأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قامت بمحاكمة الجميع، بمن فيهم الصحفيون والموسيقيون[5].

وبالمثل، كانت حروب البلقان تعاني من الدعاية التي تنقل عبر وسائط الإعلام، ففي صربيا في أواخر

[1] – *Tim Allen and Nicole Stremlau, **Media Policy, Peace and State Reconstruction**, London, Crisis States Research Centre , 2005, p2. Website , https,//www.researchgate.net/publication/44257378_Media_policy_peace_and_state_reconstruction*

[2] – *Hannah Arendt, **The Totalitarian Movement, in The Origins of Totalitarianism**, New York, Harcourt Brace Jovanovitch, 1968, 43-44.*

[3] – *Vladimir Bratic, **Examining Peace-Oriented Media in Areas of Violent Conflict**, International Communication Gazette forthcoming, p6. Website , http,//www.sfcg.org/Documents/DME/bratic_peace_oriented_media.pdf*

[4] – *Allen and Stremlau, Media Policy, Peace and State Reconstruction, Ibid 6..*

[5] – محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا، مركز القضايا؛، صحيفة الوقائع رقم 1, لمحة عن المحكمة. الموقع *http,//legal.un.org/avl/pdf/ha/ictr/ictr_a.pdf*

الثمانينيات، قام سلوبودان ميلوسيفيتش *Slobodan Miloševic* بقمع المعارضة الإعلامية ونشر دعايته"، محذرا من أن الجيل الجديد من الصرب يواجه" إبادة جماعية جديدة[1]" فكان دور وسائط الإعلام في يوغوسلافيا السابقة هو تعزيز الهويات العرقية والخوف بين الطوائف على أسس إثنية، بدلا من الدعوة صراحة إلى العنف، حيث لاحظ البعض ان "كل رصاصة في البوسنة تدعمها نشاطات اعلامية"[2].

لعبت وسائل الإعلام أيضا دورا هاما في الدعاية ضد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في يوغوسلافيا السابقة، وكانت البعثة ضحية التضليل الذي نظمته مختلف الأطراف وحملات لتدمير مصداقيتها. في البوسنة والهرسك، خلال الحرب، حتى أجهزة الصحافة "المستقلة" النادرة المرتبطة بمجموعات من المثقفين (وخاصة في سراييفو) تعمل جزئيا "تحت السيطرة"، وخاصة من حزب العمل الديمقراطي (*Stranka Demokratske Akcije، or SDA*) الذي استخدمهم لانتقاد المؤسسات الدولية والأمم المتحدة لأغراض محددة[3].

لقد أدت الثورة الرقمية إلى زيادة هذا التأثير، حيث تشير "غوردون آدم" و "لينا هولغوين" *Gordon Adam and Lina Holguin* إلى أن "إدارة المعلومات أصبحت جزءا رئيسيا في استراتيجية الحرب" التي تتلاعب بالوسائل الإعلامية للحصول على ميزة تكتيكية على العدو[4].

ثانيا: دور وسائل الإعلام في عمليات بناء السلم[5]: في هذا الاطار يمكن لوسائل الأن تقوم بما يلي:

- تساعد وسائط الإعلام على نشر المعلومات وتمثيل آراء متنوعة تساعد المواطنين على اتخاد خيارات مستنيرة وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة؛

---

1 – *Ahmed Buric, **The Media War and Peace in Bosnia, in Regional Media in Conflict, Case Studies in Local War Reporting**, ed. Alan Davis London, Institute for War and Peace Reporting, 2001, 64.*

2– تقرير نشرته منظمة المادة 19 منظمة غير حكومية تشارك في حملة دولية من أجل حرية التعبير، تستمد اسمها من المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3 – *Marjan Malesic, **International Peacekeeping, An Object of Propaganda in Former Yugoslavia, International Peacekeeping**, N° 3, 1998, pp 82-102. Website , http,//www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a274108.pdf*

4 – *Gordon Adam and Lina Holguin, **The Medias Role in Peacebuilding, Asset or Liability?** paper presented at the Our Media 3Conference, Barranquilla, Colombia, 2003. Website , http,//imediaassociates.org/app/uploads/2013/11/the-medias-role-in-peace-building.pdf*

5– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الوصول إلى المعلومات، الحكم في حالات ما بعد الصراع**، نيويورك، الأمم المتحدة، 2004، ص7 .

- وتتولى وسائط الإعلام توجيه القادة والمسؤولين، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى في عملية بناء السلم.
- وجود وسائط الإعلام أمر أساسي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وأداء الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني.
- كما أن التغطية الإعلامية ضرورية خلال فترة الانتخابات.
- يساعد الإعلام على زيادة الوعي بشأن الأبعاد الأخرى لعمليات بناء السلم، وفهو بالتالي داعم حيوي للعديد من عناصره البناءة في مختلف القطاعات والأنشطة؛
- يمكن لوسائط الإعلام أن تسهم في الجهود الرامية إلى تغيير المواقف لدى عامة الجمهور.
- تساعد وسائل الإعلام في تعزيز دور التكنولوجيات الجديدة في عمليات بناء السلم (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء السلم.(الإعلام والحوار والمشاركة العامة)
- يسمح قطاع الاعلام التعددي بالتعبير عن جميع الآراء والأصوات وبالتالي يعرب عنها علنا، حيث أنه عادة، في بيئة النزاع، تميل وجهات النظر المتطرفة إلى الهيمنة، والمعلومات الموثوقة يصعب الوصول إليها.
- وخلال عملية بناء السلم، يمكن لوسائل الإعلام الشفافة أن تصبح مصدرا موثوقا للمعلومات ويمكن أن تدعم التعبير عن وجهات النظر المتنافسة، وبالتالي تصبح قناة سلمية للحوار العام. فالاتصالات الحرة والمفتوحة تساعد على منع التلاعب السكان.

وهذا المستوى من التواصل والشفافية مهم فعلا في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام، بما في ذلك مرحلة التفاوض (صنع السلام). وكثيرا ما يتردد الوسطاء وسماسرة السلطة في التواصل خلال المفاوضات، ولكن "ضمان تدفق حر للمعلومات الدقيقة والبناءة في هذه المرحلة يمكن أن يساعد على ضمان اتفاقات مستدامة ومنع القادة من التلاعب بهذه المفاوضات لتأمين سلطتهم وموقفهم"[(1)].

ففي أثناء مرحلة بناء السلم، تعد وسائط الإعلام أداة أكثر أهمية لصانعي السياسات من أجل الحصول على الدعم لرسالتهم. وهذا ينطبق أيضا على جميع بناة السلم، المحليين والأجانب على حد سواء، لأنها تحتاج إلى إعلام الجمهور حول ما هي الأنشطة الجارية، وتثقيف المواطنين، وتحسين المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وبالتالي يستفيد المواطنون من وسائل الإعلام ،ليس فقط من المعلومات الأساسية ، ولكن أيضا لشرح المفاوضات المعقدة والقضايا العامة المطروحة للنقاش. هذا

---

[1] – Friedrich–Ebert–Stiftung FES, ***The Media in Conflicts, Accomplices or Mediators? Paper presented at the FES International Conference***, *Berlin, Germany, May, 2000, p 33.*

النوع من الاتصال هو أيضا أحد أكثر الأدوات فعالية في كسب وبناء ثقة السكان في عملية السلم، فهو يساعد الناس في الشعور بخطط الإصلاح [1].

كما يمكن لوسائل الاعلام المستقلة والحيوية والمتاحة على نطاق واسع أن تعمل بوصفها جهة رقابية تابعة لطرف ثالث توفر التغذية الراجعة للجمهور بشأن القضايا المحلية. وأن تكون أحد جوانب المساءلة المالية وممارسات الحوكمة الرشيدة، وفي عمليات بناء السلم، تنفذ التدابير عموما لزيادة تلك المساءلة.

وهناك بعد محدد لأعمال الرصد التي تضطلع بها وسائط الإعلام فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فوسائل الإعلام شريك رئيسي لمنظمات حقوق الإنسان، على الرغم من أنها قد تكون في بعض الأحيان على خلاف مع بعضها البعض لأنها لا تملك نفس الأساليب. ولهذا السبب من المهم جدا تدريب الصحفيين على هذه القضايا المحددة، حتى يتمكنوا من فهم الأساس المنطقي للطرق التي يستخدمها ممارسوا حقوق الإنسان ويأخذوها في الاعتبار عند الإبلاغ. وبصورة أعم، تعتبر وسائل الإعلام شريكا رئيسيا للجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني (التي تشكل جزءا منها)، وهي تعطي منظمات المجتمع المدني الوسائل لمراقبة ما يجري[2].

وتشكل وسائط الإعلام عنصرا هاما كذلك في إدارة الانتخابات السلمية في البيئات الهشة، فهي توفر للناخبين الوصول إلى المعلومات. ووفقا ل ييل باجراكتاري وإميلي هسو *Yll Bajraktari and Emily Hsu*، "لكي يتخذ المواطنون قرارات مستنيرة في الانتخابات، يجب أن يكون هناك إعلام حر، ولكن يجب أن تكون وسائل الإعلام أكثر من مجانية، ويجب أن تكون موثوقة، ويجب أن تتاح لها الفرصة لتشكيل آراء مستقلة ومتنوعة"[3]. فالحملات الإعلامية المنظمة خلال الفترات الانتخابية تساعد في إعلام المواطنين حول ما يمكن توقعه خلال الانتخابات، ويمكن أن "تضمن أن المواطنين يعرفون حقوقهم ومسؤولياتهم وكذلك حقوق ومسؤوليات المرشحين والأحزاب السياسية، والهيئات الحكومية، والمنظمات الأخرى"[4] وتساعد الصحافة الحرة أيضا في إبراز القضايا التي تتطلب اهتماما حكوميا

---

[1] – *Vladimir Bratic and Lisa Schirch,* ***Why and When to Use the Media for Conflict Prevention and Peacebuilding****, The Hague, Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict, 2007, p 12-10, website , https,//www.sfcg.org/articles/media_for_conflict_prevention.pdf*

[2] – *Yll Bajraktari and Emily Hsu,* ***Developing Media in Stabilization and Reconstruction Operations.*** *Website , https,//permanent.access.gpo.gov/lps87963/srs7.pdf*

[3] – *Idem.*

[4] – *Shanthi Kalathil. With John Langlois and Adam Kaplan,* ***Towards a New Model. Media and Communication in Post-Conflict and Fragile States,*** *Innovative. Solutions, 2008, p23. Website ,*
http,//siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/CommGAPNewModelWeb.pdf

وتسمح بالتمحيص العام للرؤى السياسية المتنافسة للمرشحين.[1] وفي أثناء العملية الانتخابية، تساعد وسائط الإعلام في الإبلاغ عن المشاكل والانتهاك المحتمل للقواعد، والإعلان عن حالات الغش والعنف.

وفي مجال الانعاش الاقتصادي، تعتمد عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم إلى حد كبير على المعلومات التي تنشر بين هؤلاء السكان، فضلا عن المجتمعات المحلية التي سيعاد إدماج السكان فيها، وتعتمد منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على منظمات المجتمع المدني للمساعدة في نشر معلومات أكثر موضوعية ودقة، فوفقا لها "يمكن لحملة إعلامية تم إعدادها بشكل جيد أن تبني الثقة وتهيئ الظروف المواتية للعودة" [2].

ويمكن لوسائل الإعلام، أن تدعم التغيير في المواقف، وأن تساعد في تغيير تصورات "الآخرين" وتسهيل المصالحة بين الجماعات المنقسمة، في عملية من شأنها أن تؤدي في الواقع إلى تحول النزاع، وكذلك القيام بدور استباقي في بناء السلم، حيث صاغ يوهان غالتونغ مصطلح "صحافة السلم".[3]

كما يمكن لوسائل الإعلام لعب دور في بناء السلم المحتمل [4]:

- مكافحة المفاهيم الخاطئة من "العدو" وتساعد على تقليل مستوى الشائعات في المجتمع.
- بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، وبناء توافق في الآراء.
- تسهيل التواصل بين الأطراف المتصارعة وتوفير منفذ للتعبير العاطفي.
- تحليل النزاع والتثقيف حول عملية حل النزاعات.
- اقتراح خيارات وحلول للنزاع والتأثير على توازن القوى في النزاع.
- تعزيز الحوار من خلال الفيديو

---

1 – Kenneth Roth, ***Testimony on the United States and the Promotion of Human Rights and Democracy presented before the United States House Foreign Affairs Committee,*** *Subcommittee on International Organizations, Human Rights, and Oversight, 22 May 2008. Website , https,//www.hrw.org/news/2008/05/21/testimony-united-states-and-promotion-human-rights-and-democracy*

2– مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين *UNHCR*، دليل العودة إلى الوطن وأنشطة إعادة الإدماج، جنيف،2004، ص 14 .

3 – *ratic and Schirch, Why and When to Use the Media, Ibid, 14.*

4– وزارة التنمية الدولية، **العمل مع وسائل الإعلام في النزاعات وحالات الطوارئ الأخرى**، لندن، 2000 ص 23
للتفصيل أكثر يمكن الاطلاع على، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، **منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام**، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الموقع،
http,//wps.unwomen.org/pdf/ar/GlobalStudy_AR_ Web.pdf

وفي السنوات الأخيرة، أدى انفجار التكنولوجيا الرقمية إلى جانب وصلات الألياف البصرية والساتل إلى الحصول على معلومات غير مسبوقة. ويمكن أن تكون قوة الاتصالات العالمية ذات فائدة كبيرة لبناء السلم، وإن لم يكن كل الناس يستفيدون بنفس القدر، وهناك حجة قوية مفادها أن أشد الناس فقرا يتعرضون لمزيد من التهميش لأن المعلومات "لا تصل". ونتيجة لذلك، اتخذت مبادرات مختلفة لضمان زيادة استخدام هذه التكنولوجيات دعما لبناء السلم. إن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء السلم مهمة على نطاق واسع جدا في الوقت الحالي فيما يتعلق بالنزاع المسلح، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وإدارتها، وعمليات الإغاثة الإنسانية والمساعدة في حالات الكوارث، وبناء السلم والتعمير بعد انتهاء النزاع[1].

وقد وفرت شبكة الإنترنت أيضا طائفة من وسائط الإعلام التي استخدمت على نحو متزايد في سياقات بناء السلم، وتحسين نشر المعلومات وتعزيز القدرة على إقامة الشبكات وتبادل المعارف. كما حدث نمو هائل في "صحافة المواطن" من خلال وسائل الإعلام التي ينشئها المستخدمون والتي "تبدأ بإنتاج أكثر استقلالية وذات طابع فردي من المدونات والرسائل النصية وغيرها، ولكنها تأخذ قوتها من قدرات الشبكات الاجتماعية لهذه التكنولوجيات الجديدة".[2]

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية المستدامة:

بعد سنوات أو حتى عقود من الحرب، تصبح اقتصادات المجتمعات التي تعاني من النزاعات ضعيفة على الدوام، وتتضرر هياكلها المؤسسية والمادية، فتكون في حاجة ماسة إلى الإصلاح، إن لم يكن قد تم تدميرها في الأساس[3]. ومما يزيد من تعقيد بيئة ما بعد النزاع احتمال أن الدولة ضعيفة للغاية، وتفتقر إلى التنظيم والقدرات، وليست لديها الأموال اللازمة لإنشاء أنشطة الانعاش دون مساعدة دولية[4]. وكثيرا ما ترث حكومات ما بعد الأزمات عجزا كبيرا في الميزانية، وقاعدة ضريبية منخفضة، تشكل تحديات للإنعاش الاقتصادي المبكر وإعادة بناء الدولة بشكل عام.

وكما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن "نهاية النزاع الظاهرة وانعدام الأمن والعنف يعرقلان إطلاق جهود إعادة الإعمار واستئناف الخدمات الأساسية (مثل الكهرباء والمياه والغاز)

---

[1] –Daniel Stauffacher, William Drake, Paul Currion, and Julia Steinberger, ***Information and Communication Technology for Peace,*** *The Role of ICT in Preventing,* ***Responding to and Recovering from Conflict,*** *United Nations ICT Task Force Series 11 November 2005, 6. Website , http,//www.iapad.org/wp-content/uploads/2016/01/Stauffacher.pdf*

[2] – *Sheldon Himelfarb and Megan Chabalowski,* ***Media, Conflict Prevention and Peacebuilding, Mapping the Edges,*** *Washington, DC, United States Institute of Peace, 2008. Website , http,//www.tdrp.net/PDFs/Social%20Media%20&%20Peacebuilding.pdf*

[3] – *Kumar, Rebuilding Societies after Civil War, 25.*

[4] – *Ohiorhenuan and Kumar, op cit, p4.*

وإنشاء سلطة حكومية وخدمات إدارية على المستوى المحلي، فضلا عن الاستثمار الخاص والدولي"[1]. لهذا السبب، لا يزال الإنفاق العسكري في كثير من الأحيان مرتفعا،والذي يمكن أن يقوض جهود الانعاش الاقتصادي. كما أن النزاع العنيف يمكن أن يترك وراءه "نظاما مشوها وبيئة معوقة للاستثمار".

ومن الجدير بالملاحظة أن كل حالة من حالات ما بعد النزاع هي حالة فريدة من نوعها، ولكل بيئة مواطن ضعف خاصة بها مرتبطة بتاريخ النزاع. ولهذه الأسباب، فإن الافتراضات الاقتصادية التقليدية المتعلقة بالسلوك الاقتصادي لا تسهل تطبيقها بسهولة في مثل هذه السياقات.

وعلى وجه الخصوص، فإن التكاليف الاقتصادية ليست هي نفسها بالنسبة لجميع الدول المتضررة من النزاع. واشار جيلز كاربونير، الذى اشار في استطلاع عام 1997، الى ان تكاليف الحرب تبدو اكثر حدة فى حالات النزاعات المنتشرة جغرافيا حيث تفقد الحكومة قدرتها على تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات الاساسية. وفي الحالات التي تمكنت فيها "الهياكل شبه الحكومية" من الحفاظ على الوظائف الأساسية، من المرجح أن تكون هذه التكاليف محدودة بدرجة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، تميل الحروب الدولية إلى أن تكون لها آثار ضارة أقل من النزاعات الداخلية لأن الدولة تسعى عادة إلى الحفاظ على الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد كجزء من جهودها الحربية.[2] ومن الواضح أن الأنواع المختلفة للتكاليف الاقتصادية في مختلف أوضاع ما بعد النزاع لها آثار على نوع الانعاش الاقتصادي الذي ينبغي أن يتشكل.

وباختصار، وبالنظر إلى التحديات والخصوصيات في أوضاع ما بعد النزاع، يشير الأكاديميون والممارسون إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات الانعاش الاقتصادي في بيئات ما بعد النزاع في محاولة لضمان ألا تقوض بناء السلم.

المطلب الأول: استراتيجيات الانعاش الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية: إن الانعاش الاقتصادي هو القوة الدافعة لاستدامة السلم[3]. حيث اعتبرت منظمة غير حكومية رائدة في مجال بناء السلم، وهي منظمة الإنذار الدولية *International Alert*، أن "أحد العناصر الرئيسية لبناء السلم الاستراتيجي هو الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي القوي والمنصف"[4].

---

[1] – *Ibid, p5*

[2] – *Gilles Carbonnier, **Conflict, Postwar Rebuilding and the Economy, A Critical Review of the Literature Geneva**, Interpeace, March 1998.website, http,//repository.forcedmigration.org/show_metadata.jsp?pid=fmo,3218*

[3] –انظر، على سبيل المثال، مكتب دعم بناء السلم، الأمم المتحدة، **مؤتمر قياس توطيد السلم والانعاش الاقتصادي**، بيان صحفي، 10 سبتمبر 2002

[4] – *International Alert, **Economy and Peace.** Website , http,//www.international-alert.org/ar/blog/how-peace-gets-stronger-society*

أولا: السياسات الاقتصادية والنزاع: وعلى الرغم من أن النمو يعزز الحد من الفقر، فإنه أيضا في كثير من الأحيان يخلق عدم المساواة، مما يزيد من الفقر. فعندما يكون التفاوت ثابتا ويحدث النمو، ينخفض الفقر، وفي الوقت نفسه، مع الحفاظ على متوسط ثابت للتوزيع، وعندما تزداد عدم المساواة، يزداد الفقر. والتحدي الذي تواجهه الدول الخارجة من النزاع هو كيف نصل إلى تحقيق النمو دون زيادة عدم المساواة، أو تخفيض عدم المساواة دون تخفيض النمو، أو تخفيض النمو وعدم المساواة على السواء، مما سيحد من الفقر.[1]

كما تعتبر السياسة الاقتصادية دافعا للنزاع وحجر الزاوية في بناء السلم ومنع نشوب النزاعات، حيث "يمكن لسياسة التنمية أن تخفف أو تزيد من حدة المظالم الجماعية، ويمكن أن تساعد في الحد من مخاطر النزاع المسلح أو تفاقمها."[2] وقد شدد كريشنا كومار *Krishna Kumar* على دور استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره أهم عنصر في أي مسعى لإعادة التأهيل الاقتصادي: "لقد اتبعت جميع حكومات ما بعد النزاع تقريبا سياسات اقتصادية معيبة قبل الحروب؛ وازدادت الحالة سوءا خلال النزاع، مما زاد من تعقيد مشاكل التخلف الاقتصادي وانتشار الفقر فالاستقرار في الاقتصاد الكلي ضروري ليس فقط لتسهيل الانعاش الاقتصادي ولكن أيضا لإرساء الأساس للنمو الاقتصادي المستدام[3] ".

ثانيا: دور الإنعاش الاقتصادي في بناء السلم: يقول مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش أن "الانعاش الاقتصادي هو العنصر الأساسي للتحول الشامل للسلم"، وأن "الإنسانية، وسبل العيش، وحقوق الإنسان، وقضايا الحكم يجب أن تعالج في وقت واحد، حتى تكافح البلاد لوضع الأساس من أجل اقتصاد يعمل بشكل جيد"[4].

وتكمن التحديات في تحديد نوع الانعاش الاقتصادي الذي يسهل بناء السلم على نحو أكثر فعالية. وهكذا، فبالإضافة إلى فهم نوع الاقتصاد الذي تتركه الحرب، فإن الحاجة تدعو إلى فهم نوع

---

[1] – *Ravi Kanbur, Poverty and Conflict,* ***The Inequality Link International Peace Academy***, *2007 p22. Website , https,//www.files.ethz.ch/isn/126966/poverty_conflict_06_2007.pdf*

[2] – *Sakiko Fukuda-Parr, Maximillian Ashwill, Elizabeth Chiappa, and Carol Messineo,* ***The Conflict-Development Nexus, A Survey of Armed Conflicts in Sub-Saharan Africa 1980-2005***, *Journal of Peacebuilding and Development 4, N° 1, forthcoming, p11. Website , https,//www.researchgate.net/publication/233603091*

[3] – *Kumar, Rebuilding Societies after Civil War, op, cit, p30*

[4] – *Ohiorhenuan and Kumar,* ***Sustaining Post-conflict Economic Recovery***, *p 15. Website, http,//www.hiproweb.org/fileadmin/cdroms/biblio-reference-0912/documents/RRD-180-Economic_Paper_12_Dec.doc*

الاقتصاد الذي يحتمل أن يحول الهياكل والديناميات التي تغذي النزاع، وتعمل على الحفاظ على السلم.

ويكمن التحدي في معالجة مصادر ودوافع النزاع في صميم بناء السلم، وكثيرا ما يكون ذلك اقتصاديا في طبيعته، لهذا يتطلب بناء اقتصاد سليم – وهو اقتصاد يحافظ على السلم – فهم المصادر الاقتصادية ودوافع الحرب والروابط بين الفقر وعدم المساواة والنزاع والسلم، فإذا كان الفقر وعدم المساواة يولدان النزاع – الفقر يمكن أن يخلق اليأس الذي يغذي النزاع، كما يجادل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – فإن الطبيعة الدقيقة للروابط السببية غير واضحة."[1]

وتستند أهمية اتفاقات السلم إلى الاعتراف المتزايد بأن الطرق التقليدية لإنهاء الحرب على مدى العقود العديدة الماضية قوضت استدامة اتفاقات السلام، وبالتالي تزايد الاهتمام بمعالجة مصادر النزاع[2]. شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة " اتخاذ إجراءات حاسمة لاغتنام الفرص التي يخلقها السلم بتوفير الأمن، وإعادة بناء المؤسسات، ودعم الانعاش الاجتماعي والاقتصادي"[3].

لذا يجب التركيز، منذ البداية، على بناء القدرات الوطنية لبدء الانعاش الاقتصادي والحفاظ عليه. وفي تقريره الجديد عن الانعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، يرفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة "تمكين الإبداع المحلي" إلى طليعة الجهود اللازمة لوضع استراتيجيات الانعاش الاقتصادي التي من شأنها الحفاظ على السلم.[4] فمن الصعب تصور كيف يمكن الحفاظ على السلم دون إدخال تحسينات على حياة الناس وكيف يمكن أن تتم التنمية دون سلام.

وقد حدد الباحث جيلز كاربونير *Gilles Carbonnier* بدقة قضايا الانعاش الاقتصادي وبناء السلم. وتشمل الجهود الرامية إلى[5]:

- تحليل الأسباب الجذرية للنزاع، وتصميم استراتيجيات وقائية مناسبة (مثل نظم الإنذار المبكر)، وتقييم العلاقة بين السياسة الاقتصادية والعنف السياسي على وجه الخصوص من أجل تصميم سياسات اقتصادية تفضي إلى بناء السلم والاستقرار؛

---

1 –.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **النزاع العنيف**، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، 152-55؛

2 – *Erin McCandless, Economic Aspects of Reconstruction, **Recovery and Peace, in Peace, Conflict and Development Reader**, ed. Erin McCandless and Tony Karbo, Addis Ababa, University for Peace, 2009.website , http,//www.upeace.org/pdf%5CREADER_webpages.pdf*

3 – **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية للجميع، تقرير التنمية البشرية 2016 ص 17. الموقع** *http,//hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf*

4 – منع الأزمات والإنعاش، مرحلة ما بعد النزاع الانعاش الاقتصادي, تمكين الإبداع المحلي.

5 – *Carbonnier, **Conflict, Postwar Rebuilding and the Economy**, op, cit.*

- فهم آثار الحرب على الاقتصاد، بغية تخفيف تكاليفه على المجتمع وتحسين احتمالات إعادة البناء في وقت مبكر؛
- فهم مختلف تحديات إعادة بناء اقتصادات ما بعد النزاع من أجل تعزيز الانتقال الناجح من الحرب إلى السلم الدائم والتنمية المستدامة.
- دمج القضايا المعقدة والمتعددة الأوجه التي ينطوي عليها الانتقال من الحرب إلى السلم في إطار استراتيجي ومتماسك وتقييم التفاعلات بين المساعدة الخارجية وإعادة الإعمار بغية تحسين أثر وفعالية المساعدة الخارجية.

بعد انتهاء النزاع يتطلب الانعاش الاقتصادي وبناء سلم دائم أن تكون للدولة القدرة على جمع الموارد العامة وإدارتها بشكل سليم. للاضطلاع بهذه المهام، يجب أن ينظر إلى الدولة على أنها شرعية، وفي الوقت نفسه، لضمان هذه الشرعية يجب على الدولة تخصيص الموارد وإدارة النفقات بشكل فعال(1). ففي حالات ما بعد النزاع، تفتقر الحكومات في كثير من الأحيان إلى الشرعية والموارد والقدرة على التصدي للتحديات الهائلة المطروحة، والتي تتطلب موازنة وترتيب أولويات مقتضيات السلم والتنمية الاقتصادية والأمن الانساني وتسلسلها. ويزداد هذا صعوبة في السياقات التي لا يستطيع فيها المجتمع الدولي تنسيق و / أو دمج البرامج المتعلقة بالسلم والمعونة والتنمية، وفي مثل هذه الظروف، قد تقترح وكالات دولية مختلفة استراتيجيات متداخلة أو متنافسة على الحكومات الجديدة الهشة(2).

ثالثا: الحوكمة الاقتصادية وبناء السلم: على الرغم من الأهمية المعترف بها للمالية العامة والحكم الاقتصادي الجيد في إرساء الثقة في الدولة، إلا أن هناك القليل من البحوث حول ما يجب فعله في مرحلة ما بعد النزاع في هذا الجانب. وتميل البحوث القائمة إلى التركيز على الأبعاد التقنية بدلا من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلعبها(3)، والتي تتفاعل مع قضايا المالية

---

1 – *James K. Boyce and Madalene O'Donnell, **Peace and the Public Purse, An Introduction, in Peace and the Public Purse, Economic Policies for Postwar Statebuilding**, ed. James K. Boyce and Madalene O'Donnell Boulder, Lynne Rienner Publishers, Inc., 2007, Website ,*

2 –الآليات المؤسسية التي يمكنها أن تساهم في إدارة المالية العامة هي, الحكومات الوطنية، المجتمع المدني المحلي، والدولي، الأمم المتحدة، المؤسسات المالية الدولية، المنظمات الإقليمية

3 – *Center on International Cooperation CIC, **Public Finance in Post-conflict Statebuilding**, Executive Summary, New York, CIC, 2. Website ,*
http,//cic.nyu.edu/sites/default/files/cic_brahimi_report.pdf

* مركز التعاون الدولي CIC هو مركز أبحاث غير ربحي تابع لجامعة نيويورك تتمثل مهمته الأساسية في تعزيز الاستجابات الدولية بشأن مسائل تحليل النزاعات مع التركيز على منع نشوب الصراعات والتعافي منها عن طريق المشاركة المباشرة والمنتظمة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي.

وتركز أبحاثه على محورين رئيسيين الأول هو, السياسة والأمن والثاني هو العدالة والتنمية، ويعمل على تحليل وتوليد الأفكار السياسية والعملية، بأسلوب العمل الجماعي بشأن المشاكل الدولية. وقد لعب المركز دورا مهما في احتضان عمليات كان لها تأثير

العامة والإدارة الاقتصادية وتؤثر عليها لضمان أن تسهم هذه الوظائف المركزية للحكومة في بناء السلم.

يوضح مركز التعاون الدولي *Center for International Cooperation*[*] العديد من التحديات التي تواجه بناء القدرات في الدول الخارجة من النزاع حيث "تميل الدول إلى أن تكون ضعيفة وغير شرعية وغير خاضعة للمساءلة، وتميل المجتمعات إلى الاستقطاب مع وجود نظم غير رسمية منافسة، ويتم الاضطلاع بكثير من الإنفاق العام الفوري من قبل الوكالات المانحة الدولية وليس الحكومة الوطنية، ومما يزيد من حدة هذه التحديات، في مرحلة بناء السلم، نفقات إعادة الإعمار المرتفعة، والإيرادات المنخفضة، ونتيجة لذلك، تعاني هذه البلدان من مديونية شديدة، وتفرض أعباء مالية كبيرة وتزداد معدلات التضخم[(1)].

حيث يمكن لخيارات السياسة الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع الحساسة أن تعطل عمليات بناء السلم. وأن وضع عمليات إدارة الاقتصاد الكلي على المسار الصحيح بطرق تشمل سياسة مالية سليمة ودعم أهداف التعمير والحد من الفقر أمران حيويان لبناء دولة جيدة الأداء وإحلال سلم دائم[(2)]، ومع ذلك، غالبا ما يكون هناك عدم تكامل بين المجالين: حيث قد لا يتحكم الاقتصاديين في قضايا السلم والأمن، و في المقابل أيضا لا يعرف دعاة السلم الا القليل عن الاقتصاد. ينبغي تصميم سياسات المالية العامة مع مراعاة التحديات السياسية والأمنية بعد انتهاء النزاع، وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعالج جهود بناء السلم الأبعاد المالية لبناء الدولة.[(3)]

إن المشكلة الرئيسية في المالية العامة والحوكمة الاقتصادية هي الفساد، وهي مسألة قد تكون مشكلة خاصة في أوضاع ما بعد النزاع[(4)]. وكما أبرز كارلو لوبيز *Carlo Lopes* من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وتوماس ثيسون *Thomas Theisohn* من فريق تنمية القدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "يكلف الفساد العالم النامي بلايين الدولارات كل عام، ويؤدي إلى

كبير على السياسة العالمية، بدءا من بناء السلام في الأمم المتحدة والحوار الدولي بشأن الدول الهشة إلى النهج الاقليمية للتحديات مثل النزاع في أفغانستان، والعراق وسوريا. لمعلومات أكثر حول المركز يمكن تصفح الموقع الالكتروني له *http,//cic.nyu.edu/about*

1 – *Tony Addison, **From Conflict to Recovery in Africa Oxford**, Oxford University Press, 2003, p256.*

2– لجنة بناء السلام، **تعزيز القدرات المالية للدولة، الدروس المستفادة من دعم الميزانية**، لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، 8 نوفمبر 2007.

3 – *James K. Boyce and Madalene O'Donnell, **Peace and the Public Purse, An Introduction, in Peace and the Public Purse, Economic Policies for Postwar Statebuilding**, ed. James K. Boyce and Madalene O'Donnell Boulder, Lynne Rienner Publishers, Inc., 2007, p2.*

4 – *Boyce and O'Donnell, **Peace and the Public Purse**,op, cit, pp 9-10.*

إضعاف حقوق الإنسان، وإبعاد الموارد، وتدمير البيئة وعرقلة التنمية، بما في ذلك تنمية القدرات، وكلها تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء".[1]

يجب تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد على مستويات متعددة لإشراك جميع الجهات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص، وإجراء إصلاحات ذات توجه سوقي وإداري في الوقت نفسه وزيادة المساءلة من خلال استخدام عمليات مراجعة الحسابات والوكالات الرقابية[2].وفي سياق بناء السلم، ينبغي تنفيذ تدابير مكافحة الفساد ومراعاة الوضع الحالي وبيئة النزاع ". فمن الضروري تقييم الحساسيات التاريخية والثقافية وفهم مواطن الضعف القائمة وبناء هياكل الدولة الداعمة التي تعزز الحكم السليم وتحد من الفقر كأساس جوهري للتغيير "[3].

إن الإصلاحات ومكافحة الفساد ينبغي أن تنفذ بمشاركة كاملة من شريحة واسعة من المجتمع، وأن تكون مملوكة ومصممة ومدفوعة من قبل الحكومة المحلية ومواطنيها؛ وبإمكان المجتمع الدولي أن يساعد في دعم العملية. وفي بعض الأحيان، قد يكون من الملائم أيضا أن يبدأ القطاع الخاص تدابير لمكافحة الفساد، نظرا لدوره المتزايد في الانعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع.[4]

إن مسألة حساسية النزاع، أو الاعتبارات المتعلقة بالنزاعات والسلم في تخطيط البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، لها أهمية كبيرة في مسائل المالية العامة والإدارة الاقتصادية. وإذ يلاحظ أن الموارد كثيرا ما تكون محدودة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فإن الموارد الثمينة تحتاج إلى إنفاقها بطريقة مسؤولة وحكيمة لمعالجة الأسباب الهيكلية للحرب، ودعم التنمية.

في بيئة ما بعد النزاع، يعتبر وضع السياسات الاقتصادية وتحديد أولويات الميزانية أمر صعب. حيث أن السلطات المحلية يجب عليها أن "تتصارع مع المطالب المتنافسة لمتطلبات تثبيت الاستقرار

---

1 –Carlos Lopes and Thomas Theisohn, Ownership, ***Leadership and Transformation, Can We Do Better for Capacity Development?***, New York, United Nations Development Programme and Earthscan Publishers Ltd., 2003, p 116. website , http,//www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/capacity-development/drivers-of-change/leadership/ownership-leadership-and-transformation-executive-summary/Ownership-Leadership-Transformation-Can-We-Do-Better_executive%20summary_.pdf.

2 –Dye and Stapenhurst, ***Pillars of Integrity***, op, cit 3.

3 –Lopes and Theisohn, Ownership, ***Leadership***, op, cit, p 117.

4 –Ibid, 119.

الاقتصادي وبناء السلم. في حين أن (الاستقرار الاقتصادي) يتطلب تخفيضات جذرية في الإنفاق الحكومي، بالمقابل زيادة الإنفاق العام لمواجهة مع المتطلبات الملحة لجدول أعمال السلم" [1].

ولتحقيق هذا التوازن، هناك مجموعة متنوعة من العوامل تساعد على ذلك، منها تحسين كفاءة الموارد والعثور على مزيد من الإيرادات (على سبيل المثال، من فرض ضرائب على القطاع الخاص المتنامي أو من المساعدة الخارجية)، حيث لا تصبح العلاقة لعبة صفرية، (مقايضات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أثر بناء السلم، والعكس بالعكس.) فالهدفين يعزز كل منهما الآخر، وهذا يعني أن الاستثمارات في واحدة سيكون لها آثار غير مباشرة في الآخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمار العام في تأمين السلم سيعني تنمية وتقوية القطاع الخاص، وبالتالي تحسين قدرة الحكومة على توليد الإيرادات، فالاستثمارات العامة في تنمية القطاع الخاص قد تؤدي بدورها إلى جعل النزاع أقل احتمالا[2].

ويرى الخبير توني أديسون *Tony Addison* أنه بعد النزاع، يجب أن يتم مراجعة هيكل الإنفاق العام بشكل شامل وتغييره لفائدة تنمية المجتمعات المحلية والقطاع الخاص للحصول على الخدمات والبنية التحتية التي يحتاجون إليها[3]. وحسب رأيه، أن الانعاش الاقتصادي يعمل بشكل أفضل إذا تم على نطاق واسع. ويؤكد الباحث بول كولير *Paul Collier* أيضا على ضرورة البدأ بتطوير البنية التحتية، وعلى وجه التحديد، يلاحظ أن "الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحا هي تطوير الموانئ والطرقات، وبدونها لا يمكن للاقتصاد أن يتطور"[4].

وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن إدارة المالية العامة، وبدون إدارة مالية عامة سليمة، من المرجح أن تكون شرعية الدولة مهددة وقد تتفاقم التوترات. وعلى الرغم من أن الدولة ينبغي أن تعمل بشكل مستقل في إدارتها، فإن هذا ليس هو الحال في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وفي هذه الحالات، قد يتدخل المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي والاستشاري إلى حين بناء القدرات.

---

[1] –*Gilles Carbonnier, **Conflict, Postwar Rebuilding and the Economy**, A Critical Review of the Literature New York, WSP International, 1998. Website , https,//www.researchgate.net/publication/242690152*

[2] –*Paul Collier et al, Breaking the Conflict Trap, **Civil War and Development Policy**, World Bank and Oxford University Press, 2003,pp 124-125. Website , http,//documents.worldbank.org/curated/en/908361468779415791/310436360_2005000701000 31/additional/multi0page.pdf*

[3] –*Addison, From Conflict to Recovery in Africa, op, cit, p 256.*

[4] –*Paul Collier, **Post-Conflict Recovery, how should policies be distinctive?**, Oxford, Centre for the Study of African Economies, 2007. Website , https,//www.bsg.ox.ac.uk/people/paul-collier*

وبالإضافة إلى إدارة المالية العامة، تتحمل الدولة أيضا مسؤولية خلق ثقافة الحكم الرشيد، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية. "إن مهام الدولة في إقامة الحكم الرشيد متعددة، من بينها، محور العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، كونها السلطة المكلفة بالسيطرة على القوة واستخدامها، والمسؤولة عن الخدمات العامة وخلق بيئة مواتية لتطوير الإنسان. [(1)]" تقوم الحكومة بذلك من خلال تصميم وتنفيذ أطر قانونية وتشريعية "مستقرة وفعالة ونزيهة" للنشاط العام[(2)].

المطلب الثاني: تنمية القطاع الخاص:

أولا: القطاع الخاص والنزاع: إن الانهيار الاقتصادي، وانخفاض القوة العاملة الماهرة، والهياكل الأساسية المدمرة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، جنبا إلى جنب مع ضعف القدرة التنظيمية ومؤسسات الدولة، وارتفاع تكاليف الأمن، وغيرها من الأضرار الجانبية تؤثر بشكل كبير على بقاء الأعمال الخاصة. وتصحيح هذه العوامل، واتخاذ تدابير الوقاية منها يصب في المصلحة الذاتية للشركات التي يجب أن ترسم طريقا للبقاء على قيد الحياة[(3)].

إن صحة القطاع الخاص تؤثر بشكل كبير على ظروف النزاع وطابعه، وكذلك على احتمال حدوث الانتكاس في بيئة ما بعد النزاع الحساسة اجتماعيا وسياسيا، وعلاوة على ذلك، قد تساعد منظمات القطاع الخاص على إقامة وتوسيع مؤسسات السوق اللازمة للانتعاش الاقتصادي.[(4)]

"فالقطاع الخاص" هو مجموعة غير متجانسة من المكونات المتنوعة التي قد تساهم بالتناوب في عملية بناء السلم أو تنتقص منها. وتؤكد الأدبيات الدراسية أن دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في النزاع العنيف يختلف اختلافا كبيرا تبعا لعدد من العوامل: القطاع الإنتاجي (المواد الخام والتصنيع والإنتاج والخدمات)، وسلسلة التوريد، والملكية والإدارة، ووظائف البيئة التنظيمية.[(5)].

---

[1] – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، **اجتماع استشاري إقليمي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا, الحكم والسلام والاستقرار الاجتماعي**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مذكرة القضايا، إسبد / هاي ليفيل / 4/2000، نوفيمبر 2000، ص 3.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – *Nick **Killick**, **The Role of Local Business in Peacebuilding**. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management Feb 2005, Website , http,//www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Articles/killick_etal_handbook.pdf*

[4] – *Jessica Banfield, Virginia Haufler and Damian Lilly, **Transnational Corporations in Conflict Prone Zones, Public Policy Responses and a Framework for Action**, London, International Alert, September 2003, p 13. Website , http,//www.international-alert.org/sites/default/files/publications/transnational_corporations.pdf*

[5] – *Topher McDougal, **The Liberian State of Emergency, What do Civil War and State-Led Industrialization Have in Common?**, The Journal of Peace Economics, Peace Science, and Public Policy 2009. Website , https,//www.researchgate.net/publication/46554558*

وكما أن القطاع الخاص قد يؤدي إلى تفاقم النزاع، فإن دينامية النزاع تؤثر أيضا على القطاع الخاص. ويشير الاقتصاديون الذين يدرسون هذه العلاقة السببية إلى أن ظروف الحرب الأهلية تؤثر تأثيرا كبيرا على فرص الانتعاش بعد الحرب: تدمير رأس المال المادي والبشري وانخفاض الاستثمار فيه؛ وتحولات سكانية (على سبيل المثال، بسبب الهجرة، والتجنيد العسكري للذكور، وزيادة معدلات المواليد والوفيات)؛ وانخفاض إنتاجية العامل الكلي.[1] تشير همفريس *Humphreys* إلى أن الانخفاض في الإنتاجية الكلية للعوامل الاقتصادية يعزى بسهولة أكبر إلى القيود المفروضة على الحركة، مما يؤثر سلبا على إمكانية الوصول إلى أماكن العمل والوصول إلى الأسواق (ومن ثم الإنتاج والتجارة على التوالي)[2].

إذ يشير تقرير منظمة مشاريع التعلم التعاوني[*] *Collaborative Learning Projects report states* إلى أنها "لم تصادف شركة جعلت بناء السلم جزءا لا يتجزأ من سياسة شركتها"[3].

وبالإضافة إلى الطرق المباشرة التي يمكن أن تساهم بها الشركات العاملة محليا في النزاع وبناء السلم، قد تكون للشركات الأجنبية أيضا أدوارا غير مباشرة. فعلى الجانب السلبي، يمكن للشركات شراء الموارد التي تؤجج النزاع، وقد يدفعون أيضا أجور للاجئين أو ملتمسي اللجوء الذين قد يحولون بدورهم جزءا للمساعدة في تمويل جماعات المتمردين[4].

ثانيا: القطاع الخاص وبناء السلم: للقطاع الخاص دور يؤديه في تعزيز السلم والانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، يقول البعض إن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا إيجابيا في تخفيف التوترات وتحفيز التنمية الاقتصادية. ويرى آخرون أن الشركات تفتقر إلى المعرفة والقدرة على المشاركة في بناء السلم.

خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين ساد اتجاه نحو الاعتقاد بأن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا هاما وإيجابيا في تعزيز السلم المستدام والانتعاش الاقتصادي[5]. فالأعمال

1- *Macartan Humphreys, **Economics and Violent Conflict**, Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research 2003. website , http,//hpcrresearch.org/sites/default/files/publications/Essay.pdf*

2- *Idem.*

3 - *Collaborative Learning Projects, Ibid.*

4 - *Collier, Paul & Anke Hoeffler, **Greed and grievance in civil war**, Policy Research Working Paper No. 2355, Development Research Group. Washington DC, World Bank, 2000. Webcite , https,//www.econ.nyu.edu/user/debraj/Courses/Readings/CollierHoeffler.pdf*

5- *Collaborative Learning Projects, **Issue Paper, The Role of Business in Conflict Resolution and Peace Building**, Cambridge, Collaborative Learning Projects, Corporate Engagement Project, February 2003, 1. Website , http,//cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/01/The-Role-of-Business-in-Conflict-Resolution-and-Peace-Building.pdf*

التجارية المحلية لها دور حيوي بصفة خاصة في التجدد الاقتصادي وبناء السلم. يقول الباحث نيك كيليك *Nick Killick*: "ربما تكون أكبر العقبات التي تعترض تحقيق أقصى قدر من هذه الإمكانية هي عدم الاعتراف بأن القطاع الخاص له دور (بين المجتمعات نفسها والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي) إلى جانب عدم فهم طبيعة هذا الدور"[(1)].

ويرى المؤيدون لدور لرجال الأعمال في بناء السلم أن مهارات القطاع الخاص والقدرات المالية مناسبة تماما لسياق ما بعد النزاع، فالقطاعات الخاصة المحلية يمكنها تقديم الكثير من خلال نفوذها الاقتصادى واتصالاتها السياسية ومواردها المالية الكبيرة نسبيا وقوتها العاملة الماهرة وقدرتها على دفع التنمية المتوازنة وروابطها على كافة مستويات المجتمع". ومع ذلك، فإن الشركات نفسها غائبة بشكل خاص عن هذه المناقشة[(2)]. ففي حين يرى الكثير بضرورة التزام الشركات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، يرى البعض أن بناء السلم النشط وحل النزاعات يكونان خارج نطاق مسؤولية القطاع الخاص[(3)].

وعلى الجانب الإيجابي للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، يمكن لهؤلاء اللاجئين أو ملتمسي اللجوء الذين تدفع لهم شركات أجنبية أن يرسلوا تحويلاتهم التي ستسهم في جهود إعادة بناء الأسر والمجتمع بأكمله، وقد تكون التحويلات أيضا ذات طابع اجتماعي، فعلى سبيل المثال، قد تستثمر الشركات الأجنبية التي توظف اللاجئين وطالبي اللجوء خلال النزاع بشكل غير مباشر في رأس المال البشري في بلد ما بعد النزاع إذا عاد الموظف إلى وطنه[(4)].

---

[1] – *Nick Killick et al., The **Role of Local Business in Peacebuilding**, Berlin, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, February 2005, 20. Website , http,//www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Articles/killick_etal_handbook.pdf*

[2] –*Idem.*

[3] – *Collaborative Learning Projects, Issue Paper, The Role of Business in Conflict Resolution and Peace Building.Ibid.*

*– هي منظمة غير ربحية ملتزمة بتحسين فعالية أولئك الذين يعملون على تقديم المساعدة الإنسانية، والانخراط في ممارسة السلام، ودعم التنمية المستدامة، وإجراء عمليات المؤسسات بطريقة مسؤولة اجتماعيا .من خلال عملية التعلم التعاوني، وهي تجمع بين التحليل الأكاديمي والعمل الميداني بتقديم الأدوات العملية للموظفين الميدانيين وصناع القرار على حد سواء، ويقع مقر الوكالة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولديها أيضا مكتب في ميانمار، أنشئ لدعم التطبيق المحلي لممارسات حساسية النزاعات لمزيد من المعلومات انظر الموقع:

http,//cdacollaborative.org/publications /

[4] –*Dutch Institute for International Studies, **Diasporas and Fragile States**, DIIS Policy Brief, Copenhagen, DIIS, siptembre 2012. Website , http,//pure.diis.dk/ws/files/61155/RP2012_09_Diaspora_groups_web.pdf*

ويقول منتقدو دور الأعمال الخاصة في بناء السلم أن القطاع الخاص لا يمكن أبدا أن يكون طرفا محايدا النزاع، وسيعطي دائما الأولوية لمصالحه الخاصة فوق الاحتياجات المحلية. وكما ورد في تقرير مشاريع التعلم التعاوني، "يستند الكثير من هذه المناقشة بشكل زائف إلى افتراض أن الشركات العاملة في مناطق النزاع هي جهات فاعلة محايدة، منفصلة عن بيئة العنف التي تعمل فيها ولا علاقة لها بها، وهذا الافتراض غير صحيح"[1].

سواء كانت متعمدة أم لا، فإن الشركات غالبا ما تكون متواطئة في النزاع، ولا يمكنها أن تلعب دورا إيجابيا في حل النزاعات أو بناء السلم لمجرد أن المجتمعات تنظر إليها على أنها تساهم في النزاع. وكلما ازدادت مستويات الفساد والاستغلال (المتصورة أو الحقيقية)، كلما ازدادت الكراهية تجاه القطاع الخاص، وصعوبة أن يكون لها دور في بناء السلم. وكثيرا ما لا تثق المجتمعات المحلية في القطاع الخاص، في حين أن الشرعية والنزاهة هما سمات ضرورية لأي فاعل في بناء السلم، بما في ذلك القطاع الخاص المحلي. ولذلك، يجب أن تأخذ أي جهود لإشراك مجتمع الأعمال في الاعتبار، وعند الاقتضاء، معالجة التصورات السلبية.[2]

ومع ذلك، فقد أشار بعض الباحثين أيضا إلى أن الخسائر الكبيرة قد تساعد القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في إنهاء الأعمال القتالية.[3] حيث يمكن لها أن تشارك بفعالية في أنشطة التخفيف من حدة النزاعات بشكل يومي، سواء من خلال حملات العلاقات المجتمعية أو المبادرات الإنمائية أو الشراكات المحلية .

وفيما يلي قائمة جزئية بالطرق المحتملة التي يمكن بها للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تساعد على تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع:[4]

- زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
- نمو القاعدة الضريبية
- توليد فرص العمل
- رفع نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي القيمة في السلع

---

1 – Collaborative Learning Projects, ***Issue Paper, The Role of Business in Conflict Resolution and Peace Building.*** *Op, cit.*

2 – *Idem.*

3 – *Idem.*

4 – *Jordan Schwartz, Shelly Hahn and Ian Bannon,* ***The Private Sector's Role in the Provision of Infrastructure in Post-Conflict Countries****, Trends and Policy Option No. 1 Washington, D.C., Public-Private Infrastructure Advisory Facility PPIAF, 2004. Website , http://documents.worldbank.org/curated/en/565921468762869746/pdf/298230PAPER0SD1on0of0infrastructure.pdf*

- تنمية رأس المال الاجتماعي
- زيادة استثمارات البنية التحتية الخاصة
- توفير السلع والخدمات
- تحسين معدلات التبادل التجاري
- تحفيز الحكم الرشيد
- يقلل / يعيد "هجرة الأدمغة"

المطلب الثالث: حوكمة إدارة الموارد الطبيعية:

أولا: الموارد الطبيعية والنزاعات: في النزاعات العنيفة التي تدور حول الموارد الطبيعية، يعتمد بناء السلم الناجح على تحليل متين للروابط بين الموارد الطبيعية والنزاعات لضمان أن تصبح الموارد مصدرا للسلم في مرحلة ما بعد الحرب، فقد أشارت البحوث التي أجراها برنامج أجندات الاقتصاد في الحروب الأهلية *Economic Agendas in Civil Wars (EACW) program* إلى اتجاه متزايد في "الطابع الذاتي في تمويل النزاع المسلح المعاصر"، والأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية المربحة في كثير من النزاعات، والبيئة المتساهلة للتجارة الدولية، باعتبارها مسائل جديرة بالاهتمام[1].

ويمكن أن تتشكل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية من خلال إما النزاع حول ما يسمى بالموارد "ذات القيمة العالية" أو النزاع حول ما يسمى بموارد سبل العيش "الشحيحة". ومن أمثلة النزاعات الأولى ماحدث في ليبريا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت الموارد العالية القيمة مثل الأخشاب، والماس في صميم النزاعات العنيفة، ومن أمثلة النزاعات الثانية ما حدث في دارفور ونيبال ومالي، حيث كان النزاع من أجل السيطرة على الموارد الشحيحة مثل الأراضي الصالحة للزراعة والمياه[2]. ويقول كثير من الخبراء إن الموارد الطبيعية من المرجح أن تؤدي دورا متزايدا في النزاعات، حيث أن النمو السكاني وارتفاع الدخل وتغير المناخ يخلق أو يزيد من حدة الفقر.[3]

تشير "لعنة الموارد"[4] أو "مفارقة الوفرة" في البلدان النامية إلى الدليل التجريبي على أن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، ومع استمرار الفقر والفساد وعدم الخضوع للمساءلة، يؤدي إلى النزاع

---

1 – *Karen Ballentine, **Program on Economic Agendas in Civil Wars, Principal Research Findings and Policy Recommendations**, New York, International Peace Academy, April 2004, p 3. Website , https,//www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/eacwfinal.pdf*

2– لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، **البيئة والصراع وبناء السلام**، مذكرة مفاهيمية، نيويورك, لجنة بناء السلم، 8 مايو 2008.

3– المرجع نفسه.

4– وقد استخدم مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في عام 1993 من قبل ريتشارد أوتي *Richard Auty* انظر

*Richard M. Auty, **Sustaining Development in Mineral Economies**, The Resource Curse Thesis, London, Routledge, 2003. Website , https,//link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-13460-1_4*

العنيف أكثر من الدول التي ليست غنية بالموارد الطبيعية[1]. على الرغم من أن معظم الكتابات عن الموارد الطبيعية دأبت بالحديث على أن وفرتها في البلدان الفقيرة هي السبب في بطء النمو الاقتصادي والتفاوتات الرأسية والأفقية في الدخل والفساد وزيادة خطر نشوب النزاعات العنيفة[2].

حيث يمكن أن تسهم محاولات السيطرة على الموارد الطبيعية أو الوصول إليها[3] في اندلاع النزاع واستدامته، فبمجرد اندلاع النزاع، يمكن استغلال الموارد الاستخراجية لتمويل الأسلحة والجيوش، كما تصبح من الاعتبارات الاستراتيجية كسب مساحات جديدة من الأراضي، ومحاولة السيطرة على إقليم غني بالموارد وفي مثل هذه الحالات، يتم تمديد فترة النزاع بسبب مصادر التمويل الجديدة، وقد اعتبر العديد من العلماء أن نظرية لعنة الموارد الطبيعية تلاحظ فقط وجود علاقة بين ظاهرتين؛ ولا تطرح حلول من أجل معالجة هذه العلاقة.

فالصادرات السلعية الأولية يمكن أن تزيد من خطر النزاع بأربع طرق: تمويل المتمردين، وتفاقم الفساد في الحكم، وزيادة الحافز للانفصال، وزيادة التعرض للصدمات[4]

كما يمكن أن تؤدي المظالم أربعة أدوار على الأقل في مسابقات الموارد الطبيعية، وفقا لهمفريس *Humphreys*[5]:

(أ) الآلام المتنامية: قد يؤدي الاعتماد المعتدل على الموارد الطبيعية إلى خلق تفاوتات تنموية مؤقتة بين المجموعات ؛

(ب) الصدمات والتفاوتات في الأسعار: قد يؤدي الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية إلى حدوث صدمات سعرية والتي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الأفقية الموجودة سابقا (على الرغم من أن مثل هذه الصدمات السعرية قد تؤدي إلى تفاقم الفوارق الطبقية على نحو معقول، بدلا من التفاوت الأفقي بين المجموعات العرقية الوجيهة).

---

1 –Terry Lynn Karl, ***The Paradox of Plenty, Oil Booms and Petro-States***, *Los Angeles, University of California Press, 1997 website ,*
http,//www.barissanli.com/pdf/kisiselcalismalar/bsanli_Paradox_of_Plenty.doc ;

2 – *Ian Bannon and Paul Collier, eds.* ***Natural Resources and Violent Conflict, Actions and Options****, Washington DC, World Bank, 2003; Paul Collier et al.,* ***Breaking the Conflict Trap, Civil War and Development Policy****, Washington DC, World Bank, 2003. Website ,*
http,//documents.worldbank.org/curated/en/578321468762592831/pdf/282450Natural0resources0violent0conflict.pdf

3 – إما من طرف حكومة فاسدة، متمردين جشعين، أو غرباء بمعنى أجانب جشعين حسب كولر بول.

4 – *Aderoju Oyefusi, op, cit.*

5 – *Humphreys, Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution, op, cit, pp 534-535.*

(ج) التهميش الناجم عن الاستخراج: قد تؤثر عملية استخراج الموارد نفسها تأثيرا سلبيا على بعض السكان؛

د) توزيع الامتيازات: يتم توزيع الموارد جغرافيا ببساطة بطرق تفوق بعض المجموعات على غيرها (أي أنها تعزز العداء من جانب المجموعات السابقة، بدلا من إنشائها في المقام الأول).

ويصف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل هذه الآليات تحت عنوان: التوزيع غير المتكافئ لإيرادات الموارد، التي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الأفقية.(1) حيث تعتبر أن عوامل الموارد البيئية والطبيعية نادرا ما تكون السبب الوحيد لظاهرة النزاع. بيد أن بعض البحوث تظهر أن الإجهاد البيئي واستغلال الموارد الطبيعية "يمكن أن يكونا محركين رئيسيين للنزاع، ويزيدان من حدة العنف ومدته ويعقدان مواجهته".(2) يؤدي الوصول إلى الاستخدام المباشر للموارد الشحيحة للأراضي والغابات والمياه والحياة البرية إلى تهميش أو استبعاد مجموعات معينة، حيث تصبح أهدافا سهلة للتلاعب السياسي". كما أن استغلال الموارد الطبيعية بسهولة "قد يغير من ديناميات النزاع ويحول النشاط السياسي إلى نشاط اقتصادي".(3)

وتركز معظم نظريات الحرب ومواردها على طبيعة التمويل الذاتي للعديد من النزاعات الأهلية. وعلى هذا قد تتأثر مدة النزاع بالعديد من الآليات التي حددتها همفريس أعلاه، بحيث تحرض الموارد على العنف في المقام الأول، وتساعد أيضا على تمويل استمرارها.(4) فالموارد الطبيعية "القابلة للنهب" التي لا يتطلب استخراجها وتجارتها عملا جماعيا تميل إلى تأجيج العنف الذي بدأ بفعل النزاع. (5) يقدم نيكولاي ليدو *Nicholai Lidow* تفسيرا مفيدا لسبب ذلك، معتبرا أن توزيع الموارد "من أعلى إلى أسفل" (الموارد التي تأتي عائداتها إلى زعيم المتمردين أولا، ويقوم بتوزيع الفوائد على المرؤوسين) تجعل المنظمات المتمردة أكثر تماسكا وخضوعا للمساءلة، في حين أن " تدفق الموارد من القاعدة إلى القمة "(الموارد التي يجمعها المرؤوسون ثم يتم إحالتها إلى القادة) تجعل من الصعب لقادة المتمردين أن يفرضوا إرادتهم.(6) وبالتالي، قد تفقد المجموعات قدرتها على العمل الجماعي (مثل الانفصال)، ولكنها قد تستمر في اللجوء الى الحرب.

1– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع**، تقرير عن منع الأزمات والتعافي منها، ص44.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4 –*Tony Addison and S Mansoob Murshed, **Explaining Violent Conflict**, Going Beyond Greed Versus Grievance, Special Issue of International Development, 15, no. 4.*

5 –*Ross. **What do We Know about Natural Resources and Civil War?** Op, cit, pp 337-356.*

6 – *Nicholai Lidow, **Resources and Rebel Organization, A Comparative Study of Armed Groups in Ituri**, paper prepared for the Midwest Political Science Association Conference, Chicago, IL, April pp 2-5, 2009.*

وقد يكون لمختلف الموارد الطبيعية أيضا آثار مختلفة على مدة الحرب وكثافتها. ويؤكد روس أن الموارد القابلة للنهب، مثل الماس، من المرجح أن تؤدي إلى إطالة النزاعات غير الحركية، ومن المرجح أن تزيد الموارد الاستراتيجية مثل النفط من مدة النزاع وشدته.[1]

ثانيا: دور الموارد الطبيعية في بناء السلم: "إن الإدارة الشفافة والفعالة للموارد الطبيعية قد تبني الثقة داخل البلدان التي مزقتها الحروب، وبناء القدرات المحلية والمؤسسات والسياسات والقواعد الواضحة لإدارة الموارد الطبيعية في مجتمعات ما بعد النزاع تشكل جزءا رئيسيا من بناء السلم[2]، فعندما تدار جيدا يمكن للموارد الطبيعية أن تلعب دورا هاما وإيجابيا في تعزيز الانعاش الاقتصادي والنمو بل وبناء السلم، ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك بوتسوانا وناميبيا وشيلي وبروناي وغابون[3]. ومن ثم، فإن اتخاذ ترتيبات للمساعدة في تيسير الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية عنصر حاسم في إرساء الأساس للانتعاش بعد انتهاء النزاع. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات معالجة خطط تقاسم إيرادات الموارد الطبيعية في اتفاقات السلم وإضفاء الطابع الرسمي على الأسواق السوداء القائمة على الموارد الطبيعية.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي اتجه التفكير حول الموارد الطبيعية والبيئة نحو استخدامها كأدوات لبناء السلم، بدلا من النظر إليها كلعنة. وتحول النقاش إلى الجشع مقابل التظلم، مما يشير إلى تفسيرات متعددة التخصصات للنزاع. وظهرت نظرية إيكولوجيا السلم، على سبيل المثال – مزج دراسات السلم والدراسات البيئية، وهناك دعوات متزايدة لإدماج استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في أطر الحد من الفقر وخطط الإنعاش بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك اتفاقات السلم.

وتزامنت الاتجاهات المتنامية في المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص مع زيادة الطلب العام على أدوات المساءلة والشفافية وسبل جديدة للتجارة المشروعة. وقد اكتسب ظهور مبادرات تنظيمية حكومية وآليات مؤسسية من جانب جماعات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية لرصد أنشطة إدارة الموارد وإنفاذها على نحو أكثر فعالية أرضية كبيرة. وحشدت مبادرات مثل حملة "نشر ما تدفعه"، ومبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، فضلا عن اتفاقات وأدوات تقاسم الإيرادات ونظم إصدار الشهادات،

وتتناول الآليات المؤسسية لإدارة الموارد الطبيعية بصورة متزايدة قضايا الحكم. وقد اكتسبت الحركات مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية[*] (إيتي) (*Extractive Industries*

---

[1] – *Idem*

[2] – *PBSO*, ***From Conflict to Peacebuilding, The Role of Natural Resources and Environment****.op, cit.*

[3] – *USAID*, ***Minerals and Conflict, A Toolkit for Intervention****, op, cit.pp 2-3.*

[*] – لمعلومات أكثر حول المنظمة يمكنك الاطلاع على الموقع الرسمي لها على الرابط، https,//eiti.org

(*Transparency Initiative EITI*) تقدما في دفع المساءلة الأوسع نطاقا عبر سلاسل قيمة الموارد التي تصل إلى المشاركين المحليين والدوليين. وتغطي هذه المبادرات تدابير الشفافية مثل منح التراخيص ومنح الاستغلال لإدارة الإيرادات المالية.[1]

المطلب الرابع: إعادة الإدماج المجتمعي – الاقتصادي-:

أولا: دور إعادة الادماج الاقتصادي والاجتماعي في بناء السلم: تتفاعل عملية إعادة الإدماج مع بناء السلم بطرق عديدة، على مختلف المستويات. فعلى الصعيد الاستراتيجي الوطني، يؤثر على جميع "ركائز" بناء السلم ويساهم في العمليات الحيوية للتماسك الاجتماعي في فترة ما بعد الحرب. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، يرتبط ارتباطا مباشرا بالنزاع وبناء السلم، ولا سيما من خلال عمليات المصالحة وبناء سبل العيش اللازمة للحفاظ على الانعاش الاقتصادي.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن عملية إعادة الإدماج عنصر أساسي في بناء السلم، بما في ذلك الأمن والمصالحة والحكم، وهي عنصر هام في إيجاد سلام مستدام. "ومن شأن اتباع نهج شامل ومؤسسي لإعادة الإدماج أن يساعد أيضا على تحقيق عدد من النتائج المرجوة بطريقة متكاملة، بما في ذلك الحكم المحلي الجيد؛ وحماية حقوق المجتمعات المحلية التي تشمل العائدين؛ وتحسين الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الهياكل الأساسية؛ والتعايش والثقة وبناء القدرات؛ والإنعاش الاقتصادي وخلق سبل العيش؛ وتحسين فرص الحصول على الخدمات ".[2]

إن القوة الأساسية التي تقود إلى العمل على إعادة إدماج المشردين بصورة شاملة هي تعزيز السلم الدائم وكسر حلقة التشرد. وكثيرا ما يعود اللاجئون والمشردون داخليا للعثور على نفس الظروف التي أدت إلى نشوب نزاع في المقام الأول، مما يشير إلى ضرورة إعادة الإدماج وإعادة التأهيل في مناطق العائدين ليعتبروا مجالات ذات أولوية في جهود بناء السلم ومنع نشوب النزاعات[3]. فـ "هناك علاقة تكافلية بين عودة النازحين وإعادة إدماجهم وعملية بناء السلم، وما لم يتمكن السكان المشردين من العودة إلى ديارهم والتمتع بدرجة معقولة من الأمن في مجتمعهم، فإن الانتقال من الحرب إلى السلم قد يتأخر أو يتراجع في بعض الحالات"[4]. وشدد البعض على أن برامج الإعادة إلى الوطن

---

[1] –Revenue Watch Institute RWI, ***Our Work/Issues, Revenue Transparency***, Revenue Watch Institute.

[2]– مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، **إطار الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص من القلق**، جنيف، مفوضية شؤون اللاجئين، مايو 2003، ص20.

[3] – IRIN, ***The Long Journey Home, An IRIN Web Special on the Challenge of Refugee Return and Reintegration***, February 2005, p4.

[4]– مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الفصل الرابع، **العودة وإعادة الإدماج، في حالة اللاجئين في العالم, أجندة إنسانية**، جنيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1997، ص ص 4-1 .

وإعادة الإدماج ينبغي أن تترسخ في قيم بناء السلم، وغيرها من حقوق الإنسان[1]. وقالت المفوضية العليا للاجئين إن اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعودون إلى ديارهم طواعية ووعيا بحقوقهم الإنسانية من المرجح أن تكون لديهم مشاركة إيجابية في عمليات إعادة الإدماج وبناء السلم "، وقد اقترحت المفوضية بذلك أهمية مشاريع إعادة الإدماج التي تركز على قضايا الحماية وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات والوصول إلى العدالة وسيادة القانون والاعتراف بملكية الأراضي وحقوق الملكية،[2] والعودة الطوعية وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، يمكن أن تسهم أيضا في الوقاية من بروز حركات جديدة تدعم أفكار النزاع[3]. وإذا عاد الناس طواعية فإنهم أكثر عرضة للبقاء، وهو هدف إعادة الإدماج، وأساس للإنعاش الاقتصادي المستدام الذي يمكنه أن يتجذر في سياق مستقر.

إن إعادة الإدماج عنصر هام في عملية المصالحة وبناء السلم، وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنها "ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخفيض التدريجي للعنف السياسي والاجتماعي، فضلا عن وضع إجراءات قضائية فعالة ومنصفة وسيادة القانون"[4]. وبالإضافة إلى كون عملية إعادة الإدماج على المستوى المجتمعي تشكل عنصرا رئيسيا في بناء السلم على المستوى الكلي، "فإنها تعزز التماسك الاجتماعي في مناطق ومجتمعات العودة من أجل الإسهام في بناء السلم ومنع النزاعات."[5] فينبغي للمجتمعات المحلية عند العودة الاستفادة من أنشطة إعادة الإدماج من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.[6] وفي بعض الأحيان يتم تحديد هدف أقل طموحا وهو التعايش، كخطوة أولى نحو المصالحة[7]، حيث انقسمت المجتمعات المحلية بشدة ،ويصعب تحركها نحو المصالحة. فالتعايش جنبا إلى جنب، ينطوي على قدر من التواصل والتفاعل والتعاون[8].

---

[1] – *James Milner, **Sharing the Security Burden, Towards the Convergence of Refugee Protection and State Security**, RSC Working Paper Number 4 Oxford, University of Oxford, Refugee Studies Centre, May 2000, p 24. website, James Milner, **Sharing the Security Burden, Towards the Convergence of Refugee Protection and State Security**, op, cit.*

[2] – مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، **إطار السياسات واستراتيجية التنفيذ، دور المفوضية في دعم العودة وإعادة الإدماج السكان المشردين**، جنيف، 18 فيفري 2008، ص 9.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

[5] – مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كتيب العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج الأنشطة، جنيف, مفوضية شؤون اللاجئين، ماي 2004، ص ص 3.2.

[6] – المرجع نفسه.

[7] – مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المشروعات المؤقتة الأثر, دليل مؤقت جنيف, مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أيار / ماي 2004، 19.

[8] – المرجع نفسه، 19.

ولكي تساهم استراتيجيات إعادة الإدماج في تحقيق السلم المستدام، يجب أن تتضمن آليات لبناء قدرة الناس على دعم أنفسهم أثناء النزاع وبعده، ولا سيما من خلال وضع برامج لسبل العيش. في حين أن سبل العيش الآمنة تترجم إلى آفاق أفضل لتحقيق سلام دائم، فإن هذه الجهود، حتى وإن نجحت في نهاية المطاف، يمكن أن تستغرق سنوات لتحقيق منافع السلم على مستوى معيشة السكان[(1)]

وغالبا ما يعود النازحون داخليا إلى المناطق التي تم فيها تدمير الاقتصاد، مع النقص المزمن في الخدمات الاجتماعية وفرص كسب الرزق المستنفدة.[(2)] وعندما يتمكنون أخيرا من العودة إلى ديارهم، فإن العائدين والمشردين داخليا يواجهون عادة الممتلكات والبنى التحتية المدمرة، مع نقص حاد في الخدمات الصحية والتعليمية. وبدون الأساسيات اللازمة لكسب الرزق، فيقعوا على الفور في دائرة من الفقر المنهك. وقد يواجهون على الأرجح حواجز إضافية أمام المشاركة في عملية الانعاش الاقتصادي. وبدون تحسينات منسقة يمكن للعائدين والنازحين داخليا (وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي) الهجرة مرة أخرى، والاستقرار في مجتمعات أخرى تحاول تحقيق الاستقرار، وتغذي العمليات التي يمكن أن تعزز العودة إلى العنف.

وتؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التحديات التي يواجهها العائدون والمشردون داخليا في إيجاد سبل عيش جديدة والحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من سيادة القانون اللازمة مركزيا لإنعاشهم الاقتصادي.[(3)] يواجه اللاجؤون، خارج بلدانهم، أنظمة اللجوء المقيدة التي تحد من حريتهم في التنقل والوصول إلى التعليم والتدريب على المهارات والعمل لكسب الرزق،مما يؤثر على قدرتهم على تقديم مساعدات ايجابية للاقتصاد والمجتمع فى بلد اللجوء، حيث تقتصر على مجرد الحصول على المساعدات الانسانية"[(4)]. ويزيد ذلك من تعزيز هدف إعادة الإدماج الناجح في بلدانهم الأصلية .

---

[1] – *Patricia Fagen and Micah N. Bump,* ***Remittances in Conflict and Crises, How Remittances Sustain Livelihoods in War, Crises, and Transitions to Peace*** *New York, International Peace Academy, February 2006, Preface. website , https,//www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/remittances_erpt.pdf*

[2] – *Sara Pantuliano et al.* ***The Long Road Home, Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees Returning to Southern Sudan and the Three Areas,*** *London, Overseas Development Institute, August 2007, p 3. Website, https,//www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/1644.pdf*

[3]– المفوضية، إطار السياسات وتنفيذ استراتيجية، مرجع سابق ص 3.

[4]– المفوضية، إطار لحلول دائمة للاجئين والمشردين من القلق، مرجع سابق، ص 4 .

ثانيا: آليات إعادة الإدماج: تبدأ عملية إعادة الإدماج الفعالة بتخطيط جيد، فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ينبغي أن يبدأ التخطيط لإعادة الإدماج في وقت مبكر في بلدان اللجوء والمنشأ وأن يستند إلى نهج متكامل قائم على أساس المناطق في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتشمل هذه المجتمعات المستفيدة والحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وينبغي أن يعالج التخطيط لإعادة الإدماج المجتمعات المحلية المستفيدة في مناطق العودة (أي اللاجئين / العائدين، والمجتمعات المحلية، والنازحين داخليا، والمقاتلين السابقين، وما إلى ذلك) بطريقة شاملة وربط جميع مراحل عملية الانعاش بعد انتهاء النزاع بالتنمية"[1].

وينبغي أن تحدث عملية إعادة الإدماج نفسها بعد انتهاء العنف، بحيث يعود المشردون داخليا واللاجئون إلى مناطق آمنة ومستقرة[2]، على الرغم من أن التاريخ الحديث يدل على أن هذا المبدأ لا يحترم دائما. ومن الأهمية بمكان أيضا وضع استراتيجيات لإعادة الإدماج من أجل دعم كلا من العائدين والمشردين داخليا ومجتمعاتهم على حد سواء للتقليل إلى أدنى حد من مشاعر التمييز أو منافع غير متساوية من خدمات ما بعد النزاع. ويوضح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه النقطة بقوله: "إن مفهوم إعادة الإدماج ينطوي أيضا على عدم وجود أي فروق بين العائدين من حيث وضعهم القانوني والاجتماعي والاقتصادي".[3]

والإضافة إلى ذلك، تحظى عديد القضايا بأولوية عالية في صياغة مشاريع إعادة الإدماج: مثل الحماية وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات والوصول إلى العدالة وسيادة القانون والاعتراف بملكية الأراضي وحقوق الملكية[4].

- يشمل العنصر القانوني لإعادة الإدماج الوصول إلى الإجراءات والآليات القانونية لتسوية قضايا الملكية والأراضي؛
- يتألف العنصر السياسي من المشاركة الكاملة والمنصفة في العملية السياسية، وإقامة حكومة مستقرة، وحرية الفكر والتعبير؛
- والعنصر الاقتصادي في جوانب إعادة الإدماج مهم كذلك حيث يجب التأكد من أن جميع العائدين والنازحين وأفراد مجتمعاتهم متساوون في الحصول على الموارد الإنتاجية (مثل الأراضي والمدخلات الزراعية والثروة الحيوانية).

1– مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **دليل أنشطة العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج**، الجزء باء، نظرة عامة، مرجع سابق.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

- ويؤكد العنصر الاجتماعي على إمكانية الوصول غير التمييزي إلى الخدمات، وإيجاد الأمن والسبل الكفيلة بتسوية المنازعات على صعيد المجتمع المحلي.(1)

جمع المعلومات: وحتى قبل بدء عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، من المهم أن تقوم الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بتنفيذ استراتيجيات جمع المعلومات من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن اللاجئين والمشردين داخليا، وينبغي إيلاء الأولوية لجمع المعلومات وتحليلها وتقاسمها ونشرها في الوقت المناسب، على أن يشمل ذلك جمع البيانات عن الملف الديمغرافي للاجئين والمشردين داخليا وسائر السكان المعنيين، بما في ذلك مهاراتهم واحتياجاتهم ونواياهم وتطلعاتهم.(2) يمكن للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم الدعم.

العودة إلى الوطن: وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة برامج الإعادة إلى الوطن، وتبدأ باتفاق ثلاثي بين البلدين على أساس تقييم أمني لتحديد ما إذا كان بإمكان اللاجئين العودة في أمان أم لا، وباستمرار الرصد من جانب المفوضية بشأن الوضع الأمني.(3)

وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن العناصر الأساسية للعودة الطوعية إلى الوطن هي:

- السلامة الجسدية: تشمل انخفاض العنف وتحسين الأمن العام و إرساء سيادة القانون والمؤسسات القضائية، وإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة؛
- السلامة القانونية:بما في ذلك إزالة الحواجز القانونية التي تحول دون العودة إلى الوطن، والآليات القانونية لتوجيه قضايا المواطنة والعفو والممتلكات والتسجيل، والوسائل القضائية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان؛
- سلامة الموارد: ضمان الوصول غير التمييزي إلى الخدمات الأساسية، مثل المأوى والممتلكات والخدمات الصحية، ووضع برامج لتعزيز سبل العيش والاعتماد على الذات اقتصاديا؛
- المصالحة: وهي عملية تعزز التدابير الرامية إلى تحسين العلاقات والتعايش بين العائدين والنازحين داخليا ومجتمعاتهم من خلال الوصول المنصف إلى الخدمات والبرامج .

و ينبغي أن تراعي جهود إعادة الإدماج عدة اعتبارات، منها طول فترة التشرد وظروفه؛ وطبيعة النزاع الذي أدى إلى النزوح؛ ودرجة الدمار في منطقة العودة؛ قدرة السلطات الوطنية والمحلية؛ وطبيعة عملية الإعادة إلى الوطن؛ ووجود أو غياب الجهات الإنسانية الفاعلة أو الإنمائية؛ وأحكام

1- المرجع نفسه.

2- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإطار السياسات واستراتيجية التنفيذ، مرجع سابق، ص 9.

3- المفوضية، كتيب العودة إلى الوطن وأنشطة إعادة الإدماج، مرجع سابق، ص ص 1- 4.

اتفاق السلم ووجود قوات حفظ السلم أو عدم وجودها.[1] ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ذلك يتطلب ما يلي:[2]

1. إجراء تحليل سليم للبيئة التي تجري فيها إعادة الإدماج لصياغة استراتيجية؛
2. اعتماد نهج تخطيط متعدد السيناريوهات؛
3. المرونة للتعامل مع ما هو غير متوقع.
4. وينبغي أن يكون التخطيط والتنفيذ أنشطة متسلسلة، وتتفاعل بطريقة دينامية.

المطلب الخامس: التوظيف والتمكين الاقتصادي:

للعمل والتمكين الاقتصادي علاقة تكاملية، فعندما يتم تمكين الناس من اتخاذ خياراتهم الخاصة، يمكنهم اختيار كيفية المشاركة في الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، يمكن للعمالة أن تسهم في تمكين الناس، وتوجيه حياتهم. ففي مرحلة ما بعد النزاع، يصبح كل منهما عاملين حيويين لبناء السلم، فالعمالة وسيلة لتوضيح المكاسب التي يمكن تحقيقها في عملية البناء، ويمكن للتمكين الاقتصادي أن ينمي الفئات المهمشة في مرحلة ما بعد النزاع بطرق جديدة، فعندما يكون الناس قادرين اقتصاديا وقادرين على دعم أنفسهم بشكل مستقل من خلال العمالة الجيدة، فإن احتمال العودة إلى النزاع يتضاءل.

أولا: دور الحرمان في حدوث النزاع: تمثل البطالة عقبة رئيسية أمام التنمية والانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع، وعلى العكس من ذلك، فإن خلق فرص العمل يمثل طريق حاسم لزيادة استهلاك السكان وتيسير تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية البشرية، وهو حجر الزاوية للسلام. ولا بد من استهداف الشباب بوجه خاص في هذه العملية نظرا لتعرضهم للتجنيد في النزاعات العنيفة، ولا سيما في المناطق التي تكون فيها البطالة مرتفعة.

إن المستويات العالية للفقر وسوء البيئة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط عموما بخطر أكبر للحرب الأهلية، لأنه في مثل هذه الحالات لا يكون لدى الناس الكثير الذي يخسرونه عند شن الحرب. وعلى وجه التحديد، فإن ارتفاع معدلات البطالة بعد النزاع "يشكل تهديدا واضحا للسلام، سواء من خلال خيبة الأمل، أو عدم وجود نشاط بديل، أو استمرار المفسدين في تعبئة العاطلين عن العمل".[3]

---

[1]- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **دليل أنشطة العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج**، الجزء باء – وإطار عمل السياسة العامة واستراتيجية التنفيذ، ص9.

[2]- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دليل أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الجزء باء، نظرة عامة.

[3] – *Susan Woodward, **Economic Priorities for Successful Peace Implementation**, in Ending Civil Wars, The Implementation of Peace Agreements, ed. Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth M. Cousens Boulder, Colorado, Lynne Reinner, Inc., 2002, p 201. Website , https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/economic_priorities.pdf*

وتهدف العمالة إلى تحسين الحياة عن طريق خفض الفقر وتحسين إمكانية وصول السكان إلى الموارد الاجتماعية. وبالتالي، فإن المساعدة في "تصميم وتنفيذ استراتيجيات لخلق فرص العمل يمكن أن يسهم في تحقيق هدف التخفيف من وطأة الفقر في حالات انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة". ومن المسلم به أن التحدي المتمثل في الحد من الفقر يزداد صعوبة بسبب الأزمات من بعض الأشكال أو غيرها (مثل تلك الناجمة عن الاضطرابات الاقتصادية والنزاعات المسلحة أو الكارثة الطبيعية.)[1]

وينبغي أن يؤدي ارتفاع مستويات العمالة وما ينتج عنها من دخل إلى تمكين العمال من إنفاق المزيد على التعليم وتكوين المهارات لأطفالهم، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للقوى العاملة في المستقبل، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي[2]"

وذكر فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، أن الشباب يعتبرون تهديدا محتملا للأمن: "إن" ارتفع عدد السكان الشباب "– إلى جانب البطالة والتحضر وعوامل أخرى – يمكن أن يؤدي إلى العنف[3]. كما أن تقرير مكتب منع الأزمات والإنعاش(*Bureau of Crisis Prevention and Recovery (BCPR* عن الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، يدعم أيضا الموقف القائل بأن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب الكامن هو خطر النزاع الفعلي، "الشباب والرجال في الغالب وحتى النساء أيضا يشعرون بالإحباط بسبب افتقارهم إلى الاعتراف الاجتماعي وبضعف فرص التعليم والتوظيف، مما يتركهم غرباء، وفي كثير من الحالات، عرضة للتجنيد، سواء من قبل المتمردين أو الجيوش الحكومية، إلا إذا كان هناك تأمين لسبل العيش"[4].

ووجدت دراسات عديدة أن البلدان التي لديها عدد كبير من الشباب، 40 في المائة أو أكثر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة، أكثر عرضة مرتين لانتشار النزاعات الأهلية خلال

---

[1] – *Rizwanul Islam, **The Nexus of Economic Growth, Employment and Poverty Reduction, An Empirical Analysis**, Issues in Employment and Poverty Discussion Paper 14 Geneva, Recovery and Reconstruction Department of the International Labour Organization, January 2004 website, ii.*
http,//ilo.int/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_120690.pdf

[2] – *Islam, The Nexus of Economic Growth, **Employment and Poverty Reduction**, An Empirical Analysis, p4.*

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الشباب والنزاع العنيف، المجتمع والتنمية في الأزمات؟** نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص 11.

[4]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع, تمكين الإبداع المحلي**، نيويورك، مكتب منع الأزمات والإنعاش، 2008، ص21.

فترة التسعينات، ولا سيما في العالم النامي، حيث كانت معدلات بطالة الشباب مرتفعة للغاية بالمقارنة مع البالغين.[1]

وتتباين التفسيرات لكيفية ولماذا تتسبب ارتفاع نسبة الشباب في التعرض للعنف السياسي. وقد وجدت الدراسات أدلة على أن ارتفاع نسبة الشباب قد تؤدي إلى زيادة الدواع لثلاثة أنواع من العنف السياسي: النزاع المسلح الداخلي والإرهاب وأعمال الشغب[2]." وتوفر انتفاضات الشباب فرصا أكبر للعنف من خلال الإمداد الوفير من المقاتلين بتكاليف منخفضة، ويفترض منظور الفرص أن عمليات التمرد تحدث عندما تكون المكاسب المحتملة للانضمام تفوق التكاليف المتوقعة، مما يعني أن المشاركة في النزاع توفر فرصة اقتصادية أفضل من فرصة بديلة أخرى للدخل.[3] من ناحية أخرى، "الدوافع لارتكاب العنف السياسي يمكن أن تكون اقتصادية مثل الفقر، والركود الاقتصادي أو اجتماعية أو سياسية مثل غياب الديمقراطية، وغياب تمثيل الأقليات أو الحكم الذاتي"[4].

ويشير خبراء البرنامج الإنمائي إلى أن الكسل والإحباط وعدم القدرة على العمل والتهميش نتيجة ارتفاع مستويات البطالة والفقر، يقود الشباب إلى البحث عن أماكن أخرى من أجل الشعور بالانتماء[5]. كما تؤكد الأمم المتحدة على أن "الشباب ذوي التعليم المحدود والعدد القليل من فرص العمل يوفرون في الغالب أرضية تجنيد خصبة لأطراف النزاع، فغياب الأمل في المستقبل لديهم يمكن أن يغذي السخط من المجتمع ويجعلهم عرضة للاستقطاب من الذين يدعون إلى النزاع المسلح."[6]

---

1 – *World Bank, **Children and Youth, A Framework for Action**, Washington, D.C., World Bank Children and Youth Unit, 2005, 12, and Robert Cincotta, et al., Chapter 3, Stress Factor One, The Youth Bulge, in The Security Demographic, Population and Civil Conflict After the Cold War,Oxford Economic Papers Number 51, 2003. Website , http,//siteresources.worldbank.org/INTCY/Publications/20540811/WB-C&Y%20Resource%20Guide%20complete.pdf*

2 – *Henrik Urdal, **Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence**, International Studies Quarterly, Volume 50, 2006, p 607. Website , http,//www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/p10_urdal.pdf*

3 – *op, cit, 609.*

4 – *Idem.*

5 – *Sakiko Fukuda-Parr, **Rethinking the Policy Objectives of Development Aid, From Economic Growth to Conflict Prevention**, Research Paper Number 2007, Tokyo, United Nations University, June 2007.website , https,//www.wider.unu.edu/sites/default/files/rp2007-32.pdf*

6 – الجمعية العامة للأمم المتحدة، **منع نشوب نزاع مسلح**، تقرير الأمين العام، ص 28 انظر أيضا: البنك الدولي، **إطار تحليل النزاع، تحديد العقبات ذات الصلة بالنزاع من أجل التنمية**، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، أكتوبر 2002، ص 2. انظر

وهو ما توضحه ورقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم *المتحدة UN Economic and Social Council (ECOSOC)*، حيث اعتبرت أن "الفشل في التصدي بشكل كاف لتحدي عمالة الشباب يمكن أن يفرض تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية كبيرة على المجتمع".[1] "إن المستبعدين اجتماعيا ليس لديهم صوت يذكر أو لا صوت لهم في صنع السياسات، وسيحاولون إيجاد شعور بالانتماء إلى مكان آخر، وهذا قد يخلق اضطرابات ونزاعات اجتماعية، وبالتالي يقوض التماسك الاجتماعي".[2]

ثانيا: دور التوظيف والتمكين في بناء السلم: إن العمالة حاسمة للحد من الفقر وتحسين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. توضح احصائيات دعم أن "... الدول التي حققت معدلات مرتفعة للنمو وفرت فرص العمل جنبا إلى جنب، ونجحت في الحد من الفقر بشكل كبير".[3] توضح النتائج التي توصل إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أسباب الحذر: "هناك أيضا توافق في الآراء ناشئ على أن النمو الاقتصادي وحده لا يؤدي تلقائيا، كما كان يفترض من قبل، إلى إيجاد فرص عمل تلقائيا"[4]. وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال العقد الماضي، فقد فشل النمو في توليد فرص العمل؛ ظلت نسبة خلق فرص العمل مستقرة عند 3 في المائة، مع انخفاض طفيف بين عامي 2011 و2013. كما ناقش الفريق الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن "خلق فرص العمل هو الحلقة المفقودة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أفريقيا".[5]

وباعتبارها حجر الزاوية في الانتعاش الاقتصادي، فإن العمالة هي أيضا رابطة لبناء السلم، وهي بالتالي عنصر ضروري في ركيزة الانتعاش الاقتصادي لجدول أعمال بناء السلم. وكما قالت وزارة الخارجية النرويجية، "ينبغي أن يشمل بناء السلم... تدابير لتحفيز تنمية القطاع الخاص والعمل والتجارة والاستثمار"[6]، على وجه التحديد، "... دعم القطاع الإنتاجي الذي يهدف إلى زيادة فرص

أيضا, إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استعراض خطط العمل الوطنية لتشغيل الشباب, وضع الالتزام إلى العمل**، نيويورك، 2007، ص8

[1]– مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الخامسة والأربعين، الوثائق الرسمية، الملحق عدد 6، E / 2007/26 نيويورك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2007، ص 39 .

[2]– إدارة الشؤون الاقتصادة والاجتماعية بالأمم المتحدة DESA، **استعراض خطط العمل الوطنية لتشغيل الشباب**، وضع الالتزام في العمل، ص 8.

[3]– *Islam, The Nexus of Economic Growth, Employment and Poverty Reduction, op, cit. III.*

[4].– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية, تقرير عن الدورة الخامسة والأربعين، ص 33.

[5].– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الخامسة والأربعين، ص 33.

[6] – *Norwegian Ministry of Foreign Affairs, **Peacebuilding**, A Development Perspective UK, 2004, p32,website : http,//www.ceipaz.org/images/contenido/Peacebuilding%20-%20a%20perspective%20development_ENG.pdf*

العمل يمكن أن يحول دون نشوب النزاعات وتعزيز السلم وبناءه، كما أن للوظائف أهمية خاصة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين داخليا"[1]. وبالإضافة إلى العمليات الطويلة الأجل لبناء السلم، ترتبط العمالة أيضا ارتباطا وثيقا بالأمن ويتطلب التنسيق الاستراتيجي من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتؤكد سوزان وودوارد *Susan Woodward* أن "الفاعلين الرئيسيين في أي عملية سلام في مرحلة ما بعد النزاع هم الجيش والناس التنمويين، وبدون الأمن والوظائف، سيفشل السلم"[2].

وبالتالي فإن إدراج قضايا الشباب في جدول أعمال بناء السلم أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلم المستدام. فالصلة بين الشباب العاطلين عن العمل وزيادة خطر نشوب النزاعات ينبغي ألا تنفي المساهمة الإيجابية للشباب في المجتمع، بما في ذلك دورهم المحتمل في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتعزيز السلم.[3] إن الشباب هم عامل مهم في التغيير الاجتماعي، ولهم أدوار رئيسية في إعادة الإعمار وبناء السلم وتطوير الديمقراطيات القائمة على المشاركة وتحقيق نتائج إيجابية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).[4]

وهناك العديد من الجهات الفاعلة التي يمكنها المشاركة في وضع سياسات العمالة والتمكين في حالات ما بعد النزاع. ووفقا لشبكة عمالة الشباب *Youth Employment Network (YEN)*، وهي مجموعة من الوكالات الدولية والمحلية، فإن الجهات الفاعلة هي[5]: وزارات العمل والتشغيل وصانعو السياسات، المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والنقابات العمالية، ومنظمات الشباب، والوزارات الحكومية ذات الصلة. فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية البارزة (مكتب العمل الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي).

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Susan Woodward, **Economic Priorities for Successful Peace Implementation**, in Ending Civil Wars, The Implementation of Peace Agreements, ed. Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth M. Cousens Boulder, Colorado, Lynne Reinner, Inc., 2002, p 201.website , https,//www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/economic_priorities.pdf*

[3]– برنامج الامم المتحدة الانمائي، **الشباب والنزاع العنيف**، المجتمع والتنمية في الأزمات؟ مرجع سابق.

[4]– إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، DESA، **دليل تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب**، مرجع سابق، ص 74.

[5]– إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، DESA، **استعراض خطط العمل الوطنية بشأن عمالة الشباب**، وضع الالتزام في العمل، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2007.

المبحث الثالث: إصلاح العدالة وسيادة القانون:

يقدم هذا المبحث نظرة عامة لمسائل العدالة وسيادة القانون في سياقات بناء السلم بعد انتهاء النزاع، يتناول سبل التحول من "حكم البندقية" إلى "سيادة القانون"، من الحرب إلى السلم، وطرق تطوير الهياكل والمؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي توفر العدالة. وفقا للأقسام الفرعية الخمسة للعدالة وسيادة القانون:

- الإصلاح القضائي والقانوني / (إعادة البناء).
- الوصول إلى العدالة.
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- العدالة الانتقالية.
- نظام العدالة التقليدي وغير الرسمي.

هناك توافق في الآراء حول مركزية سيادة القانون في بناء السلم، وتهدف المساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون إلى إقامة استقرار وأمن فوريين بعد انتهاء النزاع؛ وتوفير آلية للإدارة السلمية للنزاعات وتسويتها، ومعالجة المظالم الكامنة وراء النزاعات؛ ومنع نشوب نزاعات عنيفة، وتعمل هذه الآليات أيضا في الدول المعرضة لخطر الانهيار في النزاع.(1)

إن جذور الاهتمام المعاصر بسيادة القانون تكمن في انتشار الحروب الداخلية (أو الأهلية) خلال النصف الثاني من القرن الماضي. ومن المعترف به عموما أن الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات كانت مظالم جماعية قائمة على أساس جماعي من الأنظمة السياسية القمعية والاستبعادية، حيث كانت مؤسسات الدولة (على سبيل المثال، السلطة القضائية، والهيئات التشريعية، والشرطة، والجيش) أدوات في أيدي القادة والنظم الاستبدادية. وأدى عدم إدراك سيادة القانون أو غيابه إلى استراتيجيات "التماس العدالة" من قبل مختلف الفئات المهمشة أو المحرومة، مما أدى بدوره إلى نزاعات مسلحة وعنيفة .

ومع تحول الديمقراطية إلى قاعدة للحكم السياسي (وصعود حركات حقوق الإنسان)، أصبح ينظر إلى إيجاد أساليب حكم ديمقراطية وشاملة ومشروعة على أنها علاج للنزاعات الداخلية العنيفة. وهكذا أصبحت برامج سيادة القانون مرتبطة ارتباطا وثيقا بجدول أعمال بناء السلم الأوسع نطاق.

تتميز مجتمعات ما بعد الحرب عادة بغياب سيادة القانون، و انهيار المؤسسات المرتبطة بسيادة القانون (على سبيل المثال، السلطة القضائية والشرطة) أو تكون مختلة أو غير شرعية. ويؤدي ذلك

1– تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع، **ملخص**، وثيقة الأمم المتحدة، ص 23 S / 2004/616 .أوت 2004.

إلى ما يسمى "فراغ سيادة القانون".[1] ويرجع ذلك جزئيا إلى "الفراغ الأمني" الذي كثيرا ما يشار إليه في سياقات ما بعد النزاع بعبارة "الفراغ الأمني"، وقد لا يشير العنف إلى ما يعتبر فترة حرب، ولكنه يستمر ويزداد أحيانا بأشكال أخرى متعددة، لا سيما مع ارتفاع معدل الجريمة المنظمة الإقليمية، والشبكات الإجرامية عبر الوطنية في مرحلة ما بعد النزاع[2]. كما أن بعض مجتمعات ما بعد الحرب تفتقر إلى الخبرة بسيادة القانون، مما يؤدي إلى غيابه كثقافة وغياب الثقة في المؤسسات التي تضمنها وتحمي المواطنين.

وفي مثل هذه الظروف أظهرت التجربة في العقد الماضي أن بناء السلم في الأجلين القصير والطويل لا يمكن تحقيقه "ما لم يكن السكان واثقين من إمكانية الحصول على الانصاف من المظالم من خلال هياكل مشروعة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل.[3] وفي الوقت نفسه، حماية الضعف الشديد للأقليات والنساء والأطفال والسجناء والمحتجزين والمشردين واللاجئين وغيرهم، وهو أمر واضح في جميع حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والذي يجلب عنصرا من عناصر الاستعجال لحتمية استعادة سيادة القانون".

إذا يتمثل الهدف الشامل لبناء السلم في تشجيع التحول في مجتمعات ما بعد النزاع حتى تتم إدارة النزاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو حلها عن طريق وسائل لا عنفية. وينظر إلى سيادة القانون على أنها إطار للإدارة السلمية للصراع وبالتالي توفر الثقة والعدالة والاستقرار في المجتمع؛ وتوفر المعايير التي تحدد السلوك المجتمعي المناسب؛ والمؤسسات القادرة على حل النزاعات، وإنفاذ القوانين، وتنظيم النظام السياسي والقضائي؛ والقوانين والآليات التي تحمي حقوق المواطنين .

المطلب الأول: الإصلاح القضائي والقانوني / (إعادة) البناء:

أولا: قطاع العدالة في مرحلة ما بعد النزاع: كثيرا ما تتسم حالات ما بعد النزاع بـ " بفراغ قانوني كامل، ودمار للبنية الأساسية لقطاع العدالة من المحاكم إلى السجون، وقدرة بشرية منخفضة جدا، مع عدد قليل من الموظفين المؤهلين، إن وجد، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون ومحامو الدفاع

---

[1]– المرجع نفسه هذا الاقتباس من تقرير الأمين العام سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع يبرز أحد التحديات الأساسية لبيئات ما بعد النزاع. وفي مثل هذه السياقات، تساعد آليات سيادة القانون في دعم عمليات بناء السلم بطرق مختلفة، حيث أن سيادة القانون هي في جوهرها تقييم متعمق وغير متفائل بشكل خاص للطبيعة البشرية وآفاق النزاع، وهي تفترض أن التعهدات السلمية والتوفيقية فمن الواضح أن الخطاب مهم لبناء السلم، ولكن يمكن أن يكون هزيلا للغاية.

[2]– *Béatrice Pouligny, **Peace Operations Seen from Below,** UN Missions and Local People London, Hurst / Bloomfield CT, Kumarian Press, 2006, 257; Charles T. Call, ed., **Constructing Justice and Security After War,** Washington, D.C., United States Institute of Peace Press, 2007, pp 377-382. Website , https,//cimannuk.files.wordpress.com/2014/10/peace-operations-seen-from-below-un-missions-and-local-people.pdf*

[3]– المرجع نفسه.

والمشرعون، وواضعي القانون، وأساتذة القانون، وخبراء السياسة القانونية، والسكان الذين يعانون من انعدام الثقة العميق وعدم الثقة في قطاع العدالة ".[1]

فلدى نظم العدالة في مرحلة ما بعد النزاع عددا معينا من الخصائص المشتركة [2]:

- وجود تناقض كبير بين الحاجة المتزايدة إلى خدمات العدالة والافتقار إلى الموارد الوطنية اللازمة لتوفيرها.
- النقص الحاد في القضاة المؤهلين والمدعين العامين والمحامين وضباط الشرطة وغيرهم من الموظفين.
- موظفو نظام العدالة المشبوهون سياسيا أو غير مؤهلين، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمحامون والشرطة.
- نقص الموارد المالية والمادية (مثل المرتبات واللوازم المكتبية).
- الهياكل الأساسية المادية المدمرة (مثل مباني المحاكم والسجون).
- القوانين التي عفا عنها الزمن أو غير الملائمة (وعلى الأخص لا يوجد قانون للتعامل مع تحديات ما بعد النزاع والقوانين القائمة التي لا تلتزم في كثير من الأحيان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان).
- عدم اليقين بشأن الإطار القانوني الساري (بما في ذلك الأهداف الموضوعية والإجرائية، وما إذا كان ينبغي أن يتناول فقط القضايا الحالية والمستقبلية أو معالجة المظالم الماضية الناجمة عن النزاع أيضا).
- تراكم المظالم التي لم تعالج أو تعالج بشكل غير ملائم / غير قانوني.
- عدم ثقة السكان في نظام العدالة وتضاربه.
- عدم قدرة السكان على الوصول إلى نظام العدالة وعدم وعيهم بحقوقهم

وتقترح الباحثة Rama Mani أنه يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من حالات للعدالة (أو "حالات اليأس") في أوضاع ما بعد النزاع[3]:

- غير شرعية ولكنها وظيفية: "في هذه، تمت ملاحظة "سيادة القانون" حسث لا تزال بعض المؤسسات القانونية الأساسية موجودة وتعمل، وهناك قانون قضائي مكتوب أو أكثر، ويتم تعيين الموظفين القانونيين وقد يحاكم المحتجزون، بمن فيهم المتمردون، أمام المحكمة وأحيانا يتم تبرئتهم، إلا أن نظام

---

[1] – Kirsti Samuels, ***Rule of Law Reform in Post-Conflict Countries, Operational Initiatives and Lessons Learnt***, *World Bank Social Development Paper No. 37 October 2006, p 15. Website , http,//siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP37_web.pdf*

[2] –*Mani, Rama.* ***Balancing Peace with Justice in the Aftermath of Violent Conflict.*** *Development, no. 3 2005, pp25-34. Website , https,//www.researchgate.net/publication/42793985*

[3] – *bill O'Neill,* ***UN Peacekeeping Operations and Rule of Law Programs****, op, cit.*

العدالة غير شرعي، ومبادئ الشرعية الدنيا تنتهك، والقانون نفسه غير جدي، ويتم تمرير وسن القانون السيئ أو الظالم ". وكمثال على هذه الحالة جنوب افريقيا الفصل العنصري.

- فاسدة مع اختلال وظيفي: ووفقا لراما، "في هذه الحالة، يتم الحفاظ على الحد الأدنى لبعض ملامح سيادة القانون، وهناك نظام قضائي ونظام قانوني موجود في جميع أنحاء النزاع، وتمارس وزارة العدل والمحكمة العليا مهامهما، والمشكلة ليست في المقام الأول في أنها غير شرعية، كما في الحالة الأولى، بل إن حكم القانون يتضاءل تدريجيا مع مرور الزمن، ولا يزال هيكله وواجته قائمة، إلا أن سيادة القانون يفقد معظم خصائصه ومبادئه المحددة... وأهم الفشل هو فقدان السلطة القضائية للاستقلال والنزاهة، كما يتم التلاعب بها من قبل السلطة التنفيذية للحكومة، والجيش". وكمثال على هذه الحالة السلفادور وموزامبيق.
- مدمرة وغير وظيفية: وفي هذه الحالة ينهار الجهاز القانوني للمجتمع بأكمله، ويتفكك حكم القانون، وينحدر من الاختلال الوظيفي إلى غير الوظيفي، وفي بعض الأحيان تبقى آثار نظم العدالة السابقة: المحاكم التي تفرغ من القوانين، أو تخرج من المحامين المؤهلين والقضاة، ووزراء العدل والمباني الوزارية مع عدد قليل من الموظفين أو لا وجود لهم، ولا يبقى سوى حكم "الوهمية". تشمل الأمثلة على هذه الحالة رواندا وبوروندي وسيراليون وليبريا وتيمور – ليشتي وهايتي وكمبوديا.

ثانيا: الأهداف والمراحل الرئيسية للإصلاح القضائي / القانوني (أو إعادة البناء) بعد انتهاء النزاع:

ويمكن تمييز هدفين رئيسيين، وبالتالي، المراحل الرئيسية للإصلاح القضائي والقانوني / إعادة البناء في مجتمعات ما بعد الحرب.[1]

فعلى المدى القصير (الذي يمكن تعريفه بأنه "مرحلة إدارة الأزمات")، يكون الهدف هو ملء ما سيعرفه العديد من المراقبين بأنه "فراغ القانون" (استعادة الأمن والاستقرار الأساسيين). يمكن أن يرتبط ذلك ب "السلم السلبي" (أي غياب النزاع المسلح)[2]

وفي الأجلين المتوسط والطويل (الذي يمكن تعريفه بأنه "مرحلة التطوير" ومن المفترض أن يبدأ خلال مرحلة الأزمة)، يتمثل الهدف في إجراء إصلاح قضائي وقانوني مستدام (مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات والملكية المحلية) وإنشاء مؤسسات عدالة شرعية تعمل بشكل جيد.[3] يمكن

---

[1] – *Kirsti Samuels, **Rule of Law Reform in Post-Conflict Countries, Operational Initiatives and Lessons Learnt**, World Bank Social Development Paper No. 37 October 2006, p 8.*

[2]– *تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع الوثيقة 23 S / 2004/616 أوت 2004، الفقرة 10، 27 – وللاطلاع على ما تعنيه فكرة فراغ سيادة القانون، انظر الجزء التمهيدي من قسم العدالة وسيادة القانون.*

[3]– المرجع نفسه، ص ص 4، 17.

أن يرتبط ذلك ب "السلم الإيجابي / المستدام" (أي وجود ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تكفل السلم المستدام).

يوجد إجماع واسع بين صانعي السياسات والممارسين والباحثين على أهمية الإصلاح القضائي والقانوني في بناء السلم. من أجل التنمية

فوجود نظام قضائي وقانوني كفء، ويمكن التنبؤ به هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي، وهو عنصر حاسم في بناء السلم[1].

"لقد أثبتت تجربتنا في العقد الماضي بوضوح أن توطيد السلم في مرحلة ما بعد النزاع مباشرة، فضلا عن صون السلم في الأجل الطويل، لا يمكن تحقيقه ما لم يكن السكان واثقين من إمكانية الحصول على الانصاف من المظالم من خلال هياكل مشروعة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل على نحو واسع.وفي الوقت نفسه، فإن الضعف الشديد للأقليات والنساء والأطفال والسجناء والمحتجزين والمشردين واللاجئين وغيرهم، وهو أمر واضح في جميع النزاعات وما بعدها، حالات النزاع، يجلب عنصرا ملحا لحتمية استعادة سيادة القانون [2] .

ويشكل بناء النظم القضائية والقانونية جزءا أساسيا من استراتيجيات بناء الدولة، وهو بالتالي مهم لضمان الأمن والاستقرار على الصعيدين المحلي والدولي، كما أنه لا يمكن إصلاح نظام العدالة بنجاح إذا لم يكن الأمن مضمونا ولم يتم التصدي للظلم في الماضي. فمعالجة المظالم الماضية هو وسيلة لإضفاء الشرعية على أي إصلاح للنظام القانوني / العدالة. والطريقة التي تعالج بها المظالم السابقة لها تأثير هام على إيمان السكان في نظام العدالة المعاد بناؤه. فعلى سبيل المثال، يمكن لمحكمة دولية منفصلة أن تعالج على النحو الملائم المظالم السابقة ولكنها لا تعطي شرعية تذكر لنظام العدالة الوطني، وأن ينظر إليها على أنها تحويل الموارد التي يمكن استخدامها على نحو أفضل لدعمها. وهنا ينبغي أن تعمل العدالة الانتقالية وإصلاح النظام القضائي والقانوني عن كثب.

المطلب الثاني: تمكين الوصول إلى العدالة:

يشير الوصول إلى العدالة إلى ما يلي[3]:

---

[1] –Jane Stromseth, David Wippman, and Rosa Brooks. ***Can Might Make ights? Building the Rule of Law After Military Interventions Cambridge***, *Cambridge University Press, 2006, pp 58-64 website , http,//elastic.org/~fche/mirrors/www.cryptome.org/2013/01/aaron-swartz/052186089X.pdf*

[2]– تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع، 2004/616 / S / 23/ أوت 2004، الفقرة 3. 2.

[3] – *UK Department for International Development DFID,* ***Safety, Security and Accessible Justice,*** *Putting Theory into Practice, p37. Website , http,//www.gsdrc.org/docs/open/ssaj23.pdf*

- قدرة الناس على حل النزاعات والتوصل إلى سبل انصاف كافية للمظالم؛
- من خلال نظم العدالة الرسمية أو غير الرسمية / التقليدية، الحكومية وغير الحكومية، القضائية أو غير القضائية؛
- وتمشيا مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تضمن الأبعاد النوعية لعملية العدالة.

إن إحدى أهم الطرق لفهم إمكانية الوصول إلى العدالة هي النظر في المراحل المختلفة لعملية العدالة، من الاعتراف بالتظلم إلى علاج ملموس يحترم معايير حقوق الإنسان. وترتبط كل مرحلة من مراحل هذه العملية بتحديات أو عوائق واضحة أمام الوصول إلى العدالة وتدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة للتغلب عليها.

حيث توجد عوائق أمام العدالة في كثير من المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أنها تبرز بشكل خاص في مرحلة ما بعد النزاع. ويمكن تصنيف العوائق أمام العدالة إلى فئتين: العوائق التشغيلية والعوائق الهيكلية.

وتعود تزايد أهمية إمكانية الوصول إلى العدالة إلى التغيرات التي حدثت في ميدان التنمية الدولية، مما فسح المجال أمام الشعوب نحو فهم للعدالة قائم على حقوق الإنسان:

- إذ ينظر إلى الوصول إلى العدالة أيضا على أنه نهج من "أسفل إلى أعلى" لإصلاح العدالة وإعادة الإعمار (فضلا عن إصلاح الدولة عموما) والتي حظيت باهتمام أكبر في أوضاع ما بعد النزاع.
- كما تلعب دورا هاما في تعزيز العدالة الانتقالية والمساهمة في الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها.
- وكجزء لا يتجزأ من أي عملية لبناء السلم والتنمية الطويلة الأجل بعد انتهاء النزاع، تؤدي أيضا دورا هاما في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلم وحماية الفئات الأكثر ضعفا.

أولا: عوائق بناء نظم العدالة في مرحلة ما بعد النزاع: في حين توجد عوائق أمام العدالة في كثير من المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، فإنها تنتشر بشكل خاص في مراحل ما بعد النزاع. ويمكن تصنيف العوائق أمام العدالة إلى فئتين[1] العوائق التشغيلية والعوائق الهيكلية.

---

[1]– *Martin Abregu, Barricades or Obstacles,* ***The Challenges of Access to Justice, in Comprehensive Legal and Judicial Developmen****t, Toward an Agenda for a Just and Equitable Society in the 21st Century, ed. Rudolf V. Van Puymbroeck Washington, D.C, World Bank, 2001, pp 69-85. Website, http://siteresources.worldbank.org/BRAZILINPOREXTN/Resources/3817166-1185895645304/4044168-1186409169154/02ConferenceProceedings.pdf*

فالعوائق التشغيلية هي تلك "المتعلقة بكفاءة وفعالية إدارة نظام العدالة"، في حين أن الحواجز الهيكلية تعكس "المشاكل التي تتعلق بالشكل الأساسي للمنظمات المجتمعية، وهذه القضايا ترتبط بأوضاع المحيط العام قبل الحديث عن الاستجابة القضائية لأي قضية محددة أمام محكمة، فهي مرتبطة بطبيعتها بإقامة العدل ".[1]

باستخدام هذا التصنيف، عادة ما توجد العوائق التالية في مجتمعات ما بعد النزاع[2]:

العوائق التشغيلية:

- الموارد المالية المحدودة (الكثير من الناس لا يملكون المال لاستئجار محام أو لدفع رسوم المحكمة).
- التكاليف الكبيرة لاستخدام نظام العدالة الرسمي.
- البعد الجغرافي لنظام العدالة الرسمي.
- الافتقار إلى المساعدة القانونية الملائمة والمستشار القانوني.
- عدم الكفاءة التشغيلية (التأخيرات الطويلة؛ الإجراءات المعقدة والبيروقراطية؛ "تأخير العدالة هو إنكار العدالة") والافتقار إلى الموارد البشرية (القضاة المدربون والمحامون وموظفو المحاكم والمدعون العامون).
- انعدام النزاهة القضائية والمساءلة (الفساد).
- الافتقار إلى الاستقلال القضائي.
- ساعات محدودة لفتح المحكمة.
- سوء ممارسات حفظ السجلات.
- الافتقار إلى الاختصاص القضائي بسبب المحسوبية و / أو الظروف السيئة؛

العوائق الهيكلية:

- عدم كفاية القوانين (الثغرات في الإطار القانوني؛ التمييز القانوني، القوانين التي تتعارض مع معايير حقوق الإنسان).
- الإحجام عن استخدام القانون (عدم الثقة في نظام العدالة).
- الافتقار إلى الوعي القانوني والمعلومات القانونية.
- انعدام الإنفاذ (عدم وجود حماية قانونية بحكم الأمر الواقع).

---

[1] –*Idem.*

[2] –*Drawn from the World Bank,* ***Barriers to Access to Justice;*** *United Nations Development Programme UNDP, Access to Justice, Practice Note New York, United Nations Development Programme, 2004. http,//www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/democratic-governance/dg-publications-for-website/access-to-justice-practice-note/Justice_PN_En.pdf 4. We also thank Bill O'Neill for his comments 11 July 2008. https,//rm.coe.int/1680593e83*

- الحكم السياسي غير الديمقراطي (المرتبط بعدم استقلال القضاء).
- الممارسات التمييزية القائمة على المجموعات (ضد النساء والأقليات والمجموعات الأخرى).
- الحواجز اللغوية، لا سيما في حالة الأقليات (أي عندما تكون الإجراءات القانونية والوثائق والقوانين بلغة لا يفهمونها).
- التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن مجال الوصول إلى العدالة يعود إلى أواخر السبعينيات، فقد اجتذب اهتماما متزايدا في العقد الماضي، وفي التنمية الدولية عموما وظهور أهمية بناء السلم بعد انتهاء النزاع بصفة خاصة.

فقد أنشئت في عام 2005 لجنة دولية معنية بالتمكين القانوني تضم شخصيات دولية بارزة في جميع أنحاء العالم. ويسلط التقرير النهائي للجنة الضوء على المشكلة الملحة المتعلقة بالهوية القانونية في البلدان المنخفضة الدخل[1]. فاستعادة الهوية القانونية للشعوب جزء بالغ الأهمية من أجل توسيع نطاق الوصول إلى العدالة وتعزيزه. أما في أوضاع ما بعد النزاع، فإن مشكلة الهوية القانونية حادة بشكل خاص بالنسبة للاجئين والمشردين داخليا الذين دمرت أو صودرت وثائقهم القانونية. وعادة ما يكون الحصول على وثائق جديدة تحديا كبيرا بعد انتهاء النزاع واختبارا لالتزام الحكومة بسيادة القانون وبناء السلم.[2] وتعتبر مسألة وثيقة الهوية حاسمة بالنسبة لمجالات أخرى من بناء السلم، ولا سيما تسجيل الناخبين، نظرا لأن نسبة عالية من الناخبين المحتملين ليس لديهم أي شكل من الوثائق مثل شهادات الميلاد وبطاقات الهوية؛ وذلك كثيرا ما يؤدي إلى تفاقم مسألة تعريف الجنسية والمواطنة. وليس من النادر أن تصبح بطاقات الانتخاب في مجتمعات ما بعد النزاع، أول وثيقة هوية عرفها الناس .

ويحدد الوصول إلى العدالة أيضا بلغة حقوق الإنسان. كما ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن هذا الموضوع، فإن "الوصول إلى العدالة حق أساسي، فضلا عن وسيلة رئيسية للدفاع عن أي حقوق أخرى".[3] وعلاوة على ذلك، هناك حق راسخ في الانصاف أو التعويضات المنصوص

[1] – *Commission on Legal Empowerment of the Poor, **Making the Law Work for Everyone New York**, United Nations Development Programme, June 2008. Website , http,//www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/democratic-governance/legal-empowerment/reports-of-the-commission-on-legal-empowerment-of-the-poor/making-the-law-work-for-everyone---vol-ii---english-only/making_the_law_work_II.pdf*

[2] – *Comment by Bill O'Neill, 11 July 2008. Op, cit.*

[3]– برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج العدالة, دليل الوصول إلى جميع الممارسين من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الانسان للوصول إلى العدالة، بانكوك، تايلند, المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2005 ص 3 .

عليها في قانون حقوق الإنسان، والتي تشير إلى انتهاكات حقوق الانسان ولكن يمكن أن يفسر بشكل أوسع ليشمل الوصول إلى العدالة[1].

كما حظي الإصلاح القضائي والتعمير في أوضاع ما بعد النزاع باهتمام أكبر مع تزايد تمويل المانحين في العقد الماضي. باعتبار أن أنشطة الإصلاح القضائي وإعادة الإعمار تعزز الحكم الرشيد، وتعزز التنمية الاقتصادية، وتسهم في تحقيق السلم المستدام عن طريق توفير آليات للإدارة السلمية للصراعات.[2] غير أن المساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون إلى البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع كانت موضع انتقاد هام إذ تم انتقاد النهج السائد باعتبار أن "سيادة القانون": من أعلى إلى أسفل، مركزه النظام الحاكم، والطبقة التكنوقراطية. وستسعى أنشطة الإصلاح هذه، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، إلى إعادة إحياء المؤسسات الملموسة للنظام القضائي (المحاكم والقضاة) دون أخذ الاحتياجات القانونية للفقراء كنقطة انطلاق لتدخلاتها. ويقول النقاد إن التركيز على مؤسسات الدولة معيب للغاية لأنه عادة ما يكون فاسدا وغير فعال وبعيدا عن احتياجات معظم الناس.

وأدت هذه الانتقادات إلى المساعدة وضع نهج جديد "من القاعدة إلى القمة"، للوصول إلى العدالة، تركز على التمكين القانوني للفقراء، وتفهم على أنها "طرق لإدارة العدالة تكون ميسورة التكلفة للفقراء، وموجهة إلى مقدمي الخدمات".[3] هذا النهج يسعى إلى إزالة الحواجز بين مقدمي العدالة (المحاكم والقضاة والمحامين ونظم العدالة غير الرسمية) وطالبي العدالة (المتهمين والضحايا والخصوم). وهم يرون أن "ما لم يلبي العرض الطلب بفعالية، فلن تكون هناك عدالة"[4].

وعلى الرغم من وجود اختلافات هامة بين هذه المقاربات، إلا أنها تتشاطر مع ذلك عناصر مشتركة مفادها أن التدخلات القانونية ينبغي أن تعود بالنفع على الفقراء، وأن احتياجاتهم ينبغي أن تشكل الأساس للتدخلات... وبالتالي محاولة سد الفجوة بين احتياجاتهم وما يقدمه القانون، وهم

---

1 - *Comment by Bill O'Neill, 11 July 2008, Op, cit.*

2 –*See Neil J. Kritz,* ***The Rule of Law in Conflict Management, in Leashing the Dogs of War, Conflict Management in a Divided World,*** *ed. Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall Wahsington, D.C., United States Institute of Peace Press, 2007, pp 401-424. Website , https,//bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/192922396X_otherchap.pdf*

3 –*Maurits Barendrecht and Patricia van Nispen,* ***Microjustice****, February 1, 2008 TILEC Discussion Paper No. 2008-010, p 10. Website , https,//papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1022936*

4 – *Idem.*

يدركون جيدا الواقع السياسي والمقاومة التي قد تواجهها الإصلاحات، والسعي في الواقع إلى تغيير علاقات السلطة ".[1]

ثانيا: دور الوصول إلى العدالة في بناء السلم: يتزايد الاعتراف بأن اللجوء إلى العدالة عنصر أساسي في بناء السلم بعد انتهاء النزاع. حيث تقوم المزيد من الجهات الفاعلة الدولية (المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية) بإدماج برامج العدالة في مبادرات بناء السلم. وكما جاء في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن "الوصول إلى العدالة هو عنصر لا يتجزأ من أي عملية لبناء السلم وعملية التنمية الطويلة الأجل بعد انتهاء النزاع، ومفاهيم الإنصاف والعدالة أساسية بالنسبة للسلام والثقة وبناء الثقة".[2]

ويمكن أن يؤدي الوصول إلى العدالة دورا هاما في منع الانتكاسة إلى النزاعات في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن المسلم به أن المظالم المتصورة، إذا لم تعالج على مدى فترات طويلة من الزمن، وتندمج مع عوامل أخرى مثل التلاعب السياسي، تؤدي دورا كبيرا في المساهمة في النزاع العنيف. وإذا شعر الناس في مرحلة ما بعد النزاع أنهم لا يستطيعون الوصول إلى العدالة لتلبية احتياجاتهم القانونية ولتأكيد حقوقهم وحمايتها، فإن هناك احتمال أن يلجأوا إلى وسائل عنف لتسويتها، مما من شأنه أن يقوض إنشاء وتوطيد السلم. ومن ثم، فإن إمكانية الوصول إلى برامج العدالة يمكن أن تحول دون استئناف النزاع العني.

فالوصول إلى العدالة عامل هام لتوطيد السلم. وإذا شعر الناس بأن احتياجاتهم من العدالة تعالج على النحو الملائم من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، فمن المرجح أن يثقوا ويوافقوا على ترتيب مجتمعهم بعد انتهاء النزاع. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع، "أثبتت تجربتنا في العقد الماضي بوضوح أن توطيد السلم في مرحلة ما بعد النزاع مباشرة، وكذلك الحفاظ على السلم على المدى الطويل، لا يمكن تحقيقه ما لم يكن السكان واثقين من إمكانية الحصول على الانصاف من المظالم من خلال الهياكل الشرعية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإقامة العدل على نحو عادل".[3]

---

1 – van Rooij, ***Bringing Justice to the Poor***, *Bottom-up Legal Development Cooperation, p1. Website , https,//papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1368185*

2– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برمجة العدالة، مرجع سابق، ص 180 .

3– تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع S / 2004/616 23 أوت 2004، الفقرة 3 .

كما أن الوصول إلى العدالة يستهدف على وجه الخصوص "الضعف الشديد للأقليات والنساء والأطفال والسجناء والمحتجزين والمشردين واللاجئين وغيرهم، وهو أمر واضح في جميع حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وهو ما يشكل عنصرا من عناصر الاستعجال لحتمية استعادة سيادة القانون".[1]

ويمكن القول أن "الأفراد يتمتعون بإمكانية الوصول إلى العدالة عندما يمكن حل شكوى مشروعة بسرعة وفعالية."[2] غير أن القدرة على تقديم دعاوى قانونية وضمان سبل الانصاف المناسبة محدودة للغاية في أوضاع ما بعد النزاع، ولا سيما في أعقاب الحرب مباشرة أو العنف الواسع النطاق. وتعني المشاكل المميزة المرتبطة بنظم العدالة في مرحلة ما بعد النزاع أن الوصول إلى مبادرات العدالة يواجه تحديات هائلة.

ويمكن القول بأن الوصول إلى العدالة في أي مجتمع شرط مسبق لمجموعة من القواعد والممارسات والمؤسسات. وتشمل هذه القواعد والممارسات والمؤسسات، بل تتجاوز أيضا، قطاع العدالة. وهذه العناصر هي:[3]

- الاستقلال السياسي للمحاكم ومؤسسات العدالة الأخرى: مؤسسات قطاع العدالة(سواء كانت حكومية أو غير حكومية) خالية من التدخل السياسي: الاستقلالية المؤسسية، وتأمين مصادر التمويل.
- أن تكون القوانين التي تتفق مع المفاهيم الشعبية للعدالة ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ووضع آليات لتجديد وتنقيح القوانين التي عفا عليها الزمن، أو تمييزية، أو مناهضة للفقراء في آثارها.
- القواعد الإجرائية التي توفر التخلص السريع والعادل والفعال للحالات.
- المؤسسات القوية التي تدار بشكل جيد، خالية من الفساد، وفعالة في تقديم الخدمات التي تراعي احتياجات الفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة.
- الخدمات القانونية المناسبة والمتاحة التي يقدمها المحامون أو المساعدين القانونيين أو الوسطاء أو المستشارين التقليديين، للأشخاص المتهمين وضحايا الجريمة، فضلا عن أولئك الذين يتورطون في المنازعات المتعلقة بالعلاقات الأسرية، والميراث، والأرض، والأجور غير المدفوعة، وما إلى ذلك.
- الحكومة المسؤولة قانونيا مع المؤسسات (أمين المظالم، لجان الشكاوى العامة، لجان حقوق الإنسان) التي توفر للفقراء الأمل الحقيقي للانصاف إذا تصرف المسؤولون بطريقة تعسفية أو مسيئة. استعراض قضائي متاح لمجموعات المصلحة العامة للتحقق من الانتهاكات المنهجية للسلطة ورفع المسائل ذات الاهتمام العام.
- التوسط مع منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تساعد في صياغة المطالب، وإجراء الدعوة، وتقديم الحالات التمثيلية نيابة عن الفئات المنخفضة الدخل أو المحرومة.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- وزارة التنمية الدولية الأمريكية، السلام والأمن والعدالة الممكنة، وضع النظرية موضع التنفيذ، لندن، 2000، ص 35

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- إن "الوصول إلى برامج العدالة هو مسعى سياسي بطبيعته، وقد تكون هناك مقاومة قوية لعمليات الإصلاح الجوهرية، لا سيما من قبل النخب والجماعات التي قد تتآكل مراكز السلطة فيها أو تخضع لضوابط أكثر صرامة، نتيجة لهذه العمليات.

كما أن مبادرات الوصول إلى العدالة سياسية في جوهرها تشجع التغيير الاجتماعي السياسي من الأسفل إلى الأعلى من خلال زيادة وعي الناس بالحقوق القانونية وبتعزيز السبل (الرسمية وغير الرسمية والقضائية وغير القضائية أو الدولة أو المجتمع المدني المنحى) للمطالبة والتعامل البناء مع المظالم المشروعة، وتعزيز السلم الاجتماعي.

ثالثا: الوصول إلى العدالة ونظم العدالة التقليدية / غير الرسمية: ويعتقد عموما أن نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية هي في وضع أفضل يتيح الوصول إلى العدالة ومنع استئناف العنف، ولا سيما على الصعيد المحلي أو المجتمعي. وعلى الرغم من أنها قد تتأثر بشدة بالعنف، إلا أنه هناك افتراض عام بأن من المرجح أن تبقى أكثر سلاما من تلك الرسمية.[1] فالنظم التقليدية التي تعمل خارج إطار الدولة عادة ما تحفظ فيها الأشكال الأساسية للرقابة الاجتماعية وتسوية المنازعات والمصالحة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل العائلية ومسائل حيازة الأراضي التي قد تتفاقم أعقاب الحرب بسبب تشريد والسكان وعودة اللاجئين. وكما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نظم العدالة غير الرسمية: "في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث قد تكون الآليات الرسمية قد اختفت تماما أو تعرضت للمصداقية، قد تكون النظم غير الرسمية لتسوية المنازعات حاسمة لاستعادة قدر من القانون والنظام، وقد تكون كلها وهذا متاح لسنوات عديدة".[2]

ومن خلال وظائفها الفورية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، يلجأ إلى نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية للإمكانية الكبيرة في وصول الناس إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة للفقراء والمحرومين.[3]

وتفسر أربع خصائص رئيسية لنظم العدالة التقليدية / غير الرسمية مساهمتها في تحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة[1]:

---

[1] – الطلاع أكثر انظر:

Tracy Dexter and Philippe Ntahombaye, **The Role of Informal Justice Systems in Fostering the Rule of Law in Post-Conflict Situations**, The Case of Burundi Geneva, Centre for Humanitarian Dialogue, July 2005 website ,
https,//www.files.ethz.ch/isn/26971/CaseofBurundi.pdf

Andre Le Sage, **Stateless Justice in Somalia**, Formal and Informal Rule of Law Initiatives Geneva, Centre for Humanitarian Dialogue, July 2005.website ,
https,//www.files.ethz.ch/isn/20303/Somalia_stateless_justice.pdf

[2] – Wojkowska, Doing Justice, **How Informal Justice Systems Can Contribute**,op, cit, pp 5-6.

[3] – Idem.

1- استخدام اللغات المحلية : اللغة (اللغات) المستخدمة في النظم التقليدية / العدالة محلية وبالتالي مألوفة للشخص العادي، في حين أن نظام العدالة الرسمي يستخدم عموما فقط اللغة الرسمية للدولة، والتي قد تكون غير مألوفة للكثيرين الذين يعيشون في المجتمعات الريفية.

2- القرب الجغرافي: تقع مؤسسات نظام العدالة الرسمي عادة في العاصمة أو العواصم الإقليمية، وبالتالي فهي بعيدة جغرافيا عن السكان الذين يعيشون في المجتمعات الريفية. أما نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية، فهي تقع في القرى، ويمكن الوصول إليها جغرافيا بسهولة.

3- الأهمية الثقافية: قد تكون الإجراءات القانونية الرسمية معقدة ومربكة، في حين أن الإجراءات التقليدية / غير الرسمية أكثر دراية وسهولة الفهم؛ فإن لديها أيضا فرصة أفضل لتلائم أولويات المجتمع المحلي والآثار المحلية للصراع. ولذلك، فإن أحكامها قد تكون أفضل قبولا.

4- التكلفة: إن الإشارة إلى نظام العدالة الرسمي يمكن أن تكون مكلفة وتستغرق وقتا طويلا لأنها غالبا ما تنطوي على السفر لمسافات طويلة، ودفع تكاليف النقل، والأتعاب القانونية، وهي جميع التكاليف التي يتم تقليلها بشكل عام على الأقل بالعدالة التقليدية / غير الرسمية؛ يمكن لهذا النظام أيضا أن يكون أكثر كفاءة لأنه عموما لا بيروقراطية.

وباختصار، "غالبا ما تكون نظم العدالة غير الرسمية أكثر سهولة بالنسبة للفقراء والمحرومين، وقد تكون لديها القدرة على توفير سبل انصاف سريعة ورخيصة وثقافية ذات صلة.

وتنتشر نظم العدالة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، وتسهل تسوية المنازعات، والوصول إلى العدالة بالنسبة لغالبية السكان، ولا سيما الفقراء والمحرومين في العديد من البلدان، حيث عادة ما تحل نظم العدالة غير الرسمية ما بين 80 و90 في المائة من المنازعات".

ومع ذلك، فإن نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية ليست دواء شافيا. وفي الواقع، فإنها كثيرا ما تنطوي على عيوب ومخاطر كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الأحداث.(2) وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقييم قدرتها على المساهمة في الأبعاد المختلفة لبناء السلم والتعمير الاجتماعي فيما يتعلق بعدد معين من القيود التي يمكن ملاحظتها في سياقات مختلفة، ولكن بشكل أكثر تحديدا في حالات ما بعد النزاع، وعلى الأخص: وتآكل السلطات التقليدية وتشويهها المحتمل، وخطر إساءة استعمال السلطة وأنماط السيطرة، وخطر التلاعب السياسي، ومسألة شرعية النظام وفعاليته، وقابلية التطبيق المحدودة على مختلف المناطق / المجموعات العرقية.

إن العملية الانتقالية الناجحة هي العملية التي يمكن أن تعالج المظالم بشكل فعال وشرعي، وتوفر مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها أن يلتمس الناس سبل انصاف لاحتياجات العدالة. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للضحايا والناجين من النزاعات العنيفة .

---

[1] – *Idem.*

[2] *Comment by Bill O'Neill, 11 July 2008,Op, cit.*

المطلب الثالث: تعزيز حقوق الانسان وحمايتها:

هناك توافق عام في الآراء على أن انتهاكات حقوق الإنسان هي أعراض وأسباب للنزاع العنيف؛ "فالنزاع العنيف والمدمر يمكن ان يؤدي الى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ولكن يمكن أن ينجم أيضا عن الحرمان المستمر من الحقوق على مدى فترة من الزمن".[1] ويتناول هذا الفرع مسألة إدراج حقوق الإنسان في السلم المتفاوض عليه والتقاطع بين حقوق الإنسان والأبعاد المختلفة لعملية بناء السلم، مع التركيز بوجه خاص على العناصر الأخرى من مكونات العدالة وسيادة القانون.

فالاعتداءات على الحقوق الأساسية في الحياة منتشرة على نطاق واسع في ظل النزاعات مثل الهجمات العشوائية على المدنيين، وإعدام السجناء، والمذابح، بل وحتى الإبادة الجماعية، والتعذيب، وكذلك التدابير التي تقيد حرية تنقل الناس، واغتصاب الجنود للنساء والفتيات وإجبارهن على البغاء، واختطاف الأطفال للعمل كجنود. واختفاء المحتجزين قصرا الذين عادة ما يقتلوا ويدفنوا سرا. وسجن آلاف الآخرين تعسفيا دون محاكمة. بالإضافة إلى انتهاك حقوق أساسية أخرى مثل: تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات[2]. "فالنزاعات المسلحة تبين بوضوح عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة، حيث يؤدي انهيار الهياكل الأساسية والمؤسسات المدنية إلى تقويض نطاق الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية أجمع"[3].

كما أن العنف الهيكلي والحرمان من حقوق الإنسان يسهمان في نشوب أكثر النزاعات عنفا. "فالعديد من النزاعات نتجت عن قضايا حقوق الانسان مثل المشاركة السياسية المحدودة والسعي الى تقرير المصير ومحدودية فرص الحصول على واستغلال الموارد والتضامن القسري والتمييز".[4] ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الحرمان من حقوق الإنسان لا يحدث فقط نتيجة لـ" الانتهاكات النشطة" (والتي يمكن تعريفها بأنها إجراءات واضحة ومباشرة ومتعمدة من قبل الدولة وأعوانها)، ولكن أيضا نتيجة لـ " الانتهاكات السلبية "(التي يمكن تعريفها على أنها تلك الانتهاكات الناتجة عن إهمال أو عجز الدولة عن حماية حقوق مواطنيها، ولا سيما في المجال الاجتماعي–الاقتصادي؛ ويمكن أن تسهم الانتهاكات

---

1 – Michelle Parlevliet, ***Bridging the Divide, Exploring the relationship between human rights and conflict management***, *Track Two 11, no. 1 March 2002. Website , https,//www.academia.edu/6027259/Bridging_the_Divide._Exploring_the_relationship_between_human_rights_and_conflict_management_2002_*

2 – *Comment by Bill O'Neill, 10 October 2008. Op, cit.*

3 –*United Nations,* ***Human Rights Today****, A United Nations Priority, Human Rights and Conflict. Website , https,//bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/1929223765_otherchap.pdf*

4 –*Parlevliet,* ***Bridging the Divide, Exploring the relationship between human rights and conflict management****. Op, cit.*

السلبية في تعميق الانقسامات والنزاعات المجتمعية، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أو تصعيد النزاع العنيف).[1]

"فانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية تبدو مرتبطة أكثر وضوحا بالنزاع من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب هذه الأخيرة تؤدي دورا تيسيريا لها. فالتمييز وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يعملان كسببين رئيسيين على خلق المظالم والهويات الجماعية التي قد تحفز العنف المدني في ظل بعض الظروف[2]".

وثمة بعد حاسم آخر في العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان والنزاع العنيف هو الدور الذي تلعبه الهويات الجماعية، مثل العرق والدين. فكثيرا ما يؤدي مزيج من أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي يتماشى مع التقسيم العرقي، والنخب السياسية التي تتلاعب بالعلاقات الإثنية لتحقيق غايات معينة، إلى وقوع أعمال عنف مميتة بين الجماعات الإثنية، ومن ثم إلى انتهاكات ممنهجة وكبيرة لحقوق الإنسان مثل التطهير العرقي والإبادة الجماعية. ففي المجتمعات المنقسمة عرقيا تبرز الأعراض المحتملة للنزاع العنيف، في هيمنة مجموعة إثنية معينة على مؤسسات الدولة (مثل القضاء أو الشرطة)، فضلا عن البرامج الإذاعية أو وسائل الإعلام الأخرى التي تشجع الانقسام العرقي والكراهية.[3]

إن التمييز بين انتهاكات حقوق الإنسان كأعراض أو أسباب للنزاع العنيف يعكس العدسات التحليلية المتميزة التي تنطوي على آثار السياسة المحتملة. "بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان وممارسي إدارة النزاعات، فإن الأمر يهم ما إذا كانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن النزاع هي الشاغل الرئيسي، أو ما إذا كان التركيز منصبا على النزاع الناتج عن إنكار حقوق الإنسان، وأن المشاكل المختلفة التي يتعين معالجتها هي النتائج المرجوة"[4].

فإذا كان ينظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان لأول مرة على أنها أعراض للنزاع، فإن الهدف الأساسي هو حماية الناس من مزيد من تجاوزات الحرب، وحماية المدنيين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ثم تستهدف أنشطة الوسطاء التخفيف من حدة مظاهر النزاع المدمرة واحتوائها، ولا سيما أشكال العنف البدني. ولكن إذا كان ينظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان في المقام الأول على أنها سببا لاندلاع نزاع عنيف أو تصاعده، فإن الهدف الرئيسي للأنشطة التي يقوم بها ممارسوا حقوق الإنسان

[1] – *Idem.*

[2] – *Oskar N.T. Thoms and James Ron,* ***Do Human Rights Violations Cause Internal Conflict****, Human Rights Quarterly N° 29, 2007, p 676. Website , https,//muse.jhu.edu/article/219882*

[3] –*Comment by Bill O'Neill, 10 October 2008.Op, cit.*

[4] –*Parlevliet,* ***Bridging the Divide, Exploring the relationship between human rights and conflict management****. op, cit.*

وإدارة النزاعات هو معالجة الظروف الهيكلية والنظامية التي تؤدي إلى نشوب النزاع العنيف في المجتمع.

وفي هذا الاطار قدم الباحث يوهان غالتونغ مصطلح العنف الهيكلي للإشارة إلى الحالات التي يكمن فيها الظلم والقمع والاستغلال في الهياكل الأساسية للمجتمع، وحيثما تعرقل حقوق ومصالح الأفراد أو الجماعات بسبب الوصول التفاضلي إلى التمثيل السياسي، والتقدم الاقتصادي، والرفاه المادي في النظام الاجتماعي. وفي مثل هذه الحالات، يجب أن يستهدف منظور إدارة النزاعات في مجال حقوق الإنسان تلبية الاحتياجات البشرية[1]."فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها تتصدى للأسباب الهيكلية للنزاع العنيف بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وإضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الإنسان من خلال إقرار الدستور على سبيل المثال لحقوق الإنسان الأساسية واستقلال السلطة القضائية، كما يمكن للجنة حقوق الإنسان أن تضمن الحفاظ على هذه الحماية على مدى فترة من الزمن وتصبح مسألة سياسة للدولة، فهي تساعد على منع نشوب نزاع شديد الكثافة من خلال الحد من سلطة الدولة، وتوفير حماية المواطنين من إساءة استخدام الحقوق، والسماح لهم بقدرا كبيرا من الحرية والمشاركة، كما يمكن معالجة الأسباب الجذرية من خلال تدابير ترمي إلى تعزيز التعددية السياسية والشفافية والمساءلة في الحكم، وتمكين الناس من المشاركة بحرية مع مجموعات من اختيارهم، وتشجيع النمو الاقتصادي والإنصاف، وتسهيل المساواة في الحصول على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، وتعزيز قدرة الدولة".[2]

في الحالة الأولى (التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان كأحد أعراض النزاع)، فإن النتيجة المرجوة هي ما سماه البعض "السلم السلبي" (غياب العنف المباشر والنزاع المسلح). في الحالة الثانية (التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان كسبب للنزاع)، فإن الهدف هو تحقيق" سلم إيجابي"(تحول هيكلي نحو نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قادر على تعزيز العدالة وضمان سلم مستدام ذاتيا).

وفي أعقاب النزاع، كثيرا ما يستمر العنف والشك. وكثيرا ما تضعف المؤسسات الحكومية والسلطة القضائية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مراقبة حقوق الإنسان، بسبب النزاع أو التواطؤ فيه[3]. ومع ذلك، فإن التحسن العام في حالة حقوق الإنسان أمر أساسي لإعادة تأهيل المجتمعات التي مزقتها الحروب. "ومن الواضح أن مثل هذه الجهود، في السعي لتحقيق الاستدامة، ستكون

---

1 – *Johan Galtung and Anders Helge Wirak,* ***Human needs and human rights–A theoretical approach****, Bulletin of Peace Proposals 1977, pp 251-258. Website ,*
http,//journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/096701067700800309?journalCode=sdia

2 – *Parlevliet, Op, cit.*

3 – *Michael O'Flaherty,* ***Future Protection of Human Rights in Post-Conflict Societies, the Role of the United Nations****, Human Rights Law Review3, no 1, 2003, p 56. Website ,*
https,//academic.oup.com/hrlr/article-abstract/3/1/53/611082?redirectedFrom=PDF

بالتركيز على تطوير النظم والمؤسسات القادرة على تحقيق نتائج مستقبلية طويلة الأجل، مع معالجة الماضي وجروحه"[1].

ومن أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، يجب إدارة تنفيذ حقوق الإنسان على نحو فعال. وهنا، تظهر معضلة المفاضلة بين الحاجة إلى إعادة إرساء الأمن، الأمر الذي قد يتطلب التعاون مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في وقت سابق، والحاجة إلى العدالة[2].

لذلك يجب أن تشمل الأنشطة والبرامج النابعة من هذا الفهم الأوسع لحقوق الإنسان ليس فقط السعي لتحقيق العدالة والمصالحة، ووضع المعايير لتحقيق التوازن بين مطالب الضحايا مع المخاوف بشأن الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولكن تهدف أيضا إلى[3]:

- إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع القطاعات.
- ضمان الحرية الشخصية للأفراد والمجموعات وأمنهم؛ وتقديم ضمانات لحرية الإعلام والنقابات وكافة منظمات المجتمع المدني والقضاء على كل نوع من أنواع التمييز (العرقي والديني، والجنس، الخ).
- منع نشوب الأعمال العدائية في المستقبل (ويشمل ذلك الإصلاحات الدستورية وإعادة هيكلة الحكومة وقوات الأمن، والنظام القضائي).
- تعزيز الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأوسع (تستهدف عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة توزيع والتمييز، وضمان الشرعية والمساءلة والشفافية والمشاركة، وما إلى ذلك).

ففي حالات ما بعد انتهاء النزاع، قد يكون هناك ميل إلى تركيز الاهتمام والأنشطة على الحقوق المدنية والسياسية، حيث يمكن اعتبارها أكثر الأمور إلحاحا ويجب احترامها إذا أردنا تحقيق السلم. "ومع ذلك، فإن تجاهلنا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى في مرحلة ما بعد التسوية مباشرة، قد نخفق في الاستجابة للاحتياجات والتوقعات العأجلة للمتضررين مباشرة"[4]. إن حماية جميع هذه الحقوق تشكل ضمانة ضد الهيمنة والتمييز لجميع الطوائف، وبعبارة أخرى، "يشير البعد السياسي لحقوق الإنسان إلى تغيير أساسي في طبيعة الدولة".[5] وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي، لا يرتكز نهج التنمية القائم على الحقوق إلى تحسين الظروف الاقتصادية للشعوب فحسب، بل يهدف

---

[1] – *Ramcharan, Human Rights and Conflict Resolution, op, cit, p 18.*

[2] – *Comment by Ebrahim Afsah, 9 November 2008, Op, cit.*

[3] – *United Nations, **Human Rights Today, A United Nations Priority**, Human Rights and Conflict.op, cit.*

[4] – *Ramcharan, **Human Rights in Conflict Resolution**, op, cit, p 49.*

[5] – *Schabas and Fitzmaurice, **Respect, Protect and Fulfil, A Human Rights-Based Approach to Peacebuilding and Reconciliation**, p 48. website , https,//www.pobal.ie/Publications/Documents/PEACE%20HR%20REPORT.pdf*

أيضا إلى رفاهها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى التزام الدولة بضمان التمتع بها على قدم المساواة ودون تمييز.

وكما ذكر أمارتيا سين *Amartya Sen* "يمكن رؤية التنمية كعملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس"[(1)].

ويعتمد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على وجود نظام قضائي يعمل بشكل جيد وعلى القوانين التي تمتثل للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك فإن الإصلاحات في كلا القطاعين ترتبط ارتباطا وثيقا. فمعظم دول ما بعد النزاع تفتقر إلى نظام قضائي فعال وشرعي. والإصلاحات والجهود الرامية إلى إعادة بناء هذا النظام عناصر حاسمة في عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

وفيما يلي أهم الأنشطة التي تعزز حقوق الانسان[(2)]:

- إصلاح القوانين: إصلاح / إعادة صياغة القوانين وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ بما في ذلك معايير المحاكمة العادلة (المدنية والجنائية) بما يتماشى مع حماية حقوق الإنسان الأساسية.
- معايير استقلال القضاء وغيره من موظفي العدالة.
- التدريب على حقوق الإنسان وتعليم القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين.
- ضمان حرية المحامين في ممارسة مهنتهم دون خوف من العقاب.
- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاولون استخدام النظام القضائي لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.
- إزالة الأحكام التمييزية من القوانين القائمة وضمان أن تكون الأنظمة الانتقالية المعتمدة تحت سلطة الأمم المتحدة متفقة مع معايير حقوق الإنسان.
- آليات الرقابة والمساءلة: يجب أن يكون القضاة والمحامون خاضعين للمساءلة، إذا كانوا يشاركون في سلوك جنائي أو غير أخلاقي، وخاصة الفساد. ويجب وضع عمليات عادلة وشفافة للتعامل مع هذه الإجراءات التأديبية وإظهار للجمهور أن الأمور قد تغيرت وأن لا أحد فوق القانون.
- ويرى بعض ممارسي القانون العاملين في أوضاع ما بعد النزاع أن الرقابة والمساءلة قد تكونان أهم العوامل في مجموعة واسعة من أنشطة حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون[(3)].

وهذه أمور هامة ليس فقط في أعقاب النزاع العنيف مباشرة، ولكن أيضا لضمان سلم مستدام.

وكثيرا ما تساعد نظم تسوية المنازعات غير الرسمية على تخفيف الحالة العميقة لانعدام القانون والظلم الناجم عن غياب نظام قضائي رسمي فعال. ومن هذا المنظور، قد تساعد نظم العدالة التقليدية

---

[1] – *Amartya Sen, **Development As Freedom**, New York, Anchor Books, 1999, p3. Website , https,//www.uio.no/studier/emner/matnat/ifi/INF9200/v10/readings/papers/Sen.pdf*

[2] – *See, for example, Ramcharan, **Human Rights in Conflict Resolution**, op, cit, p42.*

[3] – *Comment by Bill O'Neill, 10 October 2008.op, cit.*

وغير الرسمية على الحد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان[1]، ومع ذلك، كثيرا ما ينظر إليها، في بعض الحالات لأسباب وجيهة، على أنها غير متوافقة أو على الأقل لا تحترم الحقوق الفردية وغيرها من المعايير المنصوص عليها في القانون الدولي. بالإضافة إلى الممارسات التمييزية، فإن اللجوء إلى العقوبات اللاإنسانية والمهينة هي أكثر القضايا شيوعا فيما يتعلق بالنظم التقليدية أو غير الرسمية للعدالة، لا سيما تلك النظم القائمة على تطبيق تفسير أصولي للمبادئ الدينية. ونتيجة لذلك، تهتم أنشطة حقوق الإنسان بضمان وضع آليات رصد كافية للتأكد من أن هذه النظم تمتثل لمعايير حقوق الإنسان. كما يجري تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمساعدة على تحسين قواعد وممارسات النظم التقليدية / غير الرسمية بحيث تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتشير العدالة الانتقالية إلى مجال نشاط يركز على كيفية معالجة المجتمعات لموروثات انتهاكات حقوق الإنسان السابقة من خلال مزيج من الآليات القضائية وغير القضائية التكميلية، فضلا عن أشكال مختلفة من استكشاف الماضي العنيف. وهذا يعني أن قانون حقوق الإنسان يشكل الإطار المرجعي الشامل للعدالة الانتقالية. وبشكل أكثر تحديدا، فإن "العدالة الانتقالية تعتمد على القانون الدولي لجعل الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تقدم التزامات قانونية معينة، بما في ذلك وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والتحقيق في الجرائم السابقة وتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وفرض عقوبات على المسؤولين عنها، وتقديم تعويضات للضحايا، ومنع الانتهاكات في المستقبل، والحفاظ على السلم وتعزيزه، وتعزيز المصالحة الفردية والوطنية ".[2]

إذا فأبعاد العدالة بأثر رجعي ومستقبلي مترابطة ترابطا وثيقا، فالأحداث الصادمة التي وقعت في الماضي تولد تركة ثقيلة للأجيال القادمة... إن لم تعالج، فإنها قد تقوض الجهود الرامية إلى إقامة نظم مستدامة لحماية حقوق الإنسان... وانعدام العدالة والمساءلة يديم مناخ الإفلات من العقاب، مما يقوض نفاذ القانون، فضلا عن تفاقم الشعور بالظلم والتمييز داخل المجتمعات المستهدفة.[3] كما أن لبرامج العدالة الانتقالية آثار ثانوية على قدرة المجتمع والدولة على حماية حقوق الإنسان بطريقة مستدامة.

---

[1] – Chirayath, Sage, and Woolcock, ***Customary Law and Policy Reform***, *Engaging with the Plurality of Justice Systems, p 6. Website , http,//documents.worldbank.org/curated/en/675681468178176738/pdf/336550Customary1Law01WDR060bkgd0paper1.pdf*

[2] – *Louis Bickford,* ***Transitional Justice,*** *in The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity, N°3, 2004, website, http,//circulodeestudios.org/wp-content/uploads/2013/08/080409160306.pdf*

[3] – *O'Flaherty,* ***Future Protection of Human Rights in Post-Conflict Societies****, Ibid. 55.*

ومن خلال الحملات الإعلامية التي تنظم لعملية العدالة الانتقالية، تسهم هذه البرامج في زيادة الوعي العام بحماية حقوق الإنسان؛ وتقوم بتعبئة شبكات المجتمع المدني الواسعة النطاق وكذلك أعضاء النظام القضائي الوطني، مما قد يسهم في بناء مجتمع مستدام يشارك في حماية حقوق الإنسان.[1]

المطلب الرابع: تعزيز العدالة الانتقالية:

هناك توافق عام في الآراء بين العلماء والممارسين على أن معالجة تركة العنف الماضي وانتهاكات حقوق الإنسان أمر ضروري لتعزيز السلم المستدام. "إن العدالة الانتقالية تجسد محاولة لبناء سلم مستدام بعد النزاع أو العنف الجماعي أو الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان".[2] يعتقد عموما أن العدالة تساهم إسهاما إيجابيا في استعادة السلم وصونه بالطرق التالية: "عن طريق إنشاء مساءلة فردية، وردع الانتهاكات في المستقبل، وإنشاء سجل تاريخي ومواجهة الانكار، وتعزيز المصالحة، وإعطاء الضحايا وسيلة للانصاف من الجناة ودعم بناء القدرات وسيادة القانون".[3]

ففي بعض حالات العنف الجماعي، تجري انتهاكات حقوق الإنسان وراء حجب من السرية؛ وفي حالات أخرى، لا سيما في مجتمعات ما بعد النزاع التي تعاني من انقسامات إثنية دائمة، يميل الناس إلى أن يحملوا تفسيرات مختلفة جذريا عن الماضي العنيف؛ وفي حالات أخرى لا يزال الضحايا يتوقون للاعتراف بمعاناتهم. ويعتبر إنشاء سجل تاريخي دقيق عن الماضي العنيف وبالتالي التصدي للإنكار هدفا هاما لبناء السلم.

وتعتبر لجنة الحقيقة هي آلية العدالة الانتقالية الأولية لإنشاء سجل تاريخي، وتهدف لجان تقصي الحقائق إلى تقديم بيان مستقل ودقيق وموثوق به عن الماضي العنيف، مع التركيز بوجه خاص على أسباب النزاع المسلح أو الفظائع الجماعية وأنماطه وعواقبه – وبعبارة أخرى، تهدف إلى اكتشاف "الحقيقة." ويمكن أن تساعد تقارير لجنة الحقيقة على التقليل إلى أدنى حد ممكن من الكذب الصارخ الذي يتداول في الخطاب العام، وتضع حدودا للخلاف والنقاش المقبولين بشأن الماضي[4].

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Paul Van Zyl, **Promoting Transitional Justice in Post-Conflict Societies**, in Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding, eds. Alan Bryden and Heiner Hanggi Geneva, Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2005, p205. Website , http,//www.gsdrc.org/document-library/promoting-transitional-justice-in-post-conflict-societies/*

[3] – *Rachel Kerr and Eirin Mobekk, **Peace and Justice**, Seeking Accountability after War. Op, cit,*

[4] – *Amy Gutmann and Dennis Thomspon, **The Moral Foundations of Truth Commissions,** in Truth v. Justice, The Morality of Truth Commissions, pp 22-44.*

وذهب بعض الباحثين إلى أنه في الحالات التي يكون هيكل العنف منتشرا ومعقدا، "لا يمكن إلا للمحاكمات أن توفر مواجهة الأدلة والشهود التي من شأنها أن تنشئ سجلا نزيها للوقائع".[1] فمن خلال فحص الأدلة وإثبات الذنب، يمكن للمحاكمات التأكد من الحقائق التاريخية. ومع ذلك، فإنها تكشف عادة عن "الحقيقة الجنائية" (الذي فعل وما الذي) بدلا من أشكال أوسع من التحقيق التي تسعى إلى التقاط العوامل التاريخية والهيكلية والمؤسسية التي ساهمت في النزاع المسلح أو الفظائع الجماعية، وبعبارة أخرى "الحقائق المعقدة" حول الماضي.[2]

كما يمكن أن تساعد عمليات العدالة المحلية في بناء تاريخ مصغر للنزاع العنيف ويمكن لمؤسسات التذكير، مثل الآثار أو المتاحف، الحفاظ على تاريخ الماضي العنيف وتثقيف الناس حول هذا الموضوع، وخاصة الشباب. ويمكن للاعتذارات السياسية العامة أيضا أن تثري السجل التاريخي مباشرة من خلال الاعتراف رسميا بالحقائق التاريخية.[3]

وتهدف آليات العدالة الانتقالية أيضا إلى التصدي لحالات الإنكار التي تعتبر عقبة أمام السلم الحقيقي والتي تؤدي إلى حرمان نفسي مرتبط بالذاكرة. ويشير هذا الحرمان من الأحداث التاريخية إلى أن الذين ينكرون ويرفضون الاعتراف للضحايا بالأخطاء التي ارتكبت، لا يتحملون المسؤولية عن ارتكاب هذه الأعمال. وبالنسبة للضحايا، فإن الحرمان أيضا يعني أساسا أن الظروف التي أدت إلى

---

[1] – *Naomi Roht-Arriaza, **The New Landscape of Transitional Justice, in Transitional Justice in the Twenty-First Century,** Beyond Truth versus Justice, eds. Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena Cambridge, Cambridge University Press, 2006, p 6.*

[2] – للطلاع أكثر حول مفهوم الحقائق المعقدة أنظر:

*Judy Barsalou, Managing Memory, **Looking to Transitional Justice to Address Trauma,** in Peacebuilding in Traumatized Societies, ed. Barry Hart Lanham, Boulder, New York, Toronto, Plymouth, UK, University Press of America, 2008; see also Judy Barsalou, **Trauma and Transitional Justice in Divided Societies**, United States Institute of Peace, Special Report, p 135, April 2005.website , https,//www.usip.org/sites/default/files/sr135.pdf.*

[3] –ومن أجل مناقشة العلاقة بين النصب التذكاري والعدالة الانتقالية أنظر:

*Ereshnee Naidu, **The Ties that Bind, Strengthening the links between memorialisation and transitional justice**, Center for the Study of Violence and Reconciliation, 2006 website , http,//crdp-ks.org/wp-content/uploads/2016/03/Post-war-Memorialisation-and-Dealing-with-the-Past-in-the-Republic-of-Kosovo.pdf ; see also Judy Barsalou and Victoria Baxter, **The Urge to Remember, The Role of Memorials in Social Reconstruction and Transitional Justice**, United States Institute of Peace, Stabilization and Reconstruction Series No. 5, January 2007. Website , https,//www.usip.org/sites/default/files/srs5.pdf*

انتهاكات جماعية في الماضي لا تزال قائمة بل وربما ستتكرر. وتؤدي إلى نشوب دورات جديدة من العنف.[1]

إن آليات العدالة الانتقالية، من خلال تقديم حساب رسمي للماضي، يمكن أن تجعل من الصعب على مروجي مشاريع النزاعات، نشر الأساطير المولدة للعنف أو حسابات مسيسة خاطئة للتاريخ لأغراض سياسية، مثل إثارة العنف ضد فئات معينة من المجتمع، ولا سيما المجموعات الإثنية الأخرى[2].

وكما أشار أحد خبراء العدالة الانتقالية، "إن إنشاء حقيقة رسمية عن الماضي الوحشي يمكن أن يساعد على تطعيم الأجيال المقبلة ضد تسييسه وتمكين المواطنين من الاعتراف بمقاومة الممارسات التعسفية ومواجهتها"[3].

إن الاعتراف المتزايد بتخليد الذكرى في مجال العدالة الانتقالية يتجلى في التوصيات التي قدمتها مختلف تقارير لجنة الحقيقة التي تؤيد فكرة التعويضات الرمزية في شكل نصب تذكارية ومواقع ذاكرة وأيام تذكارية وإعادة تسمية المرافق العامة بأسماء من الضحايا، وغيرها من المساعي الفنية / الثقافية[4].

ويعتقد أن العدالة الانتقالية تساهم في بناء السلم بعد انتهاء النزاع من خلال ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب وتعتبر الملاحقات الجنائية (سواء كانت دولية أو وطنية أو مختلطة) الآلية الرئيسية للمساءلة[5].

---

1 – للاطراع أكثر أنظر:

See Beatrice Pouligny, Bernard Doray, and Jean-Clement Martin, ***Methodological and Ethical Problems, A trans-disciplinary approach, in After Mass Crime, Rebuilding States and Communities****, eds. Beatrice Pouligny, Simon Chesterman, and Albrecht Schnabel New York and Paris, United Nations University Press, 2007; website ,*

https,//collections.unu.edu/eserv/UNU,2479/pdf9789280811384.pdf

2– لتحليل دور الأساطير القومية في توجيه العنف العرقي انظر:

Stuart J. Kaufman, Modern Hatreds, ***The Symbolic Politics of Ethnic War Ithaca and London****, Cornell University Press, 2001. website ,*

http,//pdfentity.co/downloads/modern_hatreds_the_symbolic_politics_of_ethnic_war_cornell_studies_in_security_affairs.pdf

3 – *Van Zyl,* ***Promoting Transitional Justice in Post-Conflict Societies****, p 211. Website , https,//www.researchgate.net/publication/237219220_Promoting_Transitional_Justice_in_Post-Conflict_Societies*

4 – *Naidu,* ***The Ties that Bind, Strengthening the links between memorialisation and transitional justice****,p1. website ; http,//www.csvr.org.za/docs/livingmemory/tiesthatbind.pdf*

5– للطلاع أكثر حول موضوع الملاحقات الجنائية والمساءلة، انظر:

كما أن عمليات العدالة الانتقالية تلعب دورا رئيسيا في تعزيز المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع. يعتقد عموما أن المصالحة هي "عملية معالجة العلاقات المتنازعة والمختلطة" واستعادة أو بناء علاقات بناءة.[1] فالفكرة القائلة بأن إبراز الحقيقة تحقق المصالحة هي "عقيدة مركزية تكمن وراء المناقشات المعاصرة حول العدالة الانتقالية"[2]. يشرح لويس كريسبيرغ Louis Kriesberg، وهو أكاديمي كتب على نطاق واسع عن المصالحة، أن "العديد من الحزبيين في النزاع، فضلا عن المحللين، يعتبرون الحقيقة بعدا هاما للمصالحة، حيث يميل أعضاء الأحزاب المتعارضة إلى إنكار ما يشعر به أعضاء الجانب الآخر ويعتقد أن يكون صحيحا"[3].

كما أن جبر الضرر، سواء كان ماديا أو رمزيا، قد يكون له تأثير مباشر أكثر على عملية المصالحة لأنها تكون عادة ملموسة وملموسة.

فالتعويض المادي عن الأضرار التي لحقت بالضحايا (عادة ما تكون التعويضات النقدية) هي طريقة ملموسة للاعتراف وتؤدي أيضا إلى تحسين الحالة المادية للذين فقدوا الوسائل اللازمة لكسب الدخل، أو الذين انخفض دخلهم بدرجة كبيرة نتيجة للانتهاكات. وقد دعت بعض التحليلات إلى إقامة صلة أوثق بين التدابير التعويضية للضحايا والجهود المبذولة لمعالجة أوجه عدم المساواة

---

*Juan Mendez, **Accountability for Past Abuses**, Human Rights Quarterly, no. 2, 1997, pp 255-282. Website ,*
https,//kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/233.pdf

[1] – للطلاع أكثر حول موضوع العلاقة بين العدالة والمصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع انظر:

*Andrew Rigby, **Justice and Reconciliation, After the Violence Boulder and London**, Lynne Rienner, 2001; and Eric Stover, website ,*
*http,//www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/Reconciliation-After-Violent-Conflict-A-Handbook-Full-English-PDF.pdf ; and Harvey M. Weinstein, eds., **My Neighbor, My Enemy, Justice and Community in the Aftermath of Mass Atrocity Cambridge**, Cambridge University Press, 2004. Website ,*
https,//assets.cambridge.org/97805218/34957/frontmatter/9780521834957_frontmatter.pdf

[2] *– Siri Gloppen, Roads to Reconciliation, A Conceptual Framework,.Ibid ; 27.*

[3] *– Louis Kriesberg, External contributions to post-mass-crime rehabilitation, in After Mass Crime, Rebuilding States and Communities, eds. Pouligny, Chesterman, and Schnabel, 243-270, 252. Website ,*
https,//www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/parcc/External%20Contributions%20to%20Post-Mass-Crime-Kriesberg.pdf

الهيكلية[1].وهذا يتطلب تصورا أوسع نطاقا للعدالة "، يتضمن جوانب العدالة التوزيعية التي تهدف إلى معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وضمان المساواة في الحصول على الموارد الحالية.[2] " كما يؤدي رد الممتلكات أو العمالة فضلا عن برامج إعادة التأهيل إلى تحسين الصحة الجسدية والنفسية للضحايا ورفاههم بقدر ما يمكن أن يساعد الضحايا على الانخراط في النشاط الاقتصادي والتعامل بشكل أفضل مع عواقب الانتهاكات السابقة.

بيد أن إعادة تأهيل الضحايا وشفاءهم ينطوي في نهاية المطاف على معالجة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية الأوسع نطاقا، مما يشير إلى ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية وضمان الحصول على الخدمات الأساسية. ومع ذلك، فقد أظهرت التحليلات الأخيرة أن مجال العدالة الانتقالية – سواء من الناحية المؤسسية أو العلمية – قد استبعد تاريخيا قضايا عدم المساواة الاقتصادية والعنف الهيكلي وإعادة التوزيع والتنمية، مع ثلاثة تكاليف محتملة لهذا "الإخفاء الاقتصادي":[3]

- الفهم غير الكامل لأصول النزاع.
- عدم القدرة على تخيل التغيير الهيكلي بسبب التعويضات الانتقائية.
- إمكانية فشل معالجة الانتهاكات نتيجة لدور عدم المساواة في النزاع.

ويعتقد أن تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وفيما بين قطاعات في المجتمع كانت معادية سابقا أمر ضروري لمنع النزاعات العنيفة. وقد تساهم الملاحقات القضائية في ذلك لأنها تشكل إشارة إلى كسر ماضي عنيف وغير أخلاقي، وردع الجرائم في المستقبل، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الثقة في قدرة الدولة على منع العنف ومكافحته والمعاقبة عليه. وهنا تبرز العناصر المختلفة من برنامج العدالة وسيادة القانون التي تناولناها في الاطروحة:

- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- الإصلاح القضائي والقانوني / (إعادة) التشييد.
- الوصول إلى العدالة.

---

[1] – *Jane Alexander, A Scoping Study of Transitional Justice and Poverty Reduction London, UK Department for International Development DFID, January 2003.p 3. Website , http,//www.gsdrc.org/docs/open/ssaj56.pdf*

[2] – *Jane Alexander, Ibid, p8.*

[3]– انظر الملف الذي أعدته المجلة الدولية للعدالة الانتقالية حول العلاقة بين العدالة الانتقالية والتنمية، ولا سيما الدراسة التي قامت بها زينايدا ميلر.

*Zinaida Miller, Effects of Invisibility, In Search of **the Economic in Transitional Justice**, The International Journal of Transitional Justice 2, no 3, December 2008, pp 266-291. Wecsite , http,//www.gsdrc.org/wp-content/uploads/2015/11/Effects-of-Invisibility-Miller.pdf*

- إصلاح قطاع الأمن.
- تعزيز العدالة الانتقالية.

المطلب الخامس: توظيف نظام العدالة التقليدية وغير الرسمية:

ان الأدبيات المتعلقة بالعدالة التقليدية في مجتمعات ما بعد النزاع حديثة جدا، ومما لا شك فيه أن هناك اهتماما أكبر بهذه النظم في المجتمع الدولي وبداية الاعتراف بها، على الرغم من قدرتها الفعالة في بناء السلم.

فغالبا ما تكون الحياة المجتمعية بعد انتهاء النزاع مدفوعة بموروثات العنف. وتتمثل المهمة الرئيسية لبناء السلم في تحويل العلاقات الطائفية من حالة "سلام سلبي" (يعرف عادة بأنه غياب للصراع المسلح) إلى سلام إيجابي (يعرف بأنه تحول هيكلي نحو نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قادر على تعزيز والعدالة وضمان سلام مستدام ذاتيا). ويتجاوز هذا التحول نطاق العدالة الرسمية والردعية؛ بل يتطلب نهجا أكثر شمولا وذو بعدا محليا لمعالجة آثار النزاع،

أولا: أهمية العدالة التقليدية في المجتمعات المحلية: كما أن آليات العدالة الرسمية الضعيفة أو التي لا تعمل بفعالية، لا تستطيع معالجة ملفات آلاف الأشخاص الذين ربما شاركوا في جرائم متصلة بالحرب. وعلاوة على ذلك، قد لا يتطابق النهج الانتقائي البحث مع أولويات الانعاش الاقتصادي. وقد يؤثر سجن آلاف الأشخاص المنتجين (ولا سيما الشباب الذكور الذين يشكلون في الغالب نسبة عالية من المشتبه فيهم) تأثيرا ضارا على الاحتياجات العأجلة للانتعاش الاقتصادي.

وفيما يلي أهم أسباب عدم استخدام نظام العدالة الرسمي من طرف السكان المحليين في فترة مابعد النزاع[1]:

1. عدم الثقة في القانون والخوف والترهيب
2. عدم الفهم – قضايا اللغة وعدم الإلمام بالإجراءات الرسمية وجو المحكمة، وانخفاض محو الأمية القانونية.
3. علاقات القوة غير المتكافئة.
4. عدم إمكانية الوصول المادي والمالي.
5. النظم الرسمية غير مريحة ثقافيا.

[1] – Leila Chirayath, Caroline Sage, and Michael Woolcock, ***Customary Law and Policy Reform, Engaging with the Plurality of Justice Systems***, *Prepared as a background paper for the World Development Report 2006, Equity and Development, July 2005. Website , http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2006/Resources/477383-1118673432908/Customary_Law_and_Policy_Reform.pdf*

6. النظام الرسمي يفتقر إلى الشرعية – يمكن أن يكون متواطئا في النزاع والقمع الماضي والفساد.
7. عادة ما يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الحالات وتكاليف الفرصة.
8. الذهاب من خلال النظام الرسمي قد يؤدي إلى المزيد من المشاكل بين الأطراف المتنازعة.
9. تعزيز الثقة الاجتماعية وإعادة الإدماج في المجتمع.

لذلك تساعد النظم التقليدية المجتمعات المحلية على التعامل مع النزاعات اليومية في فترة ما بعد النزاع. على الرغم من أنه حالات كثيرة جدا، "فشل الإصلاحيون في قطاع العدالة في الاعتراف وبالتالي فهم، النظم التقليدية الموجودة في المناطق الريفية، هي في الغالب عرفية، خاصة بانتمائها إلى سياقات إقليمية وثقافية محددة، في شكل شفهي".[1] وكما يلاحظ أحد المراقبين، "مع زيادة النقاش حول جهود التكامل والملكية المحلية لجهود التنمية، ألا ينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار وقبول ما يريده السكان المحليون؟ ومن المنطقي أن نبني على الإدراك المحلي للعدالة، أنظمة مقبولة للسكان المحليين"[2].

إن تعريف العدالة المستخدم في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يشير إلى العدالة التقليدية. ويعرف التقرير العدالة بأنها "مثالية للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإثباتها ومنع الأخطاء والمعاقبة عليها"، وينطوي العدل على احترام حقوق المتهمين لصالح الضحايا ورفاه المجتمع وهو مفهوم متجذر في جميع الثقافات والتقاليد الوطنية، وفي حين أن إدارتها عادة ما تنطوي على آليات قضائية رسمية، فإن الآليات التقليدية لتسوية النزاعات لها نفس القدر من الأهمية"[3].

كما تجدر الإشارة إلى أن العدالة التقليدية لها أساس جزئي في القانون الدولي، كما وردت في المادة 34 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: "للشعوب الأصلية الحق في تعزيز وتطوير وصيانة هياكلها المؤسسية وعاداتها وروحها وتقاليدها وإجراءاتها وممارساتها المميزة وفي النظم أو الأعراف القانونية، في الحالات التي توجد فيها، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.[4]" ومن

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Kristina Thorne, **Rule of Law through imperfect bodies? The informal justice systems in Burundi and Somalia.** Centre for Humanitarian Dialogue HD Centre, November 2005. Website, https,//www.files.ethz.ch/isn/26973/SummaryConclusionsRecommendations.pdf*

[3] – *United Nations Security Council, **The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies**, S/2004/616 August 23, 12, 2004, para. P 36. Website , https,//reliefweb.int/updates*

[4] – *United Nations General Assembly, **United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples**, A/Res/61/295, October 2, 2007. Website, http,//www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf*

المهم أن نلاحظ، انه تم استخدام مصطلح الأصليين هنا على أنها إشارة إلى السكان الأصليين في أنحاء العالم قبل ظهور الاستعمار الأوروبي، وبالتالي فهو يختلف عن "السكان الأصليين" كمرادف لل"المحلية" أو "تقليدية".

"فالشرعية هي حجر الزاوية في العدالة، والوسائل والأولويات يجب أن تكون محددة محليا، وكل هذه الأفكار هي الآن مقبولة عموما.[1]" ولكن تطبيقها في الممارسة العملية يبقى محدودا للغاية

"إن المنظمات الإنمائية لم تميل إلى تجاهل النظم التقليدية فحسب، بل كان لديها ميل إلى النظر إليها بشكل سلبي إلى حد ما. فكثيرا ما ينظر إلى النظم التقليدية على أنها ممارسات قديمة أو متخلفة أو جامدة غير قابلة للتحديث، وكثيرا ما ينظر إليها على أنها مفرطة في التعقد والتعقيد، مع تنوع النظم التي تجعل المبادرات الأكثر تعميما صعبة للغاية. وكثيرا ما ينظر إليها على أنها غير ديمقراطية – تفتقر إلى آليات المساءلة الديمقراطية للحث على الإصلاح – وانعدام الشرعية القانونية والسلطة وقابلية الانفاذ"[2].

وتتبع أهمية نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية في أوضاع ما بعد النزاع من فكرة أن نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية، وإن كانت غالبا ما تتأثر بشدة بالعنف، من المرجح أن تظل أكثر سلامة من النظم الرسمية[3]. وفي الواقع، غالبا ما يتم تدمير النظام القضائي الرسمي أو بشدة بسبب الحرب، وكثيرا ما لا تملك السلطة الحاكمة القدرة أو الشرعية لملء الثغرات في ترتيب الوضع الاجتماعي الاجتماعي وحل النزاعات. ويقدر عموما أن مدة إعادة بناء نظام قضائي رسمي يستغرق

---

[1] – Building a Future on Peace and Justice, **Report on the Major Findings of the Conference International Conference,** Building a Future on Peace and Justice, Nuremberg, Germany 25-27, June, 2007, p 7.

[2] – Chirayath, Sage, and Woolcock. **Customary Law and Policy Reform, Engaging with the Plurality of Justice Systems**, p 3.website, http,//siteresources.worldbank.org/INTWDR2006/Resources/477383-1118673432908/Customary_Law_and_Policy_Reform.pdf

[3] – للطلاع أكثر حول أهمية نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية في أوضاع ما بعد النزاع من فكرة أن نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية أنظر ما كتبه تراسي دكستر وفليب نتاهومباي.

Tracy Dexter and Philippe Ntahombaye, **The Role of Informal Justice Systems in Fostering the Rule of Law in Post-Conflict Situations, The Case of Burundi,** Geneva, Centre for Humanitarian Dialogue, July 2005; website , https,//www.files.ethz.ch/isn/26971/CaseofBurundi.pdf

وانظر أيضا ماكتبه أندريه لو ساج في دراسته:

Andre Le Sage, **Stateless Justice in Somalia, Formal and Informal Rule of Law Initiatives**, Geneva, Centre for Humanitarian Dialogue, July 2005. Website , https,//www.files.ethz.ch/isn/20303/Somalia_stateless_justice.pdf

عقدين تقريبا. في غضون ذلك، يوفر نظام العدالة غير الرسمي التقليدي أطر قابلة للحياة في طرائق تسوية النزاعات، والمساهمة في الوقاية من استئناف العنف من خلال عدم السماح بتراكم المظالم دون معالجة[1].

وعادة ما تكون النظم التقليدية التي تعمل خارج سلطة الدولة هي الشكل الأساسي للرقابة الاجتماعية وحل النزاعات والمصالحة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل العائلية ومسائل حيازة الأراضي في أعقاب الحرب والتي تتفاقم بسبب تشريد والسكان وعودة اللاجئين. إضافة إلى "ان الآليات التقليدية موجودة، وقد عملت على ذلك لسنوات، مما يوفر نظاما قويا للحكم والمصالحة، خارج الآليات الرسمية التى يفرضها العالم الغربى"[2].

وكما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نظم العدالة غير الرسمية: "في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث قد تكون الآليات الرسمية قد اختفت تماما أو تعرضت في مصداقيتها، قد تكون النظم غير الرسمية لتسوية النزاعات حاسمة لاستعادة قدر من القانون والنظام، وقد تكون متاحة لسنوات عديدة، وإذا لم تكن هناك وسائل ناجعة لحل النزاعات المجتمعية، فإن البدائل هيا العنف"[3].

وقد أظهرت دراسات عديدة أنه عندما لا تعمل آليات رسمية أو غير رسمية، من المرجح أن تحدث نزاعات خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان.

ثانيا: دور العدالة التقليدية في بناء السلم: من خلال مهامها المباشرة في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ينظر إلى نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية على قدرتها الكبيرة في إمكانية حصول الناس على العدالة، ولا سيما بالنسبة للفقراء والمحرومين[4].

وهناك أربعة خصائص رئيسية لنظم العدالة غير الرسمية التقليدية وكيفية مساهمتها في تحسين فرص الوصول إلى العدالة[1]:

1- للتفصيل أكثر أنظر دراسة كريستي ساموبل *Kristi Samuels* بعنوان إصلاح سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاعات, المبادرات التشغيلية والدروس المستفادة، في الرابط أدناه

*Kristi Samuels, **Rule of Law Reform in Post-Conflict Countries**, **Operational Initiatives and Lessons Learnt Washington**, D.C., World Bank, October 2006. Website ,*
http,//siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP37_web.pdf

2 - *Joanna R. Quinn, **The Role of Informal Mechanisms in Transitional Justice,** Paper prepared for presentation on the panel Transitional Justice, Local and International Dimensions, at the Canadian Political Science Association Annual Meeting, 2 June 2005, p 10. Website ,*
http,//politicalscience.uwo.ca/research/docs/joanna_quinn/roleofinformalmechanismstransitionaljusticeCPSA2005.pdf

3 - *Wojkowska, op, cit, pp 5-6.*

4 - *Idem.*

- استخدام اللغات المحلية: اللغة (اللغات) المستخدمة في النظم التقليدية / العدالة محلية وبالتالي مألوفة للشخص العادي، في حين أن نظام العدالة الرسمي يستخدم عموما فقط اللغة الرسمية للدولة، والتي قد تكون غير مألوفة للكثيرين الذين يعيشون في المجتمعات الريفية.
- القرب الجغرافي: تقع مؤسسات نظام العدالة الرسمي عادة في العاصمة أو العواصم الإقليمية، وبالتالي فهي بعيدة جغرافيا عن السكان الذين يعيشون في المجتمعات الريفية. أما نظم العدالة التقليدية / غير الرسمية، فهي تقع في القرى، ويمكن الوصول إليها جغرافيا بسهولة.
- الأهمية الثقافية: قد تكون الإجراءات القانونية الرسمية معقدة ومربكة، في حين أن الإجراءات التقليدية / غير الرسمية أكثر دراية وسهولة الفهم؛ إذ لديها أيضا فرصة أفضل لتلائم أولويات المجتمع المحلي والآثار المحلية للصراع. ولذلك، فإن أحكامها قد تكون أفضل قبولا.

• التكلفة: نظام العدالة الرسمي يمكن أن تكون إجراءاته مكلفة وتستغرق وقتا طويلا لأنها غالبا ما تنطوي على السفر لمسافات طويلة، ودفع تكاليف النقل، والأتعاب القانونية، وهي جميع التكاليف التي يتم تقليلها بشكل عام على الأقل بالعدالة التقليدية / غير الرسمية؛ يمكن لهذا النظام أيضا أن يكون أكثر كفاءة لأنه عموما لا بيروقراطية.

ومن جهة أخرى فإن السمات البارزة لنظم العدالة التقليدية عند تقدم المتخاصمين المحليين أمامها[2]:

- وينظر إلى هذه المشكلة على أنها مشكلة المجتمع ككل أو الجماعة بأكملها.
- التركيز على المصالحة واستعادة الوئام الاجتماعي.
- يتم تعيين المحكمين التقليديين من داخل المجتمع على أساس الوضع أو النسب.
- درجة عالية من المشاركة العامة.
- والقانون العرفي هو مجرد عامل واحد يعتبر في التوصل إلى حل توفيقي.
- وقواعد الإثبات والإجراءات مرنة.
- ولا يوجد تمثيل قانوني مهني.
- وهذه العملية طوعية ويستند القرار إلى الاتفاق.
- التركيز على العقوبات التصالحية.
- إنفاذ القرارات المضمونة من خلال الضغط الاجتماعي.
- ويؤكد هذا القرار من خلال طقوس تهدف إلى إعادة الإدماج.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج العدالة، الوصول للجميع، دليل الممارسين على نهج قائم على حقوق الإنسان للوصول إلى العدالة، 2005.

[2]- المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، الوصول إلى العدالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى, دور نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية لندن، تشرين الثاني / نوفمبر 2000، ص ص 22.

وباختصار، "غالبا ما تكون نظم العدالة غير الرسمية أكثر سهولة بالنسبة للفقراء والمحرومين، وقد تكون لديها القدرة على توفير سبل انصاف سريعة ورخيصة وملائمة ثقافيا".[1] وعلاوة على ذلك، في مجتمعات ما بعد النزاع، الناس قد تستخدم نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية ليس فقط لغياب نظام العدالة الرسمي، ولكن أيضا لأنها في كثير من الأحيان وجدتها أكثر ملاءمة وفعالية أو مقبولا اجتماعيا.[2]

"إن نظم العدالة غير الرسمية سائدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، وهي حجر الزاوية في حل النزاعات والوصول إلى العدالة بالنسبة لغالبية السكان، ولا سيما الفقراء والمحرومين في كثير من البلدان، حيث عادة ما تحل نظم العدالة غير الرسمية ما بين 80 و 90 فى المائة من النزاعات[3]".

ويعتقد عموما أن المساهمة الفريدة لنظم العدالة التقليدية / غير الرسمية هي أنها تعزز الثقة الاجتماعية وإعادة الاندماج في المجتمع المحلي في أعقاب العنف الجماعي. وينبع هذا الاعتقاد من الملاحظة القائلة إن العدالة التقليدية تستند دائما تقريبا إلى الأفكار المجتمعية، وهذا يعني أن المسألة الرئيسية المطروحة هي رفاه المجتمع ككل، وليس فقط مصالح الضحية. وفي مثل هذه المجتمعات ينظر إلى النزاع بين الأفراد على أنه "ليس مجرد مسألة أمور تتعلق بشؤون متخاصمين، ولكن بمعنى يهم المجتمع ككل. ويعتمد ذلك على مدى هذه الروابط على الشعور بالضرر أو الشعور بالمسؤولية عن الخطأ".[4] وبعبارة أخرى، "يعتبر النزاع بين اثنين من أفراد المجتمع مشكلة يصيب المجتمع بأسره، ولذلك، من أجل استعادة الوئام، يجب أن يكون هناك رضا عام بين المجتمع ككل، وكذلك المتنازعين، مع الاجراءات والنتائج التي تمخضت عنها القضية، كما ان التوافق العام في الآراء ضروري لضمان تطبيق القرار من خلال الضغط الاجتماعي".[5] فالعدل، من وجهة النظر هذه، يشكل استشعارا بالقلق بهدف استعادة النظام الأخلاقي للمجتمع المحلي والانسجام الاجتماعي. وبالتالي فإن الاعتراف بوجود تلك القواعد والطرائق قد يساعد بعد ذلك في استعادة الشعور بالعدالة للسكان المحليين.

ونتيجة لذلك، فأن العدالة التقليدية / غير الرسمية "تعزز مستويات الثقة الاجتماعية والمشاركة المدنية داخل هذه المجتمعات، لأنه إذا كان الناس يؤمنون بهذه الآليات ويثقون بها، فمن المعتقد أنهم

---

1 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج العدالة, مرجع سابق.

2 – *Comment by Ewa Wojwoska, 25 September 2008.op, cit.*

3 – *Wojkowska, Op, cit, p5.*

4 – *Penal Reform International PRI, **Access to Justice in Sub-Saharan Africa, the role of traditional and informal justice systems**, London, November 2000, p 22. Website , www.gsdrc.org/docs/open/ssaj4.pdf*

5 – *Penal Reform International PRI, Op, cit, p 26.*

سيشاركون في الأنشطة التي يروجون لها"[1]. وستعزز إعادة بناء الثقة الاجتماعية بين الناجين: "نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية هي الأنسب للصراعات بين الناس الذين يعيشون في نفس المجتمع والسعي لتحقيق المصالحة على اساس ترميم وجبر الضرر، والذين سيتعين عليهم العيش والعمل معا في المستقبل".[2]

ولا تعفى نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية من العيوب؛ غير أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أننا نستطيع تجاهل وجودها.فقد يكون فرض آليات رسمية على المجتمعات المحلية دون مراعاة الوضع على المستوى المحلي والنظم القانونية غير الرسمية أمرا غير فعال فحسب، بل يمكن أن يؤدي إلى مشاكل كبيرة[3]:

- أولا، أن الاعتراف بأنظمة مختلفة للتفاهم قد تكون في حد ذاتها تمييزية أو إقصائية، وبالتالي فهي غير منصفة،
- وثانيا، هناك أسباب ملحة في كثير من الأحيان تجعل الكثيرين يختارون استخدام النظم غير الرسمية أو العرفية، التي ينبغي النظر فيها وفهمها.
- ثالثا، هناك أدلة كثيرة تدل على أن تجاهل أو محاولة القضاء على الممارسات العرفية غير مجدية، وفي بعض الحالات تترتب عليها آثار سلبية خطيرة.
- رابعا، جاهل النظم التقليدية، واعتبار أن استراتيجيات الإصلاح من أعلى إلى أسفل سوف تغير في نهاية المطاف الممارسة على المستوى المحلي قد يفهم على أنه استمرارللممارسات التمييزية وقمعا الفئات المهمشة محليا.
- وأخيرا، فإن التركيز فقط على أنظمة الدولة الرسمية يفترض أن تكون في متناول الجميع، في حين أنها غير متاحة في معظم البلدان النامية".

---

[1] – Quinn, **The Role of Informal Mechanisms in Transitional Justice**, op, cit. p20.

[2] – PRI, **Access to Justice in Sub-Saharan Africa, the role of traditional and informal justice systems**, 3. Website , https,//cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/06/rep-2001-access-to-justice-africa-en.pdf

[3] – Leila Chirayath, Caroline Sage, and Michael Woolcock, **Customary Law and Policy Reform, Engaging with the Plurality of Justice Systems**, Op, cit.

المبحث الرابع: التنمية النفسية والاجتماعية

يشمل الانعاش النفسي والاجتماعي معالجة مخلفات مجموعة واسعة من الأحداث المدمرة عاطفيا واجتماعيا وثقافيا في مجتمع ما بعد النزاع. فالنزاع العنيف يميل إلى إحداث تحول جذري في أسس المجتمع ذاته. "فالنزاع والعنف اللذين طال أمدهما لا يتركان وراءهما الدمار المادي والفوضى المؤسسية فحسب، وإنما أيضا النسيج الاجتماعي الممزق الذي يتسم بعدم الثقة والقلق والصعوبات الهائلة حتى في تصوير إمكانية العمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وأحيانا يكون المورد الأكثر ندرة في كسر المجتمع ليس تمويلا أو قدرات مؤسسية: إنها الرغبة الوحيدة في البقاء معا"[(1)].

تعتبر الأبعاد النفسية والاجتماعية لبناء السلم بأنها غير ملموسة وبالتالي فهي ليست سهلة الفهم، على عكس الأبعاد الملموسة التي تتكون من أفعال من قبيل عدد الأسلحة التي دمرت، أو تسريح الجنود، أو خلق فرص عمل، أو إعادة تأهيل الهياكل الأساسية (مثل العيادات والمدارس والطرق). وتمثل الأبعاد النفسية والاجتماعية موارد ثقافية وروحية وعاطفية يمكن أن تدعم عملية إعادة البناء، وتدعم مظاهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين والثقة في المؤسسات العامة والمعايير الجديدة لتسوية النزاعات وما إلى ذلك وقد ركزت معظم مبادرات بناء السلم الدولية في المقام الأول على النواتج المرئية والملموسة والقابلة للقياس الكمي بدلا من التركيز على عمليات التغيير النوعية التي من الصعب الاعتراف بها وتقييمها.

وقد أدمجت هذه العناصر غير الملموسة بصورة متزايدة في جدول أعمال بناء السلم، مما يشير إلى فهم أفضل للأسس التي يمكن من خلالها إعادة بناء المجتمع، وتحويل النزاعات سلميا[(2)]. ويشار إليها في بعض الأحيان على أنها تمثل جانب "البرمجيات " في بناء السلم.[(3)]

وقد أكد أولئك الذين دعوا إلى مثل هذا النهج الأوسع نطاقا لاحتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية في سياق بناء السلم على أهمية توجيه الانتباه إلى نقاط القوة والموارد لدى الأشخاص

---

[1] –*David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Huyse,op, cit, p 83.*

[2] –*Bernardo Arvalo de Len, Joint Program Unit for UN/Interpeace Initiatives, UNOPS,* ***Peacebuilding Community of Practice, Post-Conflict Capacity Development Through Attitudinal and Behavioural Change****, 15 September, 2008. Website , http,//www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/peacebuilding_orientation.pdf*

[3] – *Batrice Pouligny et al. eds,* ***After Mass Crime, Rebuilding States and Communities Tokyo / New York****, United Nations University Press, 2007 and Barry Hart* ***Ed Peacebuilding in Traumatized Societies Lanham****, University Press of America, 2008.*

والمجتمعات المحلية، بما في ذلك "مصادر القدرة على الصمود والتكيف، والمعتقدات التقليدية والتفسيرات المتعددة لتجارب الحرب، والموارد المحلية لزوال صدمة النزاع من المجتمع".[1]

هناك حاجة ملحة لمواجهة الصدمة ودعم عملية الشفاء في مجتمعات ما بعد النزاع. خاصة تلك التي عرفت نزاعات عنيفة وطويلة الأمد حيث تظهر علامات هوية جماعية، يعبر عنها باللباس واللغة والممارسات الاجتماعية وإذا لم يتمكن الأفراد من التعامل مع صدماتهم السابقة، فهناك احتمال كبير بأن تنتقل الصدمة إلى الجيل التالي. وبشكل جماعي، "يمكن للمجتمعات التي تحولت بهذه الطرق عن طريق النزاع الطويل الأجل أن تنخرط في ديناميات سياسية (ذاتية) شديدة التدمير تتحول فيها إلى صراع لا ينتهي مع أعدائها المكرهين. في مثل هذه الحالات، لن تتحقق المصالحة من خلال التوقيع على معاهدة سلام وحدها، بل تتطلب أيضا تعديلات على المستوى النفسي أكثر أهمية[2].

ويبحث هذا القسم احتياجات مواجهة الصدمات النفسية في المجتمعات الخارجة من النزاع وشفاءها، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

المطلب الأول: الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي:

بالنظر إلى الأدلة المتزايدة على العواقب الفردية والجماعية للصدمة، فإن العديد من الخبراء يعتبرون إجراءات ملموسة للتصدي لهذه الجروح غير المرئية لا تزال غير كافية في كثير من الأحيان، إن لم تكن ناقصة تماما فمجال دراسات الصدمة آخذ في الازدياد، لكنه لا يزال جديدا نسبيا، ولم تدمج نتائجها في كثير من الأحيان إلى خطط المجموعات الوطنية والدولية العاملة في برامج الإنعاش بعد الحرب.

أولا: تأثير النزاعات على الصحة النفسية والاجتماعية: بالبحث عن الحق في الصحة العقلية والتحرر من الأذى العقلي في القانون الدولي نجد هناك العديد من الوثائق، منها الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في المادة 16 : 1 – لكل فرد الحق في التمتع بأفضل حالة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية. وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب في المادة 14: 1 – تكفل كل دولة طرف في نظامها القانوني أن يحصل ضحية عمل من أعمال التعذيب على الإنصاف وأن يكون له حق واجب النفاذ في الحصول على تعويض عادل ومناسب، بما في ذلك وسائل إعادة التأهيل الكامل قدر

1 –Joan Duncan and Laura Arntson. ***Children in Crisis, Good Practices in Evaluating Psychosocial Programming.*** *Westport, CT, Save the Children, 2004, p 14. Website , http,//siteresources.worldbank.org/INTMH/Resources/Evaluating_Psychosocial_Programming.pdf*

2 –*Barsalou, Judy.* ***Trauma and Transitional Justice in Divided Societies.*** *Washington, DC, Untied States Institute of Peace USIP, 2005, Special Report no. 135, p 9. Website , https,//open.library.ubc.ca/media/download/pdf/24/1.0223108/4*

المستطاع. وفي حالة وفاة الضحية نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يحق لمن يعولهم الحصول على تعويض.

الحق في الصحة العقلية المادة 12 : 1- تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد تطرق إلى الحق في الخدمات الاجتماعية في المادة 25: (1) لكل شخص الحق في مستوى معيشي ملائم لصحة ورفاه نفسه ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمن في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من أسباب الافتقار إلى سبل العيش في ظروف خارجة عن إرادته.

وهناك حاجة ملحة لمواجهة الصدمة السابقة ودعم عملية الشفاء في مجتمعات ما بعد النزاع. الدكتور فاميك فولكان *Dr. Vamic Volkan*، وهو طبيب نفسي أمريكي، وصف الصعوبات التي تواجهها "المجتمعات بعد الصدمة" بأنها "انحطاط نفساني". وهذا يشمل "فقدان الثقة الأساسية في ترتيب أمور الحياة وصعوبة البقاء في حداد أو النسيان وصعوبة مواجهة الإحساس بالعجز والإذلال.وإن أنماطا اجتماعية جديدة مرعبة مثل العدوان والعنف المنزلي والبغاء والاغتصاب والاختطاف وعصابات الشباب، وتصبح الجريمة المنظمة أكثر مرونة في مثل هذه الأوضاع، وبعض الأفراد يعتمدون بشكل متزايد على "التفكير السحري"، مثل الاعتقاد بالنوبات ضد المرض، كما أن انهيار المجتمعات التي تعاني من نزاع إثني خطير غالبا ما يكون مصحوبا ب الدمار البشري للبيئة الطبيعية "

"وعلى الصعيد الأوسع، يمكن أيضا أن تتعرض المجتمعات التي عانت من نزاعات عنيفة طويلة الأمد لتغيرات خطيرة فقد تظهر أنماط اجتماعية جديدة مثل انتشار البغاء والاغتصاب والعنف المنزلي، من قبل جماعات اجتماعية وإثنية محددة يمكن أن تعزز الشعور بالهوية الجماعية والإيذاء، التي يتم التعبير عنها من خلال اللباس واللغة والممارسات الاجتماعية.ويمكن أن تتحول أحداث صادمة محددة، تسمى الصدمات المختارة، أو تمجد بإعادة توجيهها إلى الأجيال اللاحقة ويمكن استخدامها للتحريض على الانتقام وتبرير الجهود الرامية إلى استعادة شرف أو كرامة المجموعة الضحية"[1].

وتؤكد جميع الآراء من الأطباء النفسيين وعلماء النفس على آثار الصدمة بين الأجيال. فعندما لا يستطيع الأفراد والأسر والمجتمعات مواجهة صدماتهم (السابقة)، هناك احتمال كبير بأن ينقلوها إلى

---

[1] – *Judy Barsalou, **Trauma and Transitional Justice in Divided Societies**, Special Report Washington DC, US Institute of Peace, 9 April 2005, p 135. Website , https,//www.usip.org/sites/default/files/sr135.pdf*

الجيل التالي وبشكل جماعي، وعبر عن ذلك *Judy Barsalou* بـ"يمكن للمجتمعات التي تحولت بهذه الطرق من خلال نزاع طويل الأجل أن تنخرط في ديناميات سياسية (ذاتية) شديدة التدمير تتحول فيها إلى صراع لا ينتهي مع أعدائها المكرهين.وفي مثل هذه الحالات، لن تتحقق المصالحة من خلال التوقيع من معاهدة السلم وحدها، ولكنها تتطلب أيضا تعديلات على مستوى نفسى أكثر أهمية "[1]. هذه الصدمة عبر الأجيال يشار إليها أحيانا باسم "الصدمة التاريخية"

ثانيا: أهمية الصحة النفسية في برامج بناء السلم: وقد تلعب الخطابات والمبادرات الرسمية دورا مهما كبرامج نفسية اجتماعية أكثر استهدافا. "فالروايات العامة للماضي، المرخصة أو الرسمية، مثل الاحتفالات، والمتاحف، والمعالم الأثرية، يمكن أن تعطي للجيل الجديد إمكانية مواجهة الذكريات" "في محاولة لجعل آلام الأفراد والمجتمع كلها تختفي"[2].

كما أن مساعدة الناجين على المضي قدما في حياتهم، تجعل من غير الضروري لضحايا الصدمة الانخراط في العنف "الدفاعي"[3].

وبالتالي فإن العمل الحقيقي في بناء السلم بعد نهاية الأزمة هي معالجة الصدمة وايجاد سبل لمساعدة الناجين على المضي قدما في حياتهم دون الرغبة في الانتقام أو الخوف من الانتقام[4] والشفاء النفسي ضروري لضحايا الصدمات النفسية لاستعادة الشعور بالكرامة والقيمة الذاتية، والاستمرار في حياتهم، وتمكنهم من امتلاك استراتيجيات التكيف العقلي والبيولوجي التي تقلل بشكل فعال من التوتر من حدث أو يقلل من الاستجابات الفسيولوجية، فضلا عن الدعم الاجتماعي والأسري الفعال.[5]

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Batrice Pouligny, Bernard Doray and Jean-Clment Martin,* ***Methodological and ethical problems, A trans-disciplinary approach, in After Mass Crimes****, Rebuilding States and Communities, Pouligny et al., eds. New York, United Nations University Press, 2007, 32 website https,//www.academia.edu/10165461/After_Mass_Crime_Methodological_and_Ethical_Problems_A_trans-disciplinary_approach*

[3] *–Ervin Staub, Laurie Anne Pearlman, Alexandra Gubin, and Athanase Hagengimana, Healing,* ***Reconciliation, Forgiving and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing****, An Intervention and its Experimentation in Rwanda, Journal of Social and Clinical Psychology, no. 3, 2005, p 298. Website , http,//people.umass.edu/estaub/HEALING_RECONCILIATION_FORGIVING.pdf*

[4] – *Ervin Staub, Laurie Anne Pearlman, Alexandra Gubin, and Athanase Hagengimana,op, cit.*

[5] – *M. Konner, Trauma, Adaptation, and Resilience,* ***A Cross-Cultural and Evolutionary Perspective****, in Understanding Trauma. Integrating Biological, Clinical and Cultural Perspectives, L.A. Kirmayer, R. Lemelson, & M. Barad, eds. Cambridge, Cambridge University Press, 2007, p*

"وقد بدأ المجتمع الدولي في الاهتمام بقضايا الصحة العقلية التي تقع في مقدمة جهود الإنعاش بعد نهاية النزاع، وعلى الرغم من تزايد الأدلة على عواقب الصدمة، فإن الإجراءات الملموسة لمعالجة هذه الجروح غير المرئية لا تزال غير كافية في كثير من الأحيان، إن لم تكن مفقودة تماما، في نماذج المساعدة والتنمية التي تستخدمها منظمات الإغاثة والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، ويؤثر غيابها كثيرا على التنبؤ بالسلم المستقبلي في المجتمعات التي مزقتها الحروب، خاصة وأن هؤلاء الأفراد الذين عانوا من " صدمة الحرب "هم الذين من المتوقع ان يلعبوا دورا رئيسيا فى عملية المصالحة والانتعاش وبناء السلم واعادة التأهيل[1]".

وقد نظم معهد الولايات المتحدة للسلام مؤتمرا عن الصدمة والعدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة، ونشر بالتالي تقريرا خاصا لا يزال يمثل وثيقة رئيسية بشأن هذا الموضوع.[2] كما ناقشت عدد قليل من المقالات الآثار النفسية والاجتماعية للجان تقصي الحقائق والمصالحة، ولا سيما في جنوب أفريقيا، أو محاكم غاكاكا في رواندا. ولكن هناك حاجة إلى إجراء دراسات وأبحاث أكثر تجريبية بين الممارسين لضمان إدماج هذا البعد ضمن استراتيجيات بناء السلم فعلا، ولا سيما عند التعامل مع المصالحة وبناء الدولة.

المطلب الثاني: تنمية الذاكرة والتاريخ وبناء السلم:

في مرحلة ما بعد العنف مباشرة، يحتاج جيل الشباب إلى أن يولي اهتماما خاصا "لأنه الجيل الذي يرث تجربة العنف كذاكرة حية، والذي يحول هذه الذاكرة الجماعية أو المعرفة التاريخية، لتعبئته ولتعزيز النزاع أو بناء السلم. وقد عرفت معظم مجتمعات ما بعد النزاع كيف يمكن أن تستخدم الأحداث الماضية (الواقعية أو الخيالية) من طرف أصحاب المشاريع العرقية القادرين على توضيح الأخطاء التاريخية والاستغلال وتعبئة الناس لأغراض سياسية[3].

فعندما تكون عملية بناء السلم مسيسة إلى حد بعيد، تتعارض فيها رؤى الماضي (بما في ذلك تاريخ الحرب الحديث) وخطابات وممارسات الحاضر، والشكل المستقبلي للمجتمع والدولة. والعمل على هذه الأبعاد أمر بالغ الأهمية حيث أنها تشير إلى الجوانب الأساسية غير الملموسة لبناء السلم

---

322. Website , http,//www.melvinkonner.com/wp-content/uploads/2009/05/Trauma-Adaptation-chapter-07.pdf

[1] *-Richard Mollica and Laura McDonald, **Old Stereotypes, New Realities, Refugees and Mental Health**, UN Chronicle 2002, p 29. Website , https,//www.du.edu/korbel/hrhw/researchdigest/health/refugees.pdf*

[2] *- Barsalou, **Trauma and Transitional Justice in Divided Societies**.op, cit.*

[3] *- Kenneth D. Bush and Diane Saltarelli, **The Two Faces of Ethnic Conflict**, Towards a Peacebuilding Education for Children Florence, Italy, UNICEF Innocenti Research Center, 2000, p 13. Website , https,//www.unicef-irc.org/publications/pdf/insight4.pdf*

المتصلة بقضايا الثقافة والعلاقات الإنسانية والهويات الجماعية[1]. ومع ذلك، لم يول اهتمام كبير حتى الآن لإدماج هذه البرامج في عملية بناء السلم عموما؛ وعادة ما يقترب المانحون من مسألة التعليم المدرسي وكل ما يتعلق بالعمالة والتنمية الاقتصادية، وليس فيما يتعلق بالأبعاد غير الملموسة المرتبطة بتحويل النزاع. ونتيجة لذلك، اعتبر تدريس التاريخ والدراسات الاجتماعية والإنسانية في مجتمعات ما بعد النزاع أولوية ثانوية؛ بدلا من ذلك، يتم التركيز بشكل أكبر على الموضوعات التي تعتبر ذات قيمة عملية للمنافسة في السوق العالمية، مثل اللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والتدريب المهني[2].

فالذاكرة والتاريخ تسهم في عمليات بناء السلم، في مرحلة ما بعد النزاع من خلال:[3]

- الحفاظ على الذاكرة وإحيائها كأداة مساعدة على معالجة الصدمة
- مساعدة الناجين ودعم جهود العدالة الانتقالية.
- دعم عمليات المصالحة وبناء مجتمع سياسي متخيل.
- تمهيد الطريق للأجيال القادمة للعيش جنب إلى جنب ومنع العنف في المستقبل.

فالتاريخ والذاكرة الجماعية معقدة وغالبا ما تكون متناقضة وبروايات متعددة وتوجد عدة سجلات للحقيقة ولكنها لا تتطابق بالضرورة، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن تساعد المجتمعات المقسمة باستخدام الثنائيات التالية: التاريخ الجماعي والتاريخ الفردي؛ العلاقات الجماعية والعلاقات الفردية؛ المستقبل الجماعي والمستقبل الفردي.

وقد اقترح بعض العلماء التمييز بين ثلاثة مفاهيم للحقيقة، والتي تضم معا ما وصف "الحقائق المعقدة"[4]:

- أولا، هناك حقائق يمكن أن تكون أساسا لإدراك الجمهور لخطورة ما حدث، ما سماه البعض "الحقيقة الشرعية"، تظهر جميع المجتمعات هذه الحاجة إلى أن توثق علنا من مات، وبأي وسيلة، ومن الذي قتله، ولماذا.

---

1 –Ereshnee Naidu. ***The Ties that Bind, Strengthening the Links between Memorialisation and Transitional Justice***, *South Africa, The Center for the Study of Violence and Reconciliation, 2006, p 2. Website , http,//www.csvr.org.za/docs/livingmemory/tiesthatbind.pdf*

2 –*Elizabeth A. Cole and Judy Barsalou,* ***Unite or Divide? The Challenges of Teaching History in Societies Emerging from Violent Conflict*** *,Washington, DC, USIP, 7 June 2006,. Website , https,//pdfs.semanticscholar.org/3653/6d22ebc6e86f84e0c02e0d465dd127dfe3b5.pdf*

3 –*Elizabeth A. Cole and Judy Barsalou, op, cit.*

4 – *Judy Barsalou,* ***Trauma and Transitional Justice in Divided Societies****, op, cit, p7*

- ثانيا: طريقة تنظيم الذكريات على الصعيدين الفردي والجماعي ويتكون في صورة نهائية من الخيال والفن، والتي تمنع ما حدث من أن يبقى في غياهب النسيان، ويحاول الإجابة عن السؤال الفلسفي الرئيسي: "كيف ولماذا ماذا يعني حدوث شيء من هذا القبيل؟"

ويسهم هذان النظامان الأخيران في بناء "حقيقة سردية". وقد اقترح البعض أن "الحقيقة التي تهم الناس" ليست حتى واقعية أو سردية ولكن "الحقيقة الأخلاقية أو التفسيرية" [1].

- ثالثا: التسليم بأن أنظمة مختلفة من "الحقيقة" (أو وجهات النظر) تتعايش، وتختلط، وتثري بعضها البعض أحيانا، دون أن تتصارع بالضرورة. كما أنها يمكن أن تولد تناقضات متعددة. وهذه التحديات يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل أي جهة ترغب في المشاركة في جهود بناء السلم.

وفي مثل هذه الظروف، فإن "بناء السرد المشترك يتطلب الصبر والاستعداد لدراسة وجهات نظر الطرف الآخر وإشراكها، ولا سيما في الحالات التي تبدو فيها هذه المواقف هجومية في البداية، وهذا يعني إجراء أفضل بحث ممكن مع الاعتراف بنهاية سياسية"[2]. وهذا يعني الاستماع إلى التجارب الفردية أو القصص الجماعية الخاصة بكل طرف واختبارها ونشرها في نهاية المطاف، حيث يجب أن نسمح للمجموعات الوطنية نسج تاريخ مشتركا متناسقا جنبا إلى جنب بحيث يمكن للمتابع له فهمه بشكل واضح ودقيق في وقت واحد، وإمكانية سماع كل طرف على حدى كذلك"[3]. وهذا لا يمكن القيام به بين عشية وضحاها. وفي معظم الحالات، "عندما يمر وقت كاف لإتاحة إمكانية الحديث عن الماضي، فإن التفسيرات البديلة (حتى المتنافسة) لهذا الماضي القريب وذكراه تحتل مكانا مركزيا في المناقشات الثقافية والسياسية[4]."

---

[1] – Elizabeth Jelin, ***State Repression and the Labors of Memory Minneapolis***, *University of Minnesota Press, 2003, p 33. Website ,*
http,//www.posgrado.unam.mx/musica/pdfLR/sesion6/JelinTraumaTestimonyTruth.pdf

[2] *–Elazar Barkan, Engaging History,* ***Managing Conflict and Reconciliation***, *History Workshop Journal Spring 2005 , p 233. Website ,*
http,//www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/Reconciliation-After-Violent-Conflict-A-Handbook-Full-English-PDF.pdf

[3] *– Charles S. Maier, Doing History, Doing Justice,* ***The Narrative of the Historian and of the Truth Commission***, *in Truth v. Justice, The Morality of Truth Commissions, ed. Robert I. Rotberg and Dennis Thompson Princeton and Oxford, Princeton University Press, 2000, p 275. Website , https,//biblio.ugent.be/publication/8162198/file/8162234.pdf*

[4] *– Elizabeth Jelin,* ***Memories of state violence, the past in the present***, *Spring 2006 Human Rights Institute, University of Connecticut CONICET-IDES Buenos Aires, Argentina, xvii. Website , https,//humanrights.uconn.edu/wp-content/uploads/sites/767/2014/06/ElizabethJelinStateViolence.pdf*

وهذا يعني أن جميع قطاعات المجتمع بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاعتراف بالطبيعة الديناميكية لهذه العناصر وتقاسم الرغبة في المضي قدما. "إن الماضي قد انتهى، ولا يمكن تغييره، وعلى النقيض من ذلك المستقبل مفتوح وغير محدد، وما يمكن أن يتغير عن الماضي هو معناه، والذي يخضع لإعادة التفسيرات تصنع لنا النوايا والتوقعات نحو المستقبل مع عدم النسيان"[1].

"فالذاكرة، التي تستمر من خلال عمليات مثل النصب والوقفات والتعابير والاحتفالات التذكارية يمكن أن تساعد الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان في عملية إعادة تأهيلهم من خلال تعويضات رمزية لبدء عملية الشفاء[2]".

وهناك علاقة أخرى واضحة بين النصب التذكارية والتاريخ من جهة، والعدالة الانتقالية من جهة أخرى، حيث أن "الدور الذي تؤديه الروايات التي أعيد بناؤها في إطار قانوني وطني أو دولي، كما في حالة لجان الحقيقة والمصالحة، في إطار المحاكم القانونية يمكن أن يكون كمتنفس للضحايا ويساعد على الشفاء من الصدمات" خاصة إذا حدث إدراج لنتائج لجان الحقيقة وهذه المحاكمات في البرامج التعليمية والمشاريع التذكارية المصممة للحيلولة دون نسيان الأجيال المقبلة للماضي وعدم تكرار اخطائه"[3].

"وقد أظهرت دراسات مختلفة أن الذاكرة مرتبطة ارتباطا جوهريا بالهوية، فنقل الذاكرة والتاريخ في فترة ما بعد النزاع يمكن أن تلعب دورا هاما في تطوير هويات جديدة للمواطنة، فالروايات الوطنية غالبا ما تصور نسخة شاملة للماضي في محاولة لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الهويات السياسية الجديدة، ولديها القدرة على تقديم نسخ بديلة من الماضي لتوفير صورة أكثر شمولية عن أحداثه، فضلا عن تعزيز المواطنة."

هنا، نشير إلى عملية (إعادة) بناء ما وصفه بنديكت أندرسون *Benedict Anderson*. "المجتمع المتخيل *imagined community*" حيث اعتبر "انه يتصور ان مواطنوا حتى اصغر دولة لن يعرفوا ابدا معظم المواطنين الآخرين او يلتقوا بهم او حتى يسمعوا إليهم، ولكن فى اذهان كل منهم صورة عن الآخرين، وتشكل هذه الصورة الشعور بالتاريخ المشترك، الذي يعتبر عنصرا أساسيا في

---

[1] – *Idem.*

[2] – *Naidu, **The Ties that Bind, Strengthening the Links between Memorialisation and Transitional Justice**, op, cit.*

[3] – *Benedict Anderson, **Imagined Communities, Reflections on the Origins and Spread of Nationalism London and New York**, Verso, 2006, 5. Website , http.//rebels-library.org/files/imagined_communities.pdf*

تشكيل هويات جماعية ومجتمعات سياسية جديدة"[1]. ويقدم النصب التذكاري ساحة قوية لهذه العمليات، لا سيما وأنها تعمل مع الذاكرة المتنازع عليها[2]."وعندما تتجاوز مشاريع الذاكرة دور المتاحف لتصبح موجه نحو الأمل في المستقبل، فإنها تصبح أمثلة حية لعملية المصالحة، مما يدل على اعتراف السكان بالماضي وتأكيد مستقبل مختلف. [...] وهي عملية حاسمة لعملية تعميق الديمقراطية في بلد ما بعد النزاع من خلال خلق سبل لبناء الثقة والتفاهم المتبادل، وتزداد الهوية وتتجدد، وتطور شبكات الاتصال، ويعيد تشكيل المجتمع، وكلها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الانتقال الناجح إلى الديمقراطية، وخلق مؤسسات ديمقراطية وظيفية، ومجتمع أكثر توحدا"[3].

ويتفق الباحثون عموما على أن الهدف الأساسي لتعليم التاريخ هو "نقل أفكار المواطنة وكل من الماضي المثالي والمستقبل الموعود للمجتمع"[4]. أذا فالإصلاحات في تعليم التاريخ يجب أن تكون حول تغيير تمثيل ماضي المجتمع السياسي وتغيير منهجيته "لتعزيز شمول التسامح، والقدرة على التعامل مع النزاعات بشكل سلمي، والقدرة على التفكير النقدي ومعالجة الأسئلة والافتراضات التي يمكن التلاعب بها مرة أخرى للتحريض على النزاع"[5]. وكثيرا ما يستكمل هذا المفهوم بمفهوم "التعليم في مجال بناء السلم" الذي يسعى إلى دعم "عملية تعليمية تتيح للطلاب التعبير عن الاختلافات بين المجموعات وداخلها واستيعابها وقبولها [...] وهي عملية تنموية تغذي العلاقات الايجابية بين المجموعات وتهمش العلاقات السلبية وتفككها"[6].

إذا تتعامل المجتمعات مع ذكريات الفظائع السابقة من خلال الحوار بين الأجيال، والتعليم، والنصب التذكارية فإذا استخدمت بشكل بناء، فإن هذه العمليات يمكن أن تسمح للأجيال المختلفة بفهم

[1] – Benedict Anderson, Imagined Communities, **Reflections on the Origins and Spread of Nationalism London and New York**, Verso, 1983, 5. Website , https,//is.muni.cz/el/1423/podzim2013/SOC571E/um/Anderson_B_-_Imagined_Communities.pdf

[2] – Sarah Topol, **What's being Done on Memory Projects?**, Washington, DC, World Movement for Democracy.

[3] – Sarah Topol, op, cit.

[4] – Hein and Selden, Censoring History, 3 and Naidu and Adonis, **History on their own Terms, The Relevance of the Past for a New Generation**, Bontheuwel Military Wing Bontheuwel – November 2005, p 23. Website , https,//www.csvr.org.za/docs/livingmemory/history.pdf

[5] – Elizabeth A. Cole, **Transitional Justice and the Reform of History Education**, The International Journal of Transitional Justice, Vol. 1, 2007, 115-137, website , http,//africa.wisc.edu/rwandagpa/_documents/articles_education/COLE_Transitional-justice.pdf

[6] – Bush and Saltarelli, **The Two Faces of Ethnic Conflict, Towards a Peacebuilding Education for Children**, op, cit, p22.

جيد للنزاع والتوسط بين الماضي والحاضر.. ولا يمكن دعم الحوار بين الأجيال إلا من خلال ما يتم تدريسه ومناقشته في المدرسة.

المطلب الثالث: توظيف الدين لبناء السلم: في عالم ما بعد 09/11، ترتبط الأديان والجهات الدينية الفاعلة بالتطرف والنزاع بين الطوائف الدينية أكثر من ذي قبل، ولا سيما في العقل الشعبي. ومن جهة أخرى يهمل دور الدين في العمليات السلمية مثل عمليات صنع السلام وبناء السلم، أو ربما يساء فهمها، ويستكشف هذا العنصر الطرق المختلفة التي يمكن بها وضع إسهام للدين في بناء السلم.

أولا: دور الدين في النزاعات: يمكن استخدام الدين لتعزيز النزاع أو بناء السلم. فقد لا يكون الدين السبب الرئيسي للنزاع، حتى عندما تكون الجماعات المعارضة، مثل البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا الشمالية، متمايزة بالهويات الدينية. غير أن الدين ظل لفترة طويلة وسيظل على الأرجح عاملا مساهما في بعض النزاعات العنيفة، سواء في حد ذاته أو كبديل للمعارك السياسية، في أماكن متناثرة على نطاق واسع مثل أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط و البلقان والسودان واندونيسيا وكشمير[1]. وقد أكد النشطاء الدينيون الذين شاركوا في جلسات الحوار بين الأديان على أن "الدين، للأسف، غالبا ما يكون الفرق الأكثر وضوحا بين الجماعات المتنازعة، ونتيجة لذلك، كثيرا ما يتم إلقاء اللوم عليه في النزاعات"[2].

يرى الباحث دانيال فيلبوت *Daniel Philpott*، أن "المحللون في كثير من الأحيان يناقشون ما إذا كانت الحرب بين الطوائف الدينية في ايرلندا الشمالية، وسري لانكا، أو كشمير هي" حقا " دينية أو بالأحرى عن شيء من النزاع على الارض والنفط أو العرق، أو ذكريات تاريخية."[3] ويرى أن الدين يغذي النزاع بطريقتين واسعتي الانتشار:

أولا، الدين "يشكل هويات وولاءات المتحاربين".

---

[1]– S. Ayse Kadayifci-Orellana, ***Inter-Religious Dialogue and Peacebuilding***, Washington, DC, United States Institute of Peace Press, 2002, website , http,//interfaithindia.org/wp-content/themes/interfaithindia/reference/IIDI-Inter%20Religious%20Dialogue.pdf

[2] – Arthur Schneier, ***Religion and Interfaith Conflict, Appeal of Conscience Foundation, in Interfaith Dialogue and Peacebuilding***, ed. David R. Smock Washington, DC, United States Institute of Peace, 2002, p 112.

[3] – Daniel Philpott, ***Explaining the Political Ambivalence of Religion***, American Political Science Review, no. 3, 2007, p 518. Website , http,//www.diva-portal.se/smash/get/diva2,942759/FULLTEXT01.pdf

وثانيا، "الدين يغذي النزاع بشكل مباشر أكثر من خلال تعريف ليس فقط هويات وولاءات المجتمعات الاثنية، ولكن أيضا السياسية، وفي بعض النزاعات، يعرف الدين حتى الغايات، وليس فقط المجتمعات المحلية،"[1].

ويوضح البعد الأول – الدين الذي يشكل الهويات والولاءات – أن الجهات الدينية قد تساعد في تعبئة السكان ويتعلق البعد الثاني – الدين الذي يحدد الأهداف السياسية – بالدور الذي لعبه الدين تاريخيا في التغيير الاجتماعي والسياسي، ودور الدين في عمليات التحول الديمقراطي.

يلاحظ فيلبوت أن "أكثر النزاعات السياسية تعصبا وأكثرها قسوة هي تلك التي تم تلوينها وإلهامها وإضفاء الشرعية عليها من جانب الدين"[2]. والواقع أنه "عندما تصاغ النزاعات بعبارات دينية، فإنها تتحول إلى نزاعات على صعيد القيم. وبخلاف المسائل الأخرى، مثل النزاعات المتعلقة بالموارد، التي يمكن حلها بطرق عملية وتوزيعية، فإن نزاعات القيم تنزع إلى أن تصبح حاسمة على نحو متبادل أو قضايا صفرية، وهي تنطوي على أحكام قوية على ما هو صواب وخطأ، وتعتقد الأطراف أنه لا يمكن أن يكون هناك أرضية مشتركة لحل خلافاتهم[3]".

وفي مثل هذه الظروف، تضع الجهات الدينية الفاعلة نفسها في موقف متناقض جدا في مرحلة بناء السلم. ففي حين أنها قد تكون جزءا من المشكلة لأنها جعلت تحالفات مع أصحاب المشاريع الحربية أو تم التلاعب بها، فإنها أيضا مورد محلي لبناء السلم، يجب أن يؤخذ في الاعتبار .

ثانيا: دور الدين في بناء السلم: من جهة أخرى يعرض التاريخ حالات الوساطة وصنع السلام من جانب الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية. فعلى سبيل المثال، قام المجلس العالمي للكنائس ومؤتمر الكنائس في جميع أنحاء أفريقيا بوساطة اتفاقية السلام لعام 1972 القصيرة الأجل في السودان. وفي جنوب أفريقيا، كانت الكنائس المختلفة في طليعة الكفاح ضد الفصل العنصري والانتقال السلمي. ومن بين الحالات الأكثر دراماتيكية والأكثر تكرارا هي الوساطة الناجحة التي حققتها جماعة سانت إيجيديو التي تتخذ من روما مقرا لها للمساعدة في إنهاء الحرب الأهلية في موزامبيق في عام 1992[4].

---

[1] – *Daniel Philpott,Ibid.*

[2] – *Daniel Philpott, op, cit.*

[3] –*Luc Reychler, **Religion and Conflict, Introduction, Towards a Religion of World Politics?** International Journal of Peace Studies 2, no. 1997. Website , http,//www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol2_1/Reyschler.htm*

[4] –*Arthur Schneier, **Religion and Interfaith Conflict, Appeal of Conscience Foundation, in Interfaith Dialogue and Peacebuilding**, ed. David R. Smock Washington, DC, United States Institute of Peace, 2002, p 112.*

وهناك أمثلة أخرى أقل شهرة وإن كانت حاسمة للقادة الدينيين والمنظمات غير الحكومية الدينية التي تلعب أدوارا بارزة كوسطاء في جهود دبلوماسية المسار الثاني. وقد أكد دعاة إشراك العناصر الدينية في عمليات صنع السلام أن الترتيبات السياسية والعسكرية والاقتصادية قد تكون مصيرها الفشل إذا لم يأخذ القادة من جميع الأطراف بعين الاعتبار المشاعر والمواقف والتوقيات والصور الرمزية التي يعتنقها الناس(1).

قد توفر المعتقدات الدينية عناصر غير ملموسة حاسمة لبناء السلم؛ فالجهات الدينية الفاعلة تقوم عادة بتشكيل عدد معين من الوظائف الاجتماعية في المجتمع التي يمكن أن تكون أكثر أهمية في مرحلة بناء السلم؛ وتلعب دورا هاما كأعضاء في المجتمع المدني المحلي.

فالدين هو مكون قوي من المعايير والقيم الثقافية. ولأنه يعالج القضايا الوجودية الأكثر عمقا في حياة الإنسان (مثل الحرية والتقييد والخوف والسلم والإيمان والكفر والأمن وانعدام الأمن والحق والباطل والمقدس والدنيوي)، فإنه متورط بشكل عميق في المفاهيم الفردية والاجتماعية للسلام(2). وقد وضع الدين أيضا "قوانين وأفكارا قدمت للحضارة التزامات ثقافية للقيم الحاسمة المتصلة بالسلم، بما في ذلك التعاطف والانفتاح على الغرباء بل وحبهم وقمع الأنا غير المقيد والاستحواذ وحقوق الإنسان وإيماءات الغفران الأحادية الجانب والتواضع، والتوبة، والصلح بين الأشخاص، وقبول المسؤولية عن الأخطاء الماضية كوسيلة للمصالحة، ودفع عجلة العدالة الاجتماعية"(3).

وقد أثر عدد قليل من الممارسين الدينيين تأثيرا عميقا على تطوير نظرية بناء السلم بشكل عام. ووفقا لسينثيا سامبسون،*Cynthia Sampson*" في عمل مفاهيمي مبكر، حدد كويكر آدم كيرل "*Quaker conciliator Adam* نهج صنع السلام المناسبة لمختلف أنواع أو مراحل النزاع". فالمتغير الرئيسي في تحديد النهج المناسب، وفقا ل كيرل، هو توزيع السلطة بين المستشارين"(4). وفي

1 –*Yehezkel Landau, Healing the Holy Land,* ***Interreligious Peacebuilding in Israel/Palestine Washington****, DC, United States Institute of Peace, August 2003, p 3. website , https,//www.usip.org/sites/default/files/pwks51.pdf*

2 – *Abdul Aziz Said and Nathan C. Funk,* ***The Role of Faith in Cross-Cultural Conflict Resolution****, paper presented at the European Parliament for the European Centre for Common Ground, Brussels, Belgium, September 2001. Website , http,//www.gmu.edu/programs/icar/pcs/ASNC83PCS.htm*

3 – *Marc Gopin, Between Eden and Armageddon,* ***The Future of World Religions, Violence, and Peacemaking,*** *New York, Oxford University Press, 2000, p 13. Website , https,//crdc.gmu.edu/wp-content/uploads/2013/10/Chapter-I-Alternative-Global-Futures-In-The-Balance-Marc-Gopin.pdf*

4 – *Cynthia Sampson,* ***Religion and Peacebuilding****, in Peacemaking in International Conflict, Methods and Techniques, ed. I. William Zartman and J. Lewis Rasmussen Washington, DC,*

هذا المنظور، يتطلب بناء السلم إعادة هيكلة علاقة الأطراف بتمكين الطرف الأضعف ومعالجة المصادر الهيكلية لعدم المساواة. يقول سامبسون "بناء السلم لجون بول ليديراش يبني على عمل كورل في وصف النزاع كتطور وصياغة الأدوار التي تظهر في تحول النزاع من العنف المدمر إلى مظاهر بناءة وسلمية"[1].

ويميل صانعو السلم الدينيون أيضا إلى التركيز على بناء العلاقات في المجتمع. وكانت جميع هذه العناصر حاسمة في التصور التدريجي لنظرية بناء السلم. فأنظمة المعتقد الديني لديها قدرة خاصة على تشكيل الهوية. ووفقا لكريستيان بيرغ هاريفيكن *Kristian Berg Harpviken* وهان إيغين روسلين *Hanne Eggen Roislien*، "الدين ليس موجه لمجرد الفرد، بل هو أيضا اجتماعي، ويقدم لكل مؤمن شعور بالانتماء إلى مجتمع من زملائه المؤمنين، مع الإشارة إلى مصدر متعال للحقيقة وتدوين المعايير المشتركة، والدين بمثابة البوصلة للفرد والمجتمع الديني على حد سواء، وتحديد مكان جميع المؤمنين في إطار الأنطولوجية الموسعة. والهوية مع مصدر ديني قد تكون قوية بشكل استثنائي: الدين يخبرك أين تنتمي وأين المضي قدما"[2]. وبطبيعة الحال، الدين يشكل واحدا فقط من عدة عناصر تشكل الهوية، بالإضافة إلى العرق و اللغة و الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والجنس، والعمر، وهلم جرا.

وتتفاعل الهويات الدينية أيضا مع البيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية، مما قد يسهم في التشديد على بعض مستويات الهوية مع التقليل من شأن الآخرين. "على سبيل المثال، يقول " هاربفيكن *Harpviken* ورويسلين *Roislien* "أن معظم أعضاء حماس المسلمين ينظرون إلى هويتهم الأساسية على أنها" فلسطينية "، التي توحدهم مع الفلسطينيين المسيحيين، وعلى العكس من ذلك، فإن معظم المسلمين التاميل في سريلانكا يحافظون على أن هويتهم الأساسية هي أنهم" مسلمين "، مما يفصلهم عن التاميليين الآخرين"[3].

United States Institute of Peace Press, 1997, p 277. Website ,

https,//www.colorado.edu/conflict/peace/example/zartman-chapter8.htm

[1] – *Sampson, op, cit, 277..*

[2] – *Kristian Berg Harpviken and Hanne Eggen Roislien,* ***Faithful Brokers? Potentials and Pitfalls of Religion in Peacemaking****, Conflict Resolution Quarterly, no. 3, 2008, pp 354-355. Website ,*

https,//www.researchgate.net/publication/227658890_Faithful_Brokers_Potentials_and_Pitfalls_of_Religion_in_Peacemaking

[3] – *Op, cit, pp 354-355.*

كما يمكن للدين أن يجلب الموارد الاجتماعية والأخلاقية والروحية لعملية بناء السلم. فالنهج التحويلي تجاه السلم ينص على أن "التحول الشخصي – غالبا من خلال العمل الروحي – فيؤثر بذلك على كل المستويات نحو بناء السلم وحل النزاعات"[1].

ويمكن للجهات والمنظمات الدينية الفاعلة أن تساعد في دعم الطقوس التي ترسل رمزيا إحساسا بالتحول. الطقوس تساعد على تحويل وجهات النظر وتمكن الناس من فهم النزاع. ويمكن أن تسمح للأطراف بإنشاء وتأكيد وجهة نظر مشتركة للمجتمع، وتطوير طرق جديدة للمعيشة وحل المشاكل الصعبة. وبإمكان بناة السلم استخدام الطقوس الدينية لبناء رؤى داعمة للسلام والعدالة.

وفي الأوقات التي تتناقض فيها وجهات النظر، يمكن للطقوس أن تخلق طرقا جديدة للتفكير وتغير بشكل كبير طرق رؤية الناس لبعضهم. ويمكن أيضا أن يجعل النزاع أقل تدميرا من خلال إعادة صياغة القضايا على المحك والسماح للناس لمعالجة المشاكل بطرق جديدة. وبالتالي تغير البنية المادية للدماغ، مما يدفعها إلى معالجة المعلومات بشكل مختلف[2].

وقد سلط علماء الاجتماع الضوء على مجموعة متنوعة من أساليب تدخل الدين في المجتمع، وهو قادر على القيام بما يلي[3]:

- وظيفة التعبئة (في النزاع، ولكن أيضا من أجل السلم). فالجهات الفاعلة الدينية تساهم بشكل خاص في تشكيل آراء الناس حول العالم وقيمهم الأساسية.
- وظيفة التنشئة الاجتماعية من خلال التعليم والتدريب، سواء على مستوى النخب أوالفقراء.
- وظيفة إدماج أولئك المستبعدين من قبل المجتمع، لا سيما من خلال المعونة الإنسانية ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع ما بعد الحرب.
- وظيفة الاستعاضة عن المنظمات السياسية والحزبية، ولا سيما في أوقات الأزمات أو إغلاق الفضاء السياسي. وكثيرا ما ترتبط هذه الوظيفة بدور المحفل الشعبي و / أو المدافع السياسي (ولا سيما المواضيع المتعلقة باحترام حقوق الإنسان).
- في عملية بناء السلم،

---

1 – *Susan Allen Nan and Danielle Brand-LeMond, **Spirituality and Peacebuilding**, course syllabus, George Mason University, Spring 2008. P 109*

2 – *Susan Allen Nan and Danielle Brand-LeMond, op, cit.*

3 *Daniel Philpott, **Religion, Reconciliation, and Transitional Justice, The State of the Field,** Social Science Research Council Working Paper October 2007; comment by Daniel Philpott, 14 November, 2008. Website , https://tif.ssrc.org/wp-content/uploads/2009/09/Philpott-2007_final.pdf*

وهذا يعني أن الأديان يمكن أن تسهم "من خلال تمكين الضعفاء، من خلال التأثير على المناخ الأخلاقي والسياسي، من خلال تطوير التعاون وتقديم المساعدات الإنسانية".

وقد تأسست العديد من المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس ديني والتي تشارك الآن في أنشطة بناء السلم عن طريق مشاركتها في أعمال الإغاثة والتنمية التي كانت أحد أدوارها الثابتة. وتشكل برامجها التقليدية إسهاما هاما في السلم لأنها تساعد في مهام متنوعة مثل تعزيز الحد من الفقر والتصدي لعدم المساواة الاقتصادية وإعادة إدماج المجتمعات المحلية وتطويرها أو لم شمل الأسر.

كما بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس ديني في السنوات الأخيرة لإدخال عناصر منع نشوب النزاعات وبناء السلم في مشاريعها الغوثية والإنمائية، التي تعتبر "بناء السلم امتدادا لسلسلة متصلة غالبا ما ترتكز على حاجة اجتماعية واقتصادية متبادلة. وهم يدركون أن "أعمال الإغاثة والتنمية يجب أن تستمر في تقديم مساهمات هامة إلى السلم. ويحدث ذلك عادة لأن الذين كانوا في نزاع سبق لهم أن تعاملوا على نحو تعاوني دفع رفاههم الاقتصادي قدما"[1].

وقد اقترحت التصنيفات التالية من قبل الباحث سينثيا سامبسون *Cynthia Sampson*. لمساعدة الممارسين على فهم مختلف أنواع أدوار التدخل التي يمكن أن تؤديها الجهات الدينية فيما يتعلق ببناء السلم :

- دعاة الدافع الديني هي في المقام الأول المعنية بتمكين الحزب (الأطراف) الأضعف في حالة النزاع، وإعادة هيكلة العلاقات، وتحويل الهياكل الاجتماعية الظالمة.
- يكرس الوسطاء أنفسهم لمهمة صنع السلام، ويركزون جهودهم على جمع الطرفين معا لحل خلافاتهما والتوصل إلى تسوية.
- ويقدم المراقبون أنفسهم كوجود مادي ومعنوي في نزاع معين، على أمل منع العنف وتحويل ديناميات النزاع ".

وفي هذه القدرات المختلفة، أخذت الجهات الفاعلة الدينية في كثير من الأحيان زمام المبادرة في التغيير السياسي. وبناء على سمعتهم من حيث النزاهة والتزامهم الطويل الأجل تجاه المجتمع، ساهمت الجهات الدينية في بعض الأحيان في عمليات الإصلاح الهيكلي اللازمة لاستعادة العلاقات الاجتماعية المنتجة والاستقرار السياسي بعد فترة من النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان.

---

[1]- *Father Kizito Luchanga Lusambili, Frank.K. Matanga, Ezekiel Kasiera,* ***Catholic Church's Peacebuilding Strategy In Kenya, Kakamega County After The 2007/08 Post Election Violence****, International Journal of Recent Research in Social Sciences and Humanities Ijrrssh, Vol. 3, Issue 3, pp, 62-81, Month, July - September 2016, website , http,//www.paperpublications.org/download.php?file=CATHOLIC%20CHURCH-801.pdf&act=book*

المطلب الرابع: البعد النفسي لعمليات المصالحة:

ينظر صانعوا السياسات والممارسون والأكاديميون على حد سواء إلى المصالحة باعتبارها عملية مركزية تحتاج إليها المجتمعات الخارجة من النزاعات العنيفة[1]. لأن المصالحة هي جزء من عملية طويلة، لا ينبغي للمرء أن يتوقع بالضرورة أن تكون نقطة نهاية النزاع. ولكن جميع التحليلات تتفق على أنه لا يمكن أن ينتهي أي نزاع مستعصي دون عملية مصالحة وإذا ما أريد لأطراف النزاع أن تتعايش المستقبل وإلا فمن المحتمل ان يتكرر النزاع العنيف من جديد".

حيث تتطلب المصالحة معالجة المظالم الهيكلية في المجالات السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية. "فإذا ظلت أنماط التفاعل التي أنتجت أعمال العنف دون تغيير، فإنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى النتيجة نفسها. ولذلك يجب أن تدعم المصالحة تقاسم السلطة تدريجيا، وتهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي هي أساس المصالحة الدائمة، واستعداد جميع الأطراف لتقبل المسؤولية عن الماضي والمستقبل"[2].

ويستكشف هذا العنصر الصلات المتعددة بين المصالحة والمكونات المختلفة لعمليات بناء السلم، أذ يتحدث جون بول ليدراش *John Paul Lederach*، الباحث الرئيسي في مجال دراسات السلم، عن تحويل النزاع باعتباره نهجا شاملا ومتعدد الأوجه لإدارة النزاع العنيف في جميع مراحله. ويشير هذا المصطلح إلى عملية التحول المستمرة من العلاقات السلبية إلى العلاقات الإيجابية والسلوكيات والمواقف والهياكل[3]. هذا النهج في بناء السلم لا يحاول فقط إيجاد حلول للمسائل التي يقوم عليها النزاع، وإنما يعمل أيضا على تغيير العناصر الهيكلية التي يقوم عليها النزاع وكذلك علاقات الخصوم، أي المصالحة[4].

---

[1] – *Judy Barsalou,* ***Trauma and Transitional Justice in Divided Societies****, Washington DC, US Institute of Peace, 2005. Website , https,//www.usip.org/sites/default/files/sr135.pdf*

[2] – *Luc Huyse,* ***Theory and Practice****, in Reconciliation , Rhetoric or Relevant? eds. Grainne Kelly and Brandon Hamber Belfast , Democratic Dialogue, February 2005, 10. Website , http,//cain.ulst.ac.uk/dd/report18/ddreport18.pdf*

[3] – *John Paul Lederach,* ***Conflict Transformation in Protracted Internal Conflicts,*** *The Case for a Comprehensive Framework, in Conflict Transformation, ed. Kumar Rupesinghe New York, St. Martins Press/ Basingstoke, Macmillan, 1995, pp 201-222; John Paul Lederach,* ***The Little Book of Conflict Transformation Intercourse****, PA, Good Books, 2005. website , http,//www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/SCT_Systemic_Conflict_Transformation_Complete.pdf*

[4] – *Reina Neufeldt, Larissa Fast, Fr Robert Schreiter, Fr Brian Starken, Duncan MacLaren, Jaco Cilliers, and John Paul Lederach,* ***Peacebuilding, A Training Manual.*** *Vatican City, Caritas*

في دراسة ليدراش الخاصة، "النهج التحويلي المستدام يشير إلى أن المفتاح يكمن في علاقة الأطراف المعنية، بكل ما يشمله هذا المصطلح على المستويات النفسية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية"[1]. وهذا يستتبع عموما إعادة صياغة الحالات، أي "خلق سياق جديد حيث يهاجم الناس المشاكل، بدلا من بعضهم البعض"[2]. وتشرح المنظمات غير الحكومية التي تطبق هذا النهج أن الهدف هو تحويل النظرة إلى حالة بحيث يتمكن الطرفان من العمل معا على مشكلة مشتركة، بدلا من رؤية بعضهما البعض على أنها المشكلة.[3]

لذلك، فإن المصالحة كعملية تغيير وإعادة تعريف للعلاقات تدفع إلى ما هو أبعد من حل مسألة معينة، وتتحرك نحو إطار يتضمن هذه المسألة في سياق النظام الأوسع والأسباب الجذرية التي تكمن وراء التعبير عن أعراض النزاع. ومن الناحية العملية، تصور عمليات المصالحة دائما المسألة باعتبارها فرصة محتملة لاستكشاف وفهم وتغيير الأنماط والأسباب العميقة التي أدت إلى ظهور تعبيرات عنيفة للنزاع.

إن مسألة الثقة أساسية لفكرة تحويل العلاقات. "ففى صراعات عميقة الجذور حيث لا تتعارض الاطراف حول المصالح المادية ولكنها تعانى من علاقات اجتماعية تضررت بشدة، فان اعادة بناء الثقة يعد خطوة رئيسية نحو التحول تجاه الحل"[4]. ولهذا السبب، يجب القيام بسلسلة من المبادرات بهدف بناء وتعزيز تلك الثقة.

وكما يوضح عالم النفس، كارين برونوس، Karen Brounus، أن "العنف والخوف والكراهية أثناء الحرب تؤدي إلى تحديث الأساطير والقوالب النمطية القديمة لشرح سلوك الفرد أو بعض الجماعات الأخرى، وبالتالي تبرير ارتكاب أي فظائع مروعة، وبعد الحرب، فالنسيج الثقافي يتوجه إلى هذه المعتقدات، ويمكن أن ينظر إليها في كيفية وصف التاريخ، وكيفية استخدام اللغة، والتعليم، والإعلام، والمسرح، وما إلى ذلك. ومن أجل العيش في سلام، يجب استجواب هذه المعتقدات وتحويلها "[5]. والواقع أن تحويل المعتقدات النمطية هو هدف حاسم للعديد من مبادرات المصالحة. ولكن عملية

Internationalis, 2002,
https,//reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/B09D26A79A622416C1257187002C4053-caritas-gen-oct02.pdf

[1] – *John Paul Lederach, Op, cit.*

[2] – *Idem.*

[3] – *Idem.*

[4] – *Idem.*

[5] – *Karen Brouneus, **Reconciliation and Development,** Study Prepared for Workshop 8-- 'Reconciliation, International Conference, Building a Future on Peace and Justice, Nuremberg,*

التحول هذه هي أيضا في صميم جميع جوانب جدول أعمال بناء السلم حيث يجري تحويل قواعد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ويجري إنتاج أشكال جديدة من العلاقات وتحديد هوية اجتماعية. وهذه هي المصالحة أيضا .

كما ترتبط المصالحة ارتباطا وثيقا بآليات الإنعاش النفسي والاجتماعي المختلفة التي تلعبها في عملية لبناء السلم:

- الصلة بين المصالحة والصدمات النفسية.
- الصلة بين المصالحة والتاريخ وعمل الذاكرة؛
- دور الأديان والجهات الفاعلة الدينية في عمليات المصالحة.

إذ يؤكد الاكاديميون والممارسون على ان الشفاء والمصالحة يحتاجان الى العمل معا "وخاصة عندما تستمر الجماعات التى شاركت فى العنف ضد بعضها البعض فى العيش معا"[1]. فهناك صلة تفاعلية بين الشفاء من الصدمات والمصالحة. وتعتبر بداية الشفاء عموما لتعزيز إمكانية المصالحة، في حين أن المصالحة تعزز إمكانية الشفاء. ويبدو أن عمليات المصالحة والشفاء تكاملية وتدعم بعضها البعض، وتسهم في نهاية المطاف في منع العنف في المستقبل.

كما تهدف أعمال التاريخ والذاكرة في سياق بناء السلم إلى دعم عمليات المصالحة وبناء مجتمع سياسي متخيل. والواقع أن "دراسات مختلفة أظهرت مدى ارتباط الذاكرة ارتباطا جوهريا بالهوية، فنقل الذاكرة والتاريخ في فترة ما بعد النزاع يمكن أن تلعب دورا هاما في تطوير هويات جديدة للمواطنة، وهي عملية جذورية للمصالحة".

وعلى الرغم من أن "تعليم التاريخ يحتمل أن يعزز المصالحة، إلا أنه يجب التوصل إلى مرحلة معينة من المصالحة قبل أن يتم تنقيح الكتب المدرسية، ويمكن للجمهور قبول هذه التنقيحات التي تتحدى الروايات التي تعتز بها قطاعات معينة من السكان، ويمكن للمدرسين أن يتحدوا الروايات التي لا تخضع للمصداقية، القوالب النمطية والجدل حول المخاطر في الفصول الدراسية"[2].

25-27 June 2007, p 12. Website , http,//www.pcr.uu.se/digitalAssets/66/c_66768-l_1-k_reconciliation---theory-and-practice.pdf

*1 - Ervin Staub, Laurie Ann Pearlman, Alexandra Gubin, and Athanase Hagengimana, **Healing, Reconciliation, Forgiving, and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing, An Intervention and its Experimental Evaluation in Rwanda**, in Journal of Social and Clinical Psychology, No. 3, 2005, pp 297-334, 302. Website , http,//people.umass.edu/estaub/HEALING_RECONCILIATION_FORGIVING.pdf*

*2 - Kenneth D. Bush and Diane Saltarelli, **The Two Faces of Ethnic Conflict**, Towards a Peacebuilding Education for Children Florence, Italy, UNICEF Innocenti Research Center, 2000, 18.website , https,//www.unicef-irc.org/publications/pdf/insight4.pdf.*

ومن جهة أخرى فإنه على الجهات الدينية والمنظمات الدينية غير الحكومية الدعوة إلى اللاعنف وتعزيز وتدريب الآخرين في منهجيات المصالحة بتكوين القناعات السلمية على أساس ديني(1). وتدعم العديد من المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس الدين برامج التثقيف في مجال السلم وتقوم بدورات تدريبية في مجال حل النزاعات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي مسائل تدعم المصالحة. كما تشارك منظمات وشبكات دينية مختلفة في برامج تدريبية لتثقيف القادة الدينيين بشأن هذه القضايا ذات الصلة.

وآليات المصالحة هي عمليات مسيسة بطبيعتها وتشمل:

- استعادة المجتمع السياسي والمجتمع المدني؛
- إعادة بناء الثقة المدنية؛
- تنقيح / صياغة الدستور كوثيقة تؤكد من جديد تلك القيم، وإرساء الحقوق، وتقديم إصلاحات لأجهزة الدولة من أجل بناء الثقة؛
- عمليات إرساء الديمقراطية؛
- وأصبحت العمليات الانتخابية عنصرا هاما في العديد من مسارات حل النزاع؛
- بناء قدرات وسائط الإعلام في مجال السلم لأنها تؤدي دورا أساسيا في المصالحة.

المطلب الخامس: تمكين المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا: المرأة، الأشخاص ذوو الإعاقة، الأطفال والشباب:

أولا: الفئات الهشة في مرحلة ما بعد النزاع: إذ أن بعض الأفراد والجماعات في المجتمع يتقاسمون الخصائص المشتركة التي تجعلهم أكثر عرضة لـ "الوقوع في الشقوق *falling through the cracks*". وهذه المجموعات معرضة لخطر الاستبعاد والحرمان في البرامج المصممة لفائدة الأغلبية، وعدم مراعاة الاحتياجات والمواقف والمصالح الخاصة بها. ومن المرجح أن تعمل برامج بناء السلم على تعزيز وضعهم كمنبوذين اجتماعيا يعيشون على هامش المجتمع. وفي الواقع، "من المحتمل أن يكون الأشخاص الضعفاء اجتماعيا أكثر تضررا من النزاع المسلح ولكنهم غالبا ما يتخلفون عن برامج الانعاش وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، ومن غير المحتمل أن يحصدوا فوائد السلم.

وما لم يتم تقديم الدعم لهؤلاء الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة بعد انتهاء النزاع مباشرة، فلن يتم إدماجهم اجتماعيا وفي هذه الحالة، يمكن أن يصبح هؤلاء الأشخاص الضعفاء عبئا

1 –David Smock, **Faith–Based NGOs and International Peacebuilding**, Washington DC, US Institute of Peace, October 2001.website , http,//salaminstitute.org/FaithBasedActors.pdf.

على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظور متوسط الأجل وطويل الأجل، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تفاوتات ثابتة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي"[1].

ويشير الضعف بوجه عام إلى العقبات الكبيرة التي تحول دون حصول بعض الفئات السكانية على المساواة، مما يمنعهم من حماية مصالحهم الخاصة بسبب معوقات مثل الافتقار إلى الموارد المتاحة أو الحصول على الخدمات أو وضع ثانوي في المجموعة. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يجد الأفراد والجماعات صعوبة في الدفاع أو توفير احتياجاتهم، ويجب أن يعتمدوا على الآخرين في بعض خدمات الدعم على الأقل[2]. وعلى الرغم من أن درجة ونوع التأثر تختلفان مع مرور الوقت، وهما سياقان شديدا السياق، فإن هؤلاء الأفراد عادة ما يعانون من انعدام الأمن أكثر من غالبية السكان، مع احتمال أكبر للنتيجة السلبية والخسارة والتمييز وانتهاك حقوقهم ورفاههم. وهذا التمييز ليس سهلا دائما لأن العنف الواسع قد يبدو أنه يؤثر على الجميع في المجتمع دون تمييز، ومع ذلك، فإن أولئك الذين يعيشون بالفعل في ظروف هشة في وقت السلم هم أيضا في الغالب أكثر المتضررين من الحروب. ويمكن لسبل عيشهم أن تذهب من سيء إلى أسوأ. وهذا يعني أن الضعف هو حالة نسبية متصلة متواصلة متعددة الجوانب بين القدرة على الصمود والعجز المطلق، وقد يكون الضعف ناجم عن الخصائص الفيزيائية، كما قد يكون ناجم عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

آثار النزاع بالنسبة لمجتمع المعوقين متعددة. وفيما يلي ذكر لبعضها[3]:

- زيادة عدد المعوقين.
- التمييز والفصل بين مجموعات الإعاقة (على سبيل المثال، قد يحصل أبطال الحرب المعوقين جسديا على المزيد من الاهتمام من المعوقين ذهنيا أو الأشخاص الذين يعانون من مرض خلقي).
- تهميش النساء المعوقات.
- عدم إمكانية الوصول إلى الملاجئ لتقديم الاحتياجات الأساسية الأخرى يعيق تقديم الخدمات.
- الافتقار إلى التمثيل السياسي والقيادة بسبب تغييب أو ضعف المعوقين.
- زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة.
- مزيد من التمييز ضدهم، ومزيد من خطر الإساءة.

---

1 – *JICA.* ***JICA Thematic Guidelines on Peacebuilding Assistance****. 2003. Website , https,//www.jica.go.jp/english/our_work/thematic_issues/peace/pdf/guideline.pdf*

2 – *Idem.*

3 – *Claudia Bell,* ***Disability in the Context of Armed Conflict Situations, paper presented at the conference Disasters are Always Inclusive! Persons with Disabilities in Humanitarian Emergency Situations****, Bonn, Germany, November 7-8, 2007, 5-6. Website , http,//bezev.fastnetworx.de/fileadmin/Neuer_Ordner/Literatur/Bibliothek/Tagungsdokumentationen/Humanitaere_Hilfe/hi_dok_disability_and_conflict_07-endv.pdf*

وتعتبر المنظمات غير الحكومية العاملة في الإغاثة المستفيدين متلقين سلبيين للمعونة؛ وهذا ينطبق بشكل خاص على المعوقين[1]. وبصورة أعم، فإن عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل لا تعتبر هذه الفئة جهات فاعلة من أجل إعادة التأهيل والتنمية وبناء السلم. وقد أشارت الدراسات إلى هذا النقص: "قد لا يكون الموظفون على درجة كافية من الوعي للوصول بشكل استباقي إلى [...] الأشخاص ذوي الإعاقة: إدراكهم" كمجموعات ضعيفة "بدلا من الأشخاص ذوي الاحتياجات والحقوق المحددة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحليل غير كاف من المخاطر التي يواجهها الأفراد، ولا سيما تجاهلهم لقدراتهم.

فتصنيفه على أنه "شخص ضعيف" يمكن أن يسهم في الاستبعاد من فرص التمكين، مثل التعليم وأنشطة الاعتماد على الذات والتدريب المهني والأدوات ومنح الأعمال والأراضي"[2].

وقد أظهر الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما اللاجئون والمشردون، أنهم قادرون على أن يعيشوا حياة مستقلة وأن يشاركوا مشاركة كاملة في الشؤون العامة وأن يقدموا مساهمات إيجابية إلى مجتمعاتهم المحلية[3]. وهذا يتطلب إشراكهم في رسم السياسات والبرامج، حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية في صياغتها وتنفيذها، وتبادل المعارف والمهارات وتنظيم أنفسهم في شكل حركات وجمعيات ويصبحوا جزءا من جميع أبعاد عملية بناء السلم. وهذا الأمر يصبح أكثر أهمية عندما تؤثر القرارات على رفاههم. وإذا كان أحد أهداف بناء سلم إيجابي هو تحقيق مجتمع منصف، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجميع الفئات التي استبعدت.

ثانيا: النوع الاجتماعي كأداة تحليلية ونهج وهدف: يميل الرجال إلى الهيمنة على الأدوار الرسمية في عملية بناء السلم؛ فهناك في الغالب رجال من حفظة السلام، ومفاوضون للسلم من الذكور، وسياسيون من الذكور، وقادة رسميون من الذكور. فالسلطة موزعة توزيعا غير متساو بين الرجل والمرأة، ولا تملك أغلبية النساء صوتا في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني. ومع ذلك، تؤدي المرأة دورا هاما، وإن لم يكن معترفا به إلى حد كبير، في بناء السلم. والافتراض الأساسي هو أن النساء اللائي يشاركن في هذه العمليات سيساعدن على تصميم سلام دائم يكون مفيدا لتمكين المرأة وإدماجها وحمايتها. والهدف من هذا الموضوع هو النهج المقبول عموما المتمثل في إشراك المرأة في عمليات صنع القرار وتمكين المرأة بوصفها صانعة قرارات وعناصر فاعلة في جميع مجالات بناء السلم[4].

---

1 – Claudia Bell, Ibid.

2– لجنة المرأة للاجئات والأطفال، الإعاقة بين اللاجئون والسكان المتضررون من النزاع, مجموعة موارد للعاملين الميدانيين نيويورك، لجنة الإنقاذ الدولية، 2008، ص3.

3– لجنة المرأة للاجئات والأطفال، المرجع نفسه.

*4 – Jean Munro, **Gender and Peacebuilding**, Peacebuilding and Reconstruction Programme Initiative, International Development Research Centre, 2000, p 6.*

أذ يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات التحليلية واتخاذ نهج جنساني لبناء السلم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والسلم. هناك نوعان من النظريات العامة حول هذا الموضوع. الأول هو أن تحقيق السلم يؤدي إلى مزيد من المساواة بين الجنسين، والثاني هو أن تحقيق المساواة بين الجنسين يؤدي إلى السلم.

أثر النزاعات المسلحة على المرأة: فعلى الرغم من وضعهم المدني، فإن النساء (وكذلك الأطفال) أصبحوا بصورة متزايدة أهدافا محددة للهجوم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن العنف الجنسي يستخدم بطريقة أكثر تواترا لشن الحرب، بهدف تدمير المجتمعات المحلية والأسر. وإلى جانب العواقب البدنية والنفسية، كثيرا ما تكون النساء ضحايا نتيجة للعنف الجنسي.

قد أصبحت المرأة بين الفئات الأكثر ضعفا خلال النزاع لأسباب التي تمتد إلى أبعد من العنف[1]. وتوثق التقارير الواردة من جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان أمثلة كثيرة عن استغلال النساء والأطفال المتضررين من النزاع وإساءة معاملتهم. حيث تواجه النساء في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، أثناء فرارهن، الاستغلال الجنسي وانعدام الأمن الجسدي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأسر التي لا يوجد فيها رجال، وكذلك في مخيمات اللاجئين أو المشردين داخليا حيث تكون النساء ربات أسر[2].

وبوجه عام، فإن "النساء معرضات بشكل خاص للتهميش والفقر والمعاناة التي يسببها النزاع المسلح، خاصة عندما يكونن ضحايا للتمييز في زمن السلم، وقد تكون النساء معرضات للخطر بوجه خاص إذا ما تم احتجازهن كحامل "رمزي" للثقافة والعرق[3].

وسواء كضحايا او مقاتلين فان النساء غالبا ما يتحملن عبئا اضافيا بسبب الادوار التقليدية للجنسين: عملهن وقوتهن وتصميمهن للحفاظ على عائلاتهن ومجتمعاتهن خلال الحرب وطوال عملية اعادة بناء السلم البطيئة والطويلة"[4].

وينطوي إرساء عمليات بناء السلم في الواقع على جانبين رئيسيين: التأكد من معالجة مصالح المرأة واحتياجاتها، والاعتراف بدورها الكامل كبناة للسلم.

إن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا (أو حتى غائبا) في مفاوضات السلم الرسمية، سواء كمشاركين محليين يمثلون الفصائل المتحاربة، أو كممثلين للسلطات الدولية التي تشرف على المداولات

---

[1] – *Asian Development Bank,* ***Policy on Gender and Development****, 2003, pp, 41-49. Website , https,//idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/27182/114720.pdf?sequence=1*

[2]– وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID، **المرأة والنزاع**، دليل تمهيدي للعاملين، ص 11.

[3]– الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، 1979.

[4]– صندوق ضمان السلم، **توجيه المجتمع الدولي نحو المشاركة الفعالة للمرأة خلال عمليات السلم**، تحرير كاميل بامبيل كوناواي كلارا باناشاك، آن ماري غوتز، آينا إيامبو ومها منى نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005.

والمؤسسات المدعوة إلى طاولة المفاوضات أو تتوسط فيها. على الرغم من أن " النساء لا يقتصر دورهن على المطالبة بقضايا خاصة بأنفسهن بل يثيرن قضايا تؤثر على المجتمع ككل، مثل إصلاح الأراضي والحصول على القروض وبناء القدرات"[1]. ويعتقد الكثيرون أن بإمكانهم أن يجلبوا منظورا فريدا عن الأسباب الجذرية للنزاع وأثره على الحياة اليومية أو الناس العاديين ونوع المستقبل الذي يمكن أن يقدم للأمة[2].

ومن الأهمية بمكان أيضا إيلاء اهتمام صريح لمشاركة المرأة وإبراز المنظورات الجنسانية في اتفاقات السلم لضمان أن تكون الاتفاقات داعمة لمشاركة المرأة على قدم المساواة في إعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع وفي منع نشوب النزاعات في المستقبل. "إن غياب المرأة في عمليات السلم وفشل اتفاقات السلم في تعزيز المساواة بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى استمرار التمييز ضد المرأة واستمرار تهميشها في إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع

وأهم مخاطر الحماية التي تواجهها النساء في أعقاب النزاعات، وكيفية معالجتها، هي[3]:

- ضرورة حماية الفتيات والنساء من العنف، ولا سيما العنف الجنساني؛
- الحاجة إلى حماية المرأة من مزيد من العنف والإصابات من خلال برامج إزالة الألغام والأسلحة الصغيرة؛
- الحاجة إلى تحسين معالجة الحالة الخاصة للمقاتلات السابقات والنساء والفتيات ؛
- الحاجة إلى دعم نشاط المرأة في السياسة وإدماجها وقيادتها ؛
- ضرورة منع استمرار الظلم الجنساني؛
- منع عودة النساء والفتيات إلى الإيذاء؛
- الحاجة إلى تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في برامج إعادة الإدماج الاقتصادي؛
- ويلزم تعميم مراعاة احتياجات المرأة في برامج الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

كما أن النساء يؤكدن أنفسهن كفاعلين أساسيين في عمليات بناء السالم ويقدمن توضيحات ملموسة في المجالات المختلفة للبناء: الديمقراطية والحكم؛ المسائل الأمنية؛ العدالة؛ الانعاش النفسي والاجتماعي. وريادة الأعمال النسائية كوسيلة للانعاش الاقتصادي والتغيير الاجتماعي.

ودور المرأة في الحياة السياسية واضح للغاية ويتعلق الجانب الأول بدورها في بناء الدستور والإصلاح، حيث يسلط الممارسون الضوء على حيوية دمج أصوات النساء في الهيئات الدستورية وفي

---

[1]– الأمم المتحدة، **السلم والأمن، دراسة مقدمة من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن 1325**، 2000 نيويورك, الأمم المتحدة، 2002، ص 74.

[2]– صندوق النقد الدولي، **الصندوق يطارد البدائل، الأمن الشامل، السلم المستدام, مجموعة أدوات للدعوة والعمل**، 2004، ص 10.

[3]–إدارة عمليات حفظ السلم / إدارة الدعم الميداني – إدارة الدعم الميداني، **المبادئ التوجيهية المشتركة** 2007، ص 28.

كل خطوة من خطوات عملية بناء الدستور (التربية المدنية والمشاورات العامة والصياغة)[1]. ويمثل تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية والتشريعية بعدا آخر جذب اهتماما متزايدا. وتدعو عدة صكوك قانونية دولية إلى مشاركة المرأة في الهيئات الإدارية[2].

ثالثا: الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مع بداية الألفية بتثمين الجهود الرامية إلى تعميم التكفل بالمعاقين في البرامج الإنمائية باعتبارها "قضية ناشئة".[3] عن طريق دمج أحكام الإعاقة في كل برنامج. غير أن الموضوع لا يزال جديدا نسبيا في جدول الأعمال، ولا سيما في مجال بناء السلم.

وفي موازاة ذلك، حدث خلال العقدين الماضيين تحول كبير في النظر إلى برامج المعاقين من كونها أعمال خيرية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة إلى نهج قائم على الحقوق. ومنظور حقوق الإنسان بشأن الإعاقة يعني النظر إلى المعوقين كأشخاص وليس كأشياء. ويستلزم الابتعاد عن النظر إليهم كمشاكل واعتبارهم كأصحاب حقوق. والأهم من ذلك، هو ما تحديد المشاكل خارج شخص المعوق ووضع الطرق التي من خلالها يمكن من خلالها انجاز العمليات الاقتصادية والاجتماعية لدمجهم"[4].

وقد قام المقرر الخاص للأمم المتحدة برصد هذه القواعد وكان لها دور فعال في عملية زيادة الوعي بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وفي تحفيز تغيير إيجابي في النظر إليهم، كما أن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم قد بدأت تولي اهتماما نشطا بقضايا الإعاقة. تمثل في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التي اعتمدت في ديسمبر 2006 ودخلت حيز التنفيذ في ماي 2008) خطوة أخرجد مهمة.

وتقوم المنظمات المعنية بحماية حقوق المعوقين برصد المظالم التي تتعرض لها هذه الفئة، كما تقود مشاريع للتوعية بالإعاقة بوصفها قضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان[5].

---

[1]– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **إصلاح الشرطة المراعية للمنظور الجنساني في مجتمعات ما بعد النزاع**، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، ص 5.

[2] –*Jolynn Shoemaker, By the People for the People, **Constitution-Building, Gender and Democratization**, in Women for Women International, Gender and Constitution-Building, From Paper to Practice. Critical Half Bi-Annual Journal of Women for Women International, no. 1 2005, p9. Website , https,//fr.scribd.com/document/35459928/Women-in-Constitution*

3 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعميم الإعاقة في جدول أعمال التنمية، لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، E / CN.5 / 2008/62008.

4 – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستخدام الحالي والإمكانيات المستقبلية لصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق الإعاقة جنيف، 2002، ص ص 1-2.

5 – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع نفسه.

وتسترشد وكالات المعونة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بالمادة 11 من الاتفاقية التي تحكم الالتزام بضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلمتهم في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية، وكذلك المادة 32 المتعلقة بالتعاون الدولي. ومن بين تلك الوكالات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذ تحاول تحسين تعميم قضايا الإعاقة في برامجها وفي إطار هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة،

وقد بذلت المفوضية جهودا لإدراج قضايا الحماية في مذكراتها الإرشادية ووثائقها المتعلقة بالسياسة العامة، وأنشطتها تجاه المعوقين والمسنين. وتركز الجهود الآن على الانتقال إلى ما هو أبعد من رؤية هؤلاء السكان بوصفهم ضعفاء ومعتمدين فقط[1]. غير أن مجتمع المنظمات غير الحكومية شدد على أن "الأهم من التآزر بين الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية أو النهج المفاهيمية الجديدة هو الحاجة إلى تقليص الفجوة الهائلة بين المعايير القائمة والحقيقة اليومية للمعوقين في حالات الأزمات"[2].

وقد استفادت المنظمات غير الحكومية من الدعوة الرامية إلى تعزيز مراعاة المنظور الجنساني. وهناك أيضا حملة، طرحت من قبل " تضمين الجميع"، لتشمل القضايا ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يضم الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية مجموعة مهام تعمل على تعميم هذه القضايا في مختلف جوانب التنمية وبناء السلم[3].

وقد دفع العاملون في المجال الإنساني المشاركين في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع هذه الخطة. وعلى سبيل المثال، كانت الجهود الرامية إلى تطوير أفضل الممارسات في تقديم الدعم الطبي والنفسي – الاجتماعي والصحة العقلية في حالات الطوارئ جزءا من تلك العملية. ولتقديم أمثلة قليلة على مبادرات المنظمات غير الحكومية: وضعت المنظمة الدولية للمعوقين مبادئ توجيهية وتوصيات ترمي إلى حماية وإدماج هؤلاء الأشخاص الضعفاء. ويشمل ذلك

---

*1 – UNESCAP, **The Protection of Older Persons and Persons with Disabilities**, High-level Meeting on the Regional Review of the Madrid International Plan of Action on Ageing, ESID/HLM-MIPAA/2, 2007. Website ,*
http,//www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/review_map/Philippines.pdf
*2 – Handicap International, **Newsletter N°1**, September 2008. Website ,*
https,//wecando.wordpress.com/tag/handicap-international/
3 – Communication with Maria Kett 5 December 2008. Website ,
https,//wecando.wordpress.com/tag/handicap-international/

بصفة خاصة المشردين واللاجئين الذين يتأثرون بصورة مشتركة بالتغييرات التي تحدث في بيئتهم[1]. والتحالف الدولي لحظر الألغام الأرضية شكل فريقا عاملا معنيا بمساعدة الضحايا ومن بين أهدافها العامة تشجيع إدماج الناجين من الألغام الأرضية في صنع القرارات والتخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تهمهم؛ والدفاع عن حقوق الناجين من الألغام الأرضية[2].

المبحث الخامس: بناء الأمن والنظام العام:

يعتبر الأمن والنظام العام عنصران لا غنى عنهما لبناء السلم، ومفهوم بناء السلم لم يعد يعني عدم عودة المقاتلين السابقين إلى الحرب فحسب، بل يعني أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الانتقال من السلم إلى التنمية.

إن توفير الأمن الفعال والحفاظ على النظام العام هو أحد المتطلبات الرئيسية للسلم والتنمية المستدامين. وغالبا ما تواجه دول ما بعد النزاع مجموعة معقدة من التحديات الأمنية، وكثير منها ينبع من فقدان الدول السيطرة على الاستخدام المشروع للقوة. إذا كان السكان مهددين من قبل الشرطة التي لا تخضع للمساءلة وسوء الإدارة أو القوات العسكرية أو وحدات الاستخبارات، وإذا تم تقويض الدولة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة، وإذا لم يتم نزع سلاح المقاتلين السابقين بما في ذلك الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، وإذا كانت الدولة لا يمكنها السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وإذا لم يتم إنفاذ النظم القانونية، فإن بناء السلم سيكون بعيد المنال، ولا يمكن تجنب الانتكاس إلى النزاع العنيف مجددا[3].

فكثيرا ما يكون الوضع الأمني محفوفا بالمخاطر في أوضاع ما بعد النزاع، حيث لا تزال الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول تؤدي أدورا كمفسدين محتملين للسلم. والمقاتلون السابقون الذين ينتظرون برامج التسريح وإعادة الإدماج والألغام الأرضية التي تحد من إمكانية الوصول إلى الموارد والحد من سبل معيشة الناس، وجهاز أمن الدولة الذي يعاني من إعادة الإعمار أو غير مستعدين

---

1 – Handicap International, ***Emergency Situations, Including Refugees/ Displaced Persons with Disabilities***, France. Website , https,//emergency.unhcr.org/entry/75627/persons-with-disabilities

2 – Landmine Survivors Network, ***Participation and Partnership, A Rights-Based Approach to a Weapon's Legacy.*** Background paper, International Human Rights Standard-Setting Processes Workshop. Geneva, Switzerland, 2005.website , http,//www.ichrp.org/files/papers/89/120B_-_Participation_and_Partnership_-_A_Rights-based_Approach_to_a_Weapon_s_Legacy_Young__Kirsten__2005.pdf

3 – Alan Bryden and Heiner Hnggi, ***Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding,*** DCAF, 2005. Website , https,//www.files.ethz.ch/isn/96924/YB2005.pdf

لتوفير الأمن للدولة وسكانها، يخلق انعدام الأمن في البيئات الهشة والمثيرة للخلاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدة النزاع، ومستوى العنف والتضارب بين المجموعات، تشكل جميعها تحديات أمام تنفيذ أنشطة بناء السلم. لذلك لا بد من توفير الأمن الأساسي، وتعزيز تدابير بناء الثقة، والقدرة المحلية على توفير الأمن للمواطنين الذين نشأوا في بيئات ما بعد النزاع.

إن الاحتياجات والتحديات التي تواجه بناء السلم تتطلب تعريفا أوسع وأعمق للأمن لا يقتصر على المسائل العسكرية بل يشمل أيضا قضايا من قبيل انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وعندما يتعلق الأمر بالمعايير المتعلقة بمسائل الأمن والنظام العام (مثل الأسلحة الصغيرة والأعمال المتعلقة بالألغام)، فإن العديد من المواضيع الفرعية تظهر أبعادا عالمية وإقليمية قوية.

المطلب الأول: حوكمة وإصلاح القطاع الأمني:

يعتبر إصلاح قطاع الأمن في مجتمعات ما بعد النزاع جزءا حيويا من استعادة السلم. فغالبا ما تتسم البلدان هذه البلدان بمؤسسات الدولة الضعيفة، والأوضاع السياسية الهشة، والتوترات وانعدام الأمن بين مختلف الجماعات المجتمعية، والجهات المسلحة المتضخمة والمؤثرة، والظروف الاقتصادية الهشة. كما تفتقر العديد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع إلى هياكل لتوفير الأمن المادي لمواطنيها. قد تكون بعض البيئات الأمنية ضارة جدا لتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني الفعالة لأن عملية إصلاح القطاع الأمني تجري في ظل ظروف قتالية[1].

أولا: القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع: إن ما يميز إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع هو أنه يعتمد عليه في التعامل وجه التحديد مع إرث النزاع السابق. وتعتبر أنشطة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإرساء سيادة القانون وتعزيزها، عناصر أساسية في إعادة بناء القطاع الأمني،

ويشكل توفير الأمن مشكلة رئيسية في بيئات ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في الحالات التي يلزم فيها وجود دولي. لذلك، فإن إصلاح الجيش والشرطة عنصر هام يلزم ربطه بالأداء السليم للمحاكم وأنظمة السجون، فضلا عن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة[2].

---

[1] – Nicole Ball, ***Dilemmas of Security Sector Reform, Response to Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries***, *Berlin, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, August 2004, p 8. Website , http,//www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue2_ball.pdf*

[2] *–Michael Brzoska and Andreas Heinemann-Grüder,* ***Security Sector Reform and Post-Conflict Reconstruction under International Auspices****, in Reform and Reconstruction of the Security Sector, ed. Alan Bryden and Heiner Hänggi Geneva, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004, p 123. Website , https,//www.researchgate.net/profile/Michael_Brzoska/publication/242612524_Security_Sector_R*

ففي بيئات ما بعد النزاع، هناك حاجة إلى تجريد فصائل المتمردين والميليشيات المسلحة من السلاح، وتخفيض عدد القوات المسلحة وحجمها، وتطبيع النفقات العسكرية، والتصدي للفساد. بالإضافة إلى ذلك يسند للمجتمع المدني ووسائط الإعلام ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية على نحو متزايد بدور هام في إدارة القطاع الأمني[1].

ثانيا: إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع: بصفة عامة، فإن إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع له ثلاثة أهداف رئيسية[2]:

1-والهدف الأول هو إعادة بناء مؤسسات قطاع الأمن من الصفر (كما هو الحال في أفغانستان وتيمور الشرقية) وإعادة بناء المؤسسات القائمة وإدماج المقاتلين السابقين (كما هو الحال في جنوب أفريقيا وأنغولا). وتهدف الأنشطة خلال المراحل المبكرة من إصلاح القطاع الأمني إلى منع احتمال عودة العنف، لا سيما من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكل المقاتلين من الدول. فالجهات الفاعلة المسلحة التي لديها القدرة على إعادة الانخراط في النزاع العنيف لا توافق بسهولة على الاستسلام في أعقاب النزاع، وتتضمن عملية إصلاح القطاع الأمني طويلة الأجل تدابير لتقليص حجم القوات المسلحة ومعالجة توازن الموظفين وفقا للاعراق ونوع ونوع الجنس. كما أن التدريب والتعليم مهام ضرورية لجعل قوات الأمن أكثر فعالية.

2-ويشير الهدف الثاني إلى قدرة الدولة على السيطرة على مؤسسات قطاع الأمن التابعة لها تحت إشراف مدني ديمقراطي "عاملا مهما آخر في إصلاح القطاع الأمني، والهدف الرئيسي في هذا المجال هو ضمان عدم استخدام قوات الأمن كأداة لقمع المواطنين وألا يتدخلون في السياسة والاقتصاد والمجتمع، فالجهات الفاعلة في هذا المجال من الإصلاح هي بصفة عامة وزارات الدفاع والداخلية والعدل والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والمساءلة عن نفقات قوات الأمن.

3-والهدف الثالث هو التأكد من أن قواعد النظام والأمن تسود في جميع أنحاء الدولة حتى يمكن الحفاظ على الأمن. ويتناول هذا الهدف أساسا الإصلاحات القضائية، مثل تنقيح القوانين الجنائية وتحديث المحاكم والسجون، وزيادة عدد القضاة وموظفي السجون، وتعزيز العدالة الانتقالية (مثل محاكمة مجرمي الحرب السابقين ومنتهكي حقوق الإنسان). وبالإضافة إلى ذلك، يشمل مفهوم الحكم

---

eform_and_Post-Conflict_Reconstruction_under_International_Auspices/links/0deec535a0c8d5eafc000000/Security-Sector-Reform-and-Post-Conflict-Reconstruction-under-International-Auspices.pdf

[1] – *Heiner Hänggi, op, cit.*

[2] – *Ibid.*

الرشيد تدابير لمكافحة الفساد وتعزيز المجتمع المدني ووسائط الإعلام للإشراف على التهديدات التي يتعرض لها أمن الناس والإبلاغ عنها.

وعادة ما يعتبر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا من العملية الأوسع لإصلاح القطاع الأمني. وقد أثبت تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في سيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن تحمله دون إعادة بناء الجيوش الوطنية وقوات الشرطة المنضبطة والمهنية. وعلى الرغم من أن العديد من المحللين وصانعي السياسات يعترفون بالصلة الهامة بين القطاعين، فإن حقيقة الأمر هي أن القطاعات لا تتفاعل دائما بطريقة منسقة أو فعالة.

ومن المرجح أن تجرى أهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفترة أقصر من الزمن، لا سيما وأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشمل نزع السلاح والتسريح من أجل القضاء على إمكانية العنف عن طريق إيجاد سبل عيش بديلة للمقاتلين السابقين وتقليل القوات أو الجماعات المسلحة التي يمكن أن تشكل تهديدا لإرساء سيادة القانون. وعلى النقيض من ذلك، فإن إصلاح القطاع الأمني لديه أجندة إصلاح أوسع نطاقا في عدد من المؤسسات الأمنية ويتطلب وقتا أطول بكثير. وكثيرا ما ينظر إلى إصلاح القطاع الأمني لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تعزيز مؤسسات الأمن التابعة للدولة تحت السيطرة الديمقراطية "السليمة" والحد من انعدام الأمن.

ويدمج المقاتلون السابقون الذين تم تسريحهم في المجتمعات المحلية في القوات المسلحة والشرطة وقوات الأمن الأخرى (مثل الشركات شبه العسكرية أو شركات الأمن الخاصة). وفي نفس الوقت يجب أن تتعامل عملية إصلاح القطاع الأمني مع هذه المؤسسات بعناية حتى يتمكن المقاتلون السابقون الذين جندوا في مؤسسات القطاع الأمني من القيام بوظائفهم اليومية.

وتعتبر عملية المصالحة جزء هام من السماح للمقاتلين السابقين بإعادة قبولهم في المجتمعات المحلية التي سيعاد توطينهم فيها بعد تسريحهم. وتوفر برامج المصالحة الدعم لتشجيع القبول، مثل فرص الحوار، والتعليم، والاحتفالات والطقوس الروحية لتشجيع الغفران، ومشاريع إعادة البناء المجتمعية المشتركة، ومحاكم الحقيقة والمصالحة والذهاب إلى الانعاش النفسي الاجتماعي والحوار الوطني.

ومن شأن القرارات المتعلقة بحجم ونوع قوات الأمن الجديدة، التي سيجري تجنيدها، وكيف يمكن للقوات أن تعمل في المراحل الأولى من عملية الانتقال، أن تعكس عادة الضغوط الفورية المترتبة على الاستقرار بعد انتهاء النزاع، مع محدودية التمويل والوقت. وقد يفي الاتفاق بشأن عدد ونوع الجنود المحتجزين بالأهداف قصيرة الأجل؛ ومع ذلك، قد تصبح هذه القرارات ذات نتائج عكسية في عملية إصلاح القطاع الأمني على المدى الطويل، كما أن حجم وشخصية قوات الأمن الجديدة مدفوعة بالمصالح السياسية والعسكرية للأحزاب الفائزة.

مع ضرورة تحديث الشرطة وتطويرها للحفاظ على ثقة المجتمعات التي يعملون فيها، وهذا النهج يتناقض مع تقاليد الشرطة العسكرية التي لا تزال سائدة في مناطق كثيرة من العالم، لا سيما في مجتمعات ما بعد الاستعمار، والتي كثيرا ما تركز على حماية الدولة والنخب الحاكمة، بدلا من حماية المواطنين، كما أن وجود صلات قوية بين الشرطة والمجتمع أمر حيوي لتعزيز ممارسات الشرطة الجيدة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن اللجوء الى الاسلحة النارية، وتعزيز الامن الانسانى"[1].

ويتعين تأمين الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم جمعها خلال برامج نزع السلاح من أجل منع سرقة المخزونات وإعادة تدوير الأسلحة إلى الجماعات المتمردة أو الشبكات الإجرامية أو الأفراد.فقد يؤدي الفشل في إدارة مخزونات الأسلحة والذخائر إلى تقويض إصلاح قطاع الأمن. ومن شأن زيادة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة أن تسمح للمفسدين لعملية السلم بمواصلة عرقلة المفاوضات أو أنشطة بناءه. وقد يخلق انعدام الأمن على نطاق واسع ظروفا للدعم الشعبي لليقظة أو الشرطة الاستبدادية. كما أن زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المجتمع من شأنه أن يضع ضغطا أكبر على قوة الشرطة، لا سيما إذا كانت تمر بعملية إعادة هيكلة.

وكثيرا ما تعتبر بعض القضايا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل مراقبة الحدود، وإدارة المخزونات، وجمع الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة موظفي الجمارك وحرس الحدود والشرطة والجيش و / أو أجهزة الاستخبارات. ولذلك، فإن تطوير وإنفاذ القوانين التي تنظم حيازة الأسلحة ونقلها والاتجار بها يمكن أن يغذي الجانب الأوسع للإصلاحات القانونية والدفاعية.

ومن الناحية النظرية، تعتبر الإجراءات المتعلقة بالألغام "تدبيرا فعالا لبناء الثقة" في حالات ما بعد النزاع. وهو يدعم جدول أعمال أوسع لبناء السلم، بما في ذلك أنشطة إصلاح القطاع الأمني. وعلى الرغم من الامكانات الكبيرة لإدماج أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في الاطار العام لأنشطة إصلاح القطاع الأمني، فإن التفاعلات بين هذين القطاعين تبدو قليلة.

وتحدد سيادة القانون درجة التمتع بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان على قدم المساواة. وفي إطار أنشطة إصلاح القطاع الأمني، فإن إصلاح مؤسسات الشرطة يترابط مع إصلاح المحاكم والسجون. وإذا كانت إحدى هذه المؤسسات الثلاث ضعيفة أو غير فعالة، فسوف تقوض المؤسسات الأخرى.

وبما أن الجهات الفاعلة المسلحة غالبا ما تستهدف المدنيين في النزاع، فإن لها صورة سلبية جدا في كثير من البلدان التي مزقتها الحروب. وإذا كان الجيش والشرطة جزءا من هيكل الدولة المفترسة، فقد لعبت برامج إصلاح القطاع الأمني التي تدعمها الجهات المانحة دورا في تحويل مصالح جهاز

[1] – *Small Arms Survey*, ***Critical Triggers, Implementing International Standards for Police Firearm Use***, *in Small Arms Survey 2004 Geneva, Small Arms Survey, 2004, p7. Website , http://humanrobotinteraction.org/journal/index.php/HRI/article/download/301/pdf_37*

الأمن من حماية الاستبداد إلى حماية المدنيين. ويجب أن تتاح للمجتمعات المحلية فرصة التعبير عن شواغلها بشأن الاحتياجات والتوقعات فيما يتعلق بأدوار مؤسسات قطاع الأمن الجديدة، حتى تكون أكثر عرضة للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات.

ويرى البعض أن تعزيز برامج الشرطة المجتمعية يمكن أن يساعد على زيادة الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، وقد تساعد الشرطة المجتمعية، التي تعمل فيها قوة الشرطة بالشراكة مع المجتمع المحلي، على زيادة الثقة بين الطرفين من خلال السماح لها بمعالجة وحل مختلف مشاكل الأمن المجتمعي معا. وقد تخلق أيضا فرصا لبرامج قصيرة الأجل لجمع الأسلحة لمن يسلمو الأسلحة، مما يقلل من مصادر التهديد في المجتمع المحلي

وستنجح عملية إصلاح القطاع الأمني فقط إذا كانت الأنشطة شرعية وعندما يكون هناك شعور متزايد بالملكية المحلية. وبالنسبة لوري ناثان Laurie Nathan، الخبير في إصلاح القطاع الأمني، "إن مبدأ الملكية المحلية لإصلاح القطاع الأمني يعني أن إصلاح السياسات والمؤسسات والأنشطة الأمنية في بلد ما يجب أن تصمم وتدار وتنفذ من قبل الفاعلين المحليين وليس الجهات الخارجية"[(1)].

المطلب الثاني: إصلاح قطاع الشرطة المجتمعية: عموما، فإن الطلب على الأمن غالبا ما يتجاوز قدرة الدولة على توفيره. وعلى الرغم من أن قوة الدولة نسبية، فإنها غالبا ما تقاس وفقا لمدى قدرتها على القيام بالوظائف الأساسية المرتبطة بها مثل الأمن المادي والمؤسسات السياسية المشروعة والإدارة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية وقدرتها على السيطرة على أراضيها.

في الدول الضعيفة أو الفاشلة أو المنهارة، تتزايد التهديدات الأمنية. وغالبا ما يتسبب ضعفها الهيكلي المتأصل في انتشار وتوسع الجهات الأمنية الفاعلة. ويذكر الباحث أنطوني مينار *Anthony Minnar* أن "إحدى العقبات الرئيسية لإقامة الشراكة هي خوف الشرطة من فقدان الحكم الذاتي والارتباط الضمني لأفراد الأمن الخاص الذين لديهم مصالح خاصة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مطالب متناقضة. ومع ذلك، اكتسب نهج الشراكة زخما في البلدان المتقدمة النمو في منتصف التسعينات، مرتبطا بتطوير الشرطة المجتمعية والتركيز على سلامة المجتمع المحلي ومنع الجريمة. كما أن التفسير الضيق لمنع الجريمة بأنه الحراسة (للشخصيات العامة أو الحكومية) عفى عنه الزمن"[(2)].

---

[1] – *Laurie Nathan, **The Challenge of Local Ownership of SSR**, From Donor Rhetoric to Practice, in Local Ownership and Security Sector Reform, ed.Timothy Donais Munster, Lit Verlag, 2008, p9.website ,*
https,//www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/LocalOwnershipandSSR1.pdf

[2] – *Anthony Minnar, **Oversight and monitoring of non-state/private policing, The private security practitioners in South Africa**, in Private Security in Africa, Manifestations, Challenges*

وقد ركزت الدول الضعيفة أو الفاشلة تقليديا على التهديدات الأمنية الداخلية أكثر من التهديدات الخارجية، مثل تركة الاستعمار، وعملية تشكيل الدولة[1]، وفي ظل هذه الظروف، قد لا تكون الدولة ومؤسساتها قادرة على ضمان السلمة والأمن لجميع مواطنيها. ويفتقر مسؤولو الأمن العام في الدول الضعيفة أو الفاشلة إلى المساءلة. ويفتقرون إلى الموارد الأساسية حتى يتمكنوا من أداء الواجبات على النحو الملائم. وفي بعض الحالات، لا يوجد تمييز بين المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة نظرا لأن كلا منهما موجه ضد التهديدات الأمنية الداخلية للنظام [2].

ففي بيئات ما بعد النزاع، أصبح تغيير الثقافة السياسية المحيطة بالأمن العام أمرا صعبا بالفعل، ولكن الشرطة وغيرها من قوات الأمن غير العسكرية التي تنشأ من حالات الصراع غالبا ما تنظر إليها المجتمعات المحلية باعتبارها جهات فاعلة جزئية. يقول تيموثي دونيس *Timothy Donais*، الخبير الأمني، إن "قوات الشرطة المحلية تقرب كثيرا من الصراعات السياسية ولا حل لها عندما تستخدم كأدوات للسلطة السياسية".[3] وقد عارض تعدد الجهات الفاعلة التي تقدم خدمات الأمن والمفاهيم التقليدية للسيادة والحكم الأمني وأثار تساؤلات بشأن الأنواع المناسبة من الآليات لإصلاح منظمات الشرطة .

ويشجع المانحون مبادرات إصلاح الشرطة وتوجيهها نحو الشرطة المجتمعية في إطار إعادة تأهيل القطاع الأمني، والرغم من أن إصلاح الشرطة يتم تضمينه بشكل عام في خطابات المسؤولين في الدول الخارجة من النزاع، إلا أن غالبية مهامها لا تزال تمنح المؤسسات العسكرية والاستخباراتية، مع إيلاء اهتمام أقل لوكالات مراقبة الحدود والشرطة. وفي بعض الأحيان، تجري إصلاحات للشرطة بمعزل عن عمليات الإصلاح الأخرى مثل النظام القضائي والنظام الجنائي. غير أن إصلاح منظمات إنفاذ القانون ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه عنصر ضروري لبناء الثقة في المجتمعات المحلية.

ويقول تورستن ستوديك *Thorsten Stodiek* عن إنشاء قوات شرطة متعددة الأعراق "حتى لو تصرفت الشرطة بشكل مناسب وحماية حقوق جميع المواطنين بطريقة غير منحازة، قد تحتاج بعض

---

and Regulations, by Sabelo Gumedze ed.. ISS Monograph Series 139 2007, 143. Website : https,//issafrica.org/research/monographs

[1] – *Anthony Minnar, Ibid*

[2] –*Charles Call and Michael Barnett,* ***Looking for a Few Good Cops, Peacekeeping , Peacebuilding and the UN Civilian Police,*** *International Peacekeeping, Vol. 6, No. 4 Winter 1999, p 45 website , http,//pdfserve.informaworld.com/194269_751306446_784170948.pdf*

[3] –*Donais,* ***Back to Square One, The Politics of Police Reform in Haiti,*** *website. http,//web.ebscohost.com/Legacy/Views/static/html/Error.htm?aspxerrorpath=/ehost/pdf*

الجماعات العرقية المزيد من الوقت لكسب الثقة، ولهذا السبب الإصلاحات يجب أن تكون شاملة وطويلة – وضرورة وضع برامج لبناء الثقة مثل "الشرطة المجتمعية"[(1)].

وقد أسهمت انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الشرطة وعدم احترام سيادة القانون في تعزيز مفهوم عدم الثقة بينها وبين بعض المجتمعات المحلية. ويلزم ربط الإصلاحات الفعالة للشرطة بمؤسسات العدالة الجنائية الأخرى[(2)]. إن غرس المعايير الديمقراطية في مؤسسات الشرطة يعني أن إجراءات الشرطة يجب بالتالي أن تحكمها سيادة القانون بدلا من التوجيهات التي تعطى تعسفيا من جانب نظام معين[(3)]. وفي الوقت نفسه، فإن التمسك بسيادة القانون قد يتعارض مع مسؤولية حماية حقوق الإنسان، لا سيما إذا اقتضى القانون من مؤسسات الشرطة أن تتصرف بطريقة تعسفية وقمعية. وعلاوة على ذلك، من أجل أن تتصرف الشرطة وفقا لمعايير حقوق الإنسان، من الضروري حصولها على تدريب واسع وعملي. فالعديد من مجتمعات ما بعد المرحلة الانتقالية لم تكن معتادة على النظم الأمنية القائمة على حقوق الإنسان وخدمة المواطنين.

ويدعو بعض العلماء إلى أن إصلاح الشرطة يؤكد على "سيادة القانون والعدالة والأمن على المدى الطويل، بدلا من النظام القصير الأجل، وهو يشمل وجهة نظر حقوق الإنسان إلى حد ما، ولكنه يتجاوزها مع التركيز على التنمية المؤسسية، فإن المصطلحات مثل إصلاح الشرطة، وسيادة القانون وإصلاح العدالة، والوكالات المانحة المكرسة للإصلاح القضائي وسيادة القانون، والعديد من المحللين الأكاديميين لإصلاح الشرطة، هي أفضل الأمثلة على هذه الفئة الأكثر تنوعا. وكانت

[1] – Thorsten Stodiek, ***The OSCE and the Creation of Multi-Ethnic Police Forces in the Balkans***, *CORE Working Paper 14, Centre for OSCE Research, Hamburg, 8. Website , https,//ifsh.de/en/research/research-cluster/intra-societal-potentials-for-violence/*

[2] – *Groenewald and Peake,* ***Policing Reform through Community-Based Policing****, 3. Website , http,//hei.unige.ch/sas/files/portal/issueareas/security/security_pdf/2004_Hesta_Peake.pdf*

[3] – *Charles Call, Pinball and Punctuated Equilibrium,* ***The Birth of a Democratic Policing Norm?****, Paper for the Annual conference of the International Studies Association in Los Angeles, CA, March 16, 2000, 4-5. Website , https,//books.google.com.tr/books?id=jAzNQGZ0AV4C&pg=PA93&lpg=PA93&dq=Pinball+and+Punctuated+Equilibrium&source=bl&ots=Z0ZAhDzjea&sig=fZhXlgyOtnudR8HgLdqjYNbfb40&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwiqp7XcpKDZAhXHkywKHf1pAHoQ6AEIJjAA#v=onepage&q=Pinball%20and%20Punctuated%20Equilibrium&f=false*

وكالات التنمية، تتبنى هذا المنظور بشكل متزايد، مستندة الى علاقة اكثر شمولا بين الامن والتنمية والديمقراطية، بما فى ذلك الاهتمام بالشرطة"[1].

ويرتكز إدماج أنشطة الشرطة في جدول أعمال التنمية على افتراض أن المستويات العالية من الجريمة والفساد تعيق التنمية في المجتمع وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يفتقر الفقراء والمهمشون إلى الهياكل السياسية أو الاجتماعية، ومن غير المرجح أن يكون لهم أي تأثير على السياسة والبرامج التي تؤثر على حياتهم اليومية. ولذلك، فإن مبادرات الشرطة المجتمعية تسعى إلى تيسير وصول الناس إلى العدالة، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي عن طريق تقريب منظمات إنفاذ القانون من السكان[2].

إن الحد من مستوى انعدام الأمن وتحسين السلامة في المجتمع هو أحد الأهداف الرئيسية للشرطة المجتمعية. غير أن المواطنين لن يكونوا على استعداد لتسليم الأسلحة النارية غير المشروعة التي بحوزتهم إلا إذا رأوا تحسنا في السلامة والأمن العامين وإذا كان لديهم قدر من الثقة في الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. وبالتالي تكون الشرطة المجتمعية بمثابة بوابة للمساعدة على بناء الثقة وتحسين العلاقة بين المسؤولين المحليين عن طريق إنفاذ القانون في المجتمع المحلي.

وقد لاحظ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن زيادة تمثيل المرأة في قوات الشرطة تشكل جزءا هاما من إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية[3]، كما أشار الخبراء إلى أن حصول المرأة على الأمن والعدالة أمر هام لأن القانون العرفي والممارسات الدينية كثيرا ما تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة المرأة ومركزها[4]. وتنص المبادئ التوجيهية لإدماج المنظور الجنساني في الشرطة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون على أنه "يجب إشراك المرأة في جميع المشاورات من أجل تصميم سياسات الشرطة المجتمعية، لضمان انعكاس أولوياتها الأمنية [5].

---

[1] -Charles T. Call. **Competing Donor Approaches to Post-Conflict Police Reform**, *Journal of Conflict, Security and Development, Vol. 2, No. 1 Spring 2002, 105-106. Website , http,//pdfserve.informaworld.com/863754_751306446_747354882.pdf*

[2] -*Groenewald and Peake,* ***Policing Reform through Community-Based Policing****, pp 3-4. Website , http,//hei.unige.ch/sas/files/portal/issueareas/security/security_pdf/2004_Hesta_Peake.pdf*

[3]- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ورقة إحاطة بشأن السياسات، إصلاح الشرطة المراعية للمنظور الجنساني في مجتمعات ما بعد النزاع**، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر 2007 .

[4]- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع نفسه

[5]- إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، **المبادئ التوجيهية لإدماج المنظورات الجنسانية في الشرطة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون**، نيويورك، الأمم المتحدة، 14 نيسان / أبريل 2008، 7.

المطلب الثالث: نزع الأسلحة الصغيرة والخفيفة: إن الفشل في معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها يقوض السياسات الأوسع نطاقا لبناء السلم وما بعد النزاع"[1]. في أبريل 2008، أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن موضوع الأسلحة الصغيرة إلى أنه "في حين أن تراكم الأسلحة الصغيرة وحده قد لا يخلق النزاعات التي تستخدم فيها، فإن تراكمها المفرط وتوافرها العالمي يميل لتفاقم النزاعات من خلال زيادة الفتك ومدة العنف وزيادة الشعور بانعدام الأمن مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسلحة"[2]. ففي حالة عدم وجود مستوى أساسي من الأمن والسلامة، من الصعب ضمان التنمية وإعادة الإعمار والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وحتى إيصال المساعدات الإنسانية.

وقد شدد الخبراء المعنيون بمشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على أن "الأسلحة الصغيرة لا تتسبب في نزاعات داخلية أو طائفية، إلا أن سهولة توفرها يمكن أن تجعل اللجوء إلى العنف أقل تكلفة"[3]. إن وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بيئات ما بعد النزاع يجعل من غير المرجح أن يتفاوض المقاتلون على اتفاقات سلام ويسهل تجدد العنف إذا ما اعتبرت مفاوضات السلم غير محايدة

وفي معظم بيئات ما بعد النزاع، هناك حاجة لمعالجة الشواغل الأمنية القصيرة الأجل (مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين والسكان المدنيين، وإيجاد تدابير لبناء الثقة لتعزيز السلم المستدام)، والشواغل الأمنية الطويلة الأجل (ضمان أن المقاتلين السابقين يتم إدماجهم بنجاح كمدنيين أو داخل المؤسسات العسكرية أو مؤسسات إنفاذ القانون، وضمان عمل المؤسسات المسؤولة عن الأمن بشكل كامل وشفاف وخاضع للمساءلة وموثوق بها).

وقد أشار الباحث بول كولير *Paul Collier* إلى أن المقاتلين يشكلون مخاوف من انعدام الأمن الكلي والجزئي. فمن ناحية، يرى أن انعدام الأمن الكلي يشكك في أن المقاتلين السابقين يشكلون تهديدا للمجتمع لأنه ليس لهم عمل مربح أو مجزي أو سبل كسب الرزق. ويظهر انعدام الأمن الكلي في شكل عدم يقين للمستقبل[4]. يرتبط جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة من المقاتلين السابقين وتنظيم تدفق هذه الأسلحة ارتباطا مباشرا بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

---

[1] – *Krause, **Small Arms and Light Weapons, Towards Global Public Policy**, 8; see also Laurence, 1998. Website ,*
https,//www.files.ethz.ch/isn/126967/small_arms_light_weapons_03_2007.pdf

[2] – **تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة**، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S / 2008/258 /17 أفريل 2008 /

[3]– *Krause, **Small Arms and Light Weapons, Towards Global Public Policy**,Ibid. p 4.*

[4]–*Ilene Prusher, **UN Aims to Disarm Afghan Fighters**, Christian Science Monitor, December 2, 2003 website , https,//www.csmonitor.com/2003/1202/p06s01-wosc.html.*

أما انعدام الأمن الجزئي، فيشير من جهة أخرى إلى الخوف من الجريمة على المستوى الفردي[1]. وكثيرا ما تكشف مسوح الأسلحة الصغيرة والخفيفة يعزز مشاعر انعدام الأمن، سواء كانت حقيقية أو متصورة، بين السكان المحليين. وفي بعض الحالات، ينبع انعدام الأمن من تكرار حوادث الجريمة واللصوصية، والتوترات الطائفية الكامنة، ومؤسسات إنفاذ القانون العامة الفاسدة وغير الفعالة أو حفظة السلم الدوليين، مما يجبر بعض الأفراد أو الجماعات على حيازة الأسلحة لتوفير الأمن لهم.

وقد أكدت المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إصالح القطاع الأمني والحوكمة على تأثير انتشار الأسلحة الصغيرة على ممارسات القطاع الأمني الجيدة، وأشارت إلى أن " أهمية نزع الأسلحة الصغيرة وإصالح القطاع الأمني في مجالات منع الجريمة والتجريد من السلاح بعد انتهاء النزاع ويتطلب ذلك وضع وتنفيذ التشريعات والأنظمة والمبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأسلحة من جانب قوات الأمن الرسمية وشركات الأمن الخاصة وكل فرد داخل ووزارات الدفاع، والعدل، والداخلية، والسلطة التشريعية التي تسعى إلى إصالح القطاع الأمني[2]".

إن الزيادة في توفر الأسلحة الصغيرة في أعقاب النزاع لها آثار سلبية عديدة على إرساء سيادة القانون. فهو[3]:

- أولا، يساهم في السلوك التعسفي (مثل عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب) وقد يعزز ذلك ثقافة الإفلات من العقاب ويشجع على مزيد من الإساءة لحقوق الإنسان.
- وثانيا، تستخدم الجماعات المسلحة غير المشروعة والجيش السابق أيضا الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الاختطاف والاعتداء الجنسي والقتل، مما يؤدي أحيانا إلى المساعدة على الإفلات من العقاب. وتتحكم الجماعات المسلحة في بعض الأحيان بأجزاء كاملة من الأراضي أو الأحياء، وترتكب جرائم دون أن تتعرض للطعن من قبل الشرطة والسلطات الأخرى.

وفي جميع الحالات، تتحمل الحكومة مستوى من المسؤولية، وقد اقترحت منظمة العفو الدولية التمييز بين ثلاث طرق لتحديد أعمال الحكومة في هذا الاطار: "اللجنة"، "التغافل"، أو "الإهمال"[1].

1– Paul Collier, ***Demobilization and Insecurity***. *Op, cit.*

2– منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المبادئ التوجيهية لمجموعة المساعدة الإنمائية وسلسلة مراجع الأمن، إصلاح النظام والحكم باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للنشر، 2005، ص43.

3 – *Amnesty International USA Small Arms Working Group*, ***The Lord of Wars, Small Arms and Human Rights***, *Amnesty International USA; see also Human Rights Watch*, ***Controlling The Trade in Small Arms and Light Weapons–Licit or Illicit–Is a Human Rights Imperative*** *Statement, Second Meeting of the Preparatory Committee for the UN Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects, New York, January 18, 2001. Website , http,//www.un.org/events/smallarms2006/pdf/192.15%20 E.pdf*

- التنظيم: "تعني استخدام الأسلحة لانتهاك حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن الشخصي، وتتميز أيضا بمشاركة الحكومة المباشرة في توفير الأسلحة للمتسللين الذين يتعرضون للإساءة، في بعض الأحيان في تحد لحظر الأسلحة على الصعيد الدولي، قد تشمل الأسلحة التي تقدمها الحكومة جماعات شبه عسكرية أو غيرها من الجماعات الوسيطة،

- أما التغافل فيتمثل في عدم وجود تنظيم على الاستخدام التعسفي للأسلحة من قبل الجهات الفاعلة، بل يعني السماح للمتاجرين من القطاع الخاص بنقل الأسلحة لتعزيز المصلحة السياسية أو التجارية للحكومة،

- ويشمل الإهمال، عدم فرض أو تنفيذ ضوابط على الأسلحة، واتخاذ خطوات لمنع الانتهاكات التي يرتكبها أفراد أو جماعات مسلحة، ومحاكمة المسؤولين عنها، أو تأمين حدودها لمنع الاتجار غير المشروع بالمسلحة".

وقد يؤدي الانتشار غير المقيد للأسلحة الصغيرة والخفيفة ونشرها إلى تعريض عمليات المصالحة في مرحلة ما بعد النزاع للخطر، فتغرق البلدان والمناطق التي خرجت من النزاع في نوبات أكثر عنفا[2]. ففي بيئة غير آمنة، من الصعب أن نتصور أي نوع من أنواع المصالحة السياسية والتحول الديمقراطي. وكثيرا ما يتعرض تنظيم الانتخابات نفسها للخطر. وقد يستخدم السياسيون وحلفاؤهم الأسلحة الصغيرة لتخويف المعارضين والناخبين، الأمر الذي يشكل تهديدا للعملية الديمقراطية حيث يخشى الناخبون، ولا سيما النساء والفئات المهمشة والضعيفة، التعبير عن آرائهم أو التصويت بحرية[3]. كما يمكن أن تؤدي التهديدات وارتفاع مستوى الجنوح والعنف أيضا إلى المساعدة في إخفاء الجرائم السياسية[4].

وإذ تعد الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي الأسباب الرئيسية للوفيات المباشرة الناجمة عن النزاعات. فإن معدل جرائم القتل المتصلة بالأسلحة النارية في مجتمعات ما بعد النزاع لا يزال مرتفعا جدا أو

---

[1] – *Amnesty International USA Small Arms Working Group, **The Lord of Wars, Small Arms and Human Rights**. Website , https,//www1.essex.ac.uk/armedcon/story_id/Human%20Rights%20Abuses%20with%20Small%20Arms.pdf*

[2] – *Njunga Mulikita, **Small Arms Proliferation A Major Challenge for Post-conflict Peace Building in Africa**, Conflict Trends 2005,p 26. Website http,//www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol19-issue5/Version-5/M019558087.pdf*

[3] – *Tara Ashtakala, **Update on the Small Arms Situation in South Asia**, South Asia Partnership, Canada, 15 October, 2003. website, http,//www.smallarmssurvey.org/publications/by-type/special-report.html*

[4] – *Batrice Pouligny, **Peace Operations Seen from Below, UN Missions and Local People**, London, C. Hurst & Co., 2006, p258.*

حتى قد يتجاوز عدد الوفيات في ساحات القتال، مما يترك آثارا هامة على قدرة أي مجتمع على التعافي. ولا يزال عدد الضحايا غير المباشرين ولا سيما الفئات الضعيفة، الذين لا يستطيعون الحصول على الغذاء أو المياه أو الرعاية الأساسية مرتفعا.

يلخص هذا القول، التشخيص الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التحديات الاقتصادية التي تفرضها الأسلحة الصغيرة والخفيفة، حيث يمكن أن تتأثر جميع قطاعات المجتمع تقريبا، ولكن التأثير على الفقراء والمهمشين كون أكثر بكثير[1]. كما أن العنف المسلح المستمر يخيف الاستثمارات الأجنبية ويعرض إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي بعد انتهاء النزاع للخطر. ويزداد صعوبة تنفيذ برامج التنمية، مما يؤدي إلى انخفاض المعونة الاقتصادية المقدمة من المانحين الذين يتساءلون عن الكيفية التي يمكن بها لأموالهم تحقيق الأهداف في بيئة عنيفة[2]. وكان لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية لعام 2006 دور أساسي في إبراز الترابط بين الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح والتنمية. ويلزم الإعلان "الدول المشاركة" بدعم برامج الحد من العنف المسلح من منظور التنمية وحقوق الإنسان[3].

كما أن توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة له تأثير قوي على مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا التي تزداد عسكرة. "إن انعدام الأمن المرتبط بالأسلحة يؤثر على المعسكرات بطرق شتى، على الرغم من أنه ليس متوطنا في جميع حالات العودة أو إعادة التوطين: من حيث العنف المنزلي والعنف داخل المجتمعات المحلية والتوترات بين اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة. إن الاتجار بالأسلحة الصغيرة ومن المخيمات يؤثر أيضا على المجتمعات وكذلك الوكالات الإنسانية والإنمائية التي تسعى إلى حماية النازحين"[4].

وتشمل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة "التكاليف الطبية المباشرة والتكاليف غير الطبية المباشرة (الشرطة والسجن، والخدمات القانونية،

---

[1] –*Thomas Jackson, Nicholas Marsh, Taylor Owen, and Anne Thurin*, ***Who Takes the Bullet? The Impact of Small Arms Violence***, *Understanding the Issues 3 Oslo, Norwegian Church Aid, 2005, 13. Site https,//www.ipinst.org/2017/09/investing-in-peace-and-prevention-in-the-sahel-sahara#2*

[2] –*Mulikita*, ***Small Arms Proliferation A Major Challenge for Post-conflict Peace Building in Africa***, *24; Laurance, Light Weapons and Intrastate Conflict, Early Warning Factors and Preventative Action.*

[3] –*Keith Krause*, ***Small Arms and Light Weapons, Towards Global Public Policy***, *New York, International Peace Academy, March 2007, 3. Site ,*
http,//www.smallarmssurvey.org/de/sana/ar/armedviolence.html

[4] –*Idem.*

وتكاليف إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع) والتكاليف غير المباشرة الملموسة (خسائر الإنتاجية وتكاليف الحماية والأمن والتأمين، وفقدان الاستثمار)، والتكاليف غير المباشرة غير المباشرة (نوعية الحياة)".

ركز مشروع مسح الأسلحة الصغيرة تركيزا كبيرا على إبراز التكلفة البشرية للأسلحة الصغيرة، ولا سيما التركيز على العمل الغوثي والإنمائي. وتدعو هذه المؤسسة البحثية أيضا إلى إجراء تقييم لآثار العنف المسلح من منظور اقتصادي بوصفه عنصرا أساسيا في تصميم ورصد وتقييم مبادرات منع العنف والحد منه[1].

الإجراءات المتعلقة بالألغام: ويعتبر العمل المتعلق بالألغام على نطاق واسع عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلم، إلا أن العلاقة والتنفيذ العملي للأنشطة كثيرا ما تكشف عن دينامية معقدة محفوفة بعواقب غير مقصودة (إيجابية وسلبية على السواء).

عادة ما تدرج الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى جانب قضايا نزع السلاح والتسريح، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخفيضها، وإصلاح قطاع الأمن. ويوصي الخبراء في مجال بناء السلم بضرورة النظر في الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال أنشطتها "تخفيض أو إزالة أسلحة الحرب ومنع الوفيات والإصابات، فضلا عن الحد من انعدام الأمن".

إن إزالة الألغام الأرضية وتدميرها يرتبطان بصورة غير مباشرة بعملية نزع السلاح في مجال بناء السلم. وبما أن اتفاقية حظر الألغام تلزم الدول الأطراف بتدمير المخزونات ومنع استخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام تسهم في الحد من الأسلحة العسكرية والتصورات المتعلقة بانعدام الأمن. كما تستخدم الإجراءات المتعلقة بالألغام كأداة لبناء الثقة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرتبط تسريح المقاتلين أثناء بناء السلم بعد انتهاء النزاع ارتباطا وثيقا بأنشطة مكافحة الألغام.

وتشمل الإجراءات المتعلقة بالألغام:

- التوعية بمخاطر الألغام (بما في ذلك المتفجرات من مخلفات الحرب).
- إزالة الألغام لأغراض إنسانية (القيام بمسح ورسم الخرائط ووضع العلامات والتخليص من الألغام والذخائر غير المنفجرة تدمير).
- تدمير المخزونات.
- مساعدة الناجين (بما في ذلك إعادة التأهيل وإعادة الإدماج).

---

1 –Small Arms Survey, ***Victims, Survivors, and Costs***, Small Arms Survey. *http,//www.smallarmssurvey.org/files/portal/issueareas/victims/victimcost.html*

المطلب الرابع: الإجراءات المتعلقة بالألغام: وتميل أنشطة إصلاح القطاع الأمني إلى امتياز بناء قدرات قطاع الأمن الداخلي. ويمكن لتدريب الشرطة وقوات الأمن الأخرى في مجال تسجيل الأسلحة والتخزين الآمن أن يحسن العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي. وقد تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام مفيدة أيضا في المصالحة، باعتبارها عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى القضاء على الانقسامات القديمة وتمكين الأطراف التي قد تكون ضالعة في فظائع خطيرة من العيش معا. وعموما، فإن الأنشطة التعاونية وعمليات العدالة الانتقالية هي الآليات الرئيسية هنا، وقد تسهم الإجراءات المتعلقة بالألغام في كليهما[1].

وتضع المبادئ التوجيهية المنقحة لعام 1999 لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام من وجهة نظر موجهة نحو التنمية، قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام مباشرة ضمن الإطار الأوسع لأنشطة بناء السلم. وتوصي الوثيقة بإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار بناء السلم على الصعيدين الوطني والمحلي، وتقترح أنشطة يمكن أن تدعم فيها الإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات بناء السلم، بما في ذلك في القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية[2]:

- كما تشكل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام جزءا من برامج التعمير والتنمية الوطنية التي يسترشد بها بهدف إيجاد التمكين المجتمعي والثقة الاجتماعية والمجتمع المدني الموجه نحو التنمية.
- وإلى جانب المساعدة المقدمة للضحايا، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إعادة إدماج اللاجئين والمشردين والجنود المسرحين بشكل كامل. وينبغي ألا يكون هناك تمييز ضد الجنود السابقين، ولا سيما ضحايا حوادث الألغام وغيرهم من المعوقين من الحرب.
- وتشجع مشاركة الفئات الاجتماعية المتنوعة في الإجراءات المتعلقة بالألغام كلا من استدامة البرامج والمصالحة الوطنية. ويشكل نجاح المصالحة، ولا سيما بين ضحايا الحرب، مؤشرا على التقدم.
- وينبغي دعم الجهود التي يبذلها الضحايا (وذويهم) لإنشاء صندوق لجبر الضرر، والمعونة المالية مثل المعاشات التقاعدية. ويتعين على الدول أن تضع وتنفذ تشريعات مناسبة بشأن ضحايا الحرب وحقوق المعوقين، بما في ذلك حقوق قدامى المحاربين.
- وتتطلب برامج الأعمال المتعلقة بالألغام إنشاء نظم وطنية لإدارة البيانات بما في ذلك المحفوظات والسجلات المتعلقة بالألغام ونظم المعلومات الجغرافية وبنوك البيانات على الصعيد الوطني.

---

[1] – *Ted Paterson, **Is Mine Action Making a Difference.. or Avoiding the Question?** in Mine Action, Lessons and Challenges Geneva, Geneva International Centre for Humanitarian Demining, November 2005, 311. Website , https,//www.gichd.org/fileadmin/GICHD-resources/rec-documents/Mine_Action_Lessons_Nov2005.pdf*

[2] – المبادرة الألمانية لحظر الألغام الأرضية، برامج الأعمال المتعلقة بالألغام من وجهة نظر موجهة نحو التنمية إطار باد هونف برلين, المبادرة الألمانية لحظر الألغام الأرضية، 1999.

- وينبغي ألا تغطي البيانات الألغام المزروعة والمخزونة فحسب، بل تشمل أيضا الضحايا والمشردين داخليا والجنود المسرحين. ولا بد من ضمان جمع البيانات الشاملة والشفافية مع حرية وصول جميع المشاركين.

ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن الألغام الأرضية تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تتعافى من النزاع. وتمنع الألغام الأرضية المدنيين من الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الأرض والمياه والإسكان والهياكل الأساسية وطرق النقل. ويمكن أن يكون القرار المتعلق بالموارد الأساسية التي يمكن الوصول إليها أولا مسألة مثيرة للجدل.

ولا يعاني ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة من الإصابات الجسدية فحسب بل يعانون أيضا من الصدمات النفسية. إن طبيعة إصاباتهم تعني أن عليهم أن يعالجوا ويعاد تكييفهم مع الحياة، ربما دون استخدام واحد أو أكثر من أطرافهم أو حواسهم. وبدون الدعم الكافي أو الملائم، قد ينتهي الضحايا إلى التسول لدعم أسرهم أو تجربة الطلاق أو النبذ أو الاستبعاد من التعليم.

ويتجاهل في أحيان كثيرة تقديم المساعدة النفسية أو النفسية – الاجتماعية لضحايا الصدمات النفسية الشديدة، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات. وهناك عدد قليل جدا، إن وجد، من مرافق إعادة التأهيل التي تديرها الدولة في البلدان النامية (في أحسن الأحوال، توجد في بعض البلدان مراكز تركيب اصطناعية للأطراف). ونادرا ما يكون الدعم النفسي الاجتماعي عنصرا من مكونات الخدمات الحكومية[1].

وفي معظم البلدان المتضررة من الألغام (عموما في بيئات ما بعد النزاع)، فإن معدلات البطالة مرتفعة نتيجة للمشاكل الاقتصادية العامة، ولذلك فإن إرساء الحقوق المتساوية وتوفير فرص عمل للضحايا أكثر صعوبة. ولكن، كما كتبت لجنة الصليب الأحمر الدولية، يعتقد مبتوري الأطراف أن العمل في خدمات مساعدة الضحايا يساعدهم على استعادة كرامتهم وأن له تأثير إيجابي على مبتوري الأطراف الآخرين وعلى مكافحة الوصمة الاجتماعية. وتهدف برامج إعادة إدماج الضحايا اجتماعيا إلى تحسين الوضع الاقتصادي للسكان ذوي الإعاقة من خلال التعليم والتنمية الاقتصادية للهياكل الأساسية المجتمعية وإيجاد فرص العمل. وقد جمع الصندوق العالمي لإعادة التأهيل مجموعة من المبادئ التوجيهية للتكامل الاجتماعي والاقتصادي للناجين من الألغام الأرضية ومساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع ويسهمون في كسب عيش أسرهم.[2]

---

[1] – *Geneva Centre for Humanitarian Demining GICHD, **Mine Action, Lessons and Challenges,** Geneva, GICHD, November 2005, pp 177-178.website , https,//www.gichd.org/fileadmin/GICHD-resources/rec-documents/Mine_Action_Lessons_Nov2005.pdf*

[2] – *Geneva Centre for Humanitarian Demining GICHD, op, cit.*

وتشكل المناطق المشتبه في إصابتها بالألغام والذخائر غير المنفجرة تحديا متعدد الأوجه في بيئات بناء السلم بعد انتهاء النزاع. وتؤثر الألغام والقذائف غير المنفجرة تأثيرا ضارا على الأنشطة اليومية للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق، مما يحد من حركتهم والوصول إلى الضروريات الأساسية. ويحرم الناس من الحق في الحياة والسلامة البدنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (بما في ذلك الغذاء الكافي، ووسائل الإنتاج، والحصول على مياه الشرب)، والحصول على الصحة العقلية والبدنية الكافية، والحصول على التعليم وظروف العمل الآمنة، والسكن اللائق (للنازحين واللاجئين). كما أن الزيادة في الإصابات الناجمة عن الألغام تضع ضغطا على الخدمات الصحية المثقلة بالعبء وسوء الأداء. وتشكل أنواع الإصابات المتكبدة تحديا معقدا في مجال الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، وضع ضحايا الألغام طلبا شديدا على مصارف الدم في المستشفيات، التي كان من الصعب توفيرها والحفاظ عليها في بيئات ما بعد النزاع[1].

وبما أن الأعمال المتعلقة بالألغام تجري تدريجيا، فإن وجود الألغام في المجتمعات المحلية على مدى فترات طويلة من الزمن يعني أن استخدام الأراضي وعلاقات القوة قد يتغير، مما يعني أن الإجراءات المتعلقة بالألغام قد تعيد الأراضي المستصلحة إلى المجتمعات التي تغيرت بطرق مختلفة. وفي الماضي، كانت الإجراءات المتعلقة بالألغام تهدف فقط إلى إعادة الأراضي إلى المجتمعات المحلية في حالة صالحة للاستغلال، ولا تسعى إلى معالجة القضايا الإنمائية أو الاجتماعية. ومع ذلك، فإن النتائج غير المقصودة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد جعلت القطاع أكثر اتساعا في تدخله. على سبيل المثال، في بعض الحالات، تم زراعة خشخاش الأفيون على الأراضي التي تم تطهيرها في أفغانستان. وفي كمبوديا، حدثت مصادرة الأراضي التي تم تطهيرها من قبل المصالح المحلية (النخب أو الجيش) والاستيلاء عليها. وبالتالي، فإن إزالة الألغام ليست أكثر حيادا أو مفيدة تلقائيا من التدخلات الأخرى.

وكما لوحظ في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أعلاه، فقد أدرجت أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في بعض البلدان الخارجة من النزاع كجزء من عملية تعزيز الثقة بين مختلف أطراف النزاع، وكذلك من أجل ضمان الالتزام بالسلم .

وفي بعض الحالات، سمح لمزيلي الألغام بتطهير الألغام الأرضية في حين لا يزال النزاع جاريا. ففي السودان، على سبيل المثال، أنشئت مبادرة السودان لمعلومات الألغام الأرضية والاستجابة لها

1 – Christopher Horwood, ***Humanitarian Mine Action, The First Decade of a New Sector in Humanitarian Aid***, *RRN Network Paper, Overseas Development Institute March 2000, p5. Website , http,//sheltercentre.org/*

لجمع معلومات عن مشكلة الألغام الأرضية وبناء القدرات وتعزيز الحوار فيما بين النزاعات بشأن ضرورة الإجراءات المتعلقة بالألغام .

الفصل الثالث:

تحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيـد:

لعبت الساحل الافريقي دوراً كبيرا وهاماً في تاريخ إفريقيا، فقد كانت بمواردها الاقتصادية المتنوعة وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها محور الربط بين الشمال والجنوب الإفريقي، "وظلت منذ العصور الغابرة وحتى عهد قريب البوابة الرئيسية لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم"[1]، الشيء الذي يجعل الجزائر تؤثر وتتأثر بما يجري في كل الساحل الافريقي ويجعلها طرفاً معنيا بما يدور في كل غرب القارة من تطورات نظراً للتفاعلات المفروضة من قبل مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به.

وبناءً على ذلك يتناول دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الافريقي كمدخل لفهم التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه بناء السلم في المنطقة، من خلال دراسة العناصر التالية: الخصائص الجغرافية والطبيعية والسكان، التنظيم الاقتصادي والاجتماعي لها، التنظيم السياسي التقليدي، التطور التاريخي للمنطقة.

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد ارتأى الطالب تأخير التطرق للتطور التاريخي للمنطقة إلى ما بعد دراسة العناصر الطبيعية والسكان والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لسكان المنطقة، حتى نتمكن من فهم خلفيات سير الأحداث في مختلف المراحل التي مرت بها المنطقة ثم تتناول الدراسة المختلف التحديات الأمنية التي تواجه بناء السلم في المنطقة.

المبحث الأول: منطقة الساحل الافريقي: مدخل جيوسياسي

يتطرق هذا المبحث إلى العناصر الطبيعية التي تشمل: الحدود، الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، والعناصر البشرية: عدد السكان، أصلهم، اللغة، اللباس، الديانة، التركيبة العرقية والمذهبية لسكان المنطقة.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة الساحل الافريقي:

تعتبر منطقة الساحل في أفريقيا عبارة عن كتلة أرض تشبه قوس يبلغ طوله 3،860 كم وتقع جنوب الصحراء الكبرى مباشرة وتمتد من الشرق إلى الغرب عبر اتساع القارة الأفريقية[2].

ويمثل الساحل، الذي يشكّل حزامًا شبه جافًا من الأراضي القاحلة والأراضي الرملية والصخرية، انتقالًا طبيعيًا وثقافيًا بين المناطق الاستوائية الأكثر خصوبة في القارة إلى الجنوب وصحرائها في الشمال [3].

---

1 – الناني ولد الحسين : **صحراء الملثمين**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007 ، ص11.

2 – *Sahel region, Africa, February 28, 2017, http://theconversation.com/sahel-region-africa-72569*

3 – *Nicholas Reader/IRIN, Backgrounder on the Sahel, West Africa's poorest region, https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/mali*

وتمتد منطقة الساحل من السنغال على ساحل المحيط الأطلسي، عبر أجزاء من موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان إلى إريتريا على ساحل البحر الأحمر. **أنظر الخريطة رقم 03**

الخريطة رقم 03: دول منطقة الساحل الافريقي



المصدر:

Call for Papers–The Interdisciplinary Journal for the Studies of the Sahel، Posted on October 20، 2017 by International Consortium for Geopolitical Studies of the Sahel (Sahel Consortium)

https://www.msafropolitan.com/2017/10/the-sahel-region.html

ثقافيا وتاريخيا، الساحل هو الخط الصحراوي الفاصل بين الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني أنه موقع للتفاعل بين الثقافات العربية والإسلامية والبدوية من الشمال، والثقافات التقليدية من الجنوب، إلا أن هذه الأطروحة تركز فقط على الجزء الغربي من الساحل الافريقي والذي لديه تماس مع الجزائر.

وقد عرفت المنطقة الصحراوية الفاصلة بين شمال إفريقيا ووسطها عبر تاريخها الطويل تسميات عديدة اختلفت باختلاف الفترات الزمنية المتعاقبة، ومن بين أبرز وأشهر هذه التسميات نجد "صحراء الملثمين"(*) و"صحراء التوارق"(**) و"صحراء الرجال الزرق" (***) و"الساحل الافريقي"(****) (1).

*–/ تميز سكان الصحراء بارتداء اللثام أو النقاب.

**–/ نسبة إلى سكان المنطقة.

***–/ نظرا لكثر استعمالهم للقماش الأزرق في لباسهم.

ويفضل التوارق أن يطلق عليهم اسم "إمازيغن *Imazighan*" أو "إيموهاغ *Imuhagh*" وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها "الرجال الأحرار" أو "الرجال الشرفاء الأحرار"، أما اسم التوارق فلا يعرفه إلا المتعلمون منهم.

وفيما يتعلق بحدود منطقة الساحل الافريقي فإنه من الصعب ضبطها بشكل دقيق، نتيجة لتعدد المصادر والزوايا التي يتناول منها الموضوع، وبسبب هذه الصعوبة ستحاول الدراسة وضع رسم تقريبي لهذه الحدود، فمن خلال التسمية ذاتها نلاحظ أن الصحراء تعني واقعًا طبيعياً يميز منطقة محددة، وهي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى النيل شرقاً على امتداد الشمال الإفريقي كله وتغطي مساحة تقدر بحوالي 10 مليون كلم^2، وطول بحوالي 5500 كلم على امتداد الشمال الإفريقي ومن الشمال إلى الجنوب يصل عرضها إلى ما يزيد على 1800 كلم، وتغطي الصحراء أجزاء من الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والسودان ومصر وتشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

أما الرجال الزرق أو الملثمون فهم سكان تلك المنطقة، والذين يتميزون بارتداء اللثام أو النقاب الذي يعرف في لغتهم بـ "أكلموز" أو "تاكلموست" وهو ثوب يكسو الوجه كله عدا العينين، وهم مرتبطون به ولا يفارقونه إطلاقا.

وعليه فإن تحديد الساحل الافريقي الذي تعنيه الأطروحة الدول التي توجد بها مشاريع لبنا السلم في منطقة الساحل الافريقي وبالخصوص الأراضي التي تدخل ضمن نطاق نفوذ الرجال الزرق أو الملثمين وهم التوارق، والتي يشكلون فيها أغلبية عددية. (انظر الخريطة رقم 04)

وتتميز هذه المنطقة بأنها الأكثر جفافاً والأقل سكاناً من غيرها من مناطق الدول الموجودة فيها وعادة ما تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة مئوية، بينما تهب عواصف تسمى "الهارمتان *L'harmatton*" خلال فصل الشتاء، فيعلو غبار كثيف في الأفق مما يؤدي إلى حجب أشعة الشمس لأيام(2).

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل الافريقي:

من الطبيعي أن تكون للظروف الطبيعية وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية انعكاسات واضحة وآثار بارزة على مجتمع الساحل الافريقي من حيث البنية والعادات والتقاليد، كما أن للتنظيم الاجتماعي انعكاس على الأوضاع السياسية في المنطقة.

[****]-/ باعتبارها أكبر صحراء على وجه الأرض.

[1]- *Edmond Bernus, **les Touaregs**, Ethnies N=:6-7, paris 1987, p 7.*

[2] - **من هم التوارق ما هي جذورهم وما هي مشكلتهم** : موقع *www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/busenis/newsid_7003000/7003278.stm , Retrieved on 02/03/2016*

أولا: السكان: منطقة الساحل الافريقي هي موطن لقبائل التوارڨ "الذين يعودون إلى عهود سحيقة من التاريخ، وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام الذين عمروا شمال إفريقيا والصحراء خلال العهود القديمة".[1]، ويعتبرون جزءًا من الأمازيغ، إذ يسمون بـ "أمازيغ الصحراء"، وتشارك قبائل التوارڨ في الساحل الافريقي قبائل وعشائر عربية عديدة[2]، هاجرت إليها من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية واليمن من بينها صنهاجة وهوارة والهلاليي[3] .

بالإضافة إلى قبائل إفريقية من الزنوج (السود) استوطنت في المنطقة على فترات متقطعة، فنجد منها في مالي عدة عرقيات كالمالنك، والسراكولي، والسانغهاي، والدوغنم والبولو، أما في النيجر فنجد الهوسا والجيرما والفولاني[4] .

وشعب التوارڨ الذي ارتبط أكثر من غيره بالساحل الافريقي يشكل غالبية السكان في المنكقة، لكنه لم ينغلق على نفسه عرقيا؛ وإنما تزاوج مع الوافدين من العشائر العربية وأيضاً مع جيرانه من القبائل الإفريقية، وفي نفس الوقت احتفظ بتقاليده وأعرافه وسماته وخصائصه المتميزة، إذ يشكل التوارڨ المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلاً في الساحل الافريقي وأكثر انفصالا عن السكان العرب والأفارقة، والمفارقة أنهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب الناس إلى البدو العرب[5] .

وهم يمثلون جسرا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء، ولعل البلد الذي لديه احتكاك أكبر بالتوارڨ هو الجزائر، فرغم أن عددهم غير كبير في الجزائر إلا أنه نتيجة لموقعها المتميز وسط دول المنطقة التي لديها أقليات توارڨية تعتبر معنية بطريقة مباشرة بكل ما يقع للتوارڨ[6].

واختلفت الأرقام المقدمة لتعدادهم اختلافا شديدا، لكن الأرجح أن عددهم أكثر من ثلاث ملايين ونصف مليون نسمة موزعين على النيجر بين مليون ونصف ومليوني نسمة، ومالي بحوالي مليون نسمة والجزائر وليبيا وبوركينافاسو بحوالي خمس مائة ألف نسمة، بالإضافة إلى عدد منهم بجنوب تونس، والجنوب الشرقي لموريتانيا، وشمال تشاد[7].

---

1 – فيج جي دي : **تاريخ غرب إفريقيا**، ترجمة السيد يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة،1982 ، ص.43.

2 – أحمد شنة: **العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر،2000، ص 31.

3 – صديق مضوي: **الساحل الإفريقي الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية**، دورية الإسلام والعالم المعاصر، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، العدد الثاني، يناير،2008.

4 – حردباش لوهاب، **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، نوفمبر2010، ص.23.

5 – *Edmond Bernus: **Être Touareg au Mali**, étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération, France, 1996, p 23.*

6 – عشوي علي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي:** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1998، ص 57.

7 – ***Le pays touareg, site** : http://www.temoust.org/le-pays-touareg,003*

وتبلغ المساحة التي ينتشر فيها التوارف، والتي تشمل أجزاء من البلدان الخمسة الرئيسية السابقة الذكر حوالي 02 مليون م^2، وهي مساحة جد معتبرة لكثافة سكانية ضعيفة [1].

والخريطة التالية (الخريطة 04) تبين حدود تواجد السكان التوارف في منطقة الساحل الافريقي، والتي يتنقلون منها إلى باقي الأماكن في الصحراء أثناء الترحال سواء للرعي أو التجارة.

ويعتبر معظم سكان الساحل الافريقي من البدو الرحل، ويعتمدون في حياتهم على الرعي والتجارة ويمضون حياتهم في التجوال في الصحراء[2] .

وتعبر اللغة عند التوارف عن مدى قدرتها على الصمود وسط الصراع الثقافي واللغوي في المنطقة على مر العصور، لهذا نجد اللغة التوارقية المسماة "تماشاق *Tamacheg*" من أنقى اللهجات الأمازيغية وقد كتبت بحروفها "التيفناغ[3] *Tiffineg* " الشيء الذي يجعل من هذا الشعب واحدا من الشعوب الإفريقية النادرة التي تملك أبجدية نظيفة، يرجع وجودها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد تقريبا [4].

حيث ما تزال توجد نقوش وكتابات بهذه الحروف في مغارات وجبال التاسيلي "*Tassili*" بجانات حيث تسكن قبيلة "كل آجر"، ولهذا اعتبرت منظمة اليونسكو جبال هذه المنطقة أكبر متحف في الهواء الطلق في العالم لما تزخر به من مآثر تاريخية منقوشة بحروف تيفيناغ[5] . ففي سنة 1982 أدخلت اليونيسكو الموقع في قائمة التراث العالمي، وقد تم إحصاء أكثر من 30000 رسما تصف الطقوس الدينية والحياة اليومية للإنسان الذي عاش في هذه المناطق أثناء حقبة ما قبل التاريخ، تدل على أن الساحل الافريقي احتوى في عصور سابقة على العديد من الأنهار والبحيرات، كما وجد علماء الآثار بقايا هياكل عظمية للأسماك وأدوات صيد [6].

ودأب التوارف منذ أواخر القرن 19 على كتابة لغتهم تيفيناغ من اليمين إلى اليسار تقليداً لما هو معمول به في العربية ومازالوا يكتبون بها إلى الآن، وبالموازاة مع تمسكهم بلغتهم الأصلية، تجدهم شديدي التمسك أيضا باللغة العربية وآدابها وعلومها، وفيهم الكثير من حفظة القرآن والحديث، حيث يتم تعليمهم اللغة العربية وحفظ القرآن ابتداءً من سن السادسة، ومن النادر أن تجد شخصا من التوارق لا يحفظ شيئاً من المعلقات وشعر المتنبي وأبي العلاء المعري والفرزدق وجرير.

---

1 – عشوي علي، مرجع سابق، ص 57.

2 – Edmond Bernus: ***Être Touareg au Mali***, *p 25.*

3 – محمد شفيق: **لمحة عن 33 قرن من تاريخ الأمازيغيين**، دار الكلام للنشر والتوزيع، ط1، الرباط،1982، ص62.

4 – التامبكتي : **التوارف**، جريدة تاموست العدد09 ، المغرب،.1997

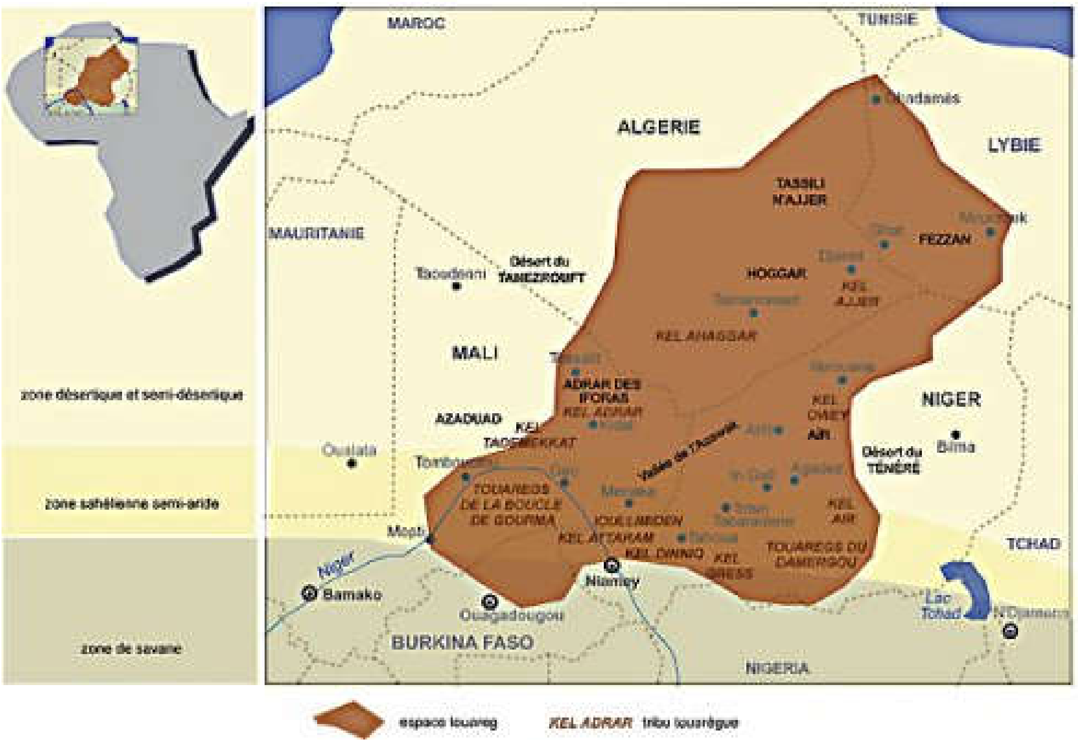
5 – *محمد سعيد القشاط: **التوارف عرب الساحل الافريقي**(ط2)، مؤسسة ذي قار، ب م ن، 1999، ص37.*

6 – *www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/histoire/tassili/ALG-tassili.htm*

أما لباسهم فهو السروال الواسع والقميص الفضفاض تحت العباءة الواسعة والحذاء العريض المصنوع من جلد البعير والعمامة الكبيرة، بلثام ضيق يتراوح طوله من أربعة إلى خمسة أمتار باللون الأسود أو الأزرق غالباً، وهذا اللثام هو لزام على الرجال دون النساء، حيث يلف بإحكام على جميع الوجه فلا يظهر منه سوى العينين[1] .

أما الديانة فكل سكان الساحل الافريقي مسلمون سنيون على المذهب المالكي، متمسكون وملتزمون بتعاليم الدين، على الرغم من المحاولات الفرنسية الحثيثة لتنصيرهم إبان حقبة الاستعمار.

<u>الخريطة رقم (4): أماكن انتشار التوارق في منطقة الساحل الافريقي:</u>



المصدر:

<u>http://republiquemali.gov</u> Retrieved on 18/02/2017،

ثانيا: التنظيم الاجتماعي في منطقة الساحل الافريقي:

تعتبر البداوة من أهم السمات التي تميز مجتمع الساحل الافريقي عن المجتمعات المحيطة به، وذلك لأن البيئة لا تسمح للسكان في معظم مناطق الصحراء بالاستقرار لمحدودية الموارد كندرة المياه

---

[1] – ياسين جبار الدليمي: **التوارق بين العروبة والشتات الإفريقي**، 2016/04/08، الموقع: www.oroobayssen.maktoobblog.com

بالإضافة إلى: محمد سعيد القشاط: مرجع سبق ذكره، ص 21.

واستحالة ممارسة الأنشطة الزراعية في أغلب الأحيان، مما يجبر القبائل على تغيير مناطق إقامتها بحثاً عن الماء والمرعى، وحتى الآن لم تنجح معظم حكومات المنطقة في جذبهم نحو حياة مستقرة تتوفر فيها خدمات أساسية كالتعليم والصحة [1].

أما النظام الاجتماعي لسكان المنطقة فيعتمد على القبيلة أو العرش، وهو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال إفريقيا[2].

والوحدة الأساسية التي تشكل القبيلة في الساحل الافريقي هي العائلة، إذ أن حلم الفرد فيها يتمثل في أن يكون أبا لأبناء كثيرين، ينجبون بدورهم أبناء آخرين، فيكون بهذا رئيساً لعشيرة صغيرة، يمكنه أن يوسعها في حالة ما إذا تمكن من جذب أسر أخرى عن طريق القرابة الدموية أو بتوفيره الحماية لها، وشيئا فشيئا تتضخم العشيرة، ويحتفظ أبناء الجد المؤسس لها بالزعامة، وتتكون أغلبيتها من مجموعات أخرى قد لا تربط بينها علاقات الدم[3] .

وتعتبر القبيلة في الساحل الافريقي مسؤولة عن حماية أفرادها الذين يعيشون ولا يعيشون بين ظهرانيها في حالة تعرضهم لسوء من أي جهة كانت[4] .

وباعتبار الدراسة تركز على التوارق كأهم فئة عرقية في منطقة الساحل الافريقي (الإطار المكاني للدراسة)، فإنه سيتم التركيز على دراسة النظام الاجتماعي والاقتصادي التوارقي.

في مجتمع التوارق لا فرق بين الرجال والنساء في العمل، بل إن المرأة هي التي تقوم بالأعمال الشاقة، وهي محور الأسرة حتى في وجود الرجل، ناهيك عن فترة غيابه عن الديار شهوراً طويلة في رحلة القوافل الموسمية التي لا يصطحبون فيها عوائلهم، والجميع في مجتمع التوارق لهم واجبات، وهم يتصفون بالصبر والشجاعة والكرم، وَيُسْعَدُون باستقبال الضيوف في مضاربهم من الخيام المصنوعة من شعر الماعز.

والمرأة في مجتمعهم تتمتع بمساحة من الحرية، فهي حرة في اختيار شريك حياتها وفي تدبير شؤون المنزل، ولها الحق في تملك الأرض والدواب، والغريب أنها تفتخر بالطلاق حيث تحصل بذلك على لقب "أحسيس" أي "الحرة من أي التزام"، وهم يعتقدون أن من يتعدد زواجها وطلاقها تنجب الكثير من الرجال للقبيلة[5]، ولذلك يصنف أغلب الباحثين الاجتماعيين التوارق ضمن "المجتمعات الأمومية"، وأسباب تعود في معظمها إلى جذور قديمة؛ حين كانت المجتمعات البربرية في تلك

---

1 – أحمد شنة، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

2 – علي صدقي: **النسب والتاريخ وبن خلدون**، مجلة كلية الآداب العدد1 ، جامعة محمد الخامس، المغرب1985 ، ص ص47،48.

3 – سعد خليل: **تكوين موريتانيا الحديثة ج1**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة القاهرة،1977، ص93 .

4 – *Abdelwadod wouled chekh: **nomadisme, islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale**, thèse de doctorat (sociologie) paris 7 ,1985 p 471*

5 – صديق مضوي: مرجع سبق ذكره.

المنطقة وثنية قبل الإسلام، وكان الأبناء فيها ينتسبون لأمهم وأخوالهم، والرجل يهاجر مع أهل زوجته ويقيم معهم في مضاربهم، واستمر ذلك الحضور القوي لنفوذ الأم في مجتمع التوارق بعد الإسلام، وفرضت طبيعة المجتمع الأمومي للمرأة التارقية مكانة تفوق مكانة الرجل، وأتاح لها المجتمع فرصة التعلم أكثر من الرجل، لذلك أصبح معروفاً أن نساء التوارق أكثر ثقافة من رجالهم.

وبخلاف الرجال الذين يفرض عليهم اللثام فإن نساء التوارق سافرات، حاسرات عن رؤوسهن كاشفات عن زينتهن التي تتألف عادة من قلائد وعقود[1]، وعلى الفتيات وضع وشاح على رؤوسهن عند سن الثامنة عشر يختلف عما تلبسه المرأة المتزوجة، ويشير إلى كامل نضوجها واستعدادها لاختيار زوجها، وعلى الرجل أن يدفع لها بحلي غاية في الجمال مرتفعة الثمن، مع إعطاء أبيها مهرها من الإبل، ويورث الرجل فقط ابن وبنت أخيه طبقاً لأعرافهم[2].

وأهم الشخصيات في مجتمعهم البدوي كبار السن، الذين يعتبر مجلسهم بمثابة المحكمة العامة ويسمى بـ"أمغار"، أما الأفراد العاديون فيسمون "إيكلان"، ويترأس هذا المجلس شيخ القبيلة الذي يعرف بـ"امنوكال *Aménoukal*"، وهو الذي ينطق بالحكم الذي يقرره المجلس بعد السماح لكل طرف من المتنازعين بإدلاء حجته والدفاع عن موقفه، وهم يَعْتَدُّونَ بأحكام كبرائهم وزعمائهم وينفذونها بشكل تلقائي وعفوي دون تذمر أو محاولة اللجوء إلى أي من إدارات ومؤسسات الدولة، فطابع المجتمع بشكل عام هو الفخر والاعتداد والاستقلالية عن الآخرين[3] .

ورغم التمسك بالدين إلاَّ أن المجتمع التوارقي– شأنه في ذلك شأن المجتمعات البدوية التقليدية– ينقسم انقساماً وظيفيا، حيث تحدد مكانة الشخص ودوره حسب انتمائه إلى طبقته الاجتماعية، وهي:[4]

1. "إيماجغن (*Imajeren*)" وهم السادة والقادة في المجتمع، مهمتهم تسيير شؤون القبيلة، ويليهم :
2. "إينسلمن (*Inslmen*)" وهم الطبقة المهتمة بالتعليم والتعلم والدين ثم:
3. "إيمغاد (*Imrad*)" الطبقة الغارمة، مهمتها الرعي.
4. "إينادن"(*Inaden*) طبقة الصناع التقليديون، مهمتها تلبية حاجيات القبيلة من أدوات ومعدات عن طريق الأعمال اليدوية.
5. "بلاس" أو "بزوس" وهم الأرقاء المحررون يقومون بنفس مهام الطبقتين السابقتين.

---

[1] – جريدة البيان الإماراتية، يوم: 18/04/2016 الموقع:
www. Albayan.ae/servlet/satellite?c=articl&cid=1865815218., Retrieved on 05/03/2016

[2] – بشير ولد ببانا: **التوارق مجتمع الرجال الملثمين**، جريدة البيان الإماراتية 15/04/2008 موقع سبق ذكره.

[3] – صديق مضوي: مرجع سبق ذكره.

[4] – تعرف على التوارق موقع:
www.touargonlin.net/indexph?pid=2&cadD=21, Retrieved on 07/04/2011

6. "إيكلان (*Iklan*)" وهي طبقة العبيد القدامى تتكون من أفارقة سود البشرة، مهمتهم خدمة باقي طبقات المجتمع من خلال الأعمال المنزلية.

ومن الملاحظ أن التوارف اليوم في دولتي مالي والنيجر يشتكون من ضعف تمثيلهم في المؤسسات الحكومية وقوات الجيش، فالبلدان يسيطر عليهما أفارقة ذووا بشرة داكنة ينحدرون من منطقة جنوب الساحل بخلاف التوارف ذووا بشرة بيضاء والتفرقة بينهم تتم على أساس عرقي إثني، هذا بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي وانتشار الجهل والمرض في معظم مناطق الساحل الافريقي سواء التي يسيطر عليها التوارف أو غيرها.

ثالثا: التنظيم الإقتصادي في منطقة الساحل الافريقي:

أما بالنسبة للإطار الإقتصادي لسكان المنطقة فإن للوضعية الإجتماعية والموقع الجغرافي – اللذين بينهما المطلب الأول آنفاً– أثراً واضحاً على الحياة الإقتصادية لهم، فقد شجعت الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة على انتشار الرعي كنشاط اقتصادي مهيمن لدى معظم السكان، ومثل هذه الوضعية لا تشجع على الترقي والتمدن بل تشجع على التنقل الدائم، الأمر الذي يتطلب أن تكون الثروة منقولة، وتتمثل أساساً في الحيوانات مثل الإبل والأبقار والأغنام ثم الخيول والحمير بكميات أقل.(1)

كما تمارس بالساحل الافريقي أنشطة اقتصادية متفاوتة الأهمية، فسكانها يتقنون فنيات الزراعة بشكل دقيق، وتتمركز في الواحات، وكلما تعاظم تأثير الجفاف غيروا نمط حياتهم إلى النشاط التجاري بدل النشاط الزراعي.(2)

هذا بالإضافة إلى أنشطة اقتصادية أخرى وفرتها الظروف الطبيعية، كاستخراج الملح مثلاً وممارسة الصيد البري والتجارة بمستوياتها المحلية والإقليمية، فكل منطقة تنتج ما يتلاءم مع ظروفها الطبيعية الخاصة، وأدى هذا التنوع على المستوى الإقتصادي إلى تشجيع سكان المنطقة على التكامل عن طريق التبادل. (3)

ومع استخدام وسائل النقل الحديثة ارتفعت معدلات التبادل التجارية في المنطقة، خاصة مع الحرية التي يتمتع بها – أو انتزعها– التوارف في التنقل عبر الحدود بين دول المنطقة.

---

[1] – الناني ولد الحسين: مرجع سبق ذكره، ص ص36 ،.42.

[2] – Maurice Delafosse : **la relation du soudan a travers les âges**, hesberis tmua rabete, 1924, pp, 153,174

[3] – الناني ولد الحسين: مرجع سبق ذكره ، ص ص43 ،.55.

ويقول التوارق أنهم يعانون التهميش والفقر المدقع بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في تحسين أوضاعهم المعيشية[1] على الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التي تستخرجها الأنظمة الحاكمة والشركات الأجنبية من المنطقة.

في حين يرى بعض الباحثين أن قلة عدد السكان سواء في مجتمع أو امة يؤدي الى رفع مستوى المعيشة لان ذلك يحدث توازنا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدخل الفردي والجماعي القومي كما ينتج نصيبا أوفر للإفراد مما يمتلكون وما ينتجون...، كما أن الناحية النظرية فالأسرة صغيرة الحجم تتمتع بمستوى معيشة أعلى من الأسرة الكبيرة يحمي مستوى المعيشة الذي وصلت إليه .

هنا تبرز حركية الجماعة مدى نفوذ سلطتها على الفرد لان قرارات تنظيم الأسرة في المجتمع التقليدي عادة ما تعود الى قرارات الجماعة وطبيعة القيادة والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها.

لقد عرف مجتمع التوارق التقليدي عدة أنماط لتقييد عدد المواليد، ذلك أن رئيس القبيلة بإمكانه ياسر أفراد قبيلته بتحديد عدد المواليد ويكون الإصر بزيادتها وذلك تبعا لتناقص أو تزايد الموارد الطبيعية وتوقعاتهم للمستقبل خصوصا في الفترات التي تنذر بالقحط، ويرى البعض انه بإمكان رئيس القبيلة أن يأمر بإيقاف الإنجاب تماما .

ويبدو أن هذه العملية ضرورية في المناطق التي يقطنها التوارق وذلك نظرا لطابعها المناخي الصحراوي الذي يتميز بقسوة وضآلة التهاطل المطري، وإنتاجها الذي لا يكاد يكفي سكانها لإشباع حاجاتهم من الغذاء وعلى هذا الأساس توصل التوارق في أطار التوازن الايكولوجي الى إيجاد العدد الأمثل من السكان الذين يمكن توفير الغذاء لهم أي أنهم عرفوا تنظيم الأسرة[2]

المطلب الثالث: التطور التاريخي والسياسي لمنطقة الساحل الافريقي :

يظم التنظيم الاجتماعي والسياسي التقليدي الترقي عدة مبادئ تعتبر غير متوافقة مع النظريات الأنثروبولوجية الحالية، هذا ما يفسر عدم تناول مسألة البنية السياسية للتوارق خلال الفترة الاستعمارية من طرف العلماء الغربيين.

فمنذ البداية، اعتبرت مجموعات التوارق البدوية أو شبه البدوية تجسيدا "للحضارة البربرية العنيفة". وبالخصوص معاداة التوغلات الفرنسية في بلادهم حيث تجرؤ، في عام 1881، على ذبح مهمة الاستكشاف الفرنسية بقيادة بول فلاترس Paul Flatters.

ونتيجة لذلك، فإن جميع الكتابات الاستعمارية تقدم التوارق على أنهم خليط من القبائل العدوانية والمشاكسة، وهم يشنون دائما الحروب مع الآخر، وعلى استعداد للتنفيس عن ميولاتهم الغريزية، في

---

1 – **من هم التوارق ما هي جذورهم و ما هي مشكلتهم** ، مرجع سبق ذكره

2 – مديرية الثقافة لولاية تمنراست: **ولاية تمنراست عمق و ثراء** – الثقافة – ولاية تمنغست 2007.

السرقة وإضعاف الأضعف منهم والاستيلاء ونهب ممتلكاتهم، حيث تم تطبيق نظريات الفوضى البربرية والطابع المستبد غير المنضبط للشعوب البدوية على حالة التوارق من قبل الباحثين الغربيين [1].

ضمن هذا المنظور، يشرح القائد العسكري الفرنسي بنهازيرا Captain Benhazera على سبيل المثال في كتابه عن كل آهقار Kel Ahaggar المنشور في عام 1908 كيف أن " كتابة تاريخ التوارق ستكون مثل سرد رواية عن قصص الغارات المستمرة ضد بعضهم البعض وضد الجيران من القبائل الأخرى"[2]

ناحية أخرى، فإن التسلسل الهرمي الاجتماعي للتوارق – الذي ميز تمييزًا واضحًا بين النبلاء، ورجال الدين، والايمغاد (غالباً ما يطلق عليهم المراقبون الفرنسيون "التابعين" والذين مهمتهم الرعي)، والحرفيين والعبيد – غالباً ما يكون مشابها لنماذج الطبقات الإقطاعية في أوربا. وهكذا، تم اعتبار التوارق أيضاً كمجتمع عتيق متجذر في الماضي.

بعد الاستقلال، في الصحافة أو في المجلات العلمية المختلفة، لم تكن النظرة الأكاديمية والسياسية الغربية المرتبطة بوضع التوارق في تسعينات القرن العشرين – التي تتعامل مع حركات التمرد وظهور القوات المسلحة في مالي والنيجر – مختلفة تمامًا عن التمثيل الاستعماري لعالمهم[3]. فالغربيون يعتبرون أن الثورة نشأت نتيجة عزلة التوارق وعجزهم عن التكيف مع العالم الحديث، وأن الأعمال القتالية التي يقومون هي محاولة لإدامة أوضاع العصور الوسطى في المنطقة، كما يفسر الغربيون القمع الذي شن من طرف السود ضد التوارق بأنه "رد فعل عنيف ضد استعباد التوارق لهم في الماضي"، وأخيرًا، يتصورون أن التوارق لم يكتشفوا إلا مؤخرًا مفاهيم "الأمة" أو "الثورة" أو "الإقليم" المستعارة من نمط الدول الحديثة من قبل التوارق الذين تلقوا تعليمًا غربيًا والذين يُعتقد أنهم كانوا أصلًا مصدرا للتحريض الحالي[4].

---

1 – Hélène Claudot-Hawad, Neither Segmentary, nor Centralized: the Sociopolitical Organisation of a Nomadic Society (Tuaregs) beyond Categories, In Mitteilungen des SFB 586 „Differenz und Integration“, N° 6, Halle, 2004, 57-691

2 – Idem.

3 – Claudot-Hawad, H.: *‘Eperonner le monde’. Nomadisme, cosmos et politique chez les Touaregs*, Edisud, Aix-en-Provence 2000a

4 – Claudot-Hawad, H. and Hawad, M. (eds.): Touaregs: Voix solitaires sous l’horizon confisqué.Paris: Ethnies, 1996.

أولا: التنظيم السياسي التقليدي للتوارق في منطقة الساحل الافريقي: لم يكن للتوارف على مدى التاريخ نظام سياسي ولم تقم لهم أية دولة متعارف عليها كغيرها من الدول، إذا ما استثنينا دولة المرابطين (الملثمين) التي قامت من القرن العاشر إلى الخامس عشر الميلادي، وكان التوارف يمثلون جزءا كبيرا من جنودها وكل قياداتها السياسية والعسكرية، حيث التحم معهم أغلب سكان الساحل الافريقي التي تتكون من قبائل توارقية وعربية.[1]

كما أن التوارف في صحرائهم جعلوا لأنفسهم نظاما سياسيا تعارفوا وحافظوا عليه واحترموه فيما بينهم على مدى التاريخ، وإذا ما حاول أحد المساس بهذا النظام والتنظيم بالخروج عنه أرجعوه إليه ولو بالقوة في حروب محلية تقوم وتخمد بين الفينة والأخرى.[2]

ويستخدم الطوارق العديد من السجلات للتعبير عن علاقاتهم السياسية وهي[3]:

القرابة: يعتمد على مفاهيم القرابة والانساب لتحديد العلاقة بين الوحدات المختلفة. حيث أن حظوظ "خليفتين" متساوية لما يكونان "أبناء شقيقتين". من ناحية أخرى، "أطفال الأخت" مفضلين على "أطفال الأخ" أي أنهم المالكين الشرعيين للسلطة والألقاب والتملك، في حين يتم استبعاد أطفال الأخ من هذه الحقوق والممتلكات.

وتوجد بين التوارق، بعض الطرق المجازية المثيرة للإعجاب للتعبير عن العلاقات السياسية والاجتماعية.

الجسم: يمكن اعتبار المجتمع مجازاً كجسم، كل جزء من الجسم في صورة مصغرة، يتم بناؤه وفقًا لنفس البنية مثل الهيكل الأكبر.

أصغر وحدة اجتماعية: أقيوان aghiwen، وتعني"الخيمة"، يتم وضعها داخل التوسيت tawsit، وهو مصطلح يعني "القبيلة". تجد هذه الوحدة مكانها داخل كونفدرالية من القبائل تسمى الطبل ettebel أخيرا، يتم تضمين هذه الوحدة في تيغيه tégéhé، وهو اتحاد كونفيدرالي، ومجموع الاتحادات الكونفدرالية يسمى "الوركين" إماجاجين، وهو مجتمع الطوارق ككل.

ومجتمع التوارف في الساحل الافريقي عبارة عن كونفدراليات قبلية كبيرة يمكن توزيعها إلى سبع[4] مجموعات رئيسية حسب "إدموند برنو"Edmond bernus الفرنسي المتخصص في شؤون التوارف

---

1 – محمد سعيد القشاط: **التوارف عرب الساحل الافريقي(ط2)**، مؤسسة ذي قار، ب م ن، 1999، ص47

2 – المرجع نفسه ،ص47.

3 – Hélène Claudot-Hawad, Neither Segmentary, nor Centralized: the Sociopolitical Organisation of a Nomadic Society (Tuaregs) beyond Categories, In Mitteilungen des SFB 586 „Differenz und Integration“, N° 6, Halle, 2004, 57-691

4 – سلطنات التوارق: كل آجر. كل آضاغ. كل قرس. كل آير. كل آهقار. إولميدان. كل أوي

- ✓ كَلْ آجَر (كذلك كل آزجر) سلطنة قبائل الطوارق التي تقطن غرب ليبيا وشرق الجزائر. تمتد من غدامس ومرزق في ليبيا إلى جانب إليزي في الجنوب الشرقي الجزائري، وتتخذ من مدينة غات مركزا لها، ولغة السلطنة تماهق.

أهم قبائل السلطنة: أوراغن –إمنغساتن– إيفوغاس– إلمطين– إمنان– كل أولي – إمقرغسن.

- ✓ كَلْ آضَاغ (وكذلك يعرفون بـ "كَلْ آدْرَار"، وأقل شيوعاً بـ "إيفوغاس")، وهي سلطنة قبائل الطوارق التي تسكن في جبال أدرار إيفوغاس في مالي، وجاءت تسميتهم من اللغة التماشقية حيثُ "كل" تعني (أهل أو أصحاب) و"آضاغ" تعني (الجبل). في العصر الحديث لا يتواجد جميع الطوارق في جبال أدرار إيفوغاس من كل آضاغ، بينما بعض من كل آضاغ ينتشرون في شمال النيجر وجنوب الجزائر مع سكان جبال آير وطاسيلي ناجر وسكان جبال الهقار، وَأغلب كل آضاغ ينتمون لقبائل نبيلة ومحاربة.

القبائل النبيلة من كل آضاغ في إيفوغاس تضم: كل أفلا (الشمال)– كل تاغليت – كل إسوك (مجموعة طوائف دينية) – كل أوزين – إيفيرجوميسين – إيريياكين.

- ✓ كَلْ قِرِس سلطنة قبائل الطوارق، التي عاشت غالبا وسط جنوب النيجر. لكن هذه القبائل في الماضي عاشت في جبال آير قبل القرن السابع عشر الميلادي. كرعاة، كل قرس كانت لديهم دورة ارتحال موسمية للماشية بحثا عن الكلأ. هذه الدورة تأخذهم بعيدا إلى مجتمعات أكثر استقرارا في زيندر ومنطقة طاوة.

أهم قبائل السلطنة: كل إغلال – إغاون – كل أمنير– إتيسان– وعدد كبير من الموالي والعبيد الذين يسمون (إيغويلن).

- ✓ كَلْ آيَر سلطنة الطوارق شبه الرحل، التي تحكم منطقة تمثل مركز جبال آير في ما يسمى اليوم النيجر. تأسيس السلطنة كان تقريبا في القرن الحادي عشر.

أهم قبائل السلطنة: كل أواي– إيكزكزن– كل تدّلي– إيفوغاس– إهقارن– كل أغاروس– كل إفداي– أخيرخيرن–إمزوراك– كل فروان– إفرتين– إقدالن.

- ✓ كل آهقار: كَلْ آهَقَّار سلطنة قبائل الطوارق التي تسكن جبال آهقار في الجزائر، ومركزها تمنغست. يعتقد أن السلطنة أسست من قبل الملكة تين هنان، مع التأسيس الرسمي المؤرخ حوالي عام 1750 م. السلطنة بادت إلى حد كبير منذ عام 1977 م، عندما أنهتها الحكومة الجزائرية. لغة السلطنة تاهقارت لهجة من لهجات تماهق.

أهم قبائل السلطنة: كل أغلا– تيطوق– كل أغري– تاغت ملت– إولميدان

- ✓ إِولِّميدذان واحدة من أكبر سبع سلطنات طارقية، مجتمع السلطنة تاريخيا بدوي مختلط بمجموعات عرقية أخرى، سلطنة إولميدان تحتل منطقة واسعة تمتد من شرق وشمال وسط مالي، حتى وادي أزواغ، بالإضافة إلى جنوب غربي النيجر. منذ القرن التاسع عشر انقسمت السلطنة إلى قسمين، هما: كل أترام (الغرب)، وكل دينيك (الشرق). بعد الاستعمار الفرنسي وحقبة الاستقلال، أصبح إولميدان ينتشرون عبر حدود كل من مالي والنيجر، بالإضافة إلى بوركينا فاسو. يتحدث إولميدان تاولميت لهجة من لهجات تماجق، بالرغم من أن بعض قبائل السلطنة تتحدث لهجات طارقية أخرى، بالإضافة إلى لغات السونغاي، ولهجات عربية.

يعود تقسيم إولميدان إلى كل أترام وكل دينيك على الأقل إلى القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك بقرن:

كل أترام: تقع على منحنى نهر النيجر ومركزها منكا.

كل دينيك: تقع إلى الشرق بالنسبة إلى كل أترام، ومركزها طاوة.

- ✓ كَلْ أَوَاي: سلطنة الطوارق التي كانت قوة مهيمنة في منطقة آير شمال وسط النيجر منذ القرن الثامن عشر وحتى مجيء الاستعمار الفرنسي في أوائل القرن العشرين.

كان كل أواي، مثل العديد من السلطنات الطارقية، مجموعة فرعية لسلطنات أخرى، وكانت لهم هيمنة على قبائل أخرى. عام 1740 م انتقل كل أواي من الجزائر واتجهوا جنوبا، حيث دمروا بلدة أسودي، ونهبوا أغاديس، وسيطروا على سلطنة أغاديس، وشتتوا كل آير نحو الجنوب والغرب؛ فصار كل آير تحت السيادة المباشرة لسلطان كل أواي. عبر المستكشف الألماني هاينريش بارت وادي أضاروس مع قافلة تابعة لكل أواي عام 1850 م، وذكر أنه مؤخرا فقط تمكن كل أواي من دفع كل قرس و"كل إتيسن"

وهي كل أهاقار "kel– ahaggar"، كل أجير "kel–ajjer"، كل تايتوك "kel–taytouk"، كل آيير "kel–air"، كل أدرار "kel–adrar"، كل إيولمادن "kel–iwellmmeden"، كل أجراس " kel – gerass"، القبائل الثلاثة الأولى تعيش في الجزء الشمالي من الصحراء، والقبائل الأربعة الأخرى تعيش في جنوب الساحل الافريقي وتربط جميع القبائل علاقات وطيدة بالجزائر[1] ، وتعني كلمة "كل" في لغتهم "بنو فلان" أو"آل فلان"

وهذا التقسيم نفسه الذي وضعته وزارة الثقافة الجزائرية في منشوراتها التعريفية بالمنطقة في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية المنظمة سنة 2007، إذ قسمتهم إلى:[2]

توارق الشمال أو الصحراء: وينقسمون إلى (انظر الخريطة رقم5):

1. كل أهقار، يوجدون بتمنراست بالجزائر.
2. كل آزجر بالطاسيلي ناجر، يوجد جزء منهم بمدينة جانت بالجزائر، وجزء بمدينة غات بليبيا.

توارق الجنوب أو الساحل:

3. كل أيير، يوجدون بالنيجر
4. كل قرس، يوجدون بالنيجر.
5. أولمدن، أو أدغاغ بالأدغاغ إفوغاس بشمال جمهورية مالي.
6. توارق la boucle بمنعطف مجرى واد النيجر جنوب جمهورية مالي.

نحو الجنوب والغرب خارج الوادي. عندما ظهرت القوات الفرنسية عام 1890 م، وجدوا سلطنة كل أواي حليفة لسلطنة كل آير، ولكنها بقيت القوة المهيمنة على جبال آير حتى زيندر جنوبا.

1 – Edmond bernus et autre, **les touaregs**, musé national des arts a' Afrique et a'océanie1996 paris, p162

2 – دار الثقافة لولاية تمنراست، مطبوعة بمناسبة الأسبوع الثقافي لولاية تمنراست بالجزائر العاصمة، **عمق وثراء**، 2007

الخريطة رقم(5): تبين التوزيع الجغرافي لقبائل التوارق في منطقة الساحل الافريقي



Patricio Asfura-Heim، **The Tuareg: A Nation Without Borders?**، A CNA Strategic Studies Conference Report، may 2013، p 04

https://www.cna.org/CNA_files/PDF/DCP-2013-U-004799-Final.pdf

إن أهم ما يميز المجتمع التوارقي عن باقي المجتمعات المغاربية هو تنظيمها السياسي، إذ يتميز بوجود سلطة مركزية يشغلها أمنوكال Aménoukal (حاكم أسمى) كسلطة تنفيذية يساعده مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع.

ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التوارقية من الهياكل التالية:

1. منصب الأمنوكال Aménoukal رئيس الكونفدرالية.
2. منصب إمغار، وهو شيخ القبيلة.

3. مجلس الشيوخ والأعيان.

هذا التنظيم السياسي مازال معتمدا إلى يومنا هذا، وإن كان قد واجه ويواجه الكثير من التحديات الخارجية المتمثلة في الاستعمار الفرنسي ومن بعده الدول الوطنية التي قامت على أنقاضه.

أ: أمنوكال Aménoukal :[1]

ويقصد به:

– لغويا: أمنوكال نتاج كلمتين "مسيس" التي تعني "سيد" و"اكال" يعني البلد أو الأرض، وتركيبهما يكون "مسيس –ن– اكال" بمعنى سيد البلد أو سيد الأرض وأدت الضرورة اللغوية إلى تطور الكلمة وتحولها إلى "أمنوكال" لتصبح مفردة مستقلة. وهناك من يرى أيضا أن هده الكلمة ناتجة عن تركيب كلمتي "أمغار" الذي يعني "رئيس" أو "زعيم" والتي تطلق في الأصل على رئيس القبيلة "اكال" والاقتران يؤدي إلى أمغار –ن– اكال أو "رئيس البلد" ثم حذف النصف الثاني في الكلمة الأولى، وتحول الحرف الأول من الكلمة الثانية من "أ" إلى "و" لتسهيل ارتباط الكلمتين الذي يتم بأداة الوصل والملكية "ن" لتتحول في النهاية إلى "أم–ن–وكال"

– اصطلاحا: هناك عدة تفسيرات لهده الكلمة، ومن بين ما يطلق عليها:

- رئيس الكونفدرالية الذي يورث عن طريق الخط الأمومي للقبيلة الحاكمة التي يرمز إليها عن طريق "الطبل" الكبير الذي يدق لنداء "الاجتماع".
- يطلق للدلالة على مكانة الفرد وتبجيله المعنوي والقوة والرفاهية والكفاءة والذكاء والثقافة والحنكة السياسية،...
- يطلق على الزعماء الأجانب: الملك، السلطان، الإمبراطور، أو أي زعيم مستقل.
- يطلق بصيغة الجمع "أمنوكالن" على بعض أفراد القبيلة الحاكمة أو التي حكمت.

ويختار أو ينتخب الامنوكال من بين الوارثين الذكور ضمن القبيلة الأقوى المعترف لها بحق الحكم، وينتخب من طرف كل القبائل الأخرى وشيوخ العائلات والأعيان ومن بين عدة مترشحين ورثة حق الحكم على الخط الأمومي، إذ يكون أبناء أخوات الامنوكال السابق من الذكور هم المرشحون لتولي هذا المنصب.

ويتم الاختيار وفق معايير وميزات خاصة لابد من توفرها، تختبر فيها شخصية المترشح وسيرته على ثلاثة أبعاد: سياسية وأخلاقية– ثقافية وجسمانية.

---

[1] – مرموري حسن: **التوارف بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين دراسة سوسيو تاريخية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002 ص ص 78– 82

- السياسية: وهي الأهم، إذ لابد أن تكون له حنكة سياسية وشعبية ومساندة وتزكية القبائل الأخرى، وأن يكون مطلعا على الشؤون السياسية للكونفدرالية بصفة جيدة كما يشترط أيضا إثبات البراعة في التفاوض.
- الأخلاقية–الثقافية: كحسن السيرة والشجاعة والبسالة والحكمة والصبر والكرم والاحترام والثقافة وأدب الحديث.
- الجسمانية: وتعني القوة وسلامة الأعضاء، وأن يكون ناضجا، وغالبا ما يشترط أن يكون دون سن الثلاثين.

ولابد من ثقة متبادلة وروابط متينة بين الأمنوكال وشعبه.

أما عن الصلاحيات التي يتمتع بها فهي:

1- الصلاحيات السياسية:

- تمثيل الكونفدرالية في كل علاقاتها الخارجية، وهو الناطق الرسمي باسمها.
- الأمر بدق الطنبور لإعلان موعد الميعاد.
- استدعاء مجلس الرؤساء والأعيان.
- إعلان الحرب الجماعية أو الهدنة بموافقة أعضاء المجلس والدفاع ومساندتهم في حالة أي تهديد للتماسك المعنوي لجماعته وشرفها.
- قيادة رجاله في المعارك وتوزيع غنيمة الحرب.
- تلقي ولاء العصبيات الجديدة أو المنظمة.
- تحديد مصير الأسرى.

2- الصلاحيات الإقتصادية:

- غلق مناطق الرعي وفتحها وتنظيم استغلال الخشب.
- السماح بمرور القوافل التجارية الأجنبية.
- تلقي الرسوم العامة التالية:
  - ضريبة سنوية رمزية لإثبات الولاء على رؤوس الماشية والسلع الناتجة عن تجارة القوافل التي تدفع من طرف أعضاء الحلف الذين تربطهم به العلاقات الإقتصادية والسياسية وتسمى "تويسي" Twise
  - جباية على المزارع الواقعة في الإقليم
  - حقوق المرور على القوافل التي تعبر الإقليم و تسمى "العادة".
  - هدايا الماشية التي تشكل احتياطيا عموميا له الحق في الانتفاع بها، كما يمكنه أن يساعد بها الفقراء.
  - هدايا عديدة نقدية وعينية سواء من الأجانب أو أي شخص يلتمس العفو لسبب أو لآخر.

3- الصلاحيات القضائية والإجتماعية:

- تسوية النزاعات على جميع المستويات.
- إصدار الأمان لمن هو مهدد من طرف جهة ما.
- الصدقة على الفقراء والمحتاجين.
- إعارة إناث الماشية الحبلى للفقراء.
- حماية الفقراء.

كما نلاحظ أن الأمنوكال هو رمز الأمن والمرجع الذي يسمح بالسير الحسن للحياة الجماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى معنوية وأخلاقية، ويعتبر زعيما سياسيا وقائدا عسكريا في الوقت نفسه، ويقوم بوظيفته هذه بمساعدة نظرائه من مجلس الشيوخ والأعيان.

ب: شيخ القبيلة (أمغار):[1]

إلى جانب الأمنوكال يوجد شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الإشراف على شؤون قبيلته ويمثلها في الاجتماعات العامة، ويحمي مصالحها ويجمع منها حصتها من الاموال المطلوبة لخزانة الكونفدرالية، أو لتمويل الحرب، ويقود رجال قبيلته في حالة الحرب، ولما مزق الاستعمار الفرنسي الكونفدراليات، ومن بعده الدول الوطنية التي خلفته في المنطقة، ارتفعت مكانة شيوخ القبائل إلى مستوى الأمنوكال.

ج: مجلس الشيوخ والأعيان(المجلس العام):[2]

الأمنوكال ليس حاكما مطلقا، بل تشاركه في السلطة هيئة استشارية تستمد أهميتها من من قوة شخصيات "أمغارن" أو الشيوخ رؤساء القبائل، فالأمغار أو الشيخ رئيس القبيلة يتوسط بين قبيلته وأمنوكال. يوصل أوامر هذا الأخير ويسهر على تنفيذها ويأخذ حصة قبيلته من الغنيمة أو الضرائب سواء كانت له أو عليه.

ومهما كان نفوذ أمغار فإنه يشارك في انتخاب أمنوكال ومناقشة القرارات الكبرى التي تخص الكونفدرالية في المجلس الذي يجمع: أمنوكال، أمغارن، ومجموعة من الأعيان والمرافقين.

ويجتمع المجلس في حالتين:

- بدعوة من أمنوكال الذي يرأسه.
- في حالة شغور منصب أمنوكال بسبب الوفاة أو حدوث مانع ما أو لعزله وانتخاب أمنوكال جديد حسب القاعدة.

ويناقش المجلس القضايا المهمة والطارئة في السياسة والاقتصاد والشؤون الإجتماعية الداخلية:

---

1 – محمد سعيد القشاط: مرجع سبق ذكره، ص 61

2 – مرموري حسن: مرجع سبق ذكره، ص ص 83 – 82

- القضايا السياسية: التشاور حول مستجدات الوضع واتخاذ القرارات المناسبة إزاءها كإعلان الحرب أو إقرار السلم والأمان، والاتفاق على المعاهدات وتفويض أمنوكال لتمثيل الكونفدرالية في "ميعاد" خارجي.
- القضايا الإقتصادية: تتمثل في مناقشة أمور الجباية وتحصيلها وتقسيمها من نشاط القوافل وحقوق النقل والمرور والحماية، بالإضافة لتحديد مناطق الرعي والترحال وتنظيم أوقات غلقها وفتحها كي تشتغل بشكل أحسن.
- القضايا الإجتماعية: يتعين على المجلس أيضا أن يفصل في النزاعات والشكاوى الواردة على جميع المستويات بين الأفراد أو القبائل داخل الكونفدرالية، إلى جانب الاهتمام بالفقراء والأرامل والمحتاجين وتعيين وكلاء عليهم لمساعدتهم.

ثانيا: التطور السياسي لمنطقة الساحل الافريقي:

عرفت المنطقة تغيرات كثيرة عبر الزمن سوف نقسمها إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، مرحلة الاستعمار الفرنسي، مرحلة الاستقلال.

أ: مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

امتازت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي وغنى المنطقة بالثروات الطبيعية مما جعل التوارڤ يكونون مجتمعا متميزا في المنطقة، وهو ما أبرزناه في العنصر السابق الخاص بالتنظيم الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في المنطقة.

فرغم أن حياتهم تمتاز بالبساطة إلا أنهم لعبوا دوراً مهما في التأثير على الحياة الإجتماعية لبلاد ما كان يسمى بالسودان الكبير، فقد أسسوا مدارس يحج إليها الطلبة من كل بقاع العالم الإسلامي وأنجبت علماء أجلاء(1) مما يوحي أن للتوارڤ تاريخا مجيدا أبدعوا في الكثير من المجالات ولم يكونوا أبداً سكاناً منطوين على أنفسهم، فبالإضافة إلى امتهانهم تربية المواشي كنشاط اقتصادي أساسي اهتموا بالنشاط التجاري، إذ كانوا حلقة وصل بين الشمال الإفريقي ومملكة "غانة" وسائر بلاد السودان جنوب الصحراء، واشتهروا بقوافل الذهب والملح الذي كان من السلع الثمينة، وبالمقابل كانوا يجلبون المنسوجات والتمر والزبيب من الشمال، كما كانوا حراساً للقوافل يرشدونها للطرق المعبدة حتى لا تتيه في الصحراء، فمنحوا لمدينة "تمبكتو" إلى جانب مكانتها العلمية مكانة تجارية متميزة.

أما الحياة السياسية عند التوارڤ خلال هذه الفترة فمن خلال التقسيم الطبقي الذي رأيناه سابقاً يتبين أن السلطة السياسية لا تختلف كثيراً عما كان سائداً في المجتمعات الإفريقية من نظام قبلي في قالب عرفي نسج بإحكام.

1 – التامباكتي: **التوارڤ والدول المغا ربية أية علاقة**، جريدة أمزداي، المغرب، العدد12 .

وهكذا انقسمت جل منطقة الساحل الافريقي إلى عدد من الممالك يتسع مجالها من مملكة لأخرى بحسب قوتها وقدرتها على احتكار شبكة الطرق ونذكر من بين هذه الممالك مملكة غانا ومملكة مالي التي سحقتها الجيوش المرابطية وبقيت المنطقة على هذا الحال إلى أن أخضعها الاستعمار الفرنسي لسيطرته.(1)

ب: مرحلة الاستعمار الفرنسي: لم يستطع المغامرون والمبشرون الفرنسيون المدعومون من الجيش الاستعماري اكتشاف أسرار الساحل الافريقي، ولقد تأخرت عملية التوغل حوالي نصف قرن، وفي ذلك الوقت بقيت صحراء التوارق بمثابة بقع بيضاء في الخرائط الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا الغربية والصحراء الوسطى. هذه الوضعية زادت في تكوين صورة "أسطورة الصحراء" وسكانها في خيال الأوربيين وزيادة تحريضهم لاكتشافها، وهو الاتجاه الذي طغى لاحقا خاصة عند الضباط السامين للجيش الاستعماري، ولم يغير الاستعمار الفرنسي كثيراً من عادات سكان الساحل الافريقي وحياتهم الإجتماعية، حيث لم يستطع إخضاعهم لسيطرته الكاملة طوال ستين عاماً من القرن العشرين (2) إذ قاوموا الاستعمار الفرنسي ببسالة، وتشير الدراسات إلى أن أولى الحملات العسكرية الفرنسية في الصحراء كانت سنة1890، وقد منحت فرنسا في البداية حكماً ذاتياً لإقليم"أزواد" و "أيير" إلاَّ أن ذلك في الحقيقة لم يكن سوى خطة استعمارية لتسهيل الاستيلاء على المنطقة كلها، وبالفعل أخضعتها كلها سنة1932، إلاَّ أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا الكلام أن فرنسا كانت تسيطر على الصحراء كما حكمت غيرها من الدول، فقبضتها لم تكن تتجاوز المدار الحضري، وهذا لأن الصحراء كانت معقلا للثوار "تشومار"(3) ومن بين الثورات نجد:

- مقاومة (الأمنوكال) "الشيخ محمد علي أنكونا" الذي قاد المقاومة سنة1894، إذ أحصى له الفرنسيون حوالي سبعة معارك لم ينهزم في أية واحدة، إلاّ أن سياسة فرق تسد التي اتبعتها فرنسا وزرع الفتن داخل القبائل أرغمته على الاستسلام بعدما حاصروه في مدينة تمنراست، فاشترط عليهم اقتياده إلى مدينة تمبكتو المالية، فلبوا طلبه إلاَّ أنه بمجرد وصوله إلى مشارفها أطلقوا الرصاص عليه.
- مقاومة الأمنوكال شبوك قائد "فندكمو" الذي واجه فرنسا في معركة "تكوبا1894.
- مقاومة الأمنوكال فهرون قائد (أولدمن) "كل أترام" في منطقة" هناكا" شمال مالي حالياً، ومن أشهر معاركه معركة "ادرامبوكار" سنة1916، قتل في نفس السنة.(424)

1 – أشلحي محمد : **التوارق أمازيغ الساحل الافريقي**، مجلة إلكترونية، الحوار المتمدن، العدد 1791 ، 01 أكتوبر 2007

2 – Awki : **point de vue d'un touareg écartelé**, tafssot , tizi ouzo, Algérie, 1983.

3 – kidoulaye ,carentin : **comprendre la rébellion touareg**, **sur les accords passé**, www.temoust.org/spip.php?article3418. Retrieved on 02/03/2016

4 – Edmond bernus: **être touareg au mali**, p26.

- مقاومة الأمنوكال "علا البشير" قاد المقاومة لأزيد من 15 سنة وعندما تم القبض عليه تم إعدامه شنقاً.

إذن ففرنسا لم تستطع السيطرة على منطقة الساحل الافريقي، لذلك ومن أجل محاصرة الثورة الجزائرية التي كانت في أشدها وتحييد التوارف للاحتفاظ بالمنطقة حتى ولو استقلت دولها نظراً لغنى الساحل الافريقي بالثروات الطبيعية عمدت إلى محاولة إعطاء التوارق حكماً شبه ذاتي فأصدرت قانونا في23 جوان 1956 والمعروف بقانون23/1956 [1] إلاَّ أن هذه المحاولة فشلت لأن التوارق وقفوا إلى جانب الثورة، بعد ذلك عمدت إلى خطة أخرى وهي تأسيس"المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"،[2] في خدعة لإغراء التوارف للانسياق وراء فكرة إقامة دولة عرقية لهم باعتبارهم بيضا يعانون من التمييز العرقي للسود[3]، إذ أسست هذه المنظمة بموجب القانون الفرنسي(رقم 27-7-57 الصادر يوم 10 جانفي 1957) ونشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية يوم12 جانفي1957.

وكان الهدف المعلن منها هو تشجيع أي تدبير يتخذ لتحسين مستويات المعيشة لسكان الساحل الافريقي وضمان تنميتها الإقتصادية والإجتماعية [4] لكن الهدف الحقيقي هو محاولة إقامة بنية سياسية، عن طريق التمييز الإثني من خلال وضع نظام للسلطات المحلية التي تتبع قوانين عرفية أو قبلية مختلفة [5] الغرض منها دعم وتأسيس سياسات الهيمنة والسيطرة اللازمة للمشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، عن طريق غرس الأفكار ودعم العرقية التي تستغل كمبرر أو كوسيلة للتدخل في المنطقة.

وكان مصير هذه المنظمة الفشل وذلك لسببين: الأول هو ظهور جمهورية السودان عام 1958واتحاد مالي عام 1959 برئاسة "مديبو كايتا" الذي رفض هذا المشروع بشدة، واعتبره يشكل

---

1 – Modibo keita: **la résolution du conflit touareg au mali et au Niger**, groupe de recherche sur les interventions de paix dan les conflits intra-étatiques, GPRPCI, Canada Juillet 2006.

2 – Maiga Mohamed, tiessa farma: **le mali de la sécheresse à la rébellion nomade chronique et analyse d'un double phénomène**, centre développement en Afrique sahélienne, l'harmattan, paris, 1997, p 216

3 – ibiem, p 220.

4 – Modibo keita :ibien ,p07.

5 – مايكل نيوكوسموس: **نحو فهم للأشكال الجديدة من حكم الدولة في إفريقيا في عصر العولمة**، ترجمة : صفاء أحمد صالح، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 03، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، يناير، 2003 ص ص 55،56.

اعتداءً على سلامة الأراضي الوطنية، والثاني هو أن أغلب زعماء القبائل الذين كانت هذه المبادرة موجهة لهم رفضوها سواءً في الجزائر أو مالي أو النيجر.[1]

إذن فقد رفض أبناء المنطقة الهيمنة الاستعمارية بكل أشكالها، العسكرية والثقافية والسياسية والدينية، ومنذ استقلال الدول التي يوجد بها التوارق وعلاقتهم بالأنظمة المتعاقبة في مالي والنيجر غير ودية، الشيء الذي أدى إلى عدم حدوث الاستقرار الأمني في الساحل الافريقي، والذي أثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري.

ج: مرحلة الاستقلال: عشية الاستقلال وجدت القبائل المتمركزة في الساحل الافريقي نفسها مشتتة بين خمس دول ذات سيادة هي (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو)، وبعدما اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين بذلك الخلل الإجتماعي الذي نتج، تعقد وضع التوارق أكثر، خاصة فيما يتعلق بأهم مكون لثقافتهم وهو الترحال، إذ أصبحت تطبق عليهم قوانين الدول في التنقل.

وبالتالي انقسم التوارق بين مؤيد للبقاء على الوضع الحالي مع مطالبة الدول بإعطائهم قدرا من الحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، وبين المطالبة بتكوين دولة لهم في الساحل الافريقي[2] وعلى هذا ظلت علاقاتهم مع معظم الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها متوترة وخاصة في جمهوريتي المالي والنيجر، ولم تهدأ الأوضاع حتى اليوم، فلا تنظيمات التوارق حققت أهدافها ولا سلطات بماكو ونيامي نجحت في بسط سيطرتها على جميع مجالها الجغرافي.

وقبل التطرق لأهم الفترات التي مرت بها المنطقة من الأهمية بمكان معرفة بنية النظام السياسي في كل من دولتي مالي والنيجر بعد استقلالهما عن الاستعمار الفرنسي للمساعدة على فهم تطور الأحداث في المنطقة، على اعتبار أن الساحل الافريقي مليئة بالاختلافات التي تؤثر على تجانس المجتمع وتصل حد التناقض، المفضي إلى الصراع، حيث نجد الاختلاف بين الريف والمدينة، وبين الأسياد والعبيد، وبين الرحل والحضر، وبين السود والبيض، هذا الاختلاف يؤثر بدرجة كبيرة في موازين القوى ونمط التفاعل داخل كل نظام، كما يؤثر في نمط تفاعل النظام مع جيرانه من الأنظمة الأخرى، خاصة وأن الحدود الموروثة عن الاستعمار مرسومة بشكل هندسي، غير مراعية للحدود العرقية واللغوية وحتى الطبيعية:[3]

---

1 – Modibo keita: op. cite, p p 07,08.

2– Ibid ,p p 9,10.

3 – عشوي علي: **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**: مرجع سابق ص ص: 11-12

• بنية النظام السياسي في مالي[1]: يتكون المجتمع المالي من فسيفساء من الأعراق إذ يعتبر البامبارا "Bambara" العنصر الأكثر عددا في مالي حيث يشكلون نسبة 31.9% من السكان وهم متواجدون في ضواحي باماكو، سيغو وسيكاسو، وهم مزارعون، يدينون بالإسلام في غالبيتهم، وتعتبر لغتهم "البرمبارا Bambara" من بين اللغات المستعملة بكثرة في العاصمة باماكو وذلك لتواجدهم بكثرة في الإدارة.

أما العنصر الثاني فهم السونغاي Songai وهم يشتغلون بالصيد والفلاحة ويمثلون نسبة 12% من مجموع السكان خيث يتواجدون في سيكاسو Sekasso بالجنوب. أما العنصر الثالث الذي ينتشر في كافة المنطقة الساحلية الصحراوية فهم البولس Peuls ويشكلون في مالي حوالي 9.13 % من نسبة السكان، وينتشرون خصوصا في شمال مالي وكافة المنطقة الساحلية عموما، باعتبارهم رحلا ثم نجد عنصر "كانوري" Kanouri بنسبة 9% من مجموع السكان والتوارق بنسبة 7.4 % وهم يحتلون مساحة جغرافية شاسعة في شمال مالي، والعرب بنسبة 1.9% من مجموع السكان وهم تجار في غالبيتهم،أما اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية للبامبارا ولهجات أخرى محلية.[2]

وستكون دراسة هذه المرحلة شاملة لأهم التغيرات التي حصلت في المنطقة وفق الفترات التالية:

- فترة الحكومات الأولى وبوادر الجفاف (1964 -1970).
- فترة الجفاف والاضطهاد (1970 -1987).
- فترة التنظيم والعمل المسلح من 1987 إلى الآن.

1: فترة الحكومات الأولى وبوادر الجفاف (1964-1970) : بعد استقلال مالي والنيجر كان على التوارق في جوان 1960 مواجهة ضغوط السلطات العسكرية والإدارات ذات الطابع المركزي المتشدد والتي كانت تحاول إيقاف عملية الهجرة نحو الشمال التي كان يقوم بها التوارق بقطعان ماشيتهم.[3]

في مالي تقوم هذه السياسة بالخصوص على أساس التمييز العرقي ما بين الرحل الملثمين من العرب والبربر(البيض) والسكان الحضر وهم الأفارقة السود، وهو ما عرقل اقتصاد التوارق

---

1 - Veyrac, Jean Louis : « La lettre ethniste », n°4, 10 mars 2000 :
http://www.ethnisme.ben-vautier.com/veyrac/veyrac4.html
et Ethnic groups - Mali. Retrieved on 11/12/2010
http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Mali-ETHNIC-GROUPS.
html#ixzz1FLWIfuVf. Retrieved on 11/12/2010

2 - Ethnic groups - Niger http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Niger-ETHNIC-GROUPS.html#ixzz1FLWIfuVf. Retrieved on 12/12/2010

3 - Céline grapin : **le conflit touareg**, MFI, France prince n°1405 ,1996.

وجعلهم مهمشين، وأدى بهم للثورة على هذه الأوضاع، غير أنهم سرعان ما قمعوا بشدة من طرف الرئيس "موديبو كايتا"[1] وهكذا وجدوا أنفسهم مهمشين اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وبالتالي أصبح أسياد الصحراء مبغضي الصحراء[2] وفي النيجر لا تختلف الظروف عن جارتها مالي، إذ امتازت هذه الفترة بحكم "تحمانيد يوري" حيث كان التطاحن القبلي والعسكري على أشده، فكانت أولى ثورات التوارق هي ثورة "كيدال" 1963 –1962بقيادة الأمير"ألادي" الذي كانت له تجربة في حرب التحرير الجزائرية[3] وفي هذه الفترة بدأت بوادر الجفاف تضرب هذه المنطقة.

2: فترة الجفاف والاضطهاد (1970–1980): عرفت المنطقة خلال هذه الفترة جفافاً ومجاعة كبيرتين، مما دفع السكان للتخلي عن أنعامهم والبحث عن بدائل أخرى، إلاّ أن ذلك كان صعباً خصوصا وأنه بالإضافة إلى الجفاف امتازت هذه الفترة في النيجر بحكم الدكتاتور"سيني كونشي" الذي قاد البلاد بقبضة من حديد، وتم احتكار السلطة من طرف عرقية واحدة هي عنصر"الجرما (15%) " من السكان على حساب الأغلبية السكانية المتمثلة في عنصر"الهوسا (51%)"، خصوصاً بعد أن حاول أحد العسكريين التوارق قيادة محاولة انقلابية، فكان رد فعل الرئيس هو تسميم الآبار وممارسة الإبادة ضد التوارق، إذ أخضع المنطقة الشمالية حيث الأغلبية التوارقية لحالة الطوارئ، فكان الملاذ الوحيد لشعب التوارق هو الهروب والنزوح الجماعي نحو الدول المجاورة وخاصة العربية منها.[4]

ففي الجزائر قدر عدد اللاجئين التوارق في نهاية الثمانينات بحوالي 40 ألف، وبعد مفاوضات مع السلطات الجزائرية وافقت الحكومة النيجرية الجديدة على إعادة نحو10 آلاف لاجئ إلى بلدهم، وتم أخذهم إلى منطقة "تشين تبارادان" وحشدهم في مراكز محددة، حيث قيدت حرية تنقلهم ولم يعد لهم حق ممارسة التجارة وتعليم أبنائهم، أما بالنسبة للمساعدات المقدمة من طرف المنظمات العالمية فقد تم تحويلها إلى وجهات أخرى من طرف السلطات[5].

أما في مالي فإن الجفاف الذي ضرب الشمال جعل المجهودات التنموية المبذولة لا قيمة لها رغم الدعم والمساعدات المقدمة، زيادة على الإقصاء السياسي والتهميش بالإضافة إلى التهميش والقمع حيث كانت منطقة الشمال دوماً تحت إدارة عسكرية، مما أجبر السكان على الهجرة إلى الجزائر وليبيا بالخصوص، وأمام كل هذه الضغوط والمضايقات رد التوارق برفع السلاح.

---

1 – أحمد شنة، مرجع سابق، ص ص، 59–60.

2 – Robert Edmond, **vers la réintégration des touaregs au mali**, le Monde diplomatique, septembre 1996, p 34.

3 – علي الأنصاري :**التوارق وتحريف التاريخ**، جريدة أكروا العدد 16 ،أفريل.1996

4 – أشلحي محمد: مرجع سبق ذكره،ص.12

5 – أحمد شنة، مرجع سابق، ص ص، 59–63.

3: فترة التنظيم والعمل المسلح والسياسي: (1987–2009) مع اقتراب نهاية الثمانينات شعر التوارق أن شعبهم مهدد بالانقراض مما جعلهم يفكرون في ضرورة التنظيم المسلح والدفاع عن أنفسهم، وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمي نفسها تحررية وتسميها أنظمة مالي والنيجر انفصالية ومنها:

– في مالي :

– الحركة الشعبية لتحرير أزواد(*): (MPLA) تأسست سنة 1990، وتتموقع في منطقة بوراسة على الحدود مع الجزائر أما المناطق التي تخضع لنفوذها فهي"تالاتاي" و"ميناكرا" شمال البلاد وشرقها، وتقوم أسس هذه الحركة على تجمعات قائمة على النسب والأصول وتوصف بأنها الحركة الأكثر اعتدالاً من بين المجموعات التوارقية، وقد أدى توقيعها على اتفاقية تمنراست بالجزائر عام 1991 لانشقاقات عديدة عنها[1].

– الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية (FIAA) : تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا، وأعلنت الكفاح المسلح سنة 1991 كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في قطاعات "غاو" و"تمبكتو"، وتعتبر الفصيل الثاني الموقع على اتفاق "تمنراست" بعد الحركة الشعبية، وتجمع هذه الجبهة في صفوفها التوارق إضافة للعرب الماليين المنحدرين من القبائل المتمركزة في قطاعات السودان الفرنسي القديم، وهي الحركة الوحيدة التي تضم في صفوفها أساساً العرب وسط الحركات البربرية، ولذلك فهي تحظى بدعم الجزائر.[2]

– الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA) : أنشئت سنة1991، وهي منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد، وقد تراجعت عن اتفاقها الوطني الموقع عليه في تمنراست بوقت قليل بعد مصادقتها عليه، وذلك لأنها ترى أن الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تتبعها أفعال، سواء تعلق الأمر بإدماج المقاتلين أو بنتائج لجنة التحقيق في المجازر التي مست التوارق.[3]

– الجيش الثوري لتحرير أزواد (AELA) : أنشئ سنة1991، غير راضٍ عن الاتفاقات المبرمة مع الحكومة المالية، ودخل في مواجهات مع الحركات الأخرى، خاصة مع الحركة الشعبية لتحرير أزواد.

(*) الازواد هو الاسم الذي يطلق على مجموع القبائل التوارقية والعربية إلى جانب قلة السواري soreilles أو البيل، وهم من الزنوج، حيث يمثل التوارق أكثر من ثلثي هذا المزيج، ويقطنون بمنطقة بشمالي مالي والنيجر.

1 – Année stratigique1991, ed la découverte, paris, 1991, p179.

2 – Robert Edmond, **vers la réintégration des touaregs au mali**, op.cit, p 20.

3– op.cit P13.

- الحركات والجبهات الموحدة للأزواد(MFUA) : تضم الحركة الشعبية لتحرير أزواد، الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد والجيش الثوري لتحرير أزواد، وقد تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992 وقد أضعف الصراع على النفوذ داخل المنظمة من موقفها في مفاوضاتها مع الحكومة المالية. [1]

- حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير، تأسست في سنة 2006، وتكونت من أطراف غير راضية عن اتفاقية الجزائر، وقد هاجمت في 23 مايو 2006 ثكنتين عسكريتين في كيدال قبل ان تنسحب منهما إلى التلال القريبة من كيدال. وأسفرت هذه الهجمات عن سقوط ستة قتلى حسب حصيلة رسمية، وقعت اتفاقية سلام مع الجزائر في نفس السنة ولازالت تتفاوض مع الحكومة المالية تارة وتقاطعها تارة أخرى إلى الآن(2011).

- المؤتمر الوطني لتحرير أزواد" وحركة مقربة من المغرب، وأمريكا وإسرائيل، زعيمها "أبو بكر الأنصاري"، درس في المغرب وأسس حركته هناك سنة 2006، بعد الإنفراج الذي حدث في القضية التوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب في أزواد.

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها :

- الجبهة الموحدة لتحرير أزواد(FULA) : تأسست سنة 1994 وتكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي، وهي تتشكل من عناصر سود أفارقة تنحاز لسكان الحضر ضد السكان الرحل كالتوارق والعرب الذين تصفهم بالمتواطئين مع المتمردين.

- الحركة الشعبية "غوندا كوي :(MPGK)" وهي حركة مضادة للتوارق تأسست في 14 ماي 1994 توجه وتمول من طرف عصابات "المايغا (Maiga)" وتوري (Touré) السود.

وتعني"غوندا كوي" رسادة الأماكن وملاك الأراضي، وتصف نفسها بأنها حركة حضرية مسلحة للمقاومة ضد أعمال العصابات التوارقية، وقد جعلتها معارضتها للاتفاق الوطني تحصل على دعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية ومنها جزء من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي الموجود في السلطة، وبذلك تحولت إلى قوة سياسية حقيقية بعد سنة واحدة فقط من إنشائها، ووقعت هدنة مع الفصائل التوارف ية في بورام في ماي1995.[2]

في النيجر:

- جبهة تحرير أزواد والإير (FLAA) تأسست في 01 أكتوبر1991. تمتد مناطق نفوذها في كامل شمال النيجر (أي كل منطقة الأزواد والإير) وقد اعترفت الحكومة النيجرية بالحركة

---

1 – Celin grapin , OP ,cit , p 12.

2 – Slifou André : **la question touareg au Niger**, Ed Karthala, paris, 1993 p 37.

في 09 جانفي1992، تطالب بإقامة نظام فدرالي في النيجر. تضم في صفوفها حوالي ألف مقاتل، وقد أدت هدنة جوان 1993 لانقسامات داخلية في الحركة نتجت عنها تدريجياً ثلاث فصائل أخرى.[1]

- الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر: (ARLNN) تأسس في جوان1993. مقرب من الجزائر.
- جبهة تحرير تاموست: (FLT) تأسست في جويلية 1993 مقربة من فرنسا.
- الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر: (FPLS) تأسست في جانفي 1994 وهي حركة معتدلة ومتفتحة.

رغم تعدد هذه الحركات واختلافها فإن جبهة تحرير الإير والأزواد والجيش الثوري لتحرير شمال النيجر وجبهة تحرير تاموست تجمعت في أكتوبر 1993 في تنسيقية المقاومة المسلحة (CRA)التي أعدت أرضية مشتركة من المطالب وذلك لتسهيل العودة للحوار مع الحكومة النيجرية، وقد انقسمت هذه التنسيقية بدورها، فظهرت جبهات عديدة منها: الجيش الشعبي لتحرير شمال النيجرAPLN، وحركة تحرير شمال النيجرMLPN، والقوة المسلحة الثورية FAR، والجبهة الديمقراطية للتجديد FDR، والجبهة المسلحة الثورية للصحراء FARS، وجبهة التوبوFT. كل هذه الحركات أعلنت عن إنشاء تنسيقية جديدة للمقاومة المسلحة تضم عناصر من التوارق العرب والتوبو. هذه التنسيقية تضع نفسها كمنظمة موازية لمنظمة المقاومة المسلحة لعدم رضاها عن الطريقة التي سير بها مسار السلام.

وقد ظهرت ثلاث منظمات أخرى ما بين 1994 -1995 هي:

-الجبهة الديمقراطية للتجديد FDR تأسست في أكتوبر1994، ومسيرة من طرف رقيب خدم في الجيش الليبي.

-الجيش الديمقراطي للتجديد ADR تأسس في ديسمبر1994، مقرب من ليبيا.

-الحركة الثورية لتحرير ماد النيجر، تأسست في مارس1995.

إن كافة هذه الانقسامات والتكتلات تفسر على عدة أسس قبلية، وعلى أساس الصراعات الإقليمية للدول ذات النفوذ في المنطقة حيث تحاول كل منها السيطرة على الوضع من خلال تحريك الفصائل الموالية لها.

---

[1] – Attilio Guadio : **quel paix pour les touaregs du Niger**, France et pays arabes, no 1091, avril 1991,p p 10 ,12

المبحث الثاني: خريطة اللاعبين المحليين في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2010:

في جانفي 2013 تدخلت فرنسا عسكريا في مالي، بدعم من تحالف صغير من القوات الأفريقية. كان الهدف من هذا التدخل هو استعادة درجة مقبولة من الاستقرار في شمال البلاد. رسميا، كان من المفروض أن تغادر القوات الفرنسية البلاد في مارس 2013، حيث تم تحقيق الهدف الرئيسي للتدخل إلى حد كبير (دفع القوات الجهادية مرة أخرى إلى معاقلهم الصحراوية). ومع ذلك لم تنسحب، كما لا تزال التحديات طويلة المدى بالنسبة لمالي كبيرة، حيث توترت الساحة الطائفية العرقية غير المتجانسة من خمس سنوات من الثورات والاشتباكات، التي شملت الجيش، والتوارق، والعرب (المحليين والأجانب)، وميليشيات سونغاي وغيرها[1].

المطلب الأول: انفجار الأزمة في مالي: من بنغازي إلى باماكو، عبر غاو:

أدت الثورات التي تجتاح شمال أفريقيا في أوائل عام 2011 إلى تغيير كبير في المشهد الإقليمي حيث كان للثورة الليبية تأثير مباشر على البيئة الأمنية الإقليمية الصحراوية / الساحلية، نظراً لتدفق المقاتلين وترسانة من أسلحة القذافي[2]، مما أدى إلى تفاقم الاستقرار الهيكلي في البيئة الإقليمية[3] بسبب تعدد العوامل، بدءاً من الجريمة المنظمة المحلية إلى التدهور البيئي[4]. فقد كان الاعتماد المالي والاقتصادي للنظام المالي على نظام القذافي كبيرًا: من رعاية القذافي الأساسية لمجموعات التوارق المحلية إلى الاستثمارات في الاقتصاد المالي الضعيف. لقد أدت الحرب الليبية إلى سلسلة من التفاعلات الجيوسياسية توجت باشتعال الأزمة في مالي في أواخر عام 2011 وأدت إلى إعلان استقلال أزواد في أفريل 2012، تبعها استيلاء "الجماعات الجهادية" على هذه المنطقة ثم التدخل العسكري بقيادة فرنسا في جانفي 2013، حيث يمكننا تسجيل ثلاثة عناصر رئيسية:

---

1 – Mohammed Mahmoud Abu al-Ma'ali, **Al Qaeda and its allies in the Sahel and Sahara**, Doha, Al Jazeera Centre for Studies, 1 May 2012,
http://studies.aljazeera.net/en/reports/2012/04/20124301421966601.htm

2 – Alain Antil, **Le Sahel: une zone grise aux portes du Maghreb**, Khadija Mohsen-Finan (dir.), Le Maghreb dans les relations internationales, Paris, Editions CNRS, 2011, p. 291-308

3 – Hélène Claudot-Hawad, **Négrafricanisme et racisme**, Le monde diplomatique, 42, n° 493 (avril 2005), p. 30,
http://www.monde-diplomatique.fr/1995/04/claudot_hawad/1372

4 – Council of the European Union, Council conclusions on Mali/Sahel, 3159th Foreign Affairs Council meeting, Luxembourg, 23 April 2012,
http://consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/129711.pdf

أولاً، تحدي وجود الدولة في مالي: تعتبر مالي جزءًا من البيئة الجيو–صحراوية القاسية التي أعاقت إقامة سيطرة فعالة ومركزية على هذه الأراضي(1)، هذه البيئة القاسية فضلت ترسيخ الهويات الجماعية المتميزة. بعد الاستقلال لم تتمكن مالي من ضمان الاحتكار الكامل للقوة الشرعية (المفهوم الفابيري) وتأكيد السيطرة السياسية على أراضيها. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، منحت الحكومة المركزية مستوى أعلى من الاستقلال الذاتي للمجتمعات المحلية من خلال ما يسمى بـ "السيادة المحلية"، التي تستند أساسًا إلى أولوية القوانين والممارسات القانونية التقليدية والمحلية، حيث تم الإبقاء على السيطرة السيادية لزعماء القبائل المحليين(2). مما جعل هذه النزعة المحلية عنصرا رئيسيا في الضعف، وأعاق وحدة (المفهوم الهيغيلي) للدولة المالية.

ثانياً، فشلت الحدود الوطنية بعد الاستقلال في إنتاج إحساس جديد بالهوية الوطنية. وقد أعاقت الهويات المحلية المذكورة أعلاه قدرة حدود ما بعد الاستقلال على إنتاج هويات جديدة أكثر شمولية قادرة على تعزيز الشعور بالجنسية. في الواقع، يمكن تفسير الاختلال الوظيفي للدولة المالية من خلال هذا النقص في التماسك الوطني بوجود اختلال توازن إقليمي قوي، لا سيما الإهمال الواضح للمجتمعات الشمالية من قبل النخب الجنوبية. ولم يكن العرق دائماً أحد عناصر الانقسام، ولكن في أوقات الأزمات أصبح هو الدلالة الرئيسية على الهوية. يضاف إلى ذلك ضعف الاقتصاد المالي: فقره، وموقعه غير الساحلي، وضعف البنية التحتية والاتصالات، كل ذلك أدى إلى عزل البلاد عن الأسواق العالمية مع زيادة صعوبة السيطرة على الأراضي الوطنية.

في هذا السياق المختل، ظهرت جماعات التوارق كواحدة من أكثر المجموعات مقاومة لسيطرة الحكومة المركزية. فالتوارق كأشخاص بدو، ينتمون إلى العرقية البربرية الأوسع، عانوا من "استعمار مزدوج" أولاً من قبل الاستعمار الفرنسي ثم من قبل نخب ما بعد الاستعمار، مما أثار ثورات وانتفاضة متتالية، فمالي هي حالة نموذجية لدولة ما بعد الاستعمار التي رسمت الحدود من قبل البيروقراطيين الاستعماريين دون حساب الوضع الفعلي على الأرض. وقد مثل هذا، من الناحية التاريخية، عنصرا رئيسيا في الضعف الهيكلي.

ثالثًا، على الرغم من الضعف الهيكلي للدولة المالية، فقد اعتبرت واحدة من الديمقراطيات الأفريقية القليلة الواعدة. وقد أدت التطورات الميدانية في العقد الماضي إلى التدهور الشديد للأمن في الجزء الشمالي من البلاد. هذه التطورات كانت:

---

[1] – Council of the European Union, Council conclusions on the situation in Mali, 3191st Foreign Affairs Council meeting, Luxembourg, 15 October 2012,
http://consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/132850.pdf

[2] – Dario Cristiani, **Anatomia del Sahara**, in Limes, n. 5/2012, p. 27-37

• إنشاء المجموعة السلفية للدعوة والقتال (الجماعة السلفية للدفاع والقتال) في شمال مالي منذ أوائل عام 2000، وتحويل نشاطاتها إلى منطقة الساحل الافريقي والانظمام إلى القاعدة بعد 2007 – 2008[1]؛

• الإهمال المستمر من قبل الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري (ATT) لمشاكل الشمال، على الرغم من إطلاقه في أواخر عام 2011 لبرنامج بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من أجل السلام، وهو البرنامج المسمى le développement au Nord-Mali (PSPSDN) يهدف إلى استعادة السلطة الحكومية على الشمال إلا أنه لم ينجح إلى حد كبير؛

• القبول الضمني من قبل ATT والحكومة المالية بتحول شمال مالي كملاذ آمن للقاعدة في المغرب الإسلامي وغيرهم من الجهاديين الخارجيين.[2]

ثالثا: الحرب في ليبيا، والتي أدت إلى عواقب وخيمة على استقرار مالي. كان القذافي من كبار المؤيدين الماليين والسياسيين للنظام المالي. وهذا يفسر أيضاً لماذا كانت حكومة مالي من بين الحكومات الأفريقية الأخيرة التي تنازلت عن دعمها للقذافي. كانت معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً جزءاً من اللجنة الرباعية التابعة للاتحاد الأفريقي التي حاولت تسوية النزاع من خلال اتفاق تفاوضي في المراحل المبكرة من الانتفاضة الليبية[3].علاوة على ذلك، كان القذافي بمثابة راعي التوارق وكان موته يعني نهاية السيطرة الخارجية على جماعات التوارق. وعلى الرغم من أن دعمه كان أساسيا للحكومة المالية، فقد تمكن القذافي من السيطرة على هذه المجموعات باستخدام النفوذ المالي، وتوظيفهم لخدمة مصالحه الإقليمية. حيث توسط بين توارق مالي والنيجر مع حكوماتهم في عام 2009، وقع الاتفاق في مدينة سبها الليبية، وقام بإعطاء حق الإقامة للتوارق الغاضبين من حكوماتهم في الدولتين.

وبعد اندلاع الصراع في ليبيا وسقوط نظام القذافي، عاد ثوار التوارق الذين قاتلوا مع الموالين للقذافي إلى مالي بالمال والسلاح والإرادة السياسية لتغيير الوضع الراهن في البلاد.

---

[1] – Dario Cristiani, **West Africa's MOJWA Militants – Competition for al-Qaeda in the Islamic Maghreb?**, in Terrorism Monitor, Vol. 10, No. 7 (6 April 2011), p. 6-7, http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=39234

[2] – Dario Cristiani and Riccardo Fabiani, **Al Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM): Implications for Algeria's Regional and International Relations**, in IAI Working Papers, No. 1107 (April 2011), http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1107.pdf

[3] – Raffaella Del Sarto and Simone Tholens , **Conflict at the EU's southern borders: the Sahel crisis**, in openDemocracy, 1 February 2013, http://www.opendemocracy.net/opensecurity/raffaella-del-sarto-simone-tholens/conflict-at-eus-southern-borders-sahel-crisis

المطلب الثاني: الجهات المحلية الفاعلة الداعمة للنظام المالي:

إن الصراع الحالي في شمال مالي هو أحدث حلقة في سلسلة طويلة من الانتفاضات التي عادة ما كانت تقوم بها مجتمعات عرقية مختلفة ضد بعضها البعض. يعتبر العرب، والتوارق، بالإضافة إلى سونغهاي والبيول من أهم الأعراق التي كانت تسكن تاريخياً في المقاطعات الشمالية الثلاث في تمبكتو وغاو وكيدال[1].(انظر الخريطة رقم 6) ونتيجة لذلك، نشأت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المجموعات السياسية والعسكرية على طول الحدود العرقية. في حين توغلت التنظيمات الارهابية في هذا الإقليم عن طريق استغلال هذه الخطوط والانقسامات العرقية[2].

على هذه الخلفية، أدت ثورة التوارق عام 2012، التي تحولت فيما بعد إلى تمرد إسلامي، إلى سلسلة من الأعمال الانتقامية التي تذكرنا بالصراعات السابقة في هذه المنطقة. على وجه الخصوص، حفزت مذبحة قرابة 100 جندي مالي في أغيلهوك في جانفي 2012 تدهورا حادا في العلاقات بين الأعراق في شمال مالي.[3]

ما حدث خلال التدخل الفرنسي عاد ليطارد المنطقة، حيث كان الجنود الماليين متهمين بالنهب والعنف ضد المجتمعات المحلية العربية والتوارق[4]. وعلاوة على ذلك، ومع استئناف المحادثات بين السلطات المالية وجماعات المتمردين الشمالية، والتوقيع على خارطة طريق الجزائر فإن هذه التوترات لا زالت قائمة. ومن هنا، أهمية تحديد وفهم الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في صراع شمال مالي: قادتها وأجنداتها ودوائرها الانتخابية.

بعد أحداث 2012 بالإضافة إلى الجيش المالي تشكلت في منطقة ازواد ثلاث مجموعات من الجماعت والتنظيمات وهي: تنسيقية الحركات الأزوادية (سيما) SIMA وبلاط فورم Plat forme وذوي الرايات السوداءles drapeaux noires ، ويندرج ضمن كل مجموعة حركات مختلفة الأهداف والأنشطة .

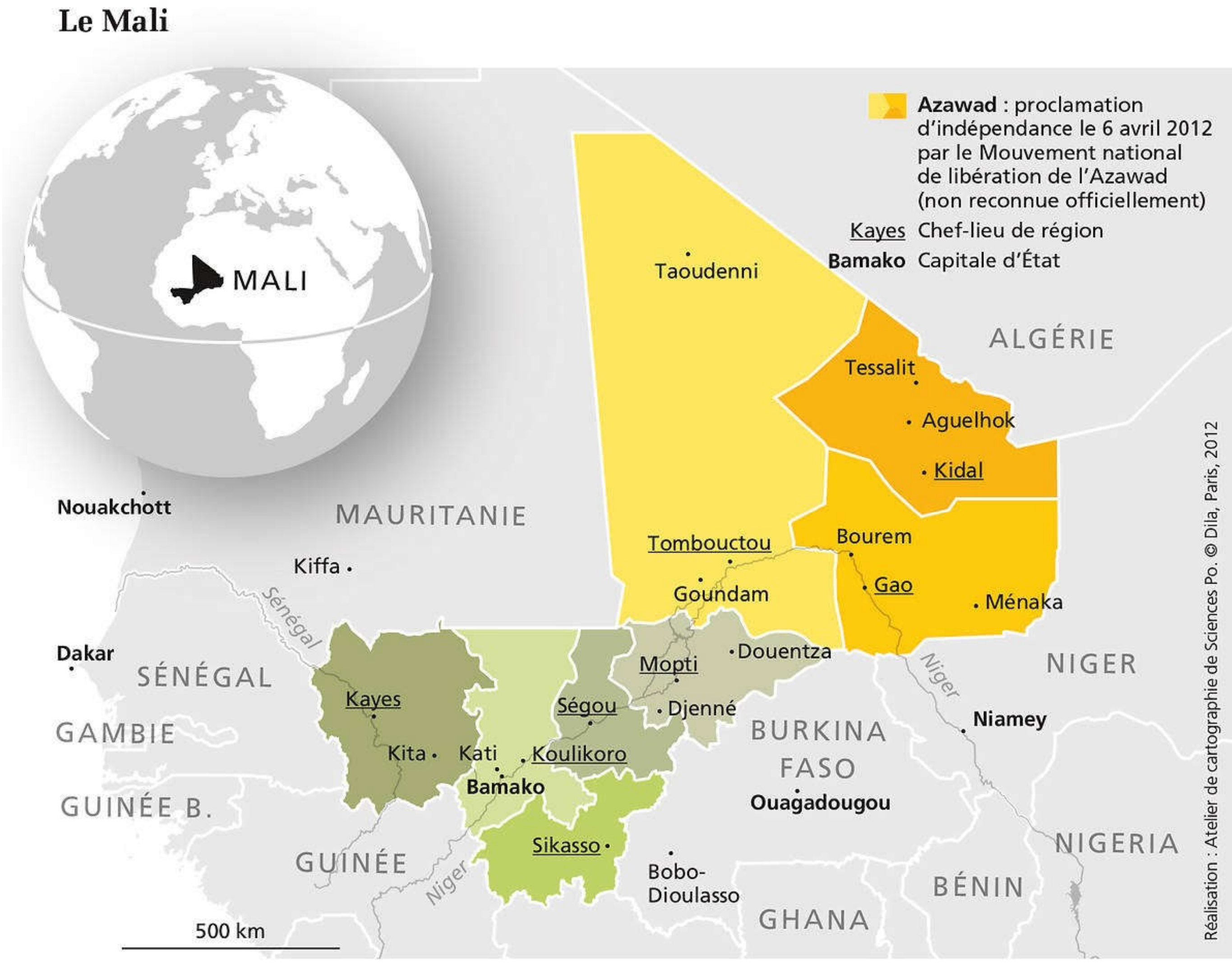
---

1 – Derek Henry Flood, Between Islamization and Secession: The Contest for Northern Mali, in CTC Sentinel, Vol. 5, No. 7 (July 2012), p. 1-6, http://www.ctc.usma.edu/posts/between-islamization-and-secession-the-contest-for-northern-mali

2 – idem

3 – French Presidency, Speech by M. François Hollande, President of the Re public, to the National Assembly of Senegal, Dakar, 12 October 2012, http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/vues/Kiosque/FranceDiplomatie/kiosque.php?fichier=baen2012-10-19.html

4 – Idem.



<u>**الخريطة رقم (6): خريطة تبين الأقسام الإقليمية في مالي**</u>[1]

أولا: الجيش المالي: لا تتمتع الحكومة المالية لوحدها حاليًا بأي تأثير يذكر على البيئة السياسية والأمنية المالية. والأهم من ذلك هو الجيش المالي، الذي كان محوريا في جلب الصراع من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني. حدث هذا التحول المفاهيمي والجغرافي عندما قامت مجموعة من الضباط العسكريين الشباب بالإطاحة بالرئيس السابق، مما أسفر عن إنشاء اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة (اللجنة الوطنية المعنية بالتعويض والديمقراطية، (CNRDR)[2]، وعلى رأسها النقيب أمادو سانوغو amado sanogo كان الجيش المالي في حالة من الفوضى لفترة طويلة: منذ

---

[1] – By Adam Thiam, journalist and consultant, Bamako, **The 2018 presidential election in Mali** , https://www.frstrategie.org/en/programmes/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/the-2018-presidential-election-in-mali-17

[2] – Idem.

أوائل التسعينات، عانى الجيش "من نقص التمويل والمحسوبية والفساد وضعف التدريب ووضعف المرتبات وفشل في الحفاظ على الاستقرار[1] وبالفعل، ظهرت مزاعم بعد فترة قصيرة من استيلاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد على شمال البلاد تشير إلى أن الجيش كان لديه حوالي 1500 بندقية فقط و3000 جندي يعملون في الشمال، بمعنى بنسبة نصف بندقية لكل جندي. ويبدو أن الاستيلاء السريع على الشمال من جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحلفائها الإسلاميين في ذلك الوقت يؤكد ذلك. وينقسم الجيش الآن بين "القبعات الخضراء" الموالية للحزب الحاكم (التي ينتمي إليها سانوغو) وبين "القبعات الحمراء" المضادة للانقلاب[2]. ويتجلى ضعفها في مشاركتها الشحيحة في استعادة شمال البلد، التي كانت تقودها القوات الفرنسية والتشادية. ومع ذلك، فإن الجيش المالي، في أعقاب الانسحاب المزعوم للقوات الفرنسية، سيكون من واجبه فرض الأمن في الشمال المحرّر. حيث أن التنافسات الحزبية المستمرة والانتفاضات الشخصية والاحتكاكات العرقية لا تبشر بخير لنجاح هذه المهمة.

ثانيا: الجماعات الموالية للنظام المالي:

وتظم الجماعات المشكلة لبلات فورم plat forme وتضم أيضا ثلاثة مجموعات رئيسية: حركة الدفاع الذاتي (غاتيا)GATIA، الحركة العربية المعروفة بتابنكورت (MAA) وأصحاب الأرض (غنداكوي) .

تتزعم غاتيا هذه المجموعة بجدارة على جميع المستويات، تقريباً هدفها الأساسي وهو الدفاع عن قبيلة ايمغاد، كانت قبل ذلك ضمن الجيش المالي كمليشيا مسلحة (دلتا) وأعضائها ضباط وأفراد منخرطين تماما في الجيش المالي .

من مفارقات هذه الحركة كون رئيسها المعلن فهد اغ المحمود بينما الهجي اغ امو هو من يمثلها في الاجتماعات القبلية والحركية كما تقوم بتجند مقاتلين من عدة قبائل للدفاع عن ايمغاد بينما أحياناً تستهدف أفرادا من نفس القبيلة سواء أشخاص بأعينهم أو عناصر منخرطة في سيما .

أ. الميليشيات العربية الموالية للنظام:

ظل العرب في شمال مالي موالين إلى حد كبير لمفهوم دولة ماليّة علمانية وموحدة ولا يرغبون في الخضوع لحكم التوارق، سواء كانوا علمانيين أو إسلاميين. تتكون الجبهة الوطنية لتحرير أزواد (الجبهة الوطنية لتحرير أزواد، جبهة التحرير الوطني، المعروفة أيضاً باسم الجبيهة العربية)، من حوالي 500

---

1 – Emmanuel Grégoire et André Bourgeot, **Désordre, pouvoirs et recompositions territoriales au Sahara**, in Hérodote, n° 142 = 3/2011, p. 3-11

2 – International Crisis Group, **Mali: Avoiding Escalation**, in ICG Africa Report, No. 189 (18 July 2012), http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/mali/189-mali-avoiding-escalation.aspx

مقاتل عربي من تمبكتو، وكان هدفها الحفاظ على المدينة من سيطرة القوى الإسلامية وحركات التوارق، مع الحفاظ على العلمانية، غير الانفصالية وغير الإسلامية[1] وتنادي كذلك هذه الحركة بضرورة تقرير مصير شمال مالي لتحديد لتحديد مستقبلهم (الحكم الذاتي أو الاستقلال أو الإبقاء على الوضع الراهن)، من خلال استفتاء على نحو مماثل لما حدث في السودان[2]

و الحركة العربية الأزوادية (MAA) تابنكورت تقرن دائما بالشيخ بالبارون (يورو) فهو العقل المدبر والممول والمخطط لها منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، نجح يورو في جمع المقاتلين من عرب تيلمسي وضم إليهم مرتزقة من حيث وجد وصنع منهم أولا مجموعة جهادية في (غاو) لمحاربة الحركة الوطنية ثم بعد التدخل الفرنسي نكسوا الرايات السود ليرفعوا رايات الحركة العربية . وبخصوص أنشطتها فهي تتمركز في مدينة غاو ونشاطاتها التجارية تمتد إلى أمريكا الجنوبية وتحديداً (كولومبيا)

ب. ميليشيات سونغاي-بيول / الفولانيSonghai-Peul/Fulani militias الموالية للدولة:

غاندا كوي وغاندا ايزوGanda Koy and Ganda Iso : الحركة الوطنية غاندا كوي تضم مجموعة من المقاتلين من عرقية السونغهاي، والتي ظهرت في الأصل ردا على ثورة التوارق الثانية في أوائل التسعينات[3]. وقد تورطت في صراع قاس ضد العرب والتوارق ("البيض" في مصطلحات غاندا كوي) [4]. على الرغم من أن بعض المدنيين كانوا من بين المؤسسين، كان جميع القادة الرئيسيون لها ضباط في الجيش، وأعضاء النخبة المحمولة جواً: "القبعات الحمراء".

تم إنشاء هذه المجموعة كرد فعل لهجمات متكررة من قبل قوات الثوار التوارق على القرى في محيط مجرى واد النيجر وفي محيط غاو بالإضافة إلى التصور الذاتي للإقصاء الناجم عن الترتيبات القانونية التي اتخذت في أعقاب اتفاقيات تمبكتو في عام 1995. من أجل دمج التوارق في الإجماع السياسي والقانوني الوطني.

منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، ارتكبت هذه الجماعات مذابح ضد المدنيين التوارق. وقد نددت عالمة الأنثروبولوجيا هيلين كلاودوت-هواد Hélène Claudot-Hawad، القريبة من التوارق، بلهجة شديدة بهذه الحركات وشبهت خطابها وممارساتها بالخطاب المعادي للسامية في أوروبا[5].

---

1 – Di Camillo and P. Tessari, Italian Missions Abroad: National Interests and Procedural Practice,13 | 07F.

2 – L. Kamel, Israel Remains on the Right. The Historical Reasons Behind a Long-established Political Supremacy , 13 | 06.

3 –K. Makili-Aliyev, Azerbaijan's Foreign Policy: Between East and West, 13 | 05

4 –A.M. Gentili, Lessons Learned from the Mozambican Peace Process, 13 | 04

5 –T. Kunstein and W. Wessels, The New Governance of the Economic and Monetary Union: 13 | 02

وعلى الرغم من أنها ظهرت كمجموعة للدفاع عن النفس، إلا أنها سرعان ما اكتسبت أيضًا وضعا هجوميا استباقيًا بمهاجمة التوارق والشعوب العربية فيما أصبح صراعًا عرقيًا، على الرغم من أن جاندا كوي أصبحت أيضًا نقطة جذب لعبيد التوارق والفولاني، الذين وجدوا في هذه المجموعة طريقة للتعبير عن خيبة أملهم تجاه أسيادهم التوارق. تمتعت هذه المجموعة بالأسلحة والدعم اللوجستي من أعضاء الجيش، فضلاً عن الدعم الاقتصادي من شبكة سونغاي الاقتصادية الأوسع في غرب أفريقيا[1]. ومع ذلك، فمنذ عام 1996 دخلت المجموعة في مرحلة من الركود وتم اختراقها وإضعافها بنجاح من قبل قوات الجيش المالي، بقيادة العقيد أمادو بارا توريه Amadou Baba Touré .

وفي أعقاب الثورة التي أدت إلى انهيار الشمال، أعلن مؤسس الحركة، الإمام محمد نيتسا Mohammed n'Tissa Maiga، عن نيته إعادة التسلح ومواجهة التهديد المتنامي الذي يشكله ثوار التوارق[2]. وخلال المرحلة الأخيرة من النزاع بعد التدخل الفرنسي قام الجيش المالي باستعادة رعايته لجماعات الغاندا، وقام بتسليم الأموال والأسلحة لرجال سونغهاي. وتشير تقارير من الميدان إلى أن الجيش حث أعضاء غاندا كوي على مهاجمة أي شخص يشتبه في تعاطفه مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وفي الحقيقة أصدرت هيومن رايتس ووتش مؤخراً تقريراً يحذر فيه من أن الميليشيات العرقية مثل غاندا كوي وغاندا آسو تقوم بتجميع قوائم القتل الخاصة بالجيش الوطني لتحرير أزواد، وأنصار . الدين وأعضاء الجماعات الأخرى والمتعاونون معهم.

حركة أبناء الأرضGanda Iso : تعني حرفياً The Sons of the Land. تم إنشاء Ganda Iso رسميًا في سبتمبر 2009 ولكنها بدأت نشاطها على الأقل منذ عام 2008. وهو تتكون بشكل كبير من شعب الفولاني Fulani، على الرغم من أن الجماعة تضم أيضًا عرقيات أخرى. تضم المجموعة فرعين: فرع عسكري في الأصل بقيادة الرقيب أمادو ديالو Amado dialo وحركة سياسية يرأسها سيدو سيسي Sido sisi[3]. وفي عام 2008، ألقي القبض على ديالو في النيجر – حيث فر – بعد أن قتلت الجماعة خمسة مدنيين من التوارق في أوائل سبتمبر 2008 في مدينة حورالا، وبعد بضعة أيام، قامت السلطات المالية بعملية أمنية كبيرة، حيث اعتقلت 31 عضوا من جاندا آيزو، واستولت أيضا على كميات كبيرة من الأسلحة، في غارة في قرية فافا في منطقة أنسونغو، وهي المعقل الرئيسي تاريخيا من جاندا إيزو[4].

---

1 – C.E. Sottilotta, Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprisings,13 | 01

2 – Idem

3 –V. Miranda, N. Pirozzi, K. Schäfer, Towards a Stronger Africa-EU Cooperation on Peace and Security: The Role of African Regional Organizations and Civil Society,12 | 28

4 – C. Committeri, When Domestic Factors Prevail Upon Foreign Ambitions: Russia's Strategic Game in Syria, 12 | 26

منذ بدايتها، توترت العلاقات بين الجيش والفروع السياسية في غاندا ايزو: فغالباً ما اتهم سيسه ديالو بالانحراف عن أهداف الجماعة وتركيز أكثر على كسب المكافآت الشخصية بدلاً من الدفاع عن الأشخاص ذوي البشرة الداكنة ضد التوارق والعرب. الهجمات. وبحسب ما ورد قُتل ديالو، مع 10 على الأقل من أفراد ميليشياته، في اشتباكات في ساينا، على بعد 120 كيلومتراً من غاو، وهي بلدة شمالية رئيسية كان يدافع عنها مقاتلو غاندا ايزو حيث هاجمهم المتمردون في مارس 2012.[1] أما عن دور الجماعة في الصراع الحالي فهو مشابه لدور لكوندا كوي: بدعم من الجيش كانت الجماعة نشطة في القتال ضد التوارق ثم المقاتلين الجهاديين. وظلوا نشطين في أعقاب التدخل الفرنسي، في محاولة للدفاع عن الناس ذوي البشرة الداكنة ضد ما يعتبرونه تهديدًا للتوارق والعرب، مما يزيد من الضغوط على التوازنات الإثنية الهشة مالي.

ج. جماعات أخرى: حاليا، هناك عدة مجموعات ثانوية أخرى تعمل في المشهد الداخلي المجزّء في مالي. منها الحركة الوطنية لتحرير تامبوكتو (MPRLT)، وهي ميليشيا يُزعم أنها تشكلت من قبل المجموعات العرقية للسونغاي والتوارق ولديها طموح لطرد الإسلاميين من تلك المدينة، وجمعية زاسيا لاسالتسرايZasya Lasaltsaray وهي من الجماعات ذات البشرة الداكنة المستقرة التي تعيش في مناطق غاو، تمبكتو، كيدال وموبتي. تضم هذه الجمعية قبائل "ZASYA"، وهو اختصار يقف وراء تحالف أحفاد ثلاث سلالات، هي Za و Sony و Askia. أصدرت المجموعة بيانًا سياسيًا صدر في أواخر أوت 2012، رافضًا لتقسيم مالي ودعمًا لدولة علمانية وديمقراطية، ودعت إلى مراجعة الاتفاقيات المتعلقة بالمجموعات الإقليمية – وهي التنظيم الإداري لمالي التي تتكون من ثماني مناطق ومنطقة العاصمة، و49 دائرة و 703 بلدية، واحترام الأقليات، ولكن أيضا حقوق الأغلبية في ذلك الإقليم[2].

المطلب الثالث: الجماعات المعارضة للنظام المالي:

أولا: الحركات الأزوادية:

أ. **الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:** ظهرت MNLA في أكتوبر 2011، قبل أربعة أيام من مقتل القذافي[3]. قائدها هو العقيد السابق بالجيش الليبي العقيد آغ محمد نجم، الذي ينحدر من قبيلة إيفوغاس، التي كانت تاريخياً إحدى عشائر التوارق الأكثر حرصاً على المشاركة في معارضة مسلحة ضد الحكومة المالية، جنباً إلى جنب مع إدنان وشامانيسي Idnans and

---

1 – Idem

2 – V. Miranda, N. Pirozzi, K, Ibid.

3 –Andrew McGregor, **Red Berets, Green Berets: Can Mali's Divided Military Restore Order and Stability?**, in Terrorism Monitor, Vol. 11, No. 4 (22 February 2013), p. 7-10, http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=40493

Chamanesse. تألفت المجموعة إلى حد كبير من بقايا حركات المعارضة السابقة للتوارق مثل جبهة أزواد المتحدة (التي قادت انتفاضة التسعينات) وحركة التوارق في شمال مالي بقيادة إبراهيم أغ باهانغا (زعيم تمرد 2007-2009)[1] وانظم الكثير من الشباب إلى صفوفها[2]. وكان الهدف من الحركة الوطنية لتحرير أزواد هو استقلال المنطقة المسماة أزواد، والتي يشار إليها عادة بالسهل الشمالي الكبير من النيجر بين تمبكتو ومدينة بوريم شمال غرب قاو، بعد ذلك توسع المعنى الجغرافي لأزواد إلى حد كبير ليشمل شمال مالي بالكامل في تمرد عام 2012، في 6 أفريل 2012، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال أزواد[3]، والذي رفضه المجتمع الدولي بأكمله فورًا. وبعد التعاون مع الجماعات الإسلامية، سرعان ما هُزمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحوكمت من قبل ائتلاف العناصر الإسلامية المتطرفة العاملة في شمال مالي[4]. وبعد ذلك خففت الحركة من لغتها الخطابية فيما يتعلق بالاستقلال، رغم أنها أعلنت رسميا أنها لن تتخلى عن طموحاتها الخاصة بالاستقلال، كتراجع تكتيكيا، وتغيير مؤقت، طالما أن تحقيق الاستقلال عن باماكو سيظل الهدف الاستراتيجي الرئيسي لهذه الحركة.

ثانيا: الجماعات الإرهابية: تسمى أيضا بذووا الرايات السوداء les drapeaux noires ، اختلفت الرايات والغاية واحدة، وهم أيضا ثلاث جماعات رئيسية: أنصار الدين وماسنا الازواديتين، القاعدة وموجاو وداعش، وفئة ثالثة لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

أ. حركة أنصار الدين: أسسها إياد أغ غالي، وهي منظمة إسلامية تهدف إلى فرض الشريعة في جميع أنحاء البلاد (وليس فقط في الشمال). على الرغم من أنها قبلت في البداية أن تكبح نفسها لتعزيز القانون الإسلامي في المحافظات الشمالية، إلا أن الهدف المعلن للمجموعة هو تنفيذ أجندة الإسلاميين في بقية مالي أيضًا. يشمل التكوين العرقي للمنظمة في الغالب التوارق والعرب.

آغ غالي هو أحد أقدم قادة التوارق وأبرزهم في المنطقة، وقد شارك في الشؤون السياسية والعسكرية في شمال مالي منذ عام 1990، عندما شارك في تمرد التوارق ووقع بعد ذلك معاهدة مع الحكومة

---

[1] -Andrew McGregor, **The Sons of the Land:** Tribal Challenges to the Tuareg Conquest of Northern Mali", in Terrorism Monitor, Vol. 10, No. 8 (20 April 2012), p. 8-11, http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=39290

[2] -MNLA, Communiqué N° 1 du MNLA, 16 octobre 2011, http://www.mnlamov.net/projet-politique/37-projet-politique/72-communique-nd-1-du-mnla.html

[3] -Scott Stewart, **Mali Besieged by Fighters Fleeing Libya**, in Stratfor Security Weekly, 2 February 2012, http://www.stratfor.com/weekly/mali-besieged-fighters-fleeing-libya

[4] -Idem.

المركزية. وفي عام 1999، تبنى التفسير الراديكالي للإسلام تحت تأثير جماعة تبليغية[1]، لكنه استمر في لعب دور سلمي وبنّاء إلى حد كبير في العلاقات داخل مالي. وقد تم تعيينه في عام 2007 سفيراً لمالي في المملكة العربية السعودية ليتم تنحيته بعد عدة أشهر بسبب علاقته بدوائر إسلامية غير مستساغة لدى آل سعود.

وكان قراره بتأسيس أنصار الدين في الأساس نتيجة لرفض الحركة الوطنية لتحرير أزواد التعاون معه، بسبب دوره في التمردات غير الناجحة السابقة في البلاد. ونتيجة لذلك، أنشأ Ag Ghali في أوائل عام 2012 جماعته الخاصة وتعاون في البداية مع MNLA. في الأسابيع الأولى تمكنت أنصار الدين من السيطرة على تمبكتو وأقامت علاقات وثيقة مع جماعتين إسلاميتين أخريين، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MOJWA). وقد ازداد تعداد المنتقين إلى صفوفها بشكل كبير حيث اكتسبت المجموعة مكانة بارزة في النزاع واستغلت علاقاتها مع المهربين المحليين وتجار المخدرات.

ومع ذلك، أدت الشكوك المتزايدة من جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد نحو حلفائها الإسلاميين إلى وقوع اشتباكات في جوان 2012 بلغت ذروتها في "معركة غاو"، حيث ألحقت أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وموجاو هزيمة حاسمة بالحركة الوطنية لتحرير أزواد، وبالتالي ضمنت السيطرة على ثلاث محافظات شمالية. وتحت ضغوط دولية متزايدة، فتحت أنصار الدين في الأشهر التالية محادثات مع مفاوضين جزائريين وبوركينابيين، ونأى بنفسها عن حلفائها، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة MOJWA. ومع ذلك، توقفت المحادثات في نهاية المطاف بعد الهجوم على Konna، مما فتح الطريق للتدخل الفرنسي.

ب: الحركة الإسلامية الأزوادية (MIA): هي جماعة منشقة ناشئة عن أنصار الدين وأسستها الغباس آغ الله في جانفي 2013، بعد بدء العمليات العسكرية بقيادة فرنسا في شمال مالي. الهدف الرئيسي للحركة هو التفاوض مع السلطات المركزية على حل سلمي للأزمة الحالية، حيث يرفضون مواجهة أنصار الدين العسكرية مع القوات الفرنسية وتحالفها مع الإرهابيين الإسلاميين[2]. وMIA هي الجناح المعتدل السابق لأنصار الدين والغالبية العظمى من أعضائها من التوارق.

وينتمي زعيمها Ag Intallah إلى قبائل توارقية رفيعة المستوى من كيدال ولعب دورًا كبيرًا في كل من السياسة الوطنية والإقليمية على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث عمل أيضًا كعضو في

---

1 – Human Rights Watch, Mali: Rising Ethnic Tensions Threaten New Violence, 20 December 2012, http://www.hrw.org/news/2012/12/20/mali-rising-ethnic-tensions-threaten-new-violence

2 – Andrew Lebovich, **AQIM and its allies in Mali**, in The Washington Institute Policywatch, No. 2033 (5 February 2013), http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali

البرلمان المالي. ثم انضمامه إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد في بداية الانتفاضة، وقد أدت الأهمية السياسية الصاعدة لأنصار الدين وقرار إياد أغ غالي بإنقاذه من غضب الموالين للتوارق في كيدال، إلى قيام آغ الله بالتحول إلى أنصار الدين في فيفري 2012، ولعبت في إطارها دورًا مهمًا في تحقيق التوازن في الميدان مقابل غالي الأكثر تشددًا. كما شارك في المفاوضات التي توسطت فيها بوركينا فاسو والتي تعثرت في وقت لاحق، مما أدى في النهاية إلى التدخل الفرنسي وولادة حركته MIA [1].

كان من أولى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية الأمريكية إقامة اتصالات مع الجيش الفرنسي من أجل تجنب وقوع اشتباكات في منطقة كيدال، والتي ادعت الحركة أنها تتحكم فيها مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقد مكن هذا وزارة الداخلية من وضع نفسها كشريك محتمل للحوار بعد انتهاء العمليات العسكرية. ومع ذلك، أظهرت السلطات المالية حتى الآن مقاومة كبيرة لهذه الفكرة، حيث يبدو أنها تفضل فتح المحادثات مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد فقط، والتي يعتبرونها محاوراً أكثر مرونة في المفاوضات.

ج. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI): هي المنظمة الإرهابية الأكثر أهمية في شمال أفريقيا والساحل ووريث الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية السابقة. على الرغم من أن العديد من أعضاء هذه المجموعة ينحدرون من الجزائر، فقد أصبحت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منظمة عبر وطنية تضم متشددين من موريتانيا وتونس وليبيا ودول أخرى في المنطقة. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منظمة إرهابية عازمة على تصدير الأفكار الجهادية وفرض الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة. تعمل المجموعة في شمال مالي في إطار "إمارة صحراوية" – وهي منطقة عسكرية، حسب البنية الداخلية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يرأسها حالياً يحيى أبو الهمام[2].

إن تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في هذا المجال ليس جديدًا، حيث أن الجماعة قد أقامت تدريجيًا سلسلة من العلاقات مع المجموعات القبلية المحلية على مر السنين. علاوة على ذلك، استخدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لسنوات طرق التهريب والتجارة المحلية بالإضافة إلى اختطاف الأجانب لتمويل أنشطته. مع انتفاضة التوارق عام 2012 والعلاقات الوثيقة للتنظيم مع أياد آغ غالي (ابن عمه هو قائد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتمبكتو حمادة آغ حماة)، بدأ تنظيم

---

1 – Andrew Lebovich, **Primer on Jihadi Players in Algeria & Mali**, al-Wasat blog, 23 January 2013, http://thewasat.wordpress.com/2013/01/23/primer-on-jihadi-players-in-algeria-mali

2 – Andrew McGregor, **Bringing Militant Salafism to the Tuareg: A Profile of Veteran Rebel Iyad Ag Ghali**, in Militant Leadership Monitor – Quarterly Special Report, Vol. 1, No. 4 (December 2012), p. 17-20

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين تعاونًا مثمرًا، على الرغم من عدم توفر تفاصيل هذا التحالف (من حيث الأسلحة والأعضاء المتداخلين الحركتان، التنسيق العسكري وما إلى ذلك)

بالإضافة إلى ذلك، مرت الحركة بسلسلة من المشاكل الداخلية، حيث ذُكر أن القائد المحلي مختار بلمختار قد استقال من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتأسيس جماعته الخاصة بعد خلاف مع الزعيم عبد المالك دروكدل[1]. ونتيجة لذلك، في أواخر عام 2012 انشق بلمختار عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ليشكل لنفسه جماعة الموقعون بالدم.

د. الموقعون بالدم: هذه الجماعة المنشقة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أسسها بلمختار في أواخر عام 2012، كنتيجة لعلاقاته الصعبة مع قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ومع ذلك، لم يسفر رحيل بلمختار عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن قطع العلاقات بين المجموعتين. تشير التقارير إلى أن الأعضاء تحرّكوا بحرية نسبياً بين الموقعين بالدم وAQMI (بالإضافة إلى MOJAW)، بينما تعاونت المجموعتان خلال الهجوم على Amenas في جانفي 2013 في الجزائر[2]. لقد كانت هذه العملية حتى الآن أهم هجوم نفذته هذه مجموعة. وفي مطلع مارس 2013، قُتل بلمختار، وأُعلن عن وفاته من قبل القوات العسكرية التشادية العاملة في مالي[3]. ومع ذلك، فقد أُعلن في الماضي عن وفاة بلمختار عدة مرات، وفي كل مرة كان الخبر لا أساس له من الصحة. ولا تزال التحقيقات مستمرة للتحقق من صحة هذا الإعلان، وفي الواقع كانت المصادر الفرنسية حذرة للغاية في تأكيد وفاته[4].

هـ. حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MOJAW): هي جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي أصبحت معروفة في أواخر عام 2011، عندما أعلنت المنظمة مسؤوليتها عن اختطاف عمال إغاثة إيطاليين وإسبان بالقرب من تندوف، الجزائر. زعيمها هو حمادة ولد خيرو الموريتاني المولد. على الرغم من أنها في البداية نأت بنفسها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلا أنها ألقت باللوم على هذه المجموعة لعدم قدرتها على توسيع نشاطها وعضويتها خارج الجزائر، مع وصول الانتفاضة في شمال مالي إلى تفاهم سريع مع كلٍّ من القاعدة في بلاد المغرب

---

1 – Andrew McGregor, **International Community Cools to Intervention as Islamists Defeat Tuareg in Northern Mali**, in Terrorism Monitor, Vol. 10, No. 22 (30 November 2012), p. 3-4, http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=40175

2 – Idem

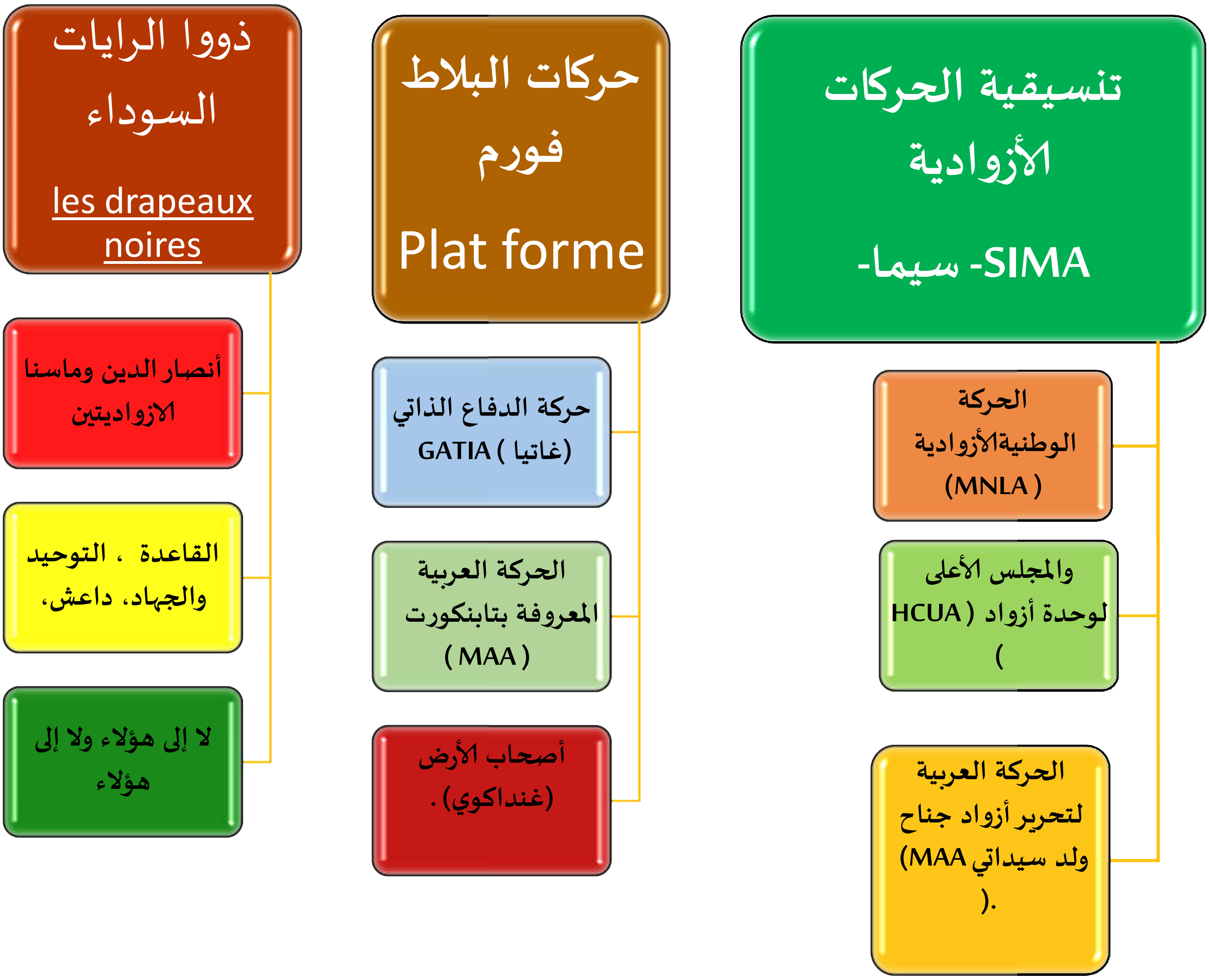
3 – The Malian Crisis, Local Players and European Interests, 2013

4 – Andrew McGregor, **Intervening in Mali: West African Nations Plan Offensive against Islamist and Tuareg Rebels**, in Terrorism Monitor, Vol. 10, No 13 (29 June 2012), p. 8-12, http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=39553

الإسلامي وأنصار الدين. خطف مجموعة من الدبلوماسيين الجزائريين في شمال مالي في أفريل 2012.

- **وهناك فئة ثالثة لا تنتمي لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء:** فهم خليط من المرتزقة ومهربي المخدرات وتجار السلاح والمليشيات المالية ويقال عناصر من استخبارات بعض دول الجوار، لجمعهم هدف واحد مشترك وهو زعزعة أمن ازواد .

- انتشرت هذه الفئات فور طرد الجيش المالي وبدأوا في الخطف والنهب وتطبيق الحدود ومحاربة الحركة (العلمانية) الوطنية الأزوادية وتهديد الصليبيين واستقطاب المطلوبين والمنبوذين حتى شكلوا رايات وكتائب وأصموا العالم جعجعة، وبعد التدخل لم ير لهم طحينا. فوراً نكسوا أعلامهم ونكصوا على أعقابهم وحنثوا أيمانهم، فذاك عاد إلى زوجته في وطنه وهذا لبس زيه في دولته وآخر يقود رتله لتهريب شحنته وذاب جلهم في الصحراء كما تذوب قطرة ماء .



الشكل رقم 05: الفواعل المحلية في منطقة شمال مالي

المبحث الثالث: البيئة الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي بمثابة **البطن الرخو للأمن القومي الجزائري كما يعتبر بناء السلم هناك ستار له،** وبالتالي تمثل البيئة الأمنية في المنطقة أخطر تحديات بناء السلم على الإطلاق، خاصة مع بوادر ثوران الأزمات الكامنة واشتعالها، في ظل عدم الوصول إلى حلول جذرية لها، بالإضافة إلى انتقال العمل الإرهابي إليها، الذي اختنق في الشمال فوجد متنفساً له هناك في ظل تحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة، زيادة على تركيز الاهتمام الأجنبي عليها.

فالمسألة الأمنية في الساحل الافريقي، هي أكثر تعقيدا من التهديد الإرهابي الممثل في القاعدة أو الجماعات المنتسبة لها، فالأمن في هذه المنطقة مرتبط بمجموعة من الحركيات الأزموية التي يمكن تحديدها في صعوبة بناء هويات وطنية موحدة تندمج في إطارها مختلف المكونات الإثنية والقبلية واللغوية، وكذلك في ضعف التنمية. (1)

- ومن المفارقات التي تطبع المشهد المالي – الأزوادي:
- أصحاب الرايات السوداء يحاربون الجيش المالي ولكن يرفضون الانفصال عنها.
- عندما تحارب سيما بلات فورم فهي تحارب مليشيات مالي وعندما تتصالح فإنها مصالحة بين القبائل الازوادية.
- المخدرات هي الممول الأول لجميع العمليات العسكرية في ازواد ودائماً تقع معارك بين مهربيها لكننا لم نسمع يوماً بمعركة واحدة من أجلها
- الحكومة المالية ترتكب جرائم ضد المدنيين الازواديين في كل مكان لكن الأمم المتحدة لم يثبت لها ذلك مع أنها تعالج الجرحى وتقبر الموتى
- القوات الأممية هي نفسها قوات دول الايكواس التي طالبت بالتدخل العسكري لإعادة وحدة التراب المالي لأسباب عنصرية.

لذلك سيناقش هذا المبحث التحديات المتعلقة بمسألة أزمة التوارق، تحدي الخطر الإرهابي، تحدي الحرب الأهلية الليبية، تحدي الجريمة المنظمة وتحدي المشاريع الأجنبية في المنطقة.

المطلب الأول: تحدي أزمة التوارق في منطقة الساحل الافريقي:

تعتبر أزمة التوارق أقدم وأعقد تحد يواجه بناء السلم في منطقة الساحل الافريقي الأمر الذي يستدعي حلاً جذرياً من طرف الأنظمة في المنطقة، خاصة مع وجود أطراف خارجية لديها أجندات تسعى لتحقيقها هناك.

فإذا كانت الجزائر قد وفرت البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق من خلال محاولة جمعهم في قرى ومدن في الجنوب الجزائري وتوفير مختلف ظروف الحياة العصرية ومحاولة إدماجهم في

---

1 – دياب لبداينة : **الأمن و حرب المعلومات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 20.

الحياة السياسية وهو ما أدى بكثير منهم إلى تغيير نمطهم المعيشي، فإن كلا من مالي والنيجر لم تقدم مبادرات لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط الاقتصادي التوارقي وهو ما جعل المستوى المعيشي والاقتصادي لهم في الدولتين في تدهور مستمر وشكل في كل مرة سبباً من أسباب الثورة على النظام.

إذ أصبح التوارق يدركون أنهم مكروهون ومهمشون، أحيانا من طرف السلطات العمومية وأحياناً أخرى من طرف الإثنيات التي تتقاسم معهم نفس الحيز الجغرافي.[1] وهو ما يهدد كل المنطقة يتحرك فيها السكان التوارق بالانفجار. انظر الخريطة رقم (6)

أولا: إدارة التعدد الاثني في منطقة الساحل :المحددات والانعكاسات

أ: محددات الإدارة المالية للتعدد الاثني: اجتمعت العديد من العوامل التي شكلت محددات الأزمة الترقية تحديدا والنزاع الاثني في مالي على وجه العموم.دفعت توليفة من هده العوامل الي تحول البنى الاجتماعية الى بنى سياسية تبنت خيار العنف ورفعت شعار الانفصال لحماية الخصوصية فتحولت التعددية العرقية الى تعددية سياسية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الارتباطات مع الفواعل المختلفة في المنطقة سواء الفواعل الإرهابية المتطرفة أو الفواعل الاستراتيجية. يهدف هدا المحور الى عرض المحددات المتحكمة في ديناميكية النزاع الاثني في مالي وسيستعين ضمنيا بالمقولات النظرية الملائمة لتفسير العلاقات المتداخلة بين مختلف هده المحددات سواء تلك التي تندرج ضمن المقاربة الأولية، الوسائلة أو البنائية.

1. المحددات الإجتماعية: يتعلق الأمر هنا بالتركيبة البشرية في دولة مالي ومختلف الأطر السوسيولوجية التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين التوارق ومختلف العرقيات الأخرى حيث نجد الصراع الدائم الشرس بين التوارق–الأسياد السابقين على الصحراء– والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من سادتهم السابقين "التوارق"، كما أن طبيعتهم الحرة لم تكن لتعجب حكام بلدانهم الذين كان همهم الأساسي حفظ النظام وليس نشر الحرية[65]، فالاختلافات الفيزيقية بين التوارق والعرقيات الأخرى والتي دعمتها التركيبة السكانية في كلا الدولتين نجم عنها وضع قبلي واجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة والسلطة.

كما أن الذاكرة التاريخية والضغائن القديمة لكلا الطرفين تحرك السلوك الصراعي لدى الطرفين (التوارق، النظام السياسي وحلفائه في مالي)، فانعدام الثقة بين الطرفين والخوف المتبادل من الآخر أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة، والذي وصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين التوارق وباقي الاثنيات في ظل وجود أقارب للتوارق في الدول المجاورة (خاصة في الجزائر وليبيا)، فتشكل بذلك

---

[1] – عبد النور بن عنتر :**الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83 ، ص.132

مفهوم التضامن الإثني المصلحي، وهو ما يعمل على تعميق شعور كل أقلية هناك بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين. مما يؤدي إلى خطر الانتشار-الإحيائية العرقية- مما يجعل إدارة هذه الحالة النزاعية أمرا دقيقا للغاية، فوسائل العرقية في هذا الإطار لا يمكن تصورها أقل من الآليات المسلحة والعنيفة، والأهداف ليست أقل من المطالبة بالإنفصال الجزئي أو الكلي وهو ما يشبه المصيدة العرقية.

2. المحددات التاريخية: أول ما يثيره السياق التاريخي هو دور الخبرة الاستعمارية من خلال الممارسات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، خاصة سياسة "فرق تسد"، عن طريق إثارة النعرات العرقية بين التوارق البيض كأقلية، وأسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشتغل عندهم الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين في أحسن الأحوال، والذين أصبحوا متساوين مع التوارق في الحقوق والواجبات، حيث أن خروج الاستعمار خول لهم كامتياز الهيمنة على إدارة شؤون الدولة، وبامتداد الحقبة الاستعمارية زادت الكراهية والعداء بين التوارق وباقي العرقيات الإفريقية.

لقد عمق الاستعمار الفرنسي تجدر الهويات العرقية،و شجع الهيمنة العرقية من خلال كيانات سلطة الدولة التي أعطت أفضلية لبعض الهويات العرقية دون الأخرى.كما الاستعمار رسم حدودا هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية، التي لم يراع فيها الامتدادات العرقية والقبلية ولا طبيعة التنظيم الإجتماعي في المنطقة حيث توزعت قبائل التوارق على خمس دول ذات سيادة.

3. المحددات الإقتصادية: فتموقع التوارق "بإقليم الحافة" وليس بإقليم الوسط أو القلب يمنح لهم مجالا أوسع للمناورة، ويعزز مركزهم التفاوضي مع السلطة المركزية، ويحدد أيضا سيطرتهم على مصادر الموارد الأولية في مالي، وكذلك سيطرتهم على الموقع الإستراتيجي (طرق المواصلات التجارية، والتهريب) لتمويل المعارك للحصول على المعدات العسكرية والأسلحة.

كما أن تدهور الأداء الإقتصادي الكلي في مالي أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الإقتصادية داخل البلد خاصة خلال فترة الجفاف التي ضربت البلاد (1970 -1987)، وهو ما ولد شعورا بالظلم والدونية والتهميش لدى التوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الإقتصادي الذي من المستبعد استدراكه ما لم يمتلكوا وسائل القهر والقوة في شقها الإقتصادي، خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست بجدية مسار حياتهم، حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم إلى اللجوء نحو الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست وإليزي، وبعد أن عانت الجزائر من الأزمة النفطية وما تبعها من أزمة اقتصادية أرجعت الآلاف إلى مالي والنيجر مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى والسلطات السياسية.

وانعكاسا لضعف الأداء الإقتصادي الكلي في الدولة برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك أهمها: الثالوث الأسود (الفقر، المجاعة، المرض)، الذي زاد من معاناة السكان إذ صنفت الدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا، كما أن الدولة مرشحة للفشل في آفاق سنة 2025،() وهذا ما أثر على المستويات الإجتماعية وانتشار معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز، وهو مؤشر على ضعف الهيكلة المؤسساتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات التوارقية المسلحة في وسط التوارق وظهور الميليشيات المضادة لهم من السود المدعمين من الحكومة المركزية

وهذه الوضعية تجد مبرراتها من خلال اللاتوازن واللاتكافؤ في الموارد والإمتيازات التي تعتمد في أغلب الأحيان على قاعدة الولاء القبلي، وفق معادلة وجود مجموعة تملك كل شيء، ومجموعة أخرى لا تملك أي شيء، وهذا ما ولد الشعور بالاغتراب لدى العرقية المحرومة التوارق.

4. المحددات السياسية: وهي تحصيل حاصل للبنية التاريخية والإجتماعية والإقتصادية وفق قاعدة التأثير المتبادل بين البنيتين التحتية والفوقية، فقد شكل الواقع السياسي للإثنيات حساسية مفرطة من تحديد الوضع السياسي والقانوني للتوارق.

فطبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد استقلال دولة مالي فشل في تحقيق الاندماج السياسي للتوارق وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة، الذي هو أساس الوحدة الوطنية، لذلك نرى أن هذا النظام يعاني من أزمات سياسية مركبة متمثلة في، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة العدالة التوزيعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة السياسية.

حيث تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء التوارق من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في هذه الدولة. بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة البوليسية –عمليا ونظريا– غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها، وبناء على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة.

هذا بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثنيتهم في سلوكياتهم، وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية، واستخدام النظام السياسي في مالي لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء.

5. المحددات الأمنية: هي بدورها انعكاس للبنيات السابقة وتتمثل أهم مظاهر البنية الأمنية لدول المنطقة والتي ساعدت على بروز واستمرار أزمة التوارق:

- غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميلشيات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس إثني عشائري وفكري تعصبي، ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لديها مصلحة معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها.

- ظاهرة عسكرة النظام كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والإقتصادية ويمكن رصد هذا في مالي من خلال أربعة نماذج أساسية: نظم مدنية بدعم عسكري كامل، نظم مدنية تفرعت عنها مؤسسة عسكرية ذات نزعة استقلالية، نظم استقلالية وصلت للسلطة بوساطة عسكرية، نظم عسكرية خالصة، وهي نماذج تؤكد سيطرة المؤسسة العسكرية على الشؤون السياسية والمدنية.

إن عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة التوارف يمثل تهديداً أمنياً مباشرا للسلم في المنطقة وللجزائر من عدة نواحي ومنها:

أولا: الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع التوارقي الجزائري وانتقال عدوى المطالب الانفصالية إليها: عن طريق تنامي روح العداء ضد الجزائر، مما قد يؤدي إلى ظهور حركات توارقية مسلحة في الجزائر ذاتها، والتي كانت في معزل عنها حتى في عز الأزمة الأمنية التي مرت بها.

وبالتالي انتقال عدوى المطالب الانفصالية إلى توارف الجزائر ولو على المدى البعيد -على الرغم من أنها فكرة مرفوضة رفضاً مطلقا من طرف عقَّال (قادة قبائل) التوارف الجزائريين لحد الآن- خاصة مع الدعم المادي المالي والعسكري والمعنوي الذي يتلقاه التوارف في المنطقة من طرف النظام الليبي.

إذ يذهب القائد التوارقي في النيجر "مانو دياك" زعيم جبهة تحرير "تاموست" (FLT) الذي كان مقرب ومدعوم من طرف النظام الليبي في عهد الزعيم معمر القذافي، إلى حد اقتراح فكرة استقلال التوارف بخلق منطقة كبيرة لهم تشمل توارف النيجر، ومالي، والجزائر وتشاد، وهذا بالاستناد لفكرة المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي أطلقتها فرنسا سنة1956، من أجل جمع التوارف في مجال واحد واسع النطاق يتنقلون فيه بكل حرية.[1]

إن إعادة تبني مشروع هذه المنظمة سيعطي بعداً دولياً لمشكل الحدود، وهو ما يهدد كامل المنطقة بالانفجار ويجعل الأمن القومي الجزائري في الجنوب في خطر على أساس أنه مستهدف، وهو المنطقة الغنية بالبترول والذهب. وأكثر من ذلك يهدد الوجود العربي ككل في الساحل الافريقي بصفة خاصة وإفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، عن طريق عزل المنطقة العربية عن امتدادها الإفريقي بنقل الصراع تدريجياً ليشمل المكونات الروحية والثقافية والاجتماعية لتعدد الهويات داخل

[1] – Attilio guadio : **quelle paix pour les touarègues du Niger** , françe et pays arabes , N= 1091 , avril 1993 , pp 8-9.

المنطقة، بالنظر إلى طبيعة التركيبة السكانية التي تمتزج ضمنها امتدادات إسلامية وعربية وافريقية أمازيغية وبذلك تهدد التآلف والتعايش والتضامن الوحدوي هناك. (1)

ثانيا: الخوف من تحالف الحركات المسلحة التوارقية مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة: خاصة بالنسبة للحركات المسلحة التوارقية المالية والنيجرية، غير الراضية عن مسار المفاوضات السلمية مع حكوماتها، وغير الراضية عن الدور الجزائري في الوساطة الذي قد تعتبره داعماً لحكومات مالي والنيجر ومتحيزاً لها، والذي يتزامن مع نقل تنظيم القاعدة ساحة عملياته إلى منطقة الساحل الافريقي هروباً من الحصار الذي ضرب عليه في الشمال، خاصة أن مالي وجَّهت نداء للولايات المتحدة الأمريكية تستغيث فيه إنقاذها ومساعدتها في حربها ضد "الإرهاب" على أساس أنها ضحية تمرد إرهابي، وهو ما أغضب الثوار التوارف الذين انتقدوا تصرف دولتهم، ويقوم الجيش الأمريكي حالياً بتدريب القوات المالية على مواجهة "الإرهاب"، كما يقدم لها كل أنواع الدعم اللوجيستي في مواجهتها ضد التوارف الذين اتهمتهم بعض وسائل الإعلام الأمريكي بالتنسيق مع تنظيم القاعدة في المنطقة، وهو ما نفاه قائد الثوار التوارف "إبراهيم باهنقا" في رده، بأنه ليست هناك أية علاقة للتوارف بتنظيم القاعدة، واعتبر أن أعداءه روجوا لهذه الإشاعة، بسبب زيارة قام بها إلى باكستان عام2003، مؤكداً أنه أقام في باكستان مع جماعة التبليغ وليس مع جماعة طالبان والقاعدة، كما نفى دخوله أفغانستان، وهنا توجه مخاطباً الجزائر بقوله "إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها لأننا أصحاب قضية، والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماماً وقد اتفقنا معها أثناء توقيع الاتفاقية السابقة في يوليو العام الماضي على تعقب وتتبع أية جماعة للقاعدة في منطقتنا وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية". (2)

كما اتهمت بعض الصحف الفرنسية المقربة من الإليزيه المسلحين التوارف في النيجر بالتواطؤ مع "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهو ما نفته "حركة النيجريين من أجل العدالة"، التي تقود العمل المسلح في النيجر واعتبرت أن الأخبار والمعلومات هذه كاذبة مشيرةً إلى أن مقاتليها دخلوا في وقت سابق في مواجهات مسلحة مع عناصر من"الجماعة السلفية للدعوة والقتال "وتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لاحقا، كما عملت على قطع الطريق أمام المهربين، وتجار المخدرات، لتندد بعد ذلك الحركة النيجرية بتواطؤ الحكومة الفرنسية مع السلطات النيجرية بمحاولة توريط الحركة بالإرهاب، مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم اليورانيوم، بمنحها

---

[1] – محمد الأشهب، **النزاعات العرقية ومناطق الثروة في المغرب العربي**، صحيفة الحياة اللندنية

[2] – قناة العربية: زعماء التوارف، لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، الموقع http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=39693 يوم 2011/05/18.

لشركاتها الدولية، واعتبرت أن السبب المباشر لتمرد التوارق في النيجر هو عدم التزام الحكومة النيجرية بالاتفاقات المبرمة في الجزائر.[1]

ثالثا: تحدي التدخل الخارجي في المنطقة: وهنا نميز بين ثلاث حالات مرجحة للتدخل تشكل تهديدا وخطرا على الأمن القومي الجزائري وهي:

أ: تحدي التدخل العسكري الأجنبي بحجة التدخل الإنساني: إذا ما حدث أي تصعيد في الأزمة على نحو تعتبره الجزائر ضمن الخطوط الحمراء في مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، فالخوف من توظيفه إما لخدمة الأهداف العسكرية المباشرة كمقدمات وذرائع وشعارات، أو لتعزيز الهيمنة الدبلوماسية عبر اغتصاب دور الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، أو للتأثير على سياسات وتوجهات حكومات دول المنطقة، وقدرات الزعماء المحليين أو لتعزيز النفوذ في هذه المنطقة الغنية ذات البعد الإستراتيجي .

ب: تحدي التدخل العسكري الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب: إذ اختلف تمرد عام 2012 عن سابقتها بشكل كبير لأن السياق الإقليمي قد تغير، مع وجود أقوى للقاعدة في الشمال، وسقوط نظام القذافي، ومع إنشاء طرق التجارة والتهريب أدي إلى جلب منافع مالية لكل من الزعماء التقليديين والمتمردين والجماعات الإسلامية المتشددة. ومع القيام بهجمات من جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد ضد الجيش المالي في الشمال في أواخر عام 2011، وبدأ التمرد في جانفي 2012، مدفوعًا بعودة المقاتلين التوارق إلى مالي ومع سقوط نظام القذافي، عاد أكثر من 1500 من مقاتلي التوارق المدججين بالسلاح في قوافل إلى شمال مالي. وقد تم حشد هؤلاء التوارق واستعدادهم للتمرد أكثر من أي عهد سابق، بما في ذلك من خلال وجود جناح من التوارق الشباب والمفكرين العرب الذين يدعمون الاستقلال، مما يساعد على تجاوز بعض الانقسامات التي مزقت التوارق تاريخيا.

خاصة من طرف فرنسا، إذا حدث وأقنعت حكومات مالي والنيجر باعتبار الجماعات المسلحة التوارقية، منظمات إرهابية، ومعلوم اختراق هذه الجماعات (التوارقية) للحدود الجزائرية بعلم السلطات وأحيانا بمساعدتها، وهو الأمر الذي سيجلب حتماً للجزائر الصدام مع فرنسا، خاصة وأنها قد اختارت أخيراً حليفها في هذه الأزمة وهو النظام المالي على حساب التوارق، تشير "أزمة مالي" إلى سلسلة معقدة من الأحداث والفعاليات المرتبطة التي خاضتها مالي منذ عام 2012. وقد لعبت الجهات الفاعلة وديناميكيات المنطقة دوراً هاماً في تعزيز الأزمة، وفي الجهود الحالية لحل هذه الأزمة وإعادة البلد إلى السلام والاستقرار. تبحث هذه الأطروحة في أزمة مالي من خلال عدسة إقليمية – أولا من حيث فهم اثنين من الدوافع الأكثر قربا للأزمة، هما تمرد التوارق والتطرف الإسلامي في شمال البلاد. فقد أُعطي عدم رضا "التوارق" المتصاعد عن الحكم من باماكو قوة إضافية بعودة التوارق المسلحين تسليحاً جيداً من ليبيا في أعقاب سقوط نظام القذافي في أوت 2011. وكانت أهداف الجماعات المتمردة من التوارق الساخطين، والجماعات الإسلامية المتشددة واحدة،

---

[1] – جريدة الخبر :العدد 5301 ، السنة 18 ،يوم.21/04/2008

من جهة أخرى كانت أولى بوادر مخاوف الصدام الجزائري مع أمريكا في المنطقة مع حادثة إطلاق النار من طرف مسلحين توارف على طائرة شحن أمريكية كانت تمول الجيش المالي، كرد فعل منهم على المساعدات التي تقدمها واشنطن للنظام المالي، وعقب الحادث صرح زعيم الثوار التوارف "إبراهيم باهنغا ": "استغربنا بشدة تدخلهم، كنت أعتقد أن الأمريكيين يعرفون عدالة قضيتنا لأننا شرحنا لهم ذلك مئات المرات"، متمنيا من الجيش لأمريكي الموجود في المنطقة عدم التدخل في هذه الأمور إلاَّ إذا أراد الإصلاح أو مساعدة شعب التوارف على بناء حياته، وقال: "لا نعادي أحدا في العالم. ..نطالب فقط بأن يعرف الآخرون عدالة قضيتنا."

وحول الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة استنكر البرلماني التوارقي المالي والمقرب من الجزائر"العباس أنتالا" ما تقوم به أمريكا مؤكداً أن "وجود الأمريكيين هو الذي سيجلب الإرهاب و يؤجج الصراع في المنطقة" وانتقد بشدة واشنطن بأنها" لم تسمع أصواتنا ...قلنا لهم إننا لا نريد وجوداًُ عسكرياً وأن لا يصرفوا ملايينهم على إرهاب وهمي، أخبرناهم أننا في شمال مالي نحتاج إلى ماء و ظل وطعام وكساء وليس إلى فرق عسكرية. يمكنهم صرف هذه الملايين على مشاريع لتنمية المنطقة".

وهذا الرأي يتطابق مع رأي الجزائر التي تسعى دائماً لتكريسه مع جميع الأطراف سواء بالقنوات الدبلوماسية الرسمية أو عن طريق زعماء التوارف الجزائريين المفوضين من طرف النظام الجزائري، وهنا نرى أن مبادرات السلام الموقعة في الجزائر بين الحكومة المالية ومسلحي التوارف والمعروفة باسم "سلم الشجعان" مهددة الآن بالانقضاء في ظل "التدخل الأمريكي"، مما سوف يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري وعلى المشروع الجزائري في المنطقة.

ج: تحدي التنافس الفرنسي – الأمريكي على المنطقة: واستغلال التوارف في معادلة الصراع، فمنذ نهاية عهد الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" وبداية حكم خلفه جاك شيراك ومن بعده "ساركوزي"، وكذلك مند نهاية عهد الرئيس"بوش الأب" وبداية حكم الرئيس"بيل كلينتون" إلى الآن شهدت منطقة غرب إفريقيا عموماً والساحل الافريقي خصوصاً تنافسا محتدما بين واشنطن وباريس حول الثروات الطبيعية خاصة اليورانيوم، وقد اتسم التنافس بالندية حيث أرادت واشنطن أن تخضع المنطقة لهيمنتها، وجعلت فرنسا من مالي والجزائر العمود الفقري لسياساتها في المنطقة، بينما اتخذت واشنطن من الرباط عموداً لسياساتها في إفريقيا.(1)

وبالتالي فإن الجزائر ومعها فرنسا وقفتا مع بقاء الحدود كما ورثت من الاستعمار الفرنسي مع إعطاء الحقوق الثقافية والاقتصادية والسياسية للتوارف، فعملت فرنسا على استغلال ظروف التوارف

[1] – المرجع نفسه.

لتلعب على هذا الوتر في علاقاتها مع أنظمة المنطقة، شداً وجذباً، تارة بالترغيب وتارةً بالترهيب معتبرةً المنطقة منطقة نفوذ تقليدية تتعامل معها بمنطق الوصاية.

أما واشنطن فاهتمت في البداية بأن يكون التوارق حلفاء لها مثل حلفائها من الأكراد، لكنها لم تجد من الزعماء من يجاريها كي تتخذ منه مدخلاً لولوج المنطقة، فطرحت عليهم إدماجهم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير بأن يكونوا مساندين لعملية السلام بين العرب وإسرائيل وأن يساندوا العلاقة الموريتانية الإسرائيلية ويجعلوا منها نموذجاً لعلاقتهم المستقبلية.(1) مقابل تقديم أمريكا الدعم لقضيتهم، وبعد فشلها في إيجاد من يحمل هذا المشروع من التوارق، ونتيجة لتسارع الأحداث في المنطقة بانتقال العمل الإرهابي إليها تحت غطاء القاعدة، اتجهت واشنطن إلى أسهل الحلول وهي عرض خدماتها على الأنظمة السياسية الموجودة في المنطقة، وهو ما يتعارض مع سياسة الجزائر الأمنية التي تعتبر أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة يهدد أمنها بشكل مباشر.

رابعا: تحدي انفتاح منطقة الساحل الافريقي على مناطق الأزمات في إفريقيا:

إذ تتميز منطقة صحراء التوارق بكونها محاطة **بحزام من الأزمات** من الجهات الشرقية والغربية والجنوبية(انظر الخريطة رقم7)، وبالتالي فهي تقع في وسط مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي قد يؤدي إلى تورط دول أو جماعات إقليمية مجاورة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في دعم الصراع في المنطقة، خاصة مع وجود ظاهرة عدم تطابق الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار مع الحدود العرقية والدينية، مع بروز ظاهرة الحرب بالوكالة، وتضارب مصالح الفواعل الرئيسية سواءا المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

فتصبح بذلك ظاهرة انتقال **العدوى من مناطق الجوار الجغرافي** إلى منطقة صحراء التوارق نوعا من **التعلم الاجتماعي والسياسي**، بحكم القرب الجغرافي، وكذلك تشابه ظروف النشأة التاريخية للدول الإفريقية، وبساطة التكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتشابه المشكلات الداخلية في معظم الدول المجاورة للمنطقة مع دول الساحل الإفريقي، فهي في أغلبها **دول هشة** تفضي إلى مجتمع يسوده عدم الانضباط الاجتماعي تدب فيه الفوضى وينتشر فيه الفساد وتنعدم فيه العدالة الاجتماعية، بل أن كل واحدة منها تصنف **كدولة فاشلة** state failour **أو مرشحة للفشل.**

وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انهيار لهذه الدول في بعض الأحيان فجائيا، لكن غالبا ما تسبق ذلك دلائل، أهمها بطء انتقال السلطة بالدولة والتدهور التدريجي لمؤسساتها الاجتماعية والسياسية. وهو ما يحدث حاليا في الصومال حيث كشفت مصادر أمنية أن لقاءات جمعت، في شهر مارس 2009، أمير القاعدة لمنطقة الجنوب، يحيى جوادي، مع عناصر مسلحة صومالية بغرض تمديد وجود فرع القاعدة بمنطقة الساحل الإفريقي المحاذية لحدود الجزائر الجنوبية.

---

[1] – المرجع نفسه

كما أن شبكات تهريب الأسلحة بالمنطقة قادمة من دول غرب إفريقيا باتجاه الحدود بين دول النيجر، مالي والجزائر إلى درجة جعلت 80 بالمائة من الأسلحة والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر، تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها.

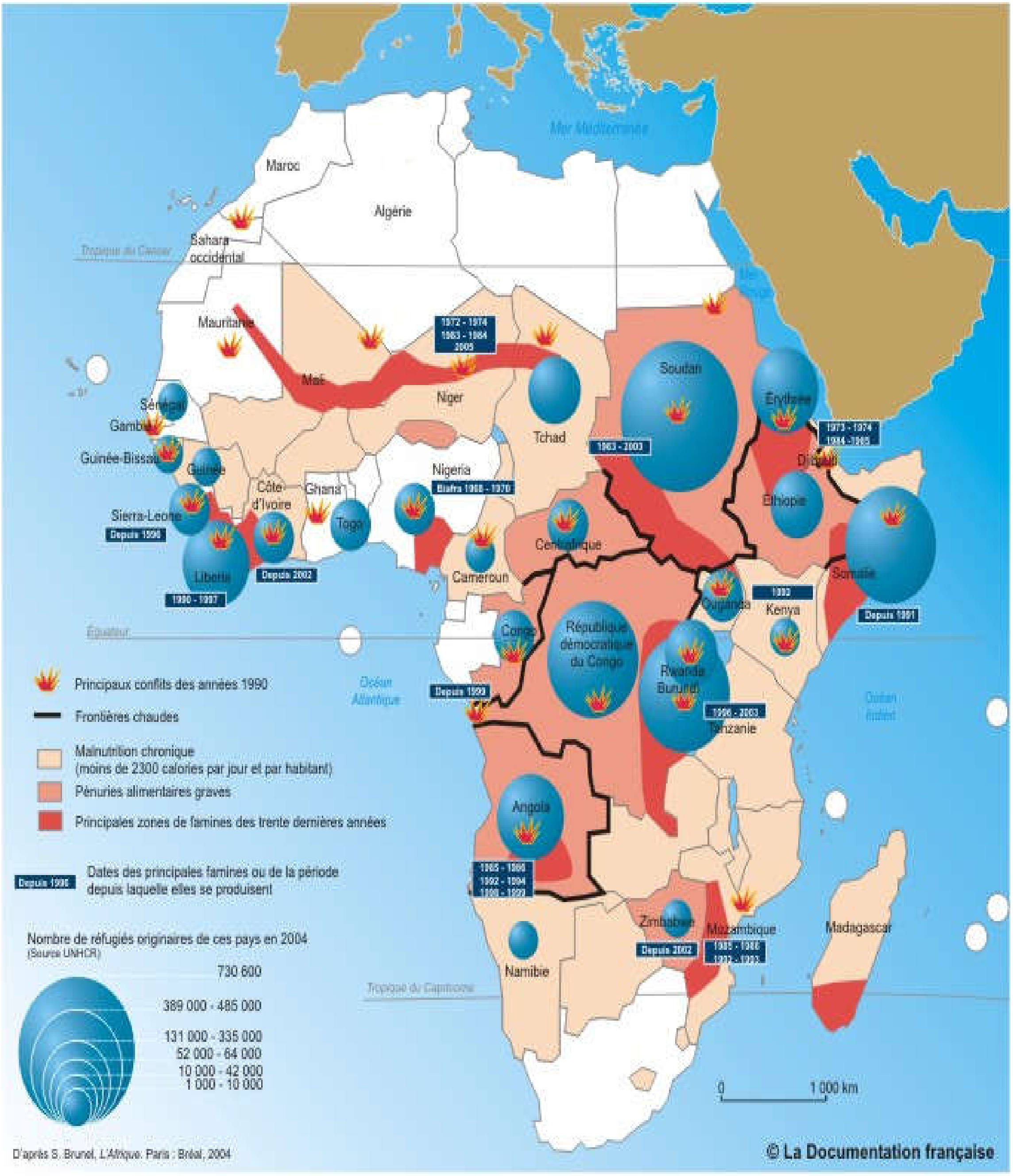
ذكرت أرقام كشف عنها، في مالي أن 80 بالمائة من الأسلحة والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر، تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب ووسط إفريقيا.

أن شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة هذه تستثمر كثيرا في النزاعات والأزمات الداخلية المسلحة المنتشرة في غرب ووسط إفريقيا، ونسجت هذه الشبكات علاقات مع قادة الميليشيات المسلحة، وأحيانا حتى مع ضباط ومسؤولين في بعض الجيوش النظامية في دول الجوار، لأجل تزويدها بما تحتاج إليه من أسلحة وذخيرة، وتقدر عدد قطع السلاح الخفيف الموجودة في منطقة غرب إفريقيا لوحدها بما لا يقل عن 10 ملايين قطعة، منها ما هو محلي الصنع في ورشات تقليدية وما هو مستورد من الخارج أو مهرب من مخازن السلاح التابعة للجيوش النظامية.[1]

لذلك فإن حل المشاكل في مالي يجب أن يراعي الديناميكيات المعقدة العابرة للحدود ودوافع الصراع التي تحدث داخل السياق الإقليمي الأوسع، أي سياق الساحل الصحراوي.

[1] – جريدة الخبر، العدد، 5621، يوم 2009/04/29

الخريطة رقم(7): تبين مناطق انتشار الأزمات في إفريقيا لسنوات التسعينات(حزام الأزمات حول منطقة الساحل الافريقي)



AFRIQUE - Principaux conflits des années 1990, famines et populations réfugiées

Source : Documentation photographique n°8048

المصدر (بتصرف) :

julienassoun.wordpress.com/2008/12/، Retrieved on 02/04/2011

المطلب الثاني: تحدي الحرب الأهلية الليبية

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، وخطابها السياسي، منذ بدء حكم معمر القذافي في 1969، شهدت انتفاضة شعبها التي تحولت إلي معارك مسلحة حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا.

ترجع أسباب اختلاف انتفاضة ليبيا عن ثورتي مصر وتونس لعوامل تتعلق أولا بطبيعة النظام السياسي الليبي وتقسيمه الهيكلي والمؤسسي الذي تفتق عنه ذهن معمر القذافي عام 1975، عندما قام بنشر كتابه الأخضر واعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا.

أما ثاني العوامل، فيتعلق بالانتشار الجغرافي للتظاهرات وأعداد المتظاهرين والأساليب التعبوية المستخدمة، هذا بالإضافة لنهج نظام معمر القذافي في التعامل مع الأحداث منذ بدايتها، والذي اختلف كثيرا عن نهج بن علي ومبارك، حيث استخدم عنفا مسلحا أجبر الثوار علي مواجهته بعسكرة انتفاضتهم.

ثالث العوامل التي أضفت الكثير من الخصوصية علي الأزمة الليبية كان شكل الإصلاح المتوقع، في حال إسقاط نظام القذافي، والرؤي المطروحة لليبيا في مرحلة ما بعد الثورة. وهي مشكلة تتطرق لأبعاد متعددة كحجم وفاعلية القوي والكيانات السياسية الليبية الموجودة داخل البلاد وخارجها، وطبيعة النخب والكوادر الموجودة داخل المجتمع، بالإضافة للبعد القبلي غير الموجود في الحالتين التونسية والمصرية علي السواء، كما أن التدخل الدولي عبر مجلس الأمن فرض معادلات جديدة في الحالة الليبية. [1]

ويرى د. برقوق أن ما سوف يقع مستقبلا في ليبيا انهيار ليس فقط لرموز النظام ولكن انهيار لأي قاعدة استقرار في البلد، ما يجعله يغرق في بحر من الدماء ويشهد تقهقرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وكلما انتشرت الأزمة ودامت كلما اكتشفت مناطق رمادية مع انتشار كبير لحركات إجرامية إرهابية ستؤثر حتما على دول الجوار.[2]

وهو ما أدى بالجزائر إلى إدراك حدة الخطر القادم من الأزمة الليبية ويعبر عنه وزير الخارجية بقوله "المسألة الليبية والتدهور الذي سجلناه في هذا البلد لاسيما فيما يتعلق بالانقسام الداخلي والحصول على الأسلحة كانا جليين منذ البداية بما جعل الخطر الأمني يبدو كتهديد حقيقي "

وقال محذرا "لم تكن هناك مغالاة في تقدير الخطر من طرفنا ونحن اليوم نكاد نوقن بأن ما يحدث في ليبيا ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة ليس فقط على الجزائر ولكن بالنسبة للدول المجاورة الأخرى ". [3]

---

1 - الشروق اليومي : العدد 2257 ، بتاريخ الاثنين.2008 -03-24

2 - الشروق اليومي : العدد 2256 ، بتاريخ الأحد.2008 -03-23

3 - جريدة الشروق اليومي : العدد 2257 ، بتاريخ.24/03/2008

أ: تحدي انتقال مركز نشاط القاعدة إلى ليبيا:

ستواجه الجزائر معضلة أمنية كبيرة جراء استثمار القاعدة في أزمة ليبيا، خاصة إذا بدأ أتباع التنظيم الدولي وقاعدة المغرب بالتوافد على ليبيا.

إذ تتوجه الشكوك إلى "العناصر المقاتلة" في صفوف المعارضة الليبية المسلحة، قياسا لمؤشرات توحي إلى تسلل عناصر من" القاعدة" إلى داخل المعارضة المسلحة، منها نشر بيان لـ"قاعدة المغرب الإسلامي" حول قتلى البريقة شرقي ليبيا.

كما أن الناطقة بإسم المجلس الانتقالي في ليبيا، اعترفت

بوجود عناصر من "القاعدة" ضمن صفوف المسلحين في المعارضة قائلة "لدينا في حدود 25مقاتلا من القاعدة موجودين في أرض المعركة". وأضافت "لكنهم أتموا سنوات السجن التي حوكموا بها وهم اليوم فقط يقاتلون من أجل حرية ليبيا ."

وقد أحصت بعض التقارير 37 قياديا سابقا في تنظيم القاعدة أطلق العقيد معمر القذافي سراحهم في أوت الماضي، وبينهم معتقلون سابقون في غوانتنامو، وأشهرهم السائق السابق لأسامة بن لادن "المتواجد حاليا في الميدان القتالي."

كما أن أغلبية عناصر "القاعدة" الليبيين، ينحدرون من مدينة درنة في الشرق الليبي، "وهي المدينة التي أرسلت أكبر عدد من المقاتلين الليبيين إلى العراق".

لذلك يطرح الجدل لدى الغرب عن إمكانية تكرر سيناريو تعاون الأمريكان مع "أتباع بن لادن" في ردع تقدم قوات الاتحاد السوفيتي، ومدها بالسلاح والذخيرة، قبل أن يتحوّل" بن لادن" إلى العدو الأول للأمريكيين مع انسحابهم من المنطقة. (1)

وما يعزز أكثر هذه المخاوف هو أن قوات الجيوش الليبية الموالية للقذافي انسحبت كليا من مناطق كانت تراقبها بصفة مشددة في أقصى جنوب ليبيا على طول الحدود مع دول الجوار، مثل عرق مرزوق والقطرون وبارجوج، واتجهت إلى الشمال، وقد يفسر هذا الإجراء العسكري من جانب العقيد بأنه رسالة إلى الدول الغربية، مفادها بأن مفاتيح الوضع الأمني في الساحل مازالت في يده. هذا إضافة إلى ضعف قدرات الدول الواقعة جنوب ليبيا في صد الملتحقين الجدد بمعاقل التنظيم الإرهابي، وكذا تغاضي بعض العناصر الأمنية لتلك الدول وتجنب الدخول في مواجهات مع هؤلاء الملتحقين.

كما ساهمت العلاقة الوطيدة بين عناصر التنظيم الإرهابي من جنسيات تونسية وليبية في تمكين الفارين من الوصول إلى معاقل كتائب القاعدة، إذ كان لهؤلاء دور كبير في تمكين الإرهابيين

---

[1] – زياد عقل: عسكرة الانتفاضة .'الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2011/4/1/MALF5.HTM

من سلوك معابر وعرة يصعب رصدهم فيها، على اعتبار أن الشرط القائم مقابل قبول انضمامهم، هو تزكية أحد الناشطين ضمن التنظيم، إضافة إلى حيازة سلاح ناري يعزز الثقة.[1]

وهو ما سمح لإمارة كتائب القاعدة بالساحل الافريقي بتعزيز صفوفها بالعشرات من جهادي القاعدة الفارين من سجون ليبية وتونسية تمكنوا في ظل الفراغ الأمني في المنطقة من الوصول إلى معاقل التنظيم بأسلحتهم التي حصلوا عليها في عمليات سطو على ثكنات جنوب تونس وشرق ليبيا.

هذا الأمر شجع قيادة التنظيم الإرهابي في الشمال على دعوة الراغبين في العمل المسلح للالتحاق بمراكز التدريب هناك. و محاولة فك الحصار المطبق عليهم في ثالوث الموت "تيزي وزو–بومرداس–البويرة" بتنفيذ عمليات استعراضية توحي بأن القيادة ومدرسة الإرهاب تبقى إمارة الشمال.[2]

وعلى هذا يأخذ موضوع تأمين الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا، والتي تمتد على مسافة 354 كلم أهم الأولويات الآن. خاصة وأن القاعدة قد قامت بتركيز نشاط مجموعات صغيرة تابعة لها في بعض وديان هضبة "جادو" الحدودية التي تفصل بين ليبيا والنيجر، بغرض السيطرة على بعض المنافذ الحيوية في هذه المنطقة التي تعد نقطة الاتصال الأهم بين الجماعات الإرهابية في الساحل الافريقي والجزائر، وبين سلفيين جهاديين ليبيين انخرطوا مؤخرا في العمل المسلح ضد نظام العقيد معمر القذافي، بعد أن أغلقت الجزائر تقريبا حدودها مع ليبيا، وحشدت قوات ضخمة على امتداد هذه الحدود الممتدة على مسافة 950 كلم.

ولهذا يتوقع أن تلجأ الجماعات الإرهابية إلى عدة طرق للوصول إلى ليبيا منها الحدود المشتركة بين تشاد وليبيا والنيجر في مثلث يمتد من جبال تيبستي شمال غرب تشاد إلى عرق مرزوق وهضبة جادو. وتتصف هذه المنطقة الحدودية التي تزيد مساحتها عن 300 ألف كلم بين ليبيا والنيجر وتشاد، بوعورة أرضها الصخرية، وهو ما يجلعها منطقة يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها عسكريا، ما يعني أن الإرهابيين سيجدون موقعا مثاليا لحرب العصابات، وخلق جبهة جديدة وإقامة معسكرات تدريب جديدة للقادمين من وإلى ليبيا، وهو ما يشكل خطرا أمنيا محدقا على جميع دول المنطقة.[3]

---

[1] – حوار مع د.محند برقوق جريدة النصر : عدد يوم 12 – 09 – www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=49892010

[2] – موقع وزارة الخارجية الجزائرية http://80.246.5.141/ma_ar/stories.php?story=11/04/24/5448838

[3] – الخبر عدد يوم 2011/04/06 http://www.elkhabar.com/ar/hadath/249705.html

لهذا فإن جهود مكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي ستواجه تعقيدات ضخمة في المستقبل، إلى درجة قد لا يمكن تصورها بما في ذلك احتمال لجوء القذافي، في حالة يأس، للتحالف مع الإرهابيين في الساحل إذا تأكد بأن المجتمع الدولي سيقوده للمحاكمة[1].

ب: تحدي فوضى انتشار السلاح في المنطقة:

من شأن الانفلات الأمني والعنف الذي تعيشه ليبيا والانتشار المخيف لملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بها، أن يفتح أبواب جهنم ويهدد على أكثر من صعيد استقرار حدود الجزائر التي يفوق طولها 4 آلاف كلم تجمعها مع ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا، وهو تحد جديد يفرض على السلطات الجزائرية وسائل وإمكانيات لوجيستيكية وعسكرية لتأمين هذه المواقع لمنع تسلل فلول إرهابيي القاعدة. وإنجاز هذه المهمة يتطلب قرابة 30 ألف جندي، ولكن الأهم منه ضرورة تجنيد المواطنين في هذه الأماكن الحدودية ليشكلوا الحزام الأمني الأول في هذه المواجهة لمنع أي عبث بالأمن القومي[2].

فبعد أن تأكد تمكنها من الاستحواذ على كمية كبيرة من الأسلحة المهربة من ليبيا، بمعدات عسكرية ثقيلة ومتطورة منها صواريخ أرض – جو، وقوافل من الشاحنات الصغيرة من طراز تويوتا غادرت شرق ليبيا، وعبرت الحدود إلى التشاد ثم إلى النيجر، ومن هناك إلى شمال مالي[3].

اتضح خطر أكبر وأوسع للقاعدة في الصحراء، بينما أظهر نمط تعاطي بلدان المنطقة مع هذه التحديات الأمنية ضعفا وهشاشة كبيرة، نظرا للإمكانيات العسكرية الضعيفة جدا لديها.

في المقابل، ظهرت الجزائر الدولة الأكثر محورية في الملف الأمني الصحراوي، باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب تحركات عناصر القاعدة ومجابهتهم، مخابراتيا وعسكريا، الأمر الذي سيضاعف عليها الضغط بدرجة كبيرة وعبء أشد من ذلك الذي سبق وأن تحملته على مدار السنوات الأخيرة، ما سيظهر جليا، لاحقا، في حرب محتملة ضد القاعدة بـ"مظهرها وإستراتيجيتها الجديدة" التي تكون وضعت خططها وفقا لما حازت عليه من عتاد وآليات حربية جلبتها من ليبيا.

ويبرر العبء الذي ينتظر الجزائر، حجم التواجد العسكري لمالي والنيجر وموريتانيا في محيط تحركات القاعدة، حيث غالبا ما كان تدخلها في الشريط الساحلي مدعوما عسكريا وماليا من فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة لدولة مالي، رغم أنها كانت في صدارة الهالة الإعلامية التي رافقت تحركات عناصر التنظيم الإرهابي وعلاقته باختطاف الأجانب، إلا أنها، عمليا، لم تستطع

1 – الخبر عدد يوم 2011/04/05

2 – El watan le 08 /04/2011

3 – الخبر عدد يوم 201/04/29

إجبار التنظيم الإرهابي على إخلاء المنطقة الداخلة في إقليمها الصحراوي. فعلى الرغم من أن دول الساحل استفادت من دعم منحه إياها الكونغرس الأمريكي في إطار "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" قوامه 500 مليون دولار، إلا أن عدد أفراد الدرك في كل من مالي والنيجر مجتمعين لا يتجاوز ستة آلاف، فيما يصل العدد في الجزائر إلى 100 ألف، ولا يختلف الوضع في موريتانيا عن مالي أو النيجر التي تمتلك حدودا شاسعة، فهي الدولة التي تعاني من محدودية الموارد المالية للدولة المخصصة للإنفاق العسكري من أجل رفع الجاهزية التعبوية والقتالية لوحدات الجيش وقوى الأمن، ولم يتجاوز إنفاقها العسكري 19 مليون دولار، ولم يتجاوز في مالي 50 مليون دولار، وفي النيجر 45 مليون دولار، بينما بلغ حجم الإنفاق العسكري في الجزائر 3 ملايير دولار [1].

كما أن تعداد القوات المسلحة في مالي وموريتانيا والنيجر لا يزيد عن 60 ألفا، ولا تملك غطاء جويا لعدم توفرها على سلاح طيران فعال، وبالتالي فبعد خروج الجيش الليبي البالغ تعداده نحو 76 ألف جندي ومعه أكثر من 2000 دبابة و200 طائرة مقاتلة ومابين 200 و300 طائرة هليكوبتر مختلفة، من حسابات الجيوش المعنية بمكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي، فإن الحرب في ليبيا فرضت على الجزائر أعباء عسكرية جديدة في مجال مكافحة الإرهاب .وما قامت به الدول الغربية هو ببساطة إزاحة للجيش الثاني من ناحية قوة النيران "الجيش الليبي"، من طريق الجماعات الإرهابية والخارجين عن القانون في الساحل الافريقي.

لذلك حذر الخبير في مجلة الدفاع للمعهد العالي لدراسات الدفاع الوطني بفرنسا، السيد ريشارد لابريير، من أن عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي تملك موارد مالية كبيرة من وراء الفديات التي جنتها من عمليات اختطاف الرعايا الغربيين وبمقدورها استغلال حالة الفوضى التي تمر بها ليبيا من أجل التزود بالأسلحة المهربة من هناك.[2]

وفي هذا الإطار أبدى عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية، مخاوف الحكومة الجزائرية من الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا خلال الأزمة، ومن تداعيات هذه الحالة على الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي وقال مساهل، في هذا الموضوع، إن الجزائر وشركاءها "يلاحظون بأن حجما كبيرا من الأسلحة يتم تداوله حاليا في ليبيا، ما يزيد من تعاظم خطر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الذي يمكن أن يستغل الوضع الناجم عن الأزمة". وأضاف: "حركة السلاح في ليبيا تعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاستيلاء على أسلحة ثقيلة ومتطورة، وسيؤدي ذلك

---

1 – الخبر عدد يوم 2011/04/05

2 – الخبر عدد يوم2011/04/16

لا محالة إلى تهديدات كبيرة على الأمن في كامل المنطقة.[1]." واعتبر مساهل أن الوضع الأمني بالمنطقة سيتفاقم كلما طال أمد الأزمة في ليبيا. [2]

وأضاف مدلسي "إننا جد منشغلون لان هناك معارضة مسلحة بين جانب من السكان وأخر ولان استخدام الأسلحة قد أصبح خارج السيطرة" مشيرا إلى أن "القائد الليبي قد قالها بنفسه أن هناك خطر إرهابي .[3]

ج: تحدي التواجد العسكري الغربي في ليبيا:

تتخوف الجزائر من أن تتحول ليبيا إلى عراق جديد، وأن تدور قرب حدودها الشرقية معركة كبرى بين دول غربية وتنظيم القاعدة، واعتباره أفضل مكان يمكن فيه خوض حرب ضد الإرهاب، من خلال استغلال التكنولوجيا العسكرية الغربية إلى أقصى حد والانتهاء بالسيطرة على ثروات ليبيا.

فالتوافد الكبير لأتباع تنظيم القاعدة الدولي وقاعدة المغرب على ليبيا، يوما بعد آخر، نشاط يمكن أن يفهم على أنه استدراج غربي للتنظيم من أجل معركة سريعة وحاسمة يخوضها الغرب ضد القاعدة وتنتهي بانتصار يغطي على هزائمه في أفغانستان ثم القضاء عليهم في معركة فاصلة تكون للتكنولوجيا العسكرية فيها اليد الطولى.

فليبيا تعد أفضل موقع من الناحية الإستراتيجية يمكن للولايات المتحدة فيه تحقيق نصر عسكري سريع في حرب عصابات ضد متمردين يخوضون حربا على طريقة تنظيم القاعدة عبر حملات جوية مكثفة، وتستفيد بالتالي من الصحراء الليبية المفتوحة التي لا يمكن فيها الاختباء. كما يوفّر قرب ليبيا من القواعد الرئيسية للجيش الأمريكي في أوروبا، ميزة إضافية لسرعة التدخل والقدرة على نقل القوات ونشرها بسرعة كبيرة. ولا تحتاج الدول الغربية في ليبيا إلى قوات ضخمة مثل الموجودة في العراق أو أفغانستان بالقياس لعدد سكانها وانحصار الانتشار السكاني في عدد محدود من المدن. تؤشر لمخطط بعيد المدى يهدف لاستدراج نشطاء وعناصر تنظيم القاعدة إلى ليبيا، وتشير الوقائع الميدانية وتعمّد بعض الأنظمة إطالة أمد الحرب في منطقة لا تبعد عن القواعد الرئيسية لقوات حلف شمال الأطلسي سوى بأقل من 1000 كلم والتوظيف الإعلامي للأحداث وتغطيتها بطريقة وصفت بالمبالغ فيها خلال بداية الانتفاضة في بنغازي. وما تخللها من محاولة جر الجزائر إلى هذه الحرب، دوافع بعض الدول الغربية وأهدافها من الحملة العسكرية في ليبيا، وهو ما عبّر عنه

1 – الخبر عدد يوم 2011/04/05

2 – http://www.elkhabar.com/ar/hadath/249585.html

3 – الخبر 2011/04/16

الرئيس التركي عبد الله غل لصحفيين مرافقين له خلال جولة افريقية "ليبيا قد تنهب كما حدث مع العراق" معربا عن قلقه من احتمال تكرار نفس السيناريو.[1]

كل هذه المعطيات تضع المسؤولين السياسيين والعسكريين في الجزائر ودول الساحل أمام سيناريو مخيف يعني في حال تجسيده انهيار الوضع الأمني في المنطقة والمزيد من الفوضى في دول الساحل الضعيفة والرخوة.

لذلك تعبر الجزائر عن قلقها من استمرار حالة الفوضى في ليبيا وتتخوف من أن تتحول الحملة الغربية على نظام القذافي إلى حرب بين دول غربية وتنظيم القاعدة في محاولة لتكريس انتصار الولايات المتحدة الأمريكية وخلفها الحلف الأطلسي على تنظيم القاعدة في معركة تغطي على هزيمة حلف الأطلسي في أفغانستان.

ورجح د.مصطفى صايج أن تستغل التنظيمات المتشددة أي وجود عسكري أجنبي في المنطقة لتعبئة الشباب مجددا كما حدث في حالات سابقة: "في حالة ما إذا كان هناك وجود لقوات من حلف شمال الأطلسي في ليبيا فإن ذلك يعطي شرعية حتى داخل الجماعات السلفية الليبية للقتال التي راجعت مواقفها في السنوات الأخيرة، للتعبئة لمحاربة تلك القوات. وهو ما حدث مع الكثير من شبان المغرب العربي في فترات سابقة للالتحاق بالعراق".[2]

المطلب الثالث: تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي:

ما لم ينجح في تحقيقه "اتحاد المغرب العربي" الذي فشل في الانعقاد منذ حوالي خمسة عشر سنة وما لم تنجح في تحقيقه اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية والزيارات المتبادلة نجحت فيه الحركات الإرهابية في دول المغرب العربي، التي أصبحت على قدر كبير من التنسيق والتعاون في شن الهجمات، و"تبادل الخبرات"، فتحولت الساحة المغاربية بأكملها مع امتدادها في الساحل الصحراوي وجنوب الساحل الافريقي إلى ساحة مواجهة جديدة بين"القاعدة" وامتداداتها المحلية وبين الأنظمة القائمة وانخراط الولايات المتحدة والغرب في دعمها[3].

أولا: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

أ: التحول في نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال:*

---

1 - الخبر 2011/04/05

2 - الخبر عدد يوم 2011/04/16

3 - جورج الراسي :**اتحاد الإرهاب في المغرب العربي** ، جريدة المستقبل ، عدد 29 يونيو 2005 .

4 - الجماعة السلفية للدعوة والقتال خرجت من رحم الجماعة الإسلامية الجزائرية سنة1998 ، وقد أسسها حسان حطاب مع مجموعة ممن أخذوا على الجماعة الإسلامية" منهجها التكفيري"، وقد عين حطاب أميرا مؤقتا على الجماعة السلفية حتى أفريل 1999 تاريخ تولي عبد المجيد ديشو المدعو أبو مصعب قيادة التنظيم المسلح ·وبعد مقتل ديشو في أوت من السنة نفسها اعتلى حسان حطاب هرم القيادة وظل يتزعمها إلى غاية صيف 2003، وتقول بيانات الجماعة السلفية، إن حسان

حطاب استقال بمحض إرادته و"أصر عليها بعد مراجعته"، بينما تذكر مصادر أمنية خاصة تحصل عليها الباحث، انه تمت تنحيته عن طريق"انقلاب أبيض" من طرف رفاقه، الذين عينوا مكانه نبيل صحراوي، وحسان هذا يدعى أبو حمزة، من مواليد عام 1968 بحي بن زرقة ببلدية برج الكيفان في الضاحية الساحلية الشرقية للجزائر العاصمة، نشأ في ظروف اجتماعية جد صعبة، وبعد أن فشل في تخطي عقبة شهادة البكالوريا، التحق بصفوف الخدمة العسكرية كمجند في الجيش، وهناك تعرف على عمار صايفي (عبد الرزاق البارا) في ثكنة عسكرية بسكيكدة، وبعد إيقاف المسار الانتخابي مطلع سنة 1992 قرر حطاب حمل السلاح والانخراط في صفوف "حركة الدولة الإسلامية"، التي أسسها سعيد مخلوفي صاحب الكتاب الشهير "العصيان المدني"، الذي اعتبر آنذاك مرجعا في التمرد على السلطة قبل أن تنخرط في الجماعة الإسلامية الجزائرية.

احتضنت جبال بومرداس الممتدة سلاسلها "عبر سيد علي بوناب" اللقاء التأسيسي للجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتم تحرير أول بيان لها في 14 سبتمبر 1998، وأصبحت المنطقة مركز القيادة العامة للتنظيم، قبل أن يتوسع نشاطها إلى أغلب مناطق شرق البلاد وفي بعض مناطق الصحراء، وهناك تم تحرير ميثاقها الذي يقول أنها "جماعة مجاهدة، سلفية العقيدة والمنهج، تقاتل الحاكم المرتد عن الإسلام في الجزائر وأسياده من اليهود والنصارى لاسترجاع الخلافة الراشدة وتحكيم شرع الله ورفع الظلم والقهر، وهي امتداد للجماعة الإسلامية المسلحة وعلى منهجها قبل الزيغ والانحراف، فهي بذلك تمثل الخط الأصيل الذي بدأ به الجهاد في الجزائر " .نشأت الجماعة السلفية نهاية سنة 1998 وصدر أول بيان لها عنوانه" الجماعة رحمة "في 14سبتمبر 1998 أعلن فيه أن الجماعة المسلحة "هي امتداد لما قام عليه الجهاد أولا"، وتم الاتفاق على تغيير اسم "الجماعة الإسلامية المسلحة" إلى"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، لكون" الاسم الأول صار شعارا لدعاة الهجرة والتكفير وإليه ينسب الكثير من الأعمال التي يتبناها هذا المنهج"، ويتهمون" الجيا" بالانحراف بعد استيلاء "عنتر زوابري" على القيادة فيها، والاتفاق على تنصيب عبد "المجيد ديشو" أميرا على الجماعة، وأعلنت براءتها من" المجازر الجماعية التي كانت"الجيا" ترتكبها ضد المدنيين، ورفض أي شكل من أشكال الهدنة والمصالحة مع الحكومة.

وقد ضمت في بداياتها حوالي 1500 مسلح يقودهم بعض العسكريين الفارين من أجهزة الجيش والأمن ويسمون تأسيس الجماعة بالوحدة الثانية . لقاء الوحدة الأولى سنة 1994 التي صهرت كثيرا من الجماعات المسلحة تحت لواء الجيا – وحضر التأسيس قادة الجماعة الإسلامية المسلحة وممثلوها من المناطق الثانية والخامسة والسادسة والتاسعة، وغاب عنه قادة الغرب والمنطقتين الرابعة والثالثة، ويعتقد أن عناصر بارزة في المنطقتين الأولى والسابعة زكت اللقاء حتى وإن لم تحضره، واستطاعت الجماعة السلفية فيما بعد، استقطاب بعض المجموعات التي كانت تنشط في المنطقة الأولى، بعدها التحقت المنطقة الرابعة، وبعدها جزء من المنطقة السابعة وكتيبة الفرقان النشطة(غليزان)، ولم تكد سنة 2002 تشرف على نهايتها حتى كانت الجماعة السلفية قد ورثت تقريبا كل النسيج البشري والتنظيمي لـ "الجيا"، وأصبحت الرقم الأول وسط الجماعات الأخرى.

نبيل صحراوي ويدعى أبو إبراهيم مصطفى، من مواليد سنة 1969 في ولاية باتنة، وله تكوين جامعي وبعض الثقافة الدينية مقارنة برفاقه. خلف حسان حطاب بعد تنحيته من إمارة الجماعة السلفية صيف2003، وكان حينها يرأس مجلس الأعيان فيها، وقبلها كان على رأس إمارة المنطقة الخامسة في الجماعة الإسلامية المسلحة، وتضم منطقة الأوراس وتبسة والمناطق المجاورة في الجنوب الشرقي، ولوحظ حينها أن غالبية الموقعين على بيان تنحية حطاب وتعيين الأمير الجديد، هم من خصوم عبد الرزاق"البارا" أمير"المنطقة الخامسة"، ومن بين هؤلاء نبيل صحراوي نفسه، الذي يعتقد أن"البارا" عزله في 1999و"يوسف أبو بصير" الذي كان يضمن تزويد "الجماعة السلفية" بالأسلحة والذخيرة عبر شبكات الجنوب قبل أن يُبعده "عمار صايفي" المدعو"عبد الرزاق البارا"، و"مختار بلمختار "المدعو" بلعور"، "أمير المنطقة التاسعة"، التي تشمل الصحراء الكبرى، ودخل في خلافات شديدة مع "البارا" حول النفوذ وزعامة العناصر المسلحة النشطة الصحراء الكبرى، ولم تدم فترة إمارته سوى حوالي عام، بعد أن أعلن عن مقتله رفقة أربعة من رفاقه على أيدي قوات الجيش شهر جوان 2004 بالقرب من منطقة لقصر الجبلية بولاية بجاية.

عند تولي نبيل صحراوي القيادة، وجد الجماعة تمر بظروف صعبة للغاية، فإلى غاية ذلك التاريخ فقدت" الجماعة السلفية "منذ2001، أكثر من 150 عنصرا، غالبيتهم في" المنطقة الثانية" شرق العاصمة، منهم من قتل ومنهم من سلموا أنفسهم إلى أجهزة الأمن، كما تم تفكيك شبكات دعم وإسناد أدت إلى اعتقال أكثر من 230 شخصا لم يكونوا أصلا محل متابعات قضائية.

حاول نبيل صحراوي إعطاء نفس جديد للجماعة وبعث نشاطها من جديد، وكان من أول ما قام به، نقل مركز قيادة الجماعة من منطقة "سيد علي بوناب" في ولاية بومرداس، إلى مرتفعات جبال" أكفادو" المنيعة بين ولايتي تيزي وزو وبجاية، للتخلص من الضغط الأمني الشديد، وجرت في عهده تصفية عدد من عناصر الجماعات التائبين، ممن تولوا الوساطة مع رفاقهم في الجبال للاستفادة من العفو وترك السلاح.

بعد مقتل"نبيل صحراوي" أصبح "عبد المالك درودكال" وكنيته "أبو مصعب عبد الودود" (37 سنة) ، الأمير الوطني للجماعة السلفية، وهو من مواليد قرية " زَيان" التابعة لبلدية مفتاح بولاية البليدة، وبها زاول كل مراحله التعليمية وتحصل على شهادة البكالوريا شعبة الرياضيات سنة1989، قبل أن يلتحق بجامعة البليدة فرع التكنولوجيا، وفي ديسمبر1993، التحق رسميا بالنشاط المسلح، ونظرا لطبيعة دراسته أسندت إليه مهمة صنع المتفجرات بمجرد صعوده الجبل، وذلك بحكم تخصصه العلمي واطلاعه على المواد الكيميائية والقواعد الميكانيكية، وفي سنة 1996 كلف برئاسة كل ورشات التصنيع والتكوين العسكري، وفي سنة2001 م التحق بإمارة الجماعة السلفية ممثلا عن المنطقة الثانية في مجلس أعيان الجماعة حتى سنة 2003 بعد عزل حسان حطاب عن إمارة الجماعة، خلف الأمير الجديد إبراهيم صحراوي وشغل مكانه رئيسا لمجلس الأعيان، وزكى مقتل الدبلوماسيين الجزائريين على يد جماعة أبو مصعب الزرقاوي في العراق، وقال أن موقفه هذا هو" تطبيق عملي لعقيدة الولاء والبراء"، وقال عنهما في بيان أنهما يمثلان"النظام المرتد لدى حكومة الاحتلال"، ومثل سلفه إبراهيم صحراوي، وقف درودكال موقفا متصلبا من مشروع ميثاق المصالحة الوطنية، ورفضه في الشكل والمضمون.

فور اعتلاء" درودكال "إمارة التنظيم بدأ بتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة وهو ما يمكن وصفه بـ"أقلمة نشاط الجماعة"، حيث عوضت انحصار نشاطها داخل البلاد والانشقاقات التي تعصف بها بعد التحاق أميرها السابق" حسن حطاب "بركب" المصالحة الوطنية "بامتدادات أفقية عابرة للحدود، بإعادة تنظيم مجموعاتها النشطة في الصحراء وخلف الحدود الجنوبية في عمق التراب النيجري والمالي، بعد أن وقعت القطيعة والعداء المطلق بين الفرقين من قبل، وظلت" الجماعة السلفية للدعوة والقتال "تتخذ من المناطق الصحراوية في عمق الصحراء الكبرى قاعدة خلفية للتزود بالسلاح والذخيرة والمؤونة الغذائية وحتى التدريب والتكوين العسكري واستقطاب المجندين الجدد من دول المنطقة.

في يوم 11 سبتمبر 2006 صرح أبو مصعب عبد الودود أمير"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ببيعته لتنظيم القاعدة وأعلن عن ميلاد قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي2007.

واستطاع "مختار بلمختار" ثم"عبد الرزاق البارا" أن يجعلا من المنطقة مركز الثقل الرئيسي في جغرافية الجماعة، وأسسا عدة كتائب هناك منها": طارق بن زياد"،"الملثمون ..." واشتروا حياد بعض أعيان القبائل الصحراوية الفقيرة.

لقد داع صيت "عبد الرزاق البارا" بعد اختطافه 32 فرداً من السياح الألمان والأوروبيين مطلع سنة 2003 وحصوله على أربع ملايين و 250 ألف يورو من الحكومة الألمانية كفدية مقابل إطلاق سراحهم، لكنه اضطر في إحدى تنقلاته على الحدود التشادية الليبية إلى ملاقاة الجيش الجزائري، الذي قضى على عدد هام من عناصره، غير أنه هرب ليقع في يد المقاتلين التوارڤ التشاديين، الذين اعتقلوه قبل تسليمه للجزائر بعد شهور، وهو الآن في سجن سركاجي بالجزائر العاصمة، وقد شكل ذلك ضربة قوية لـ"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ونسف الكثير من مخططاتها في الصحراء الكبرى.

أما "مختار بلمختار" أو"بلعور"، وهو جندي سابق قاتل في أفغانستان فقد، امتدت منطقة عمله غرباً إلى الأراضي الموريتانية وجنوباً إلى دول الساحل الصحراوي، وأقام علاقات وطيدة مع تجار السلاح والمخدرات وتهريب السجائر في الصحراء الكبرى، وتضم جماعته الكثير من الأعضاء من مختلف جنسيات دول المنطقة، وقد استخدم"بلمختار" أمير المنطقة

تحمل"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" و"الجماعة المغربية المقاتلة" و"الجماعة الليبية المقاتلة" و"الجماعة التونسية المقاتلة" أيديولوجية سلفية جهادية تشترك بها مع تنظيم القاعدة على الرغم من اختلاف أشكالها التنظيمية، وهو ما سمح بتسهيل عملية التوحد في تنظيم مركزي، أريد أن يكون "إقليمياً" وباسم معبِّر"تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" وهذا لمجموعة من الأسباب المحلية الخاصة بظروف هذه التنظيمات بالمغرب العربي ومجموعة من الأسباب الإستراتيجية الخاصة بتنظيم القاعدة الأم.

- فعلى مستوى التنظيمات الإرهابية المغاربية: تلقت ضربات موجعة جعلتها تفقد كثيراً من فعاليتها، حيث اعتقلت قيادات "الجماعة الليبية المقاتلة"و"الجماعة المغربية المقاتلة" وهي الضربات نفسها التي تلقتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". هذه الضربات دفعت بالعديد من السلفيين الجهاديين المغاربيين إلى البحث عن "ملاجئ" بعيداً عن بلدانهم خاصة في منطقة الساحل الافريقي فالتوجه نحو الساحل الافريقي لم يكن "اختيارياً" بل كان "ضرورة".
- أما على مستوى"القاعدة الأم" فقد تزامنت التحولات التي طالت التنظيمات السلفية الجهادية المغاربية خاصة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" مع الإستراتيجية الجديدة التي بلورها تنظيم القاعدة سنة 2003بعد احتلال العراق، التي تتأسس على كون إقامة الدولة الإسلامية في العالم العربي تمر حتماً عبر إقامة دولة إسلامية في العراق، وعليه فإن كسب الحرب هناك أصبح رهاناً مركزياً، ولكسب هذا الرهان سعت "القاعدة" إلى البحث عن "مقاتلين" وغدت منطقة المغرب العربي في منظور هذه الإستراتيجية الجديدة خزاناً بشرياً لتغذية الحرب في العراق.

إذن فالتفاعل بين التحولات التي عاشتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ورغبتها في إعادة بناء هياكلها بعد الضربات التي تلقتها والتحولات التي طالت إستراتيجية "تنظيم القاعدة" بعد احتلال العراق ورغبته في بناء تنظيم مغاربي يساعد في عملية استقطاب وتحفيز وتنسيق العمل بين

الصحراوية سابقاً تكتيك الكر والفر وأساليب حرب العصابات المسلحة جيداً، فقد تبنى الهجوم على ثكنة (المغيطي) بموريتانيا سنة 2005 ومعظم العمليات الإرهابية في المنطقة.

وقد دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية منذ نهاية 2007 بهدف الاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية، حيث استقر وجماعته في مكان آمن وفره له الجيش الجزائري في الجنوب الغربي للبلاد، وتمت الوساطة من طرف"الحاج بتو" الذي يعد أحد أعيان الجنوب ويتميز بالنفوذ والمال، وكللت عملية المفاوضات هذه بتسليم "بلعور" نفسه لأجهزة الأمن الجزائرية مطلع شهر أفريل 2008 حيث يتم التحقيق معه. وهو ما سيضعف نشاط "تنظيم القاعدة" في منطقة الصحراء الكبرى، إذ يعتبر واضع خطة توسيع مجال نشاط" الجماعة السلفية للدعوة والقتال "إلى دول المنطقة، فالثقل الذي يمثله "بلمختار" في الجماعة السلفية سابقاً وتنظيم القاعدة حالياً يجعل مصالح الأمن تأخذ كل وقتها في التحقيق معه.

لمعلومات أكثر انظر: محمد مقدم: القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010. ص ص 139- 152.

المقاتلين وتكوينهم وتدريبهم، هو الذي ساهم إلى حد كبير في تأسيس"قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" والتي نقلت مقر قيادة عملياتها إلى منطقة الساحل الافريقي.

ب: إستراتيجية القاعدة في منطقة الساحل الافريقي:

إن عملية الاندماج التي تمت بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة سهل من حسن أدائها خاصة مع التعارف المسبق بين أفرادها من خلال وجودهم بـ"الجهاد الأفغاني"، وسهولة تبادل المعلومات فيما بينها فأصبحت على درجة عالية من الكفاءة في استخدام شبكة الانترنيت، إذ يتم استخدام شفرات خاصة وأسماء مستعارة وعناوين مموهة، وبالتالي سهل عليها تبادل "الخبرات" حول وصفات تحضير العبوات الناسفة وكيفية التعامل مع مختلف أنواع الأسلحة.

كما تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة في تعاملها مع شبكات التهريب وتجارة المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية، مما وفر لها دعماً مالياً مهماً ساهم في استقطاب أفراد جدد وتجنيدهم.

وتسمى "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" بالمنطقة التاسعة في الهيكل التنظيمي للتنظيم في الجزائر وتتكون من أربعة كتائب وهي[1]

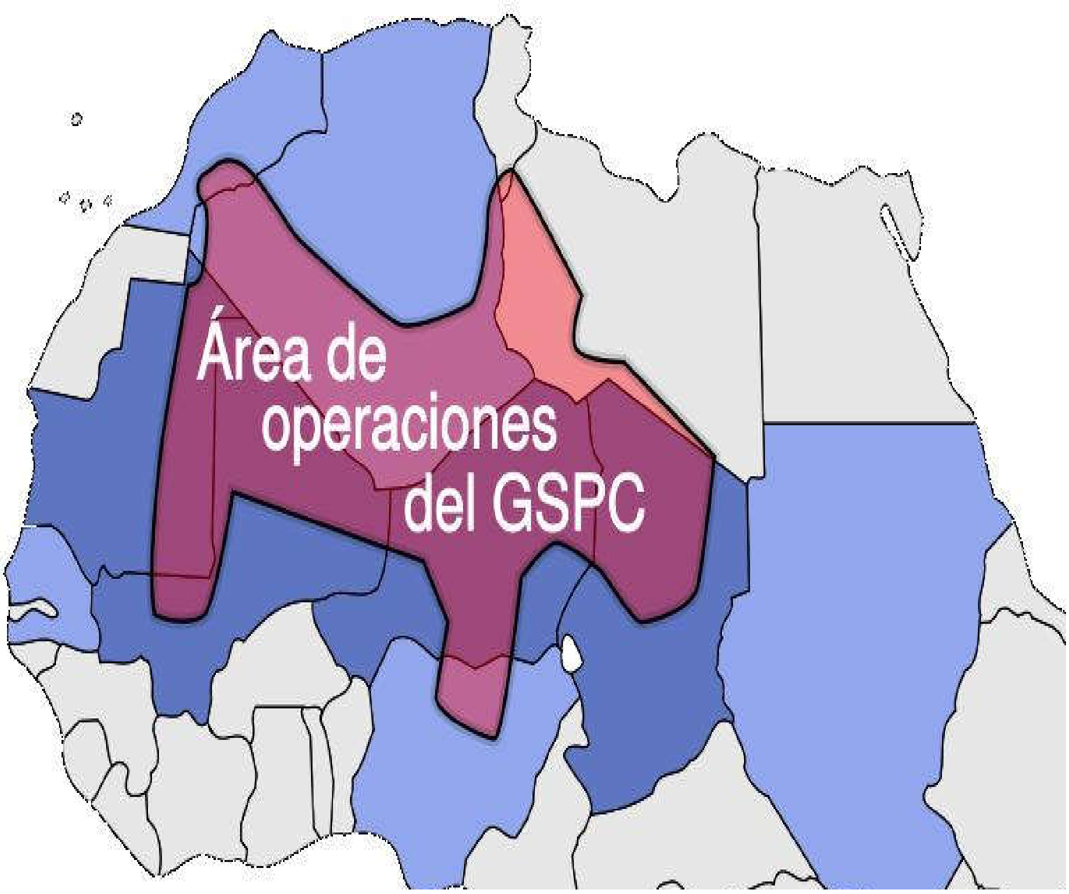
- كتيبة الشهادة
- كتيبة الطليعة السلفية
- كتيبة المهاجرون
- كتيبة النصر

وتوجد الآن ثلاث مناطق أساسية تتمركز فيها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في منطقة الساحل الافريقي.

- ✓ المنطقة الأولى: منطقة "دب–دب" على الحدود الجزائرية–الليبية حيث يوجد المسلحون الليبيون ويتم التنسيق مع نظرائهم الجزائريين.
- ✓ المنطقة الثانية: توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر، مالي وموريتانيا.
- ✓ والمنطقة الثالثة: تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية المغربية.

وفيما يلي (الخريطة رقم8) تبين أماكن نشاطها في الساحل الافريقي.

[1] – أبصير أحمد طالب: المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، نقلا عن:



الخريطة رقم (8) : تبين مجال نشاط " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في منطقة الصحراء الكبرى

المصدر: بتصرف

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/1/15/Mapa_GSPC.svg/250px-Mapa_GSPC.svg.png , Retrieved on 10/04/2011.

ويمكن تحديد أولويات" القاعدة "في منطقة الساحل الافريقي فيما يلي:

1: السعي إلى إثبات الوجود وتحقيق الصدى الإعلامي عالمياً وإعطاء انطباع بأن للقاعدة فعلاً فرعا في شمال إفريقيا يمتد في عمقها، حيث تمكن التنظيم من دفع فرنسا للضغط على منظمي" رالي داكار " لإلغائه سنة 2008 حيث نجحت في تحقيق صدى إعلامياً غطى على خسائرها طوال سنة2007 ، ضمن ما يعرف بـ"خطة ضرب الرؤوس "التي أفقدته قيادات مؤثرة أهمها": زهير بارك "و"عبد الحميد سعداوي."

2: البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوباً في دول جنوب الصحراء، حيث انتعش نشاط تنظيم القاعدة هناك، ويعكس هذا الانتعاش تعيين قائد جديد للمنطقة التاسعة (الصحراء) يدعى"يحي جوادي"، كان منذ سنوات طويلة رئيس اللجنة العسكرية

للجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقاً، وقد أعلن التنظيم عن مسؤوليته عن كل الأعمال الإرهابية التي وقعت حديثًا في الصحراء وقد تم تكليفه بثلاث مهام أساسية وهي:[1]

– استعادة المنطقة التاسعة لنشاطها في البحث عن سلاح والمواد المتفجرة في دول الساحل الإفريقي، ونقلها إلى معاقل الشمال.

– استهداف دوريات الجيوش الأجنبية القريبة من الحدود الجزائرية لترك الانطباع بأن القاعدة قادرة على تصدير عملياتها خارج البلاد.

– تكثيف ضرب قوات الأمن بمختلف فصائلها واستهداف أي أجنبي في الساحل الافريقي.

3: الانخراط المباشر في ترجمة الإستراتيجية الجديدة للقاعدة الأم والمتمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين من مختلف بلدان المنطقة وتكوينهم وتدريبهم في صحراء الجزائر، وإرسال البعض منهم إلى العراق، حيث قدر عدد الأجانب في صفوف" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " في مارس 2008 بأكثر من 75 انتحاري[2]، وقد تم إغراؤهم في الغالب بتجنيدهم بهدف تدريبهم للالتحاق بصفوف المقاومة العراقية، لكنهم وجدوا أنفسهم مجرد جنود في صفوف" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهذا يندرج في سياق إعطاء بعد يتعدى الإطار المحلي وينحدر هؤلاء من ستة دول هي: المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، وأغلبهم من" موريتانيا بتعداد يتجاوز 35 فرد، وتم توزيع أغلبهم في المنطقة التاسعة الجنوب وقد تم في شهر مارس 2008 القضاء على أربع ليبيين بولاية" ورقلة "جنوب الجزائر،[3] إضافة إلى اعتقال جماعة من تونسيين قصدوا الجزائر بنية التدرب فيها والعودة إلى تونس من أجل التأسيس لجماعة هناك، وقبله تم توقيف ثلاث ليبيين عند القضاء على أمير المنطقة الثانية الذي كان مسؤولا عن تجنيد الأجانب في التنظيم، كما أحبطت قوات الجيش عملية تمويل ورشات لصناعة القنابل التقليدية والأحزمة الناسفة قدرت بأكثر من ستة قناطير من المتفجرات بولاية" بسكرة "الجنوبية على مستوى نقطة مراقبة الحدود مع ليبيا[4]، ويتم إخضاع المغاربة والموريتانيين والليبيين والتونسيين إلى دورات تدريبية على كيفية استعمال الأسلحة و العمليات الانتحارية واستعمال المتفجرات، مما يعكس نوع المخططات التي سيقومون بتنفيذها لاحقاً ببلدانهم، فيما يتم تجنيد الماليين والنيجريين في شبكات الدعم والإسناد[5] وهو ما قد

---

1 – Botha Anneli, “Terrorism In the Maghreb, the transnationalisation of Domestic Terrorism”, institute of security :studies, N°.144, June 2008

2 – جريدة الخبر :العدد2263 ،الاثنين 31 مارس2008 .

3 – المرجع نفسه.

4 – جريدة الخبر : العدد2275 ، الاثنين 14 أفريل.2008 و Liberté , 16/04/2008

5 – جريدة الخبر :العدد2263 ، الاثنين 31 مارس2008 .و Liberté , 30/03/2008

يفسر عدم تكليف المجندين الأجانب بالعمليات الانتحارية واقتصار نشاطهم على مواجهة قوات الجيش والأمن .

4: التخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي:[1] اكتشفت مصالح الأمن الجزائرية أن لقاء هاما جمع بداية 2009، بين ممثلين عن "حركة شباب المجاهدين الصومالية"، والإرهابي يحيى جوادي في منطقة فوغارس بشمال مالي، وتناول اللقاء نقل الأسلحة من الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة، كما توصلت إلى معطيات في غاية الأهمية حول وجود مسلحين صوماليين في صفوف جماعة الإرهابي يحيى جوادي في شمال مالي، وسمح تنصت مصالح الأمن على اتصالات هاتفية أثناء التحري حول مصير الرهائن الغربيين الستة نهاية 2008 بالتأكد من أن المكالمات جرت في جزء منها باللغة الصومالية، لتتأكد من تسلل عناصر صومالية مسلحة عبر صحراء بوديلي في جمهورية تشاد.

كما أثبت التحقيقات تنقل قيادي من "حركة الشباب المجاهد" إلى مالي مع مرافقين له، حيث التقى أحد أبرز قادة القاعدة في الصحراء، وسبقت هذا اللقاء عدة اتصالات بين جماعات صومالية وفرع تنظيم القاعدة في الساحل، وقد تم اللقاء بالتنسيق مع إرهابيين سودانيين وتشاديين.

وجاءت هذه التطورات، بناء على إيعاز من القيادة المركزية لتنظيم القاعدة في باكستان التي أمرت أتباعها بتوجيه نشاط العناصر الإرهابية المنضوية تحت لواء إمارة الصحراء، إلى جبال تشاد، والتسلل إلى دارفور في السودان، لإطلاق "إمارة إفريقيا في تنظيم القاعدة"، وهذا ما أكدته التحقيقات التي أجريت من قبل أجهزة أمن عدة دول مغاربية.

وقد أثارت أنباء اتصال حركة الشباب المجاهدين الصومالية بإمارة القاعدة في صحراء مالي استنفار أجهزة الأمن في ليبيا والسودان والجزائر، وقررت مصالح الأمن تكثيف نشاط جمع المعلومات في مناطق عدة منها هضبة جادو النيجرية وواد أزوراك في مالي والحدود التشادية النيجرية.

وقد طلب الإرهابي يحيى جوادي، المكنى أبو عمار، مساعدة الحركة الصومالية عبر تهريب بعض أنواع الأسلحة الأكثر تطورا إلى معاقل إمارة الصحراء في قاعدة المغرب في مالي والنيجر، وإمداد عناصرها بمقاتلين صوماليين، خاصة مع حاجة قاعدة المغرب لتنشيط تهريب السلاح من الصومال الذي يعرف بأنه أحد أكثر مناطق العالم نشاطا في مجال تجارة السلاح غير المشروع.

5: خطف الدبلوماسيين والسياح الغربيين:[2] تمكنت "القاعدة" في المنطقة من فرض نفسها رقما فاعلا في المعادلة الأمنية، بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال أعمال الخطف التي استهدفت رعايا غربيين، ومقايضة الإفراج عنهم بمبالغ مالية ضخمة تستعمل عادة في شراء أسلحة ومتفجرات.

---

1 – جريدة الخبر، العدد 5621، يوم 2009/04/29 و elwatan 28/04/2009

2 – جريدة الخبر، العدد 5555، يوم 19 /2009/02 و elwatan 1802/2009

وفيما يلي أهم الجرائم التي تم ارتكابها من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي منذ 2003:[1]

1- من 19 فيفري إلى مارس 2003: قامت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بقيادة عمار صايفي المدعو عبد الرزاق البارا باعتقال 32 سائحا أوربيا (16 ألمانيا، 4 سويسريين، 10 نمساويين، هولندي وسويدي) في الجنوب الجزائري، حيث حرر الجيش الجزائري 17 منهم في 13 ماي، في حين توفيت سائحة ألمانية وأفرج عن الباقين في 18 أوث من مالي بعد دفع فدية قدرت بحوالي 10 مليون دولار من طرف الحكومة الألمانية.

2- 04 جوان 2005 هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على ثكنة المغيطي العسكرية الموريتانية، وأسفر ذلك عن مقتل 15 جندي وعدد كبير من الجرحى، تبعها رد فعل قوي من طرف نظام معاوية ولد سيدي الطايع من خلال التنسيق مع مالي الجزائر والدول الغربية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة.

3- 21 أوث 2006: تم اختطاف حوالي 20 سائحا أوربيا معظمهم من الايطاليين بالنيجر قرب تشاد، من قبل جبهة القوات الثورية للصحراء ومتمردو التوبو، حيث أن الرعيتين الايطاليتين اللتين بقيتا معتقلتين تم الافراج عنهما بعد 53 يوما بتدخل ليبي.

4- 24 ديسمبر2007: هاجم 5 أشخاص مجموعة سياح فرنسيين في الجنوب الشرقي لموريتانيا حيث قتل أربعة منهم. وعلى إثرها تم إلغاء رالي السيارات داكار لسنة 2008.

5- 22 فيفري 2008: اختطف تنظيم القاعدة سائحين نمساويين في تونس ليتم تحويلهما إلى شمال مالي، ليتم إطلاق سراحهما في أكتوبر من نفس السنة بعد الحصول على فدية.

6- سبتمبر 2008: مقتل 12 جندي موريتاني في هجوم من طرف القاعدة.

7- 14 ديسمبر 2008 اختطف تنظيم القاعدة دبلوماسيين كنديين في النيجر، حيث تم إطلاق سراحهما في مالي في 21 أفريل 2009، بعد مفاوضات أجرتها حكومتي كندا ومالي، مع تنظيم القاعدة تم بموجبها إطلاق سراح أربعة إرهابيين من السجون المالية.

8- 22 جانفي 2009: اختطف تنظيم القاعدة 04 سياح أوربيين (سويسريين، ألماني وبريطاني) وفي 03 جوان أعلن التنظيم أنه تم قتل السائح البريطاني، أما الرهائن الثلاثة الآخرين فقد تم تسريحهم في شهري أفريل وجويلية.

9- 25 نوفمبر 2009: اختطف تنظيم القاعدة الفرنسي بيار كامات من الفندق في مدينة ميناكا بمالي.

---

[1] – Ewi, Martin , **A decade of kidnappings and terrorism in West Africa and the Trans-Sahel region**, African Security Review, : 25 November 2010 , London UK

10- 29 نوفمبر 2009: تبنت القاعدة اختطاف ثلاث متعاونين اسبانيين تابعين لمنظمة حكومية في اسبانيا تدعى "جمعية التضامن في برشلونة"، في الشمال الغربي لنواكشط بموريتانيا.

11- 18 ديسمبر 2009: اختطف تنظيم القاعدة زوج ايطالي بموريتانيا ليتم اطلاق سراحهما في 16 أفريل 2010

12- 23 فيفري 2010: القاعدة تفرج عن الرعية الفرنسي كامات، أياما بعد تسريح الحكومة المالية للاسلاميين الأربعة من أحد سجونها.

13- 10 مارس 2010: تم تحرير احدى الرعايا الاسبانيين الذين اختطفو في 29 نوفمبر 2009.

14- 22 أفريل 2010: اختطفت القاعدة الفرنسي "ميشال جيرمانو" (78عاما) وهو مهندس متقاعد وسائقه الجزائري في بلدة Tessoun Tiguidan شمال النيجر، وفي شهر ماي أعلنت القاعدة مسؤوليتها عن العملية، لتبث بعدها تسجيلا صوتيا وصورة للرعية الفرنسي المختطف.

15- 22 جويلية 2010: قاد الجيش الموريتاني عملية ضد قاعدة تابعة لتنظيم القاعدة في الصحراء تم خلالها قتل إرهابيين مسلحين وأعلنت باريس من جهتها مساهمتها في العملية التي كان الهدف من ورائها تحرير الرعية الفرنسي جيرمانو.

16- 25 جويلية 2010: أعلن قائد تنظيم القاعدة "أبو مصعب عبد الودود" في تسجيل صوتي أنه تم قتل الرعية الفرنسي، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في اليوم الموالي.

17- 16 أوث 2010: سلمت نواكشط المالي "عمر الصحراوي" المتهم باختطاف ثلاث اسبانيين يوم 29 نوفمبر 2009 وهو التسليم الذي اعتبر كحركة من شأنها أن تساعد في تحرير الرهائن.

18- 22 أوت 2010: تم إعلان تحرير الرهينتين الاسبانيتين.

19- 12 سبتمبر 2010 اختطاف سبعة موظفين تابعين لشركة أريفا Areva لتخصيب اليورانيوم الفرنسية شمال النيجر، وفي 30 سبتمبر قام التنظيم بنشر صور لهم على مواقع الأنترنيت، مرفوقة بتسجيل صوتي يتحدث فيه كل واحد منهم ويكشف عن اسمه وعنوان إقامته، كما ظهر رفقة الرعايا عدد من العناصر الإرهابية المسلحة، من بينهم زعيم كتيبة طارق بن زياد عبد الحميد أبو زيد.

20- 18 أكتوبر 2010: القاعدة تقتل 12 شخص من التوارق بمالي.

21- 24 فيفري 2011: الإفراج عن ثلاثة رهائن وهم الفرنسية "فرانسواز لاريب" ورعيتين أخريين، الأولى من مدغشقر والثانية من الطوغو، في حين تم الإبقاء على أربعة فرنسيين آخرين.

ومن المؤكد أن عناصر تنظيم القاعدة، النشطين بالمنطقة الصحراوية لا يمكنهم ممارسة نشاط الخطف بسهولة، لولا استفادتهم من تواطؤ عصابات التهريب وحركات التمرد التي تعرف صحراء الساحل بدقة كبيرة.

وتعكس عمليات الخطف هذه تصميم تنظيم القاعدة على فرض نفسه رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل الافريقي. وتسعى الجماعة الإرهابية إلى تسويق صورة خاصة عن تخوم الحدود الجزائرية مع النيجر ومع مالي، تترك الانطباع بأن السلفيين المسلحين يسيطرون عليها ويتحركون فيها بسهولة، وأن حكومات المنطقة عاجزة عن وقف نشاطهم.

وتقوم القاعدة لتطبيق هذه الإستراتيجية بإتباع شكل تنظيمي شديد اللامركزية، في تنظيمات وأشكال متعددة، يمكن تشبيهها بعمل الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتم إعطاء اسم الشركة لمن يعمل لحسابه ويستفيد الجميع من المكاسب المحقق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

خلاصة:

برز هناك احتمال كبير للرجوع إلى ليبيا المنقسمة التقليدية قبل استقلالها، وهذا سوف يؤثر سلبا على استقرار كل الدول العربية وخاصة منطقة دول الساحل التي هي بدورها منطقة هشة وتحظى باهتمام خاص من طرف الدول الكبرى لأهميتها الإستراتيجية.

وبالتالي فإن استمرار رقعة العنف داخل ليبيا التي تفتقر لمؤسسات دستورية وتعتمد أساسا على النظرة القبلية للمجتمع قد تؤدى إلى بروز بؤر توتر تمتد إلى دول أخرى". هذه الأوضاع "تفاقم التهديدات الإرهابية على دول المنطقة بسبب انتشار السلاح."

بالإضافة إلى "تنشيط الخلايا النائمة التي تعمل لصالح الجماعات الإرهابية وتكثيف العمليات الإرهابية التي تستهدف دول المنطقة." ويُضاف إلى ذلك انتشار الجريمة المنظمة وتوسيع نطاق تهريب السلاح والمخدرات وتجارة البشر عبر تهريب الأفارقة انطلاقا من السواحل الليبية نحو أوروبا ."[1]

وبالتالي فإن الجزائر ستتحمل العبء الأمني الأكبر في حال استمرار تدهور الأوضاع في ليبيا.

المطلب الرابع: تحدي الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي:

أولا: التمييز بين مفهومي الجريمة المنظمة والإرهاب:

"الجريمة المنظمة"، " الجريمة الاحترافية"، " الاتحادات الإجرامية " أو "التنظيمات الإجرامية"، أيا كانت التسمية فالمسمى واحد والنتيجة أيضا واحدة: اقتصاد متدهور، مجتمع منحل، فساد إداري،

[1] – موقع وزارة الشؤون الخارجية: بيان تقديمي من السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية بعد محادثات مع أليستر بارت(Alistair Burt) ، وزير الدولة البريطاني المكلف بشمال إفريقيا والشرق الأوسط:

وتبعية سياسية، إلى درجة يمكن القول معها إن الدولة تواجه خطرا محدقا يعصف بأمنها وسيادتها وقد يتعدى إلى كيانها أيضا.

ونظرا لمخلفاتها السلبية وتأثيرها على مختلف المجالات خاصة منها الاقتصادية والأمنية ومساسها بسلم القيم الاجتماعية فقد عجزت الدول المشتركة في فضاء الساحل الافريقي عن مكافحتها بمفردها، مما اضطرها إلى ضرورة البحث عن وسائل أخرى للقضاء على تداعياتها ومخلفاتها.

قبل التطرق إلى بعض آثار الجريمة المنظمة في المنطقة على الأمن القومي الجزائري بجدر بنا إعطاء نظرة عامة حول مفهومها: إن" الجريمة المنظمة المنظمة عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، ومحكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع، أو المساس بالمصالح الإستراتجية، والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول، مستخدمة في ذلك العنف والقوة والفساد[1] هذا التعريف يتضمن الخصائص الجوهرية للجريمة المنظمة.

وأوجه الشبه بين الجريمة المنظمة والإرهاب تظهر في طبيعتها العابرة للحدود، واستخدام القوة المادية والعنف والترويع، وتماثل بعض الوسائل في تنفيذ العمليات، وبيان ذلك .أن كلا من الجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية، تسعى إلى إفشاء الرعب، سواء في مواجهة السلطة أو الأفراد، وقد أظهرت عصابات الجريمة المنظمة، قدرة على التغلغل في جهاز الدولة، ولم تتردد في استخدام العنف المتوحش ضد رجال الدولة، أي أنها استخدمت وسائل إرهابية نمطية، لتأكيد قوتها وإنجاح إستراتجيتها [2]

والتشابه أيضا يكون في التنظيم، وسرية العمليات، والقوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة، والإرهابية على سواء، والجزاءات على مخالفة القواعد الموضوعية وأساليب العمل وتبادل الخبرات، فكل من الإرهاب والجريمة المنظمة، تعبير عن عنف منظم، تقوده مجموعات أو منظمات، ذات قدرات وإمكانيات تنظيمية كبيرة، وتتسم عملياتها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق، معتمدة على إحداث حالة من الرعب في أوساط المستهدفين، لتسهيل تحقيق أهدافها، وبذلك يصبح الإرهاب جزءا من الجريمة المنظمة، ولم يقتصر الأمر، على وجود أوجه للشبه بينهما، بل إن الأمر تطور لإقامة علاقات تعاون وتبادل بينهما، فقد عملت الجماعات الإرهابية في المنطقة، مع مؤسسات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة تجمعات المخدرات والتهريب في دول الساحل الإفريقي.

كما أن أهم أوجه الخلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، هو الباعث أو الدافع لارتكاب الجريمة، والهدف من ورائها، فدافع الإرهاب نبيل أو شريف– من وجهة نظر مرتكبيه– ، أو من

---

1 – Ewi, Martin , **A decade of kidnappings and terrorism in West Africa and the Trans–Sahel region**, African Security Review, : 25 November 2010 , London UK

2 _ المرجع نفسة

الظاهر أو المعلن من جانبهم، حيث أنهم يدعون دائما سعيهم إلى تحقيق الخير والعدل[1] ويضحون بأنفسهم في سبيل ذلك، هذا عكس الدافع لدى المنظمات الإجرامية، التي تسعى إلى تحقيق الربح، بكافة الوسائل حتى الدنيئة منها، وتتذرع بأهداف أو دوافع سياسية، فالإرهاب يضع لنفسه موقفا وهدفا سياسيا وفوريا، ينحصر في رفض النظام السياسي، ويستبدل ذلك بالمساواة.

ومما سبق، يمكن القول أن الفارق الأساسي بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن في الأهداف والبواعث، فهدف الإرهاب هو إحداث تغيرات سياسية أو اجتماعية من خلال القضاء على أو تعديل النظام القائم، فهو يحاول إقامة شرعية –متوهمة– من جانبه، اعتقادا في عدم شرعية النظام القائم فهو يؤكد – من وجهة نظره – وعلى نحو غير مباشر فكرة الشرعية، في حين أن الهدف من الإجرام المنظم هو تحقيق الكسب المادي والربح السريع، وذلك من خلال خروج على الشرعية ومهاجمة القوانين السارية، وعدم الامتثال لأحكامها، فالإرهابي تقف وراء عمله بواعث إيديولوجية، فهو يؤمن بفكرة ويعمل من أجلها، ومستعد بالتضحية بنفسه في سبيلها، أما جماعات الإجرام المنظم فلا يجمعها سوى الكسب المادي، فلا يوجد باعث إيديولوجي معين، ولكن الباعث هو الأنانية وجمع المال، ومع هذا فالعديد من جماعات الإجرام المنظم تدعي هدفا سياسيا مزعوما من أجل الاستفادة من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها المجرم السياسي داخل النظام القانوني للدولة.

ثانيا: عوامل نشأة الجريمة المنظمة وانتشارها في منطقة الساحل الافريقي:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **ضعف نظام العدالة الجنائية وفساده:** وهو ما يفقد أفراد المجتمع الصحراوي الثقة فيه وفي مدى نجاعته وجدواه ويجعلهم يلجؤون للجماعات الإجرامية لتأمين قضاء حقوقهم، خاصة التجمعات غير المصنفة سياسيا أو المصنفة بأنها غير مهمة بالنسبة للنظام الجزائري.[2]
2. **نظام حرية السوق الحديث بين دول المنطقة:** لكونه يوفر مجالا رحبا للحرية التجارية مما يمنح للجماعات الإجرامية فرصة كبيرة لممارسة كافة الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة، وهذا ما يفسر انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة بشكل خاص بعد التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه. [3]
3. **الانحلال الاجتماعي:** فالتحلل من الضوابط الاجتماعية والقانونية ومن باب أولى الأخلاقية يؤدي إلى تفشي الجرائم كالدعارة والمخدرات والقمار والتزوير، ويمكن القول عموما إن انهيار منظومة القيم الأصيلة والأخلاق الفاضلة وجنوح الأفراد إلى الربح السريع أيا كان مصدره، وكذا انهيار منظومة التربية وتفاقم ظاهرتي الأمية والبطالة واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية

---

1 _ المرجع نفسه

2 – الخبر عدد يوم: 201-04-30

3 – موقع الإذاعة الجزائرية

والتمييز داخل المجتمع الجزائري على أسس حزبية، وإقليمية، وجهوية، وعرقية، وتفكك الروابط الأسرية، كل ذلك يعتبر من قبيل الانحلال الاجتماعي المشجع على انتشار الجريمة المنظمة(1).

4. **الفساد الإداري:** إذ يساعد تفشي ظاهرة الرشوة وفساد الإدارة الجزائرية، خاصة في القطاعات الحساسة المكلفة بالرقابة، مثل الجمارك الجزائرية، الدرك الوطني، الضرائب، مصالح الجودة وقمع الغش، يساعد على سيطرة المنظمات الإجرامية على أجهزة الإدارة في هذه المنطقة الشاسعة وابتزاز المسؤولين القائمين عليها.
5. **الحروب والنزاعات في المنطقة:** خاصة منها أزمة التوارق في مالي والنيجر، والحرب الأهلية في تشاد وبوركينافاسو، ودول جنوب الصحراء، نظرا لتعطيلها للنظام والقانون وأجهزة العدالة الجنائية فإنها تخلق مجالا واسعا للتجارة غير المشروعة بالسلاح وفضاء مهيأ للتعاون بين الجماعات الإرهابية في الجزائر مع تجار السلاح في المنطقة، في ظل شساعة المنطقة وصعوبة مراقبة التحركات فيها وتوفر الإمكانات المادية للجماعات الإرهابية والإجرامية التي قد تفوق في بعض الأحيان الإمكانات التي تمتلكها الدولة.
6. **الأقليات غير المنتمية للمجتمع –التوارق –:** باعتبار أن هذه الأخيرة في مالي والنيجر بالخصوص، تصطدم بالنظام السياسي حين تحرص على انتماءاتها للقومية الأصلية، فإنها تسعى لتكوين سياج أمني واجتماعي يحميها من تسلط النظام، وعادة ما تعتمد في ذلك على المساعدات الخارجية، وأحيانا يكون مصدرها الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستعملها كمنفذ تدخل من خلاله للمجتمع لممارسة نشاطاتها.

ثالثا: أشكال الجريمة المنظمة بالساحل الافريقي:

يمكن حصر مجال نشاط المنظمات الإجرامية في منطقة الساحل الافريقي في:

أ: الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية: يعتبر مجال الاتجار غير الشرعي بالمخدرات القطاع الأقدم والأكبر في نشاط الإجرام المنظم، ويعد من المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية(2) وهذا ينطبق على منطقة الساحل الافريقي خاصة علي الحدود الجنوبية الجزائرية –المغربية.

1 – http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8057484&cid=4

2 _ المرجع نفسه

فقد تم في الثلث الأول من سنة 2007 فقط ضبط 5.8 طن من المخدرات إضافة إلى كميات هائلة من الأقراص المؤثرة عل القدرات العقلية في الوقت الذي تم في سنة 2006 كلها ضبط 10أطنان، وكمية أخرى تماثلها تقريبا في سنة 2005 إضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص.

وتعتبر هذه الأرقام مخيفة إذا علمنا أن الكميات المضبوطة المشار إليها أعلاه لا تمثل – حسب المختصين في هذا المجال – سوى نسبة ضئيلة من الكميات التي عبرت الجزائر إلى البلدان الأخرى، أو استقرت بالبلد من أجل الاستهلاك، حيث أن منطقة الساحل الافريقي تمثل بالنسبة للجزائر المعبر الرئيسي لمادتي الكوكايين والهروين التي تعبر الجزائر باتجاه أوربا قادمة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عن طريق خليج غينيا الذي يعتبر أهم معبر في إفريقيا والعالم ككل لهاتين المادتين(انظر الخريطة رقم09).

ولم يتوقف الأمر عند استيراد أنواع معينة من المخدرات، سواء القنب الهندي أو الكوكايين أو الهروين والكراك، بل تعداه إلى ظاهرة جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل تتمثل في زارعة مادة الأفيون، فقد تبين من خلال عمليات مداهمة مختلفة تمت في الصحراء الجزائرية أن هناك مساحات معتبرة من الأراضي هناك مهيأة لزراعة الأفيون بصورة تتعدى كثيرا الاستهلاك الشخصي للمزارعين، مما يعني أن الكمية المزروعة موجهة إلى الاستهلاك المحلي بصورة واسعة (أي للاتجار) وتؤشر على إمكان تحول البلد من بلد عبور للمخدرات إلى بلد إنتاج للمخدرات، وعلى سبيل المثال، تم في شهر أفريل من سنة 2007 اكتشاف مزرعة بمساحة 40 متراً مربعاً بمنطقة أدرار موجهة لتموين السوق المحلية للاستهلاك، كما تم في نفس المنطقة ضبط 000 160 شجيرة أفيون كانت معدة ومجهزة للغرس.

بالموازاة مع الارتفاع الكبير للكميات المضبوطة ومع محاولة التحول من استيراد المخدرات إلى زراعتها محليا، فإن حجم الخطر يظهر بوضوح من خلال النظر إلى طبيعة شرائح المجتمع التي تقع فريسة لتلك السموم وإلى بعض الأرقام المحيطة بذلك، فقد بينت الإحصائيات أنه قد تم في العشر سنوات الأخيرة معالجة 20 ألف مدمن على المخدرات وأنه قد تم خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط عرض 25 ألف شخص متورط في الاتجار واستهلاك المخدرات على المحاكم من أجل المتابعات القضائية، كما بينت الإحصائيات أن الفئة الأكثر استهدافا والأكثر تضررا من تلك الآفة هي فئة الشباب (العمود الفقري للأمة) ذلك أن % 85 من الأشخاص الموقوفين في إطار قضايا مخدرات ما بين 1994 و2004 لا تتعدى أعمارهم 35 سنة.

أما تأثير استهلاك المخدرات عل السلوك العام للمدمنين فانه من البديهيات، وهو تجربة تتقاسمها كل البلدان التي تعرف نفس الظاهرة، ومن بين الأمثلة عل ذلك فيما يخص الجزائر، حالات الانتحار، فقد تبين أنه في العام 2005 وحدها تم تسجيل 417 محاولة انتحار ناتجة عن تعاطي المخدرات، 19 منها أدت إلى وفاة أصحابه، وما دام التأثير يصل إلى وضع حد لحياة الإنسان، فإن تناول باقي التأثيرات للمخدرات على المجتمع هو من قبيل تحصيل الحاصل.

ربما أخطر من كل ما سبق بالنسبة لاستقرار الجزائر أنه قد ثبت أن عائدات الاتجار غير الشرعي في المخدرات هي حاليا أهم مصدر لتمويل المجموعات الإرهابية، بعد أن شحت عنها باقي مصادر التمويل التي كانت تلجأ إليها في بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، ويظهر ذلك جليا بالنسبة للمجموعات التي تنشط في الصحراء الجزائرية، وتعمد إلى كل أنواع التهريب من أجل تمويل نشاطاتها بما في ذلك تهريب المخدرات، يضاف إلى ذلك أن المخدرات صارت مصدرا من مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد.[1]

[1] – Revue Internationale de Droit Pénal, **Les Systèmes Pénaux à l'épreuve du Crime Organisé**, Préparation du Congres International de Droit Pénal,67 Année, Nouvelle Série,3 éme et 4éme Trimestres, 1996.

الخريطة رقم 09: تبين مسار انتقال الكوكايين والهروين في العالم



المصدر:

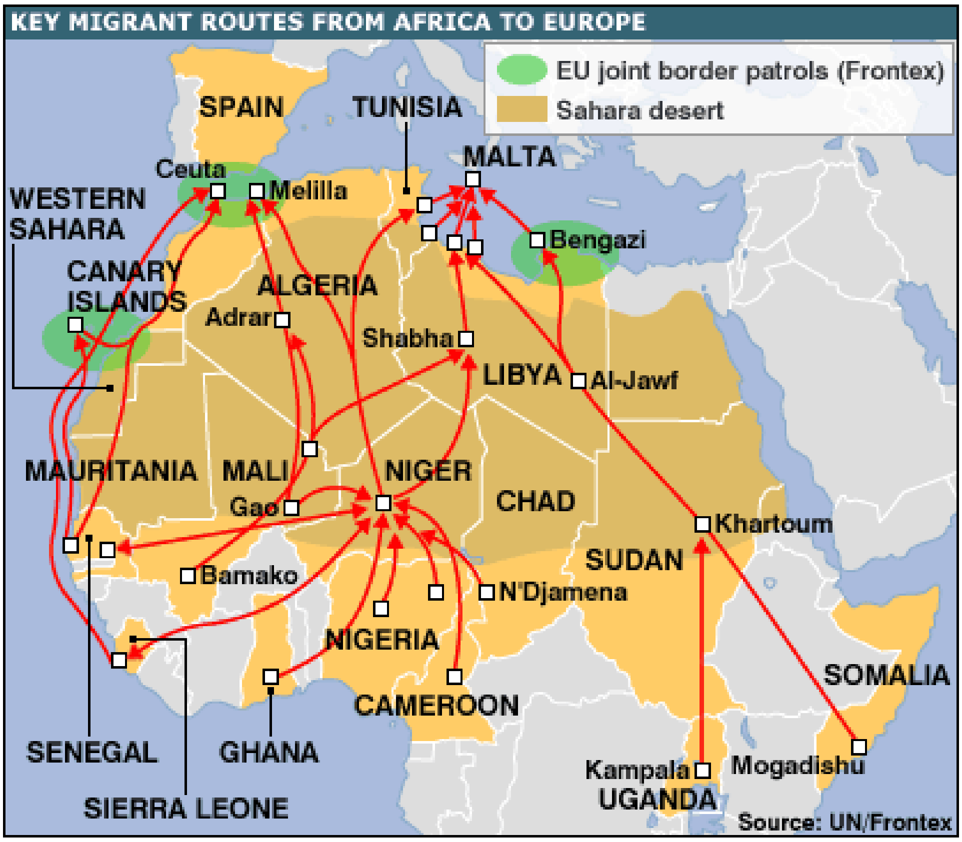
http://clinton4.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/pub45270/736502.gif، Retrieved on 15/02/2011

ب: الهجرة غير الشرعية :

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من منطقة الساحل الافريقي، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، مثل التهريب وتجارة السلاح والاتجار في النساء والأطفال، وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال، بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها. و(الخريطة رقم(08)) تبين مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة، إذ تنطلق

قوافلهم عادة من دول الساحل من تشاد والكامرون ونيجيريا وغانا ومالي وسيراليون والسنغال باتجاه النيجر أو مدينتي قاو وتمبكتو بمالي، لاختراق الحدود الجزائرية في طريقهم إلى أوربا.

الخريطة رقم(10): مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الساحل الافريقي



المصدر:

http://newsimg.bbc.co.uk/media/images/42453000/gif/_42453786_mapafrica_migration416x355.gif، ، Retrieved on 12/06/2011

وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل الافريقي، (1) أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية جانفي2007 ، وقدم هؤلاء حسبما تضمنه التقرير من مختلف الدول في مقدمتها دول الساحل الإفريقي وبعض الدول العربية ومن آسيا، ومن بين الـ 30 ألف مهاجر غير شرعي، تم إحصاء 1683 امرأة و 1300 قاصر، انظر(الخريطة رقم 10).

[1] – أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية، القاهرة، العدد العاشر، ص.89.

وحسب الدراسات البيانية التي تضمنها التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من تلك البلدان باتجاه الجزائر كانت سنة 2005 بعدد فاق الـ 6600 مهاجر غير شرعي وأقل نسبة سجلت سنة 2003 بعدد يزيد عن الـ 1800 ومن مجموع المهاجرين الموقوفين يوجد 7700 مهاجر أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن 1854 شخص، وتم ترحيل البقية وعددهم 20ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم.

وقد عالجت مصالح الدرك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2007، 151 قضية تورط فيها 899 مهاجر غير شرعي، من بينهم تسع نساء، ومن مجموع كل هؤلاء هناك 495 أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن395، مع الإشارة إلى أن الأرقام تخص التخصص الإقليمي للدرك الوطني فقط.

ومن مجموع الموقوفين فإنه سجل خلال سنة 2006 أكبر عدد للمدانين بالسجن، حيث بلغ 479، فيما استفاد 235 من الإفراج المؤقت خلال نفس السنة، وهذا عكس ما سجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2005، حيث كان عدد المستفيدين من الإفراج المؤقت خلال كل سنة أكثر بكثير من عدد المدانين بالسجن، ويعود ذلك حسب التقرير إلى أن الظاهرة كانت في بدايتها، وكانت الجهات القضائية والأمنية حينها تتجه نحو فرض إجراءات وقائية أكثر منها ردعية، لكن وبعد أن عرفت الظاهرة انتشارا مخيفا، بات من الضروري اللجوء إلى حلول ردعية، أما فيما تعلق بتطور الظاهرة حسب الجنس فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذكور الموقوفين أكبر بكثير عن عددهم من الإناث.

وفي دراسة أمنية أعدها ضباط بخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أشارت إلى أن مكافحة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الافريقي تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك"بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى"، حيث تفيد التقارير أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية، وتشير الإحصاءات إلى تورط المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة بمختلف أشكالها، وخصوصا منها تلك التي تستخدم فيها جوازات مزورة، وعملات مزورة، وثائق مزورة، إضافة إلى التهريب، وحرصت الدراسة على التأكيد على مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول، ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات بين دول منطقة الساحل الافريقي لضمان الوقاية.

وأشارت تقارير الدرك الوطني إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 300 بالمائة خلال الثلث الأول من سنة 2008 و 669 بالمائة بالنسبة لعدد الموقوفين مقارنة بنفس الفترة من سنة2007 ، وفسرت الجهات الأمنية هذه الأرقام بأنها تعكس نشاط وحدات الدرك الوطني في مكافحة هذه الظاهرة ونجاعة المخطط المعتمد، وموازاة مع ذلك، أشارت التقارير نفسها إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم خلال الأشهر

الثلاثة من سنة 2008 في حرب مفتوحة تشنها مصالح الدرك ضد الهجرة غير الشرعية على خلفية ارتباطها بالشبكات الإجرامية، كما ركزت هذه الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتطورها في السنوات الأخيرة، على المتابعات القضائية ضد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصاده، وتفيد التقارير، أنه خلال الثلث الأول من سنة 2008فقط تم توقيف 688 مهاجر غير شرعي أغلبهم يحملون الجنسية النيجرية والمالية، ويأتي المغاربة في الترتيب الثالث، وقد تم إيداع 156 موقوف الحبس في هذا الإطار، ومن بين هؤلاء 25 مهاجرا غير شرعي بتهمة تزوير الوثائق والعملة مقابل 3 موقوفين بتهمة حيازة مخدرات إضافة إلى 41 أجنبيا متورطا في قضايا التهريب خاصة بالحدود الغربية .وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع القضايا المعاينة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مقابل انخفاض محسوس في عدد الأشخاص الموقوفين، حيث تم إيداع 388 مهاجر غير شرعي الحبس فيما استفاد 65 موقوفا من الإفراج المؤقت وتعرض1926 شخص للطرد إلى بلدانهم الأصلية وتتحمل الجزائر تكاليف نقل هؤلاء إلى الحدود مما يشكل عبئا إضافيا [1].

ج: الاتجار غير المشروع في الأسلحة:

أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الصلة الموجودة بين شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي باتجاه الجزائر وشبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر، وشبكات تهريب السجائر انطلاقا من مالي مرورا تمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة، مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة. "إذ تستغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال"[2] وبرأي القائد، فإن الأسلحة التي لا تزال شبكات تهريبها والمتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجرية، تتحين الفرصة لتمريرها إلى دول المغرب العربي وفي مقدمتها الجزائر.

وتعتبر دول، تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوّقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر، وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل أو من الجيل القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول الساحل، إلى درجة أصبحت الأسلحة بتلك الدول تباع جهارا نهارا في الأسواق.

---

1 – إمام حسانين عطا الله، **الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة**، دار المطبوعات الجامعية،2004 ، ص.114.

2 – خليفة راشد الشعالي، **الجريمة الدولية** ، الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04 إلى 14 مارس.2000.

د: تمويل الجماعات الإرهابية[1]: لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع وجود جماعة إرهابية على مدى 14 سنة، وفي المقابل لم يحدث أن اعترضت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك أكثر من علاقة في أن جماعات الجريمة المنظمة تمول الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفر الحراسة للأولى.

إذ أن أغلب تمويل جماعة الإرهابي "يحي أبو عمار" في أقصى الجنوب يأتي من الإتاوات الشهرية التي يدفعها مهربو الكيف المغربي نحو ليبيا ومصر ومهربو السجائر والكوكايين والمهاجرين السريين في الساحل الافريقي، كماعمد الإرهابي "مختار بلمختار" في بداية وجوده في شمال مالي للتعايش مع المهربين، وتطورت العلاقة في عهد "حميد السوفي" وهو الاسم الذي يطلقه المهربون على الإرهابي "عبد الحميد أبو زيد"، إلى درجة التحالف مع العصابات الإجرامية، وبلغ هذا التحالف أشد مراحله قوة خلال عملية خطف الرهائن الغربيين في الحدود بين مالي والنيجر بداية عام2009.

وتعرف أجهزة الأمن المتابعة لنشاط إمارة الصحراء في تنظيم قاعدة المغرب أن التهريب هو شريان حياة الإرهابيين في الساحل الافريقي، وأبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة الصحراء في تنظيم قاعدة المغرب هو عدم قدرة إجراءات حصار الجماعات الإرهابية في الصحراء على شل نشاطها، بالرغم من أن السلطات الجزائرية تفرض منذ صيف عام 2006 حظرا على نقل المازوت والبنزين دون رخصة أمنية في 10 ولايات بالجنوب، من أجل منع وصوله للإرهابيين، لكن رغم هذا الحظر لم يعان الإرهابيون، في معاقلهم بشمال مالي والنيجر، حيث لا وجود للمحروقات، من أزمة وقود، بسبب إمداد المهربين لهم بهذه المادة الحيوية للتحرك. ولم يقتصر الأمر على توفير الوقود بل تعداه لسيارات الدفع الرباعي، حيث فتحت السلطات الليبية والجزائرية والموريتانية تحقيقا قبل عامين، حول مآل مئات سيارات الدفاع الرباعي من نوع "تويوتا ستيشن"، وتبين بأن العشرات من هذه السيارات التي بيعت في الجزائر وليبيا وموريتانيا نقلت إلى شمال مالي والنيجر، والغريب أن بعضها تم شراؤه في إطار برامج دعم الاستثمار بالجزائر.

من جانب آخر تراقب السلطات العسكرية الجزائرية منابع الماء في الصحراء في 8 ولايات هي تيندوف، بشار، أدرار تمنراست، إليزي، ورقلة، غرداية وواد سوف، لكن مع ذلك فإن التحقيقات أثبتت أن المهربين نقلوا حتى ماء الشرب للإرهابيين، بشهادة تائبين من كتيبة الملثمين التي يقودها الإرهابي بلمختار مختار، وعلى مدى 14 سنة من عمر كتيبة الملثمين وبعدها "إمارة الصحراء" و"كتيبة طارق بن زياد" الإرهابية، لم يحدث قط أن اشتبك منتسبو الجماعة السلفية الإرهابية مع مهربي السجائر والكيف المغربي والكوكايين الكولومبي الذي بدأ تداوله قبل سنتين في المنطقة، ولم

---

[1] – Marie – Claude Smouts, **Dario Battistella**, Pascal Venaison, Dictionnaire Des Relations Internationales, Éditions Dalloz ,2eme Edition, 2006, P. 91-94

يشتك المهربون أبدا من الإرهابيين، بل على العكس تماما فقد نفذ الإرهابيون في "كتيبة طارق بن زياد" لحساب المهربين عدة اعتداءات ضد فرق الجمارك الجزائرية، أهمها مقتل 13 جمركيا في منطقة الشبابة بالمنيعة على يد الجماعة السلفية، وتعرض جمركيون لاعتداءين مسلحين على الأقل في إقليم ولاية بشار في عامي 2006 و2007 تم خلال أحدهما تجريد أعوان جمارك من أسلحتهم إضافة لعدة اعتداءات ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى تورط عصابات المهربين في تموين إمارة الصحراء بالمؤن والأغذية والأدوية، وعلى عكس تصريح مؤسس الجماعة الإسلامية المسلحة عبد الحق العيايدة لتلفزيون العربية، الذي استبعد فيه وجود علاقة بين مهربي المخدرات والإرهابيين، قال تائب من ولاية بالجنوب قاتل ضمن صفوف كتيبة الملثمين لسنوات "بدأت علاقة مختار بلمختار مؤسس جماعة الصحراء الإرهابية وأول قائد لها في الساحل مع المهربين في نهاية التسعينات من القرن الماضي، عندما كان يحصل منهم على الوقود والغذاء والماء مقابل عدم التعرض لهم". وحسب المصدر ذاته، تطورت العلاقة بين بلمختار مختار والمهربين إلى درجة أنه كان يجلد مهربي الكيف دون قتلهم، ودون أن يعمد لإتلاف شحنات الكيف التي يحملونها، وذكر أنه قام بضرب مهربي كيف إلتقاهم في عرق ساكان شمال مالي في عام 2003، لكنه لم يقتلهم ولم يدمر شحنة الكيف التي كانت معهم. وقام الإرهابي أبو زيد بتوسيع العلاقة مع المهربين لدرجة مواكبة كتيبة طارق بن زياد لسيارات المهربين وحمايتهم وتوفير الاستطلاع لهم، كما استفاد الإرهابي أبو زيد كثيرا من البنية التحتية لشبكات التهريب في الجزائر وفي موريتانيا موطن بارونات التهريب الكبار وممر مهربي الكيف والأفيون والكوكايين. وبعيدا عن الشهادات، فإن نشاط التهريب يؤمّن لقمة العيش لآلاف الأسر في صحراء الساحل وفي الجنوب الجزائري، ولهذا يعمد الإرهابيون لعدم المساس بهذه الشبكات خوفا من تأليب سكان الصحراء عليهم. ورغم وجود المهربين بشكل دائم ويومي في المسالك الصحراوية السرية فإنه لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع وجود جماعة إرهابية على مدى 14 سنة أو العكس.

هـ: الاتجار غير المشروع في النساء والأطفال:

الذي يعتبر من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا في المنطقة، لاسيما الدعارة، أي الاستغلال والاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال، عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من دول جنوب الصحراء الفقيرة للجزائر، كخطوة أو كمعبر لنقلهم إلى أوربا لاستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي(1) وعادة ما يسلكون نفس

1 – عبد العزيز العشاوي: **أبحاث في القانون الدولي الجنائي**، ج2، دار هومة ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006 ، ص224

مسار المهاجرين غير الشرعيين،(انظر الخريطة رقم(09)) وهنا نلاحظ بأن أعلى نسب المصابين بداء السيدا في الجزائر قاطنين بالولايات الحدودية الجنوبية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، من المجالات الرئيسية التي تنشط فيها المنظمات الإجرامية في المنطقة، لتحقيق أرباحها، فان العصابات الإجرامية، تقوم بأنشطة أعمال إجرامية أخرى، لتحقيق الغرض الأساسي، وبهذا يكون لها مجالات إجرامية أخرى، يمكن اعتبارها وسائل لتحقيق الهدف المرجو [1] وهي:

تبييض الأموال: تعد جرائم غسل الأموال القذرة من الجرائم الاقتصادية، وأهم الجرائم الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة، المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية الرئيسية للإجرام المنظم، وتوظيفها في مشاريع مشروعة، وعلى سبيل المثال يقوم التنظيم الإجرامي بتنقية الأموال أي غسيل الأموال عن طريق بعض الأعمال الشرعية في الكازينوهات، والنوادي الليلية والمطاعم والفنادق وشركات الشاحنات وموزعي تجارة الأطعمة بالجملة، كما يقوم التنظيم الإجرامي بأعمال البنوك والاستثمار والبناء والالكترونيات والخدمات الطبية.[2]

وتستخدم هذه العصابات الإجرامية، الشركات والبنوك كواجهة لغسل الأموال، بالإضافة إلى مستشارين ورجال محاماة، وكل هؤلاء يعملون وفقا لنظام دقيق، يهدف إلى إثبات مصادر مكان الأموال، ويتم تحويلها إلى بلد الانتماء، حتى تستتر بما يعرف بالوعاء الدبلوماسي الضريبي، الذي تتمتع فيه الودائع المصرفية والتجارية بالأمان والسرية، وتمر عملية غسيل الأموال المحصلة بطرق غير شرعية، أي من التجارة في المخدرات أو الأسلحة أو العصابات الإرهابية، أو نتيجة لارتكاب جريمة خطيرة أخرى، بعدة مراحل، حتى تبدو وكأنها محصلة من مصدر شرعي، لا تشويه فيه، وهذه العمليات من شأنها أن تضرب الاقتصاد الوطني، وتفقده استقراره[3].

بالإضافة إلى: استعمال العنف والتهديد به، التسلل إلى هياكل الإدارة الحكومية والهياكل السياسية، استخدام الرشاوى والتبرعات لتمويل الحملات الانتخابية والسياسية لبعض السياسيين أو بعض الأحزاب، تزييف وتزوير العملات، الاتجار غير المشروع في المسروقات. كل هذه الأمور موجودة في الساحل الافريقي على الرغم من عدم تمكننا من جمع الإحصاءات والمعلومات الكافية عنها لضيق الوقت، إذ تطالعنا الصحف يوميا بأخبار عن حالات لمثل هذه الجرائم.

للإرهاب علاقة وطيدة ومعقدة في كثير من الأحيان مع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي.. خلال الحرب على الإرهاب في الجزائر، كان أمراء الـ (GIA) ، لا يجندون فقط العديد من

---

1 – تقرير لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، عن أعمال ندواتها في فيينا في الفترة من 30–21افريل.1992

2 – صحيفة الوقت البحرينية: الموقع

3 – http://www.alwaqt.com/art.php?aid=150675&hi=الهجرة%20غير%20الشرعية ، 2008/04/12 يوم

المجرمين في صفوفهم، ولكنهم غالباً ما يديرون اقتصاداً موازياً من الشركات التجارية المشبوهة ومضايقات الابتزاز[1] ومع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتوسيع نطاق عملها. من خارج الجزائر إلى شمال مالي وما وراءها، ازداد الارتباط بالجريمة المنظمة. كانت شمال مالي تقليديا مفترق الطرق التجارية، والتهريب جزء من سبل العيش المحلية. معظم البضائع المهربة تتعلق بالسلع المشروعة مثل المواد الغذائية والبنزين والسجائر. ولطالما استغل المهربون فرق السعر بين الأماكن التي يتم فيها دعم السلع من قبل الدولة (على سبيل المثال الجزائر وليبيا) [2]، يتضح ذلك من سمعة الإرهابي مختار بلمختار، المعروف أيضا باسم السيد مارلبورو، نتيجة أنشطته الثانوية في تهريب السجائر[3].

كما أن شمال مالي تعتمد كلياً على الواردات الجزائرية فالشاحنات العابرة للحدود الجزائرية تجمع بين نقل سبل العيش والزيارات العائلية وتهريب السلع المشروعة سابقة الذكر وغير المشروعة في بعض الأحيان. لكن هذه المصفوفة من الشبكات، ودورها التقليدي في المجتمعات الحدودية تعطلت بشكل كبير على مدى العقد الماضي[4].

لقد مكنت تجارة المخدرات الجماعات الإرهابية المختلفة، وأضعفت حكومة ضعيفة بالفعل وقوضت حكم القانون في مالي.

وبحلول نهاية القرن، واجهت عصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية ضوابط أكثر صرامة للموانئ والمطارات في أوروبا. قرروا فيما بعد استغلال نقطة ضعف إفريقيا: خليج غينيا. التي تمتد من ليبيريا إلى غينيا بيساو، وجميعها لديها مؤسسات حكومية ضعيفة. وأحيانا فاسدة، وفي بعض الأحيان حتى على المستوى الرئاسي، من خلال المبالغ الضخمة التي ستقدمها الكارتلات[5].

---

[1] – Luis Martinez, **La guerre civile en Algérie** , Paris: Karthala, 1998, 324-5.

[2] – Wolfgam Lacher, **Organized Crime and Terrorism in the Sahel**, German Institute for International and Security Affairs, 2011, accessed 25 November 2015, http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2011C01_lac_ks.pdf

[3] – Sergei Boeke, **Mokhtar Belmokhtar: A loose Cannon?**, ICCT Commentary, 3 December 2013.

[4] – Judith Scheele, **Smugglers and Saints of the Sahara**,Cambridge University Press , New York, 2012.

[5]– James Traub, **Africa's Drug Problem**, *New York Times,* 9 April 2010, accessed 25 November 2015, http://www.nytimes.com/2010/04/11/magazine/11Trade-t.html?_r=0 and Adam Nossiter, **Leader Ousted, Nation Is Now a Drug Haven**, *New York Times,* 1 November 2012. http://www.nytimes.com/2012/11/02/world/africa/guinea-bissau-after-coup-is-drug-trafficking-haven.html accessed 25 November 2015.

لقد طور البارونات طريق جديد للكوكايين، أطلق عليه من قبل وكالات إنفاذ القانون بـ "الطريق السريع" الذي يمتد من البرازيل إلى خليج المكسيك إلى خليج غينيا. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة، ففي عام 2013 مرر أروند around 18 طن من الكوكايين على هذا المسار إلى أوروبا[1]. حيث تُنقل المخدرات بالطائرة، وتهبط في أحد المطارات العديدة المهجورة في عدد لا يحصى من الجزر الواقعة قبالة سواحل المستعمرة البرتغالية السابقة غينيا–بيساو. في بعض الأحيان، تطير الطائرات إلى الداخل، حيث تعتبر " Air Cocaine" هي أشهر وسيلة للنقل. في عام 2009، هبطت طائرة بوينج 727، قادرة على حمل 100 راكب أو 10 أطنان من البضائع، على مدرج مؤقت في صحراء شمال مالي، ليس بعيدا عن قاو[2]. ولم تكن هناك حاجة للطائرة للإقلاع، حيث أن القيمة الحقيقية تكمن في الحمولة التي تم تفريغها في مركبات رباعية الدفع. فتم إشعال الطائرة. وظهرت أعراض لجميع الحالات التي تنطوي على المخدرات تقريبا، أن الجماعات المسلحة تتواطأ مع الشخصيات الحكومية المحلية.

لقد أصبحت مدينة غاو مركزًا لنقل الكوكايين، وبشكل عام يتم استكمال التدفق بين الشمال والجنوب من الغرب إلى الشرق لنقل الحشيش، من المغرب إلى الشرق الأوسط. وكل من الجماعات الإرهابية في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفرعهاMUJAO ، متورطون، وحتى الجماعات المتمردة العلمانية المختلفة كذلك[3]. **وهكذا تظهر في الشاشة صورة معقدة عند تحالف الجميع باسم الجريمة.**

1 – Antonio L. Mazzitelli, **The New Transatlantic Bonanza: Cocaine on Highway 10**, *Western Hemisphere Security Analysis Center* 22 (2011), accessed 25 November 2015, http://digitalcommons.fiu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1021&context=whemsac.

2 – United Nations Office on Drugs and Crime, **Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment**, UNODC, 2013, accessed 6 November 2015, http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

3 – WikiLeaks, **President of Mali Links Drug Trafficking to Terrorism**, Crethiplethi, 2010, accessed 25 November 2015, http://www.crethiplethi.com/wikileaks-president-of-mali-links-drug-trafficking-to-terrorism/usa/2010/

الفصل الرابع:

رهانات المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي:

بين الحساسيات المصلحية ومتطلبات بناء السلم

تمهيد:

منطقة الساحل الافريقي، وخاصة في عمقها حيث يوجد التوارف، منطقة زاخرة بالمواد الطاقوية والمعدنية، ففي منطقة الإير بالنيجر نجد توفر اليورانيوم بكثرة، وهو ما يجعل من النيجر رابع منتج عالمي اليورانيوم[1]، كما نجد في "أدرار ايفوراس" المالية انتشارا كبيرا لمناجم الحديد بالإضافة لموارد معدنية أخرى، هذا زيادة على مخزون المنطقة من الذهب الكبير غير المستخرج، وكذلك النفط والغاز الذي لم تتح الفرصة بعد لاستغلاله، هذه وغيرها من الأسباب جعلت منطقة الساحل الافريقي محط الأنظار الدولية والإقليمية، لتأتي الفرصة مواتية للتدخل الخارجي بمجرد بروز البوادر الأولى للأزمة الليبية ويطرح اشتراك دول غربية معنية بمكافحة الإرهاب في الساحل في عمليات حلف الأطلسي في ليبيا عدة أسئلة من ناحية مستقبل المنطقة ومستقبل عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل، خاصة مع قيام الدول الغربية التي تضررت من عمليات الخطف في الساحل، على غرار فرنسا وبريطانيا وأمريكا، بتدمير ثاني أقوى جيش في منطقة الساحل بعد الجيش الجزائري،

بناء على ما سبق يحاول هذا الفصل تحليل رهانات المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي واختبار مدي قدرتها على بناء السلم في المنطقة.

المبحث الاول: المشاريع الإقليمية في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: المشروع المغربي: منفذ للاختراق.

حاولت المملكة المغربية توظيف القضية التوارقية لإدارة علاقاتها الصراعية مع الجزائر، إذ أن استخدامها كورقة يمكن من خلالها إضعاف الجزائر، أو خلق مشاكل لها على الأقل، كما أن الجزء الأكبر من المنطقة الذي يوجد عليها التوارف تندرج في إطار ما يسمي بالمغرب الكبير التي مازالت بعض القوي السياسية المغربية متشبثة به، لذلك تتميز هذه المنطقة بنشاط جد مكثف للمخابرات المغربية.[2]

وقد صرح الملك الراحل الحسن الثاني في هذا الشأن، أنه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم التوارف ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"، ولا يدخل هذا في إطار زعزعة المنطقة فقط، بل لتحقيق هدف "المغرب الكبير" الذي يطالب به المخزن المغربي، والذي يشمل

---

[1] – René Otyek. **La politique extérieur de la libye**. Ed Karlhala, Paris, 1986.P78.

[2] – **رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت**، الحوار المتمدن – العدد: 1794 – 2007/01/13

جزءا كبيرا من الجنوب الغربي الجزائري، وكل الصحراء الغربية، وكل موريتانيا، وشمال غرب مالي[1]، كذلك وبالنظر للعلاقة الجيدة بين النظام المغربي واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية فقد زودت المخابرات المغربية إسرائيل بمعلومات مفادها أن هناك بعض القبائل التوارقية ذات الأصول اليهودية مثل قبيلة "داي شاك" التي اعتنقت الإسلام، وهو ما جعل القادة الإسرائيليين يفكرون في احتمال القيام بعملية فلاشا أخرى في منطقة الساحل الأفريقي. كما أتهم المغرب الجزائر بإرغام الكثير من الشبان التوارق على الإنحراط في صفوف "القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقيا الحمراء وواد الذهب، البوليزاريو".

ولقد قام المغرب بتأسيس وتدعيم واستغلال " المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" بزعامة "أبو بكر الأنصاري"*، الذي درس في المغرب، وأسس حركته هناك في 2006/06/14، بعد الانفراج الذي حدث في القضية التوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب في أزواد، وفي هذا الصدد يبين رئيس هذه الحركة سبب تأسيس حركته بالمغرب وأهم مبادئها وسر العلاقة الوطيدة بينها وبين المغرب فيقول:"حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا، مثل ارتباط كيدال بالجزائر".[2]

فقد التزم المغرب في التسعينات الصمت حيال قضية التوارق بسبب دعم البولساريو "للجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" على الرغم من أن قبائل التوارق في تمبكتو ترتبط بروابط البيعة مع ملوك المغرب الأشراف هو ما جعلهم مقربين من الرباط، كما أن أمير توارق تمبكتو الأمير محمد علي الأنصاري كان لاجئا في الرباط، وفيها توفي عام 1994[3]

---

1 – أبو بكر الأنصاري: **قضيتي التوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي**، الحوار المتمدن – العدد: 1729 – 2006/11/09 .

* – صحفي وكاتب وشاعر– مواليد 1970 في قندام في أزواد شمال مالي – مناضل توارقي معارض لحكومة مالي منذ عام 1990– تلقى تعليمه في السعودية– التحق متدربا بالشركة السعودية للأبحاث والتسويق التي تصدر جريدة الشرق الأوسط 1991 وعمل محرر شؤون غرب إفريقيا بمكتبها بالمغرب(1991 – 1994) – عمل محررا متعاونا مع جريدة الصحراء المغربية التابعة لمجموعة1995 maroc soir – انتقل إلى موريتانيا وعمل بجريدة البشرى ثم الوعي البديل 1995–1996– عضو سابق بالجناح السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أزواد رافض لاتفاقيات السلام بين مالي والجبهات عام 1992– يرأس حاليا المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أول حزب سياسي توارقي مطالب بالاستقلال عن مالي، وقد تأسس المؤتمر في 2006/06/14– المدير الناشر لجريدتي " الصباحية "و"Matinale" الالكترونيتين.

2 – أبو بكر الأنصاري: **قضيتي التوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي**، الحوار المتمدن – العدد: 1729 – 2006/11/09 .

3 – المرجع نفسه.

وعلى هذا "فالمغرب يرى في قضية التوارق فرصته لدق إسفين داخل الحلف الليبي – الجزائري المؤيد لبولساريو، كما أنها فرصة ذهبية له لكي يظهر أنه نصير للقضايا العادلة فقد صورت الجزائر المغرب على أنه عدو لكل حركات التحرر في العالم نتيجة عقدته من البولساريو."[1]

وعن الأهداف التي تسعى الوصول إليها حركته يقول أبو بكر الأنصاري : "إننا نهدف للتعريف بعدالة قضيتنا، ونسعى للاستقلال عن مالي، ونرغب في رفع الوصاية الجزائرية والليبية عنها حتى يتمكن المغرب من تدويلها وعرضها على الأمريكيين بصورة تجلب لنا الاستقلال.[2]

أما الفوائد المتبادلة التي يجنيها كل طرف من هذا التحالف، فيصرح رئيس هذه الحركة بأن "ملك المغرب هو ملك لأكثر 6 ملايين يهودي بعضهم يعيش في إسرائيل، وبعضهم في أمريكا ضمن اللوبي الإسرائيلي، وهو من سخر اليهود لحماية التوارق، وكان دورنا في التيار الوطني الحر هو الترويج لدور اللوبي الإسرائيلي في حماية التوارق، لكي يكبر ملك المغرب في عيون اليهود وينال جائزة نوبل للسلام لأنه أنقذ أمة بأكملها من مقتلة جماعية، فأنا ابن لشيخ وعالم دين على المذهب المالكي، ولا يمكنني أن أكون عميلا لليهود لكني أروج لإنقاذ التوارق حتى يكبر مليكي في عيونهم."[3]

وفيما يخص الوسائل التي تستعملها حركته للوصول إلى هذه الأهداف يقول " لقد قمنا بكل ما يمكن القيام للتعريف بعدالة قضيتنا، وبناء أحلاف لها، وإصدار بيانات مع قوميات أخرى، وتركنا ميدان العلاقات مع أمريكا وإسرائيل من اختصاص ملكنا، ملك المغرب، ليتصرف في هذا الملف بما يخدم مصالح التوارق، فهو أدرى بالأمريكيين واليهود منا، لكننا في المقابل قمنا بدعاية إعلامية لدور اللوبي الإسرائيلي لضرب اللوبي الزنجي المعادي للتوارق في أمريكا."[4]

ويضيف بأن حركته الآن تسير على درب الاستقلال إقليميا، وهذا لأنه " لنا الآن– حسبه– ملك حريص على سلامة رعيته التوارق في شمال مالي فهو ليس كالجزائر أو غيرها، له مبادئه وقيمه الشريفة العلوية وفي أمريكا هناك لوبي إسرائيلي يتصدى للوبي الزنجي. هذا اللوبي يقوده يهود مغاربة ينفذون توجيهات ملكهم الشريف العلوي، وبالتالي اليهود مسؤولون أمام ملكهم ونحن نثق بملكنا الذي سيضعنا على سكة الاستقلال بحول الله وقوته.[5]

---

[1] _ أبو بكر الأنصاري: **الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية التوارق واسترجاع الصحراء**، الحوار المتمدن – العدد: 1755 – 2006/12/05

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – أبو بكر الأنصاري: **الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية التوارق واسترجاع الصحراء**، الحوار المتمدن – العدد: 1755 – 2006/12/05

[5] – المرجع نفسه.

كل هذا يسعى المؤتمر الوطني لتحرير الازواد وحليفه المغرب تحقيقه من خلال التقرب من إسرائيل والغرب بطرح مشروع سمي بـ "الهلال السامي"، وهو حسب رئيس هذه الحركة عبارة عن " مبادرة من ملك المغرب محمد السادس لحماية شعبه التوارڤ من مؤامرات مالي، فملك المغرب لن يقف مكتوف الأيدي أمام اللعبة القذرة لرئيس مالي، ولن يترك شعب التوارڤ يباد تحت غطاء مكافحة الإرهاب".[1]

وعليه فالهلال السامي "مشروع ملكي مغربي يشارك فيه أمازيغ المغرب ويهود المغرب لحماية وضمان استقلال رعايا الملك التوارڤ عن مالي وتحريرهم من الحلف غير المقدس للجزائر ومالي المدعوم من لوبي زنجي عنصري، ويقوم ملك المغرب باسترجاع الصحراء التي تحاول مالي والجزائر سلبها له عبر الدعم الأفريقي ودعم اللوبي الزنجي."[2]

وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركة إقليميا في مواجهة الجزائر يرى " بأنه من مصلحة الحركة التوارڤية التحالف مع الرباط ضد الجزائر، فالجزائر عدو للتوارڤ والمغرب، وحليف لمالي والبولساريو، ثم إن اليهود المغاربة الذين يخدمون القصر الملكي ويقربونه من واشنطن لعبوا دورا في إقناع المغرب باحتضان قضية التوارڤ ردا على دعم الجزائر للبولساريو، ثم إن منسقية عرب مالي التي تضم عرب مالي المتحالفين مع الصحراويين مع مالي ضد التوارڤ وبالتالي خيار الرباط والحركة التوارڤية هو الحلف الأبدي ضد الجزائر ومالي ومنسقية عرب مالي ".[3] وفي الأخير يصل إلى نتيجة يعبر عنها بقوله: "نحن مع الرباط ضد الجزائر ومع واشنطن ضد باريس." فالجزائر بذلك أصبحت حسبه مطوقة دبلوماسيا جنوبا منذ تشكيل المؤتمر الوطني لتحرير أزواد، كما أصبحت مطوقة شرقا بليبيا التي يتنامى بها تيار شبابي داعم للتوارڤ بقيادة سيف الإسلام القذافي وغربا من المغرب جعل من دعم التوارڤ سبيلا لنيل دعم كل المرجعيات البربرية لمغربية صحرائه.[4]

كل هذا حسبه نتيجة "رفع قضية الصحراء في السماء السابعة ودفن قضية التوارڤ في أسفل الأرض السابعة، لماذا يقر الجزائريون بحق تقرير المصير للصحراويين وينكرونه على التوارڤ؟".

من جهة أخرى منذ اعتلائه العرش، أدى الملك محمد السادس حملة دبلوماسية حقيقية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .(SSA) هذه الدينامية يجعل المغرب الآن واحدة من الدول الافريقية الشمالية الأكثر رسوخا في المنطقة، لدرجة أن تصبح لاعبا رئيسيا. وتستند هذه الدبلوماسية على الوسائل التقليدية مثل تطوير شبكة من السفارات والقنصليات والمستشارين، أو اقتصادية؛ وتعتمد أيضا

---

1 – المرجع نفسه.

2 – المرجع نفسه.

3 – **رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت**، الحوار المتمدن – العدد: 1794 – 2007/01/13 .

4 – – المرجع نفسه.

على الدبلوماسية الناعمة أي البعد الديني. وعلى الصعيد الأمني، تبقى، بالنسبة إلى محيطها، مرتبطة بمسألة الصحراء الغربية والعلاقات الجليدية الدائمة مع الجزائر.

لقد أرسى النظام الملكي مبدأ الزيارات السنوية للعديد من البلدان الأفريقية الساحلية لإقامة اتصالات وثيقة مع رؤساء دول المنطقة، وبناء علاقات مع المحيط الاقتصادي والسياسي هناك. حيث لم تعد الدبلوماسية الاقتصادية المغربية راغبة في الدخول في سياسة الاتفاقيات التجارية فقط ولكنها أصبحت تعتمد أيضاً على إقامة شبكات اقتصادية واتصالات مباشرة وشخصية بين المتعاملين الاقتصاديين المغاربة ونظرائهم من دول الساحل.

العمل في مجال حفظ السلام: حيث يطرح المغرب نفسه كطرف معتدل، يساهم في السلام بين الشعوب، وهذا من خلال النشاط في المحافل المتعددة الأطراف. وهذا يسمح له بتطوير شبكات تحالف وسمعة للوساطة، ففي الآونة الأخيرة في عام 2013، شاركت القوات المسلحة المغربية في بعثة مونيسما لتحقيق الاستقرار في مالي. وهو ما يعد انخراطا في مشروع بناء السلم الليبرالي الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة في مالي.[1]

تعزيز الدبلوماسية الكلاسيكية: حيث أخذت هذه الدبلوماسية شكل جولات سنوية ملكية في منطقة الساحل كل عام، إذ زار ملك المغرب خمس دول هي غانا وغينيا كوناكري وزامبيا ومالي وساحل العاج عام 2017.

ويرافق الملك في الزيارة وفد من رجال الأعمال ومديري المؤسسات العامة، وتهدف هذه الزيارات إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع كل دولة (خاصة للتأثير على الاتحاد الأفريقي وإضعاف الشبكة الجزائرية) وفتح أسواق جديدة للشركات المغربية.

العمل مع المنظمات الإقليمية الأفريقية: ترجمت طموحات المغرب الإقليمية في منطقة الساحل عن طريق رغبة المغرب في الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، فبعد جهد دبلوماسي كبير وعلى الرغم من تردد العديد من البلدان الأفريقية انضم المغرب إلى المنظمة في عام 2017. وكان هذا أحد أهداف الجولات الملكية السنوية نحو افريقيا.

كما يقوم المغرب أيضا بتطوير سياسة التقارب مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) في الآونة الأخيرة، ففي 24 فيفري 2017، تقدم المغرب بطلب للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وفي 4 جوان 2017، أعطت الإيكواس موافقتها

[1] – El Houdaigui Rachid, La politique étrangère de Mohammed VI ou la renaissance d’une « puissance relationnelle », une décennie de réformes au Maroc, Karthala, Paris, 2010.

المبدئية من أجل دمج هذا البلد في المنظمة. كما اتصل المغرب بالمركز الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا (CEMAC) من أجل بناء شراكة إستراتيجية وإبرام اتفاقية تجارة حرة[1].

الدبلوماسية الاقتصادية: تتناسب الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بشكل طبيعي مع الأهداف الإنمائية للمغرب. وينطوي على فتح الأسواق التجارية بشكل منهجي، وزيادة الصادرات في المنطقة من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري، ولا سيما من خلال إبرام الاتفاقات التجارية. كما أن الأمر يتعلق بتفضيل نفوذ الشركات المغربية بحيث يمكنها أن تمتد على المستوى الدولي من الأراضي الأفريقية وخاصة من دول الساحل. ولهذا الغرض، أنشأ المغرب برامج لتمويل التجارة مع تشجيع تنويع المنتجات الصناعية. كما يتم بذل جهد لتحسين البنية التحتية للنقل، لا سيما في القطاع الجوي.[2]

الجانب الآخر يتعلق بتعزيز الاستثمارات الأجنبية المغربية المتجهة إلى منطقة الساحل الافريقي حيث أن الشركات المغربية تستثمر بشكل رئيسي في قطاعات البنوك والتأمين (41٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر) والاتصالات (35٪)، والقابضة (10٪) والعقارات (7٪). البلدان التي قصدت الاستثمار الأجنبي المباشر المغربي هي مالي والسنغال والكاميرون وكوت ديفوار.[3]

الديبلوماسية الدينية: النفوذ الأفريقي لأمير المؤمنين: يستخدم المغرب هذه الرافعة لأن العديد من البلدان الأفريقية هي دول ذات أغلبية مسلمة مالكية. لكن أكثر من ذلك، يستخدم المغرب الموارد المادية والروحية التي تمثلها الأخوة الصوفية. حيث يقوم بتعبئة هذه الشبكات لبناء علاقات وثيقة وقوية مع العديد من الشركاء سواء كانوا قريبين من دوائر السلطة أم لا.

حيث يسعى الملك، بصفته "أمير المؤمنين" للتأثير على محيطه الساحلي، بهدف واضح هو معارضة التطرف وهو سلاحه ضد السلفية الحنبلية، وهي الرسالة التي أكدها محمد السادس خلال احتفالات النصر في باماكو بعد في فيفري 2014. وفي هذه المناسبة، أعلن العاهل المغربي دعمه للحفاظ على التراث الثقافي في مالي، من خلال استعادة المخطوطات، وإعادة تأهيل الأضرحة، وإحياء الحياة الاجتماعية والثقافية، وتدريب 500 من الأئمة الماليين في المغرب كزء من هذا المنطق.

كما رافقت الرحلة الملكية خطط لبناء المساجد وتوزيع التبرعات للسلطات الدينية. حيث يجري حاليا بناء أو ترميم عشرات المساجد في مالي وغينيا والسنغال وبينن.

---

1 – Conseil National du Commerce Extérieur, 2016, Profil économique et commercial régional de la CEMAC, Edition 2016.

2 – Moubarack Lo, « Relations Maroc-Afrique subsaharienne : quel bilan pour les 15 dernières années ? », OPC Research Paper, Novembre 2016, RP-16-10

3 – Amine Dafir, « La diplomatie économique marocaine en Afrique Sub-saharienne : Réalités et enjeux », Géoéconomie, 2012/4, n°63, pp. 73-83.

هذه الجولات هي أيضا فرصة لتوزيع القرآن الكريم، في نسخة نشرت في المغرب برواية ورش والتي تختلف عن النسخ التي وزعتها المملكة العربية السعودية والرابطة الإسلامية العالمية برواية حفص. وبالتالي، فإن إصدار القرآن بالخط والرواية المغربية جزء من نشر الإسلام والفكر، وهو تقريبا علامة على التمييز والانتماء إلى نموذج عقائدي بدلاً من آخر.

إنشاء مؤسسات دينية عبر وطنية: داخل المغرب، بإنشاء معهد محمد السادس لتدريب الأئمة، والمرشدين والمرشدات ويمكن لهذا المركز الكبير استيعاب وتدريب الأئمة من إفريقيا وحتى أوروبا وفقاً لإسلام الوسط (الوسطية). وقد تم قبول عشرات الأئمة الفرنسيين في هذه الدورات إلى جانب طلاب من معظم الدول الأفريقية. " وهكذا ظهرت بشكل متزامن تقريباً مع إحياء فكرة "إسلام الوسط الصحيح"، أي مفهوم "الأمن الروحي"، الذي تنوي المؤسسات الدينية المغربية ضمانه. يُنظر إليها على أنها مهمة للصحة العامة بسبب جميع المواطنين الخاضعين لسلطة أمير المؤمنين. تم توسيع هذه المهمة الآن إلى الجيران المسلمين الجنوبيين من منطقة الساحل، الذين واجهوا العديد من المشاكل في هذا المجال منذ عام 2012 على الأقل[(1)].

إستراتيجية إفريقيا والساحل حول الصحراء الغربية والأمن: الاقتصاد والدين ليسا الموجه الوحيد للسياسة المغربية تجاه منطقة الساحل، وأفريقيا بالمعنى الأوسع فقد أدرك المغاربة أن سياسة "الرئاسة الفارغة" تجاه الاتحاد الإفريقي منذ دمج الجمهورية الصحراوية في عام 1984 أثبتت أنها تأتي بنتائج عكسية تمامًا. منذ بضع سنوات، بدأ القصر بإعادة فتح الفضاء السياسي الأفريقي. من ناحية إقناع الدول الإفريقية بكل شرور وجود الصحراويين في الهيئات المؤسساتية، ومن جهة أخرى، مواجهة نفوذ الجزائر فيها. من وجهة النظر هذه، يستفيد المغرب من إضعاف ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية (التي أصبحت مسيطرة على المؤسسات المتعددة الأطراف) وترجم ذلك عمليا في الوساطة المغربية لإيجاد تسوية سياسية في ليبيا (ما يسمى اتفاقيات الصخيرات المؤرخ 17 ديسمبر 2015 الذي لم يكتمل)، ويترجم هذا النشاط أيضًا إلى الاندماج في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأخيرًا، اندماج المغرب بشكل جيد في مبادرة دول الساحل الخمسة، لكن هذا يمثل خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه بالنسبة للجزائر.

مع مالي، لعبت المملكة المغربية على طاولتين. طاولة الوساطة في المقام الأول، من خلال تسهيل الحوار معMNLA ، وطاولة الدين، حيث شارك الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، في احتفالات

---

[1] – Voir Bakary Sambe, « L'usage diplomatique d'une confrérie : la Tidjaniyya », Politique étrangère, n°4, 2010, pp. 843-854. Pour le roi du Maroc, il s'agit aussi – objectif qui, lui, n'est évidemment pas mis en avant – de contrer les tentatives algériennes pour utiliser la confrérie à son profit (mode d'action qui est l'un des axes majeurs de la politique religieuse de Bouteflika).

باماكو بتحرير شمال مالي بحضور فرانسوا هولاند سنة 2014، وقام بتقديم الدعم المؤسسي والعملي من خلال المؤسسات الدينية المغربية لمواجهة الاختراق السلفي للمجتمع المالي[1].

وأخيرا، فإن "حرب الخندق" بين المغرب والجزائر (بخصوص القضية الصحراوية) من أجل السلطة الإقليمية ربما يكون واحدا من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي.

كما تلعب المخابرات والقوات الخاصة المغربية دورا هاما في هذا المجال في حين أن الجزائر ترى في موجو يد المغرب في منطقة الساحل كتهديد لأمنها القومي، خاصة من الناحية العسكرية والرسمية، كما سبق أن قلنا، فالمملكة متواجدة في مالي عبر البعثة المتكاملة.

فيما يتعلق بمنطقة الساحل بشكل خاص وأفريقيا بشكل عام، يتخذ المغرب تدريجيا موقفا أكثر راديكالية. يشوبها خطاب الملك على نحو متزايد مع مكافحة الاستعمار (خطاب الرياض 20 أفريل 2016) أو رفض النموذج الغربي ينظر إليه على أنه مهيمن (خطاب الامم المتحدة 24 سبتمبر 2014، قرأه رئيس الوزراء بن كيران) واتباع نهج "أفريقي" ملحوظ (خطاب أبيدجان في 24 فيفري 2014): "إفريقيا قارة عظيمة بقواها القوية وإمكاناتها. يجب أن تعتني بنفسها، لم تعد قارة مستعمرة". ومن ثم فهي دبلوماسية نشطة للغاية ومدعومة ببعد اقتصادي قوي يميز علاقة المغرب بمحيطه الجنوبي[2]. وبالتالي، فإن مسألة وضع علامات على جميع النقاط المحتملة ضد الجزائر في نفس الوقت، وكذلك ضد تطور سلفية الخليج التي ينظر إليها كمنتج مستورد وخطير.

وأخيراً، فإن مسألة العلاقات بين البلدان المغاربية الكبرى هي، مع ليبيا الآن، النقطة السوداء الحقيقية للمنطقة الصحراوية الساحلية. إنه يمنع مشاريع التنمية، ويعطل التعاون السياسي المؤسسي والثنائي، والأهم من ذلك، يعوق إنشاء كفاح منسق ومتماسك ضد الإسلام السياسي المتطرف بجميع أشكاله[3].

إلى حد ما، يمكن القول إن الحركات الجهادية تستفيد في هذه المنطقة من التنافس المغربي–الجزائري ويسمح لها في أن تزدهر بشكل أفضل. لكن المشكلة تكمن في أن المشروع المغربي هو مشروع مصلحي ظرفي غير متكامل مرتبط بصراعها حول الصحراء الغربية، وبالتالي لا يمكن اعتباره كمشروع لبناء السلم في المنطقة.

---

1 – Baylocq Cédric, Hlaoua Aziz, « Diffuser un « islam du juste milieu », les nouvelles ambitions de la diplomatie africaine du Maroc », Afrique Contemporaine, 2016, p. 257.

2 – Belkaïd Akram, **Objectif Afrique pour le Maroc, une diplomatie tous azimuts**, Ramsès 2017, IFRI, Paris.

3 – Voir Aït Akdim Youssef, Maroc : **Mohammed VI, L'appel du Sud**, Jeune Afrique, 24 février 2014.

المطلب الثاني: المشروع الليبي: التمدد الطبيعي.

بنجاح ثورة الفاتح في ليبيا سنة 1969 وقيام الجماهيرية الليبية اتجهت سياستها الخارجية نحو الوحدة العربية، والقومية العربية[1]، غير أن الجماهيرية أعادت توجيه سياستها الخارجية تجاه إفريقيا والقسم الشمالي منها على الخصوص ابتداء من سنة 1974، وفي هذا الإطار يقول وزير الخارجية الليبي السابق منصور الكيخيا: " إن الأمة العربية أصبحت أساسا إفريقية، فـ 70 ٪ من الشعوب العربية تعيش في إفريقيا و65 ٪ من الأراضي العربية موجودة في إفريقيا... سبع دول عربية إفريقية وهي الدول التي لها اكبر عدد من السكان، واللغة العربية تعتبر واحدة من اللغات الإفريقية القليلة التي تكتب وتتكلم من طرف حوالي 90 مليون عربي في إفريقيا[2]، وقد ارتكزت السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا على عامل نشر الدين الإسلامي والثقافة العربية والإسلامية، ومن بين الوسائل التي استعملتها وتستعملها لنشر نفوذها في منطقة الساحل الافريقي نجد المساجد والمراكز الإسلامية والبعثات الدينية وإرسال معلمين للغة العربية، بالإضافة إلى جيش " اللفيف الإسلامي " الذي يتشكل من حوالي 6000 إلى 7000 رجل موزعين على حوالي 20 مركزا في ليبيا ويشرف عليهم عسكريون فلسطينيون، سوريون، وكوريون شماليون.[3]

سعت ليبيا منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها صوب أفريقيا وهي:[4]

1- تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، والتي ساهم الإعلام الغربي في ترسيخها، وتتمثل في دعم ليبيا للإرهاب خاصة بعد حادث لوكيربي.

2-الرغبة في إيجاد عمق إستراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثة لوكيربي.

3-فشل القذافي في تحقيق الحلم القومي العربي وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الذي فرض عليها بعد حادث لوكيربي.

4-الدعم الإفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب، وليس أدل على ذلك من القرار الجريء الذي اتخذه قادة الدول الأفريقية في القمة الرابعة والثلاثين التي عقدت في واجادوجو (1998) حيث أعطت الدول الأفريقية مهلة للدول الغربية (ثلاثة أشهر) لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا، وقام

---

1 – CNRS, **Le maghreb et l'Afrique subsaharienne**, ed. CNRS.Paris.1980.P75.

2 – بدر حسن شافعي: **الساحل والصحراء.. الدور الليبي في أفريقيا** الموقع: http://www.islamonline.net/servlet/Arabic-News/NW, Retrieved on 12/05/2011

3 – **مصر وتجمع دول الساحل والصحراء**، الموقع http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/Africa/, Retrieved on 14/05/2011

4 – بدر حسن شافعي، **الساحل والصحراء.. الدور الليبي في أفريقيا**، الموقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite Retrieved on 15/05/2011 ,

رؤساء تسع دول أفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم والمشاركة في احتفالات ليبيا بثورة الفاتح، ويلاحظ أن معظم الدول التي خرقت الحصار هي من الدول المؤسسة لتجمع الساحل والصحراء.

5-انسجام التوجه الأفريقي مع فكر القذافي الذي يدعو إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في ظل عصر العولمة الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة؛ لذا كان القذافي يدعو إلى فكرة الفضاء الأفريقي (كناية عن التكتل الأفريقي) في مواجهة العولمة.

6-وجود توافق ليبي-أفريقي بشأن رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره، وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية، وفي المقابل يمكن استخدام الثروات الأفريقية لتحقيق التنمية في إطار الاعتماد على الذات.

لذا أنشأت واستعملت ليبيا "تجمع دول الساحل والصحراء " لتحقيق أهدافها في المنطقة، وهو ما سوف نوضحه في العنصر التالي:

أولا: تجمع دول الساحل والصحراء: تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) هو منظمة إقليمية فرعية تضم فى عضويتها 28 دولة إفريقية[*] وباب العضوية فيه مفتوح أمام الدول الافريقية الأخرى الراغبة فى الانضمام شريطة الموافقة على ما جاء فى ميثاقه ومعاهدة تأسيسه.

لقد تم التوقيع على معاهدة إنشاء التجمع بمدينة طرابلس بالجماهيرية العظمى يوم 4 أبريل عام 1998، ووقع عليها زعماء كل من (ليبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان) واعتبرت هذه الدول مؤسسة للتجمع.[1]

وانضمت بعد ذلك باقي دول المنطقة تباعا عدا الجزائر.

وقد حدد القذافي الأهداف الرئيسية للتجمع في النقاط التالية:

1-منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا في ظل العولمة.

2-استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.

3-الاندماج والتكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية.

ويمكن رصد الهيمنة الليبية على التجمع من خلال عدة مؤشرات:[1]

---

* جمهورية البنين-بوركينا فاسو -جمهورية إفريقيا الوسطى -جزر القمر-جمهورية ساحل العاج -جمهورية جيبوتي-دولة ارتريا -جمهورية غامبيا-جمهورية غينيا -جمهورية غينيا بيساو-جمهورية غانا -الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى-جمهورية ليبيريا-جمهورية كينيا-جمهورية مالي-جمهورية موريتانيا الإسلامية-المملكة المغربية -جمهورية النيجر-جمهورية نيجيريا الاتحادية-جمهورية السنغال-جمهورية سيراليون-جمهورية الصومال-جمهورية ساوتومي وبرنسيب-جمهورية السودان-جمهورية تشاد-جمهورية التوغو-الجمهورية التونسية-

انظر الموقع: www.Cen-sad.org

1 - مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، **هل أصبح تجمع دول الساحل والصحراء حبرًا على ورق**، مجلة قورينا: السنة الأولى، العدد الرابع، ليبيا، أكتوبر 2004

1-تحول التجمع من تجمع يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس إلى تجمع شامل يهتم بالنواحي السياسة.

2-اختيار العقيد القذافي لتمثيل التجمع، والحديث باسمه أمام المحافل الدولية، والمنظمات الإقليمية الأخرى.

3-انشغال التجمع بقضية لوكيربي، وأهمية رفع العقوبات الدولية عن ليبيا أكثر من الانشغال بأي قضية أخرى، كما حدث في القمة الثالثة للتجمع (الخرطوم-2001).

4-تركز المؤسسات الرئيسية للاتحاد في ليبيا، فالأمانة العامة مقرها في طرابلس، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر، وأيضا المصرف الأفريقي للتجارة والتنمية، الذي يعد أداة التمويل الرئيسي للتجمع، بل تم اختيار ليبي هو السيد محمد المدني الأزهري ليشغل منصب الأمين العام.

والملاحظ أن التجمع يعاني من العديد من العقبات والمشاكل التي تحول دون نجاحه لعل أهمها:[2] – أن التجمع يواجه العديد من الصعوبات المالية ولا يزال يعتمد بالأساس على التمويل الليبي، بينما تتقاعس الدول الأعضاء حتى عن تسديد الاشتراكات.

– أن الانفراج الملاحظ في العلاقات الليبية- الأمريكية قد نتج عنه فتور في حماس الجماهيرية تجاه التجمع عامة وتجاه تمويله خاصة، لاسيما وأن هذا التجمع قد ارتبط منذ البداية بظروف تاريخية معينة تمثلت في تأزم العلاقات الليبية مع الولايات المتحدة بسبب قضية لوكيربي وما واكبها من مساع ليبية للحصول على الدعم والتأييد الأفريقي.

– إلى الآن ليس هناك اتفاق على الأهداف التي ينشدها التجمع، حيث يوجد داخل التجمع تياران، الأول: يدعو إلى ضرورة التمسك بأساليب التكامل الاقتصادي تمهيدًا لبناء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والثاني: يدعو إلى ضرورة وضع مخطط سياسي واستراتيجي لتفعيل العمل الثوري في القارة الأفريقية.

– يتقاطع تجمع دول الساحل والصحراء مع تجمعات وتكتلات أخرى قائمة بالقارة الأفريقية مثل الإيكواس والكوميسا والاتحاد المغاربي وغيرها، حيث تنتمي دول عديدة لأكثر من تكتل أو تجمع في آن واحد، الأمر الذي لا يحد من فاعلية كل تكتل أو تجمع من هذه التكتلات نظرًا لتفرق انتماء الدول الحائزة على عضويته فحسب، وإنما أيضًا قلة الثمار التي تجنيها هذه الدول منفردة، ويرجع ذلك بالأساس إلى الاختلافات القائمة بين هذه التكتلات من حيث مدخل التكامل وأهدافه.

---

[1] – Ghali liand gerard , Regean Jean Pierre. **At las des Rapports de forces dans le monde**. Ed complexe , Paris 1988.

[2] – René Otayek.op.Cit.PP173-185

وقد ترتب على السياسة الخارجية الليبية في المنطقة عدة محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الساحل الافريقي، وهو ما انجر عنه في العديد من المرات قطع العلاقات الثنائية وتجميد اتفاقيات التعاون، وتوتر العلاقات.[1]

ثانيا: التدخل الليبي في تشاد: يعود تدخل ليبيا في تشاد لعدة خلفيات أهمها:

– **الخلفية الاقتصادية:** إذ أن شريط أوزو محل نزاع بين تشاد وليبيا توجد فيه كميات غير مقيمة من اليورانيوم.

– **الخلفية الجيو سياسية:** إذ تعتبر ليبيا الأرض الليبية والتشادية أرضا واحدة والشعب الليبي والتشادي شعبا واحدا، حيث يشكل التشاد مجالا واسعا لتحقيق أماني القذافي بقيام فدرالية صحراوية في ظل المبادئ الإسلامية وأفكار الأممية العالمية الثالثة التي يقودها القذافي، كما أن الاستيلاء على شريط أوزو يعتبر ضرورة في حالة مواجهة محور القاهرة– الخرطوم، آنداك بالإضافة إلى أنه يمنحها دورا بأن تصبح قطبا جهويا مؤثرا في المنطقة، وتعطي بذلك مصداقية لنفسها.[2]

ورغم أن المغامرة الليبية في تشاد لم تحقق الأهداف المنشودة إلا أن السياسة الليبية في المنطقة تواصلت واستمرت على المنوال نفسه مع استعمال أساليب جديدة.

ثالثا: السياسة الليبية تجاه النيجر: إن النيجر يشكل عنصرا فعالا في إستراتيجية ليبيا، ذلك على اعتبار أن النيجر من بين الدول الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية مع ليبيا غداة وصول القذافي إلى الحكم، وقدم هذا الأخير مساعدات كبيرة للنيجر خلال فترة حكم رئيسها ديوري حماني الذي أطيح به بواسطة انقلاب عسكري اعتبرته ليبيا موجها ضدها الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقة بين البلدين باستمرار خاصة مع رفض الحكومة النيجرية بيع اليورانيوم لليبيا، لأن اليورانيوم النيجري تحتكره فرنسا، فعمدت بذلك ليبيا إلى تدبير عدة محاولات انقلابية انتهت كلها بالفشل. وتعقدت العلاقات أكثر بمطالبة ليبيا بحقها في منطقة " الإير " التي تسكنها أغلبية توارقية لها مع ليبيا روابط إنسانية واقتصادية جد حساسة، منذ ذلك الوقت أصبح عامل التوارق المتغير الجديد[3]، والأساسي الذي ترتكز عليه السياسة الليبية في منطقة الساحل الافريقي.

رابعا: السياسة الليبية تجاه قضية التوارق: من " جمهورية التوارق " إلى " دولة تارقستان " تعددت طرق توظيف ليبيا لقضية التوارق، إذ أنشأت ما بين سنتي 1979–1981 الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى، بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس نحو موريتانيا، وفي هذا الإطار

---

1 – Ibid, PP173–185

2 – أحمد شنة، مرجع سابق ص 64، ص 215 – 216.

3 – المرجع نفسه، ص 64

يقول عياد أق غالي[*] "كانت لنا في عامي 78- 79 اتصالات مع البوليزاريو للتعرف على هذه الظاهرة الثورية، ثم اتصلنا بعد ذلك بالاخوة الليبيين، وتوج ذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة القضية الأزوادية وكان ذلك بمدينة الخمس، وهي مدينة ليبية تقع على ساحل المتوسط في يوم 1 سبتمبر 1980، وهو ما عرف بمؤتمر الخمس، وبعد ذلك أدلى العقيد القذافي بأول تصريح له يوم 16 أكتوبر 1980 بالجنوب الليبي، وفيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الأزواد، ثم تم بعد ذلك افتتاح أول معسكر للتدريب بليبيا، وبدأنا التدريب في شهر نوفمبر عام 1980، ثم شاركنا في الحرب إلى جانب الفلسطينيين في لبنان، وشهدنا الخروج من بيروت عام 1982 وعدنا في نوفمبر 1982 إلى ليبيا حيث استقبلنا الليبيون أحسن استقبال، تاركين وراءنا الكثير من السجناء والقتلى من التوارف. "[2] وفي غضون سنة 1987 تم عقد المؤتمر الثاني بإحدى المدن الليبية لتدارس شؤون الحركة السرية للأزواد وتم الاتفاق على إعادة تنظيم شؤون الحركة، للإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة بالشمال المالي[3]،

وقبل اندلاع العمل المسلح وفي جوان 1990 تم التأسيس الرسمي لـ "الحركة الشعبية للأزواد MPA "، بزعامة عياد أق غالي، بليبيا حيث كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة وتحت الإشراف المباشر للعقيد القذافي، كما أن الأفكار والطروحات الثورية النظرية له شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة [4] فبتعرض منطقة الساحل الافريقي للجفاف الشديد خلال عقد الثمانينات اضطرت أعداد كبيرة من التوارف إلى الهجرة إلى ليبيا، وهناك تم تجنيد الكثير منهم في مراكز التكوين والتدريب على الأسلحة، فتدرب الضباط في الأكاديمية العسكرية في طرابلس، في حين تدرب الجنود في مركزي: 02 مارس بالنسبة للتكوين القاعدي وبنغازي بالنسبة لتكوين فرق الصاعقة. والتكوين العسكري يشمل استعمالا للأسلحة بجميع أنواعها، والتدريب على القتال في الصحراء، وطرق إحداث عمليات التخريب... ويصاحب هذا التكوين، تكوين إيديولوجي متركز أساسا حول الانتماء للأمة العربية وأهمية اللغة والحضارة العربية المختلفة عن تلك التي ينتمي إليها السود في الجنوب، بالإضافة إلى دراسة الكتاب الأخضر ونظريات الحرب النفسية.[5]

---

[*] العقل المدبر والمهندس الاول لحركة الازواد، الامين العام الاول للحركة الشعبية الازواديةMPA، تلقى تدريبات عسكرية مكثفة بمعسكرات التدريب الليبية وشارك إلى جانب الفلسطينيين في لبنان ضد إسرائيل، كما شارك في الحرب الليبية ضد التشاد، ومع جبهة البوليزاريو بالصحراء الغربية ضد المملكة المغربية.

[2] – المرجع نفسه، ص69، ص 72، ص101.

[3] – **Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne**, ed. CNRS. Paris.1980.P114

[4] – بوقارة حسين: **مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008، ص ص 8-9

[5] – بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 9.

وقد كان التوارق الماليون والنيجريون يعيشون مختلطين في نفس المراكز ويتلقون التدريب والتكوين نفس.

ولم يمنع تحسن العلاقات بين ليبيا والنيجر، طرابلس من مواصلة تدريب مجموعة من الجماعات التوارقية المسلحة وتوفير السلاح لها والأكثر من ذلك أنها ساهمت في تكوين ما أصبح يسمي "**بالجبهة الشعبية لتحرير الساحل الافريقي**" التي تضم عناصر من قبائل توارقية منتشرة تقريبا في كل الدول المعنية بقضية التوارق.

وبعد الأزمة التي ميزت العلاقة بين التوارق والحكومتين المالية والنيجرية وبداية الوساطة الجزائرية، نوع النظام الليبي من أساليب تحقيق أهدافه في المنطقة، إذ أعلن العقيد القذافي في ماي 1991 عن رغبته في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق التوارقية في كل من مالي والنيجر، كما حاول مرات أخرى بلوغ هذه المآرب عن طريق محاولة القيام بدور الوسيط وهو الدور الذي لعبته الجزائر منذ المراحل الأولى لبداية النزاع.[1] كما أن ليبيا هي الدولة الوحيدة التي أنشأت إذاعات على الحدود الجزائرية – الليبية تبث برامجها باللغة التوارقية، ويمكن التقاط برامجها في مختلف المناطق التوارقية.

وإذا كانت الجزائر قد استقبلت المهاجرين التوارق أثناء فترة الجفاف لاعتبارات إنسانية فإن النظام الليبي قد أرغم في كثير من الأحيان اللاجئين التوارق على الانخراط في"جيشه الإسلامي" فبناء على النداءات التي وجهها العقيد القذافي عبر المحطات المحلية الناطقة باللغة التوارقية والموجهة إلى فئة الشباب التوارقي من أجل الالتحاق بليبيا، لتلقي التدريبات العسكرية الضرورية لإقامة الجمهورية التوارقية، التحقت أعداد هائلة من الشبان التوارق بمراكز التدريب العسكري بليبيا وهو الإجراء الذي أثار موجة من الاحتجاجات من طرف الدول المعنية بالقضية التوارقية، إلى درجة اتخاذ حكومة النيجر لقرار طرد جميع الدبلوماسيين الليبيين من نيامي في جانفي 1981.[2]

فليبيا كانت تراهن على دور إقليمي في الحرب على الإرهاب والوساطة لحل أزمات المنطقة لكسب الرضى الأمريكي، والدفع بعملية التعاون مع الغرب، وطي صفحة الماضي أو على الأقل تغاضي الولايات المتحدة الأمريكية عن خروقات حقوق الإنسان في ليبيا، فالخلاف الليبي الجزائري حول منطقة شمال مالي تجدد مع إقدام الجماهيرية على فتح قنصلية لها بمدينة كيدال على الحدود الجزائرية المالية، وزادت حدة الخلاف بعد خطاب القذافي بتمبكتو بمناسبة عيد المولد النبوي في أفريل 2006، والذي دعا فيه قبائل التوارق إلى التوحد في إطار فدرالية، وأعلن عن انطلاق مجموعة من المشاريع التنموية بتمويل ليبي، أهمها حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر مما زاد من شعبيته، خاصة أنه ضرب

---

[1] – التنبكتي: **التوارقII، الساحل المخيف**، ب د ن، ب س ن، ص ص 10 –11

[2] – أبوبكر الأنصاري: **المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع التوارق وسندان منع حروب أهلية بالمنطقة**، الحوار المتمدن – العدد: 1899 – 2007/04/28

على وتر حساس بالنسبة التوارف ألا وهو الوحدة وحرية التنقل داخل الفضاء التوارقي، بالإضافة إلى التنمية، وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعا على الانفصال.[1]

كل هذه التدخلات الليبية في شؤون الدول المجاورة، وإن كان لها تأثير كبير على الأمن القومي الجزائري لتعارضها مع المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة، لا يضاهي من حيث الخطورة مشروع "دولة طارقستان" التي أعاد طرحها القذافي بوفاة أمين العقال وزعيم "توارف" الجزائر، عضو مجلس الأمة الحاج موسى أق أخاموخ يوم 27 ديسمبر 2005، ذلك أنها تضرب الأمن القومي الجزائري في عمقه وعلى هذا فقد أحدثت هذه التحركات الليبية زلزالا في العلاقات بين البلدين لذلك أوفد القائد الليبي ممثلين عنه لرئيس الجمهورية في محاولة لتهدئة الأوضاع.

فقد اتهمت أوساط جزائرية القذافي باستغلال مناسبة وفاة زعيم توارف الجزائر الحاج موسى أق اخاموخ بقيامه بعرض مشروعه على التوارف الجزائريين عن طريق وفد هام من توارف مالي جاؤوا إلى الجزائر لتقديم التعازي، في محاولة لإقناعهم بمشروعه، ليفرض الرقابة على الحدود الجزائرية بطريقة غير مباشرة، حيث لعب على ورقة التهميش والإقصاء، أي أنه استند إلى واقع وسعى لاستغلاله.

وقد راهن القذافي كثيرا على الصراع الذي حصل على خلافة الحاج احمد موسى أخاموخ بين ابن أخته أحمد إيدابير الذي عادت الخلافة له، ونجله محمد. هذا الصراع الذي وصل حد التراشق بالاتهامات على صفحات الجرائد، قبل أن يتوقف بأمر من رئاسة الجمهورية.

فقد راهن القذافي ومجنديه على خلافة محمد لوالده، وأعلن ذلك من طرف بعض الأعيان خلال فترة العزاء قبل الاجتماع، مما أثار غضب زعماء القبائل الذين أعلنوا تزكيتهم لإيدابير الذي يملك حسبهم مؤهلات أمين العقال، على خلاف محمد الذي قام بمرافقة الوفد المالي إلى غاية الحدود بعد تقديم العزاء.

وقد فشل مخطط ليبيا خاصة بعد انكشافه ومن ثم سارع إلى إيفاد مبعوث خاص إلى رئيس الجمهورية (ابن عمه) لإصلاح الوضع، لعدة أسباب أهمها أنه راهن على عناصر لا تتمتع بأية قاعدة في مجتمع التوارف، وأن اغلب توارف الجزائر متمسكون بمبدأ الوحدة الوطنية، وهم يعترفون بأن وضعهم أحسن من وضع التوارف النيجريين والماليين وحتى الليبيين، على الرغم من الشعور في بعض الأحيان بالإقصاء والتهميش والحرمان. ليصرح بعد ذلك القذافي بأن الشعب التوارقي قد انقرض[2] وهو التصريح الذي أدانته كل الأطياف التوارقية في المنطقة، وقد رد عليه رئيس المؤتمر الوطني لتحرير الازواد المطالب بالاستقلال بقوله: "إن القذافي ينزل منزلة القديسين عندما يدعم البولساريو ومنزلة الشياطين عندما يفكر في دعم التوارف".

---

[1] – جريدة أمزداي، العدد.12 ص ص5-6.

[2] – بوقارة حسين، مرجع التامباكتي : **التوارف و الدول المغاربية أية علاقة**، مرجع سابق، ص09.

إذن فقد نجحت الجزائر في تجاوز مشروع " الحلم الشعبي " للقذافي بإقامة " دولة طارقستان "، وعلى الرغم من ذلك فالخطر لازال قائما، فالحدود تبقى مفتوحة وهي شاسعة جدا تتجاوز 1200 كلم، كما أن حلم ليبيا ببسط سيطرتها على التوارق والرحل في منطقة الساحل الافريقي تمهيدا للاستيلاء على المساحة التي يحتلونها بحجة التحكم فيها لازال لم يعلن التخلي عنه بعد.

فالقذافي حاول أن يستعمل التوارق كأداة لتطويع الأنظمة المجاورة (مالي والنيجر والجزائر)، فمرة قام بدعوتهم للهجرة إلى ليبيا حيث التنمية وفرص الشغل، ومرة قام بتمويل جماعات منهم لشن حرب ضد الدول المجاورة لاستعادة حقوقهم المهضومة، ومرة حثهم على الاندماج والالتفاف إلى التنمية، في حين أن الحديث عن وجود شعب توارقي في ليبيا من أصول أمازيغية يعد بمثابة الجرم وخيانة لمبادئ الكتاب الأخضر المبشر بالوحدة العربية سابقا والوحدة الإفريقية لاحقا.[(1)]

وأدنى شيء يمكن أن تحدثه المناورات الليبية في المنطقة هو إحداث جو من اللااستقرار يكون المتضرر الأول فيه هو الأمن القومي الجزائري.

وقد كان لعملية الناتو العسكرية عام 2011 للإطاحة بالقذافي – أو ماسمي بحماية السكان الليبيين منه – تأثير سلبي على الوضع الأمني في مالي. انتهى الأمر بالآلاف من التوارق الذين خدموا في فصيل القذافي الإسلامي دون عمل أو دخل. وبمجرد سقوط النظام في أكتوبر 2011، عاد العديد من المقاتلين إلى مالي، وأخذوا أسلحتهم معهم. على الرغم من اختلاف الحسابات، فقد عاد ما يصل إلى 3.000 مقاتل.[(2)] ووفقا لبعض التقارير، نجحت النيجر في نزع سلاح بعض القوافل التي اجتازت أراضيها؛ ومن ناحية أخرى، من غير المرجح أن تكون العديد من السيارات قد عبرت عبر الجزائر، نظراً لوجود قوات الأمن فيها والتخلص منها بالقوة. لقد توحد التوارق الذين عادوا من ليبيا مع انفصاليين محليين في شمال مالي، وأسسوا الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA)، تحريض الانتفاضة التوارق في يناير 2012. في حين أن هذا هو نتيجة مباشرة (وإن لم تكن متوقعة وغير مقصودة) لتدخل حلف الناتو في ليبيا.

المطلب الثالث: مشروع الاتحاد الإفريقي: أولوية الحل الافريقي:

على الرغم من أن الصراع في مالي يعتبر أحد أكثر الصراعات المدمرة في القارة الإفريقية، إلا أنه لم يتم إيلاء اهتمام كبير في الأدبيات الأكاديمية لتقييم مختلف آليات حل النزاعات التي اعتمدتها بنية

---

1 – Tayeb belrhiche.op.Cit.

2 – Jeremy Keenan, **Mali's Tuareg rebellion: What next?** *Al Jazeera*, 20 March 2012, accessed 30 November 2015.
http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/03/20123208133276463.html

السلام والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي (APSA)، فقد أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في إعلانهم الصادر في عام 1990 بأن انتشار الصراعات في إفريقيا يعوق بشكل خطير جهودها الجماعية والفردية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية للقارة. ونتيجة لذلك، عقدوا العزم على العمل معا من أجل الحل السلمي والسريع للصراعات. خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في القاهرة عام 1993، وعلى إثرها أنشأ القادة الأفارقة آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها (MCPMR). وبقيامها بذلك، اعترفت بأن حل النزاعات شرط مسبق لإحلال السلام والاستقرار، وشرط مسبق ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية([1]).

أولا: نظرة تاريخية: منذ البداية، كانت مسألة حفظ السلام التي استندت إليها آلية منظمة الوحدة الإفريقية مثيرة للجدل. وقد شعر الجميع على نطاق واسع داخل القيادة السياسية لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن السلم والأمن هما حكرا على الأمم المتحدة، التي كُلفت بإبقاء السلم على الصعيد العالمي وتمتلك موارد أكثر من منظمة الوحدة الأفريقية. حددت منظمة الوحدة الإفريقية هدفها على نحو ضيق باعتباره هدف توقع الصراعات ومنعها في المقام الأول وترك عمليات حفظ السلام واسعة النطاق لمنظمات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية. ومع ذلك، وفيما يتعلق بتخفيف حدة النزاعات وتسويتها.

وقد حددت الهيئة القارية ثلاثة أهداف تتعلق بحل تلك الصراعات التي كانت راغبة في المشاركة فيها:

أولا، توقع ومنع حالات الصراع المحتمل من أن تتحول إلى حروب كاملة؛

ثانيا، القيام بجهود صنع السلام وبناء السلام في حالة نشوب صراعات كاملة؛

وثالثا، تنفيذ أنشطة صنع السلام وبناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

وبينما دفعت هذه المبادرة منظمة الوحدة الإفريقية إلى مركز جهود إدارة الصراع في إفريقيا، فإن الحقيقة هي أن المنظمة الإفريقية لم تصبح أبداً لاعباً رئيسياً في عمليات السلام في إفريقيا([2]) وعلى الرغم من أوجه القصور التي تعاني منها، فإن منظمة الوحدة الإفريقية لديها القدرة على تنسيق نظم الإنذار المبكر المتطورة في مختلف المناطق الفرعية في إفريقيا. والذهاب إلى أبعد من ذلك لتطوير

---

[1] – UN A More Secure World: **Our Shared Responsibility**, **Report of the High-level Panel on Threats**, **Challenges and Change**, New York, 2004, p1.

[2] – CSIS Rising US Stakes in Africa: Seven proposals to strengthen US-Africa Policy. Washington DC: CSIS, 2004, p2

القدرة على العمل كبنك معلومات مع مكاتب شبه إقليمية أو أنظمة بديلة أخرى حيث يمكن تنسيق المعلومات حول أنشطة كل منطقة فرعية ومنظماتها.

ومع ذلك، في 9 جوان 2001، اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرارًا بتحويل نفسها إلى اتحاد إفريقي قاري (AU). وعلى عكس ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي سمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالات التغييرات غير الدستورية للحكومات، والإبادة الجماعية، والصراعات التي تهدد الاستقرار الإقليمي([1])، وعلاوة على ذلك، ينص القانون أيضا على مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الإفريقي في أنشطة المنظمة، وإنشاء برلمان عموم إفريقيا، وينص على إنشاء لجنة اقتصادية وثقافية. بعد مرور عام على تأسيس الاتحاد الجديد، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة بروتوكولًا يتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن في ديربان بجنوب إفريقيا. وحل المجلس محل الآلية السابقة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، بما في ذلك الهياكل والأساليب ذات الصلة من أجل العمل كآلية للأمن الجماعي والإنذار المبكر للقارة.

وينص البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن التابع لإفريقيا (المشار إليه فيما بعد بـ "بروتوكول PSC") على الأساس المنطقي للعناصر المتشابكة في بنية السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي (APSA)، وهو مدعوم من قبل نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS)، وهيئة من التحكيم (PoW)، وصندوق (السلام) الخاص، وقوة الاستعداد الإفريقية (حفظ السلام) (ASF)، بما في ذلك لجنة الأركان العسكرية (MSC)، ومفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC)، من خلال رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، جنبا إلى جنب مع مفوض السلام والأمن ومديريه للسلم والأمن (PSD). وتهدف جميع هذه العناصر إلى توفير مجموعة شاملة من الأدوات لتلبية الاحتياجات الأمنية الإفريقية من جانب الأطراف الإفريقية.([2])

ثانيا:هيكل السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي: على الرغم من تطوُّر بنية السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي الـ APSA على مدى أربعة عقود، فإن الفترة من تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 إلى القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1999 في سرت (حيث وافق القادة الأفارقة على تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي) يمكن وصفها كسياق أساسي

---

[1] – Herbst, J and Mills, G , **The future of Africa: A new order in sight?** Oxford/New York. Adelphi Paper 2003, p21.

[2] – Keenan, J. **Terror in the Sahara: The implications of US imperialism for North & West**, Review of African Political Economy 31, 2004, p101.

لإنشاء الآلية الأمنية الجديدة في إفريقيا. تمثل الموافقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في جوان 2000 وإنشاء الاتحاد الإفريقي علامة بارزة في الرؤية والأهداف والمسؤوليات الموكلة إلى المؤسسة الإفريقية الجديدة. ما زال الاتحاد الإفريقي يؤيد المبادئ التي وجهت سلفه الضعيف التي فرضت قيمة على السيادة، "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم استخدام القوة من أجل التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية. ومع ذلك، جلب القانون معها تغييرات معيارية هامة، لا سيما في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية واحترام قدسية الحياة البشرية وإدانة الحكومات غير الدستورية ورفضها والانفتاح على التدخل. من المفيد ملاحظة أنه مع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، أصبح الحفاظ على السلام والأمن القضية الأساسية في جدول أعمال الاتحاد الإفريقي. وتشكل هذه القواعد والمعايير الجديدة الأساس الذي سُنّ بموجبه بروتوكول PSC والسياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن (CADSP).

أحد جوانب الاتحاد الإفريقي الذي يمثل خروجًا واضحًا عن منظمة الوحدة الإفريقية هو مبدأ حق الاتحاد الإفريقي في التدخل. وفقاً للمادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي ينص على أنه يحق للاتحاد الإفريقي التدخل في أنشطة الدول الأعضاء في الحالات الخطيرة، وهي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تم تعديل المادة في عام 2003 بموجب البروتوكول المتعلق بالتعديلات على القانون ليشمل حالات خطيرة أخرى يمكن أن يتدخل الاتحاد الإفريقي بموجبها، لا سيما تلك التي تشمل التهديدات للنظام الشرعي. في مثل هذه الحالات، وفقاً للتعديل، سُمح للاتحاد الإفريقي باستعادة الأمن لأي دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بناءً على توصية من PSC. على وجه التحديد، تنص المادة 4 (ي) على "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد من أجل استعادة السلام والأمن". مع تطبيق الأحكام الواردة في الأقسام المختلفة من المادة 4، ابتعدت إفريقيا عن الاحترام غير المشروط " لسيادة الدولة"

في قلب بنية السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي APSA يكمن PSC. وهذا الأخير هو جهاز دائم لاتخاذ القرارات من أجل منع الصراعات وإدارتها وحلها، وتحديد وتوجيه أجندة إدارة الصراع في الاتحاد الإفريقي. وهي مسؤولة بنفس القدر عن التنفيذ الشامل لسياسة الدفاع والأمن الإفريقية المشتركة (CADSP) عن قصد لحماية قدسية الحياة البشرية وأيضا لوضع الأساس للتنمية المستدامة في إفريقيا. يقر بروتوكول PSC بأن PSC هو العمل وفقا للأمم المتحدة وضمن إطار نشاط الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة تظل الجهة الراعية الأساسية للسلم والأمن الدوليين. وفي المقابل، يطلب بروتوكول PSC اعتراف الأمم المتحدة بدور والتزامات المنظمات الإقليمية في إدارة الصراع الإقليمي.

وفقاً للمادة 7 من بروتوكول PSC، فإن لجنة PSC البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن التابع لإفريقيا، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، مكلفة بتوقع ومنع النزاعات، وكذلك مواجهة السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؛ والاضطلاع بمهام صنع السلام وبناء السلام لحل النزاعات حيثما حدثت؛ والإذن بتركيب ونشر بعثات دعم السلام؛ والتدخل نيابة عن الاتحاد الإفريقي في صراع دولة عضو في ظل ظروف خطيرة، أي تلك التي تنطوي على جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية، على النحو المحدد في الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة؛ وفرض عقوبات كلما حدث تغيير غير دستوري للحكومة في دولة عضو، كما هو منصوص عليه في إعلان لومي؛

ثالثا: تنفيذ السياسة الدفاعية المشتركة للاتحاد الإفريقي: منحت PSC سلطة اتخاذ القرارات من تلقاء نفسها في مجموعة واسعة من القضايا الأمنية ذات الصلة في إفريقيا، بدءا من الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع. ومع ذلك، في حالات الأزمات الخطيرة مثل تلك المحددة في المادة 4 (ح) أو عندما تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء في دولة عضو غير موافقة، فإن جمعية الاتحاد الإفريقي هي وحدها التي يمكنها اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بالتدخل أو عدم التدخل بناءً على توصيات PSC. كما أن المجلس مسؤول عن تسهيل التعاون الوثيق مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) / الآليات الإقليمية والأمم المتحدة.

منذ تنصيبها، اتخذت PSC قرارات سياسية حاسمة استجابة لتحديات السلام والأمن في إفريقيا، وكما أن معظم هذه القرارات كانت في مجالات إدانة العنف واستخدام العقوبات السياسية والاقتصادية ضد التغييرات غير الدستورية للحكومة، ولا سيما الانقلاب في جمهورية إفريقيا الوسطى (2003) وغينيا بيساو (2003). و2012)، سان تومي وبرينسيبي (2003)، توغو (2005)، موريتانيا (2005 و 2008)، غينيا (2008)، مدغشقر (2009)، والنيجر (2010)، أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار (2010–2011)، وعنف ما بعد الانتخابات في كينيا (2013). كما تمكن المجلس من تفويض عمليات السلام في بوروندي والصومال والسودان وجزر القمر.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن تطوير القوة الإفريقية الجاهزة (ASF) يواجه تحديات بسبب عدد من المشاكل، مما يعوق تشغيلها الكامل في عام 2010. إن المشاكل التي تتراوح بين الاختلافات الإقليمية، والأسئلة حول تحديد طريقة العمل والتنسيق، وبناء القدرات الحدسية، والتمويل، والمعدات، والخدمات اللوجستية، والتدريب، تعمل على إبطاء وتيرة التقدم نحو التشغيل الكامل لـ ASF. وقد تم تحديد هذه المشاكل ويجب معالجتها بشكل حاسم في المرحلة التالية من تنفيذ ASF، والتي استمرت

حتى عام 2015. هناك اختلالات واضحة في استعداد المجموعات الاقتصادية الإقليمية / RMs من حيث قدراتها على عمليات السلام وقدرتها على الإدارة الفعالة لذلك.

يدعو بروتوكول PSC إلى إنشاء نظام إنذار مبكر على مستوى القارة (CEWS) كجزء من APSA "لتسهيل التوقع ومنع النزاعات" من خلال جمع وتحليل المعلومات التي ستساعد الاتحاد الإفريقي على منع النزاعات في الوقت المناسب. ويعتمد نظام CEWS، الذي يعمل كمكون للإنذار المبكر في APSA، على آلية RMs / RECs المبكرة. وتتمثل الفكرة من وراء ذلك في تعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على منع الصراع من خلال تزويد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بالمعلومات وتمكينه من استخدام البيانات التي تم جمعها لتقديم المشورة إلى PSC بشأن النزاعات والتهديدات المحتملة للسلم والأمن في إفريقيا. وأخيراً، التوصية بأفضل مسار عمل يمكن أن يستخدمه مجلس السلم والأمن([1]).

وبما أن أنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي تحتاج إلى تمويل، فإن بروتوكول PSC، كجزء من اتفاق APSA، ينص على إنشاء صندوق بناء السلام خاص (يشار إليه فيما يلي باسم "الصندوق"). وقد وصف هذا الصندوق بأنه يعاني من فقر الدم، مع ضعف هيكل الإدارة. ولا يمكن المبالغة في التشديد على أحد الأجزاء الستة المكونة للهندسة الإفريقية للسلم والأمن، وصندوق السلام والحاجة إلى تعزيز تمويله. ويتصور الصندوق باعتباره مجموعة دائمة يمكن لكل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / RMs الاتصال بها في حالات الطوارئ ولتلبية الأولويات غير المتوقعة. تخضع القواعد واللوائح المالية ذات الصلة للمؤسسة القارية لعمليات الصندوق، ويتم تمويلها مباشرة من الطلبات الواردة من الميزانية العادية للاتحاد الإفريقي، بما في ذلك المتأخرات من المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول والمصادر الخاصة داخل القارة الإفريقية وخارجها.

بين عامي 2004 و 2007، بلغت مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق في الصندوق ما معدله 1.9٪ من إجمالي الموارد المعبأة، بينما تم توفير المبالغ المتبقية من قبل الشركاء الخارجيين. وأصبح هذا السيناريو مثيراً للقلق، حيث كانت عواقبه السلبية على عمليات السلام التي كلف بها الاتحاد الإفريقي كبيرة. تم تقديم هذا القلق من خلال مراجعة الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي لعام 2007:

---

[1] – Volt V.K and Shanahan, M. K, **African Capacity Building for Peace Operations: UN Collaboration with the African Union and ECOWAS**, Washington, DC: The Henry L. Stinison Center. 2005, p16

"ينبغي أن تسعى البلدان الإفريقية إلى الإسهام بشكل جوهري في عمليات السلام التابعة للاتحاد الإفريقي. ويجب أن تدفع الاشتراكات المقدرة للدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام بانتظام. وينبغي زيادة النسبة المئوية للميزانية العادية المخصصة لصندوق السلام، كما ينبغي لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أن يكثف جهوده في حشد الأموال والموارد لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي من داخل القارة ومن الشتات".([1])

واعترافًا بهذا التطور المحبط، قرر القادة الأفارقة، في أوت 2009، في قمة الاتحاد الإفريقي في طرابلس زيادة الانتقال القانوني من الميزانية العادية للاتحاد الإفريقي بشكل تدريجي إلى الصندوق من 6٪ إلى 12٪ بحلول عام 2012. ويهدف هذا التحويل إلى تجنب تعطيل الاتحاد الأفريقي في وظائفه الخاصة بالسلام والأمن بسبب نقص التمويل، كما تبنى رؤساء الدول الإفريقية، وهم يدركون القيود المالية للقارة، قرارًا خلال قمة الاتحاد الإفريقي في مابوتو، موزمبيق في يوليو 2003، داعين الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مرفق لعمليات دعم السلام (PSOF) لجمع الأموال المخصصة للبلدان الإفريقية بموجب اتفاقات التعاون الحالية مع الاتحاد الأوروبي. استجابة لهذا الطلب، أنشئ مرفق السلام الإفريقي التابع للاتحاد الأوروبي (APF) في مارس 2004، مع مبلغ مبدئي قدره 250 مليون يورو، في إطار ميزانية صندوق التنمية الأوروبي التاسع (2000–2007).

وبالنظر إلى حقيقة أن المانحين الدوليين يقدمون ما يصل إلى 98 في المائة من تمويل جهود الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام وأنشطته، فإن من المشكوك فيه ما إذا كانت هذه الهيئة الإقليمية تستطيع تأكيد استقلالها وحكمها الذاتي في عمليات حفظ السلام. وقد ظل هذا الأمر أحد أبرز نقاط الضعف في الاتحاد الإفريقي في الاستجابة بشكل استباقي للصراع في المنطقة.

رابعا: سياسة التدخل والنزاع في مالي: بعد انقلاب مارس 2012، قام فريق دعم ومتابعة حول الوضع في مالي، يتألف من ممثلين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، "الدول الأساسية" (الجزائر، موريتانيا، والنيجر) والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين الرئيسيين، بدأ يجتمع بانتظام. دفع الاتحاد الإفريقي إلى تنسيق أفضل للجهود المحلية والدولية وشدد على الحاجة إلى استعادة سلطة الدولة وإصلاح قطاع الأمن والانتخابات. حتى مع نزوح 412،000 مالي بسبب النزاع (بما في ذلك 208،000 لاجئ في الجزائر وبوركينا فاسو وغينيا وموريتانيا والنيجر وتوجو)، بحلول نوفمبر 2012، اندلعت التوترات بين المتمردين في الشمال، مع أنصار دين و MAJAO صدّوا MNLA من المدن الرئيسية التي احتلتها. دمرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي العديد من المواقع

[1] – AU African Union High Level Panel, Addis Ababa, Ethiopia. 2007.

التاريخية والثقافية في تمبكتو. أغلقت هذه الهجمات صناعة تعدين الذهب في البلاد. كانت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في الوقت الذي اندلعت فيه أزمة مالي، تسيطر عليها الدول الناطقة بالفرنسية، مما سمح لفرنسا بأن تمارس نفوذاً كبيراً بين اللاعبين الرئيسيين في الصراع. وقيل أن بليز كومباوري، زعيم بوركينا فاسو، الذي وضع نفسه كوسيط رئيسي في الصراعات الإقليمية، استضاف طائرات هليكوبتر فرنسية في بلاده قبل نشرها للقتال العسكري في مالي في في جانفي 2013 ([1]). وكان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ فيفري 2012 هو الحسن واتارا، زعيم كوت ديفوار، الذي أعاده الجيش الفرنسي إلى منصب الرئاسة في بلاده. كما كان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) منذ فيفري 2012 رئيس وزراء سابق في بوركينا فاسو وعضواً في حزب الكومبور للديمقراطية والتقدم، كادري أويدروغو. جميع الأفراد الثلاثة كانوا، إلى حد ما، ينسقون بشكل وثيق مع فرنسا ويمكن رؤيتهم كخيول طروادة فرنسية داخل الجماعة الاقتصادية.

وقد وضع هذا نيجيريا في زاوية ضيقة لأنها كانت محاصرة دبلوماسيا ولغويا مختلفة عن جيرانها الفرنكوفونيين. وبغض النظر عن قوة اللعبة التي تتجلى دائما بين فرنسا ونيجيريا في غرب إفريقيا، ومصلحة نيجيريا في التدخل في مالي، فإنها كانت تقضي على الروابط المتصورة بين جماعة بوكو حرام وجناح القاعدة في شمال إفريقيا. على حد تعبير الرئيس جودلاك جوناثان Goodluck Jonathan، "نعتقد أنه يجب أن تستقر شمال مالي كذلك، وليست نيجيريا فقط وبالتالي البلدان الأخرى التي تواجه تهديدات ستستقر. الإرهابيون ليس لهم حدود. إنهم لا يحترمون الحدود الدولية"([2]). لكن ما وراء هذا الادعاء، هو محاولة نيجيريا تعزيز موقعها القيادي في إفريقيا، لخدمة المصالح الإستراتيجية للبلاد.

في جوان 2012، بدأت لجنة ECOWAS مناقشة إمكانية نشر قوة استقرار لإعادة تأسيس سلطة الدولة في شمال مالي. قدمت الأمم المتحدة والجهات المانحة الخارجية الدعم لتخطيط الجماعة الاقتصادية. طلب كل من الجيش المالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي من مجلس الأمن الدولي تفويض نشر قوة تثبيت تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتفويض من قوات حفظ السلام (بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) لاستعادة وحدة أراضي البلاد وأيضاً لتأمين حدودها. في حين أن الجيش المالي سيحاول إعادة تأسيس سلطة الدولة. تم تنقيح المفهوم الكامن وراء عمليات قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في اجتماعين

---

[1] – Wright, S and Okolo, J. E , **Nigeria: 'Aspirations of Regional Power**, in Stephen Wright (ed.), African Foreign Policies. Colarado: West view Press. 1999, p.125-30.

[2] – Madike, I , **Mali crisis: What implications for Nigeria?** National Mirrow, 27 January, 2013 Available at http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/. Accessed 14/10/2014.

ضمت ضباط عسكريين ماليين كبار، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكانت "الدول الأساسية" هي (الجزائر، وموريتانيا، والنيجر)، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، وشركاء آخرين مثل فرنسا، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في باماكو، في أوت وأكتوبر / نوفمبر 2012.

من ذلك ظهر مفهوم منسق للعمليات المشتركة – "الإطار التشغيلي الاستراتيجي" – الذي سعى إلى مواءمة خطط الجيش المالي مع تلك التابعة لقوة إقليمية فرعية، بعثة الدعم الدولية الإفريقية في مالي (AFISMA). وستدعم البعثة المشتركة الجيش المالي الذي يتألف من خمسة آلاف فرد، على ثلاث مراحل: بناء قدراته لاستعادة الأجزاء المحتلة من شمال البلاد وتقليل التهديد الإرهابي فيها؛ والانتقال إلى أنشطة التثبيت من أجل تعزيز سلطة الدولة في شمال مالي. كما شددت الخطة على أهمية إصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل في الجيش المالي[1]. أنشئت آلية تنسيق مشتركة تضم وزراء الدفاع في مالي، والدول المساهمة بقوات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والبلدان الأساسية المجاورة، والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، ومانحون دوليون آخرون.[2]

تدخل المنظمات الدولية والحكومات في أزمة مالي: أيد قادة كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي الخطة في نوفمبر 2012 وطلبوا من مجلس الأمن الدولي تفويض بعثة دعم دولية تقودها إفريقيا إلى مالي AFISMA وهي بعثة دعم دولي يقودها إفريقيون قوامها 3300 فرد في مالي – مع وحدات المشاة، أسطول من القوات الجوية، ووحدات من الشرطة لمدة سنة أولية.

تم تفويض القوة في ديسمبر 2012 بموجب قرار صاغته فرنسا، مع حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قوات AFISMA على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة بناء جيش مالي. ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها على الشمال؛ حماية المدنيين والمساعدة في استقرار البلاد بعد العمليات العسكرية[3].

---

[1]– بعثة الدعم الدولية التي تقودها إفريقيا إلى مالي (AFISMA) هي عبارة عن بعثة عسكرية منظمة تابعة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) تم إرسالها لدعم الحكومة المالية ضد المتمردين الإسلاميين في نزاع مالي الشمالي.

[2] – The Economist, **Sand on Their Boots**, 2013, http://www.economist.com.

[3] – ECOWAS , **Final Communique of the Extraordinary Session of the Authority of ECOWAS** (2013) "Final Communiqué of the 42nd Ordinary Session of the ECOWAS Authority of Heads of State and Government", 053/2013 of 28 February, 2013, Available at http://www.ecowas.int//presseshow.php/ Accessed 01 January 2014

ومن أجل ضمان كفاءة نشر AFISMA في مالي، طلب الاتحاد الإفريقي حزمة دعم لوجستي يتم تقديمها إلى البعثة من خلال مساهمات الأمم المتحدة المقررة، كما حدث مع عملية الاتحاد الإفريقي / الأمم المتحدة المختلطة في دارفور في عام 2007.

كانت هذه الخطة رائعة على الورق، ولكن كان من الصعب تنفيذها من الناحية العملية بالنظر إلى التحديات اللوجستية والمالية التي تواجهها الجيوش الإقليمية الفرعية، إلى جانب التزامات نيجيريا الزائدة فيما يتعلق بجهود حفظ السلام. وقد ساهمت نيجيريا، بكل من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في أكثر من أربعين عملية لحفظ السلام في إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

أثناء اندلاع النزاع في مالي، كان لدى نيجيريا مجموعة كبيرة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في ليبيريا وسيراليون ودارفور. بالإضافة إلى ذلك، تم تفويض AFISMA لتدريب وتجهيز وتقديم الدعم اللوجستي لجيش مالي، ولكن بالكاد يمكن تجهيز أو توفير الخدمات اللوجستية للحفاظ على نفسها في الميدان دون مساعدة خارجية كبيرة. الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام، برئاسة الفرنسي، جان ماري جويهينو Jean-Marie Guehenno انتقدت نموذج الاتحاد الإفريقي / الأمم المتحدة المختلط في مالي واعتبر أن "أفيسما AFISMA " أداة "ملجأ أخير" (رغم حقيقة أنه كان من الواضح أن الوقت قد حان لاتخاذ لتدابير الملاذ الأخير، لأن القوة العسكرية فقط هي التي تطرد بوضوح المقاتلين المتشددين في شمال مالي). وحذر باستمرار من أن التدخل غير المفيد من قبل AFISMA يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع على الأرض، وأشار إلى أن نشر مثل هذه القوة يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

وحذر باستمرار بضرورة "محاسبة" قوات بعثة الأمم ا□تحدة لتداب□ أعمال ا□قاومة، ودعوا إ□ نشر مراقبين أممين UN لحقوق الإنسان تابعين للأمم ا□تحدة وبدلاً من توفير الدعم والتمويل لـ AFISMA، كانت الأمم المتحدة أكثر اهتماما بمراعاة حقوق الإنسان. وبحلول مارس 2013، لم تحصل النداءات الموحدة لتأمين تمويل بعثة الدعم على دعم مالي إلا على 73.3 مليون دولار، وهو ما يمثل 20٪ فقط من هدفها البالغ 368 مليون دولار [1].

لقد قوض بان كي مون، من صلاحية البعثة، في تمويل عملياتها العسكرية التي يتعين القيام بها عن طريق المساهمات الثنائية أو الطوعية: وهو نهج غير مستدام بشكل واضح لمثل هذه المهمة

1 – UNSC , **Report of the United Nations Secretary–General on the Situation in Mali**,10 June 2013, S/2013/338, 14

الخطيرة. وبالمثل، فقد أذن لفرنسا بالتدخل فقط إذا كانت قوات الأمم المتحدة "مهددة وبناء على طلبها"[1]

خامسا: عودة التأثير الفرنسي: من الواضح أن المصالح الاستراتيجية لفرنسا في غرب إفريقيا قد أثرت في نفوذها على الأمم المتحدة بسبب أن[2]:

أولاً، لدى فرنسا علاقات تاريخية وهيكليّة مع الأنظمة والطبقات في المنطقة الإقليمية.

ثانياً، لها أيضاً مصلحة اقتصادية عميقة وروابط اقتصادية واسعة النطاق.

وأخيراً، فهي تعتبر المنطقة تقع تحت التأثير الجيوسياسي الفرنسي.

إن هذا المزيج من الحقائق أعطى مصداقية لمزاعم بأن "بصمات الأصابع" الفرنسية موجودة في العديد من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة.

وقد انتقلت عملية نشر AFISMA التي تأخرت طويلا إلى مالي بحلول فيفري 2013، بعد الحصول على تأكيدات بالدعم اللوجستي والمالي الذي تم حجبه في السابق. وبحلول مارس 2013، كانت قوة تابعة لقوات المساعدة الأمنية الدولية (AFISMA) قوامها 6،288 عضوا (أصغر من القوة المأذون بها أصلا البالغة 9500 فرد) توسع وجودها في أجزاء من شمال ووسط مالي تحت قيادة الجنرال شيهو عبد القادر في نيجيريا. وشملت البلدان الأخرى المساهمة بقوات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بنين وبوركينا فاسو وغانا وغينيا والنيجر والسنغال وتوغو.

كما كان متوقعاً، واجهت القوات تحديات لوجستية تشمل تأمين الغذاء والوقود والمياه، مما تطلب دعم المانحين الثنائي للتغلب على أوجه القصور هذه. صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي تم إنشاؤه

---

1 UNSC, **Security Council Report, Monthly Forecast, "Mal**i," January 2013,p 4.

2– على الرغم من تدخلها "الإنساني" المفترض في مالي، فإن فرنسا لها تاريخياً مصالح اقتصادية في كل من قطاعي اليورانيوم في مالي ونيجر. إذ يعتمد ربع إنتاج الكهرباء الفرنسي على اليورانيوم. في أفريل 2013، أصدرت الحكومة الفرنسية "ورقة بيضاء" حول الدفاع والأمن القومي – مع مجموعة استشارية برئاسة جان ماري جويهينو، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة لحفظ السلام – بشكل خاص حول إفريقيا (الساحل، وخليج غينيا، والمغرب العربي). كمجال أولوية لسياسة الدفاع والأمن الفرنسية. وبينما أشار الكتاب الأبيض إلى أن فرنسا سوف تساعد في تعزيز قدرة حفظ السلام الإفريقية، فقد توخت باريس إجراء تدخلات مستقبلية مثل تلك التي في مالي، وتعتزم الاحتفاظ بأربعة قواعد عسكرية على الأقل في القارة. كما اعترف الكتاب الأبيض بالإمكانات الاقتصادية لإفريقيا، بينما يحث الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بأن الأمن الإفريقي كان مصلحة رئيسية للمنظمة بأكملها

على عجل وفرت لـ AFISMA فقط 26.7 مليون دولار بحلول مارس 2013[1] وفي أفريل، شكلت الأمم المتحدة رسمياً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بحلول جوان 2013، تم إنشاء خمس قواعد لوجيستية في مالي والنيجر، بالإضافة إلى الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي الذي تقدمه الدول الغربية الرئيسية: بريطانيا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة[2]. وطُرحت أسئلة خطيرة في إفريقيا عن سبب عدم وضع هذه الترتيبات لدعم القوات الإقليمية قبل التدخل العسكري الفرنسي.

إن كفاح بعثة الاتحاد الإفريقي لتعبئة القوات لم يخدم سوى إضفاء الشرعية على تدخل الدول الغربية. في جوان 2013، أكد الأمين العام للأمم المتحدة ما كان يعرفه الجميع طوال الوقت – أن AFISMA تفتقر إلى الوحدات التمكينية للعمل كقوة حفظ سلام فعالة. أعطيت القوات أربعة أشهر للوصول إلى معايير الأمم المتحدة[3].

وقد أعرب قادة الإيكواس أيضاً عن "امتنانهم العميق" لباريس "لعملها الحاسم"[4] وعلى الرغم من هذا التصريح الصحفي المؤاتي، إلا أن تدخل فرنسا في الصراع في مالي، وخاصة دورها في الضغط على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان يميل إلى تعزيز موقفها المهيمن في غرب إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بنيجيريا.

خلاصة: تقدم مالي مثالاً جيداً على المكائد السياسة وراء مهام بناء السلم. وبعيداً عن كونها ذات دوافع بديلة، فإن التدخلات في الصراع في إفريقيا غالباً ما تكون ملوّنة بالمصالح الضيقة والمصالح الذاتية.

وبالرغم من أن هدف إنشاء AFISMA كان نبيلًا بوضوح، إلا أنه من البداية تظهر عدم قدرتها على تحقيق أهدافها. فبالإضافة إلى كونها تعاني من نقص حاد في التمويل، لم تكن لديها قوات عسكرية كافية لمضاهاة قوة المتمردين. وبالتالي يمكن وصفها على نحو أفضل بأنها "قوة وهمية" كانت ميتة لدى وصولها إلى مالي، وكان لابد من إعادة إنشائها بوصفها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي.

---

1 –Economic Intelligence Unit , **Country Report in Mali**, Second Quarter, 2013, p9.

2 – Francis, D.J , **The Regional Impact of the Armed Conflict and French Intervention in Mali**, Norwegian Peacebuilding Result Center, April 2013.

3 – UNSC (2013) Report of the United Nations Secretary-General on the Situation in Mali,10 June 2013, S/2013/338, 16.

4 – ECOWAS , **Final Communiqué of the 42nd Ordinary Session of the ECOWAS Authority of Heads of State and Government**, 053/2013 of 28 February, 2013

إن قوة AFISMA تفتقر إلى الحجم، والخدمات اللوجستية، والتمويل لإعالة نفسها في هذا المجال أيضا يطرح السؤال لماذا تم نشرها في المقام الأول. حقيقة أنه بعد التدخل العسكري الفرنسي في عام 2013، وأذنت الأمم المتحدة بقوة أكبر من قوة "أفيسما" الإفريقية المقترحة بأربعة أضعاف، مما يكشف عن عدم صدق مجلس الأمن الذي يهيمن عليه الغرب. وقد تضاعف قوته المبدئي بمقدار من 3300 إلى 9500 فور وقوع التدخل الفرنسي، والدعم الذي كان قد نفاه في السابق ظهر فجأة. لقد شعر الأفارقة بأن جهود الأمم المتحدة في المنطقة ساعدت إلى سرقة مجد الانتصار بعد أن حاول الأفارقة أنفسهم بذل جهود إقليمية ملتزمة لبناء السلم وجهود حفظ السلام.

لقد كان نهج نشر قوات حفظ السلام الإفريقية غير المجهزة أولاً، ومن ثم تحويل جهود حفظ السلام إلى عمليات للأمم المتحدة أكبر حجماً وأفضل مورد .

المبحث الثاني: المشاريع الدولية في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: المشروع الفرنسي: روابط التاريخ ومقتضيات الجيوبوليتيك

فرنسا هي واحدة من أكثر الدول تدخلا في العالم. بين نهاية الثورة التحريرية الجزائرية عام 1962، التي أنهت الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية رسمياً، و2018 أطلقت فرنسا أكثر من 35 تدخلاً عسكرياً في الخارج – جميعهم في إفريقيا. عندما يتعلق الأمر بشرح هذه التدخلات، تشير المؤلفات الأكاديمية بشكل حصري تقريباً في اتجاه واحد: "تسعى فرنسا إلى الحفاظ على عظمتها ونفوذها وقوته"ا[1] أو كما كتب تشيبمان Chipman: "صور الكيان الفرنسي الإفريقي يرمز إلى عظمة فرنسا"[2]. ونتيجة لذلك، في كل الحالات يربط التدخل الفرنسي بطريقة أو بأخرى بماضيه الأفريقي

[1] – للاستزادة أكثر حول الموضوع أنظر:

-Charbonneau, B.,. Dreams of empire: France, Europe, and the new interventionism in Africa-2008a

Prunier, G.,. The Rwanda crisis: history of a genocide. New York, NY: Columbia University -Press

-Modern & Contemporary France, 1995,16 (3), pp279-295

Chafer, T.,. French African policy in historical perspective. Journal of Contemporary African .Studies, 19 (2), 2001, pp165-182

-Utley, R.,. The new French interventionism. Civil Wars, 1998,1 (2), pp83-103-

-Utley, R.,. The sacred union? French intervention in Lebanon and Chad under François .Mitterrand. Small Wars & Insurgencies, 10 (3), 1999, pp1-23

[2]- Chipman, J, **French power in Africa**. Oxford: Basil Blackwell, 1989, p62.

الاستعماري. علاوة على ذلك، فإن الرؤساء الفرنسيين عادة ما يكونون مصممين على امتلاكهم لنطاق معين حول كل مسائل الدفاع الفرنسية والسياسة الخارجية.

أولا: جذور المشروع الفرنسي في المنطقة

تعود جذور المشروع الفرنسي في المنطقة إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستورا جديدا كانت فيه مواد متعلقة بإفريقيا معدّة سلفا، ومنها مادة منشئة للاتحاد الفرنسي، والذي يعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى جرى إدخالها في الاتحاد، وفي هذا الإطار قرّرت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية الفرنسية في وحدة إدارية، وبهذا شكلت "المنظمة الموحدة للمناطق الصحراوية"، والتي قدّم مشروع إنشائها في شهر أفريل 1946 في مجلس الوزراء من طرف "فليكس هفوات بوانييه"، وتم تشكيل الهيئة العليا لتسيير هذه المنظمة والمكونة من 32 عضو: ثمانية ممثلين لسكان الصحراء الجزائرية، 02 ممثلين لسكان كل من الصحراء الموريتانية والمالية، النيجرية، التشادية، بالإضافة إلى ممثلي المجالس التشريعية للجمهورية[1]، إلا أن المشروع لم يفعل في حينه.

ثم عاد الاهتمام بالفكرة من جديد مع تدفق البترول في "حاسي مسعود" الجزائرية في نهاية الخمسينات، وبناء على ذلك تم اعتماد مشروع القانون المنشئ للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) في شهر ديسمبر 1956، ونشر في جانفي 1957 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، وقد عرض المشروع على الزعماء التقليديين للمنطقة الدين رفضوه بشدة.[2]

واعتقد الفرنسيون أن الأمر يتعلق بمجال خال من السكان وبالتالي خال من المطالب الاستقلالية، ويمكن بسهولة إلحاقه بطريقة يتم بها إدماج هذا الإقليم الواسع ليكون امتدادا لفرنسا، وبوضوح فإن المشروع يهدف لفصل المجالات الصحراوية الجزائرية والمالية والموريتانية والنيجرية والتشادية، لتجعل منها فرنسا إقليما مستقلا مرتبطا مباشرة بباريس.[3] وبذلك تضمن فرنسا إقليما وافر الخيرات قليل السكان، مما يضمن لها مداخيل وافرة، ومطالب أقل من طرف السكان.

إن المشروع الفرنسي لم يكتب له النجاح أصلا، حيث رفضته الزعامات المحلية، وخاصة زعيم توارق الجزائر، الذي تنقل ديغول شخصيا إلى تمنراست ليعرض عليه تنصيبه ملكا على المنطقة

1- Edmond bernus:**être touareg au mali**, étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération, France, 1996, p 33

2 - مجلة الوحدة، عدد (534)، 1999، ص26.

3- René Otayek. **La politique extérieure de la Libye**. Et Karthala, Paris, 1986.P73.

مقابل قبوله بفكرة فصل جنوب الجزائر عن شمالها، وإلحاقها بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، لكن زعيم التوارف رفض العرض رفضا مطلقا.[1]

هذا بالإضافة إلى أن فرنسا كانت تعتبر المنطقة الشمالية من الساحل الإفريقي وخاصة الهقار الجزائري بمثابة عمق استراتيجي لها، ولا يمكنها إيجاد منطقة أكثر أمنا من أجل حماية صواريخها النووية من هجوم مفاجئ مثل هذه المنطقة، لذلك لازالت فرنسا في سعي دائم للحصول على قواعد عسكرية قرب برج باجي المختار أقصى جنوب الجزائر.

كما أن احتكار فرنسا لشراء اليورانيوم النيجري جعلها تتدخل لمراقبة كل ما يجري بالمنطقة إلى درجة أن دبلوماسيين فرنسيين اعتبروا " حركة النيجريين من أجل العدالة " التي تقود تمرد التوارف في النيجر على علاقات وثيقة بتنظيم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وهو ما نفته الحركة قطعيا عن طريق " كوسن ميغا"، رئيس الخلية السياسية للحركة في أوروبا، حيث اعتبرها محاولة من فرنسا لتوريط حركته في الإرهاب، مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم جديدة لليورانيوم.[2]

فعند وقوع أي حادث سياسي أو غيره في المناطق التي كانت تحت حكم الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن يحدث ذلك دون أن يبدي ممثل فرنسا في ذلك البلد رأيه في الموضوع.

وقد بلغ الأمر أن احد المسؤولين الفرنسيين في حديث له مع السيد "ساليفو أندري" رئيس المجلس الأعلى النيجري خلال المرحلة الانتقالية قال له ردا على مطالبة السيد "ساليفو" بإشراك الجزائر في حل النزاع التوارقي في النيجر "إن فرنسا يمكنها وضع الجزائر في الصورة فيما يخص سير المفاوضات"[3]

وهكذا تحاول فرنسا الإنفراد بالسيطرة على المنطقة، وإذا لم تستطع فإنها تلجأ لوسائل أخرى كإدخال أطراف أخرى في حل النزاع، كما حدث عندما أدخلت بوركينافاسو في الوساطة بين الحكومة النيجرية والثوار التوارف، حتى تستطيع السيطرة على الملف، وهذا في مواجهة الدور الجزائري الذي يعمل على حل النزاعات في المنطقة بهدوء.

ثانيا: المجال الثقافي في السياسة الفرنسية تجاه مالي:

المحور الآخر الذي تركز عليه الإدارة الفرنسية في مشروعها بمنطقة الساحل الافريقي، ومستعمراتها السابقة بصفة عامة، والجزائر ودول المغرب العربي بصفة خاصة هو المجال الثقافي، أو القيم والمعايير الثقافية الفرنسية التي " تعد من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الخارجية والعالمية الفرنسية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود بضرورة

---

1 – جريدة الخبر، العدد 5301، بتاريخ 2008/04/21.

2– Salifou andré.op.Cit.P24.

3 – سالم برقوق: **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي:** مجلة العالم الاستراتيجي. العدد 3. ماي 2008، الجزائر. ص 2.

حفاظها على موقع ثقافي لغوي متميز عالميا وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي "[1]، ومن أجل تكريس وجودها الثقافي غداة استقلال دول منطقة الساحل الافريقي، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنهوض المرافقة لها.

فإصرار فرنسا على الحفاظ على هذه الآليات التربوية كحق من الحقوق الامتيازية التي تحصلت عليها تعاقديا يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لإستراتيجية واعية لتقزيم وإضعاف دول المنطقة، كما يقول فرانسوا بيرو[2]، فهذه الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، لكنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول، يقول "تيبو" في هذا المجال ما يلي:

"سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية الفرنسية على ضمان استمرار عمليات الهيمنة الفرنسية على المنطقة، لأن هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية / نظام سياسي/ خادمة للامبريالية الفرنسية خاصة بعمل النخب الحاكمة على تشكيل الشعور الجماعي بما يتماشى ومنطق ترويض الإرادات واستعبادها، كما أن النخب التي تكونت بلغة موليير وتستخدمها كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم بتطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأصناف الثقافية، واللغوية الاغترابية مع خلق كل العراقيل الذكية لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية غير الحاكمة والنخب المعربة التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي والسياسي".[3]

وهذا ما يجعل التعاون الثقافي كما يقول ألفريد قروسي مجرد آلة شيطانية لإحكام الهيمنة الفرنسية على المستعمرات السابقة واستمرارها خاصة وأن هذه الأوامر الثقافية واللغوية والقيمية هي روابط صعبة التفسير.[4]

وتقوم هذه السياسة على استخدام مجموعة من آليات إحكام التبعية الثقافية منها:

1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية، خاصة في مجالي التربية والتعليم.

2- ترقية الوجود اللغوي الفرنسي سواء عن طريق الربط العضوي لعمليات عرقلة مشاريع التعريب بفعل الضغوطات السياسية، أو دعم مشاريع الإدماج اللغوي للفرنسية في المنظومة السياسية الثقافية، بل وحتى الرسمية بدعم الأدوات الإعلامية الخاصة، أو تغذية المنظومة الثقافية بالبرامج الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية والمسرحية والموسيقية، لتدعيم الحس الثقافي الفرنسي، لكي تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخب السياسية الحاكمة التي تعاني

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه..

[4] – المرجع نفسه.

من الاغتراب الثقافي في مجتمعاتها مما سوف يدعم بالضرورة حظوظ نجاح المشروع الفرنسي في المنطقة الهادف إلى كسر اللغة العربية، وتحطيم الإدراك تجاه حضارة شعوب المنطقة ودينها.

3- تقوم المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية المنتشرة في دول المنطقة بالدور المحوري في نشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية.

وينتج عن هذه السياسة المركبة و بعيدة المدى والمرامي ما يلي: [1]

1. اغتراب ثقافي للنخب مما يخلق شروخات ثقافية واجتماعية، وإيديولوجية خطيرة قد تؤدي لانفصامات مرضية مزمنة في الهوية في هذه المجتمعات.
2. تغذية القابلية الجماعية للتبعية على الأقل على المستوى النخبوي لفرنسا.
3. القابلية للتبعية سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما يعمق التبعية البنيوية لهذه الدول تجاه فرنسا.

فمن التأثيرات البنيوية والمرضية يظهر لنا تركيز فرنسا على البعد الثقافي في سياستها الخارجية، ومشروعها في منطقة الساحل الافريقي، لأنه يشكل الإطار المسهل لعمليات قولبة الأذواق والعلاقات بما يتماشى ومخططات الصدارة العالمية لفرنسا على المستويات الثقافية وسياسيا واقتصاديا لأنه لا يمكن الفصل إلا إجرائيا وتحليليا بين كل أبعاد التبعية والهيمنة.

ثالثا: التدخل الفرنسي في مالي:

الأسباب المفجرة للنزاع: إن ما بدأ كتمرد علماني في مالي وفر ملاذاً آمناً للجماعات الجهادية الثلاث. فتعاون الوطنيين التوارق في البداية مع MUJAO و AQIM و Ansar Dine في ما يسمى بزواج المصلحة. وبلغ ذلك ذروته بإخلاء الجيش المالي من الشمال وفي 6 أفريل 2012، أعلنت MLNA استقلال أزواد .

وانقسمت الأحزاب المنتصرة على الفور تقريباً بعد أن تحولت مواقف السكان المحليين ضد الحركة الوطنية لتحرير أزواد بعد حالات الإعدام والنهب. فتحول بعض المقاتلين طواعية إلى الجماعات الإسلامية، في حين أن البعض الآخر اجتذبهم جهات أعطتهم مقابل مالي أفضل. وبحلول نهاية جوان، حسمت عدة مواجهات عنيفة، حيث لم تعد الحركة الوطنية لتحرير أزواد قادرة على السيطرة على الوضع، حيث تولت الجماعات الجهادية الثلاث السيطرة على الميدان ورحبت عناصر من السكان المحليين في الشمال بالجهاديين، متوقعين العودة إلى العدالة بعد أن عانوا من ظلم الدولة وتبعه غياب القانون في ظل الحركة الوطنية لتحرير أزواد. كما ضمن الجهاديون استمرارهم في توفير الخدمات الأساسية للدولة، وفي بعض الحالات قاموا بعمل أفضل من السلطات الحكومية التي

[1] – مصطفى صايج: **ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية – الجزائرية**، يومية البلاد الجزائرية، عدد يوم 12 مارس 2006

استبدلوها[1]. هذا المفهوم الخاص بالسياسة الداخلية أو شبه الدولة، الذي قدمه جورج كلوت Georg Klute، يوضح كيف كان الجهاديون قادرين على المطالبة بشرعية ودعم معينين بين السكان المحليين. ولكن مع التفسير القاسي للشريعة والعقوبات التي تم تطبيقها أدى إلى غضب السكان المحليين حيث لم يُسمح بأي سجائر أو مشروبات كحولية، وتم حظر الموسيقى والرقص – وهي إهانة للثقافة المحلية– وتدمير الأضرحة الموقرة في تمبكتو من قبل أنصار الدين. ونتيجة لذلك، عندما هزمت القوات الفرنسية الجهاديين أثناء عملية سيرفال، تم الترحيب بهم كمحررين.

بينما كانت تحت سيطرة الجهاديين، جذبت شمال مالي مقاتلين أجانب من جميع أنحاء إفريقيا وحتى أوروبا. وطبقاً لمصادر المخابرات الفرنسية، فإن 15 مقاتلاً أجنبياً على الأقل من الجنسية الفرنسية قد انضموا إلى الجماعات الإرهابية، وتم إلقاء القبض على اثنين منهم في وقت لاحق أثناء عملية سيرفال وتم تسليمهما فوراً إلى فرنسا[2]. فقد جاء العديد من المتطوعين الشباب من السودان وتونس وليبيا إلى مالي للانضمام إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وتم إنشاء معسكرات تدريب الإرهابيين ومصانع العبوات المتفجرة(IED)، حتى مع وجود مقاتلين من جماعة بوكو حرام الإرهابية النيجيرية الذين يحضرون معسكرات تدريب في مالي[3]. وعلى هذا النحو، شكل الملاذ الآمن تهديدًا أمنيًا خطيرًا للمنطقة، جذب الجهاديين وتزويدهم بالتدريب والمزيد من الدعاية. فخلال فترة سيطرتهم على شمال مالي، توسعت الجماعات الجهادية المختلفة بشكل كبير في الحجم. على سبيل المثال، كان عدد مقاتلي MOJAO يقدر بحوالي 40 عضوًا في خريف عام 2012، ولكنه أصبح بين 400–500 عند التدخل الفرنسي في جانفي 2013. وكان التوسع ذا أهمية كبيرة بالنسبة للقاعدة في والتي نمت من حوالي 350 مقاتلاً في عام 2011، إلى 1500 وفقا للتقديرات الفرنسية[4]. خلال فترة ولايتهم في الشمال، لم يواجهوا أي قيود في حملة التجنيد الخاصة بهم، والعديد من المجندين من المجتمعات الساخطة وخاصة الأطفال الجنود انضموا إلى صفوفهم. سواء اجتذبت المتطوعين من خلال الأيديولوجية، فقدموا لهم أحد الخيارات القليلة لكسب دخل معقول (بتمويل من أموال المخدرات أو

---

1 – IRIN News, **Islamists lure back northeners**, 2012, accessed 30 November 2015, http://www.irinnews.org/report/96578/mali-islamists-lure-back-northerners

2 – Isabelle Lasserre and Thierry Oberlé, ***Notre guerre secrète au Mali. Les nouvelles menaces contre la France***, Fayard, Paris 2013, p44

3 – David Blair, **Timbuktu: al-Qaeda's terrorist training academy in the Mali desert**, *The Daily Telegraph*, 11 February 2013, accessed 25 November 2015, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/mali/9860822/Timbuktu-al-Qaedas-terrorist-training-academy-in-the-Mali-desert.htm

4 – Isabelle Lasserre and Thierry Oberlé, ***Notre guerre secrète au Mali. Les nouvelles menaces contre la France***, Fayard, Paris, 2013, 43-44.

الفدية)، أو الضغط عليهم في الخدمة، ربما كانت المجموعات مستمرة في التوسع لو لم يكن التدخل في جانفي 2013.[1]

يخضع وضع القوات الفرنسية في مالي لاتفاق وضع القوات بين فرنسا ومالي، والذي تم توقيعه في باماكو في 7 مارس 2013، وفي كولوبا Koulouba في 8 مارس 2013[2] حيث تبادل البلدان رسائل تفيد بأنهما "قلقان بشكل كبير من الوضع الذي يؤثر حاليا على شمال إقليم جمهورية مالي ويحرصان على احترام السلامة الإقليمية لمالي، مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة والقرارات 2056 (2012) و2071 (2012) و2085 (2012) لمجلس الأمن، والطلب الصريح من حكومة مالي بالتدخل وبالتالي، وضع الاتفاق بعد أقل من شهرين من المرحلة الأولية التدخل الفرنسي، وبموجب هذا الاتفاق، أثناء نشر القوات الفرنسية في مالي، فإن القوات الفرنسية ملزمة بالالتزام بالقانون المحلي لمالي ولكنها تتمتع بدرجة من الحصانة من الملاحقة القضائية من جانب السلطات المالية. وعلى وجه التحديد، تُمنح القوات الفرنسية في مالي نفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها "الخبراء الموفدين في مهمة" بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالامتيازات والحصانات لعام 1946.

بموجب اتفاقية القوات المسلحة الفرنسية – المالية، يُسمح للأفراد العسكريين الفرنسيين بدخول مالي دون تأشيرة، وبدلاً من ذلك يحتاجون ببساطة إلى بطاقة هوية عسكرية. وبموجب الاتفاق، تظل القوات الفرنسية تحت القيادة الفرنسية وتخضع للسلطة التأديبية الفرنسية حصريًا ؛ ويسمح لأفرادها بالتنقل دون قيود في جميع أنحاء مالي (بما في ذلك المجال الجوي المالي) ؛ ويُسمح لهم بالحفاظ على الأسلحة والذخائر اللازمة لتنفيذ مهمتهم وحملها.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية القوات المسلحة الفرنسية – المالية تنص أيضًا على أن القوات الفرنسية ستعامل الأشخاص الذين تحتجزهم القوات الفرنسية وفقًا لقانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي لحقوق.

[1] – Ibid

[2]– انظر أمر رقم 364 لسنة 2013 مؤرخ في 29 أفريل 2013 يتعلق بنشر الاتفاق في شكل تبادل رسائل بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة مالي يحدد وضع قوة "سيرفال" الموقعة في باماكو في 7 مارس 2013 وفي كولوبا في 8 مارس 2013 والمرسوم رقم 2013–368 بتاريخ 29 أبريل 2013 بشأن نشر الاتفاق في شكل تبادل للرسائل بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المالية لتحديد وضع القوة "Serval"، جريدة رسمية من جمهورية فرنسا ليوم 30 أفريل2013 ، ص. 7426، متاح على الموقع التالي:
http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do؟cidTexte=JORFTEXT000027376103

وقد أكد المسؤولون الفرنسيون عددا من القواعد القانونية لتبرير تدخلهم العسكري في مالي. حيث كانت الإشارة الأولية إلى ميثاق الأمم المتحدة ككل: "فرنسا، بناء على طلب رئيس مالي، ومع احترام ميثاق الأمم المتحدة، تعهدت بدعم جيش مالي ضد العدوان الإرهابي الذي يهدد الدولة المالية، بعد ذلك، استشهدوا بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة كأساس لعمل عسكري. وفي وقت لاحق أشارت الحجج إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 كأساس للتدخل، وكذلك القرار رقم 2056 والقرار رقم 2071، صدر في 12 أكتوبر 2012. وقرار مجلس الأمن رقم 2085، الصادر في 20 ديسمبر 2012، غير أن جميع هذه القرارات لا تدعو صراحة أي دولة عضو إلى التدخل، ولا تحتوي على أي من العبارات المعتادة المستخدمة في الإذن باستخدام القوة العسكرية.

تم وضع إطار السياسة العامة المؤدي إلى التدخل العسكري خلال أول اجتماع لمجلس الدفاع، وهو اجتماع حكومي حول الدفاع برئاسة الرئيس هولاند، في ماي 2012.[1] وفي تلك الأثناء، احتجزت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ستة رهائن فرنسيين، وخلص مجلس الوزراء إلى أن اتباع نهج جديد أكثر عدوانية كان ضروريًا لإخلاء شمال مالي من القاعدة وحلفائها. وتم التفكير في ثلاثة خيارات: بناء الجيش المالي، والدعم الدولي لنشر القوات الأفريقية، والشروع في بعثة أوروبية لمساعدة وتدريب الجيش المالي.

بدأ وزير الدفاع جان إيف لو دريان جولة في العواصم الأوروبية لحشد الدعم لمهمة الاتحاد الأوروبي ووضع قضية الإرهاب في منطقة الساحل على جدول الأعمال السياسي. وخلالها تبلور مساران: بعثة الدعم الأفريقية إلى مالي (MISMA) وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي إلى مالي.(EUTM)

كان مسار الحصول على الدعم في أوروبا لبعثة تدريب عسكرية للاتحاد الأوروبي يأخذ فترة طويلة، نتيجة للإجراءات المؤسسية التي تحكم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي(CFSP) .

في مارس 2011، تم إطلاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، وكان هناك إجماع دولي على الحاجة إلى نهج إقليمي لهذا المجال الاستراتيجي الهام لأوروبا. بيد أن الإجراء المتعلق بصياغة خطة، وخلق حلفاء، والحفاظ على الزخم لإقامة البعثة، كان مضيعة للوقت. فالمجلس الأوروبي لوزراء الخارجية وافق أكتوبر في 2012 على "تسريع التخطيط" لمهمة التدريب[2]. وكان هذا يشمل حوالي أربعة إلى خمسمائة مدرب أوروبي لإعادة تنظيم وإعداد قوات الدفاع المالية في سعيهم لاستعادة الشمال، وكل ذلك في إطار القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وحقوق

---

1 – Ibid

2 –European Council, **European Council 18/19 October 2012, Conclusions**, 2012, 13, accessed 25 November 2015.

الإنسان. في هذه الأثناء كانت فرنسا قد بدأت بالفعل عملية سيرفال. إن وجهة نظر باريس حول دور الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة المالية موصوفة بإيجاز في تقرير برلماني، وخلصت إلى أن الاتحاد الأوروبي "فوت فرصة" وكان توازن مشاركة الاتحاد الأوروبي "مرًا إلى حد ما"، مع إثبات الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أنه غير قادر على تلبية طموحاتها، بعد ليبيا لم يكن جيران مالي الأفارقة، باستثناء الجزائر، في حاجة ماسة إلى تبني موقف أكثر حزماً. بعد الانقلاب في مارس 2012، أوقفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) عضوية مالي واعتمدت مجموعة من العقوبات ضد المجلس العسكري في باماكو[1]. وقد ألغيت هذه الإجراءات عندما توسط رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري Blaise Compaoré في اتفاق توصل إلى أن المجلس التشريعي يمكنه السماح للرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري بالحكم لمساعدة باماكو في قتال المتمردين والإرهابيين في الشمال.

في وقت لاحق، خططت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار MICEMAغير أن الخلافات الداخلية والخارجية حالت دون التوصل إلى إجماع وإعاقة خلق هذه القوة. وكانت الجزائر حذرة خصوصا من العمل العسكري، وأعربت بقوة عن ضرورة إعطاء الأفضلية للحل عن طريق التفاوض[2].

في 11 نوفمبر 2012 في أبوجا، نيجيريا، وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على تشكيل قوة أفريقية قوية قوامها 3.300 جندي لمساعدة القوات المالية على استعادة شمال مالي. وحيث أن تفويض الأمم المتحدة كان ضروريًا، وكان التمويل ضروريًا – وهذا لم يكن من الممكن توفيره من قبل الاتحاد الأفريقي – فقد تم تحويل عملية إنشاء وتفويض المهمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عبر الاتحاد الإفريقي. لإقرار أي شكل من أشكال التدخل العسكري[3]. وقد كانت الزيارة التي قام بها الرئيس هولاند إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2012 تهدف إلى تهدئة العلاقات واطلاعه على خطة فرنسا على الحدود الجنوبية للجزائر.

في 11 جانفي 2013، أطلقت غارات جوية من قبل المقاتلات الفرنسية رافال وميراج Rafale and Mirage ايدانا ببدأ عملية سيرفال، سميت العملية باسم نوع من القطط الصحراوية. ويمكن تقسيم العملية العسكرية على ثلاث مراحل: وقف الهجوم القادم من الشمال، واستعادة الشمال من سيطرة الإرهابيين وتطهير مخبئهم في أدرار إفوغاس.

---

1 –ECOWAS consists of 15 states. **Mali and all its neighbours, save Mauritania and Algeria**, are members. .

2 –Lori–Anne Théroux–Bénoni, **The long path to MINUSMA: Assessing the international response to the crisis in Mali**, *Peacekeeping in Africa*, ed. Thierry Tardy and Marco Wyss,: Routledge, New York, 2014, p 173

3 Al "**ECOWAS agrees to Mali intervention force**," *Al Jazeera,* 12 November 2012, accessed 25 November 2015

وبحلول أفريل اختُتمت العمليات القتالية الرئيسية، حيث خسر الجيش الفرنسي ستة قتلى في المعارك وخسرت ثلاث مجموعات جهادية مختلفة ما يقدر بـ 700 مقاتل. وبالإضافة إلى ذلك، تم أسر نحو 450 سجيناً، كثير منهم من المقاتلين الأجانب أو الجنود الأطفال، وتم تسليم جميعهم إلى السلطات المالية[1].

حصلت فرنسا على دعم لوجستي كبير من مختلف الحلفاء الأوروبيين. وجاء هذا الدعم في الغالب على شكل طائرات شحن من طراز C-17 و Hercules وأثبتت ضرورة وصول الإمدادات إلى المسرح. قامت المملكة المتحدة وكندا وألمانيا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى بتقديم طائرات عديدة خاصة بها، في حين تم جلب كمية كبيرة من المعدات بواسطة سفن الشحن الفرنسية. كانت الولايات المتحدة بطيئة في البداية في الاستجابة للمطالب الفرنسية للحصول على المساعدة العسكرية.[2] إلى غاية 26 جانفي 2013 بعد أزمة رهائن تيقنتورين، حيث عرض على وزير الدفاع ليون بانيتا Leon Panetta تقديم المساعدة في مجال تزويد الطائرات بالوقود جوًا[3]. كان هذا بمثابة عنصر تمكين حيوي للقوة، بالنظر إلى المسافات الهائلة التي يجب تغطيتها. بالنسبة للطلعات القتالية المباشرة من المطارات في فرنسا، كانت الطائرات بحاجة للتزود بالوقود سبع مرات خلال رحلتها. كما أن المسافة بين الاقلاع الجوي في تشاد وساحة المعركة في شمال مالي كانت تحتاج أيضًا إلى إعادة التزود بالوقود في الطائرات، وقد أثبتت المساعدة الأمريكية قيمتها عدة مرات.

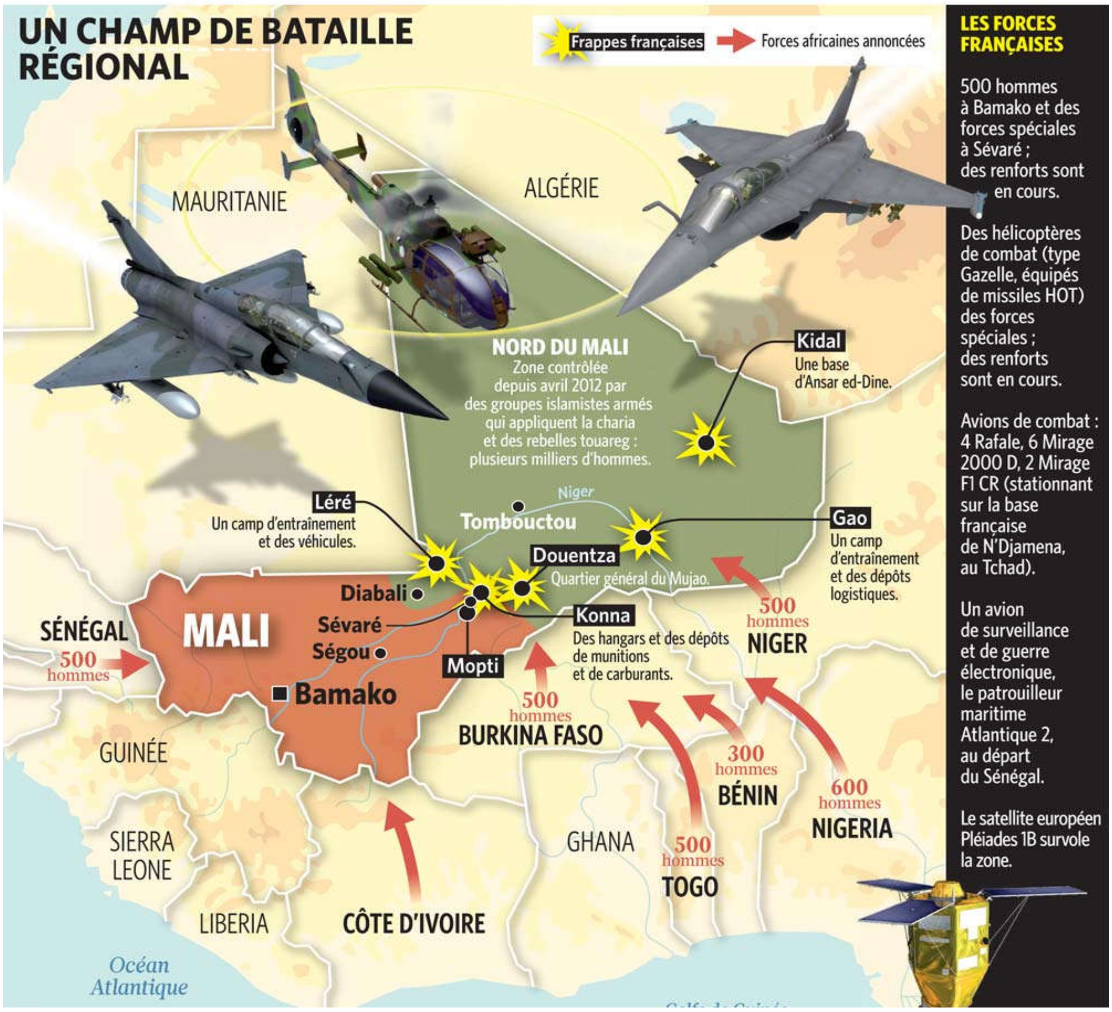
---

[1] -Sergei Boeke and Antonin Tisseron, **Mali's Long Road Ahead**, The RUSI Journal 159, no. 5 , 2014.

[2] -Jean Fleury, **La France En Guerre Au Mali: Les Combats D'aqmi Et La Révolte Des Touareg** , Picollec, Paris, 2013, pp148-149.

[3] -Ingrid Formanek and Dana Ford, **U.S. steps up involvement in Mali**, *CNN,* 28 January 2013, accessed 23 November 2015, http://edition.cnn.com/2013/01/26/world/africa/mali-unrest/

L'EXPRESS



الخريطة رقم (11): عملية سرفال التي تبين التدخل الفرنسي في مالي

أهداف البعثة والسرد الاستراتيجي:

منذ بداية الحملة العسكرية الفرنسية في مالي، تم توصيل أهداف واضحة للجمهور. في 12 جانفي 2013، أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية الأهداف الرسمية لعملية سيرفال. وهي[(1)]:

1) وقف التقدم الجهادي.
2) منع الجماعات الجهادية من تعريض الاستقرار في مالي للخطر.
3) حماية المواطنين الأوروبيين والفرنسيين بصفة خاصة في مالي.

[1] –Ministère de la Défense, **Conference De Presse Du Ministre De La Défense, Jean–Yves Le Drian**, 12 January 2013

وبعد ذلك بيوم واحد، أضاف وزير الخارجية الفرنسي هدف رابع وهو استعادة السلامة الإقليمية المالية، الذي كان الهدف النهائي لعملية سيرفال.

إن الهدف من حماية 6000 مواطن فرنسي في باماكو يوفر لهم مصلحة وطنية محددة بوضوح، لكنهم لا يذكرون أن معظمهم يحملون جنسية مزدوجة، مثلما يحمل العديد من الوزراء الحاليين في مالي جواز سفر فرنسي. ومن الممكن أيضًا مناقشة ما إذا كانت باماكو مدينة بها أكثر من مليون نسمة، كانت تحت التهديد من السقوط في يد بضعة آلاف من الارهابيين. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا فرنسا ولا حكومة مالي يمكن أن يدير هذا الخطر، وقد تم الترحيب بالمساعدة الفرنسية لصد الهجوم. بالنسبة للقادة العسكريين الفرنسيين، تمت صياغة مهمتهم بطريقة واضحة وموجزة، والتي منحتهم فسحة كافية لتحقيق هدفهم التكتيكي[1].

ترجمت أهداف العملية إلى سرد استراتيجي بتعبير لورانس فريدمان Lawrence Freedman الذي قدم مصطلح "السرد الاستراتيجي" إلى مجال العلاقات الدولية، بأنه "خطوط قصة مقنعة يمكن أن تفسر الأحداث بشكل مقنع ومن خلالها يمكن استخلاص الاستدلالات"[2]. ففي الوقت الذي كانت هناك القليل من "الأخبار السيئة" قادمة من الخطوط الأمامية، حيث تكبدت القوات الفرنسية خسائر محدودة ولا توجد صور لأضرار جانبية أو إصابات بين المدنيين تقوض الأمن العام. وصفت مراسلون بلا حدود الحرب بأنها "صور حربية" وليست حرب كاملة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم السماح للصحفيين بالوصول إلى الشمال والمناطق الأخرى التي وقع فيها القتال.

بشكل عام، على الرغم من ذلك، تلقت عملية سيرفال قبولا واسع النطاق في فرنسا، وكان مدعوما من قبل الرأي العام في الداخل.

لعب الهجوم الإرهابي على منشأة الغاز في أمناس الغازية في الجزائر في 17 جانفي 2013 دورا هاما في تحفيز الرأي العام الدولي، حيث روج المهاجمون لعمليتهم على أنها انتقام من دعم الحكومة الجزائرية لعملية سيرفال، لم تثبت أزمة In Amenas فقط أن الإرهاب في الساحل شكل تهديدًا خطيرًا للمنطقة، ولكنه ساعد أيضًا في تقديم الدعم السياسي الدولي للتدخل الفرنسي.

---

[1] -Jean-Dominique Merchet, **Général Barrera: 'Mes ordres étaient clairs: Détruisez les djihadistes!**, *L'Opinion,* 11 July 2013, accessed 30 November 2015, http://www.lopinion.fr/11-juillet-2013/general-barrera-mes-ordres-etaient-clairs-detruisez-djihadistes-1942

[2] -Lawrence Freedman, ***The Transformation of Strategic Affairs,*** Routledge, London, 2006, p 22.

تمكنت عملية سرفال من استرجاع المدن الشمالية بسرعة نسبية[1]. وقد قُتل أبو زيد، أحد أهم قادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في غارة جوية، وقتل معظم أفراد كتيبته، ولم يتم العثور على أي من الرهائن المحتجزين لدى القاعدة والذين تم إطلاق سراحهم بعد عدة أشهر، ربما مقابل فدية كبيرة.

وقد كانت مشاركة الجيش المالي خلال مرحلة القتال في عملية سيرفال محدودة، بسبب كون مهمة الاتحاد الأوروبي لتدريب الجيش المالي، لا زالت لم تبدأ بعد، ولم تكن هناك مخاوف حول القدرات العسكرية للوحدات المختلفة فقط، ولكن كانت هناك مخاوف من العداوة المفتوحة بين القبعات الحمراء والخضراء، ففي بعض الأحيان، أدى ذلك إلى اندلاع معارك بين وحدات الجيش هذه، مع وقوع العديد من الضحايا نتيجة لذلك.

كان دور الجيش في السياسة مثيرًا للجدل أيضًا، على الرغم من أن الجنرال سانوغو قد تخلى رسميا عن السلطة للرئاسة المؤقتة، إلا أنه بقي مؤثرا جدا وراء الكواليس، في البداية تم تكريمه من قبل الرئيس المؤقت تراوري كرئيس للجنة خاصة. ليعتقل لاحقاً، وهو في السجن بتهمة الخيانة.

أما دور الجيش في توفير الأمن في الشمال مختلف حوله أيضًا، حيث أن العديد من الجماعات العرقية إما أن يدرك الجيش المالي بأنه غير قادر على ضمان حمايته لها، أو كانت ضحية لأعمال انتقامية وقمع. علاوة على ذلك، أشارت هيومن رايتس ووتش إلى الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها الجيش المالي، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي وقد يعود هذا إلى تواطؤ الجيش المالي مع ميليشيات الدفاع عن النفس التي تهاجم المدنيين في التسعينيات[2].

وفيما يتعلق بتحديات التعاون مع الجيش المالي، تلقت القوات الفرنسية المساعدة وخاصة الاستخبارات من حليف آخر مثير للمشاكل حسب فرنسا وهو: الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقد أدرك هؤلاء المقاتلون التوارق الفرصة للانتقام من الجهاديين، الذين كانوا حلفاءهم في الأشهر الأولى من عام 2012، لكنهم انقلبوا عليهم.

وفي عدة حالات، أسر مقاتلو الحركة الوطنية لتحرير أزواد القادة الجهاديين والمقاتلين، وسلموهم إلى القوات الفرنسية. لم يكن لدى فرنسا خيار كبير في قبول تحالفها، لكن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كانت لا تزال معارضة تمامًا لهدف إعادة سلطة الحكومة المالية في الشمال. استفادوا من الفراغ الأمني الذي ظهر في بعض المناطق الشمالية بعد التحرير، وسيطر مقاتلوهم على مدينة كيدال. وتم

---

1 –Sarah Halifa–Legrand and Vincent Jauvert, **Mali: Les Secrets D'une Guerre Éclair**, *L'Obs,* 11 June 2013, accessed 23 November 2015, http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20130607.OBS2446/mali–les–secrets–d–une–guerre–eclair.html

2 – Jean Sebastian Lecocq, ***That Desert Is Our Country: Tuareg Rebellions and Competing Nationalisms in Contemporary Mali,*** Universiteit van Amsterdam, Amsterdam 2012, p 272.

إبلاغ السلطات المالية بأن "قوات الأمن، لم تكن موضع ترحيب في هذه المدينة. لتندلع المواجهة في أعمال عنف مفتوحة في ماي 2014، عندما اختارت الحكومة فرض هذه القضية.

لقد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تولت السلطة من AFISMA بعد فترة طويلة من المداولات. في العملية المؤدية إلى منحها الولاية من AFISMA في ديسمبر عام 2012، والأمانة العامة للأمم المتحدة أكدت في البداية الأوضاع الهيكلية المعقدة التي كانت جزءا من الأزمة في مالي، وأعربت عن التردد القوي نحو الدور العسكري المحتمل للأمم المتحدة[1]. وبمجرد أن أطلقت فرنسا التدخل العسكري، عملت على إضفاء الطابع الرسمي على عملية سيرفال كقوة موازية يمكنها دعم البعثة عند الحاجة. واعتبرت من المهم الإبقاء على تمييز واضح "بين المهام الأساسية لحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار المتوخاة وأنشطة إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب التابعة للقوة الموازية". في أفريل 2013، صدر القرار 2100، بنقل السلطة من AFISMA وبالرغم من أن ولاية البعثة المتكاملة قوية، فإن قوة الأمم المتحدة كانت تناضل في بعض الأحيان من أجل الجمع بين الأدوار المتعارضة المحتملين على الانضمام. من ناحية، تكلف البعثة المتكاملة بمساعدة دولة مالي في إعادة سيادتها على جميع أراضيها، في حين أن القوة الدولية لتحقيق الاستقرار هي وسيط بين الحكومة والجماعات المسلحة. فالعديد من هذه الفصائل ترغب، كهدف أولي، في منع دولة مالي من إعادة تأكيد قوتها في الشمال. وقد أدى هذا التصادم في الأدوار إلى اتهام أحد الطرفين أو الجانب الآخر بصورة متقطعة بكون البعثة غير محايدة. وقد تفاقم هذا الأمر بسبب حوادث قتلت فيها مروحيات الأباتشي متمردي التوارق وأيضا عندما أطلقت قوات الامم المتحدة النار على حشد من الناس، مما أسفر عن مقتل الكثير من المتضاهرين. [2]

لقد كانت الاولوية لعملية سرفال وMINUSMA هي ضمان نقل السلطة إلى حكومة شرعية جديدة. ولم تكن الحاجة إلى الانتخابات مبنية على فكرة تعزيز الديمقراطية فحسب، بل على الاستعاضة عن الحكومة المؤقتة المسؤولة بعد الانقلاب. وتسمح الانتخابات الحرة والنزيهة للمانحين الغربيين مرة أخرى بإرسال مساعدات التنمية والأموال إلى الحكومة الجديدة. حيث عُقدت الجولة الانتخابية الأولى في 28 جويلية 2013 وجرت الجولة الثانية في 11 أوت 2013. وبالرغم من الضغط لتأخير الانتخابات، مع تزايد المخاوف بشأن الأمن وعدم تصديق جميع السكان القادرين على التصويت، أصرت فرنسا عليها وبالرغم من الترهيب الذي هددت به الجماعات الإرهابية إلا أنه لم يحدث أي عنف خلال الانتخابات،

---

[1] –UN Security Council, **Report of the Secretary–General on the situation in Mali**, s/2012/894.

[2] –**Mali: UN mission wards off rebel attack; urges armed groups to respect ceasefire**, *UN News Centre,* 21 January 2015

ربما إشارة إلى أن الجماعات الإرهابية المختلفة لا تزال لم تتعافى من خسائرها التي تكبدتها خلال سيرفال. مما أعطى الفائز إبراهيم بوبكر كيتا (IBK) تفويضاً قويا[1].

إن استعادة نظام منتخب ديمقراطيا في مالي كان شرطا مسبقا هاما لاستئناف المعونة المقدمة من المانحين. حيث تم في 15 ماي 2013، تنظيم مؤتمر كبير للمانحين من أجل التنمية في بروكسل، من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا ومالي. وشارك في المؤتمر ثلاثة عشر رئيس دولة أو حكومة والعديد من وزراء الخارجية وأكثر من مائة وفد وطني. ووفقاً للاعلان المشترك، فقد تم بناء المؤتمر على مبدأ عدم وجود تنمية دون أمن، ولكن أيضاً لم يكن هناك أمن بدون تنمية[2].على أساس 12 أولوية مدرجة في خطة الإنعاش المستدام، قامت الجهات المانحة "بالتبرع بتقديم 3،25 مليار دولار في العامين المقبلين. والملاحظ هو عدم وجود أرقام مستقلة، ومن المحتمل أن كمية صغيرة نسبياً ستنتقل إلى المجتمعات المحلية في شمال مالي. كما أن التنسيق بين الجهات المانحة محدود أيضا. ويتضح ذلك من خلال حقيقة أن هناك 17 "استراتيجية ساحلية" مختلفة، مع تركيز كل من المنظمات الدولية والدول على عناصر مختلفة في نهجهم الخاص.

والملاحظ أن هذا المشروع هو كمحاولة لاسترجاع الأمن وليس لبناء السلم لأنه يجب معالجة الأسباب الجذرية المتسببة في أزمة 2012. وهذا لا يمكن أن يتم عن طريق الوسائل العسكرية الفرنسية فقط ولا حتي بإضافة المشاريع التنموية الاقتصادية إليها، لكن من منظور عملي، في صيف 2013، بدا أن جميع العناصر الضرورية لمساعدة مالي في إعادة البناء كانت موجودة، ولم يكن التفاؤل غير مبرر. حيث تم انتخاب IBK في وجعل مكافحة الفساد من الركائز الأساسية لوعوده الانتخابية. وكان المجتمع الدولي متورطاً بقوة، حيث تم التعهد بتقديم قدر كبير من المساعدة المالية وبدأت القوة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في الانتشار. كان الشمال هادئًا نسبيًا على الرغم من أن القوميين من التوارڤ MNLA كانوا يزرعون الخوف في مدينة كيدال الشمالية وما زالوا يعوقون عودة سلطات الدولة إلى المنطقة. وقد عانت الجماعات الجهادية المختلفة من خسائر كبيرة، أما أولئك الذين بقوا على قيد الحياة فقد سعوا إلى الأمان في الخارج (في الغالبية العظمى من جنوب ليبيا) أو حلوا في صفوف السكان. ووفقاً للجيش الفرنسي، فإن ثلث الجهاديين في الشمال قد تم تحييدهم أو قتلهم أو أسرهم بحلول أكتوبر 2013. ومع ذلك، سرعان ما عادت إلى السطح المشاكل المعقدة والكسور التي تعصف بالمجتمع المالي.

1- **Voter turnout data for Mali**, IDEA, accessed 30 November 2015, http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=145

2- **International donor conference: €3.25 billion mobilised by international community to rebuild Mali**, European Commission, 2013, accessed 23 November 2015, http://europa.eu/rapid/pressrelease_IP-13-429_en.htm

بعد عامين شهدت البلاد تدهورًا مطردًا في الوضع الأمني، وتبخر الكثير من التفاؤل في صيف عام 2013. وقد عانت الجماعات الجهادية المختلفة من خسائر كبيرة، أما أولئك الذين بقوا على قيد الحياة فقد سعوا إلى الأمان في الخارج (في الغالبية العظمى من جنوب ليبيا) أو حلوا في صفوف السكان.

وبالنسبة لفرنسا كانت استراتيجية الخروج العسكرية مقدمة على الأولوية السياسية والمالية. وقد شارك نحو 5000 فرد في عملية سيرفال، وتسببت المشاكل الملحة في الميزانية والأزمات التي وقعت في أماكن أخرى في سحب سريع لها. ولكن كما هو الحال مع العديد من التدخلات العسكرية، لم تكن تواريخ الانسحاب المعلنة علناً واقعية، وكان لابد من تعديلها على أرض الواقع. في مارس 2013، أعلن الرئيس هولاند أن عدد القوات سيخفض إلى 2.000 بعد الانتخابات الرئاسية في جويلية 2013، وإلى 1.000 بحلول نهاية عام 2013. بيد أن المخاوف الأمنية المتعلقة بالانتخابات كانت تستلزم وجود قوات أكبر على الأرض مما هو متوقع. في سبتمبر 2013، بعد شهر واحد من الانتخابات، كانت عملية سيرفال تتألف من 3.200 جندي فرنسي، وفي جانفي 2014 كان لا يزال هناك أكثر من 2.500 جندي على الأرض ولكن عندما تم إنهاء سيرفال في أوت 2014، وأطلق بارخان، غطت البعثة الإقليمية الجديدة 3.000 رجل. غير أنه سينتشر على البلدان الخمسة في تشاد وبوركينا فاسو والنيجر ومالي وموريتانيا في منطقة شاسعة. وعلى الرغم من وجود انحراف كبير عن التخطيط الأصلي في محاولة لإصلاح الخلل التخطيطي ميدانيا، إلا أن الوجود الموسع للقوات في مالي لم يحل المشاكل السياسية في الداخل؛ ولم البعثة تعد فرنسا تتمتع بتأييد واسع النطاق في شمال مالي.

المطلب الثاني: المشروع الأمريكي: منطقة رمادية في طور الاستكشاف

إن السياسة الخارجية الأمريكية تخضع لقواعد وضوابط تصنعها القوى الفاعلة داخل النظام السياسي، وكثيرا ما يطغى على التصور الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية رؤية القوى المجتمعية المؤثرة خصوصا المركب الصناعي – العسكري، اللوبي النفطي، اللوبي الصهيوني– المسيحي، اللوبي الصهيوني– اليهودي، وعلى رأسه منظمة " الإيباك"، والملاحظة التي تبدو لنا مهمة أثناء التحليل الدقيق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، وهي أن النخبة الحاكمة تقبع خلف باب دوار يؤدي إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يقود إلى غرفة إدارة الشركات الصناعية العسكرية وتسيير الشركات النفطية، والاتجاه الثاني يؤدي إلى إدارة البيت الأبيض والسلطة التشريعية، ويبقى باب النخبة الحاكمة يدور بين الوظيفتين، اقتصادية مرة، وسياسية مرة أخرى، مما يضفي الكثير من التداخل بين المصالح

الذاتية للشركات في إطار السياسة الخارجية، والمبادئ الويلسونية القائمة على القيم الديمقراطية، والليبرالية، وحقوق الإنسان وغيرها.(1)

لقد تم التعامل مع منطقة الساحل الافريقي من طرف الولايات المتحدة لفترة طويلة سابقة على أنها " غير مجدية " انطلاقا من فرضية **الخواء الجغرافي للإقليم**، لكن كل شيء تحول مع بداية الألفية الثالثة بالتوجه نحو إستراتيجية جديدة في المنطقة تعتمد على ثلاث محاور وهي "الأمن"، "النفط"، "المنافسة".

وضمن هذه الإستراتيجية العامة بدأت الولايات المتحدة في مشروع لاحتواء كافة الدول الإفريقية راضية أو مكرهة تحت الغطاء العسكري الأمريكي بالتدريج حيث اقترح تقرير إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي (NSS) الصادر سنة 2002 أربع دول إفريقية رئيسية (جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا وإثيوبيا) للقيام بدور الحليف الاستراتيجي والتدخل العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب، حيث سارعت بعد ذلك بالنسبة لمنطقة الساحل الافريقي بالقيام بمجموعة من المبادرات التدريبية العسكرية والمناورات المشتركة بالإضافة إلى وضع برنامجين للتحرك، والتعاون العسكري، الأول تحت اسم (مبادرة عموم الساحل) والثاني تحت اسم (مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء).(13) بالإضافة للقيادة العسكرية الموحدة لإفريقيا "أفريكوم".

أولا: المبادرات التدريبية العسكرية والمناورات المشتركة في منطقة الساحل الافريقي:

بالإضافة لبرنامج المعونات التدريبية العسكرية التي تتيحها الولايات المتحدة لدول المنطقة في الإطار الثنائي تتيح مجموعة من المبادرات الإقليمية متعددة الأطراف، بهدف تعزيز القدرات الأمنية لدول المنطقة في الحرب على الإرهاب باستحداث درجة عالية من الاكتفاء الذاتي لدى جيوشها المحلية، أو لدعم عمليات حفظ السلام الدولية هناك.(2)

إن و.م.أ. تفضل أن تعتمد على الأفارقة لأبعد حد ممكن، كي تتجنب الحاجة للتورط أو التدخل العسكري الأمريكي المباشر، ومع ذلك فهي لا تستبعد ذلك الاحتمال، وتستعد له من خلال ممارسة أساليب المهام التدريبية في هذا المسرح من خلال المناورات المشتركة مع قوات دول المنطقة.

وتعتبر هذه النوعية من المناورات ذات أهمية خاصة، لأنها تتضمن الاستعداد الضروري لأكثر السيناريوهات احتمالا للتدخل الأمريكي المباشر في المنطقة، باعتبار أن الخطط الأمريكية مبنية على تجنب الوجود البري المستفز للأفارقة، وعلى تنفيذ العمليات من التشكيلات البحرية، المعدة بحيث

---

[1] – James Jay Carafano and Nile Gardiner, " **U.S.Military Assistance for Africa: A Better Solution**", The Heritage Foundation, Backgrounder 1697 , October 15,2003.

[2] – B.Greenbeg and D.Cain, " **US–Africa Partnership Are Key to Waging War on Terrorism** ", US Department of State, International Information Programs, 13 April 2005

تندفع إلى الأقاليم المنتجة للبترول بسرعة في غضون أسبوع، وتقتصر استخدام القواعد الأرضية على حالات العمليات البرية واسعة النطاق فقط.

وقد صرح وزير البحرية "جوردون إنجلاند"، في أوت 2006، بأن القوات البحرية تسعى لتعزيز عملياتها في منطقة الساحل والصحراء، لذلك فمن المقرر أن يزيد الأسطول السادس من وجود وحداته وقطعه البحرية في خليج غينيا، بحيث تتناصف مدة إبحارها بينه والبحر المتوسط، فتقضي نصف مدة إبحارها في المياه الدولية بخليج غينيا، وقد بدأت بالفعل مدة إبحار الأسطول في المنطقة في الارتفاع التدريجي منذ عام 2005، و أكد الأدميرال " هاري أولريك " قائد القوات البحرية في أوروبا وأفريقيا، أنه من المخطط زيادة الوجود البحري في الخليج تدريجيا تحت مظلة مبادرة " المحطات البحرية للأسطول العالمي "، وكشف أن المستهدف الارتفاع بمدة وجود الأسطول في مياه الخليج لتدوم طول العام، بعد أن كانت 12 يوما فقط عام 2004.[1]

كما تتيح الولايات المتحدة منذ التسعينيات مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية للدول الأفريقية، يتم تقديمها إما في صورة ثنائية أو جماعية، ومن أهمها مبادرة التفاعل مع الأزمات الأفريقية ACRI، وبرنامج القدرات المتقدمة لحفظ السلام الدولي EIPC، والبرنامج الأفريقي لحفظ السلام ARP وبرنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي IMET، وتعمل تلك البرامج نظريا على تشجيع احترام حقوق الإنسان والهيئات المدنية، باعتبارها من أهم جوانب القصور التي يعاني منها كثير من قوات الأمن الأفريقية.

ثم أجرت القيادة العسكرية الأمريكية، بعد أحداث سبتمبر 2001، مراجعة لرؤيتها الإستراتيجية لإقليم غرب أفريقيا، وتحولت بصفة أساسية من مجرد تدريب القوات لمهام حفظ السلام في أفريقيا إلى التدريب لمواجهة الإرهاب ولتأمين الطاقة، وكانت منطقة الصحراء الإفريقية هدفا رئيسيا لهذا التحول الإستراتيجي، باعتبارها تقع على خط المواجهة في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وفقا للرؤية الأمريكية.[2]

وتتميز البرامج العسكرية المنفذة في أفريقيا بانخفاض تكلفتها المالية، وبالتواضع البالغ لميزانيتها بالمقارنة بمثيلاتها في إقليم أخرى من العالم[3]، حيث بلغت 25.6 مليون عام 2004، وارتفعت إلى 61.5 مليون دولار عام 2005، ولكنها تراجعت إلى 20.1 مليون دولار عام 2006،

---

1 – Chris Amos , "**Navy Plans Yearlong Stay of West Africa**" , Reuters, june 1,2007.

2 – Alex Rolida , "**Pentagon: No Decision Yet on Military Assistance to Sao Tom** ", Voa News, 24 July

3 – James Jay Carafano and Nile Gardiner, " **U.S.Military Assistance for Africa: A Better Solution**", The Heritage Foundation, Backgrounder 1697 , October 15,2003.

ولذلك دأبت الإدارة في السنوات الأخيرة على طلب الترخيص بإعتمادات مالية إضافية لهذه البرامج التي ارتفعت أهميتها.

ثانيا: مبادرة عموم الساحل PSI :

قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل في7 نوفمبر 2002، واستهدف أربع دول هي مالي وموريتانيا والنيجر والتشاد،(انظر الخريطة رقم 11) بهدف تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، إذ صممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها، في مواجهة الأنشطة المريبة لانتقال الأشخاص والسلع والتصدي لعمليات تهريب السلاح والمخدرات وانتقال العناصر الإرهابية، وبموجب هذا البرنامج قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوروبية بتقديم خدمة التدريب لرفع كفاءة القوات المحلية وبناء قدراتها، الأمر الذي اشتمل على موضوعات التكتيكات الصغرى، والملاحة البرية لاكتساب مهارة الميدان عند العمل في الأقاليم الصحراوية، بالإضافة للدعم المادي بتوفير وسائل الانتقال المناسبة لطبيعة الأرض، ومعدات الاتصالات المتقدمة.[1]

وتضمنت المبادرة العمل على إنشاء عنصر التنسيق الأمني بين الدول المتجاورة وتنميطه في عمليات ضبط الحدود والسيطرة عليها، وجرى تطبيقها بين المجموعة المحدودة من تلك الدول كتجربة قابلة للتطوير والتوسع، حيث اشتملت على بناء آلية وتنظيم الجمع بين المسئولين عن الأجهزة المدنية والعسكرية المعنية بالدول الأربع لتشجيع أساليب التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها.

انتهت مبادرة PSI في ديسمبر 2004، واستطاعت أن تحقق بعض النجاحات، فقد تمكنت من تجهيز وحدة لرد الفعل السريع لدى كل من الدول الأربعة المشاركة فيها، ومن اكبر نجاحات البرنامج القبض على "عبد الرزاق البارا"، وهو شخصية بارزة في الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذي سلم إلى الحكومة الجزائرية في عام 2004.[2] كما سبقت الإشارة.

كما استفادت القوات الأمريكية من البرنامج، إذ أتيحت لها الفرصة للتدرب على العمل في البيئة الصحراوية المختلفة عما اعتادت عليه، وهي التي تمثل مسرح العمليات المحتملة في نطاق فرضيات المواجهة العالمية ضد الإرهاب، بالإضافة إلى ثبوت إمكانية الاعتماد على القوات المحلية بعد رفع كفاءتها لتعزيز القوات الأمريكية في تلك المواجهة، إلى جانب دور تلك المبادرة الفعال في تدعيم العلاقات العسكرية الثنائية بين الولايات المتحدة والشركاء الأفارقة الأربعة.[3] ومع ذلك فقد

---

[1] – **Pan Sahel Initiative (PSI)** site: http://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm, Retrieved on 18/05/2011

[2]– **Pan Sahel Initiative (PSI)** site: http://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm, Retrieved on 18/05/2011

[3] http://en.wikipedia.org/wiki/Pan_Sahel_Initiative The Pan-Sahel Initiative Retrieved on 20/05/2011

واجهت المبادرة بعضا من أوجه القصور، تمثلت في مشكلة التمويل غير الكافي، ومحدودية الأغراض والأهداف التي حددت لها، الأمر الذي جرى تداركه مع المبادرة الجديدة.

ثالثا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI :

أعلنت إدارة بوش في جوان 2005 عن هذه المبادرة لمتابعة إنجازات مبادرة عموم الساحل وتعميقها وذلك بهدف مساعدة حكومات المنطقة لتحسين السيطرة على أراضيها انطلاقا من فرضية الخواء الجغرافي في الإقليم حتى لا يصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية. وذلك بإتباع منهج شامل لبناء القدرات المحلية وتيسير التعاون بين حكومات دول المنطقة في الصراع مع التطرف الإسلامي.

وامتد مجال المبادرة الجديدة جغرافيا بضم دول أخرى من شمال أفريقيا وغربها والتعامل مع المنطقة ككل متكامل: (الجزائر وتشادو وماليو وموريتانياو والمغربو والنيجر والسنغال ونيجيريا وتونس وربما ليبيا في وقت لاحق إذا تحسنت العلاقات معها).[1] (انظر الخريطة رقم 11)

كما امتد نطاق أهداف المبادرة ليشمل المساعدة على تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وترسيخه، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتساعد المبادرة في حماية الحدود واستغلال الفرص المتاحة لاكتشاف الإرهابيين وردعهم، عن طريق توفير التدريب والمعدات الأساسية، والتركيز على المساعدة في تعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتخطيط العمليات بين دول المنطقة[2]، بالإضافة للاهتمام بالجوانب التنموية، وتوسيع أنشطة الدبلوماسية الشعبية وحملات التوعية، وتحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة، وتأمين الاعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، بغرض تحقيق تأمين أفضل للمناطق الحدودية بدعم إمكانات وحدات الحدود ومعاونتها على إغلاق حدودها وتأمينها، وتعزيزها في مواجهة عمليات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب، ورفع مهارات استخدام السلاح وتوفير سبل الاتصالات والملاحة والدوريات والرعاية الصحية.

كما امتد التطوير ليشمل فلسفة المبادرة ذاتها، فصار التركيز الأساسي فيها يقوم على الجهود الاستباقية والإجهاضية، عن طريق امتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية على البقاء في وضع دفاعي، من أجل تحقيق مفهوم الوقاية، وبالتالي زادت أهمية عنصر تبادل المعلومات

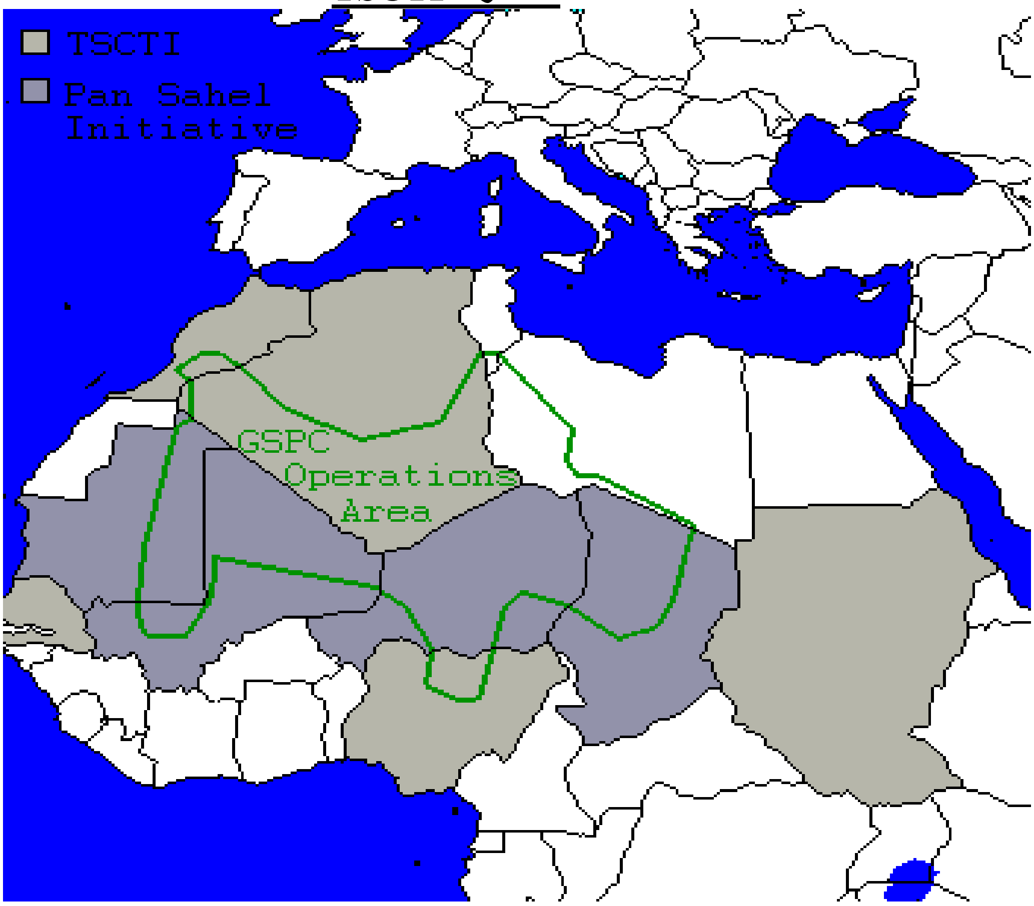
---

1 "**Statement of General James L. Jones, USMC, Commander, United States European Command, Before the Senate Foreign Relations Committee, on 28 September 2005**". Senate Foreign Relations Committee. 2005-09-28.

2 – http://www.senate.gov/~foreign/testimony/2005/JonesTestimony050928.pdf. , Retrieved on 20/05/2011

الإستخباراتية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الاستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة.[1]

الخريطة رقم(12): تبين الدول التي شملتها مبادرتي، عموم الساحل PSI ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI



المصدر: http://img178.imageshack.us/img178/9337/gspcpsitsctiqp6.png Retrieved on 08/05/2011

1 – **Trans-Sahara Counter terrorism Initiative [TSCTI]** site: http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm, Retrieved on 21/05/2011

وتشارك القوات الأمريكية في المبادرة بوحدات تتبع الأسطول السادس، الذي تشرف عليها القيادة الأوروبية EUCOM، وبررت الولايات المتحدة أسباب مشاركة قواتها في المبادرة بإتاحة الفرصة لتدريب عناصر البحرية الأمريكية على العمل في أجواء المنطقة.

ورغم اهتمام المبادرة بالعمل الجماعي متعددة الأطراف والتنسيق بينها، فهي تتضمن أيضا تصميم مجموعة من البرامج التكميلية على المستوى الثنائي، تراعي الظروف السائدة لدى كل دولة في المنطقة وتتناسب معها.[1]

وقد بدأ تنفيذ المبادرة بمناورات Flintlock 2005، التي جرت في يونيو 2005، وتكرر سنويا منذ ذلك الحين من منظور فعاليتها في مجابهة الجماعات الإرهابية وخطرها في الإقليم، وذلك بمشاركة من قوات العمليات الخاصة SOF الأمريكية التي تولت تدريب نحو ثلاثة آلاف من عناصر الوحدات العسكرية لدول إقليم غرب أفريقيا على التكتيكات العسكرية الكفيلة برفع مستوى الأمن والاستقرار الإقليمي، مع التركيز على المهارات التكتيكية الميدانية للوحدات الصغرى، وعمليات الإسقاط بالمظلات والملاحة البرية، والإطلاع بمهام دوريات الاستطلاع بالإضافة للتمرس بواجبات العمليات بنقطة القيادة، وبناء الكوادر القادرة على القيام بدور ضباط العمليات والأركان بمراكز القيادة على المستويات المختلفة بقصد تطوير مستوى التعاون العسكري الإقليمي.[2]

وقد اعتمد الكونجرس الأمريكي ميزانية قدرها 500 مليون دولار للمبادرة خلال خمسة أعوام، 100 مليون دولار في العام توجه إلى دعم إمكانات الدول المشتركة في جهود مكافحة الإرهاب، والتهديدات المحتملة من تنظيم القاعدة، وكذا من أجل دعم الأمن في بعض المناطق ذات الوجود الأمني الضعيف، بما في ذلك القيام بالمناورات العسكرية المشتركة مع الحلفاء في منطقة غرب أفريقيا.

رابعا: القيادة العسكرية الأميركية لإفريقيا (أفريكوم):

في 06 فيفري 2007 أعلن وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس" أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس "بوش" اعتمد قرارا بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية بدلا من الوضع الراهن الذي يقسم القارة إلى ثلاثة قيادات عسكرية، وهذه القيادة سميت باسم أفريكوم AFRICOM كاختصار لعبارة (Africa Command)، وتدار مؤقتا من قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة "شتوتغارت" الألمانية، وقد جاء هذا القرار تتويجا لمدة 10 سنوات من التفكير داخل

---

1 - "**New Counterterrorism Initiative to Focus on Saharan Africa**". American Forces Press Service. 2005-05-16. http://www.defenselink.mil/news/May2005/20050516_1126.html. , Retrieved on 17/05/2011

2 - "**Trans-Sahara Counterterrorism Initiative [TSCTI"].** GlobalSecurity.org. http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm. Retrieved Retrieved on 12/05/2011

وزارة الدفاع، الذي وصل إلى الاعتراف بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا، والاعتراف بأن السلام والاستقرار في القارة له آثار ليس فقط على القارة الإفريقية ولكن على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل.(1)

فالمهمة الرسمية لقيادة إفريقيا حسب البيانات الأمريكية، وموقع القيادة على الانترنت هي الإشراف على الأمن في القارة، وإدارة التعاون العسكري مع دولها، وتقديم الدعم العسكري للبعثات غير العسكرية، وتنفيذ العمليات العسكرية في حالة صدور أوامر بذلك.(2)

وقد فصل بوش في هذه الأهداف في الخطاب الذي خصه لإعلان إنشاء القيادة الجديدة قبل أكتوبر 2008،(3) حيث ركز على الشراكة مع الدول الإفريقية، ومساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن، وإدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي وزيادة مهارات الإفريقيين في محاربة الإرهاب، وتقديم المساعدات الإنسانية في حالة وقوع الكوارث الطبيعية، مع إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي مع التركيز في نشاطها على منطقة الساحل الافريقي (انظر الخريطة رقم 12).

1 – "**Islam in Northern Mali and the War on Terror**" by David Gutelius. Journal for Contemporary African Studies, January 2007.

2– About Africom.asp www.Africom.mil/ , Retrieved on 17/05/2011

3 – Ibid.

الخريطة رقم(13) تبين: المجال الجغرافي الرئيسي المقترح لنشاط أفريكوم



*Ti-n-Zaouatine (تين زواتين) بلدية تابعة لولاية تمنراست تقع في أقصى الحدود الجزائرية المالية.

المصدر:

www.stratfor.com/node/22507/archive1 Retrieved on10/05/2011

وفي ذات السياق ذاته صرح "ريان هنري" مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الدفاع بتاريخ 23 أفريل 2007 أن هدف "أفريكوم" هو أن لا تمارس دورا قياديا في القارة الإفريقية بل دورا داعما لجهود الزعامات الإفريقية".

وخلال الفترة الممتدة من 15 إلى 21 أفريل 2007 سعى مسؤولون عسكريون أمريكيون في جولات في ست دول إفريقية هي: إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا، بغرض تصحيح المفاهيم الخاطئة حسبهم عن القيادة الجديدة.

كما عرضت في هذا السياق على الجزائر استضافة مقر القيادة "أفريكوم" في أقصى صحرائها(<u>أنظر الخريطة أعلاه</u>)، إلا أن الجزائر رفضت هذا المقترح بشدة بدعوى عدم قبول الوجود العسكري لأي كان على أراضيها، وهو نفس الموقف الذي اتخذ من طرف النظام المالي، وقد عبر عنه صراحة الرئيس المالي أثناء زيارته الجزائر.[(1)]

في حين عرضت المملكة المغربية على الولايات المتحدة احتضان مقر القيادة، حسب معهد الدراسات والأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، لكن البنتاغون لم يتخذ أي قرار بعد في الموضوع.[(2)] وقد أعلن في النصف الأول لسنة 2009 عن احتمال إلغاء المشروع نهائيا خاصة مع مجيء إدارة أوباما التي لديها تصور مغاير لإدارة بوش حول كيفية إدارة الحرب على الإرهاب.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الأغراض الحقيقية من وراء إنشاء القيادة الإفريقية المستقلة هذه؟.

هل الجيش الأمريكي هو الأداة المناسبة لمسعى مساعدة تنمية الساحل الافريقي؟ هل يتعين على الجنود الأمريكيين تنسيق حفر الآبار، وتلقيح الحيوانات، ومشاريع التنمية الأخرى؟ هل سيؤدي الوجود العسكري الأمريكي إلى مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار في المنطقة أم أنه سيتحول إلى نقطة جذب جديدة للإرهاب ومناهضة أمريكا ؟[(3)]

إن معظم المحللين يميلون إلى القول أن تلك المبررات هي للاستهلاك المحلي، وأن الهدف الحقيقي يخضع للكثير من المصالح المتبادلة بين القادة الأفارقة الموالين للبيت الأبيض والقيادة الأمريكية.

---

[1] – Ibid

[2] موقع وزارة الخارجية الجزائرية على الانترنت،
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/09/12/4990917, Retrieved on 23/05/2011

www.swissinfo.CH/ara/ swissinfo.html , Retrieved on 08/03/2011

[3] – ديفيد اعناتيوس: **أفريكوم، مهمة غير مفهومة**، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب
www.icaws.org/site/modules.PHP? Neme = news 2 File = article §§§ =11521, Retrieved on 12/05/2011

وفي هذا الإطار وبعد قراءة الكثير من الدراسات حول الموضوع تم استنتاج ثلاث مهام كبرى لهذه القيادة وهي: "مهام أمنية"، "مهام نفطية – طاقوية"، "مهام اقتصادية – تنافسية".

أ: المهام الأمنية " نظرية الأمن ": بدأ الاهتمام الأمني والاستراتيجي الأمريكي بالجزائر وبمنطقة الساحل الافريقي مع أحداث 11 سبتمبر، عندما تم وضع "الجماعة الإسلامية المسلحة"، و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال " ضمن قائمة الجماعات الإرهابية. ثم صنفت بعد تحولها إلى " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" كأول مصدر تهديد للمنطقة الإفريقية[1]، خصوصا في منطقة الساحل الصحراوي الممتدة بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وليبيا وتشاد. وبالتالي تأتي هذه القيادة في إطار احتواء أي تصاعد أو وجود للقوى المعادية الولايات المتحدة سواء من جانب بعض الدول الإفريقية أو المنظمات الإرهابية بالمقاس الأمريكي.

وعلى هذا تفرض المخاطر المتصورة في منطقة الساحل الافريقي ضرورة الوجود في مجال ما يسمى " بالدول الفاشلة "، أو " المناطق الرمادية " حيث تضعف سلطة الدولة والتي لجأت إليها العناصر الإرهابية في بداية الألفية الحالية. فالتهديدات هنا لا ترتبط بدول إذ لا توجد في منطقة الساحل الافريقي حسب التصنيفات الأمريكية " دول مارقة " أو " داعمة للإرهاب " بعد خروج ليبيا من تلك القوائم.

وفي إطار خدمة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة قامت جريدة نيويورك تايمز في يوم 01 جوان 2008 بتوفير منبر إعلامي لأمير " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[2]
ومن خلال هذا المنبر تم تضخيم الخطر الإرهابي في المنطقة إلى أقصى حد ممكن حيث، وفي تحليلات الجريدة صورت المنطقة على أنها مركز لتدريب الجماعات الإرهابية وأن تنظيم "القاعدة" بدأ يستجمع قواه وأنه وجد الساحل الافريقي كملاذ آمن بديل بعد طرده من أفغانستان وهزيمته في العراق.[3]

ولمواجهة ما تسميه واشنطن بالتدهور الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي ومواجهة خطر المتمردين التوارق والجماعات الإرهابية المنتمية لتنظيم القاعدة أشار " جون نيقروبونتي " سكرتير الدولة الأمريكي خلال زيارته إلى مالي نهاية نوفمبر 2007 إلى أن بلاده ترغب في إقامة علاقات مع دول إفريقيا الغربية وبالخصوص الجزائر ومالي تتعلق بالمجال الأمني ومكافحة الجريمة والإرهاب اللذين تعرفهما الحدود بين البلدين خاصة مع عودة التوارق إلى النشاط المسلح مؤخرا بمنطقة " تنزا واتين " الحدودية بين البلدين ووجود تنظيم القاعدة بالمنطقة حسب ما تشير إليه التقارير الأمنية

1 – مصطفى صايج: **ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره.

2 – El WATAN. 03/06/2013

3 – Le Quotidien.02/06/2003

الأمريكية، وقال المسؤول الأمريكي أن بلاده تعول كثيرا على الزيارة التي سيقوم بها الرئيس المالي "أمادو توماني توري" إلى الجزائر من أجل إحداث تقارب بين البلدين في مجال حماية حدودهما التي تعرف تحرك جماعات مسلحة، وهو المجال الذي تبدي واشنطن نية في التعاون مع كل من الجزائر ومالي بشأنه، و قد حاول في تصريحه إبعاد فكرة أطماع الإدارة الأمريكية في إقامة قاعدة عسكرية، حيث أوضح انه ليس هناك أية رغبة لبلاده في إقامة قاعدة عسكرية أو وجود عسكري أمريكي تحت أي شكل من الأشكال، موضحا أن الوجود الأمريكي بشمال مالي محصور في التكوين وإجراء تمارين في مجال مكافحة الجماعات المسلحة.

ب: مهام " نفطية– طاقوية" (نظرية النفط): لا ينكر المسؤولون الأمريكيون أن احد أسباب إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا هو تأمين التنقيب عن النفط والمعادن في القارة الإفريقية واستقراره، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر المستهلك النفطي الأول في العالم. وهذا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل "جين فان ديك" Gene Van Dyke الرئيس المدير العام للشركة الأمريكية للنفط "فانكو اينرجي" "Vanco Energy" يؤكد سنة 2000 على انه: "سيكون في المستقبل القريب الإنتاج اليومي من النفط في الخليج الغيني أكثر من الإنتاج النفطي اليومي في المملكة العربية السعودية"، خصوصا مع الاكتشافات الضخمة في إطار "Offshore" وكذلك اللاستقرار الذي تعرفه منطقة الخليج العربي وتنامي التيارات الجهادية السلفية المناهضة للمصالح الأمريكية.(1)

وقد صدر تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية بإشراف مباشر من نائب الرئيس ديك تشيني حدد الأولويات والأهداف والإستراتيجية فيما يخص مجال أمن الطاقة القومي، وأقر بأن الولايات المتحدة ستعرف في العشرين سنة المقبلة ارتفاعا كبيرا في استهلاك البترول بنسبة 33٪ بينما سترتفع في قطاع الغاز بنسبة 50٪، كما أقر التقرير بأن واشنطن ستظل طويلا على قائمة الدول المستوردة للبترول عالميا، لذلك يحدد التقرير سياسة جديدة لتفادي آثار التبعية للخارج وخاصة الشرق الأوسط، بحيث ينصح بعدم تقليص الاستهلاك مادامت معدلات النمو الاقتصادي تفرضه بل يطرح على عاتق الإدارة الأمريكية مهمة البحث عن مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة وعلى رأسها إفريقيا.(2)

فامتلاك إفريقيا لمخزون يقدر بـ 9.4٪ و 11.4٪ من مجموع الاحتياط والإنتاج العالمي على التوالي، يدفع إلى أن تصبح الجزائر وليبيا والسودان وتشاد من جهة ودول خليج غينيا جنوب القارة (

---

[1] – صايج مصطفى: **ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره.
energy/ national-energy-policy.PDFwww.whitehouse.gov/, Retrieved on 14/05/2011

[2] – محمد عزت علي، **القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة إفريقيا**، مجلة خالد العسكرية، موقع
www.kkmag.gov.sa, Retrieved on 15/05/2011

نيجيريا، انغولا، الكونغو برازافيل، غينيا الاستوائية، وجزر ساوتومي وبرانسيب) قبلة للـ (و.م.أ)، فإفريقيا الآن توفر 10٪ من النفط الذي تستورده الولايات المتحدة، في ظل توقعات بان تصل تلك النسبة إلى 25٪ عام 2015، وهذا ما يستدعي الوجود العسكري في المنطقة لتأمين النفط من التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها لأسباب داخلية وخارجية، فإنتاج النفط في دول غرب إفريقيا يتأثر سلبا وإيجابا بالاضطرابات والصراعات الداخلية في تلك الدول ويبدو ذلك واضحا في نيجيريا وتشاد[1] وفي هذا الإطار العام تتوطد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية حيث تمثل 95٪ من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر.[2]

ج: المهام الاقتصادية التنافسية "نظرية المنافسة": بالإضافة إلى مجابهة الإرهاب والوصول إلى منابع الطاقة وتأمينها كسبب لضرورة وجود القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة يأتي تحدي المنافسة، فواشنطن أصبحت قلقة من تزايد التحركات الصينية والروسية في القارة، فالصين تقوم حاليا بحملة حقيقية لتدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية بإفريقيا بعدما أصبحت ثاني اكبر مستورد للطاقة في العالم بعد (و.م.أ) وذلك في ظل النمو السريع للاقتصاد الصيني وتستثمر الصين مبالغ طائلة في كافة مجالات استكشاف النفط من إفريقيا واستخراجه، وبالنسبة لروسيا فقد قام الرئيس الروسي السابق "بوتن" بزيارات لعدة دول إفريقية منها الجزائر سنة 2006.

زيادة على أن النظام الليبي لازال يمثل مصدرا للقلق بالنسبة للسياسة الأمريكية من خلال محاولات ليبيا المتكررة في السنوات الأخيرة الحصول على نفوذ متزايد في منطقة الساحل الافريقي، وطموح القذافي بلعب دور قيادي يزعج واشنطن.

هذا بالإضافة إلى المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة وفرنسا في المنطقة، فالنشاط الدبلوماسي والعسكري الأمريكي في المنطقة جعل النخبة السياسية والأمنية الفرنسية تشعر بالقلق وترفع التحدي لمواجهة الاختراق الأمريكي للصحراء الكبرى بوابة إفريقيا جنوب الصحراء، وتعتبر هذا الاختراق الأمريكي بمثابة تهديد أمني واستراتيجي لمنطقة تعد ضمن المناطق التقليدية التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي، والمنافسة وصلت إلى ذروتها مع الصدام الدبلوماسي الذي خلف تصريح وزير الدفاع الأمريكي الذي وصف الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الكونية الأمريكية "**بحماة القارة العجوز**".[3]

---

1 – المرجع نفسه.

2 – مصطفى صايج: **ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره.

3 – أبو بكر الأنصاري: **الأمة العربية تعيد اكتشاف التوارق والجزائر مرشحة لدفع الضريبة**، الحوار المتمدن – العدد: 1769 -2006/12/19

والموقف الفرنسي الأمني عبرت عنه مجلة "لوموند ديبلوماتيك" في إحدى مقالاتها بعنوان: "عبد الرزاق البارا، بن لادن الصحراء" الذي شككت فيه في النوايا الأمنية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي التي تريد النفوذ والسيطرة عليها ببناء قاعدة عسكرية تضمن لها الحماية الكاملة لاستغلال شركاتها النفطية للبترول الإفريقي وهو ما سوف يقضي على الحلم الإمبراطوري الفرنسي.

أما على مستوى **الموقف الأمريكي من أزمة التوارق** فإن واشنطن بحثت في البداية عن حليف توارقي تتعامل معه من القيادات ذات الوزن الثقيل، لتجد الزعيم النيجري "مانو دياك" خريج الجامعة الأمريكية الذي كان أحد أقوى حلفائها في المنطقة، ورسم معها سياسة إضعاف النفوذ الفرنسي والجزائري هناك، وكان ابعد القيادات التوارقية عن العرب، إذ لم يكن يجيد العربية، وقد استطاعت واشنطن أن تجد لها موطئ قدم عن طريقه في الساحل الافريقي، وكاد "مانو دياك" أن يحرم مالي والنيجر نهائيا من المساعدات الأمريكية ومن قروض صندوق النقد الدولي بفعل علاقاته مع منظمات اللوبي الإسرائيلي والمنظمات الحقوقية ليغتال سنة 1995 في حادث طائرة يعتقد أن فرنسا أو النيجر وراءه.

وبوفاة "مانو دياك" وجدت حليفا آخر وهو رئيس **المؤتمر الوطني لتحرير أزواد – المناضل الامازيغي التوارقي ابوبكر الأنصاري** الذي صرح بقوله: "إن حركتنا هي الحركة السياسية الوحيدة في الساحة الازوادية الحليفة لأمريكا وتساندها إسرائيل، ولها برنامج استقلالي واضح المعالم"و قوله "سنكون العمود الفقري للسياسة الأمريكية في القارة الإفريقية"

إن واشنطن أرادت بأن يكون التوارق حلفاء لها في شمال مالي مثل حلفها مع الأكراد، إلا أن تسارع الأحداث وعدم إيجادها لحليف قوي من التوارق أدى بها إلى التحالف مع النظام المالي الذي فتح لها الأبواب على مصراعيه لدخول منطقة على الرغم من رفضه وجود "أفريكوم" على أرضه.

المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي في منطقة الساحل الافريقي:

يعود اهتمام إسرائيل بمسألة التوارق لاعتقادهم بوجود توارق يهود في المنطقة، وبالتالي القيام بترحيلهم نحو إسرائيل على غرار ما حدث مع "الفلاشة" يهود إثيوبيا، وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت في المنطقة أن هناك قبيلة توارقية ذات أصول يهودية هي قبيلة "لوإسحاق"، ولكن هذه القبيلة أسلمت منذ أجيال عديدة، ولازالت إسرائيل تحاول إثارة نعرة الانتماء اليهودي لدى هذه القبائل، لكن مساعيها لم تكلل بالنجاح لحد الآن على الأقل[1]

وقد استطاعت أن تستميل أحد زعماء التوارق الماليين وهو "أبو بكر الأنصاري، زعيم المؤتمر الوطني لتحرير أزواد، الذي روج للتحالف مع إسرائيل وقيام **هلال سامي** يشمل التوارق الامازيغ والأكراد واليهود، يطوق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسياج لحماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية، حيث يرى أن: "إحياء قومية بني إسرائيل نموذج يمكن تطبيقه مع القومية التوارقية خصوصا وأن الرأي العام الإسرائيلي يستذكر في شخصي (أبو بكر الأنصاري) الزعيم التاريخي لإسرائيل تيودور هرتزل، الذي فاوض القوى الكبرى على قيام دولة إسرائيل واستصدر من بريطانيا عهد بلفور، وهو ما سيتكرر مع التوارق... "، فعلاقة حركته بإسرائيل يرى أنها "حلف استراتيجي، فإسرائيل ستكون –حسبه– شريكا مع الامازيغ في تحرير الأراضي التوارقية المحتلة، وسوف نوفر لها قواعد خلفية كما سنمنح إسرائيل ومنظمة (OIPAC) نسبة مئوية من ثروتنا النفطية، تغنيهم عن المساعدات الأمريكية، وتقوي شوكتهم، حتى تعلم إسرائيل أن دعم التوارق وصداقتهم اكبر مكسب لها في التاريخ"، "فإسرائيل كأي دولة تبحث عن مصالحها، فإذا وجدتها في التوارق تقوم بتحقيقها ونحن مستعدون أن نحقق لإسرائيل ما تريد، مقابل استقلالنا عن مالي واحتواء الأنظمة العربية التي تؤيد مالي، ونحن أول حركة تحرير تعيد الاعتبار لإسرائيل" يضيف:"علاقتنا بإسرائيل ستكون مثل علاقة حزب الله بإيران الفارسية، وهذا جعلنا الأقرب لواشنطن وحلف شمال الأطلسي، والحلف الأطلسي بسبب تعاطف إسرائيل معنا مستعد لخوض الحرب معنا ضد مالي"، وبالتالي فحركته تهدف إلى "بناء دولة للتوارق موالية للغرب وصديقة لإسرائيل وتحقق لأمريكا نصرا في القارة الإفريقية، فيكون لإسرائيل، صديق مسلم لها الفضل في بناء دولته وتبني واشنطن قواعدها العسكرية في دولة التوارق دون الحاجة لافتعال معركة وهمية لمحاربة الإرهاب"[2]

ثم يعرض الأنصاري على الولايات المتحدة الأمريكية الفوائد التي تجنيها من دعم حركته لإسرائيل فيقول "إن مشروع الهلال السامي يضمن لأمريكا ثقة حركات التحرر، لأنه هناك تعاطف بين حركات التحرر في العالم، فتعاطف الأكراد مع التوارق سوف يجعل التوارق والأكراد يجرون كل

---

[1] – أبو بكر الأنصاري: **السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية على ضوء نجاحات الهلال السامي**، الحوار المتمدن – العدد: 1974 – 2007 / 7 / 12

[2] – المرجع نفسه

حركات التمرد والتحرر في إفريقيا للدوران في فلك أميركا والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وتكون حركات التحرر في القارة الإفريقية كلها معترفة بحق إسرائيل في الوجود تقليدا للمؤتمر الوطني لتحرير أزواد، وبالتالي تربح أميركا وإسرائيل السوق الأفريقية من كل جوانبها حكومات وحركات تحرر، وتثبت واشنطن أنها بجدارة من يعرف من أين تؤكل كتف السياسة الإفريقية وتصبح واشنطن المتحكم الوحيد بأوراق اللعبة الإفريقية دون الحاجة للجوء لأساليب قديمة أكل الدهر عليها وشرب مثل مكافحة الإرهاب"[1]

أما عن الأهداف التي يسعى الأنصاري لتحقيقها من تقربه وتحالفه مع إسرائيل فيعبر عنها بقوله أن: "قناعة مالي بأن أمريكا وإسرائيل مع التوارق كافية لمنح التوارق حق تقرير المصير فالفيل إذا حذر الفأر بأنه إذا أضر بمصالحه فإنه سوف يدوسه فإن الفأر يحقق للفيل ما يريد، هذه هي فلسفتنا في الهلال السامي. أننا نكسب قلوب الشعوب وعقولها ونصنع السلام ولا نخشى في ذلك لومة لائم"[2] ويواصل شرحه لأهدافه هذه بقوله " قررنا التحالف مع اللوبي اليهودي لرفع الظلم عنا والمساهمة في صنع السلام، وليس في ذلك خيانة لأي أمة، فزمن تهييج مشاعر الجماهير بعداء إسرائيل انتهى. مصر لم تجن من عنتريات عبد الناصر سوى النكسة والسادات الذي انتصر أول من طبع ونحن لن نكون أخلص للقضية من أصحابها المطبعين، ومن دول الطوق ومن دول الخليج المستعدة لدفع المال لتحقيق السلام والتسوية "[3]

ليصل إلى نتيجة أن: "قرارنا نهائي، التحالف مع اللوبي اليهودي ضمن مشروع الهلال السامي لبناء دولة للتوارق، والمشاركة في صنع السلام، وأن على أميركا أن تساهم في إعادة تأهيل الشباب التوارقي وتدريسه في جامعاتها، ووقف جرائم مالي وإخراج الشعب التوارقي من الحفر التي حفرها رئيس مالي والتعاون مع الدول المغاربية على بناء دولة للتوارق وفق مشروع الهلال السامي، حتى نحقق اندماج سلس لمنطقة المغرب الكبير في العولمة وتنمية ثقافة التسامح والاعتدال في المنطقة"[4]

فالمؤتمر الوطني لتحرير أزواد – حسبه– "لا يستطيع إفشال برامج رئيس مالي إلا بمساعدة ممن هو أقوى من مصر والجزائر، مثل اللوبي الإسرائيلي، ولترجيح كفة أي من الطرفين يجب حسم الموضوع عبر فرنسا المستعمر السابق وصاحبة النفوذ في المناطق الفرانكفونية. ومع إعلان مشروع

1 – المرجع نفسه

2 – المرجع نفسه

3 – أبو بكر الأنصاري: **قضية التوارق بين تفوق الهلال السامي وفشل الحرب على الإرهاب**، الحوار المتمدن – العدد: 1967 – 5 / 7 / 2007

4 – أبو بكر الأنصاري: **مشروع الهلال السامي تعزيز للحلف الانجلو– فرانكو –أمريكي**،الحوار المتمدن – العدد: 1916 – 15 / 5 / 2007

الهلال السامي كان من الضروري أن يدعم اللوبي الإسرائيلي مرشح يرجح كفة استقلال التوارف ويلغي مكافحة الإرهاب المستعملة ضدهم"[1]

أما عن النتائج التي حققها تقرب الأنصاري مع اللوبي الصهيوني وإسرائيل فهي حسبه تتمثل في: "أنه منذ إعلان مشروع الهلال السامي نقلت منظمة اللوبي اليهودي الملف التوارقي والقضية التوارقية إلى كل من وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وقامت وزارة الخارجية بوضع نسخ من الملف في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما وضعت وزارة الدفاع نسخا منه في حلف شمال الأطلسي لمنح التوارف الاستقلال: إما دبلوماسيا عبر عملية سلام وصفقات سياسية أو عسكريا إن فشلت الدبلوماسية."[2]

كما أن "القارة الإفريقية باتت مقتنعة بصواب مشروع الهلال السامي، وأن السياسة تحكمها المصالح وليس العواطف والعنتريات، فإن مصلحة مالي والنيجر هي في قبول صفقة استقلال التوارف شمال مالي والنيجر مقابل مساعدات اقتصادية دائمة لمالي والنيجر تقديرا لتخليهما الطوعي عن بلاد التوارف المحتلة."[3]

وتهدف إسرائيل من وراء اهتمامها بقضية التوارف إلى زعزعة المنطقة وإثارة القلاقل فيها خاصة بالنسبة للجزائر، وهذا انتقاما منها لمواقفها الثابتة والمدعمة للقضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لبناء السلم في مالي،

المطلب الأول: لمحة عامة عن تشكيل البعثة:

أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ 25 أفريل 2013[4] لدعم العمليات السياسية وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأم، وفقا لمقاربة بناء السلم الليبرالي المتبنى من قبل الأمم المتحدة والهياكل التابعة لها.

حيث طلب إلى البعثة أن تدعم السلطات الانتقالية في مالي من أجل تحقيق الاستقرار في البلد وتنفيذ خارطة الطريق الانتقالية، مع إيلاء عناية خاصة لمراكز السكان الرئيسية، وخطوط الاتصال، وحماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف من أجل توفير المساعدة الإنسانية

---

[1] – أبو بكر الأنصاري: **قضية أزواد بين تبني المحافظين الجدد لمشروع الهلال السامي وقناعة إفريقيا بصوابه**، الحوار المتمدن – العدد: 1985 – 2007/07/23

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه

[4]– بناء على القرار 2100 (2013) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6952، المعقودة في 25 أفريل 2013

وعودة المشردين، وبسط سلطة الدولة، والتحضير لانتخابات حرة وشاملة وسلمية. ويقع مقر البعثة في باماكو ومدتها غير محددة.

وتؤدي البعثة مهامها في إطار قواعد القانون الدولي، في ظل مهمة تشمل استخدام جميع الوسائل الضرورية لمواجهة التهديدات التي تعترضها في تنفيذ ولايتها التي تشمل حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الوشيك وحماية أفراد الأمم المتحدة من التهديدات المتبقية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها. ويشمل ذلك قيام البعثة بعمليات بمفردها أو بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية. وقد أُذن كذلك للقوات الفرنسية المنتشرة في مالي بالتدخل لدعم البعثة في حال تعرضها لتهديد وشيك وشديد، وذلك بناء على طلب الأمين العام.

وقد تقرَّر دمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن البعثة[1]، بعد اتخاذ القرار 2100 /2013 مباشرة. وفي 1 جويلية 2013، استلمت البعثة السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ويبلغ الحد الأقصى لقوام البعثة المتكاملة 11200 من الأفراد العسكريين، بما في ذلك الكتائب الاحتياطية القادرة على الانتشار السريع في البلد، حسبما وعندما تقتضي الحاجة، و1440 من أفراد الشرطة (شاملا وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة).

وترتكز منطقة النشاط الرئيسي لأغلبية العناصر العسكرية والشرطية والعناصر المدنية الفنية والداعمة هي الشمال، مع إنشاء قاعدة للوجستيات في غاو أو سيفاري، بينما هناك وجود خفيف في باماكو، يضم مدنيين وعناصر عسكرية وشرطية.[2]

---

[1] - والذي أنشئ في وقت سابق وفقا لقرار مجلس الأمن 2012/2085، المؤرخ 20 ديسمبر 2012

[2] – الدول المساهمة حاليا في البعثة إلى غاية نهاية مارس 2018 هي: بنغلاديش –بلجيكا– بنين– البوسنة والهرسك_ بوركينا فاسو –كندا (في المستقبل) – تشاد–الصين–ساحل العاج– جمهورية التشيك– الدنمارك– جمهورية الدومنيكان– مصر– السلفادور– استونيا–فنلندا–فرنسا–غامبيا– ألمانيا : مهام الاستخبارات من جويلية 2016– غانا–غينيا– غينيا بيساو –إيطاليا– الأردن–كينيا–ليبيريا–ليتوانيا–موريتانيا–نيبال–هولندا–النيجر –نيجيريا–النرويج–سيريلانكا.

الضباط والموظفين الإداريين إلى غاية نهاية مارس 2018 : البرتغال – 47 من الأفراد العسكريين – رواندا–السنغال–سيرا ليون–السويد–سويسرا––المملكة المتحدة–الولايات المتحدة الامريكانية–اليمن

المطلب الثاني: المرجعية القانونية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[1]:

تتمثل هذه المرجعية وفقا للقرار المنشئ لها في مجموعة من المحددات المنتمية إلى مقاربة بناء السلم الليبرالي وتتمثل في:

- التأكيد على الالتزام بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية،
- التأكيد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية،
- إدانة الهجوم الذي شنته في 10 جانفي 2013 جماعات إرهابية متطرفة مسلحة جنوب مالي، والتأكيد أنه لا يمكن التغلب على الإرهاب إلا باتباع نهج مطرد وشامل يستند إلى مشاركة جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وتعاونها بفعالية لمواجهة الخطر الذي يشكله الإرهاب وإضعافه وعزله وشل قدرته، والتأكيد أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة،
- الترحيب بالعمل السريع الذي قامت به القوات الفرنسية، بناء على طلب السلطات الانتقالية في مالي، لوقف هجوم الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة جنوب مالي، والاشادة بالجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن المالية بدعم من القوات الفرنسية وقوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، لاستعادة سلامة مالي الإقليمية،
- التأكيد على ضرورة العمل على وجه السرعة من أجل إعادة إرساء الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري بوسائل منها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع، والاشادة على أهمية دخول السلطات الانتقالية في مالي سريعا في عملية حوار شامل وتفاعل حقيقي مع مختلف المجموعات السياسية في مالي، بما فيها تلك التي كانت تدعو سابقا إلى الاستقلال والتي تكون مستعدة لوقف الأعمال العدائية، ولقطع كل علاقات مع المنظمات الإرهابية، والتي تعترف، دون شروط، بوحدة دولة مالي وسلامتها الإقليمية،

1- هذه المرجعية موضحة في القرار 2100 الذي اتخذه مجلس الأمن بناء على قراراته 2056 (2012) و 2071 (2012) و 2085 (2012)، وعلى بياني رئيسه المؤرخين 26 مارس 2012 (S/PRST/2012/7) و أبريل 2012 (S/PRST/2012/9) وعلى بياناته الصحفية عن مالي المؤرخة 22 مارس 2012 و9 أبريل 2012 و 18 جوان 2012 و10 أوت 2012 و 21 سبتمبر 2012 و11 ديسمبر 2012 و10 جانفي 2013،

- القلق الشديد إزاء استمرار الأزمة الغذائية والإنسانية البالغة في منطقة الساحل وإزاء انعدام الأمن الذي يعرقل وصول المساعدات الإنسانية، وهي حالة تزداد تفاقما بسبب وجود جماعات مسلحة وشبكات إرهابية وإجرامية، وتزايد ما تقوم به من أنشطة، ووجود ألغام أرضية، وكذلك استمرار انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدِّد السلام والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة،
- التشديد على أهمية تقيد جميع الأطراف بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية واحترام تلك المبادئ من أجل كفالة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية وسلامة المدنيين الذين يتلقون هذه المساعدة، وكفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في مالي، وإذ يؤكد على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة،
- الادانة بشدة كل ما يُرتكب في مالي من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والجنساني، وبتر الأعضاء القسري، فضلا عن القتل والتشويه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والتشريد القسري وتدمير التراث الثقافي والتاريخي، وذلك على يد أي جماعة أو أفراد في مالي، ويلاحظ، خصوصا، تفشي انتهاكات الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة لحقوق الإنسان في شمال مالي، وإدانة الأنباء التي تفيد بوقوع هجمات انتقامية، بما فيها الهجمات العرقية والهجمات التي يُدّعى أن أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية ارتكبتها ضد المدنيين،
- التأكيد على ضرورة مساءلة جميع مرتكبي تلك الأعمال وعلى أن بعض الأفعال المشار إليها في الفقرة أعلاه قد يشكل جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي، والإحاطة علما بأن السلطات الانتقالية في مالي قد أحالت الوضع السائد في مالي منذ جانفي 2012 إلى المحكمة الجنائية الدولية في 13 جويلية 2012، وأن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد قامت، في 16 جانفي 2013، بفتح تحقيق في الجرائم التي يُزعَم أنها ارتُكبت على أراضي مالي منذ جانفي 2012،
- الاحاطة علما بإدراج حركة أنصار الدين وزعيمها إياد آغ غالي في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011) والاشارة إلى إدراج جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تلك القائمة، وتأكيد الاستعداد لمواصلة اعتماد المزيد من الجزاءات الموجهة، بموجب النظام المشار إليه أعلاه، ضد الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد الذين لا يقطعون جميع الصلات بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من جماعات، بما في ذلك تنظيم

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين، وفقا لمعايير الإدراج المعمول بها،

- الاعراب عن القلق المستمر إزاء التهديدات الخطيرة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، وصلاتها المتزايدة، في بعض الحالات، بالإرهاب، وإدانة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن بهدف جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية، والحاجة الملحة إلى التصدي لهذه المسائل،
- التصميم على مكافحة الاختطاف واحتجاز الرهائن في منطقة الساحل، وفقا للقانون الدولي الساري، والاشارة في هذا الصدد، إلى المنشور الصادر عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بعنوان "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بمنع ورفض استفادة الإرهابيين من فدية الرهائن''،
- الثناء على الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمين العام، على ما يبذلونه من جهود مكثفة لحل الأزمة في مالي، والترحيب بقيام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بإنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بمالي في أديس أبابا، وتشجيع هذه الأطراف على مواصلة التنسيق لدعم استقرار الحالة في مالي، بما في ذلك دعم الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية، والاشارة إلى أن اشتراط تقديم التقارير، حسبما هو مطلوب في الفقرة 10 من القرار 2085 (2012)، لم يُستوف، وإذ يتطلع إلى تقديم تلك التقارير،
- الاشادة بجهود البلدان الأفريقية للمساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية، على النحو المأذون به بموجب القرار 2085 (2012)، والترحيب بنشر البعثة في مالي، والثناء على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم عملية النشر هذه في مالي،
- الاشادة بالتبرعات التي أُعلن عنها في مؤتمر المانحين الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 29 جانفي 2013 دعما للبعثة ولقوات الدفاع والأمن المالية، والترحيب بالمساهمات الفعلية التي قدّمت بالفعل وبتعهد الاتحاد الأفريقي بالمساهمة من خلال أنصبة الاتحاد الأفريقي المقررة، وحث جميع الجهات المانحة على ترجمة تعهداتها إلى مساهمات فعلية، ودعوة باقي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى أن تسهم بسخاء هي الأخرى،
- التشجيع على التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي والتقدم في مالي، وفي هذا الصدد، عقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يشترك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وحضرها شركاء دوليون آخرون، والترحيب

بالاستنتاجات التي توصل إليها اجتماعا فريق المتابعة اللذان عقدا في 5 فيفري 2013 و 19 أفريل 2013،

- التذكير بالرسالة المؤرخة 25 مارس 2013 الموجهة إلى الأمين العام من السلطات الانتقالية في مالي، التي تطلب فيها نشر عملية تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة المالية وسيادتها في جميع أنحاء أراضيها الوطنية،
- التذكير بالرسالة المؤرخة 26 مارس 2013 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية التي يطلب فيها تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي إلى بعثة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة، والتذكير بالبيان، المؤرخ 7 مارس 2013، والصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالرسالة المرفقة به، المؤرخة 7 2013، والموجهة إلى الأمين العام من مفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلم والأمن، التي يعرب فيها الاتحاد الأفريقي عن دعمه لتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لتحقيق الاستقرار في مالي تابعة للأمم المتحدة،
- التذكير بتقرير الأمين العام (S/2013/189) المؤرخ 26 مارس 2013 عن الحالة في مالي، بما في ذلك التوصيات والخيارات المتعلقة بإنشاء عملية لتحقيق الاستقرار في مالي تابعة للأمم المتحدة،
- التشديد على أن السلطات الانتقالية في مالي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التغلب على التحديات المتشابكة التي تواجه البلد وعن حماية جميع مواطنيها، وأن أي حل دائم للأزمة في مالي ينبغي أن يكون بقيادة مالية، بما في ذلك أي عملية سياسية، والتشديد على أن التعاون فيما بين بلدان المنطقة سيكون أساسيا لتحقيق سلام واستقرار دائمين في مالي،
- تشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم واسع لحل الأزمة في مالي عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، والتي تشمل الأمن والحوكمة والتنمية والمسائل الإنسانية، والتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للمانحين في بروكسل في 15 ماي 2013 لدعم تنمية مالي، والاشادة بالمساهمات التي قُدّمت في إطار النداء الموحد لمالي لعام 2013 وحث جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في العمليات الإنسانية،
- الإقرار بأن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،
- التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

المطلب الثالث: تشكيل وعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[1]:

أولا: إجراءات قبل الانشاء:

بعد الاشادة بالتدابير الأولية المتخذة لاستعادة النظام الدستوري والوحدة الوطنية في مالي، على إثر قيام الجمعية الوطنية في مالي، في 29 جانفي 2013، باعتماد خريطة طريق انتقالية، والترحيب بإنشاء لجنة الحوار والمصالحة في 6 مارس 2013، وبتعيين أعضائها، قام الأمين العام للأمم المتحدة بمناشدة اللجنة أن تبدأ عملها بأسرع ما يمكن، ودعوة السلطات الانتقالية في مالي إلى القيام سريعا باتخاذ خطوات ملموسة صوب توطيد الاستقرار، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع لتحقيق عملية مصالحة وطنية وتعزيز الوئام الاجتماعي، وهو ما يمكن من إحراز تقدم سياسي في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن؛

وفي نفس الإطار تقدم مجلس الأمن الدولي بالطلب إلى الأمين العام بأن يقوم، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم جميع أبعاد خريطة الطريق الانتقالية بغية التعجيل بتنفيذها، بما في ذلك عمل لجنة الحوار والمصالحة؛

كما حث السلطات الانتقالية في مالي على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية، بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع، والترحيب بالالتزام الذي أعلنت عنه السلطات الانتقالية في مالي، القاضي بتنظيم انتخابات رئاسية في 7 جويلية 2013 وانتخابات تشريعية في 21 جويلية 2013، بالإضافة إلى التشديد على أهمية ضمان تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات، وبصفة خاصة على تهيئة بيئة آمنة قبل الفترة الانتخابية وخلالها وبعدها، وحصول جميع المرشحين على فرص متكافئة في الاستفادة من وسائط الإعلام الخاضعة للدولة، زيادة على تمكين جميع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، من المشاركة في العملية الانتخابية، ودعوة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بناء على طلب السلطات الانتقالية في مالي، أن تقدم الدعم للعملية الانتخابية بوسائل منها توفير الموارد المالية والقدرات اللازمة لمراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛

1- بناء على القرار 2100 (2013) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6952، المعقودة في 25 أفريل 2013

من جهة أخرى جدد مجلس الأمن الدولي مطالبة كل الجماعات المسلحة المتمردة في مالي بالتخلي عن أسلحتها ووقف الأعمال العدائية فورا، وحث جميع الأطراف في مالي التي قطعت جميع الصلات بالتنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين، وما يرتبط بها من جماعات إرهابية، والتي عليها أن تقر، دون شروط، بوحدة دولة مالي وسلامتها الإقليمية وبالسلطات الانتقالية في مالي، وعلى التعجيل بالدخول في عملية تفاوض شاملة للجميع، ييسرها الأمين العام، لا سيما عن طريق ممثله الخاص في مالي عند تعيينه، وذلك بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل؛

كما جدد مجلس الأمن في هذا الاطار دعوة المجتمع الدولي، من خلال فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، إلى الاجتماع بصفة منتظمة في مالي، وخارج مالي، عند الاقتضاء، لمساعدة السلطات الانتقالية على تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد، ومواصلة المساهمة في تعزيز السلام الدائم والاستقرار والمصالحة، وتقديم الطلب إلى الأمين العام بأن ييسر عقد اجتماعات فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، والتشديد على أهمية استمرار التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز السلام الدائم والأمن والاستقرار والمصالحة في مالي؛

هذا بالإضافة إلى المطالبة بعدم قيام أي عضو من أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية بتقويض وعرقلة تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية أو الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز ما أحرز من تقدم سياسي وأمني في مالي، والتأكيد على أهمية السيطرة والرقابة المدنية المالية على قوات الدفاع والأمن المالية، الاستعداد للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، عند الاقتضاء، ضد من يقومون بأعمال من شأنها أن تقوض السلام والاستقرار والأمن، بمن في ذلك من يمنعون تنفيذ الأمر الدستوري؛

ثانيا: قرار إنشائها:

على إثر ما سبق ذكره من إجراءات سابقة تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفقا لمقاربة بناء السلم الليبرالي المتبنى من طرف الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، حيث تم الطلب إلى الأمين العام من قبل الجمعية العامة بأن يدمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن هذه البعثة المتكاملة، على أن تتولّى البعثة المتكاملة مسؤولية الاضطلاع بالمهام المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة في مالي، اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ونقل

الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة في 1 جويلية 2013، حيث بدأت البعثة المتكاملة في تنفيذ ولايتها، وتم الطلب إلى الأمين العام بأن يقوم، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإدماج الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الدعم الدولية ضمن البعثة المتكاملة بما يتناسب ومعايير الأمم المتحدة؛

بالإضافة إلى الحث على ضرورة مواصلة استعراض الحالة الأمنية في المنطقة باعتبارها من مسؤولية البعثة المتكاملة، وتحديدا ما يتعلق بوقف العمليات القتالية الرئيسية التي تقوم بها القوات العسكرية الدولية في المنطقة المجاورة مباشرة لمنطقة المسؤولية المتوقعة للبعثة المتكاملة و/أو داخلها، والاقرار بحدوث تراجع كبير في قدرة القوات الإرهابية على أن تشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين والموظفين الدوليين في المنطقة المجاورة مباشرة لمنطقة المسؤولية المتوقعة للبعثة المتكاملة و/أو داخلها.

وكذلك الدعوة إلى تحقيق إنجازات ملموسة في العملية السياسية في مالي، وهي إنجازات تكتسي أهمية حاسمة لنجاح نشر البعثة المتكاملة وأنشطتها؛ والتأكيد على أن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية يجب أن تُحثّ على مواصلة تقديم الدعم المنسق إلى بعثة الدعم الدولية عملاً بالقرار 2085 (2012)، إلى حين نقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، بسُبل منها التدريب العسكري، وتوفير المعدات، والاستخبارات، والدعم اللوجستي، والطلب إلى الأمين العام التعجيل بصرف المدفوعات من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ عملا بالقرار 2085 (2012) لدعم بعثة الدعم الدولية، والاقرار بأن المعدات التي قدمت كتبرعات أو منح إلى بعثة الدعم الدولية، أو التي لا تزال مملوكة للجهات المانحة، لا تعتبر معدات مملوكة للوحدات؛

كما تم الطلب إلى الأمين العام التعجيل بتعيين ممثل خاص في مالي ورئيس للبعثة المتكاملة، تكون له، من تاريخ تعيينه، الصلاحية العامة في الميدان لتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في مالي، ويبذل مساعيه الحميدة وينسق جهود المجتمع الدولي من أجل دعم العناصر ذات الأولوية، وأن يقوم، من تاريخ نقل صلاحيات بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، بقيادة جميع المهام التي تشملها ولاية البعثة المتكاملة، وبتنسيق الدعم العام الذي يقدمه المجتمع الدولي في مالي، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إصلاح القطاع الأمني، ويشدد كذلك على أن يسهر الممثل الخاص على كفالة التنسيق الأمثل بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في مالي، فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما؛

وبموجب قرار تأسيسها المذكور سابقا تم الإقرار بأن يكون قوام البعثة المتكاملة 200 11 من الأفراد العسكريين، بما في ذلك كتائب احتياطية قادرة على الانتشار السريع في البلد، حسبما وعندما تقتضي الحاجة ذلك، و 440 1 من أفراد الشرطة، ووتمت دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة لها قدرات ومعدات كافية من أجل تعزيز قدرة البعثة المتكاملة على العمل والاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعّال، والطلب إلى الأمين العام أن يقوم بتعيين موظفين مؤهلين، يتمتعون بخبرة مهنية ومهارات تناسب المهام المحددة لها.

كما قام الأمين العام بالالتزام في تقريره تقريره(S/2013/189)، باتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بوسائل منها الاستخدام الكامل للصلاحيات الحالية والتعجيل، وفقاً لسلطته التقديرية، بنشر القدرات المدنية والعسكرية في مالي للاستجابة على أفضل وجه لتوقّعات المجلس وتلبية احتياجات شعب مالي، والطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة، لكي تكون البعثة المتكاملة على استعداد لبدء أنشطتها؛

بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة التعاون بين البعثات، ولا سيما بين البعثة المتكاملة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقيام بعمليات نقل مناسبة للقوات وعتادها من البعثات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى البعثة المتكاملة، وذلك رهناً بالشروط التالية:

1–علم المجلس وموافقته، بما في ذلك الموافقة على نطاق النقل ومدته،

2– وموافقة البلدان المساهمة بقوات،

3– والحالة الأمنية في المناطق التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة تلك، ودون المساس بأداء الولايات المنوطة بها؛

ومن أجل ذلك ضمن الأمين العام أن يكفل أن تتقاسم بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والإداري، إلى أبعد مدى ممكن، دون الإخلال بقدراتها التشغيلية فيما يتعلق بولاياتها، من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة للبعثات في منطقة غرب أفريقيا، وتقديم تقارير عن ذلك للنظر فيها حسب الاقتضاء؛

المطلب الرابع: مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[1]:

تشمل ولاية البعثة المتكاملة حسب قرار مجلس الأمن المنشئ لها مجموعة من المهام كلها تندرج ضمن مقاربة بناء السلم الليبرالي المتبنى من طرف الأمم المتحدة وتتمثل فيما يلي:

أ. تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد:

1. دعم السلطات الانتقالية في مالي، وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، وخاصة في شمال مالي، وفي هذا السياق، ردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق؛
2. دعم السلطات الانتقالية في مالي في توسيع نطاق إدارة الدولة وإعادة بسطها في جميع أنحاء البلد؛
3. دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، وبخاصة الشرطة والدرك عن طريق المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والعمل في مواقع مشتركة، وبرامج التوجيه، فضلاً عن قطاعي سيادة القانون والعدالة، في حدود قدراتها، وبتنسيق وثيق مع الشركاء الثنائيين الآخرين والجهات المانحة والمنظمات الدولية العاملة في هذه المجالات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي؛
4. مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، عن طريق التدريب وأشكال الدعم الأخرى، في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وفي إدارة الأسلحة والذخيرة؛
5. مساعدة السلطات الانتقالية في وضع وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات ومجموعات الدفاع عن النفس، بما يتسق مع أهداف المصالحة ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال المسرحين؛

ب. دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية:

1. مساعدة السلطات الانتقالية في مالي على التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية بهدف استعادة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي والوحدة الوطنية في مالي استعادة كاملة؛
2. بذل المساعي الحميدة، وبناء الثقة، وتيسير العمل على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك عن طريق الشركاء المحليين، حسب الاقتضاء، تحسباً لنشوب النزاعات ودرئها والتخفيف من آثارها وحلها؛

1- موضحة في قرار مجلس الأمن رقم 2100 ، مرجع سابق.

3. مساعدة السلطات الانتقالية في مالي والمجتمعات المحلية في شمال مالي على تيسير إحراز تقدم نحو إقامة حوار وطني شامل، وتحقيق عملية المصالحة، وخصوصا إجراء عملية التفاوض المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه، بسبل منها تعزيز القدرة التفاوضية وتدعيم مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المرأة؛
4. دعم تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة وحرة ونزيهة وشفافة، بوسائل منها توفير مساعدة لوجستية وتقنية مناسبة وترتيبات أمنية فعّالة؛

ت. حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة:

1. القيام، دون مساس بمسؤولية السلطات الانتقالية في مالي، بحماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد عنف مادي وشيك، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها؛
2. توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بسُبل منها نشر مستشارين معنيين بحماية الطفل ومستشارين معنيين بحماية المرأة، وتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني في النزاع المسلح؛
3. حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة؛

ث. تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

1. رصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ترتكب في جميع أنحاء مالي والمساعدة على التحقيق فيها وإبلاغ المجلس بها، والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع تلك الانتهاكات والتجاوزات؛
2. تقديم الدعم، على وجه الخصوص، للنشر الكامل لمراقبي حقوق الإنسان بالبعثة المتكاملة في جميع أنحاء البلد؛
3. القيام تحديدا برصد الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الأطفال والانتهاكات التي ترتكب ضد النساء، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والمساعدة في التحقيقات بشأنها وتقديم تقارير إلى المجلس عنها؛
4. مساعدة السلطات الانتقالية في مالي في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

ج. دعم عمليات المساعدة الإنسانية: دعما للسلطات الانتقالية في مالي، الإسهام في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية، وفقاً للمبادئ الإنسانية، والعودة الطوعية للمشردين داخلياً واللاجئين بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية؛

ح. دعم المحافظة على التراث الثقافي: مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، حسب الضرورة والإمكانيات، على حماية المواقع الثقافية والتاريخية من الهجمات في مالي، بالتعاون مع اليونسكو؛

خ.دعم العدالة الوطنية والدولية: القيام، حسب الضرورة والإمكانيات، بدعم ما تبذله السلطات الانتقالية في مالي، ودون مساس بمسؤولياتها، من جهود ترمي إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي إلى العدالة، مع مراعاة إحالة السلطات الانتقالية في مالي الحالة في بلدها منذ جانفي 2012 إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

ولإنجاز هذه المهام قرر مجلس الأمن[1]:

- الإذن للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، باستخدام جميع الوسائل الضرورية، من بداية أنشطة البعثة المتكاملة وحتى نهاية ولايتها، من أجل التدخل لدعم عناصر البعثة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير وبناء على طلب الأمين العام، ويطلب كذلك إلى فرنسا تقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذه الولاية في مالي وتنسيق تقاريرها مع تقارير الأمين العام واستعراض هذه الولاية في غضون ستة أشهر من بدايتها؛
- حث جميع الأطراف في مالي على التعاون التام مع نشر البعثة المتكاملة وأنشطتها، ولا سيما من خلال تأمين سلامة أفراد البعثة وأمنهم وحرية تنقلهم، مع كفالة دخولهم بدون أي معوقات وعلى نحو فوري إلى جميع أراضي مالي لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها على نحو تام؛
- مناشدة الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، كفالة نقل جميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية، بحرية وبدون عراقيل وعلى نحو سريع من مالي وإليها؛
- التأكيد على أن تدريب قوات الدفاع والأمن المالية ودعمها وإعادة نشرها أمور حيوية لكفالة أمن مالي واستقرارها في المدى البعيد ولحماية شعب مالي، وأهمية تحمل قوات الدفاع والأمن المالية المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن في جميع أراضي مالي؛
- الترحيب بنشر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، التي توفر التدريب والمشورة لقوات الدفاع والأمن المالية من أجل المساهمة في تعزيز السلطة المدنية واحترام حقوق الإنسان، ويدعو الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ممثله الخاص لمنطقة الساحل، إلى التنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة وشركاء مالي الثنائيين الآخرين الذين يقدمون المساعدة إلى السلطات الانتقالية في مالي في مجال إصلاح القطاع الأمني؛

---

[1]– التأكيد على أن السلطات الانتقالية في مالي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في مالي، ويشير كذلك إلى قراراته 1265 (1999)، و 1296 (2000)، و 1674 (2006)، و 1738 (2006)، و 1894 (2009) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وقراراته 1612 (2005) و 1882 (2009)، و 1998 (2011)، و 2068 (2012)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراراته 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1889 (2009)، و 1960 (2010) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويهيب بالبعثة المتكاملة وجميع القوات العسكرية في مالي أن تأخذ هذه القرارات في الاعتبار وأن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ويشير إلى أهمية التدريب في هذا الصدد؛

- حث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام، بصورة منسقة، بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب، في مجالات شتى من بينها حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخصوصا فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال، والدعم في مجال بناء القدرات، إلى قوات الدفاع والأمن المالية، بوسائل شتى من بينها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني[1]، وبالتنسيق الوثيق مع المبادرات القائمة، لا سيما بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل المساعدة في إعادة بسط سلطة دولة مالي على كامل إقليمها الوطني، ودعما لوحدة مالي وسلامتها الإقليمية، وللحد من التهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها؛
- الطلب إلى البعثة المتكاملة أن تراعي تماما الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها وأن تساعد السلطات الانتقالية في مالي على كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات وفي طور مبكر من مرحلة تحقيق الاستقرار، في مجالات شتى من بينها إصلاح قطاع الأمن، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في الحوار السياسي الوطني والعمليات الانتخابية؛
- الطلب بأن تراعي البعثة المتكاملة الحاجة إلى حماية المدنيين وتخفيف حدة المخاطر التي تهددهم مراعاة تامّة، بمن في ذلك، على وجه الخصوص، النساء والأطفال والمشردين وكذلك الأهداف المدنية، ولدى الاضطلاع بها بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن المالية، مع الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.[2]؛
- حث السلطات الانتقالية في مالي على كفالة مساءلة جميع مرتكبي التجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لالتزامات مالي بموجب نظام روما الأساسي؛
- دعوة السلطات الانتقالية في مالي إلى القيام، بمساعدة البعثة المتكاملة، بالتصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وفقا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من أجل ضمان الإدارة السليمة والفعالة لمخزوناتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتخزينها وأمنها، ومن

[1] - المنشأ عملا بالقرار 2085 (2012) لإحلال السلام والأمن في مالي

[2] Conseil de sécurité, Lettres identiques datées du 25 février 2013, adressées par le Secrétaire général au Président de l’Assemblée générale et au Président du Conseil de sécurité, A/67/775–S/2013/110, 5 mars 2013, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/249/99/PDF/N1324999.pdf?OpenElement

أجل جمع و/أو تدمير الأسلحة الفائضة أو المضبوطة أو غير الموسومة أو المقتناة على نحو غير مشروع، والتشديد على أهمية التنفيذ الكامل لقراره 2017 (2011)؛

- حث دول الساحل والمغرب العربي على تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الأقاليمي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية على نحو شامل ومتكامل، وخصوصا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين، ومنع توسع تلك الجماعات وكذلك الحد من انتشار جميع أنواع الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- الطلب إلى الأمين العام بأن يكفل امتثال البعثة المتكاملة التام لسياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية وأن يبقي المجلس على علم تام بحدوث أي حالات سوء سلوك من هذا القبيل؛
- الطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بانتظام على الحالة في مالي، وعلى تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، وأن يدرج في تقاريره المقدمة إلى المجلس معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية، والعناصر السياسية ذات الأولوية على النحو المبين أعلاه بشأن تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، والمعلومات ذات الصلة بالتقدم المحرز وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن استعراض مستوى القوات وتشكيل القوات ونشر جميع العناصر المكونة للبعثة المتكاملة؛

وبعد عملية تقييم نشاطها منذ تأسيسها إلى غاية 2015 على إثر توقيع اتفاق السلم والمصالحة وفقا لخارطة طريق الجزائر تمت إعادة تحديد مهامها من طرف مجلس الأمن في إطار مقاربة بناء السلم الليبرالي، فيما يلي(1):

أ. وقف إطلاق النار: دعم ورصد والإشراف على تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية، وإعداد آليات محلية لتعزيز هذه الترتيبات والتدابير ودعم هذه الآليات، حسب الحاجة، وإبلاغ مجلس الأمن بأي انتهاكات لوقف إطلاق النار، بما يتسق مع أحكام الاتفاق،

ب. دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي:

1. دعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية التي ينص عليها الاتفاق، وخاصة في الجزء الثاني منه؛

1- طبقا للقرار 2227 (2015) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7474 المعقودة في 29 جوان 2015 اعتمادا على قراراته السابقة: ولا سيما القرارين 2164 (2014) و 2100 (2013)، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة 6 فيفري 2015 (S/PRST/2015/5) و 28 جويلية 2014 (S/PRST/2014/15) و 23 جانفي 2014 (S/PRST/2014/2)، وإلى بياناته الصحفية المؤرخة 18 جوان 2015 و 29 ماي 2015 و 1 ماي 2015 و 10 أفريل 2015،

2. دعم تنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في الاتفاق، بخاصة دعم وقف إطلاق النار ورصده والإشراف عليه، ودعم تجميع أفراد الجماعات المسلحة ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية تدريجيا، بخاصة في شمال مالي، مع مراعاة الظروف الأمنية، وتنسيق الجهود الدولية، بالتعاون الوثيق مع باقي الشركاء الثنائيين والمانحين والمنظمات الدولية العاملة في هذه المجالات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، من أجل إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، وفقا للإطار المحدد في الاتفاق، وخاصة في الجزء الثالث منه ومرفقه رقم 2؛

3. دعم تنفيذ تدابير المصالحة والعدالة المنصوص عليها في الاتفاق، بخاصة في الجزء الخامس منه، ولا سيما إنشاء لجنة تحقيق دولية، بالتشاور مع الأطراف؛

4. دعم إجراء انتخابات محلية جامعة وحرة ونزيهة وشفافة، في حدود مواردها وفي نطاق المناطق التي تنتشر فيها، وذلك بوسائل منها توفير المساعدة اللوجستية والتقنية الملائمة والترتيبات الأمنية الناجعة، بما يتسق مع أحكام الاتفاق؛

ت. المساعي الحميدة والمصالحة: الاضطلاع بجهود المساعي الحميدة وبناء الثقة والتيسير على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل دعم الحوار مع جميع أصحاب المصلحة وفيما بينهم بشأن المصالحة والتماسك الاجتماعي، وتشجيع ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية، بسبل منها تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ومنظمات الشباب أيضا؛

ث. حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار

1. حماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون مساس بمسؤولية سلطات مالي؛

2. تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وغيرها من المناطق التي يتعرّض فيها المدنيون للخطر، ضمن سياق دعم سلطات مالي، ولا سيما في شمال مالي، بأساليب تشمل تسيير دوريات بعيدة المدى، والقيام، ضمن هذا السياق، بردع التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق؛

3. توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بسُبل منها نشر مستشارين معنيين بحماية الطفل ومستشارين معنيين بحماية المرأة، وتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني في النزاع المسلح؛

4. مساعدة سلطات مالي في إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى وتدميرها وفي إدارة الأسلحة والذخائر؛

ج. تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1. مساعدة سلطات مالي في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك دعم الجهود التي تضطلع بها هذه السلطات، حسب الإمكان والاقتضاء وبما لا يخل بمسؤولياتها، من أجل مقاضاة المسؤولين عن التجاوزات أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي، مع مراعاة أنّ السلطات الانتقالية في مالي كانت قد أحالت الوضع في بلدها منذ كانون الثاني/يناير 2012 إلى المحكمة الجنائية الدولية؛
2. رصد ما يُرتكب في جميع أنحاء مالي من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وتجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والمساعدة على التحقيق في هذه الانتهاكات والتجاوزات وإبلاغ المجلس والجمهور بها، متى كان ذلك ملائما، والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع حدوثها؛

ح. المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الاستقرار

1. المساهمة، ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية، وفقا للمبادئ الإنسانية، وفي التنسيق عن كثب مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على تحقيق عودة المشردين داخليا واللاجئين أو تسهيل اندماجهم محليا أو إعادة توطينهم بشكل طوعي وآمن وكريم؛
2. المساهمة، ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة للمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شمال مالي، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر؛

خ. حماية موظفي الأمم المتحدة وكفالة سلامتهم وأمنهم: حماية موظفي الأمم المتحدة، ولا سيّما الأفراد النظاميين، ومنشآتها ومعداتها، وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم؛

د. دعم المحافظة على التراث الثقافي: التعاون مع اليونسكو على مساعدة سلطات مالي، حسب الضرورة والإمكانيات، في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجمات؛

المطلب الخامس: التعاون المشترك بين البعثة وباقي البعثات في منطقة الساحل الافريقي[1]:

في هذا الإطار ومن أجل بناء سلم فعال وشامل في مالي ومنطقة الساحل الافريقي عموما أذن مجلس الأمن للأمين العام باتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة التعاون فيما بين البعثات في منطقة الساحل، ولا سيما فيما بين البعثة المتكاملة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وللقيام بما هو مناسب من عمليات نقل القوات وعتادها من البعثات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى البعثة المتكاملة، وذلك رهناً بالشروط التالية:

1. علم المجلس وموافقته، بما في ذلك الموافقة على نطاق النقل ومدته؛ ‘
2. وموافقة البلدان المساهمة بقوات؛
3. والحالة الأمنية في المناطق التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة تلك، ودون المساس بما لها من ولايات؛ ويشجع في هذا الصدد اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما بين البعثات في منطقة غرب أفريقيا، حسب الاقتضاء والإمكانيات، وتقديم تقارير بهذا الشأن للنظر فيها كلما اقتضى الأمر؛

أولا: الولاية المنوطة بالقوات الفرنسية:

من المفارقات أن مجلس الأمن أذن للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، باستخدام جميع الوسائل الضرورية حتى تنتهي البعثة المتكاملة من ولايتها كما أذن بها هذا القرار، وبالتدخل لدعم عناصر البعثة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير وبناء على طلب الأمين العام، ويطلب إلى فرنسا تقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذه الولاية في مالي وتنسيق تقاريرها مع تقارير الأمين العام.

ثانيا: إسهام المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي:

من أجل التنسيق الفعال لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي شجع مجلس الأمن الدول الأعضاء في المنطقة على تحسين التنسيق لمكافحة التهديدات المتكررة ، بما في ذلك الإرهاب،

---

[1]– يكرر مجلس الأمن في هذا الاطار التأكيد على أن سلطات مالي تتولى المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في مالي، ويشير كذلك إلى قراراته 1265 (1999)، و 1296 (2000)، و 1674 (2006)، و 1738 (2006)، و 1894 (2009) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وقراراته 1612 (2005) و 1882 (2009)، و 1998 (2011)، و 2068 (2012)، و 2143 (2014) و 2225 (2015)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراراته 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1889 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013)، و 2122 (2013)، بشأن المرأة والسلام والأمن، ويهيب بالبعثة المتكاملة وبجميع القوات العسكرية في مالي أن تأخذ هذه القرارات في الاعتبار وأن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، ويذكّر بأهمية التدريب في هذا المجال، ويحث جميع الأطراف على تنفيذ الاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في مالي التي اعتمدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في 7 جوان 2014؛

إلى جانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات، ويرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منطقة الساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، بوسائل منها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، والالتزام الذي تعهد به القادة الأفارقة خلال مؤتمر قمة مالابو المعقود في يومي 26 و 27 جويلية 2014، والخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل قدرة أفريقيا على التصدي فورا للأزمات، ويشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توفير تبرعات كبيرة لصالح قدرة أفريقيا على التصدي فورا للأزمات؛

ثالثا: التعاون الدولي في منطقة الساحل:

في إطار نموذج بناء السلم الليبرالي طالب مجلس الأمن من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك بالشركاء الإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف، أن يعززوا تنسيقهم من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة تتيح على نحو شامل ومتكامل مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية التي تعبر الحدود وتلتمس الملاذ الآمن في منطقة الساحل، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وحركة المرابطين، وأن يحولوا دون توسع تلك الجماعات وأن يحدوا أيضاً من انتشار جميع الأسلحة ومن اتساع رقعة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

كما جدد الدعوة إلى التنفيذ السريع والفعال، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، للاستراتيجيات الإقليمية التي تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويشير في هذا الصدد إلى دور المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص لمنطقة الساحل من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي، بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا؛

رابعا: مساهمة الاتحاد الأوروبي:

دعوة الاتحاد لأوروبي، ولا سيما ممثله الخاص لمنطقة الساحل وبعثته للتدريب في مالي وبعثته لبناء القدرات في الساحل وفي مالي، أن ينسّق عن كثب مع البعثة المتكاملة ومع شركاء مالي الثنائيين الآخرين المشاركين في تزويد سلطات مالي بالمساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

خامسا: الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

دائما وفي إطار مقاربة بناء السلم الليبرالي حث مجلس الأمن في القرار المنشئ للبعثة جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني في احترام وحماية

موظفي المساعدة الإنسانية ومرافقها وشحنات الإغاثة التابعة لها، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تسمح وتسهّل للعاملين في المجال الإنساني أن يصلوا بالمساعدات إلى المحتاجين على الوجه الأكمل وبشكل آمن وفوري ومن دون عوائق، مع احترام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني والتقيد بأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق؛

المطلب السادس: تقييم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

أولا: الاستراتيجية السياسية:

شهدت سنة 2015 تقدمًا كبيرًا في مالي، مع توقيع اتفاقية سلام في جوان 2015 بين حكومة مالي، وتنسيقية حركات الأزواد (CMA)، وما تلاه من انخفاض في العنف بين الأطراف الموقعة. وقد أتاحت هذه الإنجازات للأمم المتحدة التحول من ترتيب أولويات مراقبة وقف إطلاق النار إلى تركيز جهودها على تنفيذ اتفاق السلام. غير أن النشاط الإجرامي والتطرف المتزايد لا يزال يهدد بزعزعة استقرار هذه المكاسب الهشة.

لقد ركزت الاستراتيجية السياسية حتى الآن على استعادة السلامة الإقليمية وتمديد الهياكل الرسمية للدولة. والآن وبعد أن تم الحفاظ على وقف إطلاق النار ببعض النجاح، يجب على البعثة أن توجه اهتمامها إلى ضمان تمتع السكان بفوائد السلام، وأن عودة سلطة الدولة تنص على توفير السلع والخدمات العامة في جميع أنحاء إقليم مالي. ويجب أن تضمن أن أنشطتها التي تركز على الأمن مرتبطة بهذا الهدف السياسي[(1)].

ولكي يعكس هذا التحول في السياق، يجب أن تتناول الاستراتيجية السياسية للبعثة القضايا التالية[(2)]:

---

[1] –Arthur Boutellis, Applying the HIPPO Recommendations to Mali: Toward Strategic, Prioritized, and Sequenced Mandates , *Center for Peace Operations, IPI, may 2016.*

[2] – Youssef Mahmoud, *Senior Adviser, IPI, and former member of the HIPPO*
William J. Durch, *Distinguished Fellow, Stimson Center*
Samuel Gahigi, *Mali Integrated Operational Team (IOT) Leader, UN Department of Peacekeeping Operations*
Dianguina dit Yaya Doucouré, *Chargé d'affaires, Permanent Mission of the Republic of Mali to the UN*

- الشمولية: أغلبية سكان مالي الذين لم يحملوا السلاح استبعدوا من مفاوضات السلام في الجزائر العاصمة. وينبغي للبعثة المتكاملة اتباع نهج أكثر شمولاً لتنفيذ اتفاق السلام من خلال النظر في وجهات نظر الشباب والنساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتصدي لمظالم الحرب في الشمال، وبناء شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. علاوة على ذلك، ينبغي للبعثة المتكاملة أن تتناول مسألة تمثيل الجماعات المسلحة، التي أصبحت مشكلة متزايدة في مرحلة التنفيذ، لا سيما في لجنة رصد اتفاق السلام (Comité de suivi de l'accord). حيث ينبغي على البعثة أن تبذل قصارى جهدها لضمان شعور جميع الدوائر الانتخابية بملكية عملية السلام وبأنها ممثلة من قبل الدولة، بما في ذلك من خلال التأكيد على شمولها في مؤتمر الوفاق الوطني (Conférence d'entente nationale) المنصوص عليه في اتفاقية السلام. كما أن إنشاء منطقتين جديدتين (Taoudenni و Menaka) وتنفيذ قانون جديد للإدارة المؤقتة عاملين أساسيين لضمان هذا الإحساس بالملكية.

من جهة أخرى يجب أن تستمد سلطة حكومة مالي من الشرعية في نظر السكان، لا سيما من مكاسب السلم الملموسة، والمزاوجة الأفضل بين السياسة والأمن والتنمية، وليس فقط الفوز بأغلبية الأصوات.

- **الثقة:** ينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل استخدام مساعيها الحميدة للمساعدة في بناء الثقة بين أطراف النزاع لضمان إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للبعثة المتكاملة أن تساعد في التعجيل بتعيين المراقبين المستقلين المنصوص عليهم في اتفاق السلام لتقديم تقارير منتظمة ومحايدة عن تنفيذها.
- المفسدين والتهديدات غير المتماثلة: من الصعب التمييز بين الحماية الاستباقية للمدنيين وأهداف مكافحة الإرهاب في مالي. وينبغي أن تتلقى البعثة المتكاملة توجيهات واضحة بشأن دورها فيما يتعلق بهذين الهدفين. ويمكن أن يشمل هذا الدور تحديد المناطق المعرضة للتطرف والمشاركة في أعمال الوقاية، ووضع آليات لدعم المنشقين عن الجماعات المتطرفة، ووضع برامج للإصلاح لضمان عدم تجدد انخراط الأفراد في العمل الارهابي، وتعزيز قدرة حكومة مالي على مكافحة الإرهاب. وتفعيل دور الـ G5 ساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر). وهناك حاجة أيضا إلى فهم أكثر تفهما للجماعات المسلحة وصلتها بالجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة.

- **التوازن السياسي – العسكري:** لقد وصل التوازن بين الإصلاحات السياسية والأمنية في مالي إلى حالة من عدم التكافؤ قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وقد أعاقت المخاوف الأمنية عودة السيطرة الإدارية للدولة على جزء كبير من الشمال، ولكن حتى يتم تنفيذ المكونات السياسية والمؤسسية الحاسمة في اتفاق السلام، تتردد الجماعات المسلحة في المضي في التجميع ونزع السلاح. لذلك يجب أن تحاول البعثة ضمان أن ترتبط جهودها الأمنية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، بالاستراتيجية السياسية الأوسع.

فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن بشأن متابعة الاتفاق، هناك في بعض الأحيان انفصال بين التوجه السياسي واحتياجات الناس. كما أن مصداقية البعثة تخاطر بالتشكيك في عدم قدرتها على حماية نفسها، وبالتالي حماية المدنيين.

- **الشراكات:** يعتمد نجاح اتفاق السلام على العديد من العوامل، التي لا تقع كلها ضمن اختصاص البعثة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والجريمة المنظمة وأمن الحدود وتطوير قدرات مكافحة الإرهاب داخل قوات الدفاع والأمن المالية. يجب أن تحدد المهمة المزايا النسبية للشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في معالجة هذه العوامل ودعم هؤلاء الشركاء بأي طريقة مناسبة.
- **القدرات:** هناك فجوة بين المهام المسندة للبعثة والموارد اللازمة لتنفيذها. حيث تمثل البعثة هدفًا للعنف وتعمل في بيئة صعبة ومتغيرة. فهناك حاجة إلى تعزيز قدرات الحماية الذاتية للوحدات، بما في ذلك من خلال التدريب والمعدات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، من أجل تقليل "تكتل" البعثة إلى الحد الأدنى، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج عكسية لتنفيذ ولايتها
- **استراتيجية الإنجاز:** يمكن لدعوة حكومة مالي لاستراتيجية خروج لعام 2018، وهي العام الذي ستجري فيه الانتخابات الرئاسية في مالي، أن تكون بمثابة فرصة للبعثة المتكاملة للعمل جنباً إلى جنب مع حكومة مالي وشعبها لتطوير فهم مشترك الأولويات ورؤية لتحقيق السلام المستدام في مالي، مع معايير واضحة لتحقيق هذه الرؤية، بما في ذلك ما يجب أن يفعله كل شريك (الحكومة، البعثة المتكاملة، الشركاء الإقليميون والدوليون، وما إلى ذلك).

ثانيا: تحديد الأولويات والتسلسل[1]: بالنظر إلى أهمية جميع الأولويات الواردة في مهام البعثة المتكاملة، فإن إضافة مهام للبعثة المتكاملة دون زيادة مواردها وقدراتها من شأنه أن يوسع الفجوة بين

---

[1] – Ian Martin, Executive Director, Security Council Report, and former member of the HIPPO
Aditi Gorur, Director, Protecting Civilians in Conflict Program, Stimson Center

ما هو متوقع وما هو ممكن. حيث أن مهام البعثة في بناء السلم ينبغي اعتبارها نقطة انطلاق وليست غاية في حد ذاتها.

لذلك يجب أن يكون كل من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة عمليين حول ما هو ممكن وغير ممكن في أي وقت. كما يجب أن يقابل الاعتماد الافتراضي للأمم المتحدة على نموذج بناء السلم الليبرالي تحليل واقعي للسياق والإرادة السياسية والوسائل المالية المتاحة. وسيتطلب ذلك من مجلس الأمن اتخاذ قرارات جريئة وصعبة بشأن ما ينبغي استبعاده من مهام.

كما لا ينبغي النظر إلى تحديد الأولويات والتسلسل كمسابقة لتحديد أي الأجندات التي يعتبرها المجتمع الدولي أكثر أهمية. وبدلاً من ذلك، ينبغي التطرق إلى عملية تحديد تسلسل المهام بشكل عملي، مع مراعاة الظروف التي يجب أن تكون سارية المفعول حتى تنجح أهداف المهمة الرئيسية في المراحل المختلفة لعملية بناء السلم. ويتطلب تحديد الأولويات فهم كيفية عمل الأجزاء المختلفة من البعثة معًا لدعم تطوير العلاقات الأولية في إطار استراتيجية متماسكة على نطاق البعثة.

وهناك عنصر آخر وهو الحاجة إلى تعديل المهام وأولوياتها مع مرور الوقت، مع إبراز الكيفية التي تحتاج بها عملية التفويض لتكون أكثر مرونة لضمان استجابتها للاحتياجات على أرض الواقع. بالإضافة إلى أهمية ممارسة مجلس الأمن لفعاليته السياسية طوال فترة عمليات بناء السلم، وليس فقط عندما تطرح مهمتها للتجديد.

وقد تعطّل نشر البعثة المتكاملة بشدة بسبب الافتقار إلى اللوجستيكي. ويوجه أكثر من 80 في المائة من القدرات العسكرية للبعثة إلى حماية القوة، لا سيما منشآتها، تاركة قدرة محدودة للغاية لدعم الأهداف الأخرى للبعثة.

في مواجهة هذه القيود، ما الذي يمكن للبعثة أن تحققه؟ لذلك تقترح الأطروحة تحقيق الإنجازات الممكنة لبناء السلم في المجالات التالية:

Renata Dwan, Chief of Policy and Best Practices Section, UN Department of Peacekeeping Operations/Department of Field Support
Emmanuel Suquet, First Secretary, Permanent Mission of France to the UN
Brigadier General AKM Akhtaruzzaman, Permanent Mission of the People's Republic of Bangladesh to the UN

• **ربط الأبعاد الأمنية والسياسية باتفاقية السلم والمصالحة:** فالأبعاد الأمنية والسياسية للنزاع مترابطة بشكل أساسي في هذه المرحلة، وما لم تتم إصلاحات عميقة وفورية، لا يمكن تنفيذ الجوانب الدفاعية والأمنية لاتفاقية السلم والمصالحة.

• **دعم الاستقرار في الشمال:** لا تزال مؤسسات الدولة غائبة في نصف البلاد تقريباً. فغياب الخدمات الأساسية يزيد من خطر تجذر الجماعات المتطرفة وتجنيدها في مناطق، مثل موبتي، حيث تدهور الوضع الأمني بسرعة في 2015 و2016. لذلك ينبغي للبعثة المتكاملة أن تيسر نشر الشركاء في المجال الإنساني والتنموي في شمال مالي. وينبغي للبعثة المتكاملة أيضا أن تعيد النظر في نهجها المتعلق بمشاريع بناء السلم وتحقيق الاستقرار في الشمال، التي تم الاضطلاع بها حتى الآن بطريقة مجزأة، ودمجها في خطة استقرار متماسكة.

• **إعطاء الأولوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من استراتيجية طويلة الأجل:** هناك معضلة عأجلة فيما يتعلق بتسلسل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالنهج الحالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متجزأ؛ لذلك تنفيذه كجزء من استراتيجية طويلة الأجل ومخططة جيداً لإصلاح قطاع الأمن (SSR). ولا ينبغي أن يعامل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنه تمرين تقني بل يحتاج إلى دعمه باستراتيجية سياسية. كما يجب تحقيق مكاسب فورية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتأكيد لأطراف النزاع على أن اهتماماتهم يتم تحديد أولوياتها وتخفيفها. ومع استمرار عملية التجميع الحالية في التقدم، تظل الأسئلة الحرجة قائمة. من هم المقاتلون الذين سيتم دمجهم في قوات الدفاع والأمن المالية،؟ ومن هم الذين سيتم نزع سلاحه وإعادة دمجهم في المجتمع المدني؟ من الذي سيتولى مسؤولية عملية التدقيق في المقاتلين الذين يدمجون في القوات المسلحة؟ هل هناك فرصة لبعض المقاتلين لتشكيل جزء من وحدة مكافحة الإرهاب المتخصصة داخل قوات الدفاع والأمن؟ هل سيتم دمج المنشقين من الجماعات المتطرفة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟ يجب الإجابة على هذه الأسئلة، وبسرعة، قبل أن تتمكن إصلاحات DDR و SSR من المضي قدمًا.

• **توضيح مهمة حماية المدنيين:** تربط المهمة الحالية للبعثة المتكاملة بحماية المدنيين بهدف تحقيق الاستقرار في الشمال. ومع ذلك، لا تضم هذه المنطقة سوى 10 في المائة من سكان البلد، وقد وجدت البعثة المتكاملة صعوبة بالغة في حماية نفسها والمدنيين من العناصر المتطرفة العنيفة هناك. كانت جهود حماية البعثة في شمال مالي تتمثل في معظمها من استخدام المساعي الحميدة والحوار السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجهود كانت محدودة للغاية بسبب "تكتل" موظفي البعثات

وغياب مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة المدنية بصفة عامة (ولا سيما الشركاء في التنمية والشؤون الإنسانية) عن أجزاء كبيرة من شمال مالي.

لذلك هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بمسؤولية البعثة عن حماية المدنيين وكيف يرتبط ذلك باستراتيجيتها السياسية. في السياق الأمني المباشر، قد تحتاج البعثة إلى التركيز بشكل أكبر على الشراكات السرية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي لديها قدرة أكبر على المشاركة مع المجتمعات التي تشعر بأنها مهمشة من خلال العملية السياسية من أجل جعل جهود الحماية أكثر نجاحًا.

• **ضرورة وضع فهم مشترك لما تعنيه عودة سلطة الدولة:** أثارت بعض الصور التحريرية تحفظات على الربط الوثيق بين مهام البعثة وبين عودة سلطة الدولة إلى الشمال. في البداية، وضعت مهمة مماثلة للبعثة في وضع صعب فيما يتعلق بالعملية السياسية. والآن بعد أن تم التوصل إلى اتفاق، أكد بعض المشاركين على الحاجة إلى التوصل إلى فهم مشترك لما تعنيه عودة سلطة الدولة. حيث أن سلطة الدولة ينبغي أن تركز على تقديم الخدمات الأساسية بدلا من مجرد إعادة الجهات الفاعلة في مجال الأمن والدفاع. بالإضافة إلى ذلك، تبقى الأسئلة حول درجة اللامركزية في مؤسسات الدولة.

في الأخير يمكننا طرح أسئلة للمناقشة بخصوص تقييم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: ما هي الاستراتيجية السياسية التي تقوم عليها البعثة الحالية؟ هل لا تزال تلك الاستراتيجية السياسية قابلة للتطبيق أم أنها بحاجة إلى مراجعة؟ ما هي العقبات الرئيسية أمام التنفيذ الناجح لاتفاق السلام؟ كيف تعمل مينوسما مع شركاء آخرين في الوساطة الدولية؟ ما هي قدرات المهمة وهل أثبتت الأساليب المستخدمة من قبلها في التأثير على الصراع؟ كيف يمكن للأمم المتحدة التعاون على أفضل وجه مع المنظمات الإقليمية في تقييم السياق السياسي والاستراتيجي الذي فيه يتم نشر المهمة؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يشارك في دعم الاستراتيجية السياسية للبعثة ؟ ما هي العقبات التي منعت البعثة من ترجمة المهام الموكلة إليها، وما هي الشروط التي يجب أن تكون سارية لتنفيذ تلك المهام؟ كيف يمكن للولاية أن تتيح للبعثة بشكل أفضل التكيف مع الظروف المتغيرة على الأرض؟ ما هي المعايير التي يمكن تحديدها والتي يمكن تحقيقها للبعثة، وكيف يمكن أن تساعد هذه المعايير في إعداد استراتيجية للتدخل كما طلبت حكومة مالي؟ هل يمكن ترجمتها إلى اتفاق مع الحكومة المضيفة؟

المبحث الرابع: تقييم عام لمشاريع بناء السلم في مالي

بناء على تقييم الواقع الميداني يمكن القول أنه لا يمكن استيراد معالجة جذرية لأسباب عدم الاستقرار والنزاع في مالي ومنطقة الساحل الافريقي من طرف فرنسا أو المجتمع الدولي بناء على النموذج الحالي المعتمد على مقاربة بناء السلم الليبرالي، ولكن الحلول يجب أن تقوم بها الحكومة المنتخبة. فبعد التدخلات العسكرية، تظل الشراكة مع القوى المتدخلة دائمًا دقيقة. وبالنسبة لفرنسا وتاريخها فقد أدت القوة الاستعمارية السابقة إلى تعقيد هذه العلاقة، وعلى الرغم من عدم قبولها من قبل باماكو، فإن أي تصور لفرض فرنسا إرادتها على الشؤون السياسية سيكون ضارًا لجميع الأطراف المعنية.

فالسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستكون ترغب وقادرة على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وما إذا كانت الجهود الخارجية لن يتم تخريبها من قبل الأطراف الداخلية التي لها تأثير ضئيل عليها. وقد شابت جهود القضاء على الفساد لاحقا الكثير من الشكوك بسبب فضيحة تتعلق بالطائرة الرئاسية التي اشترتها الحكومة. في أبريل 2014، أنفق بنك البحرين الإسلامي مبلغ 41 مليون دولار لشراء طائرة رئاسية. فواجهت حكومة مالي، التي تعتمد إلى حد كبير على قروض صندوق النقد الدولي وأموال المانحين من المجتمع الدولي، انتقادات شديدة لإساءة استخدام المال العام. وهناك حالات أخرى من الفساد ومحاباة الأقارب، ويبدو أن هذه العادات القديمة، بالنظر إلى أن نفس النخبة لا تزال تدير مالي، لا تتتغير بسهولة.

كما نلاحظ بأنه في مجتمع مالي، وأيضًا في البلدان المجاورة مثل النيجر، فإن النسخة التقليدية المعتدلة من الإسلام تخسر بسرعة أرضيتها لمزيد من الفكر الوهابي والسلفي الراديكالي. ولهذا أسباب متعددة، بعضها يسبق الأزمات الأخيرة. يتم الجمع بين الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المستمر في أجزاء كبيرة من المجتمع مع خيبة أمل في ما يسمى بالنموذج الغربي للديمقراطية. بالنسبة للعديد من الناس، لا يخدم هذا "النموذج" سوى إثراء النخبة والسماح للغرب باستغلال الموارد المالية.
في الشمال هناك خيبة أمل واسعة النطاق فيما يتعلق بنقص الخدمات الحكومية الأساسية مثل الكهرباء والمياه، حتى مع وجود بعض الحنين إلى الوقت الذي كان فيه الجهاديون يتحكمون في الواقع، وقدموا هذه الخدمات بالفعل. اما التعليم فتواجه الدولة صعوبة في توفير مدارس ذات نوعية وكمية كافية، لكن مدارس القرآن مجانية وتمول بشكل جيد من الرعاة الخليجيين.

من المنظور المؤسسي، تمكن الوهابيون أو السلفيون من السيطرة على وسائل الإعلام والهيئات العامة الهامة. على هذا النحو، يهيمن الوعّاظ الوهابيون الآن على المجلس الإسلامي الأعلى (المجلس الوطني للشؤون الدينية)، وقائده الإمام ديكو له علاقات وثيقة مع بنك الكويت الإسلامي. إن

محطات الإذاعة – وهي الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى السكان – هي في الغالب في أيدي السلفيين، حيث تستفيد هذه المنظمات من الدعم المالي الكبير من دول الخليج.

ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشباب يوجهون وجهة نظرهم إلى الشرق الأوسط، مفضلينها على الوجهات الفرنكوفونية التقليدية أو الأوروبية، وهكذا يبدو أن انتشار شكل أكثر راديكالية للإسلام يسهم في خلق جيل جديد لا يشاركه بعض القيم التقليدية التي ترتكز عليها دولة مالي، وتوفر للفصائل الجهادية مجموعة كبيرة من المجندين المحتملين.

على الرغم من النجاحات، تواجه البعثة المتكاملة صراعا صعبا في الوفاء بولايتها. واجهت الأمم المتحدة مشاكل تقليدية في العثور على مساهمين بقوات، وكانت النتيجة أن البعثة لم تصل بعد إلى قوامها المأذون به[1].

وتواجه جميع وحدات المشاة في الشمال مخاطر كبيرة، حيث تتعرض في كثير من الأحيان للأجهزة المتفجرة والهجمات الصاروخية أو الكمائن. وعلى هذا النحو، تعد البعثة المتكاملة أكثر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام خطورة حتى الآن، حيث عانت قتل أكثر من 60 جندي منذ انتشارها جويلية 2013 إلى سبتمبر 2015[2]. لهذا الغرض أقامت هولندا وعدة بلدان اسكندنافية وحدة استخبارات خاصة: خلية اندماج معلومات جميع المصادر (ASIFU). ويعمل على توفير المعلومات في مقر السياسي والعسكري في باماكو، للمساعدة في عملية صنع القرار [3].

توفر عملية بارخان العنصر العسكري في سياسة مكافحة الإرهاب في المنطقة. خلفا لعمليّة سيرفال، تم تسميته على اسم "كثبان الرمال الكبيرة في السهول الصحراوية المتدحرجة". تهدف إلى "منع" الجهاديين من الوصول إلى دول مجموعة الخمسة، ففي أفريل 2014، وصف وزير الدفاع الفرنسي ليبيا بـ "عش الأفاعي للإرهابيين"، وقامت قوات Barkhane الفرنسية بمنع وتدمير العديد من القوافل الجهادية التي تدخل النيجر من ليبيا، وقد تم استهداف بعض القادة الجهاديين البارزين بنجاح، بما في ذلك القائد الهام في جماعة المرابطون أحمد التلمسي في ديسمبر 2014 [4]

---

1 – MINUSMA Facts and Figures, **MINUSMA, accessed 30 November 2015**, http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/minusma/facts.shtml

2 – Jaïr van der Lijn and Timo Smit, **Peacekeepers Under Threat? Fatality Trends in UN peace Operations** , *SIPRI Policy Brief*, 2015, accessed 24 November 2015, http://books.sipri.org/files/misc/SIPRIPB1509.pdf

3 – J.A. van Dalen, **ASIFU: Baanbrekend inlichtingenexperiment in Mali**, Militaire Spectator 2015, accessed 30 November 2015, http://www.militairespectator.nl/thema/operaties/artikel/asifu

4 – **Mali : la mort d'Ahmed el-Tilemsi, un coup dur pour le Mujao et Belmokhtar**, *Jeune Afrique,* 12 December 2014, accessed 30 November 2015

مثلما تم تكليف عملية سيرفال بتوفير في المساعدة القصوى للبعثة، لا يدعم بارخان قوات الأمم المتحدة بقوة نيران عند الضرورة فحسب، بل يحاول أيضا أن يبقي الجهاديين "في الخلف" من خلال تعقبهم بقوة. في حين أن تقارير القادة المستهدفين والقوافل التي تم اعتراضها كانت منتظمة في أواخر عام 2014 وبداية 2015، فقد أصبحت متقطعة. ويشير هذا إلى مشكلة القدرات التي يواجهها بارخان: ليس فقط 3.000 جندي عددًا صغيرًا لمنطقة كبيرة كهذه، فالخطر المتنامي لحزب بوكو حرام في الجنوب يضع ضغطًا على الموارد المتاحة كذلك.

لقد سجلت العديد من الدول ومنها الجزائر مخاوف حول "عسكرة" مكافحة الإرهاب في المنطقة. فشركاء مجموعة الخمسة ليسوا كلهم منارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثل موريتانيا وتشاد حيث يتم قمع الإرهاب وأي شيء يشبه المعارضة السياسية بنفس القوة والقهر. في بوركينا فاسو، تم تنحية بليز كومباوري Blaise Compaoré من خلال انتفاضة شعبية بعد فشل محاولة تمديد حكمه الذي استمر 27 عامًا، بعد شهرين فقط من إطلاق عملية بارخان. ومع ذلك، في سبتمبر 2015، انحسر الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو وتم فرض حكومة مؤقتة عن طريق تدخل منسق من الدول المجاورة. هناك أيضا مخاوف بشأن نشاط الطائرات بدون طيار في النيجر، التابعة كل من فرنسا والولايات المتحدة تشغيلها من نيامي. في حين أن هذه الطائرات بدون طيار غير مسلحة، فهي لا تحظى بشعبية لدى السكان المحليين، ويتزايد التشكيك في التحالف العسكري مع فرنسا في العديد من المجتمعات في بلدان مجموعة الخمسة.

من المقبول بشكل عام أن مكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تتألف فقط من نهج عسكري وقمعي، بل ينبغي أن تركز أيضا على الوقاية، كما أن مقاربة بناء السلم الليبرالي لم تأت بنتيجة لحد الأن على أرض الواقع.

ومع ذلك، فإن التركيز على استراتيجيات الوقاية أسهل من التدخل. إن مجال أبحاث الإرهاب ضخم، وبالتأكيد لا ينقصه التمويل، لكن الأكاديميا لم تتمكن بعد من الإجابة عن السؤال "البسيط": لماذا يتحول الناس إلى العنف السياسي؟[1] ولا يوجد دليل تجريبي على أن التطرف أو التطرف العنيف عملية خطية، ويمكن للعديد من العوامل، بما في ذلك الأيديولوجية والهوية، أن تلعب دوراً. كان هناك ارهابيون فقراء، غير متعلمين، مؤهلين تأهيلا عاليا وتعليما، أغنياء. يبدو أن الجميع لديهم شكاوي، ومعظمهم من الشباب والرجال. غير أن عدد الشباب الذين يعانون من مظالم لا تتحول إلى العنف السياسي أكبر من التي تتحول. وهي إحدى الأسباب التي تجعل العلم وفقا لمناهج الغرب تواجه مشاكل في فهم لماذا يلجأ الناس إلى الإرهاب في منطقة الساحل.

---

[1] –Marc Sageman, **The Stagnation in Terrorism Research**. Terrorism and Political Violence,2014, p1–16.

إن السؤال المطروح هو هل نجحت المشاريع الإقليمية والدولية في بناء السلم في منطقة الساحل الافريقي؟

تم إجراء عملية سيرفال بناء على دعوة من الدولة المضيفة وكانت لها مهمة واضحة لمكافحة الإرهاب. تم التخطيط مسبقاً لعناصر التدخل، وأدى الهجوم الجهادي المفاجئ وغير المتوقع على جنوب مالي إلى تعديل خطط الطوارئ والتعبئة السريعة للقوة العسكرية. لم يتنبأ التخطيط الأولي بقدرات الجماعات الإرهابية على الأرض، بدأت قوة تحقيق الاستقرار التي تقودها الأمم المتحدة والتي تم تفويضها من قبل الأمم المتحدة والتي تم التوصل إليها في وقت لاحق من العام نفسه، بشكل فعال. تمكنت الدول الأفريقية المشاركة من حشد قواتها بسرعة، كما تمتعت فرنسا بثمار وجود العديد من القوات المتأقلمة والمدربة تدريباً جيداً والمجهزة مسبقاً في البلدان المجاورة. بمجرد بدء التدخل. في النهاية، كان عدد القتلى الفرنسيين أقل بكثير مما كانت القيادة السياسية مستعدة لقبوله، وكان الكثير يعود إلى الحظ السعيد في ساحة المعركة وخارجها. في حين حقق سيرفال أهدافه العسكرية، كان واضحًا منذ البداية أن هذا كان حلًا قصير الأجل. خدم التخطيط العسكري لتمكين التدخل السريع، ولكن التخطيط المدني للانتقال تخلف عن الركب، ومن الواضح أنه لا يمكن دمج الأهداف السياسية في خطة عسكرية، وبالتالي فلا يمكن للتدخل أن يكون بناء للسلم في المنطقة وان كان مهما على المدى القصير لاسترجاع الأمن.

هل هناك رؤية واضحة للانتقال إلى وخطة طويلة المدى لبناء السلم؟

سرعان ما خلفت البعثة المتكاملة بعثة الدعم التي تقودها أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه المهمة لديها التفويض القوي للعمل، إلا أنه هناك بعض التناقض في أهدافها. فمن ناحية، ينبغي للبعثة المتكاملة ضمان الاستقرار والتوسط بين الأطراف المتنازعة، ومن جهة أخرى، يجب أن تساعد الحكومة في استعادة السلطة على أراضيها. كانت بعثة الأمم المتحدة تعاني من نقص في الموظفين للعام الأول، ووجدت صعوبة في التوفيق بين هدفين مختلفين. وأصبحت سيرفال قوة موازية رسمية للبعثة، تقدم معلومات استخباراتية ومساعدات مسلحة إذا لزم الأمر. في حين أنه ما زال بالإمكان تسمية إرثها بنجاح، فقد تم إنهاء عملية سيرفال في جويلية 2014 واستعيض عنها بعملية بارخان Barkhane التي أقامت تعاونًا مؤسسيًا مع دول الساحل من دول مجموعة الخمسة، وتشكل خطوة أولية منطقية في الانتقال إلى نطاق أوسع وطويل الأجل. كما تعمل برخان كإجراء احتياطي للبعثة المتكاملة، وكان في جزء منه ردا على حالة ليبيا التي أصبحت بمثابة "عش الأفعى" تفرخ الارهابيين. ومن المفارقات أن الأزمة في مالي كانت نتيجة غير مقصودة لإزالة القذافي، ودفع التدخل الفرنسي بالعناصر الإرهابية إلى ليبيا للتعافي.

قبل انهيار مالي في عام 2012، تلقت قوات الأمن المالية التدريب والمعدات من مختلف الدول الغربية. كانت البرامج الفرنسية والأمريكية وغيرها من البرامج الغربية المختلفة نشطة منذ

منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حيث عملت على تدريب وتجهيز القوات الخاصة المحلية لمكافحة الإرهاب. غير أن فعالية هذه البرامج لم تتأكد من الأحداث التي وقعت في عام 2012. وكان أداء القوات المالية سيئًا للغاية في تمرد التوارق عام 2012، بل وصل الأمر إلى إحراج الولايات المتحدة، الجنرال سانوجو، المحرض على انقلاب 22 مارس، الذي تلقى تدريبا مكثفا في الولايات المتحدة.

لقد فشلت مختلف برامج إصلاح القطاع الأمنيSSR في منع انهيار دولة مالي في عام 2012، على الرغم من أنه لا بد من القول أن الجيش المالي كان يفوق عددًا كبيرًا من قبل الجيش الثوري وقاد حلفاء التوارق وحلفائهم الملائمين، الجماعات السلفية الجهادية الثلاث. بالتوازي مع سيرفال، تم إنشاء بعثة تدريب مناسبة من قبل الاتحاد الأوروبي، مع التركيز ليس فقط على القدرة الفنية للقتال، ولكن أيضا قيم مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون. هذا العنصر الهام هدفه منع الجيش المالي من ارتكاب الإساءات وتهديد الديمقراطية في المستقبل.

وقد أوضحت الأحداث التي وقعت في كيدال 2014 أنه حتى الجزء البسيط – تعلم الجندي أو الوحدة لإجراء عمليات قتالية – يعد تحديا جدي بحد ذاته. وقد تم نشر الكتيبة الواحدة التي أكملت تدريب EUTM بالكامل في كيدال وعانت من هزيمة تكتيكية مؤلمة على أيدي متمردي الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية.

في الماضي، كان الكفاح ضد انفصال التوارق أولوية أعلى بكثير للحكومة من مكافحة الإرهاب، وهناك قلق من أن قوات الأمن المدربة حديثا ستستخدم مرة أخرى في هذا الدور. عند طرح برامج إصلاح القطاع الأمني SSR، فإن توقعات ورغبات الدولة المضيفة غالباً ما تتعارض مع توقعات المدربين ومقدمي خدماتSSR .

إن حكومة مالي لا ترغب فقط في وجود جيش قادر على مكافحة التمرد أو دور لمكافحة الإرهاب، بل جيش يمكن استخدامه في النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة.

إن التخطيط في الوقت المناسب، والعمل على الأرض، والجهد الدولي الكبير لتدريب وإصلاح قوات الأمن المالية قد حققا نتائج إيجابية بالتأكيد. تم حل العداء بين القبعات الحمراء والخضراء إلى حد كبير، تم وضع الجنرال سونوقو Sanogo في السجن وليس هناك المزيد من تدخل الجيش في السياسة.

وعموما، تحسنت مهنة الجنود الماليين بدرجة كبيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين في بعض المناطق. أحد هذه المجالات هو إصلاح المؤسسات الميدانية ودعم الخدمات الأمنية. دون وجود خطوط قيادة واضحة، أو دفع رواتب كافية، أو سياسة موارد بشرية جيدة أو أنظمة لوجستية فعالة، النشر الفعال للجنود المدربين سيبقى صعبا.

قد يتمكن المشاة الآن من إطلاق صاروخ كلاشنيكوف بشكل صحيح، لكن المنظمة لن تكون قادرة على إبقائه محفزًا وإيصاله إلى المكان المناسب عند الحاجة. وثمة عنصر آخر يستحق المزيد من الاهتمام وهو دور وإصلاح قوة الشرطة أو الدرك. غالباً ما تلعب هذه الوحدات دوراً أكبر بكثير في توفير الأمن المحلي أكثر من الجيش، وبالنسبة للسكان المحليين، فهي غالباً ما تمثل الوجه المرئي للحكومة. ومن المحتمل أن يكونوا قادرين على لعب دور كبير في مكافحة الإرهاب، لكن إمكانيات إصلاح الشرطة في مالي لا تخضع للبحث والتطور.

ما هي العقبات الرئيسية أمام الانتقال الناجح؟

كان الانتقال في مالي، مثل العديد من التحولات بعد التدخلات العسكرية، يمليها جزئيا نوايا وأفعال الحكومة المضيفة. دفعت فرنسا لإجراء انتخابات رئاسية سريعة لكي يكون لها شريك رسمي، وحصلت عليها، فمن المشكوك فيه أن تأجيل الانتخابات في مالي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مختلفة. حصل البنك الدولي على تفويض قوي للإصلاح، ولكنه كان في نفس الوقت نتاجًا للنخبة التي حكمت مالي على مدار العشرين عامًا الماضية. هذه النخبة، التي شاركت في أي معارضة ودمجت مصالح تجارية مع مصالح سياسية، كان ينظر إليها كواحدة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهيار الدولة في عام 2012.

كما أن العادات القديمة للفساد والمحسوبية ستثبت مقاومتها للإصلاح والتغيير. لقد تمكنت فرنسا من التقليل من مفهوم التدخل الاستعماري من خلال الابتعاد عن السياسة في باماكو. تم تنظيم مؤتمر المانحين الدولي في ماي 2013 في بروكسل وليس في باريس، وشاركت في رئاسته حكومة مالي. ومع ذلك، تبقى مشاكل التنسيق في جانب المجتمع الدولي مع العديد من البلدان والمنظمات الدولية التي تنفذ أكثر من اثني عشر استراتيجية مختلفة من الساحل.

تتعاون فرنسا والولايات المتحدة، وهما القوتان الأجنبيتان الرئيسيتان اللتان يمكنهما تشكيل الأحداث في غرب أفريقيا، وتنسقان السياسات، لكن ستبقى الاختلافات في المصالح والنهج الوطنية قائمة.

جعلت الحكومة في باماكو الحياة صعبة لنفسها على عدة قضايا، ولكنها تواجه في الوقت نفسه مشاكل لا تكاد تكون جاهزة للتعامل معها. فمن ناحية، هناك مماطلة من قبل باماكو في بدء عملية السلام وقتا ثمينا ونوايا حسنة، وكانت محاولته فرض حل عسكري عكسية في كيدال. في حين كانت هناك ثلاث اتفاقيات سلام سابقة بين انفصاليي التوارق والحكومة، وكلها تمت بوساطة مشتركة من قبل الجزائر، فإن هذه الفرصة أمامها فرصة أكبر للنجاح.

وبإبرام اتفاقية الجزائر للسلم والمصالحة لسنة 2015 وللمرة الأولى، لعب المجتمع الدولي دوراً مهماً في تأسيسه، ورصد التقدم فيه، ويتنبأ له النجاح إذا نفذت الأطراف قد ما اتفقت عليه. ومع ذلك، فإن السلام هش مع العديد من المظالم على كلا الجانبين، وتحرص الجماعات الإرهابية على تخريب التطور الدقيق للثقة بين الأطراف والاستقرار على الأرض.

العقبة الأخرى هي أن شرعية الحكومة في نظر السكان لأن الدولة لا تقدم الخدمات المتوقعة منها. من الأمن العادي – الجريمة مصدر قلق أكبر بكثير من خطر الهجوم الإرهابي – لتوفير الكهرباء إلى البلدات والقرى النائية، يُنظر إلى الحكومة على أنها لا تفعل ما يكفي. ويعني انعدام الأمن أن المجتمعات المحلية ستعود إلى الميليشيات ومقدميها الأمنيين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات الإثنية وتفضيل مجموعة على أخرى. كما يقدم هذا فرصة لجماعات للمتمردين، التي توفر الحماية للسكان وتثبيت أنفسهم كسلطة حاكمة في هذه العملية. ويعني الغياب العام لفرص العمل في أجزاء كثيرة من مالي أن أي مجموعة مسلحة لديها موارد مالية قادرة على تجنيد أعضاء جدد بسهولة.

تتميز مالي بمشهد ممزق، حركات إرهابية، حركات أزوادية متمردة، جريمة منظمة، وما زال من الصعب التفريق بين المتمردين والإرهابيين. أثناء مفاوضات الجزائر، شاركت تسع مجموعات مسلحة مختلفة في محادثات السلام، وفي مرحلة معينة تم استبعاد أربع مجموعات إرهابية مختلفة بشكل مقصود من الحوار والمفاوضات. ومما يزيد الأمور تعقيدا، أن تشمل الأنشطة الارهابية جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة، نتيجة للموقع الجغرافي لمالي كمركز للتجارة الدولية والتهريب.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ التعامل مع هذه المشكلة من زاوية مكافحة الإرهاب، فالجماعات الإرهابية تمول نفسها في الغالب من قبل الدول الغربية التي تدفع الفدية لإطلاق سراح رهائنهم، وليس من أموال المخدرات.

أكثر من ذلك ربما تلعب عناصر داخل الحكومة دورا أكثر شناعة في تجارة المخدرات من الإرهابيين، بالتغاضي عن أو تسهيل نقل المخدرات ومنع مقاضاة المشتبه بهم. يجب معالجة الفساد داخل الحكومة ويجب أن يكون محور الاهتمام الدولي، بدلاً من الشراكة مع هذه الحكومة في محاولات لتعطيل أموال المخدرات التي تصل إلى الجماعات الإرهابية.

لقد تمت عملية سيرفال بمباركة دولية وإقليمية ومحلية واسعة، كان هناك طلب من الدولة المضيفة، ودعم دولي واسع بمباركة من الأمم المتحدة، أهداف سياسية واضحة وموجزة، ونصر عسكري مدوي ضد القوات الإرهابية التي احتلت شمال مالي. ويشمل الانتقال اللاحق أيضا عناصر ينظر إليها على أنها مشروطة للنجاح: انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاح قوات الأمن المالية، اتفاق سلام بين الانفصاليين التوارق والحكومة، ومؤتمر دولي للمانحين جمع مبلغ 3،25 مليار يورو. وبالنظر إلى هذه الجهود والإنجازات، من المؤسف أن نستنتج أن الوضع الأمني في مالي مستمر في التدهور. فلم تكتف البعثة العسكرية بمزيد من الخسائر في الأرواح أكثر من أي مهمة أخرى لحفظ السلام، بل هناك حاجة إلى المزيد من القدرات لحماية القوافل التي تزود البعثة بالانتقاص من فعاليتها العامة.

تعافى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من الخسائر التي تكبدها خلال عملية سرفال، وهاجم في الآونة الأخيرة أهدافاً سهلة في النيجر المجاورة وبوركينا فاسو وساحل العاج. تكتيكهم الجديد يعتمد على ضرب السياح أو المدنيين دون التقيد بأهداف محددة في البلدان التي تتماشى بشكل مباشر أو غير مباشر مع فرنسا، مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة الأهداف وحرية الحركة الواسعة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

عملية برخان Barkhane تمثل امتداد منطقي لعملية سرفال، وذلك باستخدام نهج إقليمي للحفاظ على الضغط على الجماعات الإرهابية المختلفة، وحرمانهم من التحرك بحرية. ومع ذلك، فهو حل غير مرض، من منظور عسكري وكذلك مدني.

من وجهة النظر العسكرية، قتل القادة الإرهابيين وخلاياهم ليست سوى حل مؤقت، إذ تفتقر عملية بارخان إلى جهد مدني مواز يحدّد بعض أسباب الإرهاب ويعالجها. صحيح أن العلماء لا يزالون يفشلون في فهم الأسباب التي تحول الناس إلى العنف السياسي، وهذا لا يعفي صانعي السياسة من بذل جهد (مدني) لمعالجة الكسور التي يعاني منها المجتمع المالي.

خلاصة:

كمفهوم تشغيلي فشل نموذج بناء السلم الليبرالي المتبنى في مالي لحد الآن في تحقيق الاستقرار والتنمية كما كان يتوقع منه ، لذى يجب أن يشمل بناء السلم في مالي مجموعة واسعة من الأنشطة والوظائف والأدوار عبر العديد من القطاعات والمستويات. إنه "ليس متعدد الأبعاد فحسب بل متعدد القطاعات من حيث ما يجب أن يقوم به المجتمع الدولي على أرض الواقع، ومتعدد المستويات من حيث مقدار ما يجب القيام به، ومتعدد المستويات من حيث توقيت عرض برامج المجتمع الدولي للتنفيذ"[(1)].

إن النهج الذي قد ينجح في بناء السلم في مالي من وجهة نظر الأطروحة هو وضع مفهوم لها على أساس فئات قطاعية. وتقوم معظم الأطر التحليلية والتنفيذية، إن لم يكن كلها، بتنظيم أنشطة بناء السلم وفقا لأربعة أو خمسة أعمدة. [(2)] "في حين أن مختلف الجهات الفاعلة تحدد هذه الأركان بشكل مختلف، هناك توافق في الآراء على أن بناء السلم له أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية

---

[1] – Michael Lund, ***What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post-Conflict Peacebuilding, Charting Future Directions***, prepared for the International Development Research Centre , IDRC, 2003,p 13.

2 – An organization of 4 pillars is proposed in: Dan Utstein, ***Towards a Strategic Framework for Peacebuilding: Getting Their Act Together****: Overview of the Joint Utstein Study of Peacebuilding*, Figure 2: The Peacebuilding Palette, 10, 28..

وقانونية، يتطلب كل منها الاهتمام. ويميزه عن التنمية التقليدية التي تعتمدها البرامج الدولية في المنطقة، وبالتالي فإن بناء السلم هو مشروع سياسي للغاية ينطوي على إنشاء سلطة سياسية شرعية يمكن أن تتجنب تجدد العنف "[1]. لذلك سيتم تحديد خمسة أركان مقترحة لبناء السلم في مالي وهي:

- توفير الأمن والنظام العام ؛
- إنشاء الإطار السياسي والمؤسسي للسلام طويل الأجل ؛
- توليد العدالة وسيادة القانون ؛
- دعم الانتعاش النفسي والاجتماعي وشفاء جراح الحرب ؛
- تأسيس الأسس الاجتماعية والاقتصادية للسلام طويل الأجل.

وقد أدى التركيز المفرط على منظور "قطاعي واحد" وهو الأمن في مالي مابعد التدخل الفرنسي إلى أن أغفل بناة السلم الصورة الأوسع، حيث لم يعيروا اهتماما كافيا لآثار التفاعل الحاسمة والروابط بين المبادرات المختلفة عبر القطاعات. علاوة على ذلك، فإن هذا النهج لا يقدم سوى القليل من التوجيه فيما يتعلق بتسلسل أنشطة بناء السلم. لذا من المهم الانتباه إلى التحديات الشاملة المرتبطة ببناء السلم. والاهتمام مجموعات من القضايا الشاملة المرتبطة بما يلي:

- بناء الدولة و بناء الأمة
- الأبعاد الإقليمية لبناء السلم
- بناء القدرات والاستدامة والملكية والمساءلة
- بناء الشراكات
- وضوح الاستراتيجية والأساليب والأخلاق

1 – Necla Tschirgi, *Post-Conflict Peacebuilding Revisited: Achievements, Limitations, and Challenges*, WSP International/IPA Policy Report, 2004.

الفصل الخامس:

المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في خارطة طريق 2015

تمهيد:

ترتبط الاختيارات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية بالأهمية الإستراتيجية للجزائر التي تنبع من مكانتها الجيوساسية والسياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا، وذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية وبحرية واسعة جعلتها تمتلك خصائص الدولة المحورية، فهي تقع على المستوى البري في قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أعضائه الخمس، وهي تتجاور من الجهة الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، لتطل على منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجي الحيوي للجزائر، وهي كذلك بمثابة الفناء الخلفي الواسع لها والمليء بالفوضى، لدى وجب إعادة ترتيب الأولويات في سياستها الخارجية بالتوجه نحو هذه المنطقة الجديرة بالاهتمام الأقصى، لمعالجة مشكلات أمنية وسياسية لها تأثير مباشر على أمنها، وعلى رأس هذه المشكلات "الأزمة الترقية".

وترجع جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في المنطقة إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها، واستمرت إلى الآن حيث يقع مأزق أمني حقيقي في المنطقة تعددت أطرافه والفواعل الخارجية التي تحرك هذا الطرف أو ذاك.

يحاول هذا الفصل تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه "الأزمة الترقية" في مالي من خلال الوساطات التي قامت بها الجزائر منذ تفجر هذه الأزمة إلى الآن حيث تجرى مفاوضات شاقة بين مختلف أطرافها في الجزائر العاصمة وفقا لخارطة طريق معدة من طرف الدبلوماسية الجزائرية وبدعم دولي واسع.

انطلاقا من ذلك سعينا إلى محورة هذا الفصل البحثية حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي وفقا لخارطة طريق 20014؟

وللتفصيل في هذا التساؤل يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هو الموقف المبدئي للدبلوماسية الجزائرية من الأزمة الترقية في مالي؟
- ما هي أهم المواضيع التي ركزت عليها الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها للأزمة ؟
- ما هي المحاور الكبرى لخارطة طريق الجزائر لبناء السلم في مالي ؟
- ما مكانة كل من التنمية والأمن في المقاربة الجزائرية؟
- هل يمكن أن تؤسس خارطة الطريق الجزائرية لبناء سلم شامل ودائم في المنطقة؟

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في مالي: دراسة في التطور.

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية تجاه "الأزمة الترقية" في مالي على مجموعة من المبادئ حددها الدستور الجزائري وهي:

1. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار
2. مبدأ حسن الجوار

3. احترام المواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار

4. هذا بالإضافة إلى ميزة من مميزات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة أصبحت بمرور الوقت مبدأ من مبادئها وهي أنها دبلوماسية أزمات، في الوقت الذي كان من المفروض أن تكون فيه دبلوماسية وقائية.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة تجاهل الأزمة الترقية:

تبدأ هذه المرحلة مع استقلال جمهورية مالي سنة 1960 وتمتد إلى نهاية الثمانينات، وأهم ما ميز المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الترقية خلال هذه المرحلة هو التجاهل وعدم إعطاء الملف الأهمية اللازمة على اعتبار أن التهديد الحقيقي والأكبر آت من الجهة الغربية للوطن(قضيتي الحدود مع المغرب والصحراء الغربية)، لذلك حشدت الجزائر كل قواها في هذا الاتجاه[1]، في الوقت كان النضال الأزوادي سلميا فقط حيث لم يتحول إلى العمل المسلح إلا بنهاية عقد الثمانينات، كما أن أهم ما ميز المطالب الترقية خلال هذه المرحلة هو توفير الأمن، حيث تعرض الأزواد لحملات من القهر والتصفية والتعذيب، والاعتداء على الممتلكات من الماشية والآبار والقرى ومناطق الرعي.

مجتمع واحد بخمسة دول:

عشية الاستقلال وجدت القبائل الترقية نفسها مشتتة بين خمس دول ذات سيادة هي (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو)، وبعدما اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين بذلك الخلل الإجتماعي الذي نتج، تعقد وضع التوارق أكثر، خاصة فيما يتعلق بأهم مكون لثقافتهم وهو الترحال، إذ أصبحت تطبق عليهم قوانين الدول في التنقل[2]

وعلى هذا ظلت علاقاتهم مع النظام المالي متوترة ولم تهدأ الأوضاع حتى اليوم، فلا تنظيمات الأزواد حققت أهدافها ولا سلطات بماكو نجحت في بسط سيطرتها على جميع مجالها الجغرافي.

في مالي سلمت السلطات الاستعمارية الفرنسية السلطة بعد الاستقلال للأفارقة السود وبالتالي تأسس النظام الجديد على أساس التمييز العرقي ما بين الرحل الملثمين من العرب والبربر (البيض) والسكان الحضر وهم الأفارقة السود، وهو ما عرقل اقتصاد التوارق وجعلهم مهمشين، وأدى بهم للثورة على هذه الأوضاع، غير أنهم سرعان ما قمعوا بشدة من طرف الرئيس "موديبو كايتا"[3] وهكذا وجدوا أنفسهم مهمشين اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وبالتالي أصبح أسياد الصحراء مبغضي الصحراء، زيادة على الإقصاء السياسي والتهميش والقمع، حيث كانت منطقة الشمال دوماً تحت إدارة عسكرية، مما أجبر السكان على الهجرة إلى الجزائر وليبيا بالخصوص.

---

1 - عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002 ص 50.

2 - نبيل بويبية: **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي:** رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2010- 2011 ص 33، ص 137

3 - أحمد شنة: العاصفة الزرقاء، **تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر،2000 ، ص 59 - 60.

وأمام كل هذه الضغوط والمضايقات رد التوارق برفع السلاح، ولم تتدخل الدبلوماسية الجزائرية لتوفير الأمن والأمان للأزواد إلا بعد أن نظموا أنفسهم وشكلوا الحركات العسكرية لمواجهة النظام المركزي في مالي.

بالمقابل مع ذلك اهتمت الجزائر داخليا اهتماما كبيرا بالسكان التوارق منذ الاستقلال حيث أن إدراك الجزائر لأهمية سكان الجنوب الكبير عموما والسكان التوارق خصوصا في عملية البناء الوطني – التي تتطلب توفر ظروف داخلية مستقرة– سارعت إلى بلورة مجموعات من القنوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق عملية إدماج لهؤلاء السكان في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق يمكن فهم قرار الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بتعيين أحد قادة التوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.(1)

كما قام النظام الجزائري برسم مسار لتعزيز توطين التوارق الرحل بهدف إدخال العنصر التوارقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية التوارقية وترقيها وكذلك مجموعة من القوانين والقرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: الأمن محور الدبلوماسية الجزائرية تجاه "الأزمة الترقية":

خلال هذه المرحلة اتسمت الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع "الأزمة الترقية" بتغليب العامل الأمني سواء من خلال الوساطة بين أطراف الأزمة أو من خلال اللقاءات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتمتد هذه المرحلة منذ مطلع التسعينات أين تفجرت "الأزمة الترقية" بشكلها الحالي، وفي هذا الإطار عقدت الجزائر مجموعة من اللقاءات التنسيقية بين رؤساء ومسؤولي دول المنطقة وأهما عقد قمة جانت بجنوب الجزائر يومي 08 و09 سبتمبر 1990 التي تعتبر مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية بالمشكل الأزوادي في عدم اللجوء إلى القوة وهو الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة كلها، وقد ضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا،(2) حيث أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم لإدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أكدَّ ممثلو الدول الأربعة على إرادتهم في احترام مبادئ

[1] - حسين بوقارة: **مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب الدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، نوفمبر 2008، ص 07.

[2] - *Zeidane Ag Sidalaminele site* ***:De la question Touareg au Problem du Nord du Mali : Ma part de témoignage (1ère et 2ème parties)****-: http://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ere-et-2eme-parties-102663.html*

منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول.(1)

من جهة أخرى اتفقوا على ضرورة وضع حد للوضعية المزرية التي تعيشها هذه المنطقة، كما أكد الرؤساء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان الأزواد، كما عبروا عن إرادتهم في الذهاب بعيدا في تحديد إستراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والأشخاص نهائياً بين البلدين.

ولإنجاز هذه المهمة تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان ومتابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء الخارجية الذين يجتمعون كل سنة.(2)

وقد سجل بعد القمة الرئاسية انسحاب الطرف الليبي من القمة الوزارية، باعتبار أن الأزواد فضلوا الوساطة الجزائرية على الوساطة الليبية، وليبيا كانت تعتبر نفسها الدولة التي ساعدت الأزواد أكثر من أية دولة أخرى.

لينعقد بعد ذلك أول اجتماع لوزراء داخلية الجزائر ومالي والنيجر بمدينة قاو GAO المالية يومي 25 و26 أكتوبر1990 الذي تم فيه إدراج محورين في جدول الأعمال هما: – تنقل الاشخاص والممتلكات – تطوير وتنمية المناطق الحدودية.(3)

لكن اللجنة الوزارية المشتركة المعينة تشكلت من أعضاء كلهم ينتمون للمؤسسات الأمنية مما جعل عملها يصبغ بالطابع الأمني.

ومنذ قمة جانت 1990 التي انعقدت حول مسألة مراقبة تنقل الأزواد وهي مسألة أمنية بحتة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أصرت الجزائر والبلدان المحاذية لها على التضامن الأخوي والاستقرار الجهوي.

وكامتداد لاجتماع جانت واللقاء الذي تبعه والمنعقد في القليعة بالجزائر سنة 1991، قامت الجزائر بإعادة انتشارها الدبلوماسي عبر إعادة تفعيل ندوة الدول الساحلية الصحراوية في إطار الأمن والتنمية، ففي نوفمبر 1993 انعقدت في الجزائر ندوة جمعت الدول المعنية وتمكنت فيها من إقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد هو عملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتحديات والمشاكل التي تعاني منها، وفي هذه الندوة أكدت البلدان الحاضرة على التزامها بمتابعة المشاورات للحفاظ على الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية في مالي والنيجر وتشاد وتعزيز التعاون لمواجهة المشاكل التي تضرب استقرار المنطقة والتي تقوم بها قوى من خارج القارة الإفريقية.

[1] -أحمد شنة مرجع سابق، ص ص 126- 130
2 -أحمد شنة مرجع سابق ، ص 124
[3] - المرجع نفسه، ص 127

وبخصوص الوساطة الجزائرية في النزاع الأزوادي- المالي، في هذه المرحلة فإن أول ما قامت به الجزائر هو اتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان الأزواد، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب الأزواد الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفاً لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر لموقف لصالح أحد الطرفين، برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد المجاور.[1]

اتفاقية تمنراست والكل أمني:

في 06 جانفي1991 جمعت الجزائر تم توقيع اتفاق سلام بمدينة تمنراست، بين المتمردين الأزواد والحكومة المالية، ونصت هذه الاتفاقية على «لا مركزية الشمال»، ودمج قوات الأزواد.

إلا أن هذه الاتفاقية فشل تطبيقها إذ ولدت ميتة حيث رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها، فقامت الجزائر بوساطة جديدة بناء على طلب كل من الحكومة المالية والحركات والجبهات الموحدة الأزواد، والتي توجت بالتوقيع في بماكو بتاريخ 11 أفريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي، والذي ركز في مجمله على الجانب الأمني دون الجوانب الأخرى السياسية والتنموية. وقد عرف تطبيق هذا الاتفاق صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA) داخل المؤسسات العسكرية والإدارة المالية حيث أدمج 640 مقاتلا من بين 3000 كان من المفروض إدماجهم، وبالإضافة إلى الصعوبات التي رافقت إعادة إسكان اللاجئين المقيمين في الجزائر، حيث عانى الاتفاق من نقص الموارد المالية، زيادة على الرفض الذي قوبل به المقاتلون الأزواد في الجيش المالي ومن بعض القبائل (كالبال والبلاح والسونغاي).

لتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجمع الفرقاء الماليين في شهر أفريل 1994 في تمنراست وفي شهر جوان في العاصمة الجزائر لكن تصاعد العنف في مالي جعل عملية الخروج من الأزمة صعبا، حيث ظهر بعد أيام قليلة بعد التوقيع على اتفاق الجزائر، تمرد مضاد قام به عناصر من قبيلة السونغاي الذين تهيكلوا في "حركة الغونداكوي" التي كانت تهدف لمحاربة الأزواد.

مطاردة الأمن الفقود:

واجهت الدبلوماسية الجزائرية صعوبات وعراقيل كادت في كل مرة أن تعصف بالمنطقة إلا أن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان ذا نفس طويل، وعموما يمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت عليها الدبلوماسية الجزائرية والتي غلب عليها الطابع الأمني خلال هذه المرحلة في ما يلي:

[1] - نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 137

اتفاقية تمنراست 1991[1]: قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية.

حيث التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 05 و06 جانفي1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما: الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (MPLA)، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد (FIAA) وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت للتوقيع على اتفاقية تمنراست. [2]

وقد اشتملت هذه الاتفاقية على ثلاثة عشر (13) مادة كلها تحمل الطابع الأمني تضمنت النقاط التالية:[3]

1 – وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي وخاصة المناطق رقم 6،7،8 ابتداء من 6 جانفي 1991 في الساعة الثانية زوالا.

2– يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام واستبعاد كل العناصر المساعدة من الخارج.

3– ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية الأزوادية أو الجبهة الإسلامية العربية للأزواد في أماكنها الحالية وكل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكن، يكون دون سلاح.

4– القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

5– انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة من تسيير شؤون الإدارات المدنية وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

6– القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والأماكن الآهلة بالسكان.

7– تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

8– بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

9– إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية.

10– لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين.

11– مقر هذه اللجنة مدينة قاو(GAO) المالية.

---

1 - للاطلاع على النص الحرفي للاتفاقية أنظر ، نبيل بويبية، مرجع سابق ، قائمة الملاحق

2 - Crises sécuritaires au Nord Mali : Une tradition d’accords de paix sans inclusion
http://mutationsbf.net/index.php/international/207-crises-securitaires-au-nord-mali-une-tradition-d-accords-de-paix-sans-inclusion

3 - نبيل بويبية: مرجع سابق ، ص 138.

12- كل السجناء والأسرى والرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

13- الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها، يوم 06 جانفي 1991.

والملاحظ هو أن هذه الاتفاقية قد أهملت كليا المشاكل التنموية والسياسية للإقليم.

- **وفي مارس 1991 انعقد في جاو(GAO)** شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها وكذلك عدم احترام وقف إطلاق النار.

من جانفي 1991 وإلى غاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في 26 مارس من نفس السنة قام المتمردون بسبعة هجمات خلفت قتيلين وخمسة جرحى وخطف سبع سيارات وخسائر مادية معتبرة.

بعد سقوط الدكتاتورية في 26 مارس 1991، عبرت سلطات المرحلة الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، مع عقدها لعدة لقاءات مع مسؤولي التمرد، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين جديدين هما: الجيش الثوري لتحرير الأزواد (ARMA) والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد (FPLA).

لقاء الجزائر العاصمة الأول 29 /30 ديسمبر1991 وهو لقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي قادتها الجزائر.

لقاء الجزائر العاصمة الثاني 22 /24 جانفي 1992 خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق على نقاط كلها ذات طابع أمني وهي:

1. توقيع هدنة
2. الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين
3. تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق
4. ضرورة متابعة المفاوضات

لقاء الجزائر الثالث 15/ 25 مارس 1992 هذا اللقاء الثالث توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في بماكو والذي شمل المحاور سابقة الذكر.

لقاء تمنراست 16 / 20 أفريل 1994 يتعلق الأمر في هذا اللقاء بـ:

- التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.
- تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.
- بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لوضع قيد التطبيق العمليات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، والعسكرية، والبدأ بمناقشة المسائل المؤسساتية والسياسية والتنموية، كما تم الاتفاق على تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق وتخص:

- تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد (MFUA) المتبقي من أجل إدماجهم في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لها.
- عملة الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم.
- الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في صفوف القوات المسلحة والأمن.

لقاء الجزائر 15/10 ماي 1994: مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاق تمنراست حول عدد مقاتلي وإطارات MFUA الذين سيتم إدماجهم في:

- الأسلاك العسكرية للدولة، المشاريع السوسيو–اقتصادية، الوظيف العمومي.
- ومن جهة أخرى تم عقد اتفاق غلب عليه الطابع الأمني يتعلق بـ:
- تفكيك قواعد.(MFUA)
- وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات.
- تنصيب لجنة ستعود لها مهمة عملية إدماج المقاتلين ابتداء من 15 جوان 1994.
- تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في أجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994.
- تنصيب لجنة الإدماج السوسيو–مهني لمقاتلي (MFUA).

وقد تبع هذا الاتفاق عمليات قتل راح ضحيتها 9 توارق في مدينة تشاران في شهر ماي 1994، والتي تبنتها الحركة الشعبية الغنداكوي(MPGK) وهو ما أدى بعناصر الجبهة الإسلامية العربية للأزواد للانتقام من سكان بلدة فافا الحضر، الشيء الذي جعل من اتفاق السلام في مهب الريح.

لقاء تمنراست 27 /30 جوان 1994: قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعاض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني، وكخلاصة لهذا اللقاء توصل الطرفين إلى:[1]

- إدانة الانحرافات غير المراقبة التي كانت وراء الأحداث الأخيرة كما أبرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية تهدف لحماية كل السكان وإعادة الأمن وأن سحبها سيتم بالتدرج من طرف السلطات المختصة.
- تسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي للمدمجين في المواقع المختارة واستعمالهم في مهمة قيادة الأركان.
- الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994.
- محاربة العصابات تحت أي شكل من الأشكال ومهما كان مصدرها وتأمين كل السكان بدون استثناء.

[1] - أحمد شنة: مرجع سابق، ص 65

وقد استمر الاتفاق بصفة عامة بين المد والجزر إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة تمبوكتو حفل سمي " شعلة السلام" تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمالي مالي وقد شاركت الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس جمهورية مالي.

والملاحظ هو عدم احترام الطرفين للاتفاقات الأمنية المبرمة بينهما، مما يؤدي في كل مرة إلى اشتعال المواجهة من جديد، فتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع الأزوادي على أمنها القومي، خاصة مع وجود مشاريع أجنبية نشطة أو كامنة تنتظر التنشيط في المنطقة، ولكن بنفس الأساليب السابقة وبنفس المواضيع الأمنية المطروحة للنقاش في كل مرة.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: الأمن ثم التنمية محور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الترقية في مالي:

فشلت الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الترقية خلال عقد التسعينات، وتزامنت هذه الوساطة مع أزمة أمنية عاصفة تعرضت لها الجزائر داخليا، فطبعت جميع والمفاوضات التي رعتها بالطابع الأمني، وبدخول الجزائر مرحلة جديدة مع صدور ميثاق المصالحة الوطنية بدأ يحدث تغير في الأرضيات والمبادرات التي تطرحها الجزائر للتفاوض، فأدخلت الجوانب التنموية والسياسية عليها وهو الأمر الذي أغضب سلطات باماكو.

وقد علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 إثر انتقادات وجهتها الصحافة المالية للجزائر، لتعود بعد ذلك على إثر اشتداد الصراع

بداية سنة 2006، والتي كللت بإقدام " التحالف الديمقراطي من أجل التغيير " بإحراق " رمزيا " أسلحتهم في 27 مارس 2006 في باماكو قبيل اتفاق السلام الذي وقع في الجزائر بعد ثلاثة أشهر في جويلية 2006 تحت لواء " تحالف 23 ماي من أجل التغيير "

مصالحة في الجزائر... مصالحة في مالي: <u>اتفاقية الجزائر لعودة السلم والأمن والتنمية في مالي لسنة 2006</u>

أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح وأشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري المخضرم عبد الكريم غريب، ويكفل الاتفاق النهائي إنقاذ منطقة كيدال من مستنقع العنف ويجد حلاً نهائياً لنحو 1000 مسلح متمردين عن الجيش المالي يستقرون في الجبال.

وقد نص هذا الاتفاق على:

–التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية.

التأكيد على الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها "كيدال"

–ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة «كيدال» في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

–التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مناطق الشمال والتذكير بمكتسبات العقد الوطني نيسان (ابريل) 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي كل منطقة بقضاياهم المحلية، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس لمسار اقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب.

–الأخذ في الاعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة، نظراً إلى عدم تطورها وافتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها فنظراً إلى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي، فإنهم مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية.

–الأخذ في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن ونظراً إلى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي لحال الأزمة، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال.

ولتجسيد ذلك نص الاتفاق على: إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل، والقضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد، وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

كما نص اتفاق الجزائر على إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة، ووضع نظام تعليمي، وتخصيص منح للدراسة في الخارج، ومواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

بالإضافة إلى إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي الأزمة إضافة إلى الوسيط الجزائري، ويكون مقر عملها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل والاتفاق عليه، وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجمات 23 ماي 2006، مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للمقاتلين

الأزواد، وتلتزم الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحجوزين بعد الأحداث، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق.

بعد هذا الاتفاق ظهرت عدة نقاط خلافية جديدة في فهم بعض بنود الاتفاق وتطبيقه، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، والثانية عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، وتضبط الوثيقة الثالثة شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي بمجمعاتها الثلاث (كيدال، قاو، تمبكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23 و24 مارس 2008.[(1)]

إلا أن هذا الاتفاق لم ينه الأزمة، إذ تواصلت الاتهامات المتبادلة حول عدم التزام كل طرف ببنوده، وهذا بتواصل الاشتباكات والقتال واشتداده ابتداء من مارس 2008، لتقوم الجزائر بعد ذلك بجمع طرفي النزاع مرة أخرى في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة، دامت أربعة أيام من الجمعة 24 جويلية إلى الاثنين 27 جويلية توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته ومراقبته إلى جانب التشديد على ضرورة "السعي لإطلاق مساجين كل طرف عند الطرف الآخر وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود" وبغية السهر على تطبيق هذه النقاط تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة هذه الأمور تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي.[(2)]

ليتم اجتماع المرحلة الثانية آخر نهاية شهر أوت 2008 الذي تطرق إلى قضايا الوحدات الخاصة، وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر.

المملكة المغربية تحط الرحال هناك:

الملاحظ هو أن الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة استطاعت أن تلعب دور المسهل[(3)] للمفاوضات، نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع، إلا أن هذه الثقة بدأت تتزعزع خاصة مع التدخل المغربي في المنطقة حيث حاولت المملكة المغربية توظيف "الأزمة الترقية" لإدارة علاقاتها الصراعية مع الجزائر، إذ أن استخدامها كورقة يمكن من خلالها إضعاف الجزائر، أو خلق مشاكل لها على الأقل، كما أن الجزء الأكبر من المنطقة الذي يوجد عليها التوارق تندرج في إطار ما يسمي بالمغرب الكبير التي مازالت بعض القوي السياسية المغربية متشبثة به، لذلك تتميز هذه المنطقة بنشاط جد مكثف للمخابرات المغربية.[(4)]

---

[1] - liberté;le 23/07/2008

[2] - نبيل بويبية: مرجع سابق، ص 142، 143

[3] *- Fulvio ATTINA, Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for positive Development in the Euro-Mediterranean Area, jean-Monnet Working Papers,n°27, July 2000*

[4] *- Fulvio ATTINA.op.Cit.*

وهذا لتحقيق هدف "المغرب الكبير" الذي يطالب به المخزن المغربي، والذي يشمل جزءا كبيرا من الجنوب الغربي الجزائري، وكل الصحراء الغربية، وكل موريتانيا، وشمال غرب مالي(1)، حيث قام المغرب بتأسيس وتدعيم واستغلال " المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" بزعامة "أبو بكر الأنصاري"، الذي درس في المغرب، وأسس حركته هناك في 2006/06/14، بعد الانفراج الذي حدث في القضية التوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب في أزواد، وفي هذا الصدد يبين رئيس هذه الحركة سبب تأسيس حركته بالمغرب وأهم مبادئها وسر العلاقة الوطيدة بينها وبين المغرب فيقول:"حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا، مثل ارتباط كيدال بالجزائر".(2)

فقد التزم المغرب الصمت في التسعينات حيال قضية الأزواد بسبب دعم البولساريو "للجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" على الرغم من أن قبائل التوارق في تمبكتو ترتبط بروابط البيعة مع ملوك المغرب الأشراف هو ما جعلهم مقربين من الرباط، كما أن أمير توارق تمبكتو الأمير محمد علي الأنصاري كان لاجئا في الرباط، وفيها توفي عام 1994(3)

ويمثل هذا اختراقا كبيرا من طرف المغرب للقضية الترقية وفشلا للدبلوماسية الجزائرية التي عجزت عن الحفاظ على الاستئثار بموضوع الوساطة في "الأزمة الترقية" على الرغم من التطور البطيء الحاصل في مضامين هذه الوساطة.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة: متلازمة "الأمن – التنمية" محور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الترقية في مالي:

بسقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي سنة 2011، شهدت المنطقة تدفق آلاف المقاتلين الأزواد وغيرهم وكميات كبيرة من السلاح، وعاد العمل العسكري في أزواد إلى الواجهة من جديد، مصحوبًا بنشاط عسكري سلفي جهادي، تشكّلت نواته الأولى في الإقليم بداية العقد الماضي مع وصول طلائع كتائب إمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي(4)

فرنسا على حدودنا الجنوبية: وبعد حوالي عشرة أشهر من سيطرة الحركات الجهادية وحركة تحرير أزواد على كامل الإقليم، جاءت القوات الفرنسية مطلع عام 2013، بحجة محاربة الإرهاب واستعادة الدولة المالية السيادة على أراضيها، واختار الفرنسيون الحركة الوطنية لتحرير أزواد شريكًا لهم في

1 - **رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت،** الحوار المتمدن - العدد: 1794 – 2007/01/13
2 - المرجع نفسه
3 - المرجع نفسة
4 - *Pascal De Gendt:**Les enjeux du conflit au Nord-Mali** ; Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale asbl, Bruxelles,2012, p3*

الحرب ضد الجماعات الجهادية، لكنها شراكة اتسمت بالغموض واندفع فيها الطرفان دون اعتبار لتداعياتها المستقبلية، فقد استغل الفرنسيون حالة العداء المستحكم بين الحركات الجهادية من جهة، والحركة الوطنية لتحرير أزواد من جهة أخرى، فأقحموها في حربهم ضد القاعدة وحليفاتها، دون تقديم ضمانات بشأن مرحلة ما بعد الحرب على القاعدة.

فعادت الإدارة المالية إلى مدن تمبكتو وغاوا وبوريم وغوسي بسهولة، وشهدت تلك المناطق حالات من القتل على اللون والعرق، واعتُقل عشرات البيض الذين وضعوا سجون باماكو، أما مدينة كيدال التي تعتبر عاصمة منطقة "آدرار الإفوغاس"، وهي منطقة نائية في أقصى الشمال الشرقي للإقليم، وتهيمن القومية التارقية على تركيبتها السكانية، فكان أن احتفظ لها الفرنسيون بوضع خاص، مكّن الحركات الترقية من البقاء داخلها والتحرك فيها بحرية، وأعاد للماليين جزءًا ولو شكليًا من السيطرة عليها عبر حاكم عسكري يقيم في حماية كتيبة من الجيش المالي والقوات الفرنسية وقوات المينسما.[(1)]

الجزائر رجل المطافئ:

وبعد عودة الهدوء النسبي إلى المنطقة بسيطرة القوات المالية والفرنسية عليها، أوكلت من جديد مهمة الوساطة للجزائر بين الحكومة المالية والجماعات الترقية، حيث قدمت خارطة طريق لمعالجة الأزمة، وهذا وسط ترحيب دولي كبير، خاصة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الافريقي.

فاستناداً إلى عقود من الخبرة، فإن الجزائر تعرف ديناميكية الصراع في مالي، ولديها القدرة على الضغط والتأثير على أصحاب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسة في البلاد فأصبح المجتمع الدولي يعتمد على مساعيها الحميدة وتدخّلها الدبلوماسي للمساعدة في التوسط في، أو تفادي، النزاعات في مالي منذ العام1990 ، على الرغم من الموقف الغامض والمتناقض للدبلوماسية الجزائرية من الأزمة ومن التدخل الفرنسي في المنطقة، في صورة انتظار وترقب أكثر سلبية مما حدث سنة 2006.[(2)]

وهنا نسجل مجموعة من المواقف الجزائرية حيال الأزمة بـ:

- فالجزائر مع وتدعو إلى مكافحة الإرهاب.
- وهي لن تتدخل لمكافحته خارج حدودها أو على الأقل لتحرير دبلوماسييها المختطفين.
- وهي ضد التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة.
- وتسمح بمرور المقاتلات الحربية الفرنسية فوق أجوائها الاقليمية.
- وهي مع الحل السلمي لمشكلة الشمال.

[1] - Pascal De Gendt:***Les enjeux du conflit au Nord-Mali*** *; Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale asbl, Bruxelles,2012, p3*

[2] - أنور بوخرص: **الجزائر والصراع في مالي،** مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2012، ص12

- ولكنها لا تتفاوض مع الجماعات الإرهابية المسيطرة على الشمال والمختطفة لدبلوماسييها.
- الجزائر تعتبر حركة أنصار الدين حركة سياسية، لكن هذه الأخيرة متحالفة مع حركة التوحيد والجهاد الإرهابية التي اختطفت سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة قاو منذ أفريل 2012.
- الجزائر ضد الانقلابات العسكرية، ومع عودة الشرعية الدستورية.
- لكنها تتعاون مع النظام الانقلابي في مالي، سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، بل حضرت قمة المانحين لمساعدة مالي المنعقد في أديس أبابا في أواخر جانفي 2013 أين تبرعت بـ 10 ملايين دولار.

المبحث الثاني: خارطة طريق الجزائر لبناء السلم في مالي 2015: نحو استراتيجية تحويلية لبناء السلم في مالي:

المطلب الأول: مفاوضات وضع خارطة طريق بناء السلم في مالي 2015

أولا: – أهداف خارطة الطريق: تهدف خارطة بناء السلم في مالي إلى وضع إطار عام لمفاوضات السلام والتي يجب أن تصل إلى حل تفاوضي شامل"للأزمة الترقية"، وهو الحل الذي يجب أن يعزز بمناخ الثقة الضرورية للتوصل إلى التسوية النهائية للنزاع، وتهدف مفاوضات الجزائر هذه إلى عرض آلية عميقة للسلام، وينبغي أن تؤدي إلى تناول جميع جوانب النزاع، بما في ذلك تلك التي تعتبر حساسة؛ وينبغي أن تكون المناقشات مفتوحة وصريحة وصادقة ويجب على المتفاوضين مراعاة المصلحة العامة، كما نصت الاتفاقية على أنه ينبغي الاهتمام بالاتفاقيات القديمة إذ أنها تحوي على مصدر إرشاد والتمسك بجوانبها الايجابية وتجنب الانزلاق في إخفاقاتها الماضية(1).

ثانيا: المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها خارطة الطريق: في هذا الصدد نصت الاتفاقية على مجموعة من المبادئ التي أقرت بها جميع الأطراف وهي: (2)

- إعادة تأكيد الثقة بين الأطراف
- احترام الوحدة الوطنية ووحدة أراضي مالي؛
- احترام طابع الجمهورية والعلمانية لمالي؛
- إعادة تأكيد الالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع؛
- الإعلان عن الاستعداد للحوار والتفاوض كوسيلة لتسوية النازعات؛

---

[1] - أوراق أرضية التفاوض المعدة من طرف لجنة الخبراء الجزائريين المشرفين على الوساطة.
[2] - المرجع نفسه

– تجديد الرغبة في البحث عن حلول سياسية واقتصادية واجتماعية، كشرط لتحقيق سلام دائم ونهائي ومن ثم إنهاء النزاع.

ثالثا: الأطراف المتفاوضة:

✓ الحكومة المالية من جهة،

✓ الحركات الموقعة لإعلان الجزائر لـ9 جوان 2014 وهي: الحركة الوطنية لتحرير أزوادMNLA، المجلس الأعلى لوحدة أزواد HCUA، الحركة العربية الأزوادية MAA.

رابعا– الوساطة والدعم:

قادت الجزائر المفاوضات، مع فريق من الوسطاء مكون من ممثلي الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد.[1]

خامسا: الجدول الزمني لمحادثات السلام[2]:

لضمان مناخ صافي وفعال للمفاوضات، تم تسييرها بخطوات أو مراحل مختلفة، والأنشطة المنجزة، والمدد الزمنية المتوقعة. وتم تقييم كل مرحلة، وقسم على ثلاث خطوات أو مراحل:

المرحلة الأولى من (16 إلى24 جويلية) :

حاولت هذه المرحلة من المفاوضات الأولية وضع أسس عملية بناء السلم حيث حققت نتائج ايجابية وأدت إلى:

– اعتمدت خارطة الطريق الجزائرية من أجل البدء في مفاوضات السلام مع إقرار جدول زمني؛

– تعزيز تدابير بناء الثقة، وخاصة توطيد عملية وقف إطلاق النار؛

– متابعة جهود تنسيق المواقف بين الحركات الترقية.

المرحلة الثانية : مرحلة التفاوض على القضايا الجوهرية: [1]

---

[1] - **فريق المفاوضين والوسطاء يتكون من:**
عن الحكومة المالية :عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية ، عن تنسيقية المجلس الأعلى لوحدة أزواد HCUA ، الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA ، الحركة العربية الأزوادية MAA ،السيد العباس أق انتال ، الأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، بالنسبة لفريق الوسطاء:عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الوفد رمضان لعمامرة ، وزير الشئون الخارجية، عن وساطة التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا(CEDEAO)، السيد أ كريم، مستشار فني لوزارة الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي بوركينافاسو، عن منظمة الأمم المتحدة \ بعثة متعددة الأبعاد والاندماج للأمم المتحدة من أجل استتاب الأمن في مالي، السيد البيرف جيرارد كوندر، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثةMINUSMA، عن الاتحاد الأفريقي السيد بيير بيويا، الممثل الأعلى الاتحاد الإفريقي في مالي والساحل، عن منظمة التعاون الإسلامي السيد محمد كمباوري، ممثل منظمة التعاون الإسلاميOCI المبعوث خصيصا إلى مالي والساحل، عن الاتحاد الأوروبي السيد ميشيل دومنك ريفراندم نبون، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي UE في الساحل،عن بوركينافاسو السيد أ كريم، مستشار فني لوزارة الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي بوركينافاسو،عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد ولد محمد لامين، المكلف بالأعمال في سفارة موريتانيا لدى الجزائر،عن جمهورية النيجر، السيد الحاج محميدو يحي، سفير جمهورية النيجر بالجزائر،عن جمهورية تشاد السيد صالح حميد هيغرا، سفير جمهورية تشاد لدى الجزائر.

[2] - أوراق أرضية التفاوض المعدة من طرف لجنة الخبراء الجزائريين المشرفين على الوساطة.

وقد جرت الجلسة الافتتاحية في ثلاث مراحل، جمعت أولها ممثلي المجتمع الدولي وممثلي السلطات الجزائرية والوفد المالي مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد فيما جمعتهم الثانية بتنسيقية حركات وقوى المقاومة والحركة العربية لتحرير أزواد وتحالف الشعب الأزوادي (منشق من الحركة الوطنية لتحرير أزواد). وفي المرحلة الثالثة اجتمعت كل الأطراف في قاعة واحدة لبدء المحادثات.

ومثلت هذه المرحلة بداية للمفاوضات حول القضايا الجوهرية، وجرت بشكل رئيسي مع فرق التفاوض المتخصصة، وتم الاطلاع على أعمالها في الجلسة العامة. كما قام الطرفان بأعمال التوعية والدعاية بالمحاور الأساسية لأرضية مسار الجزائر، من خلال تنظيم الاجتماعات وعقد منتديات مع الجمهور والمنظمات السياسية والمدنية، وقادة المجتمع وأصحاب المصلحة الوطنية الأخرى وذلك لتعزيز الثقة وإضفاء الشمولية على المفاوضات.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانتهاء من الاتفاق:

تتكون هذه المرحلة أساسا من تشكيل خطة التسوية وتطويرها، ووضعها في إطارها القانوني المتفق عليها. فيما تم وضع اتفاق السلام الشامل والنهائي في شكله النهائي بعد حوالي أربعة أسابيع من نهاية المرحلة الثانية.

سادسا: كيفية تنظيم مفاوضات السلام

تمت مفاوضات السلام على مستويين: مستوى الجلسة العامة – مستوى فرق التفاوض المتخصصة وبالموازاة مع ذلك قامت الجزائر بعقد مفاوضات محددة بين الحكومة والحركات المسلحة المحاربة حول النقاط الحساسة بالإضافة إلى إجراء مشاورات ثنائية بين مختلف أطراف التفاوض سواء بين ممثلي الحكومة المالية أو بين ممثلي الحركات الترقية، أوبين الإثنين، أو بين منظمات المجتمع المدني، مع الاستعانة بالخبراء، حسب الحاجة.

الجلسة العامة :

ويقصد بها الإطار الرسمي للمفاوضات، تتألف فقط من الطرفين والمسهلين الوسطاء، في هذا الإطار نوقشت نتائج أعمال فرق العمل المتخصصة. وتناولت القضايا العامة المتصلة بتنفيذ تدابير بناء الثقة وضمانات الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق. وفي كل حالة تعثر في تقدم عمل الاجتماع العام، اجتمع الوسطاء الجزائريين برؤساء وفود الطرفين لمحاولة تسهيل تقارب وجهات النظر.

فرق التفاوض المتخصصة:

[1] - كان من المفروض أن تبدأ يوم 17 أوت وتستمر حتى 11 سبتمبر 2014 لكنها تأخرت إلى الفاتح من سبتمبر بسبب حالة عدم التفاهم الحاصلة بين الحركات الترقية والتي أدت إلى الاقتتال فيما بينها خلال شهر أوت 2014.

أجريت هذه المفاوضات بشكل رئيسي ضمن مجموعات عمل تفاوضي كل مجموعة تتناول موضوع من المواضيع المتفاوض عليها حيث: خصص لكل موضوع مكان وفريق وورشة عمل تفاوضي. وتم وضع خطة عمل من قبل كل فريق تفاوضي، وفقا للموضوع الذي يجري مناقشته، وعلى ضوء ما سبق، تم إنشاء الفرق التفاوضية المتخصصة التالية:

- فريق المواضيع السياسية والمؤسساتية.
- فريق مواضيع الدفاع والأمن.
- فريق المواضيع الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والثقافية.
- فريق المواضيع المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية.

حيث التزمت كل مجموعة أو فريق بتقديم تقرير حول الموضوع وربما الوصول إلى نتائج، بما في ذلك الترتيبات التي قدمت للمناقشة النهائية والموافقة عليها في الجلسة العامة. كما قامت الدبلوماسية الجزائرية باستدعاء شخصيات من ذوي الخبرة من مجتمع شمال مالي من كل طرف من الأطراف، وذلك لتوسيع دائرة المشاركة في مجموعات أو فرق التفاوض المتخصصة وتقديم مساهماتهم. هذا وقام الوسطاء الجزائريين بتحديد مجموعة من المواضيع تعتبر ذات أهمية قصوى تناقش بالتفصيل مع رؤساء الفرق المفاوضة وهي مواضيع :

-التنظيم الإداري في منطقة "أزواد"

- عودة سلطة الدولة في هذه الولايات - إصلاح النظام القضائي - انتشار الجيش وإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن وما يتعلق بذلك – إدارة الأمن في المدن- إشكالية التجمعات العسكرية /نزع السلاح ومصير المقاتلين– إدارة مكافحة الإرهاب– إدارة التنمية وتوزيع الثروة – الخصوصيات الثقافية المحلية – تهيئة الظروف من أجل العودة الطوعية والآمنة للاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم- إطلاق سراح السجناء - المسائل المتعلقة بتحقيق هدف المصالحة الوطنية (العفو، التحقيق في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، استئناف العملية الانتخابية على المستوى المحلي) -الضمانات والدعم الدولي.

والملاحظ أن هذه المرحلة واجهت صعوبات كبيرة ذلك أن وجهات النظر شاسعة بين الأطراف المتفاوضة كما أن المواضيع التنموية المقترحة على الحركات الترقية قد تجاوزها الزمن حسب هذه الحركات، إذ أصبحت تتطلع للإنفصال، فحتى صيغ الفدرالية والحكم الذاتي لم تعد تقبل بها فصائل لها وزن كبير وهذا خاضع للتطور الكبير الذي حدث على أرض الواقع، سواء من الناحية العسكرية أو من ناحية الوعي السياسي، فمنظمات المجتمع المدني الأزوادي قدمت في هذا الاطار مقترح في شكل رسالة إلى الأطراف المتفاوضة والوسيط الجزائري تعبر فيه صراحة عن مطالبها الداعي للانفصال عن مالي وهذا بعد أن اتفقت الحركات الترقية على توحيد صفوفها والخروج بفريق

تفاوضي، وموقف واحد تجاه المفاوضات خلال المؤتمر الذي عقد في بوركينافاسو قبل بدأ مفاوضات المرحلة الثانية يوم 28 أوت 2014 .

ثم تبعه التوقيع على بروتوكول تفاهم وبوساطة جزائرية يوم 13 سبتمبر بالجزائر العاصمة بين تنسيقية الحركات الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية) ويمثلها بلال أغ الشريف من جهة، والحركتين السياسيتين العسكريتين الموقعتين على أرضية الجزائر بتاريخ 14 جويلية 2014 (عن الحركة العربية الأزوادية يمثلها أحمد ولد سيد محمد، وعن التحالف من أجل شعب أزواد يمثلها إبراهيم أغ محمد الصالح) من جهة أخرى، حيث اتفقت الأطراف على النظام السياسي والمؤسسي لأزواد عبر نظام اتحادي يتم العمل على أن تعترف به حكومة مالي والمجتمع الدولي، كما اتفقت الأطراف على إنشاء لجنة مشتركة للمفاوضات، والمضي قدما في جهودها الرامية للتقريب فيما بينها .

لكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا حيث انسحبت منه الحركة العربية الأزوادية يوما واحدا بعد التوقيع عليه، ثم حدث انقلاب على رئيس حركة الائتلاف الشعبي الأزوادي، واستبعاده عن منصبه واثنين من الكوادر السياسية لحركته المفاوضين معه، ليقوم هو بعد ذلك بإقالة الأعضاء الذين أقالوه في نفس اليوم 16 سبتمبر 2014. كما رفضته حركات الكانداكوي الموالية لمالي.

وهو مؤشر يدل الاختلاف والتباين الكبير في وجهات النظر حتى بين الأطراف الترقية نفسها والذي هدد المفاوضات بالفشل قبل نهايتها، ويرجح كذلك فشل تطبيق مخرجات الاتفاقية على أرض الواقع، مع استمرار مسار الوساطة الجزائرية في نفس المنحى.

المطلب الثاني: مجالات المرحلة الانتقالية لتنفيذ خارطة الطريق[1]:

في انتظار وضع الإجراءات المنصوص عليها في خارطة طريق الجزائر تم الاتفاق على الإجراءات الانتقالية. والتي نص الاتفاق على أنه ينبغي تفعيلها خلال مرحلة انتقالية تسري فور التوقيع على اتفاق السلم الشامل والنهائي والممتدة على مدة تتراوح بين 18 و 24 أشهر.

وتتوخى هذه المرحلة تشجيع إقامة ظروف مواتية من شأنها تمكين الماليين من المصالحة الوطنية وإرساء أسس مالي جديد ديمقراطي وموحد بفضل مجمل عوامل من بينها ترقية السلم والديمقراطية وتقبل التنوع الثقافي. كما تسمح أيضا بعودة الماليين المتواجدين خارج التراب الوطني واندماجهم وإعادة إدماجهم وتأهيل المنكوبين، كخطوة أولي لبناء سلم شامل ومستدام في مالي.

أولا: أهداف المرحلة الانتقالية ومدتها[2]:

[1] - انظر الملحق رقم 1 من الاتفاقية ص 18

[2] - انظر الملحق رقم 1 من الاتفاقية ص ص 18- 19

نص الملحق الأول من الاتفاقية على أنه فور التوقيع على الاتفاق تبدأ مباشرة مرحلة انتقالية، ففي انتظار المصادقة وتفعيل الأحكام القانونية والحوكمة المنصوص عليها يتم خلال هذه المرحلة الانتقالية اتخاذ وتنفيذ إجراءات استثنائية تتعلق بإدارة أقاليم شمال مالي وترمي هذه الأحكام إلى ضمان اعتماد نصوص تنظيمية تشريعية وبالأحرى دستورية تسمح بوضع إطار جديد وسيره في المجال المؤسساتي والسياسي والأمني والدفاعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة والمصالحة الوطنية، و مراجعة قانون الانتخابات للتمكن من إجراء انتخابات محلية وإقليمية ووطنية خلال المرحلة الانتقالية بغرض وضع الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاق؛ بالإضافة إلى تطبيق الاجراءات والترتيبات المتعلقة باسترجاع السلم وتوقف الأعمال العدوانية وإصلاح قوات الدفاع والأمن بغية تعزيز طابعها الاحترافي والجمهوري؛ والحرص على تبني الإجراءات المتفق عليها للتصدي لتحديات الارهاب والتطرف وتجنب تكرار الاقصاء والتهميش واللاعقاب؛ وتطبيق الاتفاق وفق الجدول الزمني المتعلق بتنفيذه.

ومن أجل استمرارية الدولة تواصل المؤسسات الحالية المهام المنوطة بها إلى غاية تنصيب الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاقنص الملحق الأول على أنه في حدود ثلاثة أشهر على الأكثر عقب التوقيع على الاتفاق يتم تنصيب السلطات المكلفة بإدارة البلديات والدوائر وأقاليم الشمال خلال الفترة الانتقالية. ويتم تحديد طرق التعيين وتحديد الاختصاصات وكيفيات سيرها بالتوافق بين الأطراف؛ مع الاحتكام إلى النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام هذا الاتفاق؛حيث يجب أن تتخذ الحكومة كل الاجراءات الضرورية لاستصدار قانون جديد للانتخابات من المجلس الوطني في غضون 12 شهرا؛ وخلال المرحلة الانتقالية تنعقد الانتخابات محليا وإقليميا وذلك طبقا للأحكام وفي فترة أقصاها 18 شهرا.

ثانيا: في مجال الدفاع والأمن[1]:

1. الاجراءات الأمنية الانتقالية:

نص الملحق الثاني من الاتفاقية على أنه وتحت رعاية اللجنة الفرعية للدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق تستحدث لجنة تقنية المنبثقة عن اتفاق واغادوغو (CTMS) خلفا للجنة التقنية الأمنية المختلطة (CTS) أمنية والموسعة في 16 سبتمبر 2014 بالجزائر.

أ- المساهمة الفعلية لممثلي الحكومة والتنسيقية والأرضية في اللجنة التقنية الآمنية وفي الفرق المختلطة للملاحظة والتدقيق الموسعة EMOVs بما في ذلك فروعها في الأقاليم حيث تواصل الجنة التقنية الأمنية المختلطة مهامها إلى غاية التنصيب الفعلى للجنة التقنية الأمنية؛ وتضم ستة ممثلين من القوات المسلحة والأمن لمالي وثلاثة ممثلين من التنسيقية وثلاثة ممثلين من الآرضية. كما تضم أيضا ممثلين من البعثة الأممية لاستقرار مالي (من بينهم رئيس اللجنة التقنية الأمنية) وممثل لكل

[1] - انظر الملحق رقم 2 من الاتفاقية ص 20

عضو من الوساطة MINUSMA والقوات الدولية المتواجدة، وتتولى اللجنة التقنية الأمنية خصيصا السهر على احترام وقف إطلاق النار بين الأطراف؛ والتحقيق في خرقات وقف النار المحتملة؛ وتحيين الترتيبات الأمنية والتأكد من فعاليتها؛ وتحديد وتثبيت مواقع المعسكرات؛ وتقديم الدعم التقني لمسعى عملية إدماج قدماء المحاربين.

ب- وضع الآلية العملياتية للتنسيق والدوريات المختلطة: نص الملحق الثاني من الاتفاقية على أنه في غضون الستين يوما الموالية للتوقيع على الاتفاق يتم استحداث آلية عملياتية للتنسيق ودوريات مختلطة تحت إشراف اللجنة التقنية الأمنية؛ تقترح اللجنة التقنية الأمنية المشمولات المرجعية المفصلة للآلية العملياتية للتنسيق بما فيها تركيبتها ومهاها. تحدد هذه المشمولات المرجعية على أسس شمولية وتوافقية عدد ممثلي القوات المسلحة وقوى الأمن وممثلي التنسيقية والأرضية ضمن الآلية العملياتية للتنسيق MOC حيث سينسق ضابط من القوات المسلحة والأمن هذه الآلية بمساعدة ممثل من التنسيقية وآخر من الأرضية؛ وتعمل ألآلية العملياتية للتنسيق بالتعاون الوثيق مع القوات الدولية الموجودة في عين المكان؛ وتكلف بوضع خطط وقيادة الدوريات المشتركة التي تضم عناصر من القوات المسلحة وقوات ألأمن المالية وعناصر من التنسيقية والأرضية بدعم، عند الإقتضاء، من المونيسما والقوات الدولية المتواجدة في عين المكان؛ إذ يجب أن تبدأ الدورية ألولى المشتركة في أجل لا يتجاوز 60 يوما من تاريخ توقيع الإتفاق، كما تكلف الآلية العملياتية للتنسيق بتخطيط وتنسيق الأنشطة وتحركات المحاربين طيلة مدة وضع المحاربين داخل معسكرات، وتقدم في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق خطة لتفعيل الاتفاقات الأمنية في شمال مالي حيث تؤدي فيها الدوريات المشتركة دورا أساسيا في عملية وضع المحاربين داخل معسكرات وتجميعهم وتسريحهم. تهذف هذه الخطة إلى منع /تقليص حدوث أي فجوة أو فراغ امني قبل، خلال وبعد عمليات وضع المحاربين داخل معسكرات وإدماجهم ونزع أسلحتهم وتسريحهم.

ج. وضع المحاربين داخل معسكرات: في هذا الاطار نص الملحق الثاني من الاتفاق على أن تنهي اللجنة التقنية للأمن عملية التعرف والتثبيت في غضون 30 يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاق لمواقع وضع المحاربين داخل معسكرات وتجميعهم وتسريحهم. ستشرع المونيسما في تهيئة هذه المواقع التي ستدخل الخدمة في آجل أقصاه 120 يوما وسوف توضع تحت التصرف عند الانتهاء من بنائها؛ حيث يجب أن تقوم اللجنة التقنية للأمن في غضون 30 يوما من تاريخ توقيه الاتفاق بتحيين النمط العملياتي المؤرخ في 18 فيفري 2014 الخاص بعملية وضع المحاربين داخل معسكرات طبقا لأحكام هذا الاتفاق. سيحدد التاريخ الفعلي لعملية وضع المحاربين داخل معسكرات ؛ وترفع الحركات في غضون 30 يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، إلى اللجنة التقنية للأمن، قائمة نهائية ومصدق عليها بمقاتليها والأسلحة التي بحوزتهم على أساس معايير محددة ضمن النمط العملياتي المؤرخ في 18 فيفري 2014 المحيّن.

2. إدماج المحاربين القدماء:

نص الملحق الثاني من الاتفاقية على أن يتم تنصيب لجنة خاصة بالإدماج في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق، حيث تعمل لجنة الإدماج التي تضم ممثلين عن القوات المسلحة وقوى الأمن والتنسيقية والأرضية بالتعاون الوثيق مع لجنة متابعة هذا الاتفاق؛ ويحدد المرسوم تركيبة ومهام ونمط تسيير لجنة الإدماج التي يشرف عليها رئيس الجمهورية الذي سيعين على رأسها شخصية كفأة وتوافقية؛

على أن تضع لجنة الإدماج وتحدد خلال 90 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق و بالتنسيق مع المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني، مقاييس ونسب والترتيبات العملية لإدماج المحاربين في هيئات الدولة بما فيها القوات المسلحة أجهزة الأمن مع مراعاة الرتب، وتعرض على هذا الأساس الحركات قائمة بمحاربيها الراغبين في الإدماج، وتتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لإدماجهم في أجل أقصاه 06 أشهر اعتبارا من تاريخ التوقيع على الاتفاق وهذا تحت إشراف لجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن؛ كما ينبغي أن تقدم لجنة الإدماج بالتنسيق مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن اقتراحات بشأن ترتيبات منح الرتب وإعادة التصنيف، ويعاد إدماج أعضاء الحركات المنتمين سابقا إلى القوات المسلحة وقوى الأمن في رتبهم السابقة على الأقل، أما بشأن من لا تتوفر فيهم الشروط ومن لا يرغب في الإدماج فيمكنهم الاستفادة إما من منحة تقاعد، أو منحة تقاعد نسبي أو منحة موجهة للمعطوبين أو أي تسوية أخرى تتوافق والحالات المطروحة؛

3. مسار نزع السلاح، التسريح أو إعادة الإدماج:

نص الملحق الثاني من الاتفاقية في أحكام انتقالية على أن تنصب بعد 60 يوما من توقيع الاتفاق لجنة مكلفة بنزع السلاح و التسريح أو إعادة الإدماج. حيث بالتعاون الوثيق مع لجنة متابعة هذا الاتفاق؛ ويحدد مرسوم تركيبة، مهام ونمط عمل هذه اللجنة الوطنية التي يشرف عليها رئيس الجمهورية والذي سيعين شخصية توافقية وكفئة على رأسها؛ وتتكون من هيئة وطنية سياسية رفيعة المستوى ومن لجان فرعية تقنية تعمل كلها بالتوازي وبالتعاون فيما بينها إلى جانب توفها على فروع عملياتية على مستوى المناطق؛ إذ تتشكل اللجان التقنية الفرعية من خبراء وممثلين عن أجهزة الأمن والقوات المسلحة ومن التنسيقية والأرضية والوزارات ذات الاختصاص وممثلي المجموعات السكانية؛ وتعتمد بعد 120 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وبالتعاون مع لجنة متابعة هذا الاتفاق برنامجا وطنيا شاملا لنزع السلاح والتسريح أو إعادة الإدماج متناسقا ومتجانسا مقبولا من الجميع بما في ذلك الجوانب الخاصة بحشد الموارد اللازمة لذلك؛ وتستفيد اللجنة من الدعم التقني للمونيسما والشركاء الآخرين؛ وتتكفل الحكومة بدعم من الشركاء بنفقاتها وينفذ برنامجها بدعم كل مؤسسات الدولة المالية وشركائها.

4. **إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن:** تقترح الآلية العملياتية للتنسيق من خلال اللجنة التقنية للأمن ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق على لجنة الدفاع والأمن الفرعية المنبثقة عن لجنة متابعة الاتفاق خطة ورزنامة مفصلة لإعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها في شمال مالي، ويرتكز هذا المخطط ورزنامة إعادة الانتشار على خطة تنفيذ الترتيبات الأمنية في شمال مالي التي من شأنها مراعاة البيئة والتهديدات والحاجيات الأمنية؛ حيث تزود الوحدات الجديدة المنتشرة كليا بعتاد يكون على حساب الدولة المالية؛ ويرتكز إعادة انتشار القوات المسلحة وأجهزة الأمن على متطلبات حماية السكان والأمن الداخلي والدفاع عن سلامة التراب الوطني وتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب؛

5. **إصلاح قطاع الدفاع والأمن:** نص الاتفاق على أنه خلال المرحلة الانتقالية سيعاد النظر في المرسوم المتضمن استحداث المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق بغية رفع تمثيل الحركات الموقعة على الاتفاق ومختلف الجماعات والاتفاق على الإصلاحات وخطة التنفيذ؛ حيث يجري المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن تقييما مفصلا للمنظومة الدفاعية والأمنية بدعم من الشركاء واستشارة السكان قصد تحديد المحاور الأساسية لإصلاح القطاع؛ ويحدد المجلس الوطني علاوة على ذلك مسؤوليات ومهام مختلف الفاعلين في قطاع الأمن آخذا بعين الحسبان الفضاءات الجغرافية (مدن، قرى، أحراج، مساحات صحراوية، طرق، نقاط المرور الإجبارية والفضاءات الحدودية) تماشيا مع الأهداف المسطرة (حماية السكان، عدالة، حبس وتنفيذ العقوبات القضائية، مواجهة الكوارث الطبيعية، هجمات، جمع القرائن، تحقيقيات، الدفاع عن التراث الوطني، مراقبة الحدود، الاستعلامات، إدارة المؤسسات الأمنية ومراقبتها...)؛ وتسهر اللجنة الوطنية على تعزيز الرقابة على القوات المسلحة سواء على المستوى المحلي أو الوطني وتشجيع احترام دولة القانون؛

استحداث الشرطة الإقليمية: نص نفس الملحق على أن يعتمد بعد 12 شهر من تاريخ توقيع الاتفاق قانونا يحدد الصلاحيات الموكلة للهيئة الجديدة للشرطة الاقليمية. يوضح هذا القانون علاقات الشرطة الاقليمية مع بقية هياكل الأمن إلى جانب تركيبتها وترتيبات التوظيف والإلتحاق بها والتموين وكيفيات القيادة والمراقبة.

تنصيب اللجان الأمنية الاستشارية المحلية: حيث تستحدث في غضون 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق لجان أمن استشارية محلية على الصعيد الإقليمي في البداية ثم على المستوى البلدي (لجنة الأمن الاستشارية المحلية على مستوى عاصمة الإقليم وأخرى على مستوى البلدية)؛ وتُشرك اللجان الاستشارية المحلية للأمن الفاعلين في مجال الأمن والعدالة على المستوى المحلي بما فيهم ممثلي الشرطة الإقليمية والجماعات والسلطات التقليدية والزعامات الدينية والعرقية وممثلي المجتمع المدني وجمعيات النساء. وتدلي اللجان الاستشارية المحلية للأمن برأيها وتقدم توصيات للسلطات التنفيذية

المحلية والأطراف الفاعلة في مجال الأمن وتساهم في تبادل المعلومات وتقاسمها بهدف توعية السكان والتكفل باهتماماتهم وانشغالاتهم.
تجتمع اللجان الاستشارية المحلية للأمن مرة على الأقل شهريا لتقييم الوضع الأمني وتقديم التوصيات في هذا الشأن.

ثانيا: أنشطة ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواجب إنجازها في إقليم شمال مالي على المدى القصير والمتوسط [1]

1. إجراءات انتقالية:

طبقا للأحكام المنصوص عليها في الباب الرابع من الاتفاق الخاص بالمرحلة الانتقالية حددت مجموعة من الأنشطة والمشاريع لبناء السلم في مالي، اتفق عليها من قبل الأطراف المعنية بالأمر على وجه الاستعجال وحسب الأولويات، لصالح السكان المتضررين من الوضع الأمني السائد في شمال مالي وتتمثل في التربية والتكوين، تنظيم الدخول المدرسي 2014–2015 ليشمل جميع جهات غاو، نتومبوكتو وكيدال؛ تحسين الأوضاع السائدة على مستوى جميع مدارس الإقليم؛ تعزيز الطابع الوظيفي للمطاعم المدرسية على مستوى 314 مؤسسة تعليمية بداية من الدخول المدرسي عن طريق تزويدها بالمواد الغذائية والتجهيزات المناسبة لذلك؛ بالإضافة إلى تعزيز الطابع الوظيفي للمؤسسات المدرسية من خلال: إعادة تأهيل المدارس التي لحقت بها أضرار؛ وتزويد هذه المدارس بالعتاد المدرسي بما في ذلك أجهزة التدفئة والأدوات المدرسية؛ وعودة المعلمين الفعلي والسريع إلى أقاليم غاو، تومبوكتو وكيدال الذين سبق لهم أن وظفوا في أماكن أخرى وذلك عن طريق توفير المحفزات اللازمة لذلك؛ وتوجيه التلاميذ الناجحين في شهادة التعليم الأساسي إلى أكاديميات كل من تومبوكتو وغاو؛ وتوظيف أساتذة متعاقدين طيلة هذه العملية؛ بالإضافة إلى بناء فضاءات للتكوين المؤقت وتجهيزها؛ زيادة على ضمان تسجيل التلاميذ الناجحين في شهادة البكالوريا والتكفل بهم على مستوى كليات التعليم؛ وتجنيد الجماعات السكانية وإلزامها بدعم عودة الفتيان والفتيات على وجه الخصوص إلى المدارس في المناطق المتضررة؛ هذا زيادة على بناء مركز للتكوين المهني ذي طابع رعوي زراعي بكيدال وتومبوكتو؛ وإعادة تأهيل مركز التكوين المهني من أجل ترقية الزراعة بمنطقة الساحل في غاو.

2. في مجال الصحة:

في هذا المجال نص الملحق الثالث من الاتفاقية على ضرورة تعزيز الطابع الوظيفي لمراحل التكوين الصحي (مراكز الصحة البلدية، مراكز الصحة المرجعية، مستشفيات إقليمية) عن طريق مجموعة من الإجراءات وهي؛ ضرورة التزويد بالعتاد التقني/ تجهيزات ومنتجات الصحة حسب

[1] - انظر الملحق رقم 2 من الاتفاقية ص ص 20- 24 والملحق رقم 03 ، ص ص 25 - 32

مقتضيات ومستوى هذه المؤسسات الاستشفائية؛ وإعادة تأهيل المؤسسات التكوينية في أقاليم غاو (3)، تومبوكتو (3) وكيدال (5) وتجهيزها؛ وتنظيم عودة الموظفين في المجال الصحي الاجتماعي الذين تم ترحيلهم إلى أماكن أخرى عن طريق إجراءات تحفيزية (علاوات، مساعدات مالية، بدل إقامة) وأخرى أمنية، بالإضافة إلى تشغيل وتوفير دورات تكوينية في المجال الصحي لفائدة أعوان الصحة لتعزيز الخدمات العلاجية وتحسين التغطية الصحية خلال العملية الجارية؛ وتنظيم أيام طبية للعلاج المتخصص (أمراض القلب، طب العيون، جراحة) داخل المستشفيات الإقليمية ينشطها أطباء يعملون داخل المستشفيات الوطنية؛ مع تمكين السكان من التداوي في الهياكل الصحية عن طريق التكفل بنفقات العلاج للأشخاص المعوزين وللعائدين إلى أرض الوطن؛ وتعزيز الأنشطة الخاصة بالإستراتيجيات المتقدمة في مجال العلاج الوقائي عن طريق استعمال الفرق المتنقلة؛ ووضع أنظمة لاستكشاف الأمراض المعدية وغير المعدية والتكفل بحالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المفرط؛ وضمان المراقبة الوبائية في الأقاليم الثلاث ووضع نظام خاص بمواجهة الأوبئة؛ والشروع في أعمال بناء ونتجهيز ثلاثة مراكز للصحة الجوارية والضمان الاجتماعي في كل من كيدال، غاو وتمبوكتو.

3. في مجال الري:

في هذا المجال نصت الاتفاقية على مجموعة من الأنشطة المستعجلة في مناطق شمال مالي وتتمثل بالخصوص في إعادة تأهيل آبار المياه (عمليات الحفر، وآبار موجهة للرعي)، حفر بئر في كيدال؛ حفر بئر في غاو؛ إنجاز بئر- صهريج بتومبوكتو؛

4. في مجال إنعاش الاقتصادي المحلي:

في هذا المجال نصت الاتفاقية على ضرورة تقديم الدعم لاستئناف الإنتاج الزراعي وتربية المواشي وإحيائهما بصورة مستعجلة من خلال:بعث النشاط الفلاحي العئلي والجماعي؛ توزيع الأسمدة المستعملة في الزراعة؛ تنظيم حملات لتلقيح الماشية؛ تصليح المضخات داخل المساحات الفلاحية المهيئة؛ استحداث نشاطات تعود بالفائدة على النسوة والشباب في المجالات الزراعية وتربية المواشي والتجارة الصغيرة والصيد النهري والصناعات التقليدية.

ثالثا: طرق إنجاز هذه المشاريع المستعجلة في المرحلة الانتقالية:

نصت الاتفاقية بخصوص طرق إنجاز المشاريع التنموية سالفة الذكر على أن الحكومة تتعهد بتنفيذ هذه النشاطات والمشاريع بشفافية بالتشاور مع شركائها الملتزمين بمسار الجزائر وبمشاركة الجماعات السكانية المعنية بالأمر؛ كما تتعهد بحشد الموارد المالية وتوفير الأطر البشرية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع من خلال اللجوء إلى قدرات التمويل التي يمنحها الشركاء الفنيون؛ كما تعتني اللجنة الفرعية "قضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية" المنبثقة عن لجنة المتابعة بمسايرة وتقييم هذه النشاطات والمشاريع بصفة دورية. وتتشكل اللجنة المتساوية الأعضاء من ممثلين

عن الأطراف والوساطة بواقع ممثل عن كل طرف. وتستعين هذه اللجنة بمهارات كل شخص يعود عليها بالفائدة خلال اداء مهامها. حيث تعقد اجتماعاتها التقويمية بمبادرة من الوساطة عند الإقتضاء؛ كما يؤول الى المجموعة الدولية واجب المشاركة وبقوة في إنجاز هذه الأنشطة والمشاريع، كما تتعهد الحكومة بإيلاء عناية خاصة وضمان حماية وإعادة تأهيل وترقية الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة منهم الأطفال العائلين لأهلهم والأيتام والأرامل والنساء ربات العائلات والشباب الجانح وذوي الاحتياجات الخاصة الخ.

كما يتم إنجاز هذه النشاطات والمشاريع قدر الإمكان في سياق كفيل بضمان علاقات حيوية بين الأنشطة ذات العلاقة بتلبية الحاجيات الإنسانية المستعجلة والكفيلة أيضا بالإنعاش الاقتصادي على المدى البعيد، والنمو المستدام، وتقليص حدة الفقر وإنجاز أهداف الألفية للتنمية؛ كما تمتنع الأطراف عن أي نشاط أو مبادرة من شأنهما الإخلال بإنجاز هذه النشاطات والمشاريع وعرقلتها؛ وتلتزم بضمان التنقل الحر وحماية أعوان الدولة وموظفي الهيئات الإنسانية ومقدمي الخدمات.

المطلب الثالث: مبادئ، التزامات وأسس من أجل تسوية دائمة للنزاع[1].

حددت خارطة طريق الجزائر مجموعة من المبادئ الالتزامات، لبناء السلم في مالي تعهدت الأطراف المشاركة بالالتزام بها اقتناعا منها بانها تشكل الأرضية الأساسية من أجل تسوية سلمية ودائمة للنزاع من جهة وأنها بمثابة محددات مبدئية توافقية ضرورية لنجاح مشروع بناء السلم في مالي من جهة أخرى. كما التزمت الأطراف بتطبيق أحكام الاتفاقية تطبيقا كاملا وعن حسن نية مع الإقرار بمسؤوليتها الأولى بهذا الصدد.

تعتبر هذه المبادئ شروطا جوهرية للقضاء على الاسباب البنيوية للنزاع في المنطقة، حيت تعهدت الأطراف باحترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، وسيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني؛ الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وترقيته وتثمين مساهمة كافة شرائح المجتمع لاسيما النساء والشباب في عملية البناء الوطني؛ الالتزام باحترام نظام حوكمة يأخذ بالاعتبار طموحاتهم واحتياجاتهم النوعية؛ ترقية تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي مع أخذ قدراتها المحلية بالاعتبار؛ رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير السياسي والعودة إلى الحوار كوسيلة للحوار والتشاور لتسوية الخلافات؛ احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية؛ محاربة الفساد واللاعقاب؛ محاربة الإرهاب، الاتجار غير القانوني بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

على المستوى الاجرائي، وفي اطار تطبيق هذه المبادئ وتفعيلها، نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاد مؤسسات الدولة المالية الإجراءات اللازمة لتبني الاجراءات التنظيمية، التشريعية والدستورية

[1] - انظر المواد من 01 إلى 05 من الاتفاقية، ص ص 1- 5

الكفيلة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق بالتنسيق الوثيق مع الأطراف وبدعم لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق، مع تطبيق الأحكام ذات البعد الوطني المحددة في هذا الاتفاق بشكل أولوي في مناطق شمال مالي دون المساس بالإجراءات المتفق بشأنها لصالح هذه المنطقة من البلاد. وتكون هذه الإجراءات قابلة للتطبيق في بقية مناطق البلاد.

لقد حددت خارطة طريق الجزائر الشروط اللازمة لإقامة سلم عادلة ودائمة في مالي، تساهم في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، وتكرس رسميا تسوية النزاع، وذلك بالاتفاق على مايلي:

أولا: بشأن تسمية: أزواد

تغطي تسمية ازواد واقعا اجتماعيا، ثقافيا، خاصا بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي كمكوّن من مكونات المجموعة الوطنية. حيث نص الاتفاق على أنه يجب أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية، التي تعكس في الآن ذاته، واقعا إنسانيا أساس إجماع وطني ضروري في إطار احترام الطابع الأحادي للدولة المالية وسلامتها الترابية.

ثانيا: بشأن الإجراءات الموجّهة لإقامة السلم والمصالحة الوطنية:

نصت الاتفاقية على أن البعد الاجتماعي، السياسي للأزمات الدورية التي يشهدها القسم الشمالي من مالي يقتضي معالجة سياسية. وقد نظم بهذا الصدد مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الانتقالية بدعم من لجنة المتابعة وعلى أساس تمثيل عادل للأطراف وهذا بغية السماح بفتح نقاش عميق بين مختلف مكونات الأمة المالية حول الأسباب العميقة لهذا النزاع. وتناول هذا النقاش من بين ما تناوله إشكالية تسمية أزواد. حيث يجب أن تنجر عنه العناصر اللازمة لحل من شأنه السماح لمالي بتجاوز محنته الأليمة وتثمين مساهمة مختلف مكوناته في هوية البلاد وترقية مصالحة وطنية حقيقية. وقد تم إعداد ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافقي للتكفل بالأبعد ذات العلاقة بالذاكرة والهوية وتاريخ الأزمة المالية وترسيخ وحدته الوطنية وسلامته الترابية.

ثالثا: بشأن الإجراءات الموجهة لضمان حوكمة أفضل

علاوة على الإجراءات المشار إليها أعلاه، نصت الاتفاقية على أن التسوية النهائية للنزاع تقتضي حوكمة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية وتتمحور حول العناصر التالية:

- إقامة هيكلة مؤسساتية تعتمد على جماعات إقليمية مزوّدة بهيئات منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر وذات سلطات واسعة؛
- تسيير سكان المناطق المعنية لشؤونها الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة؛
- تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية؛
- تعزيز دولة القانون عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين؛
- إقامة نظام دفاع وأمن مؤسس على مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل؛
- مشاركة نشطة و معتبرة للسكان خاصة سكان الشمال في تسيير الأمن الداخلي؛

- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها مجددا.
- إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي مشترك وبإستراتيجية تنمية خاصة تتماشى والواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي وكذا الظروف المناخية المحلية. سيتم تمويل هذه الإستراتيجية عن طريق صندوق للتنمية المستديمة تكون أمواله ذات مصدر عمومي وطني ودولي؛
- التزام المجموعة الدولية بضمان التطبيق الفعلي لأحكام هذا الاتفاق واحترامها إلى جانب مرافقة الجهود المبذولة بهذا الصدد عبر دعم سياسي، دبلوماسي، مالي، تقني ولوجيستي.

المطلب الرابع: المسائل السياسية والمؤسساتية[1]

وعيا بأهمية القطاع السياسي والمؤسساتي في تسوية النزاع في مالي من جهة وبمحوية هذا المجال في عمليات بناء السلم بشكل عام من جهة أخرى، اتفقت الاطراف المشاركة في الاتفاق على إقامة هيكلة مؤسساتية من شأنها السماح لسكان الشمال، في إطار مواطنة تشاركية كاملة، من تسيير شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ التسيير الحر وضمان تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية. وفي هذا الإطار نصت اتفاقية الجزائر على الأحكام التالية:

أولا: على الصعيد المحلي:

تزوّد المنطقة بمجلس إقليمي منتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر يتوفر على تحويل واسع للاختصاصات، الموارد ويتمتع بسلطات قانونية، إدارية ومالية مناسبة؛

سيسيّر المواطنون الماليون ومواطنو مناطق الشمال، على وجه الخصوص، في هذا الإطار قضاياهم الخاصة على أساس الإدارة الحرة؛ وينتخب رئيس المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر. كما أنه، في الآن ذاته، رئيس الهيئة التنفيذية والإدارية للمنطقة؛ كما نص الاتفاق على أن تزود الدوائر والبلديات بهيئات تداولية (مجلس الدائرة، والمجلس البلدي) منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر تسيرها مكاتب مزودة بوظيفة تنفيذية يكون على رأسها رئيس مجلس للدائرة ورئيس بلدية منتخب؛ كما نص الاتفاق على على أن يُعترف لكل منطقة بحقها في تبني التسمية الرسمية التي تختارها في إطار الأحكام الخاصة بالوضعية القانونية والإدارية للمنطقة.

ثانيا: على الصعيد الوطني:

نص الاتفاق على ضرورة إعادة تنشيط عملية تأسيس الغرفة الثانية للبرلمان والإسراع فيه تحت تسمية مجلس الشيوخ، مجلس الأمة أو أي تسمية أخرى تبين طبيعته ودوره وجعله مؤسسة تشجع على ترقية الأهداف الموكلة لهذا الاتفاق بفعل مهامه وتشكيلته؛

[1] - انظر المواد من 06 إلى 16 من الاتفاقية، ص ص5- 8

بالإضافة إلى تحسين تمثيل السكان في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية و/أو أي إجراءات أخرى ملائمة؛ ضف إلى ذلك اتخاذ تدابير، على المدى القريب، في اتجاه فتح المجلس الأعلى للجماعات المحلية خاصة أمام ممثلي الزعامات التقليدية، النساء والشباب؛ وضمان تمثيل أحسن لسكان شمال مالي في المؤسسات والمصالح العمومية الكبرى، الأسلاك والإدارات التابعة للجمهورية.

وفي نفس المسعي وتنفيدا للاحكام السابقة بينت اتفاقية الجزائر كيفية توزيع السلطات والاختصاصات باعتبارها قضية ذات حساسية عالية ومن مداخل زيادة الاحساس بالغبن بالنسبة للأقليات المقصية من ممارسة السلطة،حيث اعترفت الأطراف الأطراف بضرورة تقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية لضمان مستوى الفعالية اللازم وأخذ احتياجات وطلبات المواطنين والجماعات بالاعتبار في الأساس.

وفي هذا الصدد أشارت الاتفاقية الى توفر المناطق على اختصاصات، والى المجالات التي يحدد اطارها العام عن طريق التشريع و التنظيم، وهي كالتالي:

- خطة وبرنامج التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- تهيئة الإقليم؛
- استحداث التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية القاعدية وتسييرها (التربية الأساسية والتكوين المهني، الصحة، البيئة، الثقافة، هياكل الطرق والاتصالات التابعة للجهة، الطاقة، الري والتطهير)
- الزراعة، تربية المواشي، الصيد النهري، تسيير الغابات، النقل، التجارة، الصناعات، الصناعات التقليدية، السياحية نقل فيما بيمن المناطق؛
- الموازنات، الحسابات الإدارية للمناطق؛
- فرض الضرائب وتطبيقها والإيرادات الخاصة على أساس المقاييس التي تحددها الدولة؛
- فرض الرسوم والإتاوات؛ قبول الهبات ورفضها، الإعانات والتركات؛
- منح الإعانات؛
- الدخول في المشاركات؛
- التعاون اللامُمَرْكز والتوأمة؛
- الشرطة الإقليمية والحماية المدنية.

ومن أجل ضمان تمثيل الدولة ورقابتها على أعمال ومداولات الجماعات الاقليمية، وكدا ضمان تمويل الجماعات المحلة و الوسائل الضرورية لذلك نصت اتفاقية الجزائر على ما يلي:

ثالثا: فيما يخص تمثيل الدولة:

نص الاتفاق على أن تعيّن الدولة ممثلا عنها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة. وبهذا الصدد، فإنه يمثل السياسة الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ويسهّل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم. كما تمارس الدولة عبر ممثلها مراقبة بعدية على شرعية العقود الإدارية الصادرة عن الجماعات الإقليمية. يحدد القانون كيفيات ممارسة هذه الرقابة دون المساس باختصاصات الدولة في إطار اختصاصاتها القانونية، وتتفق الأطراف على ضرورة قيام استشارة بين الدولة والمناطق حول إنجاز مشاريع التنمية التي تقررها الدولة والهيئات العمومية أو الخاصة فيما يتعلق بهذه الكيانات؛ واستغلال الموارد الطبيعية وخاصة منها المعدنية؛ وأي مسألة أخرى تندرج ضمن تطبيق هذا الاتفاق.

رابعا: فيا يخص التمويل والوسائل:

اشارت الاتفاقية إلى تتمتع المناطق بحرية فرض ضرائب تتماشى وبنيتها الاقتصادية وأهدافها التنموية في إطار القانون. وفي هذا الاطار حددت اتفاقية الجزائر مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الدولة لتمويل الجماعات المحلية، وضمان الوسائل الكفيلة بتأهيل المناطق المختلفة، ومن بين هذه الالتزامات، التزام الدولة بوضع آلية لتحويل 30% من إيرادات موازنة الدولة إلى الجماعات الإقليمية على أساس نظام معادلة نسبية مع منح عناية خاصة لمناطق الشمال وذلك وفقا لمقاييس يتعين تحديدها، كما تلتزم الدولة بالتنازل للجماعات الإقليمية عن نسبة من المداخيل المترتبة، عن استغلال، الموارد الطبيعية خاصة منها المنجمية وفقا لمقاييس ستحدد لاحقا باتفاق مشترك، وتلتزم الدولة كذلك بأن تحول إلى الجماعات الإقليمية المصالح اللاممركزة التابعة لمجالات اختصاصها؛ وأن تجعل الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية أكثر جاذبية وخاصة في مناطق شمال مالي؛ بأن تشجع التشغيل في الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية التي ستخصص نسبة كبيرة منها إلى مواطني مناطق الشمال.

المطلب الخامس: مسائل الدفاع والأمن(1)

اتفق أطراف الاتفاقية علي خضوع مسائل الدفاع والأمن لمجموعة من لمبادئ التوجيهية المتمثلة في شمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن؛ ووحدانية القوات المسلحة وقوات الأمن المالية التابعة عضويا وسُلّميا للدولة المركزية؛ والانتشار المتدرج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

وفي اطار هذه المبادئ التوجيهية تم تحديد مجموعة من الخطوات التقنية والاجرائية لاعادة القطاع الأمني للسلطة المركزية باعتبارها المحتكر الشرعي الوحيد للعنف. في هذا الصدد تم الافاق على مايلي:

[1] - انظر المواد من 17 إلى 30 من الاتفاقية، ص ص8- 10

أولا: **إقامة معسكرات، اندماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:** وذلك من خلال مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم إلى الإدماج أو برنامج اندماج ونزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج. ويطبق هذا المسار وفق معايير وممارسات مهنية بمساهمة البعثة الأممية المتعددة الاختصاصات للاستقرار في المالي (المينوسما)، مع التأكيد على إقامة لجنة وطنية مكلفة باندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج مشكلة من ممثلي الحكومة والحركات الموقّعة. تعمل هذه اللجنة بتعاون وثيق مع لجنة متابعة هذه الاتفاقية. كما أكد الاطراف على ان عملية الإدماج والاندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج وفقا لوتيرة وضع المحاربين اما داخل معسكرات، وإما دمجهم ضمن أسلاك الدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوى الأمن أو عودتهم للحياة المدنية، إضافة الى تسريح وإعادة الإدماج المحاربين القدماء الموجودين في المعسكرات والذين لم يستفيدوا من الإدماج.

ثانيا: إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن: بعد خطوة تسريح وإعادة إدماج المحاربين كل حسب حالته، اشارت الاتفاقية الي ضرورة عودة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها مجددا وبشكل تدريجي بداية من تاريخ توقيع الاتفاق على كافة مناطق شمال مالي. كما أولت الاتفاقية عناية بالغة لضرورة أن تضم القوات المنتشرة عددا معتبرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق. تتم عملية الانتشار تحت إشراف الآلية العملياتية للتنسيق بمساندة المونيسما.

ثالثا: إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن:

في هذه المسألة التقنية نصت الاتفاقية على ضرورة القيام بإصلاح عميق لقطاع الأمن مستخلصين في ذلك الدروس من التجارب السابقة ومعتمدين على الوثائق الوجيهة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. بأن تأخذ الحكومة بمساعدة الشركاء الدوليين كافة الإجراءات اللازمة لإقامة مؤسسات دفاع وأمن قادرة على الاستجابة للمقتضيات الأمنية للبلاد والمساهمة في ترقية الأمن الإقليمي، وتأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن يكون تمثيلي بما فيه الكفاية ويجمع أشخاص مؤهلين من كافة المجموعات السكانية للتفكير بشكل عميق حول منظور جديد للأمن والدفاع آخذين في ذلك بعين الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية الوجيهة.

ويقدم المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني توصيات بشأن العمل وفقا لآليات تجديدية في مجال التعيين في مناصب القيادة والمصالح الأخرى بغرض تعزيز التجانس الوطني إلى جانب احترافية وفعالية المناصب المذكورة. واستحداث في سياق إصلاح القوات المسلحة والأمنية شرطة توضع تحت سلطة الجماعات الإقليمية في إطار السلطات المخولة لها. كما توضع لجان استشارية محلية للأمن تضم ممثلي الدولة، السلطات الإقليمية والمحلية، الجماعات والسلطات التقليدية تحت سلطة رئيس الهيئة التنفيذية المحلية.

رابعا: مكافحة الإرهاب:

نظرا لأهمية هده المسالة فقد جددت مختلف الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار غير القانوني بالمخدرات بما في ذلك عبر الاستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة. كما تم الاتفاق على أهمية تأسيس، كلما اقتضى الأمر ذلك، وحدات خاصة بغية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المطلب السادس: التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية[1]

أولا: الإستراتيجية النوعية للتنمية:

اتفقت الأطراف على أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر بشكل عميق في رؤيتها للتنمية المحلية في اتجاه ترك حرية أكبر للجماعات المحلية لوضع إستراتيجيات تنميتها في إطار مقاربة تضامنية، تشاركية مكيفة مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي المحلي مما يضمن الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

كما يمكن لمنطقتين أو أكثر ووفق شروط يحددها القانون إقامة هيئات ملائمة بغرض ترقية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل وهذا في حدود اختصاصاتها كما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

بالإضافة إلى استحداث منطقة تنمية خاصة بالمناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري بين الأقاليم يتشكل من ممن ممثلي الجمعيات الإقليمية المعنية ومكلف حصريا بمهمة تنسيق الجهود الرامية إلى تجميع الوسائل المشتركة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية والمسائل ذات العلاقة.

كما تستفيد المنطقة من إستراتيجية نوعية للتنمية تشترك الأطراف في وضعها بدعم من الشركاء الأجانب يمولها، على وجه الخصوص، صندوق خاص بالتنمية المستدامة.

وتهدف الإستراتيجية وفقا للاتفاقية إلى رفع مناطق الشمال إلى مستوى بقية مناطق البلاد في مجال المؤشرات التنموية وهذا في أجل لا يتجاوز مرحلة تتراوح بين 10 و 15 سنة. ويتولى المجلس الاستشاري لمنطقة التنمية عملية المتابعة بدعم من المؤسسات والسلطات المختصة.

واتفقت الأطراف على أن تؤسس، تحت إشراف لجنة متابعة هذا الاتفاق، " مهمة تقييم مشترك بشمال مالي (م.ت.م /شمال مالي)" وهذا بغرض تحديد الاحتياجات في مجال الرفع السريع، الحد من الفقر والتنمية في المنطقة. وتتم المهمة، على أبعد تقدير، بعد 3 أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق. ستوجه الدعوة للبنك العالمي، البنك الأفريقي للتنمية والبنط الإسلامي للتنمية للإشراف على هذه المهمة بالتنسيق مع الحكومة والمؤسسات الدولية الأخرى المختصة وممثلي المنطقة.

[1] - انظر المواد من 31 إلى 45 من الاتفاقية، ص ص 10- 12

كما نص الاتفاق على عقد مؤتمر مخصص لجلب الأموال اللازمة لهذا الغرض في الشهرين اللذين يليان إعداد الإستراتيجية النوعية للتنمية. سيحدث المؤتمر صندوقا للتنمية المستدامة الذي سيكون أداة تمويل للإستراتيجية النوعية للتنمية.

ثانيا: تعبئة من أجل تنمية مناطق الشمال

نصت خارطة الطريق على أن ستستفيد تنمية منطقة الشمال وبأولوية من إجراءات دعم الدولة المنصوص عليها هذا في هذا الاتفاق، وبهذا الصدد، اتفقت الأطراف على وضع كافة التدابير على المدى القريب، المتوسط والبعيد المنصوص عليها في الملحق الخاص بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. فمع انطلاق الجلسات الأولى عرضت الحكومة على لجنة متابعة الإتفاق وثيقة توضح فيها التزاماتها ذات الصلة والوسائل الخاصة المرتقب تعبئتها إضافة إلى الجدول الزمني لتفعيل الالتزامات المتفق عليها لاسيما تلك المتعلقة بمجالات الخدمات الاجتماعية القاعدية؛ تطوير الموارد البشرية؛ الأمن الغذائي؛ التنمية الريفية (الزراعة، تربية المواشي والنشاطات الرعوية)؛ المنشآت المهيكلة بغرض ضمان فك العزلة عن المناطق الشمالية؛ المناجم والطاقة الشمسية؛ التشغيل الموجه بالخصوص للنساء والشباب وقدماء المحاربين؛ إنشاء مؤسسات محلية؛ إعادة إدماج وتأهيل العائدين والنازحين وغيرهم من الفئات الهشة؛ الصناعة التقليدية، السياحة، التجارة والاتصالات؛ التربية والثقافة.

وبخصوص التربية والثقافة، نصت خارطة طريق بناء السلم في مالي على اتخاذ مجموعة من الإجرءاتمتمثلة في تكييف البرامج التعليمة مع الواقع الاجتماعي والثقافي للأقاليم؛ ترقية اللغات والكتابات المحلية؛ تعزيز النظام التعليمي الابتدائي والثانوي مع إيلاء عناية خاصة لمبدأ التربية للجميع، استحداث مؤسسات تعليمية عليا؛ استحداث مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية؛ ترقية ثقافات هذه الأقاليم محليا وإقليميا ودوليا.

ولتحقيق هذه النتائج نص الاتفاق على أن يتم إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم وذلك لتعزيز قدرات التحكم في منجزات الأقاليم والتمكين من متابعة ملائمة لتفعيل التزامات الحكومة لصالح الأقاليم.

وتعتبر الوكالة جزءا من الإدارة الإقليمة وهي تحت سلطة رئيس المجلس الإقليمي ومسؤولة أمامها.

كما نصت خارطة الطريق على أن يتم إبرام اتفاقيات: برامج الأقاليم / الدولة بهدف إعداد برامج استثمارية متعددة المستويات مهيكلة ووضع تنظيم واجبات الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى التزام الدولة بتسهيل مساهمة أكبر للجماعات الإقليمية في حشد واستعمال الموارد والاعتمادات المتأتية من استكشاف الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها وكذا العائدات الناتجة من التعاون اللامركزي والاتفاقات الاقتصادية ذات الصلة التي أبرمتها الدولة. وتلتزم الدولة كذلك بترقية مشاريع التعاون الحدودي المتعلق بالمبادرات المحلية. وتتخذ إجرءات من شأنها ضمان إشراك

ملائم للجماعات الإقليمية في إعداد وإبرام وتنفيذ ومتابعة الاتفاقات المتعلقة بالقروض ومساعدات التنمية ذات الصلة.

ونص الاتفاق على أن ينجز الشركاء الفنيون بالمال مجلة دورية خاصة بالبرامج التنموية تحت إشراف لجنة المتابعة. بالإضافة إلى اعتبار أن كل الفاعلين الدوليين الذين سبق لهم إعداد استراتيجيات أو أخذ مبادرات في شأن الساحل مدعوون لإعطاء الأولوية الضرورية لحاجيات أقاليم شمال مالي وللأهمية التي يكتسيها استقرارها السريع من أجل السلم والأمن في المنطقة.

المطلب السابع: مصالحة وعدالة وقضايا إنسانية[1]

أولا: مصالحة وعدالة:

بهذا الصدد اتفق الأطراف على ضرورة ترقية مصالحة وطنية حقيقية قائمة على مجموعة من العناصر وهي، اعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة واالمصالحة الوطنية؛ إقامة آليات عدالة انتقالية لاسيما بتفعيل لجنة تقصي الحقائق، عدالة ومصالحة؛ استحداث لجنة مكافحة الفساد والجنوح المالي؛ استحداث لجنة تحقيق دولية تتولى الكشف عن كل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة، وجرائم هتك الأعراض وغيرها من الانتاهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كافة التراب المالي؛ بالإضافة إلى التأكيد على عدم قابلية التقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية؛ وعدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها ممارسة العنف ضد النساء والبنات والأطفال المرتبطة بالنزاعات؛ وتعزيز السلطة القضائية بكيفية تضمن دولة القانون على كامل التراب الوطني؛ مع الالتزام بإجراء إصلاح عميق في جهاز العدالة بهدف تقريبها من المتقاضي وتحسين أدائها ووضع حد للاعقاب وإدراج المنظومات التقليدية والعرفية دون تجاوز سيادة القانون؛ وتعميم المساعدة القضائية والقانونية والإعلام حول حقوق المواطنين؛ وترقية دورات تكوينية ذات نوعية لفائدة الفاعلين في قطاع العدالة ومساعديها بما في ذلك القضاة التقليديين؛ هذا مع إعادة الاعتبار للقضاة التقليديين ودورهم في إدارة العدالة لاسيما في ما يتعلق بالوساطة المدنية لمراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية والعرفية؛ و إعادة الاعتبار لوضع السلطات التقليدية عبر التكفل بها مع مراعاة قواعد التشريف لها .

ثانيا: القضايا الإنسانية:

في هذا المجال التزم الأطراف بتوفير الظروف الضرورية لتسهيل رجوع وإعادة وإدماج واندماج كل المهجرين واللاجئين ووضع آليات التكفل بهم طبقا للصكوك الإفريقية والدولية ذات الصلة بما فيها

---

[1] - انظر المواد من 45 إلى 49 من الاتفاقية، ص ص 12- 14

معاهدة الاتحاد الإفريقي لسنة 1969 المتضمنة تسيير الجوانب الخاصة بقضايا اللاجئين بإفريقيا واتفاقية سنة 2009 (اتفاقية كمبالة) حول حماية ومساعدة الأشخاص المهجرين في إفريقيا.

كما نص الاتفاق على أن تدعو الأطراف الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم المجهودات الرامية إلى ضمان الرجوع السريع للأشخاص المهجرين واللاجئين وإعادة إدماجهم واندماجهم.وكذلك الالتزام بترقية واحترام المبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلالية التي تخضع لها العملية الإنسانية. كما تلتزم بالامتناع عن أي استعمال للمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وكذا تسهيل مرور الوكالات الإنسانية وضمان سلامة أعضائها .

المطلب الثامن: الضمانات والمرافقة الدولية[1]:

أولا: مسؤولية الأطراف:

بناء على الاتفاقية تعترف الأطراف أن أولى الضمانات لتحقيق الاتفاق تكمن في إخلاصها وحسن نيتها والتزامها بتحمل مسؤولية محتواه والعمل على تفعيل جميع أحكامه لفائدة مصلحة بلادها والسلم والأمن والاستقرار في مالي وفي المنطقة بأكملها. كما طلب الأطراف من الطبقة السياسية والمجتمع المدني لاسيما المنظمات النسوية والشبانية ووسائل الإعلام والمخاطبين التقليديين والسلطات التقليدية والدينية تقديم مساهماتهم كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق.

ثانيا: دور الوساطة:

نصت خارطة طريق بناء السلم في مالي على أنه تحت إشراف الجزائر بصفتها رئيس الفريق، فإن الوساطة هي الضامن السياسي للاتفاق واحترام الأطراف لأحكامه. وبصفتها هذه فإن الجزائر تستمر في تقديم مساعيها الحسنة للأطراف؛ وتقدم نصائح للأطراف عند الاقتضاء ضمن مسار تفعيله؛ وتقوم بدور الملجأ الأخير على المستويين السياسي والمعنوي في حال اعتراض صعوبات خطيرة من شأنها الحيلولة دون بلوغ أهداف وغايات هذا الاتفاق.

كما نصت على أن تساهم الوساطة بفعالية في المرافعة الدولية للتطبيق الأمثل للاتفاق وحشد الدعم الضروري لمصلحة مالي.

ثالثا: دور المجموعة الدولية:

نصت الاتفاقية على أن المجموعة الدولية هي الضامن للتفعيل الحرفي لهذا الاتفاق وهي ملتزمة بمرافقة الجهود المبذولة في هذا الشأن. وبالخصوص تلتزم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومجموعة دول غرب إفريقيا والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهم من الشركاء بتقديم كامل دعمها السياسي لهذا الاتفاق؛ ودعوة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن

[1] - انظر المواد من 50 إلى 64 من الاتفاقية، ص ص 14- 17

الأممي لتقديم كامل الدعم لهذا الاتفاق وكذا متابعة تنفيذه وعند الاقتضاء، مع اتخاذ إجراءات ضد كل من يعرقل تفعيل الالتزامات التي يتضمنها وتحقيق الأهداف المسطرة؛

كما نصت الاتفاقية على مطالبة المجموعة الدولية بمرافقة تفعيل هذا الاتفاق من خلال الدعم المالي والفني واللوجستي الضروري لسير مختلف الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، تسريح ونزع السلاح وإعادة الادماجDDR، إصلاح قطاع الأمن RSS والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا بالمساهمة السريعة والسخية في الصندوق النقدي المرتقب واغتنام فرصة انعقاد مؤتمر النداء للتمويل المنصوص عليه في الاتفاق لتقديم مساهمة معتبرة قصد تنمية الأقاليم الشمالية .

كما اتفق الأطراف على إقامة آلية تقييم ومتابعة تضم مجموع الفاعلين المعنيين من مالي والشركاء الدوليين.ونصت كذلك على الدور الحاسم والمساهمات المعتبرة المنتظرة من البعثة الأممية لاستقرار مالي ومن وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات أو الهيآت ما بين الدول لتحقيق أهداف هذا الاتفاق يكمن في المهام التي أوكلتها لها هيآتها المختصة.

رابعا: لجنة متابعة الاتفاق

اتفق الأطراف على استحداث لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي فور توقيعه. وتتكون لجنة متابعة الاتفاق من:

- حكومة مالي
- الحركات الموقعة على هذا الاتفاق
- الوساطة وتشمل: (الجزائر بصفقتها رئيس الفريق، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، مجموعة دول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي).
- الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الأممي مدعوون كذلك للمشاركة في أشغال اللجنة.

ويمكن أيضا للجنة متابعة الاتفاق وعند الاقتضاء دعوة فاعلين آخرين وهيآت مالية دولية للمساهمة في أشغالها.

وتترأس الجزائر لجنة متابعة الاتفاق بصفتها رئيس فريق الوساطة ويساعدها في ذلك بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد بصفتهم نواب للرئيس. تجتمع اللجنة في باماكو؛ يمكنها الاجتماع استثنائيا في مكان آخر عند الضرورة. تجتمع في جلسة علانية مرة شهريا على الأقل ويمكنها الاجتماع استثنائيا عند الاقتضاء.

ونصت الاتفاقية على أن تؤدي لجنة متابعة الاتفاق مجموعة من المهام تتمثل في القيام بالمتابعة والمراقبة والتنسيق والإشراف على التنفيذ الفعلي من جميع الأطراف لكل أحكام الإتفاق وذلك دون الإخلال بعهدة البعثة الأممية لاستقرار مالي المستمدة من مجلس الأمن الأممي؛ وإعداد جدول زمني مفصل لتفعيل الأحكام الوجيهة من الاتفاق والحرص على احترامه، والقيام بتأويل الأحكام الوجيهة

للاتفاق في حال نشوب خلافات بين الأطراف؛ والتوفيق بين آراء الأطراف عند الاقتضاء؛ بالإضافة إلى تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتنفيذ الفعلي لأحكام الإتفاق بما في ذلك: تواجد المصالح العمومية غير الممركزة واللامركزية في الشمال؛ والإحتكام إلى النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام الإتفاق؛ وتحويل الموارد والوسائل الضرورية للسير الفعلي للجماعات الإقليمية وممارسة اختصاصاتها؛ واتخاذ الإجراءات التي تسمح باكتساب الأدوات الديمقراطية الجديدة محليا المنصوص عليها في الاتفاق لاسيما من خلال تحيين القوائم الانتخابية والتشجيع على الانضمام والمشاركة في الانتخابات المحلية ومرافقة عملية استحداث المؤسسات والإجراءات الجديدة.

بالموازاة مع المهام التي أوكلت للجنة المتابعة طبقا لنص الاتفاقية فقد نصت على ضرورة مراعاتها لعهدتها وفي حدود قدراتها، حيث تقود البعثة الأممية لاستقرار مالي أمانة لجنة متابعة الاتفاق. CSA وتقوم بعثة الأمم المتحدة لاستقرار مالي بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوربي ومجموعة دول غرب إفريقيا بدعم لجنة متابعة الاتفاق في متابعة تنفيذه.

وللقيام بمهامها تستعين لجنة متابعة الاتفاق بأربع لجان فرعية تتولى المواضيع التالية "القضايا السياسية والمؤسساتية"؛ "الدفاع والأمن"؛ "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ "المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية."

خامسا: ملاحظات مستقلة:

اتفقت الأطراف على أن تقوم لجنة متابعة الإتفاق بتعيين ملاحظ مستقل يتولى التقييم الموضوعي لمدى تنفيذ هذا الإتفاق. ويقوم بنشر تقرير شامل كل أربعة أشهر يعرض فيه مدى تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاق ويحديد العراقيل المحتملة ويحدد المسؤوليات مع تقديم التوصيات حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل. ويستفيد الملاحظ المستقل من الدعم التقني المطلوب لآداء مهامه.

<u>أحكام نهائية:</u> نصت الاتفاقية على أحكام نهائية مهمة لنجاح تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع وهي أنه لا يمكن إدخال أي تغيير على أحكام هذا الإتفاق وملحقاته إلا بالموافقة الصريحة لكل الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق وبعد استشارة لجنة المتابعة. بالإضافة إلى إن الملحقات واعلان أطراف مسار الجزائر الموقع بتاريخ 19 فيفري 2015 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق ولها نفس الأثر القانوني الذي تكتسيه الأحكام الأخرى من النص .

يفهم من التنسيقية والأرضية كل الكيانات التي تنتمي إليها عند تاريخ التوقيع على الاتفاق. فالموقعون باسم التنسيقية و الأرضية يقومون بذلك باسم كل واحدة من هذه الكيانات وجميعها . ويسري مفعول هذا الاتفاق فور توقيعه من الأطراف والوساطة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي، إلى جانب النزاعات الداخلية التي كانت موجودة وتطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللاتماثلية أعطتها تصاعدا مستمرا، مما سهل عملية انتشارها وانتقالها في المنطقة ذات الجغرافية السياسية والاجتماعية المساعدة على ذلك، ومع التقائها مع المشاريع الأجنبية غير المتجانسة والمتنافسة ازدادت حساسيتها بالنسبة للجزائر فتطورت في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة جعلت من الصعب فك الارتباط بينها، مما حتم على الجزائر العمل على عدة محاور إقليمية ودولية لإحتواء هذه التحديات ومنع تدحرج كرة الثلج نحو أراضيها، ومواجهة رهانات المشاريع الأجنبية التي تتعارض مع مصالحها في المنطقة.

وانطلاقا من ذلك جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء المشاكل الأمنية بجميع أبعادها وخاصة النزاعات الداخلية منها في منطقة الساحل الافريقي وآثارها الواقعة على الجزائر وكيف تعامل النظام الجزائري معها، وكذلك دراسة تحليلية للرهانات التي يطرحها كل مشروع من المشاريع الإقليمية والدولية ومدى التقائها أو تعارضها مع المصالح الجزائرية ومدى قدرتها على بناء سلم مستدام في المنطقة.

توصلت الدراسة إلى أن بناء السلم مشروع واسع يشمل مجموعة متعددة من الوظائف والأدوار والأنشطة والعمليات عبر العديد من القطاعات ذات الأبعاد الملموسة وغير الملموسة تهدف إلى المنع الهيكلي للنزاعات في شكل مبادرات مصممة لمنع اندلاع أو عودة النزاع المسلح. وهو يتألف من الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية، "لإضفاء الطابع المؤسسي على السلم"، بهدف خلق دولة ومجتمع يسوده سلم شامل مستدام.

كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب التمييز بين "المنع العملي" (الموجه نحو الأزمات، السياسية، الدبلوماسية، العقوبات، التدخل العسكري، منع نشوب النزاعات، الدبلوماسية الوقائية) و"الوقاية الهيكلية" (بناء المؤسسات الديمقراطية، بناء العلاقات والحد من التحامل، وترتيبات تقاسم السلطة، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والتعليم، وما إلى ذلك) بهدف "معالجة الأسباب الجذرية" للنزاع. فالوقاية قصيرة الأجل لا ينبغي أن تكون الهدف النهائي لبناء السلم، وإنما هي مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل. "إن القضية الأساسية هي تهيئة الظروف التي تضمن تدريجيا عدم وجود سبب للجوء إلى الوسائل المدمرة مرة أخرى، وبالتالي فإن بناء السلم هو نشاط طويل الأجل يتجاوز الحتمية المباشرة لوقف النزاع المسلح".

من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات ينبغي أن يشمل أبعاداً مادية وأبعادا معنوية. حيث يتألف البعد المادي الملموس من أشياء مثل عدد الأسلحة

التي تم تدميرها أو الجنود المسرحين أم المعاد إدماجهم أو اللاجئين العائدين أو الوظائف التي تم إنشاؤها أو المباني أو القرى أو المدن المعاد تشييدها. ويشمل البعد المعنوي غير الملموس ظواهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة، ومعايير جديدة لتسوية المنازعات بهدف "إصلاح العلاقات المتضررة" والتعامل الفعال مع الصدمة النفسية على المستوى الفردي والجماعي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن معظم مبادرات بناء السلم الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي قد ركزت في المقام الأول على نواتج مرئية وملموسة وقابلة للقياس الكمي بدلا من عمليات التغيير النوعية، التي، تعتبر أكثر صعوبة في التنفيذ والتقييم، وأن الدولة الوحيدة التي يمكن تطبيق فيها برامج بناء السلم هي مالي، حيث يمكن اسقاط عليها حالة الدولة الخارجة من النزاع بعد التدخل العسكري الفرنسي، ويمكن إسقاط عليها المفهوم الضيق أو الموسع لبناء السلم، وأن معظم المشاريع الأجنبية الإقليمية والدولية الموجهة إليها هي مشاريع مصلحية تخدم أجندات مبرمجة هدفها إما الحفاظ على مصالح معينة أو كسب مساحة جديدة للنفوذ.

فحسب الدراسة فإن المشاريع الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن برامج بناء السلم تقتصر على مشروع الاتحاد الإفريقي الذي يركز على أولوية الحل الافريقي، والذي يتقاطع في محاور كبيرة مع برنامج بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي *MINUSMA* ، بالإضافة إلى المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي وفقا لخارطة طريق الجزائر لسنة 2015، ومن خلال دراسة هذه المشاريع توصلت الدراسة إلى:

- **مشاريع حققت سلم "سلبي" مقابل أخرى تطمح لتحقيق سلم "إيجابي"**: فقد وضع هدف بناء "السلم السلبي" (غياب النزاع المسلح) من خلال التدخل العسكري الفرنسي بدعم إقليمي ودولي ما عدا الجزائر، تبعته تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي *MINUSMA*في حين تطمح الجزائر من خلال اتفاق السلم والمصالحة وفقا لخارطة طريق 2015 إلى تحقيق "السلم الإيجابي" (تحول هيكلي نحو نظام اجتماعي سياسي واقتصادي قادر على تعزيز العدالة وضمان سلم مستدام)، ولكن هذا المشروع غير مسنود بقوة تدعمه وتسهر على تطبيقه. حيث تدخلت فرنسا من مبدأ أنه "إذا كانت هناك مفاضلة بين هذه الأهداف، فإن الغياب الفوري للنزاع ينبغي أن يكون له الأولوية على السياسة التشاركية إذا كان بناء السلم هو الإطار المرجعي للتدخل". من وجهة النظر هذه فأن السلم السلبي مطلوب قبل أن يتحقق السلم الإيجابي ولكنه صعب التحقيق، وفقا للسياسات المتبعة من طرف الفواعل المحليين والدوليين على أرض الميدان.

- **مشاريع تسعى لبناء السلم باسم "الاستقرار" وأخرى تسعى لبنائه باسم "التحول"**: حيث ركز المشروع الفرنسي المدعوم دوليا وإقليميا على أرض الواقع على فكرة "الاستقرار"، من خلال التدخل العسكري العنيف. وتكمن المفارقة في أن مؤيدي هذا المشروع يفضلون "ترسيخ" الوضع الراهن

أو مجرد إعادة توزيع السلطة والمصالح بدلاً من تشجيع التغييرات الكبرى في الدولة المالية، والتي قد تتوافق مصالح اللاعبين الدوليين مع مصالح بعض النخب المحلية. وهم يهدفون بشكل رئيسي إلى منع تكرار النزاع عن طريق فرض وجود دولي للعمل كطرف ثالث حاجز بين الخصوم، حيث لا يسمح بالتصعيد، وهذا النهج لا يبني السلم بالضرورة بل يفضل الحفاظ على الوضع الراهن. في حين يسعى بناء السلم وفقا لمنظور خارطة طريق الجزائر إلى "التغيير وفقا لمقاربات جديدة" من خلال التعامل مع أسئلة مثل: ما هي مصادر المشكلة؟ ما الذي يحتاج إلى تغيير؟ كيف يمكن إحداث التغيير؟ كيف تساهم مبادرة معينة في التغيير المنشود؟ بالنظر إلى الإدراك المتنامي بأن الافتراضات غير المفحوصة حول النزاع في مالي قد تؤدي إلى بناء سلم لا يتسق مع واقع سياق الوضع المحلي، وبالتالي اعتمدت في صياغتها لخارطة الطريق على مقاربات جديدة، تعتمد على "إنهاء الخلافات التي تؤدي إلى الحرب، وتضميد الجراح الاجتماعية التي أوجدتها الحرب، وخلق مجتمع حيث يتم حل الخلافات بين المجموعات الاجتماعية من خلال التسوية بدلاً من النزاع العنيف، ويتطلب أن يشكل حل النزاع بناء التوافق في آراء كل الأطراف الفاعلة في النزاع، بين المواطنين وبين المواطنين والدولة".

– **مشاريع تسعى لبناء السلم " كعملية مستهدفة" وأخرى تنظر إليه "كأجندة عمل واسعة"**:

حيث يظهر الاختلاف بين المشروع الدولي المعتمد على التدخل الفرنسي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبين المشروع الجزائري وفقا لخارطة طريق 2015 حول كيفية تحديد أنشطة بناء السلم على نطاق "ضيق، كعملية مستهدفة" أو "واسع كأجندة عمل" حيث ترى الأولى أن عملها يقتصر على الجوانب الأمنية في حين تضع الثانية قائمة غزيرة من القضايا التي يتعين معالجتها في فترة ما بعد النزاع، بما في ذلك توزيع الدخل، وإصلاح الأراضي، والديمقراطية وسيادة القانون، والأمن البشري، والفساد، والمساواة بين الجنسين، وإعادة إدماج اللاجئين، والتنمية الاقتصادية، والانقسامات العرقية، وتدهور البيئة، والعدالة الانتقالية، وإلخ.

إذ تعتمد المقاربة الدولية والإقليمية المتبعة على أرض الواقع على نهج "الأمن أولا". وهو نهج مخالف لما وضعته لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة، في 22 ماي 2007: "ينطوي بناء السلم على مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من خطر الانزلاق أو الانتكاس إلى صراع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، ووضع الأسس لتحقيق السلم والتنمية المستدامين". حيث يتم التركيز بشكل خاص على تحديد أولويات وتسلسل "مجموعة من الأنشطة الضيقة نسبيًا". ومع ذلك، فإن وضع مثل هذا التسلسل الهرمي للأهداف والأنشطة يتطلب استراتيجية سياسية شاملة، لم تطبق في مالي. حيث لم يتم التعامل مع بعض القضايا الحساسة والآلام بسبب عدم اعتبارها تهديدًا وشيكًا للسلم.

وهذا ما تداركته المقاربة الجزائرية القائمة على منظور "تحويل النزاع" الذي وضعت على أساسه خارطة طريق الجزائر بإضافة عدسة مختلفة، تمكن من فحص القدرات الحالية للمجتمع للتعامل مع التحديات بطريقة غير عنيفة. ويمكن هذا الفحص من تحديد الأولويات لدعم تنمية القدرات، كما يتطلب تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في التغيير.

من جهة أخرى يجادل المنتقدون لخارطة طريق الجزائر بأن وضع مثل هذه التوقعات العالية المستحيلة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تشويه سمعة المقاربة بأكملها. إذ يحتاج القائمون على بناء السلم في مالي إلى إدارة التوقعات التي يخلقونها؛ وهذا أكثر أهمية بالنسبة للسكان المحليين الذين يحتاجون إلى التعامل مع محاوريهم على محمل الجد وأن يكونوا أكثر شفافية حول ماهية خططهم وما يمكن أن يتوقعه الناس بشكل معقول من عملهم. بالإضافة إلى وجود الكثير من القلق المتزايد بين السكان المحليين شمال مالي من أن العديد من قضايا التنمية يجري إعادة صياغتها في إطار جدول أعمال أمني، مما أدى إلى تغيير طبيعة البرامج وتحويل الالتزامات المالية الهامة عن التنمية التقليدية وانتقالها أيضا نحو جنوب البلاد حيث هذه الحكومات لديها صوت أكثر.

- **المراحل والمعايير: متى تبدأ ومتى تنتهي؟:** من بين المواضيع التي بدأت تطرح بقوة في شمال مالي حول البعثة الأممية لبناء السلم هناك والتواجد العسكري الدولي عموما والفرنسي خصوصا، مسألة التواجد الأجنبي والمشاركة وأشكالها المناسبة، وتعريف القيادة والتخفيض التدريجي أو الانتقال التدريجي بين أنواع التدخل المختلفة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الأسئلة المتعلقة بمتى يجب أن يبدأ بناء السلم يجب مواجهتها أيضا عندما ينبغي أن ينتهي بناء السلم – أي متى يمكن النظر إلى جهود بناء السلم في مالي على أنها منتهية، وأنها قد نجحت في تحقيق أهدافها؟ ويرتبط ذلك بتحقيق مقاييس معيارية محددة، مع الأطر الزمنية المرتبطة بها، والتسلسل الصحيح والسرعة وفقا للوتيرة المطلوبة وسير الأحداث في الميدان، وهو ما يؤشر على أنه لن يحدث بناء للسلم في مالي في القريب العأجل أو المتوسط بتطبيق التقييم السابق ذكره على أرض الواقع. وبناء على النهج الثلاثة لتصنيف بناء السلم على أنه الحد الأدنى (السلم السلبي)، أو الحد الأقصى (السلم الإيجابي) أو في مكان ما بينهما، يرتبط تقييم التقدم المحرز في بناء السلم في شمال مالي ارتباطا قويا بالأهداف العامة. حيث أن التفسيرات المعتمدة على الدراسات الكمية الكلية تثبت أن بناء السلم بعيد المنال في مالي.

- **بناء السلم وشروطه المسبقة:** حيث توصلت الدراسة إلى عدم توفر الظروف الداخلية المتساهلة اللازمة لبناء السلم، حيث تشكك في حقيقة وجود مشروع في المنطقة يمكن أن يعرف بأنه تحويل مجتمعات ما بعد النزاع من خلال معالجة أسس النزاع العنيف في مالي بناء على مستوى ونوعية الجهد الذي وضعه المجتمع الدولي في المنطقة. ويمكن تلخيص هذه الحجة على أنه "لا ينبغي إرسال بناة للسلم حيث لا يوجد سلم للبناء".

حيث لا يزال هناك الكثير مما يجب فهمه عن كيفية تفاعل المصالح والجهود المحلية والدولية لصالح – أو لا – عملية بناء السلم شمال مالي. حيث تسعى الأطراف الفاعلة المحلية، والوطنية والدولية إلى تحقيق الأهداف التي قد لا تكون متوافقة بالكامل، وكلاهما لديه توقعات بشأن عملية بناء السلم بشكل عام وبرامج محددة على وجه الخصوص، وكلاهما لديه قيود على القدرات والمعرفة، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية. كل هذه العوامل تحتاج إلى تقييم أفضل الآن في بداية التدخل وبعد ذلك تتم مراقبتها لتعظيم نتائج التفاعل للجميع.

– بناء السلم المعتمد في مالي كسلم ليبرالي وبرنامج خارطة طريق الجزائر كسلم مثالي:
فالمفهوم السائد حاليا لبناء السلم في المنطقة يعتمد على التحرير السياسي (بناء الديمقراطية) والتحرير الاقتصادي (الاقتصادات السوقية). حيث أن هذا النهج المتبع حاليا لبناء السلم متجذر بعمق في نموذج ليبرالي غربي خاص عن كيفية عمل العالم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهو إطار معياري الخاص تمت صياغته من خلال القيم العالمية الواضحة حيث لا يتماشى مع القيم المحلية للسكان. إذ أن الجهات الفاعلة الغربية تسعى في محاولات الهندسة الاجتماعية والسياسية، إلى إعادة إنشاء نظمها السياسية والاقتصادية في مجتمعات ما بعد النزاع شمال مالي وفقا لمفهوم "السلم الليبرالي" وهو مرفوض من طرف السكان المحليين، من جهة أخرى تبدو خارطة طريق الجزائر لبناء السلم والمصالحة في مالي متوافقة مع الأدبيات الخاصة ببناء السلم ومتوافقة مع متطلبات السكان المحليين، إلا أنها تواجه إشكالات كثيرة ومعقدة أثناء التنفيذ على أرض الواقع.

استنادا إلى النتائج السابق ذكرها توصلت الدراسة إلى أن مواجهة الجزائر لأثار النزاعات الداخلية، والمشاريع الأجنبية في منطقة الساحل الافريقي، وتوجيهها نحو بناء سلم شامل، دائم ومستدام يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة، يمكن أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات من أجل بناء السلم، ومواجهة أو توجيه المشاريع الأجنبية بما يخدم أجندة بناء السلم في المنطقة، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية، فالموقع الجيوسياسي للمنطقة يجعلها بوابة الجزائر نحو باقي إفريقيا، كما أن الحدود الشاسعة التي تربط الجزائر بالبلدان المطلة على الساحل الافريقي وصعوبة مراقبتها يجعل هذه الأخيرة تتأثر بكافة المشاكل التي تعاني منها المنطقة، والتي يمكن أن تنتقل بسهولة نحو الجنوب الجزائري لتصبح بمختلف أشكالها تحديا جديا بالنسبة لبناء السلم، وإذا كان البعد الجيوسياسي يمثل هذه الأهمية فإن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن ذلك، فرغم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها فإن الجزائر بإمكانها بناء شراكة اقتصادية مهمة حيث يمكنها أن تستفيد من الثروات التي تزخر بها المنطقة والتي يمكن أن تشكل مجالا للاستثمار المشترك كاليورانيوم في النيجر، الذهب والمنتجات الطاقوية في مالي والمنتجات الزراعية الاستوائية المتواجدة في المنطقة التي لا تزرع في الجزائر، كما أن المنتجات الجزائرية بإمكانها أن تجد لها في المنطقة سوقا استهلاكية، وهذا رغم المنافسة والاحتكار الذي تفرضه

فرنسا، وهو ما يتطلب من الجزائر بذل مجهود أكبر إن هي أرادت استغلال البعد الاقتصادي للمنطقة، وذلك باسترجاع استقرارها وقوتها داخليا بما يكفل إعادة بعث عجلتها الاقتصادية، ولن يكون ذلك إلا بالسيطرة على الأوضاع الأمنية سواء كان في الداخل أوفي البلدان المجاورة من أجل بناء سلم شامل دائم ومستدام.

أما في البعد الأمني فيجب على الجزائر أن توليه أشد الاهتمام في سياستها اتجاه منطقة الساحل الافريقي، وذلك باعتباره العمود الفقري لبناء السلم فيها، حيث أن أي تغير في أوضاعها على الصعيد الأمني له تأثير مباشر على الوضع الداخلي في الجزائر سواء في الاتجاه الإيجابي أو السلبي.

وبالإضافة للعوامل السابق ذكرها فإن من بين الأبعاد التي يمكن للجزائر استغلالها في بناء السلم وفقا لرؤيتها، تقوية روابطها بالمنطقة، البعد الثقافي المميز للمنطقة، فهذه الأخيرة يدين غالبية سكانها بالدين الإسلامي وتشهد انتشارا للغة العربية، حتى وإن كانت اللغة الفرنسية هي المهيمنة على مختلف المعاملات، كما أن جزءا كبيرا من سكانها خاصة الجزء الشمالي منها يربطهم بالجزائر عامل الهوية الأمازيغية الذي يمكن استغلاله كذلك في تقوية روابط الجزائر معها وسكانها الذين يمارس جزء كبيرا منهم شعائرهم الدينية الإسلامية على الطريقة التيجانية التي تنتشر تقريبا في كامل الساحل الافريقي، خصوصا عند عرق البولس (*peuls*) والتي بإمكانها أن تكون ورقة رابحة في يد السياسة الجزائرية في المنطقة إن أحسن استغلالها والاهتمام بها، باعتبار أن منبع الزاوية ومقرها الأول موجود في الجزائر.

الملاحق

الملحق: اتفاقية الجزائر للسلم والمصالحة في مالي 2015

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT

Chapitre 1 : Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc;

b) reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale;

c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques;

d) promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives;

e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends;

f) respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses;

g) lutte contre la corruption et l'impunité;

h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

Article 2 : Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures règlementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et avec le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

Article 4 : Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

3

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 2 : Fondements pour un règlement durable du conflit

Article 5 : Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous-régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du Nord du Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appellation qui reflète également une réalité humaine,devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le Septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentationéquitable des Parties,en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge,entre autres, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale.Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unité nationale et son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;
- la gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande représentation des populations du Nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

- une participation active et significative des populations, en particulier celles du Nord, à la gestion de la sécurité locale ;
- un redéploiement progressif desforces armées et de sécurité reconstituéesdu Mali ;
- la mise en place d'une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional et d'une Stratégie Spécifique de développement adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Stratégie sera financée notamment par un Fonds pour le développement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;
- l'engagement de la Communauté internationale à garantir la mise en œuvre effective et le respect des dispositions du présent Accord, ainsi qu'à accompagner les efforts déployés à cet effet à travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;
- Une période intérimaire s'ouvrira dès la signature de l'Accord.

TITRE II : QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre 3 : Cadre institutionnel et réorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du Nord, dans un esprit de pleine citoyenneté participative, de gérer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande représentation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prévu les dispositions ci-après :

Au niveau local

- La région est dotée d'une Assemblée Régionale élue au suffrage universel direct, bénéficie d'un très large transfert de compétences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropriés ;
- Les populations maliennes et en particulier celles des régions du Nord auront, dans ce cadre, à gérer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'Exécutif et de l'Administration de la région ;
- Les cercles et les communes sont dotés d'organes délibérants (Conseil de cercle et Conseil communal) élus au suffrage universel direct et dirigés par des bureaux ayant une fonction exécutive avec à leur tête un Président du Conseil de cercle et un Maire élus ;

- Il est reconnu à chaque région le droit d'adopter la dénomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et au fonctionnement des régions.

Au niveau national

- réactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxième chambre du Parlement sous la dénomination de Sénat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son rôle, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisent la promotion des objectifs du présent Accord ;
- améliorer la représentation des populations à l'Assemblée Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions électorales et/ou toutes autres mesures appropriées ;
- à court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivités notamment aux représentants des notabilités traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;
- assurer une meilleure représentation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la République.

Chapitre 4 : Répartition des pouvoirs et compétences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la nécessité d'un partage des missions et responsabilités entre l'Etat et les collectivités territoriales, pour assurer le niveau d'efficacité requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautés à la base.

Article 8 : Les régions sont compétentes, dans un cadre général préalablement défini par voie législative et réglementaire, dans les matières ci-après:

a) plan et programme de développement économique, social et culturel ;

b) aménagement du territoire ;

c) création et gestion des équipements collectifs et des services sociaux de base (éducation de base et formation professionnelle, santé, environnement, culture, infrastructures routières et de communication relevant du domaine régional, énergie, hydraulique et assainissement) ;

d) agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports interrégionaux ;

e) budgets et comptes administratifs régionaux ;

f) établissement et application d'impôts et de recettes propres sur la base de paramètres déterminés par l'Etat ;

g) institutions de redevances ;

h) acceptation et refus de dons, subventions et legs;

i) octroi de subventions;

j) prises de participation;

k) coopération décentralisée et jumelage;

l) police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les délibérations des collectivités territoriales sont exécutoires dès leur publication et leurtransmission au représentant de l'Etat. La répartition des compétences entre les différentes collectivités territoriales est déterminée par la loi, sur la base du principe de subsidiarité.

<u>Chapitre 5 :</u> **<u>Représentation de l'Etat et contrôle de légalité</u>**

Article 10 : L'Etat nomme auprès des collectivités territoriales un Représentant, aux fins de préserver l'intérêt général. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de développement économique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, à travers son Représentant, exerce un contrôle de légalité a posteriori des actes administratifs des collectivités territoriales. Les modalités d'exercice de ce contrôle sont définies par la loi.

Article 12 : Sans préjudice des prérogatives de l'Etat dans le cadre de ses compétences régaliennes, les Parties conviennent de la nécessité d'une consultation entre l'Etat et les régions sur :

- la réalisation des projets de développement décidés par l'Etat et les organismes publics ou privés concernant ces entités ;
- l'exploitation des ressources naturelles, notamment minières ;
- toute autre question entrant dans la mise en œuvre de cet Accord.

<u>Chapitre 6 :</u> **<u>Financement et moyens</u>**

Article 13 : Additionnellement à la fixation des taux des taxes, redevances et impôts locaux, telle que stipulé à l'article 8 du présent Accord, chaque région jouit de la latitude de créer des impôts adaptés à sa structure économique et à ses objectifs de développement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage à mettre en place, d'ici l'année 2018, un mécanisme de transfert de 30% des recettes budgétaires de l'Etat aux collectivités territoriales, sur la base d'un système de péréquation, avec une attention particulière pour les régions du Nord, selon des critères à déterminer.

Article 15 : L'Etat rétrocède aux collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minières, selon des critères à définir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage à :

- transférer aux collectivités territoriales les services déconcentrés relevant de leurs domaines de compétence;
- rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du Nord du Mali;
- favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III : QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7 : Principes directeurs

Article 17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;
- Unicité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;
- Progressivité du redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali.

Chapitre 8 : Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris

au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9 : Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redéployeront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du Nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du Nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10 : Réorganisation des Forces armées et de sécurité

Article 23 : Les Parties conviennent de la nécessité d'entreprendre, en profondeur, une Réforme du secteur de la sécurité (RSS), en tirant les leçons des expériences passées et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions nécessaires pour la mise en place d'institutions de défense et de sécurité aptes à répondre aux besoins sécuritaires du pays et à contribuer à la promotion de la sécurité régionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment représentatif et réunissant des capacités issues des différentes communautés, en vue d'entreprendre une réflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la sécurité et de la défense compte tenu de tous les facteurs locaux, régionaux, nationaux et internationaux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mécanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohésion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacité desdits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la réforme des Forces armées et de sécurité, il sera procédé à la création d'une police placée sous l'autorité des collectivités territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comités consultatifs locaux de sécurité (CCLS) regroupant les représentants de l'Etat, des autorités régionales et locales, des communautés et des autorités traditionnelles, sont mis en place et placés sous l'autorité du chef de l'Exécutif local.

Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris à travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12 : Stratégie Spécifique de Développement

Article 31 : Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

Article 33 : Il est crééune Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts et de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

Article 35 : La Stratégie estdestinée à hisser les régions du Nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de Suivi du présent Accord (CSA), d'une «Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/NordMali)», afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord.

La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le Gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

Article 37 : Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord

Article 38 : La Zone de Développement des Régions du Nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra, dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- développement des ressources humaines;
- sécurité alimentaire;
- développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du Nord;
- mines et énergie solaire;
- emploi, en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- création d'entreprises locales;
- réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- éducation et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions;

- promotion des langues et écritures locales;
- renforcement du système d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particulière à l'éducation pour tous;
- création d'institutions d'enseignement supérieur;
- création de centres culturels et de musées régionaux ; et
- promotion des cultures de ces régions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de développement régional sera mise en place au niveau de chaque région pour renforcer la capacité de maîtrise d'ouvrage des régions et de permettre un suivi approprié de la mise en œuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des régions.

L'Agence fait partie de l'administration régionale et est placée sous l'autorité du Président de l'Assemblée régionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions–programmes Régions / Etat seront conclues en vue de la mise en place de programmes d'investissements pluriannuels structurants et de la réglementation des obligations de l'Etat en matière de développement économique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage à faciliter une plus forte implication des collectivités territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes générés par la coopération décentralisée, et les Accords économiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage à promouvoir les projets de coopération transfrontalière d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adéquatement les collectivités territoriales dans l'élaboration, la conclusion, la mise en œuvre et le suivi des Accords de prêt et d'aide au développement les concernant.

Article 44 : Une revue périodique des programmes de développement sera réalisée par les partenaires techniques et financiers, sous l'égide du Comité de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant élaboré des stratégies, ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invités à accorder la priorité requise aux besoins des régions du Nord du Mali et à l'importance que revêt leur stabilisation rapide pour la paix et la sécurité régionales.

TITRE V : RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14 : Réconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur les éléments ci-après :

- élaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale ;
- mise en place de mécanismes de justice transitionnelle notamment par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVJR) ;
- création d'une Commission de lutte contre la corruption et la délinquance financière ;
- création d'une Commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- réaffirmation du caractère imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanité et engagement des Parties à coopérer avec la Commission d'enquête internationale ;
- non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crimes contre l'Humanité et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liés au conflit ;
- consolidation du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'État de droit sur l'ensemble du territoire ;
- engagement à mettre en œuvre une réforme profonde de la justice pour la rapprocher du justiciable, améliorer ses performances, mettre fin à l'impunité et intégrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans préjudice du droit régalien de l'Etat en la matière ;
- généralisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;
- promotion d'une formation de qualité à tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;
- revalorisation du rôle des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la médiation civile de manière à tenir compte des spécificités culturelles, religieuses et coutumières ;
- valorisation du statut des autorités traditionnelles à travers leur prise en charge et la prise en compte dans les règles de protocole et de préséance.

Chapitre 15 : Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à créer les conditions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés et mettre en place les mécanismes de prise en charge, conformément aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 régissant les aspects propres aux problèmes de réfugiés en

Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés.

Article 49 : Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnels.

TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16 : Responsabilité des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'Accord et à œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17 : Rôle de la Médiation

Article 52 : La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et ;
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Chapitre 18 : Rôle de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- les Nations Unies, l'UA, la CEDEAO, l'UE, l'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord;
- le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre, le cas échéant, des mesures contre tous ceux qui entraveraient la mise en œuvre des engagements qui y sont contenus et la réalisation des objectifs poursuivis ;
- la communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions du Nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations Unies et de toute autre organisation ou structure inter-étatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19 : Le Comité de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la création, dès la signature de l'Accord, d'un Comité de suivi de la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est composé comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements signataires du présent Accord et la Médiation (Algérie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE). Les membres permanents du Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à participer aux travaux du Comité. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financières internationaux, à participer à ses travaux.

Article 59 : Le CSA est présidé par l'Algérie, Chef de file de la Médiation, assisté du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-présidents. Le Comité siège à Bamako ; il peut exceptionnellement se réunir ailleurs, s'il le juge nécessaire. Il se réunit en séance plénière, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des réunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes:

- assurer le suivi, le contrôle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Partiesde toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans préjudice du mandat confié à la MINUSMA par le Conseil de Sécurité ;
- élaborer un chronogramme détaillé de mise en œuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller à son respect ;
- assurer l'interprétation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;
- concilier, le cas échéant, les points de vue des Parties ; et
- encourager le Gouvernement à prendre toutes les mesures jugées nécessaires à la mise en œuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :
  - i. la présence des services publics déconcentrés et décentralisés au Nord ;
  - ii. l'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
  - iii. le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivités territoriales et l'exercice de leurs compétences ;
  - iv. la prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils démocratiques convenus dans l'Accord, notamment à travers l'actualisation des listes électorales, l'encouragement à l'enrôlement et à la participation aux élections locales, et l'accompagnement de la création des institutions et procédures nouvelles.

Article 61 : Sous réserve de son mandat et dans les limites de ses capacités, la MINUSMA dirige le Secrétariat du CSA. La MINUSMA, en collaboration avec l'UA (MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA pour le suivi de la mise en œuvre de l'Accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous-comités couvrant les thématiques suivantes : « questions politiques et institutionnelles" ; "défense et sécurité" ; "développement économique, social et culturel"; et "réconciliation, justice et questions humanitaires".

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 20 : **Observation indépendante**

Article 63 : Les Parties conviennent de la désignation d'un Observateur indépendant par le CSA, chargé d'évaluer de manière objective l'état de mise en œuvre du présent Accord.

Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'exécution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages éventuels, situant les responsabilités, et formulant des recommandations sur les mesures à prendre.

Article 64 : L'Observateur indépendant bénéficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITRE VII : **DISPOSITIONS FINALES**

Article 65 : Les dispositions du présent Accord et de ses annexes ne peuvent être modifiées qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du présent Accord et après avis du Comité de suivi.

Article 66 : Les annexes ainsi que la Déclaration des Parties au Processus d'Alger signée à Alger le 19 février 2015, font partie intégrante de l'Accord et ont la même valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : La Coordination et la Plateforme sont entendues comme incluant toutes les entités qui en font partie à la date de la signature du présent Accord. Les signataires au nom de la Coordination et de la Plateforme le font au nom de chacune et de toutes ces entités.

Article 68 : Le présent Accord entrera en vigueur dès sa signature par les Parties et la Médiation.

ииии

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ANNEXE 1 : Période Intérimaire

En attendant la mise en place des mesures prévues dans le présent Accord, les mesures intérimaires, ci-après, sont convenues. Elles doivent être mises en œuvre durant une période intérimaire qui prend effet immédiatement après la signature de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, et devant s'étaler sur une durée allant de dix-huit à vingt à quatre mois.

Cette période aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature à réconcilier les Maliens, et à jeter les bases d'un Mali nouveau, démocratique et uni grâce, entre autres, à la promotion de la paix, de la démocratie et de l'acceptation de la diversité culturelle. Elle permettra également d'assurer le retour, la réinstallation et la réinsertion des maliens vivant hors du territoire national ainsi que la réhabilitation des sinistrés.

Objectifs et durée de la période intérimaire

Une période intérimaire sera ouverte immédiatement après la signature du présent Accord. Durant cette période, et en attendant l'adoption et l'entrée en vigueur des dispositions légales et de gouvernance énoncés dans le présent Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des régions du Nord du Mali sont prises et mises en œuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes réglementaires, législatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, sécuritaire et de défense, de développement économique, social et culturel, de justice et de réconciliation nationale ;
- De réviser la loi électorale de manière à assurer la tenue aux niveaux local, régional et national, au cours de la période intérimaire, d'élections en vue de la mise en place des organes prévus par le présent Accord ;
- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au rétablissement de la paix, à la cessation des hostilités et à la réforme des forces de défense et de sécurité en vue de renforcer son professionnalisme et son caractère républicain;
- De veiller à l'adoption de mesures convenues pour faire face au défi du terrorisme et de l'extrémisme et éviter toute répétition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunité;
- D'appliquer l'Accord conformément au chronogramme de mise en œuvre.

Afin d'assurer la continuité de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'à la mise en place des organes prévus dans le présent Accord.

- La mise en place, le cas échéant et au plus tard trois mois après la signature de l'Accord, des autorités chargées de l'administration des communes, cercles et régions du Nord durant la période intérimaire. Leurs désignation, compétences et modalités de leur fonctionnement seront fixées de manière consensuelle par les Parties ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- L'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et règlementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
- Le gouvernement prendra toutes les dispositions nécessaires pour faire adopter par l'Assemble nationales, dans les 12 mois, une nouvelle loi électorale ;
- Les élections sont tenues aux niveaux régional et local pour les organes concernés par les dispositions du présent Accorddurant la période intérimaire, conformément aux dispositions et dans un délai maximum de 18 mois.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ANNEXE 2 : Défense et Sécurité

I. Mesures sécuritaires intérimaires

Sous l'égide de la Sous-commission Défense et Sécurité du Comité de Suivi du présent Accord, il est créé une Commission Technique de Sécurité (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Sécurité (CTMS) issue de l'Accord de Ouagadougou et élargie le 16 Septembre 2014 à Alger:

a. Participation effective des représentants du Gouvernement et de la *Coordination* et de la *Plateforme* à la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification (EMOVs) élargies, y inclus les antennes dans les régions

- La CTMS élargie poursuivra ses missions jusqu'à la mise en place effective de la CTS ;
- La CTS inclut six représentants des forces armées et de sécurité du Mali ; trois représentants de la *Coordination* et trois représentants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux représentants de la MINUSMA (y inclus le président de la CTS) et un représentant de chacun des membres de l'équipe de la Médiation et des forces internationales en présence.
- La CTS est chargée notamment :
  - d'observer le cessez-le-feu entre les Parties ;
  - d'enquêter sur d'éventuelles violations du cessez-le-feu ;
  - de mettre à jour les arrangements sécuritaires et les vérifier ;
  - de procéder à l'identification et la validation des sites de cantonnement ; et
  - de soutenir techniquement le processus d'intégration des ex-combattants.

b. Mise en place du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes

- Dans les 60 jours suivants la signature de l'Accord, Il est institué sous l'égide de la CTS un Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;
- La CTS proposera les termes de référence détaillés du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de référence détermineront, sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de représentants des forces armées et de sécurité et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;
- Ce mécanisme sera coordonné par un officier des forces armées et de sécurité secondé par un représentant de la *Coordination* et un représentant de la *Plateforme* ;

- Le MOC travaillera en étroite collaboration avec les forces internationales en présence ;
- Le MOC est chargé de planifier et de conduire les patrouilles mixtes incluant des éléments des forces armées et de sécurité maliennes et des éléments de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si nécessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en présence (modalités et calendrier de patrouille par zone à définir par le MOC). La première patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60ème jour suivant la signature de l'Accord ;
- Le MOC est également chargé de planifier et de coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la durée du processus de cantonnement ;
- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS et le MOC présenteront un plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un rôle primordial dans la sécurisation du processus de cantonnement/regroupement et de démobilisation. Ce plan aura pour objectif de prévenir/réduire tout vide sécuritaire avant, durant et après les processus de cantonnement, d'intégration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de démobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'aménagement de ces sites qui devront être prêts dans un délai maximum de 120 jours et seront livrés au fur et à mesure qu'ils seront construits.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS mettra à jour le mode opératoire du 18 février 2014 pour le cantonnement conformément aux mesures du présent Accord et fixera la date effective du démarrage du cantonnement.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, les mouvements soumettront à la CTS une liste définitive et certifiée de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes définis dans le mode opératoire du 18 février 2014 mis à jour.

II. Intégration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place une Commission d'Intégration

- La Commission d'Intégration, qui comprendra des représentants des forces armées et de sécurité, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Intégration sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en en assurer la présidence ;
- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, établira les critères, les quotas et les modalités de l'intégration des combattants dans les corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, et de l'harmonisation des grades ;
- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats à l'intégration et le gouvernement prendra les mesures appropriées pour leur intégration dans un délai qui n'excédera pas six mois suivant la signature de l'Accord, sous la supervision de la Commission d'Intégration et du Conseil National pour la RSS ;
- La Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, formulera des propositions sur les modalités d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armées et de sécurité seront réintégrés au moins aux mêmes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas être intégrés pourront bénéficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidité ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Désarmement, de Démobilisation, et de Réinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission National DDR travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord ;
- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence.
- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallèle et en coopération, ainsi que des antennes opérationnelles au niveau des régions.
- Les sous-commissions techniques seront composées d'experts et de représentants des forces armées et de sécurité, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministères compétents, et de représentants des communautés.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent Accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.
- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.
- Les frais de fonctionnement de la Commission Nationale DDR et des antennes régionales seront pris en charge par le gouvernement avec l'appui des partenaires.
- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les démembrements de l'Etat malien et des partenaires.

IV. Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'Accord, un plan et un calendrier détaillés de redéploiement des Forces armées et de sécurité reconstituées au Nord Mali.

- Ce plan et ce calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.
- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charges par l'Etat malien.
- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. **Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé** afin d'accroitre la représentation des mouvements signataires de l'Accord et des différentes communautés et de convenir des reformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.
- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des

23

espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les désastres naturels, actions offensives, rassemblement de preuves, enquêtes, défense du territoire, gestion des frontières, renseignement, gestion et supervision des institutions de sécurité, etc.).

- Le CN-RSS veillera à renforcer le contrôle et la supervision des forces armées et de sécurité aux niveaux national et local et à promouvoir le respect des lois et de l'état de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'Accord, une loi créant et définissant les compétences de la nouvelle police territoriale sera adoptée. Elle précisera également les relations de la police territoriale avec les autres structures de sécurité, sa composition et les modalités de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hiérarchique et les modalités de commandement et de contrôle.

c. Mise en place des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS) seront créés par décret au niveau régional, en priorité, et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque région et basé dans la capitale régionale, et un CCLS dans chaque commune).
- Les CCLS incluront les acteurs de la sécurité et de la justice au niveau local, y compris les représentants de la nouvelle police territoriale, et des représentants des communautés et des autorités traditionnelles, religieuses et coutumières, des membres de la société civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS émettront des avis et recommandations à l'endroit de l'exécutif local et des acteurs de la sécurité, et contribueront à l'échange d'informations, à la sensibilisation et à une meilleure prise en compte des préoccupations de ces populations.
- Les CCLS se réunissent, au moins une fois par mois, pour évaluer la situation sécuritaire et formuler des recommandations.

ANNEXE 3 : Actions et projets de développement économique, social et culturel à réaliser dans les régions du Nord du Mali à court, à moyen et à long termes

I. Mesures Intérimaires

Conformément aux dispositions prévues dans le titre VI de l'Accord relatif à la Période Intérimaire, les actions et projets suivants identifiés par les Parties devront être réalisés sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.
- Actualiser l'état des lieux dans tous les établissements scolaires des régions.
- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires dès l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.
- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :
  - la réhabilitation des établissements endommagés ;
  - leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; et
  - le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redéployés dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.
- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;
- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;
- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;
- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;
- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;
- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;
- Réhabiliter le centre de formation professionnelle pour la promotion de l'agriculture au Sahel de Gao.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

2. Santé :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCom, CSRef., et hôpitaux régionaux) par :
  - la dotation en matériel technique/équipement et en produits de santé pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,
  - la réhabilitation et l'équipement des formations sanitaires non fonctionnelles dans les régions de Gao (3), Tombouctou (3) et Kidal (5).
- Organiser le retour du personnel socio-sanitaire déplacé dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide à l'installation,...) et sécuritaires;
- Recruter et mettre à la disposition des formations sanitaires des agents médicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et améliorer la couverture sanitaire pendant la durée de l'intervention;
- Organiser des journées médicales de soins spécialisés (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hôpitaux régionaux par des praticiens des hôpitaux nationaux;
- Améliorer l'accès financier des populations aux structures de santé à travers la prise en charge des coûts des soins des personnes indigentes et des rapatriés ;
- Renforcer les activités de stratégies avancées en soins préventifs et curatifs par des équipes mobiles ;
- Mettre en place des systèmes de dépistage, de référence et contre référence et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aiguë ;
- Assurer la surveillance épidémiologique dans les trois régions et mettre en place un dispositif de riposte ;
- Lancer les travaux de construction et d'équipement de trois centres de santé de proximité et d'assistance sociale respectivement à Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

- Réhabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);
- Réalisation d'un forage à Kidal ;
- Réalisation d'un forage à Gao ;
- Réalisation d'un puit-citerne à Tombouctou.

4. Relance de l'économie locale

Fournir des appuis à la reprise de la production agricole et animale à travers :

- la relance des activités agricoles familiales et communautaires ;
- la distribution d'intrants agricoles ;
- l'organisation des campagnes de vaccination et traitement du bétail ;
- la réparation des motos pompes des périmètres aménagés ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions de Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de l'évaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des Parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des Parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.
- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peut dans une optique qui assure des liens dynamiques efficaces entre les activités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ;

- Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets ;
- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'Etat, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visé dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporterait notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'environnement, il sera procédé à ce qui suit :

- l'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;
- l'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources génétiques végétales et animales ;
- le renforcement de la santé animale et travers la réhabilitation des structures vétérinaires régionales et locales ;
- l'amélioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque région ;
- la mise à disposition des services de matériels et moyens logistiques, équipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;
- la promotion de petits étangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;
- la distribution alimentaire pour les populations les plus vulnérables en situation d'insécurité alimentaire ;
- le renforcement de l'efficacité du dispositif national de sécurité alimentaire ;
- renforcer le système d'alerte précoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d`urgence;
- le renforcement des capacités du Stock National de Sécurité et des banques de céréales des communes ;
- l'approvisionner en denrées alimentaires les populations les plus vulnérables ;
- le renforcement de la fluidification des échanges entre les populations des zones déficitaires et celles des zones excédentaires en produits céréaliers ;
- l'appui à la production et la commercialisation du cheptel local ;

- la lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;
- la réalisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;
- la protection de la faune et de son habitat en vue de développer l'éco-tourisme ;
- la lutte antiacridienne ;
- L'assistance en matière de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'économie locale, il sera procédé à ce qui suit :

- la réintégration économique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privées collectives ;
- la promotion des Activités Génératrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupes en entreprises d'économie sociale et solidaire (associations ou groupements d'intérêt (économique, coopératives) ;
- le soutien à la création de micro-entreprises dans la communauté afin de revitaliser l'économie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;
- le renforcement des compétences des jeunes et des femmes en harmonie avec les besoins réels des économies locales et leur participation active ;
- l'appui aux coopératives et aux entreprises qui peuvent générer des emplois, à travers des appuis financiers et non financiers adaptes à leurs besoins ;
- la formation et l'aide à la gestion, orientée prioritairement sur les capacités des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activités génératrices de revenus ;
- une meilleure organisation des artisans ;
- la création de Villages Artisanaux dans les Régions Nord du Mali ;
- l'accès au crédit et aux moyens de production ;
- la création d'espace d'échange et foires dans la perspective de l'intégration sous régionale ;
- la mise en place d'un programme de soutien à l'entreprenariat au profit des jeunes diplômés et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes déscolarisés et non scolarisés ;
- l'amélioration de la productivité et de la compétitivité des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus ;
- l'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;

- la promotion des activités économiques liées au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les évènements et produits artistiques et culturels ;
- le développement des services de la micro finance ;
- la promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les régions du Nord.

Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

- La réalisation des axes routiers :
  - Relier Kidal, Gao et Tombouctou à la Route transsaharienne ;
  - Gao — Bourem· Taoussa ;
  - Bourern — Kidal ;
  - Kidal — Timiaouine (Frontière algérienne) ;
  - Anefis — Tessalit — BordjBajiMoctar ;
  - Kidal Menaka ;
  - Ansongo - Menaka - Anderamboukane - Frontière Niger ;
  - Goma Coura- Tombouctou ;
  - Douentza – Tombouctou ;
  - Douentza - Gao (réhabilitation) ;
  - Gossi — Gourma — Rharous ;
  - Piste Boré — Korientzé–Aka ;
  - Piste Mounia — Diafarabé — Dia - Tenenkou — Youwarou ;
  - Piste lndelimane — frontière Niger ;
  - Piste Ansongo — Tessit — Frontière Burkina Faso ;
  - Léré— Fassala.
- La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.
- La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza,Tenikou, Youwarou, Léré.
- Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.
- La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

- La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;
- La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;
- Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'études de coopération ;
- Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;
- La mise en œuvre de la stratégique avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;
- La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal;
- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
- La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;
- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;
- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;
- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;
- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;
- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;
- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;
- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du Nord ;
- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;
- La réalisation de l'Aqueduc ln Esseri - ln Tebzaz—Kidal.

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

- La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture, ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Es souk ;
- La promouvoir des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;
- Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des évènements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.

ACCORD POUR LA PAIX
ET LA RECONCILIATION AU MALI

ISSU DU PROCESSUS D'ALGER

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires à Alger de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-après dénommés les Parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le Nord du Mali appelé par certains Azawad ;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaissent périodiquement les régions du Nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée d'épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunité ;

Reconnaissant l'impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l'esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

2

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الاهلية فى افريقيا**، مؤسسة الاهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراجية، القاهرة، 2001
2. أحمد شنة: **العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر،2000.
3. إمام حسانين عطا الله، **الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة**، دار المطبوعات الجامعية،2004 .
4. أوكو أدبا نولي، **الصراع العرقي في إفريقيا**، ترجمة عادل شعبان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1991.
5. بطرس بطرس غالي، **خطط للسلام والتنمية والديمقراطية**، دار النهار للنشر، القاهرة.
6. تركماني عبد الله، **مخاطر النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي**.ESS، تونس، 2002.
7. جلال عز أحمد الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية، القاهرة، العدد العاشر
8. حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977
9. دحمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية:** مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية، القاهرة، 1998.
10. روبيرت غير تيد، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
11. سنثيا سمسون، أبو نمر محمد، كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، ترجمة: فؤاد سروجي، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن،2007.
12. شفيق محمد: **لمحة عن 33 قرن من تاريخ الأمازيغيين**، دار الكلام للنشر والتوزيع، ط1، الرباط،1982
13. شنة أحمد: العاصفة الزرقاء، **تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر،2000
14. صدام حسين عدى، **عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية**. دار المنصورة، بغداد، ط1، 2003.

15. علوي مصطفى: **أزمة قارة، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.
16. فيح جي دي : **تاريخ غرب إفريقيا**، ترجمة السيد يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة،1982 .
17. لبداينة دياب: **الأمن وحرب المعلومات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002
18. محمد سعيد القشاط: **التوارڤ عرب الساحل الافريقي**(ط2)، مؤسسة ذي قار، ب م ن، 1999
19. معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، ط3، فيفري 2006
20. الناني ولد الحسين : **صحراء الملثمين**، دار المدار الإسلامي، بيروت،2007

ب-المذكرات و الرسائل:

21. آدم جودة الله حيدوب، **دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2016.
22. بن عنتر عبد النور: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002.
23. بوزرب رياض: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
24. بويبية نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الجزائرية بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.
25. بويبية نبيل، **المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011.
26. جبريل القوني حسين، **حل نزاع ابيي من منظور دراسات السلم والنزاعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان.
27. حردباش عبد الوهاب، **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، نوفمبر 2010.
28. خليل سعد: **تكوين موريتانيا الحديثة ج1**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة القاهرة، 1977.
29. زراولية فوزية، **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الإعتبارات الداخلية**، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009 .
30. العشاوي عبد العزيز: **أبحاث في القانون الدولي الجنائي**، ج2، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى،2006 .

31. عشوي علي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي:** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1998.

32. كواشي عتيقة، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي،** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

33. لعيساني بلال، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م.

34. مرموري حسن: **التوارف بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين دراسة سوسيوتاريخية،** رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002.

35. مقدم محمد: القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام، دار القصبة للنشر، الجزائر .2010

36. منصوري سفيان، **آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي،** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

ت–المجلات والدوريات و الندوات:

37. أبو بكر الأنصاري: **قضية أزواد بين تبني المحافظين الجدد لمشروع الهلال السامي وقناعة إفريقيا بصوابه،** الحوار المتمدن – العدد: 1985 – 2007/07/23 .

38. أبو بكر الأنصاري: **السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية على ضوء نجاحات الهلال السامي،** الحوار المتمدن – العدد: 1974 – 2007 / 7 / 12 .

39. أبو بكر الأنصاري: **الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية التوارف واسترجاع الصحراء،** الحوار المتمدن – العدد: 1755 – 2006/12/05

40. أبو بكر الأنصاري: **قضية التوارف بين تفوق الهلال السامي وفشل الحرب على الإرهاب،** الحوار المتمدن – العدد: 1967 – 2007 / 7 / 5.

41.أبو بكر الأنصاري: **قضيتي التوارف والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي،** الحوار المتمدن – العدد: 1729 – 2006/11/09

42. أبو بكر الأنصاري: **مشروع الهلال السامي تعزيز للحلف الانجلو– فرانكو –أمريكي،** الحوار المتمدن – العدد: 1916 – 2007 / 5 / 15.

43.أبوبكر الأنصاري: **المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع التوارف وسندان منع حروب أهلية بالمنطقة،** الحوار المتمدن – العدد: 1899 – 2007/04/28

44. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استراتيجيات الحكم لإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع، السلام والتنمية المستدامة،** نيويورك، الأمم المتحدة، 2007.

45. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استعراض خطط العمل الوطنية بشأن عمالة الشباب، وضع الالتزام في العمل**، نيويورك، الأمم المتحدة، 2007.
46. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **استعراض خطط العمل الوطنية لتشغيل الشباب، وضع الالتزام إلى العمل**، نيويورك، 2007.
47. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **بناء أداء القدرات البشرية في القطاع العام، تقرير القطاع العام العالمي 2005**، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.
48. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، DESA، **استعراض خطط العمل الوطنية بشأن عمالة الشباب**، وضع الالتزام في العمل، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2007.
49. إدارة عمليات حفظ السلم / إدارة الدعم الميداني – إدارة الدعم الميداني، **المبادئ التوجيهية المشتركة** 2007.
50. إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، **المبادئ التوجيهية لإدماج المنظورات الجنسانية في الشرطة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون**، نيويورك، الأمم المتحدة، 14 نيسان / أبريل 2008.
51. أشلحي محمد، **التوارف أمازيغ الساحل الافريقي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد1791 ، 01 أكتوبر 2007.
52. **الأمم المتحدة**، دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، **296 /A62 يوم 26 أوت 2007**.
53. الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، 1979.
54. الأمم المتحدة، **السلم والأمن، دراسة مقدمة من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن 1325**، 2000 نيويورك، الأمم المتحدة، 2002.
55. الأمم المتحدة، **تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز مبدأ فعالية الانتخابات الدورية والأصلية وتعزيز الديمقراطية**، وثيقة الأمم المتحدة رقم: 2007 A/62/293.
56. أنور بوخرص: **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2012.
57. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع**، تقرير عن منع الأزمات والتعافي منها.
58. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، تمكين الإبداع المحلي**، نيويورك، مكتب منع الأزمات والإنعاش، 2008.
59. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية للجميع، تقرير التنمية البشرية 2016.**
60. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الشباب والنزاع العنيف، المجتمع والتنمية في الأزمات؟** نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006.

61. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **النزاع العنيف**، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.

62. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الوصول إلى المعلومات، الحكم في حالات ما بعد الصراع**، نيويورك، الأمم المتحدة، 2004.

63. برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج العدالة، دليل الوصول إلى جميع الممارسين من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الانسان للوصول إلى العدالة، بانكوك، تايلند، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2005.

64. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 110، اكتوبر 1992

65. بطرس بطرس غالي، **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وبناء السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد110، اكتوبر 1992.

66. البنك الدولي، **إطار تحليل النزاع، تحديد العقبات ذات الصلة بالنزاع من أجل التنمية**، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، أكتوبر 2002.

67. بوقارة حسين: **مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008

68. التامباكتي: **التوارف والدول المغاربية أية علاقة**، جريدة أمزداي، المغرب، العدد 12.

69. التامبكتي : **التوارف**، جريدة تاموست العدد09 ، المغرب،1997.

70. **تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع**، رقم A / S/2009/304-881/63 المؤرخ في 11 جوان 2009.

71. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع الفقرة رقم، 08 رقم A/63/881-S/2009/304 الصادر في 11 جوان2009

72. تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع، **ملخص**، وثيقة الأمم المتحدة، ص 23 S / 2004/616 .أوت 2004.

73. تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع الوثيقة S / 2004/616 23 أوت 2004.

74. التقرير الصادر عن مجاس الامن في 8 أبريل 2009 رقمS/2009/89 .

75. تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الحادية عشر رقم A/72/721-S/2018/83 الصادر بتاريخ 31 جانفي 2018-

76. تميم خلاف، **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، جانفي 2004م

77. التنبكتي: **التوارقII، الساحل المخيف**، ب. د. ن، ب. س. ن، ص ص 10 –11.

78. جلال عبد الله معوض: **أزمة عدم الاندماج في الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، الكويت، 1986.

79. الجمعية العامة الأمم للمتحدة، **التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**، رقم 230A/RES/61، المؤرخ في 16 مارس 2017.

80. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الترتيبات المتعلقة بتنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009

81. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام، بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ S/2018/43-707/72 المؤرخ في 18 جانفي 2018.

82. جورج الراسي، **اتحاد الإرهاب في المغرب العربي**، جريدة المستقبل، عدد 29 يونيو2005 .

83. جيوف بورتر : أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية، محاضرة غير منشورة ألقاها بالمركز الدولي، سبتمبر 2014.

84. حسين بوقارة: **مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب الدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، نوفمبر 2008،

85. خليفة راشد الشعالي، **الجريمة الدولية**، الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04 إلى 14 مارس 2000.

86. دار الثقافة لولاية تمنراست، مطبوعة بمناسبة الأسبوع الثقافي لولاية تمنراست بالجزائر العاصمة، **عمق وثراء**، 2007.

87.رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت، الحوار المتمدن – العدد: 1794 – 2007/01/13

88. سالم برقوق: **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي:** مجلة العالم الاستراتيجي. العدد 3، ماي 2008

89. شبانه ايمن، **الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية. العدد 175، أفريل 2009.

90. صايج مصطفى: **ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية – الجزائرية**، يومية البلاد الجزائرية، عدد يوم 12 مارس 2006.

91. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ورقة إحاطة بشأن السياسات، إصلاح الشرطة المراعية للمنظور الجنساني في مجتمعات**

ما بعد النزاع، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر 2007 .

92. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **إصلاح الشرطة المراعية للمنظور الجنساني في مجتمعات ما بعد النزاع**، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007.

93. صندوق النقد الدولي، **الصندوق يطارد البدائل، الأمن الشامل، السلم المستدام، مجموعة أدوات للدعوة والعمل**، 2004.

94. صندوق ضمان السلم، **توجيه المجتمع الدولي نحو المشاركة الفعالة للمرأة خلال عمليات السلم**، تحرير كاميل بامبيل كوناواي كلارا باناشاك، آن ماري غوتز، آينا إيامبو ومها منى نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005.

95. عبد الحميد فرج محمد، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية...تجربة كوسوفو**، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، أفريل.

96. عبد النور بن عنتر :**الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83 .

97. علي الأنصاري :**التوارق وتحريف التاريخ**، جريدة أكروا العدد16 ، أفريل1996 .

98. علي صدقي: **النسب والتاريخ وبن خلدون**، مجلة كلية الآداب العدد1 ، جامعة محمد الخامس، المغرب1985 .

99. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، **اجتماع استشاري إقليمي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الحكم والسلام والاستقرار الاجتماعي**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مذكرة القضايا، إسبد / هاي ليفيل / 4/2000، نوفيمبر 2000.

100. لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، **البيئة والصراع وبناء السلام**، مذكرة مفاهيمية، نيويورك، لجنة بناء السلم، 8 مايو 2008.

101. لجنة المرأة للاجئات والأطفال، الإعاقة بين اللاجئون والسكان المتضررون من النزاع، مجموعة موارد للعاملين الميدانيين نيويورك، لجنة الإنقاذ الدولية، 2008.

102. للبنك الدولي إدارة التنمية الاجتماعية التابعة، **إشراك منظمات المجتمع المدني في الدول المتضررة والهشة، ثلاث دراسات حالة إفريقية قطرية**، واشنطن، 2005.

103. مايكل نيوكوسموس، **نحو فهم للأشكال الجديدة من حكم الدولة في إفريقيا في عصر العولمة**، ترجمة : صفاء أحمد صالح، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد03، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، يناير ،2003 .

104. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، توصيات بشأن تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية17 نوفمبر 2004.

105. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعميم الإعاقة في جدول أعمال التنمية، لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، E / CN.5 / 2008/6، 2008.

106. مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الخامسة والأربعين، الوثائق الرسمية، الملحق عدد 6، E / 2007/26 نيويورك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

107. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة**، S / 2008/258/ 17/ أفريل 2008.

108. مركز أكاكوس للدراسات الاستراتيجية، **هل أصبح تجمع دول الساحل والصحراء حبرًا على ورق**، مجلة قورينا: السنة الأولى، العدد الرابع، ليبيا، أكتوبر 2004

109. مركز الجزيرة للدراسات، **التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات**، الخميس، 17 جانفي، 2013.

110. مضوي صديق: **الساحل الإفريقي الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية**، دورية الإسلام والعالم المعاصر، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، العدد الثاني، يناير ،2008.

111. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، **إطار الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص من القلق**، جنيف، مفوضية شؤون اللاجئين، مايو 2003.

112. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، **إطار السياسات واستراتيجية التنفيذ، دور المفوضية في دعم العودة وإعادة الإدماج السكان المشردين**، جنيف، 18 فيفري 2008.

113. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الفصل الرابع، **العودة وإعادة الإدماج، في حالة اللاجئين في العالم، أجندة إنسانية**، جنيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1997

114. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستخدام الحالي والإمكانيات المستقبلية لصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق الإعاقة جنيف، 2002.

115. مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المشروعات المؤقتة الأثر، دليل مؤقت جنيف، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أيار / ماي 2004.

116. مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كتيب العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج الأنشطة، جنيف، مفوضية شؤون اللاجئين، ماي 2004.

117. منصر جمال، **بناء السلم مقوماته ونطاقاته**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي –الرهانات والتحديات– ، جامعة سكيكدة يومي: 25– 26 نوفمبر 2014

118. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المبادئ التوجيهية لمجموعة المساعدة الإنمائية وسلسلة مراجع الأمن، إصلاح النظام والحكم باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للنشر، 2005

119. المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، الوصول إلى العدالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، دور نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية لندن، تشرين الثاني / نوفمبر 2000.

120. وزارة التنمية الدولية الأمريكية، السلام والأمن والعدالة الممكنة، وضع النظرية موضع التنفيذ، لندن، 2000.

121. وزارة التنمية الدولية الامريكية، **العمل مع وسائل الإعلام في النزاعات وحالات الطوارئ الأخرى**، لندن، 2000.

122. وهيب السيد محمود، **منظمة الأمم المتحدة في الميزان**، مجلة المستقبل العربي، عدد 179، جانفي 1995.

ث- الوثائق الرسمية

122. االقرار رقم A/63/818 المؤرخ في، 13 أفريل 2009

123. الأمم المتحدة، **ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**، القرار رقم 984 /A/60 الصادر بتاريخ 22 أو ت 2006،

124. البيان الرئاسي لمجلس الأمن رقم S /PRST/2008/16 المؤرخ 20 ماي 2008

125. القرار رقم 1820 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 جويلية 2008

126. القرار رقم 180/60 والقرار رقم 2005/1645 لإنشاء صندوق بناء السلام.

ثانيا: باللغة الاجنبية:

A-Livre

*1. Abdelkrim Kibeche، **General Theories Of International Conflict ،Unpublished Work** ، constantine ،2005.*

2. Abdul Aziz Said and Nathan C. Funk، **The Role of Faith in Cross-Cultural Conflict Resolution**، paper presented at the European Parliament for the European Centre for Common Ground، Brussels، Belgium، September 2001.

3. Ahmed Buric، **The Media War and Peace in Bosnia، in Regional Media in Conflict، Case Studies in Local War Reporting**، ed. Alan Davis London، Institute for War and Peace Reporting، 2001

4. Alan Wall and Mohamed Salih، **Engineering Electoral Systems، Possibilities and Pitfalls**، The Hague، Netherlands Institute for Multiparty Democracy، 2007

5. Amartya Sen، **Development As Freedom**، New York، Anchor Books، 1999

6. Andre Le Sage، **Stateless Justice in Somalia، Formal and Informal Rule of Law Initiatives**، Geneva، Centre for Humanitarian Dialogue، July 2005.

7. Andrew lycett، **africa's war zones**، in sean moroney (ed) m africa،new york and oxford facte on file، handbook to the; modern world، 1968، vol.2

8. Andrew Rigby، **Justice and Reconciliation، After the Violence Boulder and London**، Lynne Rienner، 2001

9. Archie Mafeje، **Who are the Makers and Objects of Anthropology? A critical comment on Sally Falk Moores**، Anthropology and Africa،African Sociological Review، Vol. 1، No. 1 1997

10. Batrice Pouligny، **Peace Operations Seen from Below، UN Missions and Local People**، London، C. Hurst & Co.، 2006.

11. Benedict Anderson، **Imagined Communities، Reflections on the Origins and Spread of Nationalism London and New York**، Verso، 2006.

12. Bill Cooke and Uma Kothari، ed، **Participation، The New Tyranny?**، London، Zed Books، 2001

13. CNRS، **Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne**، ed، NRS.Paris.1980

14. David Roberts، **Liberal Peacebuilding and Global Governance: Beyond the Metropolis**، Projects Peacebuilding، January 2011

15. Edmond bernus et autre، **les touaregs**، musé national des arts a' Afrique et a'océanieparis1996.

16. Edmond bernus et autre، **les touaregs**، musé national des arts a' Afrique et a'océanie1996 paris

17. Edmond Bernus، **les Touaregs**، Ethnies N=:6-7، paris 1987

18. Ereshnee Naidu. **The Ties that Bind، Strengthening the Links between Memorialisation and Transitional Justice**، South Africa، The Center for the Study of Violence and Reconciliation، 2006.

19. *Farid Zakaria،* ***The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad،*** *New York: W. W. Norton & Co. 2003.*

20. *Ghali liand gerard ، Regean Jean Pierre.* ***At las des Rapports de forces dans le monde.*** *Ed complexe ، Paris 1988*

21. *Hannah Arendt،* ***The Totalitarian Movement، in The Origins of Totalitarianism،*** *New York، Harcourt Brace Jovanovitch، 1968*

22. *Hein and Selden، Censoring History، 3 and Naidu and Adonis،* ***History on their own Terms، The Relevance of the Past for a New Generation،*** *Bontheuwel Military Wing Bontheuwel - November 2005.*

23. *Ilene Prusher،* ***UN Aims to Disarm Afghan Fighter****s، Christian Science Monitor، December 2، 2003*

24. *James K. Boyce and Madalene O Donnell،* ***Peace and the Public Purse،*** *Economic Policies for Postwar Statebuilding Boulder، Colo، Lynne Rienner Publishers، 2007.*

25. *James K. Boyce and Madalene O'Donnell،* ***Peace and the Public Purse، An Introduction، in Peace and the Public Purse، Economic Policies for Postwar Statebuilding،*** *ed. James K. Boyce and Madalene O'Donnell Boulder، Lynne Rienner Publishers، Inc.، 2007*

26. *Jason Franks and Oliver Richmond،* ***Coopting Liberal Peace-Building:*** *Untying the Gordian Knot in Kosovo، Cooperation and Conflict 43/1 2008*

27. *Jeffrey Herbst،* ***Responding to State Failure in Africa،*** *International Security، Vol. 21، No. 3، Winter 1996/1997 Paul Francis Diehl، Joseph Lepgold،* ***Regional conflict management،*** *Rowman & Littlefield، 2003،*

28. *Johan Galtung and Anders Helge Wirak،* ***Human needs and human rights-A theoretical approach،*** *Bulletin of Peace Proposals 1977*

29. *John Gray،* ***The Death of this Crackpot Creed Is Nothing to Mourn،*** *Guardian، July 31، 2007.*

30. *Jolle Demmers،* ***Theories of Violent Conflict ، Routledge،*** *London، 2012.*

31. *Keng-Ming Hsu and Chun-Yuan Wang،* ***The Institutional Design and Citizen Participation in Local Governance،*** *In Jak Jabes ed. Selected Papers from the Launching Conference of the Network of Asia-Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance، The Role of Public Administration in Alleviating Poverty and Improving Governance، Kuala-Lumpur، Malaysia، December 6-8، 2004*

32. *Kenneth Ewart Boulding،* ***Conflict and Defense: A General Theory،*** *University Press of America، 1988، p34.*

33. Laurie Nathan، **The Challenge of Local Ownership of SSR**، From Donor Rhetoric to Practice، in Local Ownership and Security Sector Reform، ed.Timothy Donais Munster، Lit Verlag، 2008.

34. Lederach، **The Little Book of Conflict Transformation Intercourse**، PA، Good Books، 2005.

35. Louis Kriesberg، External contributions to post-mass-crime rehabilitation، in After Mass Crime، Rebuilding States and Communities، eds. Pouligny، Chesterman، and Schnabel

36. Luc Huyse، **Theory and Practice**، in Reconciliation ، Rhetoric or Relevant? eds. Grainne Kelly and Brandon Hamber Belfast ، Democratic Dialogue، February 2005.

37. Mac Ginty، **Indigenous Peace-making Versus the Liberal Peace**، Cooperation and Conflict، June 2008

38. Macartan Humphreys، **Economics and Violent Conflict**، Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research 2003

39. Maiga Mohamed، tiessa farma: **le mali de la sécheresse à la rébellion nomade chronique et analyse d'un double phénomène**، centre développement en Afrique sahélienne، l'harmattan، paris، 1997.

40. Marie – Claude Smouts، **Dario Battistella**، Pascal Venaison، Dictionnaire Des Relations Internationales، Éditions Dalloz ،2eme Edition، 2006،

41. Mark Duffield، **Global Governance and the New Wars**، New York: Zed Books 2001

42. Maurice Delafosse : **la relation du soudan a travers les âges**، hesberis tmua rabete، 1924،

43. Michael Scheuer، **Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq**، New York: Free Press، 2008

44. Neil Cooper، Review Article: **On the Crisis of the Liberal Peace**، **Conflict**، **Security and Development**، 7:4 December 2007

45. Paul Lederach، **Little Book of Conflict Transformation: Clear Articulation Of The Guiding Principles By A Pioneer In The Field**، ،Good Books، 2003

46. Paul Van Zyl، **Promoting Transitional Justice in Post-Conflict Societies**، in Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding، eds. Alan Bryden and Heiner Hanggi Geneva، Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces، 2005

47. Penal Reform International PRI، **Access to Justice in Sub-Saharan Africa**، **the role of traditional and informal justice systems**، London، November 2000

48. Peter Woodrow، **Framework for Collective Impact in Peacebuilding**، CDA Collaborative Learning Projects، October 2017

49. Pierre Bourdieu، **Language and Symbolic Power: The Economy of Linguistic Exchanges Cambridge:** Harvard University Press 1991

50. Quincy Wright، **The Nature of Conflict**، The Western Political Quarterly، Vol. 4، No. 2 Jun، 1951،

51. Ravi Kanbur، Poverty and Conflict، **The Inequality Link International Peace Academy**، 2007

52. Raymond Aron، Peace and War: **A Theory of International Relations**،Transaction Publishers، 2003.

53. Reina Neufeldt، Larissa Fast، Fr Robert Schreiter، Fr Brian Starken، Duncan MacLaren، Jaco Cilliers، and John Paul Lederach، **Peacebuilding، A Training Manual.** Vatican City، Caritas Internationalis، 2002.

54. René Otayek. **La politique extérieure de la Libye**. Et Karthala، Paris، 1986

55. Rhoda E Hward، **Civil conflict in sub Saharan Africa: internally generated causes** ، Canadian institute of international affairs ،Toronto، vol. li، n-1، winter 1995-1996،

56. Richard M. Auty، **Sustaining Development in Mineral Economies**، The Resource Curse Thesis، London، Routledge، 2003

57. Robert Edmond، **vers la réintégration des touaregs au mali**، le Monde diplomatique، septembre 1996.

58. Sampson، C.، Abu-Namir. M.، Liebler، C.، & Whitney D. (Eds.)، **Positive Approaches to Peacebuilding: A Resource for Innovators**، Taos Institute Publications، 2010

59. Seumas Milne، **A System to Enforce Imperial Power Will Only be Resisted**، Guardian 28 February 2008

60. Shanthi Kalathil. With John Langlois and Adam Kaplan، **Towards a New Model. Media and Communication in Post-Conflict and Fragile States**، Innovative. Solutions، 2008

61. Slifou André : **la question touareg au Niger**، Ed Karthala، paris، 1993.

62. Small Arms Survey، **Critical Triggers**، **Implementing International Standards for Police Firearm Use**، Geneva، Small Arms Survey، 2004.

63. Susan Woodward، **Economic Priorities for Successful Peace Implementation**، in Ending Civil Wars، The Implementation of Peace Agreements، ed. Stephen John

Stedman، Donald Rothchild، and Elizabeth M. Cousens Boulder، Colorado، Lynne Reinner، Inc.، 2002

64. T. Sisk et al eds، ***Democracy at the Local Level، The International IDEA Handbook on Participation، Representation، Conflict Management and Governance،*** *Stockholm، International IDEA، 2001*

65. Thomas Carothers، ***Democracys Sobering State،*** *Current History، December، 2004*

66. Tim Allen and Nicole Stremlau، ***Media Policy، Peace and State Reconstruction،*** *London، Crisis States Research Centre ، 2005.*

67. Tracy Dexter and Philippe Ntahombaye، ***The Role of Informal Justice Systems in Fostering the Rule of Law in Post-Conflict Situations، The Case of Burundi،*** *Geneva، Centre for Humanitarian Dialogue، July 2005.*

68. van der Merwe and Tracy Vienings، ***Coping with Trauma، in Peacebuilding:*** *A Field Guide، Luc Reychler and Thania Paffenholz، eds. Boulder، Colorado: Lynne Reinner Publishers، Inc، 2001.*

69. Violaine Autheman، ***Global Lessons Learned، Constitutional Courts، Judicial Independence and the Rule of Law،*** *Washington، DC، International Foundation for Electoral Systems، 2004.*

70. Vladimir Bratic and Lisa Schirch، ***Why and When to Use the Media for Conflict Prevention and Peacebuilding،*** *The Hague، Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict، 2007*

71. Yash Ghai and Guido Galli، ***Constitution Building Processes and Democratization،*** *Stockholm، International Institute for Democracy and Electoral Assistance، 2006.*

B- These

Abdelwadod wouled chekh: **nomadisme، islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale،** thèse de doctorat (sociologie) paris 7 ،1985

C-Reviews

74. Ake، C. Explaining Political Instability in New States. The Journal of Modern African Studies،11(3)(1973).

75. Alejandro Bendaña، **From Peacebuilding to Statebuilding: One Step Forward and Two Steps Back?**، Development، 48:3 2005

76. Amnesty International USA Small Arms Working Group، **The Lord of Wars، Small Arms and Human Rights**، Amnesty International USA;

77. Andre Le Sage، **Stateless Justice in Somalia**، Formal and Informal Rule of Law Initiatives Geneva، Centre for Humanitarian Dialogue، July 2005.

78. Arthur Schneier، **Religion and Interfaith Conflict، Appeal of Conscience Foundation، in Interfaith Dialogue and Peacebuilding**، ed. David R. Smock Washington، DC، United States Institute of Peace، 2002

79. Attilio Guadio **: quel paix pour les touaregs du Niger**، France et pays arabes، no 1091، avril 1991.

80. Ban ki-moon، **Sustaining Peace is a Shared Task and، Responsibility،The Peacebuilding Brief**، Issue 3، June 2016.

81. Barry Hart **Ed Peacebuilding in Traumatized Societies Lanham**، University Press of America، 2008

82. Barsalou، Judy. **Trauma and Transitional Justice in Divided Societies.** Washington، DC، Untied States Institute of Peace USIP، 2005، Special Report no. 135

83. Batrice Pouligny et al. eds، **After Mass Crime، Rebuilding States and Communities Tokyo / New York**، United Nations University Press، 2007 and Barry Hart **Ed Peacebuilding in Traumatized Societies Lanham**، University Press of America، 2008

84. Batrice Pouligny et al. eds، **After Mass Crime، Rebuilding States and Communities Tokyo / New York**، United Nations University Press، 2007

85. Batrice Pouligny، Bernard Doray and Jean-Clment Martin، **Methodological and ethical problems، A trans-disciplinary approach، in After Mass Crimes**، Rebuilding States and Communities، Pouligny et al.، eds. New York، United Nations University Press، 2007،

86. Béatrice Pouligny، **Civil Society and Post-Conflict Peacebuilding**; Roberto Belloni، Civil Society in War-to-Democracy Transitions paper presented at the 47th Annual Convention of the International Studies Association، San Diego، March 24، 2006.

87. Beatrice Pouligny، **Promoting Democratic Institutions in Post-Conflict Societies، Giving Diversity a Chance**، International Peacekeeping ، N° 3 ،2000،

88. Béatrice Pouligny، **Peace Operations Seen from Below**، UN Missions and Local People London، Hurst / Bloomfield CT، Kumarian Press، 2006،

89. Bercovitch، J، and Jackson، R. ***Conflict Resolution in the Twenty-first Century: Principles، Methods and Approaches***، *Ann Arbor MI: Michigan University Press..، 2009*

90. Bernardo Arvalo de Len، Joint Program Unit for UN/Interpeace Initiatives، UNOPS، ***Peacebuilding Community of Practice، Post-Conflict Capacity Development Through Attitudinal and Behavioural Change***، *15 September، 2008*

91. Botha Anneli، "Terrorism In the Maghreb، the transnationalisation of Domestic Terrorism"، institute of security :studies، N°.144، June 2008

92. Building a Future on Peace and Justice، ***Report on the Major Findings of the Conference International Conference***، *Building a Future on Peace and Justice، Nuremberg، Germany 25-27، June، 2007*

93. Carlos Lopes and Thomas Theisohn، Ownership، ***Leadership and Transformation، Can We Do Better for Capacity Development?***، *New York، United Nations Development Programme and Earthscan Publishers Ltd.، 2003*

94. Céline grapin : ***le conflit touareg***، *MFI، France prince n°1405 ،1996*

95. Center on International Cooperation CIC، ***Public Finance in Post-conflict Statebuilding***، *Executive Summary، New York، CIC*

96. Charles Call and Michael Barnett، ***Looking for a Few Good Cops، Peacekeeping ، Peacebuilding and the UN Civilian Police***، *International Peacekeeping، Vol. 6، No. 4 Winter 1999*

97. Charles Call، Pinball and Punctuated Equilibrium، ***The Birth of a Democratic Policing Norm?***، *Paper for the Annual conference of the International Studies Association in Los Angeles، CA، March 16، 2000،*

98. Charles S. Maier، Doing History، Doing Justice، ***The Narrative of the Historian and of the Truth Commission***، *in Truth v. Justice، The Morality of Truth Commissions، ed. Robert I. Rotberg and Dennis Thompson Princeton and Oxford، Princeton University Press، 2000*

99. Charles T. Call، ed.، ***Constructing Justice and Security After War***، *Washington، D.C.، United States Institute of Peace Press، 2007.*

100. Charles T. Call. ***Competing Donor Approaches to Post-Conflict Police Reform***، *Journal of Conflict، Security and Development، Vol. 2، No. 1 Spring 2002*

101. Chigas، Diana and Peter Woodrow، forthcoming، untitled manuscript regarding the cumulative impacts of peacebuilding efforts، CDA Collaborative Learning Projects2016.

102. Christopher Horwood، **Humanitarian Mine Action، The First Decade of a New Sector in Humanitarian Aid**، RRN Network Paper، Overseas Development Institute March 2000

103. Claudia Bell، **Disability in the Context of Armed Conflict Situations، paper presented at the conference Disasters are Always Inclusive! Persons with Disabilities in Humanitarian Emergency Situations**، Bonn، Germany، November 7-8، 2007

104. Cloude Ake، **explaining political instability in new states**، the journal of modern African studies، Cambridge university press، Cambridge ، vol.11، No.3 ، 1973

105. Collaborative Learning Projects، **Issue Paper، The Role of Business in Conflict Resolution and Peace Building**، Cambridge، Collaborative Learning Projects، Corporate Engagement Project، February 2003

106. Collier، Paul & Anke Hoeffler، **Greed and grievance in civil war**، Policy Research Working Paper No. 2355، Development Research Group. Washington DC، World Bank، 2000.

107. Commission on Legal Empowerment of the Poor، **Making the Law Work for Everyone New York**، United Nations Development Programme، June 2008

108. Conflict Transformation Working Group CTWG، **Building Peace from the Ground Up، A Call to the UN for Stronger Collaboration with Civil Society**، New York، CTWG، 2002

109. Cynthia Sampson، **Religion and Peacebuilding**، in Peacemaking in International Conflict، Methods and Techniques، ed. I. William Zartman and J. Lewis Rasmussen Washington، DC، United States Institute of Peace Press، 1997

110. Daniel Philpott، **Explaining the Political Ambivalence of Religion**، American Political Science Review، no. 3، 2007

111. Daniel Philpott، **Religion، Reconciliation، and Transitional Justice، The State of the Field**، Social Science Research Council Working Paper October 2007; comment by Daniel Philpott، 14 November، 2008

112. David Smock، **Faith-Based NGOs and International Peacebuilding**، Washington DC، US Institute of Peace، October 2001

113. Dennis A. Rondinelli، **Reforming Public Administration in Postconflict Societies، Implications for International Assistance**، Bethesda، MD، The Mitchell Group، Inc. for the United States Agency for International Development، 2016

114. Department for International Development DFID، **Non-State Justice and Security Systems، A Guidance Note**، London، DFID، 2004;

115. Department for International Development DFID، ***Working with the Media in Conflict and Other Emergencies****، London، DFID، 2000*

116. Drawn from the World Bank، ***Barriers to Access to Justice;*** *United Nations Development Programme UNDP، Access to Justice، Practice Note New York، United Nations Development Programme، 2004.*

117. Dutch Institute for International Studies، ***Diasporas and Fragile States****، DIIS Policy Brief، Copenhagen، DIIS، septembre 2012*

*118. Edmond bernus:****être touareg au mali****، étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération، France، 1996*

119. Elazar Barkan، Engaging History، ***Managing Conflict and Reconciliation****، History Workshop Journal Spring 2005.*

120. Elizabeth A. Cole and Judy Barsalou، ***Unite or Divide? The Challenges of Teaching History in Societies Emerging from Violent Conflict*** *،Washington، DC، USIP، 7 June 2006*

121. Elizabeth A. Cole، ***Transitional Justice and the Reform of History Education****، The International Journal of Transitional Justice، Vol. 1، 2007*

122. Elizabeth Jelin، ***Memories of state violence، the past in the present****، Spring 2006 Human Rights Institute، University of Connecticut CONICET-IDES Buenos Aires، Argentina، xvii*

123. Elizabeth Jelin، ***State Repression and the Labors of Memory Minneapolis****، University of Minnesota Press، 2003*

124. Erin McCandless، Economic Aspects of Reconstruction، ***Recovery and Peace، in Peace، Conflict and Development Reader****، ed. Erin McCandless and Tony Karbo، Addis Ababa، University for Peace، 2009*

125. Ervin Staub، Laurie Ann Pearlman، Alexandra Gubin، and Athanase Hagengimana، ***Healing، Reconciliation، Forgiving، and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing، An Intervention and its Experimental Evaluation in Rwanda****، in Journal of Social and Clinical Psychology، No. 3، 2005*

126. Ervin Staub، Laurie Anne Pearlman، Alexandra Gubin، and Athanase Hagengimana، Healing، ***Reconciliation، Forgiving and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing****، An Intervention and its Experimentation in Rwanda، Journal of Social and Clinical Psychology، no. 3، 2005*

127. Ewa Wojkowska، ***Doing Justice، How Informal Justice Systems Can Contribute****، Oslo، United Nations Development Programme Oslo Governance Centre، 2006، 34، 42. Website ،*

128. Ewi Martin ، **A decade of kidnappings and terrorism in West Africa and the Trans-Sahel region**، African Security Review، : 25 November 2010 ، London

129. Father Kizito Luchanga Lusambili، Frank.K. Matanga، Ezekiel Kasiera،**Catholic Church's Peacebuilding Strategy In Kenya، Kakamega County After The 2007/08 Post Election Violence**، International Journal of Recent Research in Social Sciences and Humanities Ijrrssh، Vol. 3، Issue 3، July - September 2016.

130. Friedrich-Ebert-Stiftung FES، **The Media in Conflicts، Accomplices or Mediators? Paper presented at the FES International Conference**، Berlin، Germany، May، 2000

131. Fulvio ATTINA، **Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for positive Development in the Euro-Mediterranean Area**، jean-Monnet Working Papers،n°27، July 2000

132. Geneva Centre for Humanitarian Demining GICHD، **Mine Action، Lessons and Challenges**، Geneva، GICHD، November 2005

133. Gerry Stoker، **Local Governance and Democracy in the Twenty-First Century**، In T. Sisk et al، eds، Democracy at the Local Level، The International IDEA Handbook on Participation، Representation، Conflict Management and Governance. Stockholm، International IDEA 2001

134. Gilles Carbonnier، **Conflict، Postwar Rebuilding and the Economy**، A Critical Review of the Literature New York، WSP International، 1998

135. Goran Hyden، Julis Court and Kenneth Mease، **Making Sense of Governance، The Need for Involving Local Stakeholders**، London، Overseas Development Institute، 2003

136. Gordon Adam and Lina Holguin، **The Medias Role in Peacebuilding، Asset or Liability?** paper presented at the Our Media 3Conference، Barranquilla، Colombia، 2003

137. Harvey M. Weinstein، eds.، **My Neighbor، My Enemy، Justice and Community in the Aftermath of Mass Atrocity Cambridge**، Cambridge University Press، 2004

138. Henrik Urdal، **Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence**، International Studies Quarterly، Volume 50، 2006،

139. Human Rights Watch، **Controlling The Trade in Small Arms and Light Weapons-Licit or Illicit-Is a Human Rights Imperative** Statement، Second Meeting of the Preparatory Committee for the UN Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects، New York، January 18، 2001.

140. Ian Bannon and Paul Collier، eds. **Natural Resources and Violent Conflict، Actions and Options**، Washington DC، World Bank، 2003;

141. International Monetary Fund، ***The Funds Engagement in Fragile States and Post-Conflict CountriesA Review of ExperienceIssues and Options Washington***، DC، IMF، 2008، 8

142. James K. Boyce and Madalene O'Donnell، ***Peace and the Public Purse*، *An Introduction*، *in Peace and the Public Purse*، *Economic Policies for Postwar Statebuilding***، ed. James K. Boyce and Madalene O'Donnell Boulder، Lynne Rienner Publishers، Inc.، 2007

143. Jane Alexander، A Scoping Study of Transitional Justice and Poverty Reduction London، UK Department for International Development DFID، January 2003

144. Jane Stromseth، David Wippman، and Rosa Brooks. ***Can Might Make ights? Building the Rule of Law After Military Interventions Cambridge***، Cambridge University Press، 2006

145. Janine Aron، ***Building Institutions in Post-Conflict African Economies***، Journal of International Development N°15 ،2003،

146. Jason Franks and Oliver Richmond، ***Coopting Liberal Peace-Building: Untying the Gordian Knot in Kosovo***، Cooperation and Conflict 43/1 2008

147. Jean Munro، ***Gender and Peacebuilding***، Peacebuilding and Reconstruction Programme Initiative، International Development Research Centre، 2000

148. Jeffrey Herbst، ***Challenges to Africas Boundaries in the New World Onder***، Journal of International Affairs، New York: School of laternusiondl and، Public Affairs، Colombia University، Vol. 46، No. 1، Summer 1992.

149. Jessica Banfield، Virginia Haufler and Damian Lilly، ***Transnational Corporations in Conflict Prone Zones*، *Public Policy Responses and a Framework for Action***، London، International Alert، September 2003

150. Joanna R. Quinn، ***The Role of Informal Mechanisms in Transitional Justice***، Paper prepared for presentation on the panel Transitional Justice، Local and International Dimensions، at the Canadian Political Science Association Annual Meeting، 2 June 2005

151. John Gaventa، ***Introduction*، *Exploring Citizenship*، *Participation and Accountability***، Brighton، Institute of Development Studies، 2002.

152. John Gray، ***The Death of this Crackpot Creed Is Nothing to Mourn***، Guardian، July 31، 2007.

153. John Paul Lederach، ***Conflict Transformation in Protracted Internal Conflicts***، The Case for a Comprehensive Framework، in Conflict Transformation، ed. Kumar Rupesinghe New York، St. Martins Press/ Basingstoke، Macmillan، 1995

154. Jolynn Shoemaker، By the People for the People، **Constitution-Building، Gender and Democratization**، in Women for Women International، Gender and Constitution-Building، From Paper to Practice. Critical Half Bi-Annual Journal of Women for Women International، no. 1 2005

155. Jordan Schwartz، Shelly Hahn and Ian Bannon، **The Private Sector's Role in the Provision of Infrastructure in Post-Conflict Countries**، Trends and Policy Option No. 1 Washington، D.C.، Public-Private Infrastructure Advisory Facility PPIAF، 2004

156. Joseph J. Foy، **From Civil War to Civil Society، Lessons from the IFES Democratic Development Programs in Deeply Divided Societies**، Washington DC، And International Foundation for Electoral Systems، 2002.

157. Juan Mendez، **Accountability for Past Abuses**، Human Rights Quarterly، no. 2، 1997

158. Judy Barsalou and Victoria Baxter، **The Urge to Remember، The Role of Memorials in Social Reconstruction and Transitional Justice**، United States Institute of Peace، Stabilization and Reconstruction Series No. 5، January 2007

159. Judy Barsalou، Managing Memory، **Looking to Transitional Justice to Address Trauma**، in Peacebuilding in Traumatized Societies، ed. Barry Hart Lanham، Boulder، New York، Toronto، Plymouth، UK، University Press of America، 2008

160. Judy Barsalou، **Trauma and Transitional Justice in Divided Societies**، United States Institute of Peace، Special Report، April 2005

161. Karen Ballentine، **Program on Economic Agendas in Civil Wars، Principal Research Findings and Policy Recommendations**، New York، International Peace Academy، April 2004

162. Karen Brouneus، **Reconciliation and Development**، Study Prepared for Workshop 8- 'Reconciliation، International Conference، Building a Future on Peace and Justice، Nuremberg، 25-27 June 2007،

163. Keith Krause، **Small Arms and Light Weapons، Towards Global Public Policy**، New York، International Peace Academy، March 2007.

164. Kenneth D. Bush and Diane Saltarelli، **The Two Faces of Ethnic Conflict**، Towards a Peacebuilding Education for Children Florence، Italy، UNICEF Innocenti Research Center، 2000

165. Konner، Trauma، Adaptation، and Resilience، **A Cross-Cultural and Evolutionary Perspective**، in Understanding Trauma. Integrating Biological، Clinical and Cultural Perspectives، L.A. Kirmayer، R. Lemelson، & M. Barad، eds. Cambridge، Cambridge University Press، 2007

166. Kristi Samuels، **Rule of Law Reform in Post-Conflict Countries، Operational Initiatives and Lessons Learnt Washington**، D.C.، World Bank، October 2006.

167. Kristian Berg Harpviken and Hanne Eggen Roislien، **Faithful Brokers? Potentials and Pitfalls of Religion in Peacemaking**، Conflict Resolution Quarterly، no. 3، 2008

168. Kristina Thorne، **Rule of Law through imperfect bodies? The informal justice systems in Burundi and Somalia**. Centre for Humanitarian Dialogue HD Centre، November 2005. Website،

169. Landmine Survivors Network، **Participation and Partnership، A Rights-Based Approach to a Weapon's Legacy**. Background paper، International Human Rights Standard-Setting Processes Workshop. Geneva، Switzerland، 2005.

170. Leila Chirayath، Caroline Sage، and Michael Woolcock، **Customary Law and Policy Reform، Engaging with the Plurality of Justice Systems**، Prepared as a background paper for the World Development Report 2006، Equity and Development، July 2005

171. Lemay-Hebert، **Review Essay: Critical Debates on Liberal Peacebuilding**، Civil Wars، vol 15، no 2

172. Louis Bickford، **Transitional Justice**، in The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity، N°3، 2004.

173. Luc Reychler، **Religion and Conflict، Introduction، Towards a Religion of World Politics?** International Journal of Peace Studies 2، no. 1997. Arthur Schneier، **Religion and Interfaith Conflict، Appeal of Conscience Foundation، in Interfaith Dialogue and Peacebuilding**، ed. David R. Smock Washington، DC، United States Institute of Peace، 2002

174. Mani، Rama. **Balancing Peace with Justice in the Aftermath of Violent Conflict**. Development، no. 3 2005 .

175. Marc Gopin، Between Eden and Armageddon، **The Future of World Religions، Violence، and Peacemaking**، New York، Oxford University Press، 2000،

176. Marjan Malesic، **International Peacekeeping، An Object of Propaganda in Former Yugoslavia، International Peacekeeping**، N° 3، 1998

177. Martin Abregu، Barricades or Obstacles، **The Challenges of Access to Justice، in Comprehensive Legal and Judicial Development**، Toward an Agenda for a Just and Equitable Society in the 21st Century، ed. Rudolf V. Van Puymbroeck Washington، D.C، World Bank، 2001

178. Maurits Barendrecht and Patricia van Nispen، **Microjustice**، February 1، 2008 TILEC Discussion Paper No. 2008

179. Michael Brzoska and Andreas Heinemann-Grüder، ***Security Sector Reform and Post-Conflict Reconstruction under International Auspices،*** *in Reform and Reconstruction of the Security Sector، ed. Alan Bryden and Heiner Hänggi Geneva، Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces، 2004،*

180. Michael E Brown، ***Nationalism and Ethnic Conflict.*** *Cambridge، Mass: MIT Press، 1997.*

181. Michael Lund، ***A Toolbox for Responding to Conflicts and Building Peace، In Peacebuilding:*** *A Field Guide، Luc Reychler and Thania Paffenholz، eds. Boulder، Colorado: Lynne Reinner Publishers، Inc، 2001.*

182. Michael O'Flaherty، ***Future Protection of Human Rights in Post-Conflict Societies، the Role of the United Nations،*** *Human Rights Law Review3، no 1، 2003*

183. Michael Pugh، ***The Political Economy of Peacebuilding، A Critical Theory Perspective*** *،International Journal of Peace Studies 10 no. 2 2005*

184. Michael Scheuer، ***Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq،*** *New York: Free Press، 2008.*

185. Michelle Parlevliet، ***Bridging the Divide، Exploring the relationship between human rights and conflict management،*** *Track Two 11، no. 1 March 2002*

186. Modibo keita: ***la résolution du conflit touareg au mali et au Niger،*** *groupe de recherche sur les interventions de paix dan les conflits intra-étatiques، GPRPCI، Canada Juillet 2006.*

187. Mulikita، ***Small Arms Proliferation A Major Challenge for Post-conflict Peace Building in Africa،*** *24; Laurance، Light Weapons and Intrastate Conflict، Early Warning Factors and Preventative Action.*

188. Naomi Roht-Arriaza، ***The New Landscape of Transitional Justice، in Transitional Justice in the Twenty-First Century،*** *Beyond Truth versus Justice، eds. Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena Cambridge، Cambridge University Press، 2006*

189. Neil Cooper، Review Article: ***On the Crisis of the Liberal Peace، Conflict، Security and Development،*** *7:4 December 2007.*

190. Nicholai Lidow، ***Resources and Rebel Organization، A Comparative Study of Armed Groups in Ituri،*** *paper prepared for the Midwest Political Science Association Conference، Chicago، IL، April، 2009.*

*191. Nick Killick et al.، T****he Role of Local Business in Peacebuilding،*** *Berlin، Berghof Research Center for Constructive Conflict Management، February 2005*

192. Nicole Ball، **Dilemmas of Security Sector Reform، Response to Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries**، Berlin، Berghof Research Center for Constructive Conflict Management، August 2004،

193. Njunga Mulikita، **Small Arms Proliferation A Major Challenge for Post-conflict Peace Building in Africa**، Conflict Trends 2005.

194. **Ohlson Thomas** ،Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa، **Uppsala University، Department of Peace and Conflict Research، raport N°50، 1 janv. 1998**

195. Oliver Richmond، **A Pedagogy of Peacebuilding: Infrapolitics، Resistance and Liberation**، International Political Sociology

196. Oliver Richmond، **A Post-liberal Peace: Eirenism and the Everyday**، Review of International Studies ،N° 35 2009:

197. Oskar N.T. Thoms and James Ron، **Do Human Rights Violations Cause Internal Conflict**، Human Rights Quarterly N° 29، 2007

198. Pascal De Gendt: **Les enjeux du conflit au Nord-Mali** ; Service International de Recherche، d'Éducation et d'Action Sociale asbl، Bruxelles،2012

199. Patricia Fagen and Micah N. Bump، **Remittances in Conflict and Crises، How Remittances Sustain Livelihoods in War، Crises، and Transitions to Peace**، New York، International Peace Academy، February 2006،

200. Paul Collier et al، **Breaking the Conflict Trap، Civil War and Development Policy**، Washington DC، World Bank، 2003

201. Paul Collier، **Post-Conflict Recovery، how should policies be distinctive?**، Oxford، Centre for the Study of African Economies، 2007

202. Peacebuilding Commission ،**Informal Meeting on the Situation in the Sahel**،Chairpersons Summary of the Discussion، 13 December 2017.

203. Peter Woodrow، **Framework for Collective Impact in Peacebuilding**، CDA Collaborative Learning Projects، October 2017.

204. Pierre Bourdieu، **Language and Symbolic Power: The Economy of Linguistic Exchanges Cambridge**: Harvard University Press 1991

205. Preparing for Peace Syracuse University Press، 1995 and Building Peace US Institute of Peace Press، 1999.

206. Reflecting on Peace Practice Program - CDA، **Claims And Reality Of Linkages Between Peace Writ Large And Peace Writ Little**، October 1، 2012

207. Revue Internationale de Droit Pénal، **Les Systèmes Pénaux à l'épreuve du Crime Organisé**، Préparation du Congres International de Droit Pénal،67 Année، Nouvelle Série،3 éme et 4éme Trimestres، 1996.

208. Richard Jackson، **Bringing Pacifism Back into IR: Post-Liberal Peacebuilding and the Nonviolent State**، the International Studies Association (ISA) 57th Annual Convention، Atlanta،.United States 16-19 March، 2016

209. Richard Mollica and Laura McDonald، **Old Stereotypes، New Realities، Refugees and Mental Health**، UN Chronicle 2002

210. Richmond، O ، **A Post-Liberal Peace: Eirenism and the Everyday**، Review of International Studies،V35، 2009

211. Richmond،O، **Failed، Statebuilding Versus Peace Formation**، Cooperation and Conflict، V48،2013.

212. Rizwanul Islam، **The Nexus of Economic Growth، Employment and Poverty Reduction، An Empirical Analysis**، Issues in Employment and Poverty Discussion Paper 14 Geneva، Recovery and Reconstruction Department of the International Labour Organization، January 2004

213. Robertson Work، **Overview of Decentralisation Worldwide، A Stepping Stone to Improved Governance and Human Development Presented at the United Nations Development Programme 2nd International Conference on Decentralisation، Federalism، The Future of Decentralizing States?**، Manila، Philippines، July 25-27، 2002، 6

214. Roland Paris and Timothy D. Sisk، **Managing Contradictions، The Inherent Dilemmas of Postwar Statebuilding**، New York، International Peace Academy، 2016

215. Roland Paris، **International Peacebuilding and the 'Mission Civilisatr-ice**، Review of International Studies N°28. 2002.

216. Roland Paris، At Wars End، **Building Peace After Civil Conflict Cambridge**، Cambridge University Press، 2004

217. Roland Paris، **At Wars End، Building Peace after Civil Conflict Cambridge**، Cambridge University Press، 2004.

218. S. Ayse Kadayifci-Orellana، **Inter-Religious Dialogue and Peacebuilding**، Washington، DC، United States Institute of Peace Press، 2002،

219. Sakiko Fukuda-Parr، Maximillian Ashwill، Elizabeth Chiappa، and Carol Messineo، **The Conflict-Development Nexus، A Survey of Armed Conflicts in Sub-Saharan Africa 1980-2005**، Journal of Peacebuilding and Development 4، N° 1، forthcoming

220. Sakiko Fukuda-Parr، **Rethinking the Policy Objectives of Development Aid، From Economic Growth to Conflict Prevention**، Research Paper Number 2007، Tokyo، United Nations University، June 2007

221. Samuels، **Stable Democracy and Good Governance in Divided Societies، Do Power-Sharing Institutions Work?**، Cambridge، MA، Harvard University Kennedy School of Government، February 2005.

222. Sara Pantuliano et al. **The Long Road Home، Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees Returning to Southern Sudan and the Three Areas**، London، Overseas Development Institute، August 2007

223. Sarah Topol، **What's being Done on Memory Projects?**، Washington، DC، World Movement for Democracy

224. Secretary General discourse at the UN PBC Retreat، January 18، 2008

225. See Neil J. Kritz، **The Rule of Law in Conflict Management، in Leashing the Dogs of War، Conflict Management in a Divided World**، ed. Chester A. Crocker، Fen Osler Hampson، and Pamela Aall Wahsington، D.C.، United States Institute of Peace Press، 2007.

226. Seumas Milne، **A System to Enforce Imperial Power Will Only be Resisted**، Guardian 28 February 2008.

227. Sheldon Himelfarb and Megan Chabalowski، **Media، Conflict Prevention and Peacebuilding، Mapping the Edges**، Washington، DC، United States Institute of Peace، 2008

228. Stuart J. Kaufman، Modern Hatreds، **The Symbolic Politics of Ethnic War Ithaca and London**، Cornell University Press، 2001

229. Susan Allen Nan and Danielle Brand-LeMond، **Spirituality and Peacebuilding**، course syllabus، George Mason University، Spring 2008

230. Tara Ashtakala، **Update on the Small Arms Situation in South Asia**، South Asia Partnership، Canada، 15 October، 2003

231. Ted Paterson، **Is Mine Action Making a Difference.. or Avoiding the Question?** in Mine Action، Lessons and Challenges Geneva، Geneva International Centre for Humanitarian Demining، November 2005،

232. Terry Lynn Karl، **The Paradox of Plenty، Oil Booms and Petro-States**، Los Angeles، University of California Press

233. Thania Paffenholz and Christoph Spurk، **Civil Society، Civil Engagement، and Peacebuilding**، Washington، DC، World Bank، 2006، p 2،

234. Thomas Jackson، Nicholas Marsh، Taylor Owen، and Anne Thurin، **Who Takes the Bullet? The Impact of Small Arms Violence**، Understanding the Issues 3 Oslo، Norwegian Church Aid، 2005

235. Thorsten Stodiek، **The OSCE and the Creation of Multi-Ethnic Police Forces in the Balkans**، CORE Working Paper 14، Centre for OSCE Research، Hamburg، 8

236. Timothy Sisk، ed. **Democracy at the Local Level، The International IDEA Handbook on Participation، Representation، Conflict Management، and Governance**، Stockholm، International Institute for Democracy and Electoral Assistance، 2001

237. Tom Wolff، **Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong**، Global Journal of Community Psychology Practice، March 2016

238. Tom Wolff، **Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong**، Global Journal of Community Psychology Practice، March 2016.

239. Tom Wolff، **Ten Places Where Collective Impact Gets It Wrong**، Global Journal of Community Psychology Practice، March 2016.

240. Tony Addison and S Mansoob Murshed، **Explaining Violent Conflict**، Going Beyond Greed Versus Grievance، Special Issue of International Development، 15، no. 4.

241. Tony Addison، **From Conflict to Recovery in Africa Oxford**، Oxford University Press، 2003

242. Topher McDougal، **The Liberian State of Emergency، What do Civil War and State-Led Industrialization Have in Common?**، The Journal of Peace Economics، Peace Science، and Public Policy 2009

243. Tracy Dexter and Philippe Ntahombaye، **The Role of Informal Justice Systems in Fostering the Rule of Law in Post-Conflict Situations**، The Case of Burundi Geneva، Centre for Humanitarian Dialogue، July 2005

244. United Nations General Assembly، **United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples**، A/Res/61/295، October 2، 2007.

245. United Nations Security Council، **The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies**، S/2004/616 August 23، ، 2004

246. Vivek Ramkumar and Warren Krafchik، **The Role of Civil Society Organizations in Auditing and Public Finance Washington**، DC، International Budget Project، 2005

247. Viviane Jabri، Discourses، **Violence: Conflict Analysis Reconsidered**، Manchester: Manchester University Press، 1996.

248. Viviane Jabri، Discourses، **Violence: Conflict Analysis Reconsidered**، Manchester: Manchester University Press، 1996.

*249. Wolfram Lacher، **Iraq: Exception to، or Epitome of Contemporary Post-Conflict Reconstruction?**، International Peacekeeping، 14:2 April 2007،*

*250. Yehezkel Landau، Healing the Holy Land، **Interreligious Peacebuilding in Israel/Palestine Washington**، DC، United States Institute of Peace، August 2003*

*251. Zinaida Miller، Effects of Invisibility، In Search of **the Economic in Transitional Justice**، The International Journal of Transitional Justice 2، no 3، December 2008،*

ثالثا:المواقع الالكترونية

أ- اللغة العربية

1. بشير ولد ببانا: **التوارق مجتمع الرجال الملثمين**، جريدة البيان الإماراتية.
www. Albayan.ae/servlet/satellite?c=articl&cid=11865815218.

2. التوارق موقع:
www.touargonlin.net/indexph?pid=2&cadD=21

3. محمد عزت علي، **القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة إفريقيا**، مجلة خالد العسكرية، موقع : www.kkmag.gov.sa

4. قناة العربية: زعماء التوارق، لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، الموقع.
http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=39693

5. زياد عقل: عسكرة الانتفاضة .'الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية.
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2011/4/1/MALF5.HTM

6. مركز الجزيرة للدراسات، **التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات**، الخميس، 17 جانفي، 2013 .
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/01/2013116114428959#08.html

7. الموسوعة السياسية، http://political-encyclopedia.org/

8. عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي**، الموقع :
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

9. موقع المؤسسة الدولية للتنمية:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTU

،22746604~pagePK،contentMDK،SARABIC/EXTIDAARABIC/0

00.htm،1774633،437394~theSitePK،51236175~piPK

10. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أو ت 2017، انظر:

http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/bnotelatest.pdf

11. منظمة FSG الموقع: https://www.fsg.org/

12. مفيد نجم، **النظام الدولي الجديد: الإمكانيات، غياب الإستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي**، عن موقع:

http ://djddou.online.fr/module.php?name =neur file=article&sid=90

13. محمد سعد أبو عامود، **في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 245،أكتوبر2005، عن موقع:

www.siyassa.org.eg/ASIYASSA/ARCHIVE/index.esp?CurFN=Kada19.hl&DID=9904l

14. ياسين جبار الدليمي: **التوارف بين العروبة والشتات الإفريقي**

www.oroobayssen.maktoobblog.com

15. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

16. التقرير الأو روبي حول التنمية لعام 2009، **التغلب على الهشاشة في أفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأو روبي، سان دومينيكو دي فيسولي. عام 2009، الموقع:

http://erd.eui.eu/media/ERD%20Report_AR.pdf

17. تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع: مرجع سابق

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

18. المؤسسة الدولية للتنمية عبر الموقع:

،http

//web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTU

،22746604~pagePK،contentMDK،،SARABIC/EXTIDAARABIC/0

00.html،1774633،437394~theSitePK،51236175~piPK

19. البنك الدولي، **عقد لقياس جودة الحوكمة، مسائل الحكم 2007** واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2007، 2-3. الموقع،

،http

//unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN021616.pdf

20. **تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية**، القرار رقم A/RES/56/159. الموقع:

//www.un.org/arabic/documents/GARes/56/A_RES_56_159.pdf،http

21. وزارة الخارجية الجزائرية

http://80.246.5.141/ma_ar/stories.php?story=11/04/24/5448838

ب-اللغة الاجنبية

1. **Crises sécuritaires au Nord Mali : Une tradition d'accords de paix sans inclusion.** http://mutationsbf.net/index.php/international/207-crises-securitaires-au-nord-mali-une-tradition-d-accords-de-paix-sans-inclusion

2. kidoulaye carentin : **comprendre la rébellion touareg، sur les accords passé**، http://www.temoust.org/spip.php?article3418

3. Stephen John Stedman، "Spoiler Problems in Peace Processes" ، International Security، Vol. 22، No. 2 (Autumn، 1997)، pp. 5-53 Published by: The MIT Press Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2539366

4. World Bank، **Children and Youth، A Framework for Action**، Washington، D.C.، World Bank Children and Youth Unit، 2005، 12، and Robert Cincotta، et al.، Chapter 3، Stress Factor One، The Youth Bulge، in The Security Demographic، Population and Civil Conflict After the Cold War،Oxford Economic Papers Number 51، 2003. Website ،

//siteresources.worldbank.org/INTCY/Publications/20540811/WB-،http

C&Y%20Resource%20Guide%20complete.pdf

5. Mary Kaldor. New & Old Wars: **Organized Violence in a Globalized Era Stanford**: Stanford University Press، 2nd Edition، 2007 website : http://jmss.org/jmss/index.php/jmss/article/download/281/294

6. Herfried Münkler Auteur Catherine Métais-Bürhendt Traduction، **Les guerres nouvelles**، **Alvik** Ed،s ctobre 2003، website : https://chaiberrasida.firebaseapp.com/2914833105.pdf

7. Wallenstein، peter : **Understanding Conflict Resolution : A Framework** ، peter eds، 2009 p p120-121. Website : https://is.muni.cz/el/1423/podzim2015/MVZ208/um/59326109/Ho-Won_Jeong_Understanding_Conflict_and_Conflict_Analysis_2008.pdf

8. Galtung، John : **Conflect As A Way Of Life، In Freemen**، hugh ed، 1969، london، p.486، website : https://www3.nd.edu/~adutt/activities/documents/pacek_freeman_welfare_paper_AJPS.pdf

9. Crisis International Behaviour ICB، https://sites.duke.edu/icbdata/ .

10. Bayo Adekanye، **Power-Sharing In Mult-Ethnic Political Systems**، Security Dialogue، Vol 29، N°1، London ، 1998، P 26، website ; http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0967010698029001003 www.ALBAYAN.co.AE /albayan/SEYASE/2003/ISSUE642.HTM

11. Murray Edelman، Conflict **and Cooperation in Multi-Ethnic States: Institutional Incentives، Myths and Counter-Balancing**،Brian Shoup، Routledge، 8 août 2007، p32 website: http://www.e-ccessories.com/conflict-and-cooperation-in-multi-ethnic-states-institutional-incentives-myths.pdf

12. Stuart J Kaufman،**Ethnic conflict، Security studies: An introduction**، Routledge، Newyork 2008،p207. Website: https://is.muni.cz/el/1423/jaro2017/BSS405/um/Columba_Peoples__Nick_Vaughan-Williams-Critical_Security_Studies__An_Introduction-Routledge__2010_-__1-88_.pdf

13. Oliver Richmond، **The limits of UN multidimensionale peace operations،United nation and the human security**.Palgrave،Newyork، 2001، p34، website: https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781403900975_3

14. Boutros Boutros-Ghali ، **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping**،Report of the Secretary-General،pursuant to the statement،

adopted by the Summit Meeting of،the Security Council on 31 January 1992 ، 17 June 1992، A/47/277 - S/24111 :
http://www.un-documents.net/a47-277.htm

15. Boutros Boutros-Ghali ، **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping ،Report of the Secretary-General، pursuant to the statement،** adopted by the Summit Meeting of،the Security Council on 31 January 1992 ، 17 June 1992، A/47/277 - S/24111،website :
http://www.un-documents.net/a47-277.htm

16. Boutros Boutros-Ghali ، **Agenda for Peace:peacemaking and peace-keeping** ،Report of the Secretary-General،pursuant to the statement، adopted by the Summit Meeting of،the Security Council on 31 January 1992 ، 17 June 1992، A/47/277 - S/24111:
http://www.un-documents.net/a47-277.htm

17. Ban ki-moon، **Sustaining Peace is a Shared Task and، Responsibility**،The Peacebuilding Brief، Issue 3، June 2016.
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/160622%20PBSO%20brief%20issue%203%20Summer%202016.pdf

18. Johan Galtung، **Three Approaches to Peace: Peacekeeping، Peacemaking، and Peacebuilding**، in Peace، War and Defense: Essays in Peace Research، Vol. II، ed. Johan Galtung ،Copenhagen: Christian Ejlers، 1976،pp 297-298. Website:
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/international_law/users/vessier9/public/Galtung%20-%20Three%20Approaches%20to%20Peace.pdf

19. The Human Security Report، February 2007. Website:
https://www.files.ethz.ch/isn/55856/HSRP_Brief_2007.pdf

20. Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi، **Conclusion: In Search for New Approaches of Peacebuilding**، in Conflict and Human Security، ed. Hideaki Shinoda and Yuji Uesugi ،Tokyo: Kokusai shoin، 2005، 291-296، website:
http://home.hiroshima-u.ac.jp/~heiwa/chs/HP/Introduction.pdf

21. United Nations General Assembly; Security Council، **Report of the Peacebuilding Commission On Its First Session**، June 2006 – June 2007، A/62/137–S/2007/458، 4. Website: http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/peace_b/pdfs/pbc_070725_annualrep.pdf

22. Oliver Ramsbotham، **Tom Woodhouse and Hugh Miall**، Contemporary Conflict Resolution ، Cambridge، Polity Press، 2006 ،p30. Website: http://www.gbv.de/dms/sub–hamburg/671910051.pdf

23. United Nations Department of Peacekeeping Operations، **United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines**، 18 January 2008، 18. Website: http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/capstone_eng.pdf

24. University of Colorado at Boulder، **Conflict Information Consortium**، http://conflict.colorado.edu/letters/cic–fast–facts.pdf

25. Jenny Aulin & Goele Scheers، GPPAC، **Measuring Progress in conflict prevention: GPPACs adaptation of Outcome Mapping**، https://www.outcomemapping.ca/download/om%20ideas%205%20–%20gppac.pdf

26. Organisation For Economic Co–Operation And Development، **Guidance On Evaluating Conflict Prevention And Peacebuilding Activities**، https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39774573.pdf

27. George Mason Universitys S–CAR Hosts Summer، **Conflict Resolution**، https://scar.gmu.edu/

28. United Nations Development Program، http://www.undp.org/content/undp/en/home/democratic–governance–and–peacebuilding.html

29. United Nations: **Peacebuilding Support Office**، http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/index.shtml

30. Global Peacebuilding Center – United States Institute of Peace، **USIP Peace Terms Glossary**، https://www.usip.org/publications/usip–peace–terms–glossary

31. Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens، **Ending Wars and Building Peace**، **Coping with Crisis Working Paper Series**، International Peace Academy، March 2007، p3. Website: https://www.ipinst.org/wpcontent/uploads/2015/06/cwc_working_paper_ending_wars_ccec.pdf

32. Michael Lund، **What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post-Conflict Peacebuilding**، Charting Future Directions، prepared for the International Development Research Centre IDRC، 2003، 13. Website: http://citseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.494.1386&rep=rep1&type=pdf

33. OECD DAC/CDA، **Encouraging Effective Evaluation of Conflict Prevention and Peacebuilding Activities**: Towards DAC Guidance 2007، 18. Website: https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39660852.pdf

34. SAIS، **The Conflict Management Toolkit: Approaches**، The Conflict Management Program، Johns Hopkins University [available at: http://www.sais-jhu.edu/resources/middle-east-studies/conflict-management-toolkit

35. Henning Haugerudbraaten، **Peacebuilding: Six Dimensions and Two Concepts**، Institute For Security Studies http://www.iss.co.za/Pubs/ASR/7No6/Peacebuilding.html

36. Neil J. Kritz، **The Rule of Law in the Post-Conflict Phase: Building a Stable Peace**، in Managing Global Chaos: Sources or and Responses to International Conflict، eds. Chester A. Crocker and Fen Osler Hampson with Pamela Aall. Washington، D.C.: United States Institute of Peace Press، 1996، p593. Website: https://bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/192922396X_otherchap.pdf

37. Highlights Of Security Council Practice 2017،

https://unite.un.org/sites/unite.un.org/files/app-schighlights-2017/index.html

38. Margaret Wheatley، Myron Kellner-Rogers، **Leadership and the New Science and A Simpler Way**، Department of Management; University of Hartford،Emergence، 1999 ، website : https://www.researchgate.net/profile/Benyamin_Lichtenstein/publication/247502306_Reviews_Leadership_and_the_New_Science_Margaret_Wheatley_A_Simpler_Way_Margaret_Wheatley_and_Myron_Kellner-Rogers/links/55ff246808ae07629e51d1a8/Reviews-Leadership-and-the-New-Science-Margaret-Wheatley-A-Simpler-Way-Margaret-Wheatley-and-Myron-Kellner-Rogers

39. Kirsti Samuels، **A Guidance Note، Developing a Constitution Building Strategy to Create Sustainable، Legitimate Constitutions**، Kirsti Samuels Consulting، 2008، website : http،//www.samuelsconsulting.org/

40. Yash Ghai and Guido Galli، **Constitution Building Processes and Democratization**، Stockholm، International Institute for Democracy and Electoral Assistance، 2006، p 9. Website، https،//www.idea.int/publications/cbp_democratization/index.cfm

41. Reflecting on Peace Practice Program - CDA، **Claims And Reality Of Linkages Between Peace Writ Large And Peace Writ Little**، October 1، 2012، website : http://cdacollaborative.org/wordpress/wp-content/uploads/2016/02/Claims-and-Reality-of-Linkages-between-PEACE-WRIT-LARGE-and-Peace-Writ-Little.pdf

42. Kirsti Samuels، **A Guidance Note، Developing a Constitution Building Strategy to Create Sustainable، Legitimate Constitutions**، Kirsti Samuels Consulting، 2008، website ، http،//www.samuelsconsulting.org/

43. Vivien Hart، **Democratic Constitution Making**، Washington، DC، United States Institute of Peace، July 2003،p 5. Website: https،//www.usip.org/publications/2003/07/democratic-constitution-making

44. Boutros Boutros-Ghali، **An Agenda for Democratization**، New York، United Nations، 1996. Website ، http،//www.un.org/fr/events/democracyday/pdf/An_agenda_for_democratization.pdf

45. UN Peacemaker، **Operational Guidance Note**، **Setting the Date of Elections**، pp1-2. Website ، https،//peacekeeping.un.org/sites/default/files/civil_affairs_handbook.pdf

46. Rondinelli، **Reforming Public Administration in Postconflict Societies**، **Implications for International Assistance**، p3. Siteweb ، https،//www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-at-the-local-level-handbook_0.pdf

a. Roberto Belloni، **Civil Society in War-to-Democracy Transitions**، p 4. Website، http،//citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/8/9/9/pages98992/p98992-1.php

47. Elizabeth Ferris. **The Role of Civil Society in Ending Displacement and Peacebuilding**، New York، United Nations Peacebuilding Commission، website ، http،//www.ceipaz.org/images/contenido/Role%20of%20NGOs%20and%20civil%20society%20in%20peacebuilding.pdf

48. Vladimir Bratic، **Examining Peace-Oriented Media in Areas of Violent Conflict**، International Communication Gazette forthcoming، p6. Website ، http،//www.sfcg.org/Documents/DME/bratic_peace_oriented_media.pdf

49. Yll Bajraktari and Emily Hsu، **Developing Media in Stabilization and Reconstruction Operations**. Website ، https،//permanent.access.gpo.gov/lps87963/srs7.pdf

50. Kenneth Roth، **Testimony on the United States and the Promotion of Human Rights and Democracy presented before the United States House Foreign Affairs Committee**، Subcommittee on International

Organizations، Human Rights، and Oversight، 22 May 2008. Website ، https،//www.hrw.org/news/2008/05/21/testimony-united-states-and-promotion-human-rights-and-democracy

51. International Alert، **Economy and Peace**. Website ، http،//www.international-alert.org/ar/blog/how-peace-gets-stronger-society

52. Ohiorhenuan and Kumar، **Sustaining Post-conflict Economic Recovery**، Website، http،//www.hiproweb.org/fileadmin/cdroms/biblio-reference-0912/documents/RRD-180-Economic_Paper_12_Dec.doc

53. Norwegian Ministry of Foreign Affairs، **Peacebuilding**، A Development Perspective UK، 2004، website : http،//www.ceipaz.org/images/contenido/Peacebuilding%20-%20a%20perspective%20development_ENG.pdf

54. UK Department for International Development DFID، **Safety**، **Security and Accessible Justice**، Putting Theory into Practice،. Website ، http،//www.gsdrc.org/docs/open/ssaj23.pdf

55. We van Rooij، **Bringing Justice to the Poor**، Bottom-up Legal Development Cooperation، p1. Website ، https،//papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1368185

56. also thank Bill O'Neill for his comments 11 July 2008. https،//rm.coe.int/1680593e83

57. United Nations، **Human Rights Today**، A United Nations Priority، Human Rights and Conflict. Website ، https،//bookstore.usip.org/sites/usip/resrcs/chapters/1929223765_otherchap.pdf

58. Schabas and Fitzmaurice، **Respect**، **Protect and Fulfil**، **A Human Rights-Based Approach to Peacebuilding and Reconciliation**، p 48. website ، https،//www.pobal.ie/Publications/Documents/PEACE%20HR%20REPORT.pdf

59. **Zeidane Ag Sidalaminele site** :De la question Touareg au Problem du Nord du Mali : Ma part de témoignage (1ère et 2ème parties): **http://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ere-et-2eme-parties-102663.html**

60. Chirayath، Sage، and Woolcock، **Customary Law and Policy Reform**، Engaging with the Plurality of Justice Systems،. Website ، http،//documents.worldbank.org/curated/en/675681468178176738/pdf/336550Customary1Law01WDR060bkgd0paper1.pdf

61. Van Zyl، **Promoting Transitional Justice in Post-Conflict Societies**، p 211. Website ، https،//www.researchgate.net/publication/237219220_Promoting_Transitional_Justice_in_Post-Conflict_Societies

62. Naidu، **The Ties that Bind، Strengthening the links between memorialisation and transitional justice**،p1. website ; http،//www.csvr.org.za/docs/livingmemory/tiesthatbind.pdf

63. Chirayath، Sage، and Woolcock. **Customary Law and Policy Reform، Engaging with the Plurality of Justice Systems**،.website، http،//siteresources.worldbank.org/INTWDR2006/Resources/477383-1118673432908/ Customary_Law_and_Policy_Reform.pdf

64. http،//politicalscience.uwo.ca/research/docs/joanna_quinn/roleofinformalmechanismstransitionaljusticeCPSA2005.pdf

65. PRI، **Access to Justice in Sub-Saharan Africa، the role of traditional and informal justice systems**، 3. Website ، https،//cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/06/rep-2001-access-to-justice-africa-en.pdf

66. Kenneth D. Bush and Diane Saltarelli، **The Two Faces of Ethnic Conflict**، Towards a Peacebuilding Education for Children Florence، Italy، UNICEF Innocenti Research Center، 2000، 18.website ، https،//www.unicef-irc.org/publications/pdf/insight4.pdfAsian Development Bank، **Policy on**

Gender and Development، 2003، pp، 41-49. Website ، https،//idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/27182/114720.pdf?sequence=1

67. UNESCAP، **The Protection of Older Persons and Persons with Disabilities**، High-level Meeting on the Regional Review of the Madrid International Plan of Action on Ageing، ESID/HLM-MIPAA/2، 2007. Website ، http،//www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/review_map/Philippines.pdf

68. Sabelo Gumedze ed.. ISS Monograph Series 139 ،2007، 143. Website : https،//issafrica.org/research/monographs

69. Donais، **Back to Square One، The Politics of Police Reform in Haiti**، website. http،//web.ebscohost.com/Legacy/Views/static/html/Error.htm?aspxerrorpath=/ehost/pdf

70. Groenewald and Peake، **Policing Reform through Community-Based Policing**، 3. Website ، http،//hei.unige.ch/sas/files/portal/issueareas/security/security_pdf/2004_Hesta_Peake.pdf

71. Groenewald and Peake، **Policing Reform through Community-Based Policing**، pp 3-4. Website ، http،//hei.unige.ch/sas/files/portal/issueareas/security/security_pdf/2004_Hesta_Peake.pdf

72. Nicholas Reader/IRIN، Backgrounder on the Sahel، West Africa's poorest region، https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/mali

73. Veyrac، Jean Louis : « La lettre ethniste »، n°4، 10 mars 2000 : http://www.ethnisme.ben-vautier.com/veyrac/veyrac4.html

1. Ethnic groups - Mali : http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Mali-ETHNIC-GROUPS.html#ixzz1FLWIfuVf.

فهرس المحتويات

فهر ??المحتويا ?

فهرس الخرائط:

فهرس الأشكال

ملخص

ملخص:

أمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، ومع اشتداد اتجاه الأنظار نحو هذه المنطقة لما تشكله من أهمية بالنسبة لمختلف الفواعل وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل، وفي ظل المشاريع المتنوعة المقترحة لبناء السلم في المنطقة سعت الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: **ما هو مضمون المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي وما هي التحديات والرهانات التي تطرحها هذه المشاريع وموقع الجزائر منها؟**

افترضت الدراسة خمس فرضيات:

1- إن حدة التحديات عبر الوطنية التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول في منطقة الساحل الإفريقي، يحتم على دول المنطقة تبنى مفهوم شامل لبناء السلم.

2- إن المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي مشاريع مصلحية لا ترقى لتكون برامج لبناء السلم.

3- تهدف الجزائر لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي في إطار إقليمي جماعي، من خلال بناء مشروع إقليمي مشترك.

4- تعتبر خارطة طريق الجزائر لإعادة السلم والمصالحة في مالي لسنة 2015 كمشروع لبناء سلم شامل، دائم ومستدام في المنطقة.

وتمت معالجة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات من خلال خمسة فصول، الفصل الأول تناول نزاعات ما بعد الحرب الباردة: مقاربة في بناء السلم، أما الفصل الثاني فكان بعنوان عمليات بناء السلم: ضبط المجالات، والفصل الثالث: بعنوان تحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، أما الفصل الرابع فتطرق إلى: رهانات المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي: بين الحسابات المصلحية ومتطلبات بناء السلم، وفي الأخير الفصل الخامس: تناول المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في خارطة طريق 2015.

Resume:

devant l'évolution de la situation dans la région africaine du Sahel et l'accélération des interactions entres les différentes variables internes et externes، et avec cet accent de plus en plus centré sur cette région si attractive aux yeux des tous les acteurs qui y sont impliqués، et au vu des différentes initiatives proposés afin de construire la paix dans la région، cette étude a eu pour objet de traiter la problématique suivante: en quoi consistent les initiatives regionales et internationales pour construire la paix ans la région sahélienne et quels sont les enjeux et les défis qui y sont portés et quelle place y occupe l'Algérie ?

l'Etude comporte cinq hypothèses: 1) l'intensité des défis transnationaux dont les frontières dépassent la région du Sahel contraint les pays de la région à adopter une approche(conception) globale de la construction de paix، 2) Les initiatives régionales et internationales dans la région sahélienne sont de nature à défendre les intérêts propres à chaque Etat et elles sont loin d'être des programmes véritablement constructif de paix. 3) L'Algérie vise à construire la paix au Sahel sur la base d'une coopération collective locale à Travers la création d'un projet régional commun. 4) La feuille de route proposée par l'Algérie pour la paix et la réconciliation au Mali en 2015 est considérée comme étant un projet global et durable de construction de paix.

la vérification de ces hypothèses a conduit à un traitement construit autour de cinq chapitres. Bien que le premier chapitre traite les caractéristiques des conflits après la fin de la guerre froide le second، quant à lui، abord les différents processus de construction de paix et leurs domaines respectifs. D'autres part le troisième chapitre examine les défis de ces processus alors que le quatrième se propose d'analyser les défis auxquels ces projets sont confrontés. le cinquième qui se veut conclusif s'intéresse، quant à lui، à l'approche algérienne en se focalisant sur la feuille de route proposé pour le Mali en 2015.